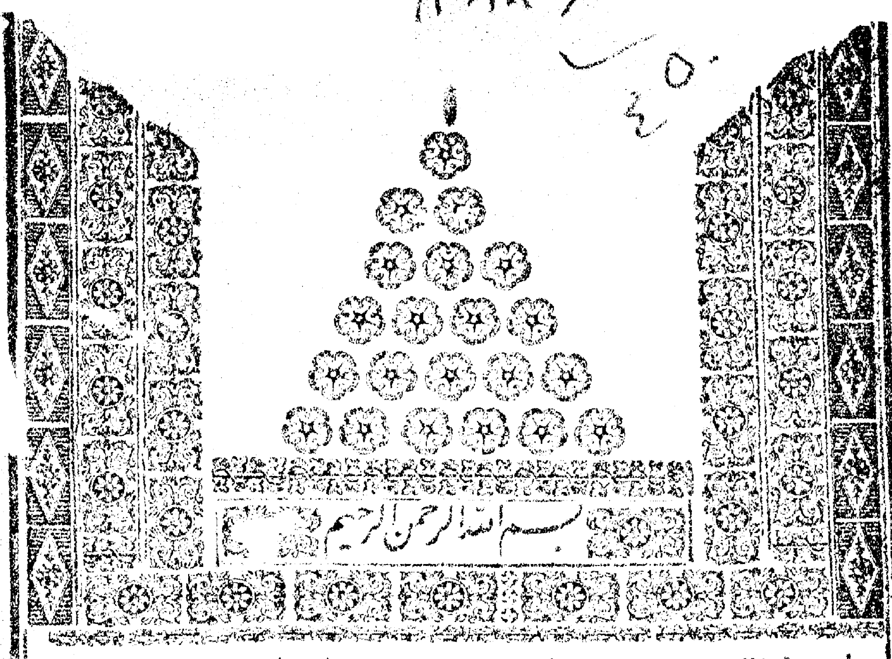
﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الشيخ عباده على شذور الذهب ﴾

صحيفة

﴿ تمت فهرست الجزء الأول ﴾

الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوى على شذور الذهب
لسيبويه زمانه ابى محمد عبد الله
ابن هشام الانصارى
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين

﴿وبهامشها الشرح المذكور﴾



الحمد لله الذي رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التمييز لأصحاب اليقين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب عن احوال الدين وعلى آله وصحبه وسائر
المسلمين (أما بعد) فيقول افقر عباد الله محمد بن عبادة العدوي الذي هو من ذرية
العارف بالله تعالى الشيخ علي صالح عمت بركاته قد من الله علي بتلاوة هذا الكتاب
الذي هو الشذور على المحفوف بعون الملك القدير فريد عصره مولانا الشيخ أحمد
الدردير ثم من الله علي بالمشاركة فيه مع جماعة فضلاء فجمعت عليه هذه الجملة
المفيدة نفع الله بها سائر المسلمين (فأقول) روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يكتب أولا باسمك اللهم فلما نزلت سورة هود بقوله تعالى بسم الله مجراها كتب بسم
الله فلما نزلت سورة سبحان بقوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتب بسم
الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل بقوله تعالى انه من سليمان الخ كتب بسم الله
الرحمن الرحيم شعراني * وبدأ بالبسملة لما قيل انها أول ما كتب القلم في اللوح
واقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر الخ ولان
حديث البسملة أصح من حديث الحمدلة ان قلنا انهما صحيحان او أحسن
ان قلنا انهما حسنان او صحيح وحديث الحمدلة حسن ومعلوم ان البسملة تحصل
البركة لنفسها وللتأليف كما قيل في الشاة تزكي نفسها وغيرها * واعلم ان الظرف
اما لغو وهو ما كان عامله خاصا سواء كان جائز الحذف كما هنا أو واجبه كما في يوم
الخميس صمت فيه سمي لغوا لانهم ألغوه عن الضمير فلم يجعلوه متحملا له والمستقر
ما كان عامله عاما كالاستقرار ولا يكون الا واجب الحذف سمي بذلك لاستقرار

الضمير

الضمير المنتقل من عامله فيه والمستقر أصله المستقر فيه فهو من باب الحذف
والايصال لان نائب الفاعل لا يحذف هذا هو المشهور وقيل التحقيق ان المستقر
ما سد مسد عامله بان يكون له محل من الاعراب و يحذف متعلقه منويا عاما وقد
يكون خاصا واللغو ما لا يسد مسد عامله فيكون متعلقه مذكورا خاصا أو عاما ولا
يكون له محل من الاعراب وقد يحذف منويا ونقل بعض حواشي البيضاوي
ان اختيار النحاة في تقدير المستقر الفعل العام انما هو عند عدم قرينة الخصوص
واما عند وجودها فتقدير الخاص أكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن كونه
مستقرا لان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود
عند كونه خاصا أيضا فاعتبار العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار
بل لكونه مطردا مضبوطا اذا علمت ذلك فاعلم ان البصريين على تقدير المتعلق
اسما والجملة اسمية والكوفيين على تقديره فعلا والجملة فعلية ثم اختلف كل
من الفريقين على فرقتين فذهب بعض البصريين الى انه مبتدأ حذف هو وخبره
و بقي معموله تقديره ابتدائي بسم الله كائن او مستقر او قراءتي بسم الله كائنة
او مستقرة واورد عليه ان فيه حذف المصدر وابقاء معموله وجوابه انه يتوسع في
الظرف وذهب بعضهم الى انه خبر حذف هو ومبتدؤه أيضا و بقي معموله أي
ابتدائي كائن بسم الله وذهب بعض الكوفيين الى ان المتعلق فعل مقدر قبله
لان الاصل التقديم أي أبتدئ بسم الله وبعض آخر الى انه مقدر بعده أي بسم
الله أبتدئ او أقرأ ورجح هذا بانه رد على الكفرة الذين يبدأون باسماء آلهتهم
بقولهم بسم اللات والعزى واما تقديم العامل في سورة العلق فأجاب عنه بانه
لما كانت أول سورة نزلت كانت القراءة أهم وأجاب غيره بان الجار متعلق
باقرأ الذي بعده لا قبله ورد بانه على هذا يلزم ان يكون الثاني توكيدا للاول وقد
فصل بينهما بكلام طويل ثم الوجه في ترجيح أقرأ على ابتدئ أن تعلق اسم الله
بفعل الابتداء ليس له نظير بخلاف تعلقه بالقراءة كما في قوله تعالى اقرأ باسم
ربك وأيضا تقدير الابتداء يقتضي قصر التبرك على البداءة والمقصود شمول البركة
لكل التأليف والباء للمصاحبة التبركية فيه تعظيم وتأدب مع الله بخلاف جعل
اسم الله آلة فيصير اسم الله مبتذلا وغير مقصود بذاته ولان ابتداء المشركين
باسماء آلهتهم كان على وجه التبرك بها فينبغي أن يرد عليهم في ذلك فان قلت الاصل
في الحروف التي جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون
نحو كاف التشبيه وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسرة قلت وجهه
اختصاصها بحروف لزوم الحرفية والجر لانه اناسب عملها واعلم على انه ظرف

لغو فالمنصوب محلا هو المجرور فقط لا الجار والمجرور كما هو شائع وعلى انه مستقر فالمنصوب محلا هو مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده واعلم ان للظرف المستقر جهتين من الاعراب جهة قيامه مقام عامله وهذه تكون رفعا كما فيما نحن فيه وقد تكون جرا ونصبا وقد لا تكون نحو الذى فى الدار زيد وهذه الجهة لمجموع الجار والمجرور وجهة تعلقه بعامله وهذه تكون نصبا محلا دائما لكن للمجرور فقط وقوله بسم الله اسم مضاف والله مضاف اليه والعامل فى المضاف على الاصح وقيل الاضافة وقيل حرف الجر المقدر وما ذكرنا من ان اسم مضاف والله مضاف اليه هو المشهور وقيل بالعكس وقيل كل من المتضايفين يسمى بكل واحد من الاسمين نص عليه الشنوانى على الشيخ خالد على الآجرومية واضافة اسم الى الجلالة من اضافة العام للخاص فهى للبيان على التحقيق وفائدة الاضافة التى للبيان الاجمال ثم التفصيل وهو أوقع فى النفس وقيل لفظ اسم مقحم كقوله

* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * قال الاخفش زيد ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك للفرق بين اليمين والتيمن كما هو مذهب الجمهور خلافا لمحمد ورجحه فى البحر من ان اسم الله قسم أو ان محل كونه قسما اذا قامت قرينة عليه وعند الاطلاق لا يكون قسما والرحمن مجرورا اما لكونه صفة وهو الراجح أو بدلا ويحتمل ان يكون عطف بيان جىء به للمدح المجرد فان قيل الجمود شرط فى عطف البيان وهو مشتق فكيف يكون عطف بيان قلت اصل هذا ليس شرطا عند بعضهم كما قاله الزمخشرى ومشى عليه البيضاوى ان قوله ملك الناس عطف بيان أو يقال انه جار مجرى الجامد ثم اعلم ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفته او كان الوصف مدحا او ذما او ترحما جاز فى الوصف الاتباع والقطع واذا تكررت النعوت والحالة هذه كنت مخيرا بين أوجه ثلاثة اما اتباع الجميع او قطع الجميع ويسمى الاول وصفا موصولا والثانى وصفا مفصولا او قطع البعض واتباع البعض الا انك اذا اتبعت البعض وقطعت البعض وجب ان تبتدئ بالاتباع ثم تأتى بالقطع من غير عكس لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بجملة القطع كما فى الدر المصون لكن قد يفصل بين الصفة والموصوف بجملة كما فى قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فان عظيم صفة قسم مع انه فصل بينهما بجملة تعلمون على ما فى المغنى ويحتمل كون الرحيم تأكيدا للرحمن على القول بترادفهما او على القول بجواز التأكيد بالمساوى بل بالاخص مطلقا (قوله قال) هو فعل ماض أصله قول بفتح الواو التى هى عين الكلمة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وانما كان بفتح الواو دون ضمها لانه متعد وفعل بالضم لا يكون الا لازما ودون مكسورها لان المضارع منه

يقول وأصله يقول كينصر ولو كان ماضيه بالكسر لكان المضارع يقال وأصله يقول كيعلم فنقلت حركة الواو الى القاف فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها الآن قلبت الفا واصلح انه القول وما تصرف منه لا يعمل الا في الجملة أومفرد أريد لفظه او يؤدى معنى الجملة واصل يقول يقول على وزن ينصر بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فنقلت الى الساكن قبلها ولا يقال ان الضمة على الواو وكذا الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ماقبلها واما عند التسكين فلا ولذا اعرب دلو وظبي بالحركات الظاهرة لانا نقول انما ظهرت في الاسم لخفته وأما الفعل فثقيل والثقيل لا يحتمل مافيه ثقل أوان علة النقل المشاركة بين الماضي والمضارع لانها سكنت في الذي في المضارع لكن في الماضي بعد قلبها الفا وفي المضارع مع بقائها بدون قلب اه عدوى على الرسالة وهذه الجملة أعني قوله قال الشيخ الى قوله أول ما أقول انى احمد الله من صنيع بعض التلامذة وهي متأخرة عن التأليف فلذا صح التعبير بالماضي ولا حاجة للقول بانه عبر بالماضي مكان المضارع لتحقق الوقوع وعلى هذا التقرير فالذى صدر من المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم أول ما أقول الخ وعليه فالاولية اضافية لان الاول حقيقة البسملة لكن كان المناسب على هذا لبعض التلامذة ان يقدم قوله قال الخ على البسملة لانها من مقول المؤلف ويحتمل ان البسملة من صنيع التلامذة والذى صدر من المؤلف أول ما أقول انى احمد الله بدون بسملة وعليه فالاولية حقيقية ويكون اكتفاء المؤلف بالحمدلة عن البسملة بناء على احد الاجوبة عن التعارض بين حديثي البسملة والحمدلة وهو ان المراد بالحمد الثناء المتحقق بالبسملة وبالحمدلة عملا للحديثين المتقيدين على الحديث المطلق كما هو معلوم (قوله الشيخ) مصدر شاخ وصف به مبالغة اواسم فاعل على قلة والكثير شائخ اوان أصله شيخ بالتشديد فخفف فهو صفة أوان أصله اشيخ نقلت حركة الياء الى الشين ثم حذفت الهمزة والشيخ لغة المنتهي في السن واصطلاحا المنتهي في العلم وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة * وذكر بعضهم ان الشخص في بطن امه جنين فاذا خرج منها يقال له صبي الى اثني عشر سنة ثم غلام الى أربعة وعشرين ثم حدث بفتح الحاء والدال المهملتين الى ست وثلاثين سنة ثم شاب الى ثمان وأربعين سنة ثم كهل الى ستين ثم شيخ الى ثمانين ثم بعد ذلك هرم وخرف قال شيخنا العدوى في حاشية الرسالة والشيخ يجمع على أشياخ ومشايخ وشيوخ وهو لغة من طعن في السن ثم صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيا اه (قوله الامام) من أمه أى صار امامه أى قدامه وهو المقتدى به والمتبع ويقال آم

الشيخ الامام

بهمزة ممدودة وميم مشددة وأصله أأمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه
امام فامام يكون مفردا وجمعا كما في القاموس فلا حاجة لما تكلفه بعضهم في قوله تعالى
واجعلنا للمتقين اماما حيث قال الاصل اجعل كلا منا الان مفعولي اجعل أصلهما
المبتدا والخبر ونا ضمير المتكلم ومعه غيره فلا يصح الاخبار عنه بامام لانه مفرد فكان
الظاهر ائمة اه يس على الفاكهي (قوله العالم) أي المتصف بالعلم وهو يطلق
على الادراكات وعلى الملكات وعلى القواعد فله اطلاقات ثلاث والحق ان العلم
والمعرفة مترادفان وانما لم يطلق على الله عارف لان اسماءه وصفاته توقيفية قال
الدلجموني على القطر العالم انما يطلق بلا قيد على من علم احد العلوم الشرعية
الفقه والحديث والتفسير ولا بد في اطلاقه عليه ان يعلم من كل باب ما يهتدى به
للباقي اه (قوله العلامة) وفي نسخة العالم الفاضل جامع أشتات الفضائل وليس
في تلك النسخة العلامة فتقول الفاضل معناه من قام به افضل وهو أعم من العلم
وحينئذ فكان المناسب ان يقدم الفاضل على العالم ليكون من ذكر الخاص بعد
العام وقوله جامع اشتات الفضائل المراد بالفضائل ما يعم المزايا القاصرة والمتعدية
أي حاوي الفضائل المشتتة في غيره فأشتات جمع شتيت بمعنى متفرق واضافته لما
بعده من اضافة الصفة للموصوف وبين جامع وأشتات صنعة الطباق والعلامة من
جمع بين المعقول والمنقول قالوا ولم يكن ذلك الا للقطب الشيرازي فاطلاق العلامة
على غيره مجاز أو مبالغة وفي بعض النسخ وحيد الدهر وفريد العصر صدر المحققين
أي الذي يحل في صدر مجالس المحققين من التحقيق وهو ذكر الشئ على الوجه الحق
او اثبات المسئلة بدليل وقوله بركة المسلمين أي خير المسلمين أي ذو خير واصل للمسلمين
او مبالغة والتاء فيه لتأكيد المبالغة لان صيغة فعلة للمبالغة تأمل اه يس على
الفاكهي قال قوله العلامة هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا
الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق
في أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على انه لو سلم ذلك صار
اصطلاحا لهم فالمخالفة له لغرض صحيح اه (قوله جمال الدين) أي مجمل أهل الدين
او مجمل نفس الدين مبالغة وان شئت قلت ذو جمال أو وصف بالمصدر مبالغة على
حد ما قيل في زيد عدل تأمل أي ان المؤلف مزين الدين او أهله فالدين او أهله
بدون المؤلف لا جمال فيهما * واعلم أن الدين لغة الجزاء ومنه يوم الدين أي الجزاء
ويطلق على العبادة وعلى الطاعة وعرفا الاحكام الشرعية والدين والملة والشريعة
متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله جمال الدين) لقبه وقوله أبو محمد كنيته وقوله
عبد الله اسمه فهو من خير الاسماء لخبر خير الاسماء ما عبد او حمد قال يس على

العالم العلامة الفاضل * الجامع لاشتات الفضائل * وحيد دهره * وفريد عصره * صدر المحققين * بركة المسلمين * جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين

انما كان قدم اللقب لاشتهاره به نبه على هذا الشيخ عيسى اوجريا على اصطلاح المؤرخين وبه اندفع ما يقال ان قاعدة النحاة تقديم الاسم على اللقب ولا ترتيب بين الاسم والكنية عندهم فكيف قدم اللقب هنا على الاسم والكنية قال وفي بعض النسخ جمال الدين محمد أبو عبد الله بن يوسف الخ فعل اسمه محمد او كنيته ابو عبد الله قال يس على انما كان ثم ان الشارح عكس كنيته المصنف واسمه على ما في النسخ لان كنيته أبو محمد واسمه عبد الله اه ﴿تنبيه﴾ قال الدلجموني على القطر كان ابن هشام شافعيا ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين وكان مولده يوم السبت خامس القعدة سنة ثمان وسبعمائة ووفاته في القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وقد زاد اخو بلته اه قال بعض الاشياخ ولد بالقاهرة في خامس القعدة ومات في خامس القعدة فاليوم الذي ولد فيه مات فيه وعمره ثلاث وخمسون سنة (قوله ابن يوسف) مثلث السين وهو لفظ أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقوله ابن يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة واحمد اسم جده وعبد الله اسم ابي جده ﴿فائدة﴾ الاصل في الف ابن ثبوتها ولا تحذف الا بشروط ان تقع بين علمين فخرج ما اذا اضيف لمضمر كهذا ابنك وان لا ينسب الى الاب الاعلى كقولك محمد ابن شهاب الزهري فشهاب اسم جده اوأضيف لغير ابيه كالمقداد ابن الاسود أبوه عمرو وتبناه الاسود ومحمد ابن الحنفية فالحنفية امه وعيسى ابن مريم والعزير ابن الله تعالى الله عن ذلك وان لا يعدل به عن الصفة الى الخبر فخرج هل تميم ابن مر أو تيم كقولك زيد وعمرو ابنا محمد وان لا يكتب أول السطر وان لا يتصل بموصوف كقولك زيد الفاضل ابن عمرو وقال بعضهم ومثل ابن ابنة اه دلجموني (قوله الانصاري) نسبة الى الانصار سموا بذلك بتسمية منه عليه السلام لانهم آووه ونصروه جاهلية واسلاما والانصار قبيلتان الاوس والخزرج وانظر هل اصول الشارح من الخزرج أو من الاوس قرره بعض الاشياخ وذكر بعض انه من الخزرج فان قلت ان الانصار جمع نصير او ناصر والقاعدة في النسب الى الجمع ان يرد الى مفرده و ينسب اليه كما في الفرضي نسبة لعلم الفرائض وحينئذ فالمناسب هنا ان يقول الناصري أو النصيري قلت محل القاعدة ما لم يكن الجمع الذي اريد النسبة اليه مشابها للمفرد في الوضع وأنصار علم على القبيلتين فهو مشابه للمفرد وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

والواحد اذكر ناسبا للجمع * ما لم يشابه واحدا في الوضع

(قوله رحمه الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى كأنه قال اللهم ارحمه وانما عبر بالماضي لشدة رجائه في وقوع الرحمة حتى كأنها حاصلة ويخبر عن ذلك والرحمة

ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري تغمده الله برحمته * وأسكنه

رقة في القلب وانعطاف يقتضي ارادة التفضل أو نفس التفضل والمراد هنا
اللازم فهي صفة ذات او صفة فعل والمراد هنا صفة الفعل لان الدعاء انما هو
بتحصيل صفة الفعل لا صفة الذات وفي بعض النسخ بدل رحمه الله تغمده الله برحمته
أي جعل الرحمة كالغمد له فشبه المؤلف بسيف مجعول في الغمد استعارة بالكناية
وقوله تغمده قرينة والحاصل انه طلب من الله ان يجعل الرحمة محيطة به كاحاطة
الغمد الذي هو بيت السيف بالسيف والقصد من ذلك تكثير الرحمة أي
الانعامات والظاهر ان المراد بالرحمة المجعولة كالغمد هي المنعم به فتأمل (قوله
فسيح جنته) أي جنته الفسيحة أي الواسعة ويحتمل ان المراد الكاملة في الاتساع
وهي الفردوس فهو وصف مخصص ويحتمل ما هو أعم فهو وصف لبيان الواقع
﴿فائدة﴾ ذكر الشبراملسي الفرق بين الصفة المخصصة والكاشفة والتي لبيان
الواقع فالمخصصة هي التي للاحتراز والكاشفة هي الموضحة للموصوف كقولنا هذا
الجسم الطويل العريض يحتاج لفراغ يشغله والتي لبيان الواقع هي التي ليست
للاحتراز ولا كاشفة (قوله أول) أصله أوأل قلبت الهمزة التي بعد الواو واوا
وادغمت الواو الاولى فيها فصار أول وقيل ووأل قلبت الواو الاولى همزة وقلبت
الهمزة التي بعدها واوا وادغمت الواو الاولى فيها ففيه أعمال ثلاث وعلى القول
الاول فيه عملان ولذا رجح لقلة الاعمال التصريفية فيه قال الحفني وبدليل قولهم
في الجمع أوائل بالهمز ولم يقولوا أواول وهو لا يستلزم تانيا الا ان معناه ابتداء الشيء
ويستعمل صفة بمعنى أسبق فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع حينئذ
تأنيثه بالتاء ودخول من عليه ويستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا نحو
قولهم ماله أول ولا آخر فيصرف ويؤنث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رأيت الهلال
أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي قطع عن الاضافة وبني على
الضم اه حفني ونظم الاجهوري ذلك فقال

اذا أول قد جاء معناه أسبق * فمنع انصراف فيه أمر محتم
لوصف ووزن الفعل فيه أيا فتى * فكن حافظا للعلم تحظى وتغنم
وما جاء ظرفا مثل قبل فذا له * كقبل من الاحوال والله أعلم

اه مدابغي وقوله أول مبتدأ واني احمد خبره وما اما موصول اسمي او حرفي وعلى
كل فالهمزة في اني اما بالكسر ان اريد اللفظ أو بالفتح ان أول بالمصدر والتقدير
أول الذي أقوله او أول قولي حمد الله أي ما دل على الثناء على الله بأي عبارة كانت
تأمل وهذا ان لم يؤول القول بالمقول والا تعين الكسر (قوله احمد) مضارع حمد
من باب علم يعلم وعبر بالجملة الفعلية اشارة الى تولي الحمد بنفسه او اشارة الى ان

العالم العلا
الجامع لا
وحيد
عصره
وبركة
الدين
الشيخ

فسيح جنته * أقول ما أقول
اني أحمد الله

الفعلية

الفعلية أصل للاسمية لان أصل الحمد لله حمدت او أحمد حمد الله فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات ثم أتى بال لقصد الجنس او العهد او الاستغراق فصار الحمد لله وانما أتى بالمضارعية دون الماضوية اشارة الى التجدد الاستمراري بواسطة القرينة بخلاف الماضي فيدل على الانقطاع واعلم ان الحمد مشتمل على الحاء الحلقية وعلى الميم الشفوية وعلى الدال اللسانية فجميع المخارج اداخل في ثنا رب العزة واختار لفظ الجلالة لانه جامع للذات وسائر الصفات (قوله الاعلى) أي المرتفع عن كل نقص فهذا جامع لجميع صفات السلوب وقوله الاكرم أي المتصف بالكرم هو من صفات الثبوت فهو من باب تقديم التخلية على التحلية والكريم هو الذي يعطي النوال قبل السؤال أو الذي يصفح عن الزلات ويقال للولد كريم ولا يقال سخي لعدم التوقيف أو لاشعاره بالشح وقوله الاكرم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل السجع (قوله الذي علم الخ) فيه اقتباس من قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي علم بالقلم الآية والاقتباس ان يضمن كلامه شيئا من القرآن أو الحديث لا على انه منه أي لا يقول فيه قال الله أو قال الرسول (قوله الذي علم) أي الانسان الخط فالمفعول محذوف ويحتمل انه نزله منزلة اللازم وقوله بالقلم هو الآلة المعروفة والباء السببية لان القلم سبب في تعليم الخط ويحتمل ان المعنى علم الانسان العلوم بسبب الكتابة التي سببها القلم فيكون أطلق القلم على الخط مجازا أو انه باق على حقيقته لان سبب السبب سبب قرره بعض الاشياخ (فائدة) سمي القلم قلما لانه يقطع كما يقال قلمت ظفري وقيل قطعه يسمى أنبوبا اه ما رأيته بهامش نسخة وأول من خط بالقلم ادريس كما وجدته بخط بعض الفضلاء وفي الينبوع أول من خط بالقلم داود ... (قوله علم الانسان) الانسان مشتق من النسيان لانه ينسى ما كان متذكرا له قال تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسي ولذا قال بعضهم

وما سمي الانسان الا لنسيه * ولا القلب الا انه يتقلب

والظاهر ان الجن يقع منهم نسيان كالانس بخلاف الملائكة فالظاهر انه لا يقع منهم نسيان وقيل مشتق من التأنس لان أفراده يأنس بعضها ببعض وهذا يفيد ان التأنس خاص بالانسان مع ان الحيوانات يتأنس بعضها ببعض والجواب ان المراد بالتأنس المشتق منه الانسان هو التأنس عن قصد وارادة فخرج الحيوانات والظاهر ان الملائكة لا يحصل منهم تأنس أصلا بخلاف الجن فيحصل منهم تأنس كالانس والمراد بالاشتقاق في المقام الاخذ لا الاشتقاق الاصغر لان الانسان

قوله انصدره الخ هكذا في النسخ والاولى وصدره او مبتداه

العلى الاكرم * الذى علم بالقلم علم الانسان

ليس صفة حتى يشتق اشتقاقا أصغر وقيل سمى الانسان انسانا لظهوره وضده الجن لخفائه قال شيخنا العدوى فى حاشيته على الرسالة وتقريرها وقيل الانسان مأخوذ من ناس اذا تحرك وهذا شامل للجن والملائكة تأمل وقوله علم الانسان الخ اشارة الى ان الاصل فى الانسان الجهل (قوله مالم يعلم) أى من العلوم والصنائع والهدى (قوله مالم يعلم) أى قبل تعليمه (قوله ثم أتبع) بضم الهمزة وسكون التاء وثم للترتيب الرتبى لان رتبة الصلاة والسلام بعد رتبة الحمد لان ما كان متعلقا بالخالق مقدم على ما كان متعلقا بالمخلوق قرره بعض الاشياخ (قوله ذلك) أى الحمد المفهوم من أحمد (قوله بالصلاة) أى بصلاتى على النبى فأل عوض عن المضاف اليه عند الكوفى أو بالصلاة منى عند البصرى وصلاة المؤلف على النبى هى طلبه الرحمة من الله كأنه يقول ثم أتبع الحمد بطلب انعام الله على نبيه وأما الصلاة من الله فهى الرحمة المقرونة بالتعظيم ﴿تنبيه﴾ ذكر فى مغنى اللبيب ان الحق ان الصلاة من المشترك المعنوى فهى موضوعة للعطف بفتح العين أى الاحسان وأما العطف بالكسر فهو الجانب ثم ان أضيفت الصلاة الى الله فهى الرحمة وان أضيفت لغيره فهى طلب الرحمة الذى هو الدعاء وذكر العلماء ان النبى صلى الله عليه وسلم ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغى للمصلى أن يقصد ذلك لان فيه اخلالا بالأدب والصلاة اسم مصدر وعدل عن المصدر لاستعماله فى الاحراق قال تعالى وتصلية جحيم وقوله والسلام عدل عن التسليم لمناسبة الصلاة وفى بعض النسخ والتسليم بالمصدر كما هو الاصل (قوله على الرسل) فيه استعارة تبعية شبه ارتباط الصلاة والسلام المطلقين بالنبى بارتباط المستعلى بالمستعلى عليه واستعار الثانى للاول استعارة أصلية مصرحة ثم سرى التشبيه الى ارتباط الصلاة والسلام الخاصين وارتباط المستعلى بالمستعلى عليه الخاص فاستعيرت كلمة على الموضوعة للثانى للاول استعارة تبعية قرره شيخنا العدوى مرارا فى أوائل الكتب وبه اندفع ما يقال ان الصلاة دعاء والدعاء اذا تعدى بعلى يكون للمضرة تأمل وقوله على المرسل صفة للصلاة والسلام المجرور بالباء ﴿تنبيه﴾ رسالة الرسول أفضل من نبوته خلافا لابن عبد السلام وأما نبوة النبى غير الرسول فهى أدنى من رسالة الرسول باتفاق وليس محل الخلاف وبهذا يتضح كلام المحشى الفيشى وقوله على المرسل رحمة الخ اقتباس من قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قال الفيشى قوله على المرسل التعبير به كالتعبير الشائع بين كثير من العلماء بالرسول وروى كراهة الرسول بل يقال رسول الله أو نبى الله وأما قوله تعالى يا أيها الرسول فهو نداء من الله تشريف له بأى خطاب بخلاف كلامنا واصل المصنف لا يقول

مالم يعلم ثم أتبع ذلك بالصلاة
والتسليم على المرسل رحمة

بالكراهة أو ان محل الكراهة اذا لم يقترن به ما يشعر بالتعظيم وقوله الارحمة
الحصر اضافي أي الارحمة لا عذابا لحديث انما بعثت رحمة لا عذابا لا انه في عدم
العموم والا لا دخل الا على ما يفيده العموم فان الا في الحصر انما تدخل على
ما يريد اثباته رد الما يطلب فاذا كان المقصود في المقام اثبات العموم لا ذات الرحمة
العامة كان الواجب ان يقال ما أرسلناك رحمة الا للعالمين أو الا للعالمين رحمة كما
في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس والمراد بالعالمين ما يشمل الكفار عند
أكثر المفسرين وهذا التفسيران مذكوران في الكشاف وأنوار التنزيل اه فيشي
قال البيضاوي وما أرسلناك الا رحمة للعالمين لان ما بعثت به سبب لاسعادهم
وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم وقيل كونه رحمة للكفار أمنهم من الخسف
والمسخ وعذاب الاستئصال اه بحروفه (قوله للعالمين) قيل اسم جمع لعالم لا جمع
له لان عالما ما سوى الله فهو أعم من العالمين والجمع شأنه ان يكون أعم من مفرده
وان خص عالم بالعقلاء صار المفرد مساويا للجمع وشأن الجمع العموم نعم ان أريد
بعالم الانواع صح الجمع ويكون الجمع أعم من مفرده وقوله الا رحمة مبالغة
أو بمعنى راحما أو ذا رحمة أي نعمة وهو حال ويحتمل أنه مفعول لاجله فلا يحتاج
للتأويل (قوله واماما) تقدم الكلام عليه (قوله للمتقين) جمع متق اسم فاعل من وقاه
أي حفظه وصانه فمتق أصله اوتقي قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فقلبت الياء تاء وادغمت في
التاء والوقاية فرط الصيانة والحفظ وهو في الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره
في الآخرة وله ثلاث مراتب الاولى التوقي عن العذاب المخلد بالبراءة عن الشرك
وبعده عن الكفر وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى وهي تقوى العوام
والثانية التجنب عن كل مؤثم من فعل حرام أو ترك واجب وهو المعني بقوله تعالى
ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا الآية وهي تقوى الخواص والثالثة التنزه عما
يشغل سره عن الحق وتبتله اليه بكليته وهو التقى الحقيقي المعني بقوله تعالى اتقوا
الله حق تقاته وهو تقوى خواص الخواص واختصاص امامته بالمتقين لانهم
المقتدون والمتبعون له وان كانت امامته عامة لكل مسلم وكافر أو لانه لا ينتفع بامامته
الا المتقي فان الاقتداء به لا يجلب نفعا ما لم يكن معه تقوى وعلى هذا قوله تعالى
وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا اه فيشي
(قوله وقدوة) بتثليث القاف اسم للمقتدى به وأما القدوة بمعنى الاقتداء فهي بالفتح
ليس الا فقول خليل ولا سهو على مؤتم حالة القدوة بالفتح ليس الا خلافا للشيخ
اللقاني حيث ضبطه بتثليث القاف كما قرره شيخنا العدوي (قوله وعلى آله)
أتى بعلى ردا على الشيعة الذين يمنعون الفصل بينه وبين آله بعلى مستدلين بحديث

للعالمين * وإماما للمتقين *
وقدوة للعالمين * محمد النبي
الأمي * والرسول العربي *
وعلى آله

لا أصل له وهو لا تصلوا بيني وبين آلي بعلى أو أنه أتى بعلى إشارة إلى أن القدر
الواصل للآل أحط من القدر الواصل للنبي صلى الله عليه وسلم فإن قلت إن ذلك
يؤخذ من الواو العاطفة قلت إن الواو لا تشرك إلا في الحكم والتبعية في الإعراب
لا في الحكم تأمل والمشهور أن أصله أهل قلبت الهاء ألفا وفي القاموس همزة
ثم ألفا فيلزم فيه شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين بشذوذ ماء من
موه وتصغيره على أهيل دليل على ما تقدم لما تقرر أن التصغير يرد الأشياء إلى
أصولها واعلم أن أهيل تصغير أهل من حال العرب الناطقين بذلك وإلا فيحتمل
أنه تصغير أهل بمعنى الزوجة أو الأقارب اه ولا يقال إن المصغر فرع المكبر
في الاستدلال على المكبر بالمصغر دور لأنا نقول إن توقف المصغر على المكبر من
حيث الوجود وتوقف المكبر على المصغر من حيث الحروف الأصول وقيل أصله
أول ويصغر على أويل وخص بعد القلب أو مطلقا بأن لا يضاف إلا لذي خطر
من ذوي العقول وذلك لا ينافي التصغير لأنه في الخطر مع أن مراتب الخطر
متفاوتة واختلف في آل النبي والأكثر على أنهم من حرم عليهم الزكاة وهم بنو
هاشم عند أبي حنيفة وبنو المطلب أيضا عند الشافعي وقيل بنو غالب وقيل ذريته
وقيل أتقياء أمته هكذا يؤخذ من الفيشي (قوله الهادين) جمع هاد من الهداية
وهي الدلالة مطلقا عند أهل السنة والدلالة الموصلة عند المعتزلة وكل من القولين
منقوض أما الثاني فمنقوض بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى
على الهدى وأما الأول فمنقوض بقوله تعالى إنك لا تهدي من أحببت واحتمال
التجوز مشترك كذا أفاده الفيشي أي أن أهل السنة تقول إن قوله إنك لا تهدي
من أحببت محمول على المجاز وهو الدلالة الموصلة والمعتزلة يقولون إن قوله وأما
ثمود فهديناهم محمول على المجاز أي الدلالة غير الموصلة وقال سعد الدين في حاشية
الكشاف إن الهداية تتعدى بنفسها وباللام وإلى وعلى الأول معناها الإيصال
وعلى الآخرين معناها إرادة الطريق (قوله وصحبه) وهو اسم جمع لصاحب
وقيل جمع له وفي بعض النسخ وأصحابه وهو جمع صحب بكسر الحاء مخفف صاحب
بحذف الألف وليس جمعا لصاحب لأن فاعلا لا يجمع على أفعال إلا شذوذا كجاهل
وأجهال وليس جمعا لصحب بسكون الحاء لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال
أما المعتل فيجمع كثوب وأثواب وعلمت أن أصحاب جمع لصحب كشهد وأشهاد
ورحم وأرحام ونقد وأنقاد ويجمع صحب بسكون الحاء على صحاب ككعب
وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها المصدر بمعنى الصحبة أطلق على الأصحاب
كزيد عدل (قوله الرافعين له قواعد الدين) شبه الدين ببيت له قواعد استعارة

بالكناية

الهادين لهم وصحبه
قواعد الدين

بالكتابة والقواعد تخييل والرافعين ترشيح والمراد بظهرون قواعد الدين والقواعد
جمع قاعدة وهي لغة ما يبنى عليها الشيء واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها
أحكام جزئيات موضوعها وقواعد الدين أركانه المشار إليها في حديث بني الاسلام
على خمس شهادة الحديث والدين اسم للنسبة التامة التي جاء بها النبي صلى الله عليه
وسلم من أصول وفروع وهو أعم ما يتدين به (قوله وبعد فهذا كتاب الخ) يحتمل
أن الواو نائبة عن أما النائبة عن مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة
وحينئذ فالفاء في قوله فهذا في جواب الشرط ويحتمل أن الواو للاستئناف ويحتمل
أنها للعطف وعلى هذين الاحتمالين فالفاء في قوله فهذا زائدة أو لإجراء الظرف
مجرى الشرط أو لتوهم أما وعلى جميع الاحتمالات المتقدمة فيقدر القول أي
فأقول هذا كتاب وحذف القول بدون الفاء في جواب الشرط قليل بل بعضهم منعه
والكثير حذف الفاء مع القول كما في قوله تعالى وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم
وبعد ظرف لأحد القول المقدر وبعد ظرف زمان باعتبار التلفظ ومكان باعتبار
الكتابة لأن زمن التلفظ بقوله فهذا كتاب الخ بعد زمن التلفظ بقوله أول
ما أقول الخ ومكان الحروف التي هي قوله فهذا شرح الخ بعد مكان الحروف التي
هي قوله أول ما أقول الخ وذلك المكان هو الكاغد الذي ترقم فيه الحروف وقوله
بعد مبني على الضم لنية معنى المضاف إليه وهو النسبة الجزئية التي بين المضاف
والمضاف إليه التي حقها أن تؤدى بالحرف كاللام مثلا ويحتمل أن بعد منصوبة
لنية لفظ المضاف إليه وفيه أنه لا يصلح هنا وما علم بشيء أصلا لو ذكر
المضاف إليه فتأمل (قوله فهذا كتاب) اعلم أن لفظ هذا موضوع للمشار إليه
المحسوس بحاسة البصر كما صرح به عبد الحكيم على المطول فقولك مثلا هذا
الصوت مجاز لا حقيقة لأن الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر وحينئذ فهنا
استعارة مصرحة حيث شبه الالفاظ الذهنية الدالة على المعاني المخصوصة بمشار
إليه محسوس واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة فاستعارة مصرحة وظاهر
كلامهم أنها استعارة أصلية وبحث فيه بأن اسم الاشارة موضوع للجزئيات
لا الكليات على ما هو التحقيق والاستعارة الأصلية إنما تكون في الكليات
وسألت شيخنا العدوي عن ذلك فقال إنه نزل منزلة الكلي وقد ذكر في تعريب
الرسالة الفارسية أن الاستعارة تبعية فراجعه فشبه مطلق ألفاظ بمطلق مشار
إليه محسوس بجامع التحقق واستعار الثاني للأول ثم سرى التشبيه إلى الجزئيات
وهي الالفاظ المخصوصة والمشار إليه المخصوص واستعير لفظ هذا للالفاظ
المخصوصة تأمل واعلم أن اسم الاشارة فيه الاحتمالات السبع كان سمي الكتب

(وبعد) فهذا كتاب

فيه الاحتمالات السبع واذا ضربت سبعة في مثلها بلغت تسعة وأربعين والمختار
منها الالفاظ الدالة على المعاني لان النقوش لا تتيسر لكل أحد ولا في كل وقت
فلا يناسب أن تجعل مدلولا ولا جزأ مدلول والمعاني الغالب ان ادراكها يتوقف
على الالفاظ التي تدل عليها فلا يناسب أيضا ان تجعل مدلولا ولا جزأ مدلول فتعين
ان المدلول هو الالفاظ لكن لما كانت الالفاظ غير مقصودة قلنا ان المدلول هو
الالفاظ الدالة على المعاني لا الالفاظ في ذاتها تأمل واعلم ان العلماء اختلفوا
هل الذهن يقوم به المفصل أم لا قولان وهل مسمى الكتب من قبيل علم الشخص
أو الجنس قولان فان قلنا الذهن لا يقوم به الا المجمل ومسمى الكتب علم جنس
احتيج لتقدير مضافين هما مفصل نوع هذا لان نوع المجمل مجمل ومسمى الكتب
نوع المفصل فاذا قدر مفصل نوع وهو مفصل نوع المجمل هو نوع المفصل ولم يكتف
بتقدير نوع لما علمت ان نوع المجمل مجمل وهو ليس مسمى الكتب وان قلنا
الذهن يقوم به المفصل ومسمى الكتب علم شخص فلا تقدير وان قلنا في الذهن
مجمل ومسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقط تأمل فان قلت يشكل على جعله
علم شخص ان المسمى متعدد قلت تعدده لا يضر في تشخصه فهو وان تعدد محلا بمثابة الشيء
واحد فالالفاظ التي في ذهن المؤلف هي التي في ذهن عمرو وهكذا والتعدد هو
المحل تأمل هذا حاصل ما قرره شيخنا العدوي حفظه الله (قوله كتاب) هو في الاصل
مصدر كتب اذا خط وهو مصدر سماعي والقياس كتبا فاطلق على المكتوب
مجازا ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب والعبارة على حذف مضاف أي مدلول
كتاب لان الالفاظ مدلول للمكتوب الذي هو النقوش ثم ان الكتاب صار حقيقة
عرفية في الالفاظ فلا يحتاج لتقدير مضاف (قوله شرحت) المراد به المعنى
اللغوي وهو الايضاح والكشف وقوله به أي بسببه والمعنى هذه الالفاظ الذهنية
كتاب شرحت أي وضحت به مختصري الخ (قوله مختصري) اسم مفعول
من الاختصار وهو تقليل الالفاظ سواء كثر المعنى أولا وقيل هو تقليل اللفظ مع
تكثير المعنى (قوله المسمى الخ) اعلم ان تسمية الكتاب مندوبة وكذا الحمد
والصلاة والسلام والبسملة والاتيان بأما بعد (قوله بشذور) جمع شذرة بفتح الشين
كما سمعته من شيخنا العدوي يطلق على صغار اللؤلؤ وعلى ما يلتقط من المعدن
من غير اذابة وتخليص والمعنى بقطع الذهب أي لا بقطع الفضة وفي هذا الاسم
اشعار برفعة المسمى وان كتابه يرغب فيه كما يرغب في قطع الذهب (قوله في معرفة
كلام) أي في ادراك كلام العرب أي في ادراك القواعد المتعلقة بكلام
العرب ولما كانت ثمرة هذا الكتاب هي المعرفة جعله ظرفا وفيها فيكون

شرحت به مختصري المسمى
بشذور الذهب في معرفة
كلام العرب *

شبه ارتباط الشئ بثمرته بارتباط الظرف بالمظروف على طريق الاستعارة
المكنية تأمل وموضوع هذا الفن الكلمات العربية وحده علم بأصول يعرف
بها أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وغايته الاحتراز عن الخطأ فى المقال
وفائدته الاستعانة على فهم الكلام واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب
(قوله تممت) التتميم عند علماء المعانى والبيان ذكر فضلة فى الكلام توهم خلاف المقصود
للمبالغة كقوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه أى على حب الطعام فاطعام الطعام
الطعام مع حبه أبلغ من اطعامه مع عدم حبه والقصد منه هنا تكميل الشاهد
الذى اقتصر المصنف على بعضه فاذا كان فى المختصر بعض بيت كمله فى الشرح
او ان المتن اذا ترك شاهدا أتى به فى الشرح فقوله تممت به أى فيه أى فى الشرح
هذا هو المناسب واما ما قرره بعض الاشياخ من ان المراد بالتتميم هنا ذكر تعليل
الاحكام والادلة وذكر بعض الشروط التى أخل بها المختصر فغير صحيح لان التعاليل
وذكر بعض الشروط لا تعلق له بالشواهد وانما يناسب القواعد التى يذكرها
المصنف تأمل (قوله شواهده) جمع شاهد وقول العلماء فواعل لا يكون جمعا لفاعل
محله فيمن يعقل وما هنا فى غير العاقل والشاهد جزئى يذكر لاثبات القاعدة لا يكون
الا من كلام الله وكلام رسوله وكلام العرب العربا وأما المثال فهو جزئى يذكر
لايضاح القاعدة فبينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل فكل ما صلح
شاهدا صلح مثالا ولا عكس بالمعنى اللغوى واما باعتبار مفهوم الشاهد والمثال
فبينهما التباين تأمل (قوله وجمعت به شوارده) أى جمعت فى الشرح شوارد
المختصر والشوارد جمع شاردة وهى الابل النافرة فشبه المسائل الصعبة بالابل
النافرة واستعار الشوارد للمسائل الصعبة استعارة مصرحة (قوله ومكنت)
بتشديد الكاف والاوابد جمع آبدة وهى الوحش والاقتناص الاصطياد وكأنه قال
ومكنت رائده أى قاصده وطالبه من اصطياد الحيوانات المتوحشة واستعار
الاوابد للمعانى الصعبة الشديدة الصعوبة لتغاير الشوارد المستعارة للمسائل
الصعبة واستعار الاقتناص للفهم وكأنه قال ومكنت رائده من فهم المعانى
الشديدة الصعوبة ففيه استعارتان مصرحتان والقرينة اضافة أوابد للضمير
العائد على المختصر (قوله الى ايضاح) أى تسهيل وبين ايضاح واخفاء صنعة
الطباق (قوله العبارة) أى الالفاظ المعبر بها عن المعانى والعبارة فى الاصل
مصدر عبر الرؤيا بمعنى فسرها فالعبارة هى التفسير (قوله الى اخفاء الخ) تصريح
بما علم التزاما والمراد بالاشارة العبارة فتفنن فى التعبير دفعا للثقل الحاصل بالتكرار
وحينئذ ففيه اظهار فى محل الاضمار لاجل [illegible] (قوله وعمدت) بفتح الميم فى نسخة

تممت به شواهده *
وجمعت به شوارده *
ومكنت من اقتناص
أوابده رائده * قصدت فيه
الى ايضاح العبارة * لا الى
اخفاء الاشارة * وعمدت
فيه الى

مصححة ثم رأيت المصباح قال عمدت الشيء من باب ضرب قال عمدت للشيء وعمدت الى الشيء بمعنى قصدت فقيه تفنن (قوله لف المباني) هو في الاصل طي الحائك الثوب على الثوب وهو والخشبة المعلومة والمراد به هنا الاختصار فشبه الاختصار بطي الحائك الثوب على الثوب واستعار اللف للاختصار استعارة مصرحة أصلية والمباني جمع مبنى والمراد به الالفاظ الدالة على القواعد (قوله والاقسام) جمع قسم وقسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجا تحته وقسيم الشيء ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت شيء واعلم ان المراد بالاقسام تقليل اللفظ الدال على الاقسام التي هي جزئيات القواعد التي هي مدلول المباني (قوله لا الى نشر) هو ضد اللف وبين اللف والنشر صنعة الطباق بكسر الطاء وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة واستعار النشر لتطويل العبارة استعارة مصرحة لان النشر هو فتح طيات الثوب ليظهر فيه هل هو جيد ام لا (تنبيه) لا تحسن المقابلة بين قوله نشر القواعد والاحكام وبين لف المباني والاقسام الا بتقدير مضاف أي لا الى نشر دال القواعد والاحكام ودال القواعد هو المباني والاحكام والاقسام بمعنى واحد وهي جزئيات القواعد والمعنى قصدت في الشرح اختصار الالفاظ الدالة على القواعد وعلى جزئياتها لا تطويل الالفاظ الدالة على القواعد وجزئياتها فاستقامت العبارة وقوله لا الى نشر الخ تصريح بما علم التزاما فتأمل ما سبق تأمل والاحكام جمع حكم يطلق على النسبة وعلى المحكوم به وعليه والمراد به هنا جزئي من جزئيات القاعدة والقاعدة في اللغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها مثلا كل فاعل مرفوع قضية مركبة من موضوع ومحمول وموضوعها الفاعل وجزئياته زيد وعمرو وخالد وأحكام الجزئيات هي الرفع وطريق التعرف ان تأتي بمقدمة سهلة الحصول موضوعها جزئي من جزئيات الموضوع ومحمولها الموضوع وتجعلها صغرى للقضية الكلية فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للحكم الجزئي بأن تقول زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج زيد مرفوع فقد أفادت النتيجة رفع زيد الذي هو حكمه فتأمل (قوله والتزمت الخ) أي بحسب الغالب كما تقف على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله كلما) بالنصب على الظرفية وتكتسب متعلقها بالاكتساب الظرفية منها أي من ما (قوله الاصل) أي المتن الذي هو المختصر (قوله أتيت) هو بمعنى ضربت فتفنن في التعبير (قوله ذكرت اعرابه) ليس المراد بالاعراب ما قابل البناء حتى يكون ذكر المبنيات مستدركا بل المراد تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان معربا أو مبنيا فقوله ذكرت اعرابه أي ذكرت ما يفيد اعرابه أي ذكرت ما يفيد تطبيقه على القواعد تأمل

لف المباني والاقسام* لا الى نشر القواعد والاحكام* والتزمت فيه انى كلما ضربت بيت من شواهد الاصل ذكرت اعرابه وكلما أتيت على لفظ

(قوله مستغرب) أي غريب فالسين والتاء زائدتان (قوله اردفته) أي أتبعته
أي ذكرت عقبه كلاما يزيل استغرابه أي غرابته فيصير غير غريب (قوله
انهيت) أي فرغت وفي نسخة انتهت أي فرغت ومسئلة بالنصب على النسخة
الاولى وبالرفع على الثانية والمسئلة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبري يبرهن
عليه في ذلك العلم أي يقام عليها البرهان أي الدليل ولو ظنيا (قوله ختمتها) أي
جعلت ختامها أي جعلت عقبها آية الخ وقوله تتعلق الخ أي تناسبها وتكون
دليلا عليها مثلا قوله الكلمة قول مفرد مسئلة نختمها بآية مناسبة وهي قوله كلا
انها كلمة هو قائلها الآية وقوله وهي اسم وفعل وحرف مسئلة نختمها بقوله تعالى
ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية والآية لغة العلامة وعرفا قطعة من
سورة لها أول وآخر (قوله التنزيل) أي المنزل وهو القرآن (قوله يحتاج)
اسناد الاحتياج اليها مجاز عقلي (قوله وتفسير وتأويل) التفسير ما يرجع
فيه الى النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والتأويل ما يرجع فيه الى رأي العلماء
فهما متغايران وعبارة التفسير تبيين الكلمة بمعنى يتبادر منها والتأويل صرف
اللفظ عن ظاهره فالتفسير في الواضح والتأويل في الخفي (قوله تهذيب الطالب)
أي تخليصه من الجهل بعلم العربية فالمراد طالب علم العربية وفي نسخة تدريب
الطالب (قوله وتعريفه السلوك) أي تعليمه كيفية السلوك الى امثال هذه
المطالب أي الى أمثال التراكيب التي يعربها المؤلف له فانه اذا أعرب المؤلف له
تركيبا صار يتوصل الى معرفة الاعراب في نظيره من آيات القرآن وكلام العرب
(قوله والله أسأل) يحتمل أن لفظ الجلالة مبتدأ وأسأل خبره والعائد محذوف
أي أسأله ويحتمل أن لفظ الجلالة معمول لأسأل وقدم للحصر وهو الاحسن
(قوله أن ينفعني) في تأويل مصدر مفعول ثان لأسأل والنفع ما يستعان به على
وصول الخير وما يستعان به على وصول الخير فهو خير وضده الضر وهو ما يستعان
به على الوصول الى الشر وقدم نفسه النفع بالتأليف تواضعا منه كأنه يقول
ان هذا التأليف لي ولكم واسأل الله أن ينفعني واياكم به وقدم نفسه لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقدم نفسه في الدعاء (قوله انه) بكسر الهمزة تعليل معنى
وبفتحها تعليل لفظا ومعنى على تقدير حرف الجر ويطرد هنا حذف الجار كما قال ابن
مالك * وفي أن وان يطرد * مع أمن لبس (قوله قريب) أي قريب علم وفيه اشارة
لقوله تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب الآية (قوله مجيب) أي دعاء
من دعاه اذا استوفيت شروط الاجابة والاجابة اما حالا أو مآلا اما بعين ما سئل أو
بغيره (قوله وما توفيق الا بالله) مقتبس من آية هود وما توفيقي الا بالله الآية والتوفيق

مستغرب أردفته بما يزيل
استغرابه * وكلما أنهيت
مسئلة ختمتها بآية تتعلق بها
من آي التنزيل * وأتبعتها
بما يحتاج اليه من اعراب
وتفسير وتأويل * وقصدي
بذلك تدريب الطالب *
وتعريفه السلوك الى أمثال
هذه المطالب * والله تعالى
أسأل أن ينفعني واياكم
بذلك انه قريب مجيب *
وما توفيق الا بالله

خلق قدرة الطاعة فى العبد أوخلق الطاعة فى العبد والتوفيق بهذا المعنى عزيز
ولم يذكر فى القرآن الامرة وأما قوله تعالى ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما
فهو من الوفاق بمعنى الصلح والتوفيق المختص بالمتعلم ستة نظمها بعضهم بقوله

أخى لن تنال العلم الا بستة * سأنبيك عنها بمعمر ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة * وارشاد أستاذ وطول زمان

(قوله عليه توكلت) التوكل كما قال الراغب يقال على وجهين يقال توكلت لفلان
بمعنى توليت له و يقال وكلته فتوكل لى وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته وتقديم الصلة
يفيد الحصر والتوكل على الله لا ينافى الاخذ فى الاسباب والاعتماد على الخلق
أمر ظاهرى لا حقيقى فصح الحصر (قوله واليه أنيب) أى أرجع بالموت وقدم
المعمول للحصر *(قوله ثم قلت الخ) يحتمل انه استئناف ويحتمل انه عطف على
محذوف أى قلت البسملة ثم قلت الخ وحذف الشرح بسملة المصنف اكتفاء ببسملة
الشرح على ماتقدم وبقولنا ان المعطوف عليه قلت البسملة اندفع ما يقال المتن
متأخر عن الشرح ولم يتقدم هنا الا قوله أول ما أقول الخ الذى هو من الشرح
فكيف يجعل المذكور فى المتن متأخرا عما فى الشرح وأجيب أيضا بأن ثم
للترتيب الذكرى لان قول المتن الكلمة الخ متأخر فى الذكر عما من كلام الشارح
فتأمل (قوله الكلمة الخ) قدم الكلمة على الكلام لان الكلمة جزء الكلام
والجزء مقدم طبعا فيقدم وضعا ومن قدم الكلام نظر الى انه المقصود بالذات
فلكل وجهة فان قلت كان المناسب تقدم القول على الكلمة لانه جزء قلت انما
يقال ذلك لو كان عرف القول ولما لم يعرفه لم يعقل ذلك وال فى الكلمة للجنس
فقوله الكلمة قول الخ قضية طبيعية مستلزمة الكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئية
فلا تناسب المراد وهى ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة
فى العلوم مخصوص بمسائل فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا وماذكرناه
من انها قضية مبنى على أن المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة وقيل
لا حمل أصلا وانما التعريف مجرد تصوير وفى كلام المصنف امور * الاول أن التاء
التى للوحدة تنافى الجنس لان الجنس يصلح لكثيرين والوحدة تنافى ذلك وجوابه
أن الوحدة نوعية وهى لا تنافى الجنس * الثانى عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر
لان المبتدأ فيه التاء والخبر لا تاء فيه وجوابه أن التاء للوحدة لا للتأنيث أو المبتدأ
فى المعنى مفهوم الكلمة وهو خال عن التاء أو ان محل المطابقة اذا كان الخبر مشتقا
أو مؤولا به ولم يستوفيه المذكر والمؤنث وكان رافعا لضمير المبتدأ والخبر هنا جامد
لانه مصدر وفيه نظر لكونه مصدرا وان أول بمشتق ولاشك أن المصدر لا يثنى ولا

عليه توكلت واليه أنيب
* ثم قلت (الكلمة قول

بجمع ولا يؤنث فيقال امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم وقولنا ولم يستو الخ أما اذا استوى فلا مطابقة نحو رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح وقولنا وكان رافعا الخ أما لو رفع ظاهرا نحو هند حسن وجهها فلا مطابقة تأمل * الثالث أن قول جزئي من جزئيات الكلمة اذ هو اسم لقبوله علامات الاسماء ومقتضى كونه جنسا أن يكون جزأ من أجزائها لا جزئيا وجوابه أن القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار نفسه وخصوصه وجزأ باعتبار عمومه وهو كونه لفظا مخصوصا كز يد وقام ومن * الرابع أن المعرف وهو الكلمة مفرد والمعرف لها مركب من القول الموصوف بالمفرد ولا شئ من المفرد بمركب فكيف يصح تعريفه به وجوابه أن التركيب في أجزاء ماهية المفرد لا ينافي الحكم عليه بالافراد تأمل * الخامس أن الكلمة محكوم عليها وقول مفرد محكوم به وشرطهما التغاير مفهوما فلا شئ من مفهوم الكلمة بقول مفرد وهو خلاف المطلوب وجوابه أن مغايرة الشئ لشئ باعتبار لا ينافي كونه عينه من حيث الحقيقة فان الحيوان الناطق يغاير الانسان بالاجمال والتفصيل وهو عينه في الحقيقة تأمل * السادس ان الكلمة فرد من افراد الكلمة فيكون الشئ فردا من افراد نفسه وكذا القول فانه فرد من افراد القول وجوابه أن الكلمة لها اعتباران اعتبار أنها قول مفرد واعتبار خصوصها الذي امتازت به عن سائر الكلمات فبالاعتبار الاول مدلولة وبالاعتبار الثاني دالة تأمل (قوله قول مفرد) آثر القول على اللفظ لكون اللفظ جنسا بعيدا لصدقه بالمهمل بخلاف القول فانه جنس قريب فان قلت القول يطلق على الرأي والاعتقاد قلت اطلاقه على ذلك خلاف الاصطلاح فلا يرد أصلا وقول المحشي ان القرينة هنا دالة على أن المراد بالقول اللفظ لا الرأي والاعتقاد معترض بأن القرينة هنا أيضا دالة على أن المراد باللفظ المستعمل لا المهمل (قوله في الكلمة) أي باعتبار مادتها بقطع النظر عن هيئتها والا لما تأتت الثلاث لغات (قوله وهي لغة أهل الحجاز وبها الخ) في قوة العلة لقوله الفصحى (قوله وجمعها الخ) الحاصل أن ما كان خاليا عن التاء في اللغات الثلاث قيل جمع وقيل اسم جمع وقيل اسم جنس افرادي وقيل اسم جنس جمعي والراجح الاخير وعلى الاول قيل جمع كثرة وقيل جمع قلة واعلم أن اسم الجمع ما ليس له واحد من لفظه أي غالبا كقوم ورهط والجمع ماله واحد من لفظه غالبا كرجال واسم الجنس ما وضع للماهية الصادقة بالقليل والكثير ثم ان استعمل في ذلك فهو اسم جنس افرادي وان استعمل في الكثير فقط فهو اسم جنس جمعي ولا تنافي في قوله اسم جنس جمعي لان المراد اسم جنس وضعا وجمعي استعمالا تأمل ثم ان اسم الجنس الجمعي يذكر الضمير الراجع

مفرد) وأقول في الكلمة ثلاث لغات واو امعيات أما لغاتها فكلمة على وزن نبقة وهي الفصحى ولغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق وكلمة على وزن

له ويؤنث قال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴿تنبيه﴾ اسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وشجر وشجرة ومن غير الغالب يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو زنج بفتح الزاي وكسرها وهم السودان وزنجي ومن غير الغالب دخول التاء على اسم الجمع نحو كم وكمأة تأمل (قوله سدرة) بكسر السين وسكون الدال هي شجرة النبق (قوله وجمع الاولى) أي من اللغتين الاخيرتين والاولى من الاخيرتين أفصح من الثانية منهما (قوله كسدر) بكسر السين وسكون الدال هو شجر النبق هذا هو اسم الجنس الجمعي وأما الجمع الحقيقي فهو سدر بفتح الدال وسدرات بكسر السين وسكون الدال أو بفتحها أو بكسرهما وسدور اه من حواشي الاشموني (قوله وكذلك) أي ومثل كلمة كل ما الخ وقوله فانه يجوز فيه اللغات بيان لوجه الشبه الذي للتشبيه المستفاد من كذلك (قوله على وزن فعل) اعلم أن المجرد الثلاثي أقسامه العقلية اثنا عشر لان أوله مفتوح ومضموم ومكسور وثانيه كذلك ويزاد في الثاني السكون فان ضربت أحوال الاول الثلاث في أحوال الثاني الاربع خرج اثنا عشر الا أن عشرة منها كثيرة وواحد مهمل وهو فعل وواحد قليل وهو فعل اذا علمت ذلك فنقول الشارح فعل بفتح الفاء وكسر العين وأما اللام فلك فتحها نظرا لكونه يأتي فعلا وكسرها نظرا لكونه يأتي اسما وذلك أن قوله وزن فعل أي من الاسماء باعتبار اللغات الثلاث الاول ومن الاسماء والافعال في اللغة الرابعة وهي الاتباع فقولهم ما كان على وزن فعل فيه لغات أربع أي باعتبار الاسماء أما الافعال فليس فيه الا اللغة الاولى والرابعة هكذا قرره حواشي الاشموني عند قوله * وكلمة بها كلام قد يؤم * وذكر وافي باب نعم وبئس أن فيهما أربع لغات فتح أولهما وكسره وفي كل اما أن يسكن الثاني أو يضم فهذا صريح في أن اللغات الاربع تجري في الفعل وهو الصواب وهو الموافق على ما يفيده ما ينبغي هنا من الاطلاق في فعل المفيد أن اللغات الاربع في الاسماء والافعال تأمل وقولنا على وزن فعل بفتح الفاء للاحتراز من مضمومها ومكسورها فأما مضمومها فتحته أقسام أربعة وهي عنق ودئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها أبو الاسود الدؤلي بضم الدال وفتح الهمزة وقفل وصرد فهذه الاربعة أوزان ليس فيها الا الاصل ما عدا عنق فانه يجوز فيه الاصل واسكان ثانيه وأما مكسورها فتحته أربع أيضا وهي نكس وهو الجبان وعنب وابل وحبك جمع حبيكة أي طريقة فهذه الاربعة أوزان يتعين فيها الاصل الا ابل ومثله بلز بمعنى ضخم فانه يجوز فيه الاصل وتسكين ثانيه وبلز بكسر الباء واللام وبالزاي المعجمة وقولنا وكسر العين للاحتراز عن مضمومها

وساكنها

قوله منقعر أي منقلع عن مغارسه كما في الكشاف ثم ان هذا مثال لتذكيره ولم يمثل للتأنيث كما في النسخ ومثاله كأنهم أعجاز نخل خاوية اه مصححه

سدرة وكلمة على وزن تمرة وهما اللغتان وجمع الاولى كسدر والثانية كلم كتمر وكذلك كل ما كان على

وسـاكنها ومفتوحها نحو عضـد وفلس و بطل فهـذه الثلاثة يتعين فيها الاصل الاعضد فيجوز الاصل وتسكين ثانيه فقط و جوز بعضهم ضم الفاء من ضمة العين فقال عضد كما جاز نقـل كسرة العين في كتف فقالوا كتف (قوله وزن فعـل) انما قال وزن فعـل لان ما فيـه اللغات لم يشتمل على فعل أي على الفاء والعين واللام وانما احتوى على وزنه فان كبدا مثلا محتو على الكاف وهي توازن الفاء من فعل وعـلى الباء وهي توازن العين وعلى الدال وهي توازن اللام وليس فيه فاء وعين ولام منطوق بها في اللفظ فتأمل ثم يحتمل أن يراد باللفظ وزن ظاهره فهو مصدر بمعنى مماثله مضاف لمعموله و يحتـمل ان يراد به المفعول أي عـلى موزون فعل أي على شكل هو موزون فعل (قوله نحو كبد) يحتـمل رفع نحو خبر المبتدا المحذوف أي هو نحو كبد و يحتمل نصبه بفعل محذوف أي أعني نحو كبد و جوز بعضهم في مثله أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أي في نحو كذا لكنه غير مقيس في امثال ذلك فلا ينبغي التخريج عليـه ولك أن تجعله مجرورا بجار حـذف و بقي عمله وهو غـير مقيس أيضا تأمـل وقوله نحو كبد ذوق العبارة يقتضي اخراج كبـد وكتف وادخال نحوهـما فقط وليس مرادا بل المراد كبـد وكتف ونحوهما ففيه حذف وتقديم وتأخير ويحتمل على بعد ان اضافة نحو لما بعده للبيان (قوله اللغات الثلاث) ناقش بعضهم في تسمية هذه الوجوه لغات اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير اليه قوله يجوز رد هذه الاوزان بعضها الى بعض اه فيشي وقوله اللغات الثلاث وهي فتح الاول وكسر الثاني وفتح الاول وكسره مع السكون فيهما وحينئذ فلا يقدر مضاف وان اريد باللغات فتح الكاف وكسر اللام وفتح الكاف وكسرها مع السكون فيهما قدر مضاف أي مثـل اللغات الثلاث تأمل وافتحها فتح وكسرو يليها كسر وسكون و يليها فتح وسكون (قوله حرف الحلق) حروف الحلق ستة الهـمزة والهاء والحاء والعين المهملتان والغين والخاء المعجمتان (قوله لغة رابعة) وهذه اللغة تجري في الاسماء والافعال بخلاف الثلاث الاول فهي خاصة بالاسماء كما تقدم التنبيه عليه (قوله نحو فخذ) قال الجاربردي يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع كسرها لثقل حركة الخاء ونحـذ بكسرتين لكون حرف الحلق قويا فيتبع ماقبله اه وقوله لكون حرف الخ جواب سؤال مقـدر حاصله ان المعهود اتباع الثاني للاول لاعكسه والفخذ الجماعة من الاقارب دون البطن والبطن دون القبيلة والفخذ العضو المعلوم قال المحشي واللغات في الفخذ بمعـنى العضو أما الفخذ بمعنى الاقارب فهو باسكان الخاء فقط اه بالمعنى والذى رأيته بهامش نقلا عن سيدي محمد الزرقاني

وزن فعل نحو كبد وكتف فانه يجوز فيه اللغات الثلاث فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ

ان اللغات الاربع في الفخذ بمعنى العضو وبمعنى الجماعة من الاقارب وحرر (قوله وشهد) هو فعل وأما فخذ فهو اسم (قوله وأما معنياها) تثنية معنى والمعنى يطلق على ثلاثة معان الاول ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد منه قصد أو لم يقصد والثالث ما يقصد من الشئ سواء كان لفظا أو غير لفظ وهذا المعنى الثالث ذكره الجامي والاولان ذكرهما الجرجاني ولعل المراد هنا الاول تأمل (قوله فاحدهما اصطلاحي) قدمه لانه المقصود في هذا الفن ولانه حقيقي وأما الثاني فمجازي ولا حجة لا أن يكون الختم بالآية الذي التزمه أول الكتاب يلصق بالمعنى الثاني بخلاف لو قدمه لزم الفصل والتشتيت تأمل (قوله اصطلاحي) نسبة الى الاصطلاح وهو لغة الاتفاق والصلح واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر معلوم بينهم وسيأتي معنى اللغة في اللغة والاصطلاح (قوله وهو ما ذكرت) أي في قوله الكلمة قول مفرد (قوله والمراد بالقول) تمام يقل والقول هو اللفظ الخ مع انه اخصر لان القول يطلق على الرأي والاعتقاد وعلى النطق بالكلام (قوله اللفظ) هو لغة الطرح من اللسان وغيره وقيل من اللسان فقط وأما من غيره كطرح الرحى فهو مجاز وأما في الاصطلاح فهو الصوت المعتمد على مخرج من المخارج وقولهم هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية معترض بواو العطف ونحوها من الحروف المفردة فان الشئ لا يشتمل على نفسه والصوت كيفية تحدث بمحض فضل الله من غير تأثير لتموج الهواء وقوله اللفظ حقيقة أو حكما ليدخل الضمير المستتر فانه كلمة في الاصطلاح وهو اللفظ حقيقة المحذوفات كما قاله يس على الفاكهي بخلاف الضمير المستتر فانه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج (قوله الدال) أي ذو الدلالة بمثابة الدال وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم ان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخط والعقد والنصب والاشارة (قوله على معنى) هو لغة المقصود واصطلاحا الصورة الذهنية من حيث انها تقصد من اللفظ وقد يكتفى في اطلاقه عليها بمجرد صلاحيتها للقصد وضع له لفظ أم لا فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كالقول فانه وضع للفظ الدال فكيف يصدق على القول انه لفظ دال على معنى قلت المعنى ما يقصد بالشئ وهو أعم من أن يكون لفظا أو غيره وقوله معنى أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وعليه فالاعراب المقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله كرجل) يحتمل انه من تتمة التعريف لاجل أن تكون الدلالة بالوضع وكأنه يقول الدال على معنى دلالة كدلالة رجل فانها بالوضع ويحتمل انه ليس من تتمة التعريف لان الدال

وشهد وأما معنياها فاحدهما
اصطلاحي وهو ما ذكرت
والمراد بالقول اللفظ الدال
على معنى كرجل

عند الاطلاق ينصرف الى الدال بالوضع لا بالعقل ولا بالطبع ولا تضمنا ولا التزاما ولا مجازا وبهذا اندفع ما يقال ان قوله الدال اطلاق في موضع التقييد فكان المناسب أن يقول بالوضع ليخرج التضمن والالتزام والمجاز كما يخرج الدال بالعقل أو الطبع تأمل (قوله وفرس) هو غير عاقل ورجل عاقل فذا مثل بمثالين (قوله بخلاف الخط) خبر لمبتدأ محذوف أى وهو ملتبس بخلاف الخط أو حال أى حال كون القول ملتبسا بخلاف الخط والخط هو النقوش الموضوعة للالفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذى هو أحد لسانى الانسان مجازا (قوله بخلاف الخط) لم يقل ليخرج الخط لان اللفظ جنس شأنه الادخال لا الاخراج نعم ذكر بعض انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه أخرج بكل ما دخل فى الآخر كما هنا فان اللفظ يعم الدال والمهمل والدال يعم اللفظ وغيره من الدوال الاربع فيخرج بكل ما دخل فى الآخر أمل هذا فى تعريف القول وكذا يقال فى تعريف الكلمة فان القول يعم المفرد وغيره والمفرد يعم اللفظ والمعنى فيخرج بكل ما دخل فى الآخر هكذا قيل واعترض بأن وصف المعنى بالافراد مجاز تأمل (قوله مثلا) أدخل به الاشارة وهو الافهام باليد ونحوها ومثلها الرمز وهو الاشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والغمز وهو الاشارة بالحاجب والعين فالثانى أخص من الاول والثالث أخص من الاولين وأدخل به أيضا النصب بضم النون وفتح المهملة جمع نصبة وهى العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلا على القبلة والاحجار فى الارض دليلا على حدود المزارع واما النصب بضمتين فهو ما ينصب ويعبد من دون الله من الاصنام وفى كلام بعضهم ان النصب بضمتين أو بضم فسكون كالنصب بضم ففتح بمعنى العلامات وعليه فالنصب بضمتين مشترك بين العلامات والاصنام وأما النصب بفتحتين فهو التعب والاعياء قال تعالى لا يمسهم فيها نصب ويقال أيضا على انتصاب القرنين يقال تيس أنصب وأدخل به أيضا العقد بضم العين وفتح القاف جمع عقدة أى عقد الاصابع وهى ما يجعل من اليد دليلا على العدد كجعل الابهام المقبوضة الى المسبحة المرسلة دليلا على الثلاثة والخمسين وأدخل أيضا حديث النفس فلا يسمى قولا ولعله اصطلاح النحاة والا فالمذكور عند المناطقة ان القول مشترك بين اللفظ وحديث النفس وقوله مثلا مفعول لمحذوف أو حال من الخط أى أذكر مثلا أو حال كون الخط مثالا فالمثل بمعنى المثال وهو جزئى يذكر لايضاح القاعدة وليس المراد بالمثل ما شبه مضربه بمورده نحو الصيف ضيعت اللبن (قوله فانه وان دل الخ) خبر ان محذوف وجملة وان دل حالية وقوله لكنه الخ استدراك على ذلك المحذوف والتقدير فانه والحال انه دل على

وفرس بخلاف الخط مثلا فانه وان دل على معنى لكنه ليس بلفظ

معنى ليس بقول فيتوهم انه لفظ فاستدرك على ذلك بقوله لكنه ليس بلفظ ويحتمل ان لكنه الخ توكيد والتقدير فانه والحال انه دال على معنى ليس بلفظ والاول أحسن وبه يندفع ما يقال أين خبران وأين جواب الشرط وأين المستدرك عليه فتأمل (قوله وبخلاف نحو ديز) الخ نقل وخرج بقولنا الدال نحو ديز مع ان الدال فصل لا جنس لاجل مشاكلة قوله بخلاف الخط أه‍ (قوله مقلوب) خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول لفعل محذوف أي هو مقلوب أو اعني مقلوب واحترز به عن ديز اذا جعل علما فانه يكون دالا ويكون قولا وكلمة (قوله فانه وان كان الخ) فيه ما تقدم وتقديره هنا فانه وان كان لفظا لكنه ليس بقول فيتوهم انه دال فقال لكنه لا يدل على معنى والحاصل ان المهمل غير موضوع وغير دال وان المهمل مقابل للموضوع لا للمستعمل (قوله من ذلك) أي من الخط ومن نحو ديز وقوله ونحوه أي من العقد والنصب والاشارة وحديث النفس الداخلة بقوله فيما سبق مثلا (قوله والمراد بالمفرد) لما كان المفرد يختلف باختلاف أبوابه قال والمراد الخ ولم يقل والمفرد ما لا يدل الخ مع انه أخصر واعلم ان المفرد في هذا الباب أي باب الكلمة والكلام ما لا يدل الخ وفي باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة وفي المبتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبيها بها وفي باب لا والمنادى ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف (قوله ما لا يدل جزؤه الخ) سواء كان له جزء أم لا لانها سالبة تصدق بنفي الموضوع فاشتمل التعريف على أربعة أقسام الاول ما لا جزء له كهمزة الاستفهام الثاني ما له جزء ولا معنى له كزيد الثالث ما له جزء او أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما فكل من جزأيه يدل على معنى لكن غير مقصود واذ المقصود بعبد الله الذات دون معنى عبد ولفظ الجلالة والرابع له جزء من المعنى المقصود نحو حيوان ناطق اذا جعل علما فان كلا من جزأيه يدل على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة غير مقصودة هكذا قرر الحواشي على القطر والحق ان الثلاثة الاخيرة اجزاء غير دالة أصلا حال العلمية لان عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد فلا دلالة في الجميع فتكون الاقسام الاربعة مرجعها الى قسمين له جزء وما لا جزء له بقي هنا أمور * الاول ان هذا التعريف تبع فيه ابن الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لا لاصطلاح النحاة لان المفرد عند النحاة الملفوظ به بلفظة واحدة بحسب العرف والمركب بخلافه وعليه فعبد الله علما مركب عند النحاة لان نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب قد يشتمل على اعرابين بخلاف نظر المناطقة فانه للمعاني أولا وبالذات وللالفاظ ثانيا وبالعرض وقولنا قد يشتمل الخ أي وقد لا يشتمل كبعلبك * الثاني ان قوله ما لا يدل الخ يصدق على زيد قائم فان الزاي من زيد لا تدل

على

وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فانه وان كان لفظا لكنه لا يدل على معنى ولا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه

كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهي حروفه الثلاثة اذا أفرد شئ منها لا يدل على شئ مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه وهما غلام وزيد

على بعض المعنى والجواب ان اضافة جزء في تعريف المفرد للعهد الذهني وهو انه يراد به الحقيقة في ضمن فرد غير معين فهو نكرة في سياق النفي فتعم فالمراد مالا يدل أي جزء من أجزائه على جزء المعنى فخرج نحو زيد قائم فان من أجزاء اللفظ مجموع زيد وهو يدل على جزء المعنى أو يقال قوله مالا يدل جزؤه أي القريب فخرج ما ذكر لان زيدا دال ويصير داخلا في المركب لانه يكفي فيه ان يدل جزؤه على جزء المعنى * الثالث قال المحشي الفيشي ان قوله مالا يدل جزؤه الخ لا يشمل الحيوان الناطق اذا جعل علما مع انه مفرد وجزؤه يدل على جزء المعنى وجوابه ان قوله مالا يدل الخ أي دلالة مقصودة فدخل الحيوان الناطق فانه لا يدل جزؤه على جزء المعنى دلالة مقصودة بل يدل دلالة غير مقصودة لان المقصود دلالة مجموع اللفظ على مجموع المعنى هكذا قاله المحشي الفيشي وأورد عليه بأن التحقيق ان الحيوان الناطق اذا جعل علما صار بمنزلة زيد فاجزاؤه لا تدل على جزء المعنى أصلا فلا يرد الاعتراض الثالث من أصله وقوله جزؤه بضم الزاي وسكونها وبهما قرئ في السبع (قوله كما مثلنا) أي كمثالنا الذي مثلنا به من قولنا الخ فما موصول اسمي وعائده محذوف (قوله وهي حروفه الثلاثة) وهي ر ج ل بالنسبة للرجل و ف ر س بالنسبة للفرس (قوله مادلت عليه جملته) أي فان جملة أجزاء رجل تدل على الذكر البالغ من بني آدم وجملة أجزاء فرس تدل على حيوان صاهل وأجزاء كل منهما لا تدل على شئ من ذلك المعنى بل ولا تدل على شئ أصلا لان حروف رجل التي تركب منها مهملة لا يدل شئ منها على معنى فتأمل وقولنا اجزاء رجل تدل على الذكر الخ يخرج الجن فان ذكر الجن لا يقال له رجل وأما قوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فهو من باب المشاكلة وهو ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته (قوله بخلاف قولنا) خبر لمحذوف أي وهو أي المفرد ملتبس بخلاف قولنا أو حال كونه بخلاف الخ (قوله غلام زيد) أي اذا لم يجعل علما والا كان مفردا عند المناطقة لا عند النحاة كما تقدم (قوله فانه مركب) وهو مادل جزؤه على جزء معناه أي مادل وضعا لكن هذا التعريف يشمل الفعل نحو ضرب فانه يدل جزؤه وهو المادة على جزء المعنى وهو الحدث وجزؤه الآخر وهو الهيئة يدل على الزمن مع ان الفعل من قبيل المفرد عند المناطقة والنحاة وجوابه ان المراد الجزء المسموع والهيئة ليست جزءا مسموعا فلا تعتبر وانما المعتبر المادة واجزاء المادة لا تدل على شئ من المعنى تأمل * (تنبيه) * المركب مأخوذ من التركيب وهو ضم شئ لشئ سواء كان على وجه الثبوت أم لا بخلاف البناء فانه ضم شئ لشئ على جهة الثبوت فبينهما عموم مطلق قرره بعض الاشياخ (قوله فان كلا) أي كل واحد من جزأيه أي من الجزأين

المتنو بين غلام زيد من نسبة الاجزاء لكلها (قوله دال على جزء الخ) حاصله ان معنى غلام زيد ذات مملوكة لزيد وغلام يدل على الذات المملوكة وهى جزء المعنى وزيد يدل على الذات المالكة وهى جزء المعنى أيضا (قوله جملة غلام الخ) أى جملة هى غلام زيد فالاضافة للبيان (قوله اللغوى) نسبة للغة وهى اللهج فى الكلام يقال لغا فى الكلام اذا لهج به واصطلاحا الفاظ مخصوصة موضوعة لمعان مخصوصة والاصح ان واضعها الله تعالى اه دلجموني ﴿تنبيه﴾ هذا المعنى مجازى اما مرسل أو استعارة مصرحة فان لوحظ انه من باب تسمية الكل باسم جزئه فهو مجاز مرسل والعلاقة الجزئية وان أريد تشبيه الكلام بالكلمة بجامع ارتباط الاجزاء بعضها ببعض فى كل لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له وحدة واستعيرت الكلمة له فهو استعارة مصرحة ولا يحتاج هنا النكتة فى تخصيص اسم الجزء نظير ما قالوا فى رقبة لان الكلمة للاجزاء لا لمخصوص من الاجزاء بخلاف الرقبة فاسم لجزء مخصوص من الكلمة وبين هذا المعنى الثانى والمعنى الاول التباين لان الاول قول مفرد وهذا جملة فاكثر خلافا لمن توهم ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا (قوله وهو الجمل المفيدة) هذه جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فافاده ان المعنى اللغوى محصور فى ذلك وليس كذلك بل الكلمة فى اللغة معناها القول المفرد أيضا والجواب ان قوله وهو أى المعنى اللغوى الذى هو مجازى محصور فى الجمل المفيدة واما اطلاقها لغة على القول المفرد فهو حقيقة فتحصل ان معناها الحقيقى فى اللغة معناها الاصطلاحى ولذا سكت الشارح عنه بقى شئ آخر وهو ان قوله الجمل يقتضى انها لا تطلق لغة مجازا على جملة واحدة وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس فتبطل الجمعية ويصير صادقا بالواحد والمتعدد قاله يس على الفاكهى وبه تعلم ان قول صاحب الكشاف الفرق بين لام الجنس داخلة على المفرد وبينها داخلة على الجمع ان الاول صالح لان يراد به الجنس الى أن يحاط به وأن يراد بعضه الى الواحد منه وان الثانى صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى واحد اه بالمعنى غير مسلم لانه يصح ان يراد من الجمع الواحد عند جعل ال للجنس تأمل والجمل جمع جملة وهى كل مركب اسنادى افاد أم لا والمراد لفظ مركب اسنادى ليخرج الخط الدال على جملة فلا يقال له فى اللغة كلمة وانما يقال له خط (قوله المفيدة) لا مفهوم له وقول الشيخ الغنيمى اذا جعلنا المجاز فى المعنى اللغوى استعارة اقتضى انه يشترط فى الجملة الافادة اذ الارتباط لا يكون فى غير المفيد غير مسلم لان وجه الشبه هو الارتباط الذى هو فى المشبه به أتم ولا فائدة فى الكلمة وانما الارتباط بين حروفها فتأمل قاله يس على الفاكهى (قوله اشارة) خبر

دال على جزء المعنى الذى دل عليه جملة غلام زيد والمعنى الثانى لغوى وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة

المحذوف

الى قول القائل رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت * وكلا في العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر وبمعنى حقا وبمعنى اى فالاول كما في هذه الآية أى انته

المحذوف أى هذا اشارة أى هذا مرادمنه قول القائل الخ أى ان الضمير راجع لقول القائل رب الخ فيكون المراد من الكلمة هو تلك الجملة لان الخبر عين المبتدأ في المعنى وبقولنا أى هذا مراد الخ اندفع ما يقال ليس في الكلام اسم اشارة وانما في الكلام ضمير فكان المناسب أن يقول راجع الى قول الخ تأمل (قوله الى قول القائل) أى من الكفار (قوله رب) منادى حذفت منه ياء النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ورب مضاف والياء المحذوفة مضاف اليه في محل جر (قوله ارجعون) فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل والواو فيه للتعظيم أو الخطاب للملائكة القابضين روحه أو انه بمنزلة تكرير الفعل كأنه قال ارجعني ارجعني تأكيدا ولم يقل ارجعني جريا على عادة العرب من خطاب الواحد بالجمع تعظيما وهو جائز في السعة (قوله فيما تركت) أى من الايمان أى لعلى آتي به في المآل وقيل في الدنيا (قوله فيما تركت) أى فيما ... ون العمل الصالح وهو الشهادتان في مقابلة ما تركت (قوله وكلا) أى من حيث هي لا الواقعة في الآية (قوله في العربية) أى في اللغة العربية (قوله على ثلاثة) أى كائنة على ثلاثة وهذا خبر أول وقوله حرف ردع الخ خبر ثان فهو من تعدد الخبر ويحتمل على بعد أن قوله حرف الخ بدل من ثلاثة والمعنى كلا على ثلاثة الخ كلا على وجه حرف الخ أى آتية على ذلك الوجه من اتيان الموصوف على الصفة أى كلا متصفة بانها حرف ردع الخ ولا تقل دالة على حرف ردع لانها حرف ردع تأمل (قوله حرف ردع) أى حرف دال على الردع فهو من اضافة الدال للمدلول وقوله وزجر تفسير للردع والزجر طلب الكف عن الفعل بشدة وتقع حينئذ بعد الخبر كما في الآية وبعد الطلب نحو اضرب زيدا فيقول كلا وبعد الاستفهام (قوله وبمعنى حقا) أى وحرف بمعنى حقا خلافا للمكي حيث زعم انها اسم كان حقا اسم (قوله وبمعنى إي) أى وحرف بمعنى إي بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى نعم فهي حرف جواب (قوله فالاول) أى حرف الردع (قوله كما في هذه الآية) أى قوله كلا انها كلمة الخ (قوله أى انته) أى أطلب منك الانتهاء والانكفاف ولا شك ان طلب الانتهاء هو عين الردع لان الردع هو طلب الكف الذي هو الانتهاء فهو تفسير حقيقي وقول القيشي تفسير للمقصود لان الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع فيه نظر لان قوله انته معناه طلب الانتهاء لانه أمر وطلب الانتهاء هو الردع والحاصل ان يقال ردعته أى طلبت منه الردع أى الكف أى الانتهاء فارتدع أى فانكف فالانتهاء أثر الردع وطلب الانتهاء عين الردع تأمل (قوله أى انته) فان قلت الظاهر ان كلا اسم فعل بمعنى

ارتدع كما أن عليك اسم فعل بمعنى الزم فالمانع من ذلك انما المانع عدم استعمالها بافادة الارتداع واختلف فيها فقيل انها بسيطة وقيل مركبة من كاف التشبيه ولا النافية وشددت لتقوى المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا دليل عليها (قوله عن هذه المقالة) أى عن مثلها الان الانتهاء عما وقع لا يعقل (قوله المقالة) أى قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت (قوله فلا سبيل) علة لقوله انته (قوله ليطغى) أى ليتجاوز الحد فى المعاصى (قوله اذلم يتقدم) علة لمحذوف أى وليست للردع لانه لم يتقدم الخ وليس علة لكونها بمعنى حقا لان عدم تقدم ما يزجر عنه لا ينتج كونها بمعنى حقا بل يصدق بكونها بمعنى اى و يحتمل انه علة لقوله بمعنى حقا وفى عبارته حذف والتقدير اذلم يتقدم الخ أى ولم يوجد قسم تأمل (قوله كذا قال قوم) أى الكسائى وتلميذه ابن الانبارى وقوله كذا قال الخ تبرى منه ولذلك عقبه بقوله وقد اعترض الخ (قوله ذلك) أى جعل كلا بمعنى حقا واسم الاشارة نائب فاعل اعترض وقوله بان الخ تصوير للاعتراض وحاصله لو كانت كلا بمعنى حقا لفتحت بعدها همزة ان لكن التالى باطل فيبطل المقدم (قوله ألا) بتخفيف اللام وقوله بمعناها أى بمعنى حقا ولكن واستحسنت المغنى فلم أجد فيه أن ألا تأتى بمعنى حقا وتكون الهمزة بعدها مفتوحة والذى فى المغنى ان أما بمعنى حقا وعبارته وأما بالتخفيف والفتح على وجهين أحدهما ان تكون حرف استفتاح الى ان قال والثانى ان تكون بمعنى حقا وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهى حرف عند ابن خروف وقيل اسم اذا علمت ذلك فقوله ألا صوابه أما تأمل (قوله أن حقا تفتح الخ) كقوله * أحقا أن جيرتنا استقلوا (قوله التى يستفتح الخ) أى يبتدأ بها وهذا بيان لمحلها واما معناها فهو التنبيه واعلم ان حقا منصوب على الظرفية أى فى حق وقيل مصدر بحق وأن وصلتها فاعل (قوله والاولى الخ) فيه اشارة الى انه يمكن الجواب عن قوله وقد اعترض بأن الخ وحاصل الجواب انه انما لم تفتح أن بعدها اذا كانت بمعنى حقا لانها حرف لا يصلح للخبرية بخلاف حقا وبانه لا يلزم من كونها بمعنى حقا ان تعطى ما يعطاه لان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله أن تفسر كلا فى الآية) أى فى قوله كلا ان الانسان ليطغى وقال الزمخشرى كلا ردع لمن كفر بنعمة الله بطغيانه (قوله وتلك تكسر) اسم الاشارة عائد على ألا التى يستفتح بها الكلام وأنت خبير بان تلك اشارة للبعيد وألا التى يستفتح بها اقرب فى العبارة فكان المناسب أن يقول وهذه الخ وجوابه أنه نزلها منزلة البعيد لان ألا لفظ وهو عرض ينقضى بمجرد النطق تأمل (قوله والثالث الخ) فهى بمنزلة إى فتكون

من هذه المقالة فلا سبيل الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان ليطغى أى حقا اذلم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بأن حقا تفتح أن بعدها وكذلك ألا التى بمعناها فكذا ينبغى فى كلا والاولى أن تفسر كلا فى الآية بمعنى ألا التى يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر ومعناه

لتصديق الخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب وتكون مع القسم (قوله اى والقمر) أى نعم اقسم بالقمر والمولى يقسم بما شاء والنهى عن القسم بغير الله وصفاته محمول على غير الله (قوله كذا قال النضر الخ) اتى به للتبري اشارة الى أنه يجوز فى الآية ان تكون للردع وقد جوزه الزمخشري. فقال يجوز أن يكون ردعا لمن ينكر أن تكون احدى الكبر فالردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها هكذا أفاده الدماميني وان كان المصنف مشى فى المغنى على كلام النضر فقال وقد يمتنع كونها للزجر نحو كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده اه (قوله النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة (قوله ابن شميل) ضم الشين وفتح الميم (قوله وان حرف توكيد الخ) أى فهى حرف توكيد ونصب ورفع وانما سكت المعربون عن الرفع لانه محل خلاف اولا اكتفاء (قوله باتفاق) أى من البصريين والكوفيين بدليل ما بعده (قوله خلافا للكوفيين) اى أخالف خلافا للكوفيين واللام للتبيين كما فى سقيا لك فيكون خلافا مفعول مطلق أو أقول ذلك مخالفا لهم اوذا خلاف فيكون حالا والكوفيون هم النحاة المنسوبون للكوفة وهى بلد معروفة (قوله الى المقالة) اى قول رب ارجعون (قوله صفة للكلمة) أى لان الجملة قائمة مقام المنكر المفرد فصح كونها صفة للنكرة واندفع ما يقال ان الجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير فكيف تكون صفة للنكرة والواجب المطابقة بين الصفة والموصوف فى التنكير والتعريف تأمل (قوله وكذا شأن الجمل) أى وشأن الجمل الخبرية بعد النكرات مثل ذا أى مثل جملة هو قائلها الواقع بعد نكرة فى كونه صفة واراد بالجمل ما عدا جملة هو قائلها فيغاير المشبه المشبه به واحترز بالخبرية من الانشائية نحو جاء رجل اضربه فليست صفة لان الجملة الانشائية يمتنع وقوعها نعتا كما قال ابن مالك

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب

ونحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * أى مقول فيه هل رأيت وقوله بعد النكرات أى المحضة اما المحتمل للتنكير والتعريف كقوله كمثل الحمار يحمل أسفارا فيحتمل ان الجملة صفة نظرا للمعنى وحالا نظرا للفظ (قوله وأما بعد المعارف الخ) وأما قوله يا حليما لا يعجل فقال ابن السيد الجملة صفة مع انها واقعة بعد معرفة بالنداء فهو يشكل على القاعدة والجواب ان الجملة صفة لحليم قبل ندائه لانها لو كانت صفة له بعد النداء لزم عليه ان الجملة صفة للمعارف لان المنادى معرفة بالنداء وانما نصب حليما لانه شبيه بالمضاف لاتصاله بصفته وقال المصنف جملة لا يعجل حال من الضمير المستتر فى حليما وحليما منصوب نحو يا طالعا جبلا تأمل

اى والقمر كذا قال النضر ابن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ورأيها معنى ثابت تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير راجع لها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائلها جملة من مبتدأ وخبر فى موضع رفع على انها صفة لكلمة وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف فهى احوال كجاء زيد يضحك ثم قلت

﴿وهي اسم وفعل وحرف﴾ لأنه ﴿وأقول الكلمة جنس تحته هذه الانواع﴾

(قوله وهي اسم الخ) الضمير ان عاد الى لفظ الكلمة ورد عليه ان لفظها لا يكون اسما وفعلا وحرفا والا لزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان لفظها اسم فكيف ينقسم الى الثلاثة وان عاد الى معناها ورد عليه ان المعنى ليس بمؤنث فكان الواجب ان يقول وهو أي معنى الكلمة والجواب انا نختار الاول والتقدير وهي أي الكلمة أي لفظها باعتبار معناها اسم الخ فصح التأنيث وصح التقسيم الى الثلاث نعم ذكر بعضهم ان الضمير اذا كان مفاده مذكرا وخبره مؤنثا أو بالعكس فالاحسن مراعاة الخبر فكان الاولى أن يقول وهو بالتذكير مراعاة للخبر لا بالتأنيث مراعاة للفظة كلمة فان قلت الاقسام الثلاث ألفاظ فكيف يخبر بها عن الكلمة باعتبار معناها قلت ان معنى الكلمة هو ما يقصد منها وما يقصد منها ألفاظ وهي اللفظ المفرد الدال على معنى فصح الحمل وهذا من باب تقسيم الكلي الى جزئياته لصحة حمل المقسم على كل واحد من الاقسام فان قلت قوله وهي اسم الخ يفيد ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو لمطلق الجمع فيكون نحو ذهب زيد وضرب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف وليس كذلك وأجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشيء الى أجزائه وقد علمت انه من قسمة الشيء الى جزئياته قال الرضي فلو أتى باو أو باما لكان أقعد وذكر ابن مالك ان الواو أحسن في التقسيم من او لان مفهوم الكلمة منقسم الى الثلاثة لا الى أحدها لان القول المفرد اذا انضم له الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فحصل الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم والمفاهيم هنا ألفاظ لا معان تأمل وقوله وهي اسم الخ جواب سؤال مقدر تقديره قد عرفت الكلمة والتعريف للحقيقة والحقيقة لا بد لها من افراد فما افرادها فأجاب بقوله وهي الخ والواو للاستئناف لا للعطف فلا ينافي ما تقرر في فن البيان من ان الجملة الواقعة جواب سؤال لا تصدر بالعاطف لوجوب الفصل أي ترك العاطف (قوله اسم) قدمه لشرفه ولانه يخبر به وعنه وقوله وفعل قدمه على الحرف لانه أشرف منه لانه يخبر به بخلاف الحرف فلا يخبر به ولا عنه فرتبة الحرف التأخير وان كان الحرف في اللغة الطرف وهو يحصل بتقديمه لكن منع التقديم أشرفية غيره تأمل ﴿تنبيه﴾ نكر الاسم والفعل والحرف لعدم تقدم ذكرها ولكونها ليست في مقام التعريف وعرف الكلمة لانها في مقام التعريف الذي لبيان الماهية (قوله الكلمة جنس الخ) قال الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا للانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كونه مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على

زمان معين اه وحاصله ان الماهيات لاتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الا هم الا اذا عنى بالجنس القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم اه من التصريح وقال الدلجموني كون الكلمة جنسا ظاهر فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكذا كون ما تحتها أنواعا ظاهر فان الاسم مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وكذا الفعل والحرف اه وفي كلام السيد ما يؤيد كلام الدلجموني وان الماهيات الاعتبارية لا يشترط في تميزها ان يكون وجوديا وانما الاشتراط في الماهيات المتأصلة في الوجود وسيأتي ذلك قريبا (قوله وهي الثلاثة لا غير) أنت خبير بأن قوله وهي الثلاثة جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فقوله لا غير تأكيد وفي بعض النسخ هذه الثلاثة بحذف قوله وهي وتلك النسخة ظاهرة وحينئذ يحتاج لقوله لا غير وقوله لا غير أي ليس غيرها موجودا اوليس هنالك غيرها وافاد المصنف بقوله لا غير الرد على من جعل قول الفقهاء لا غير لحنا وجعل الصواب ليس غير تأمل (قوله أجمع على ذلك من يعتد الخ) أي أجمع على جعل الانواع ثلاثة من يعتد الخ وهذا رد على جعفر بن صابر الذي زاد رابعا وسماه خالفة بكسر اللام وعنى به اسم الفعل وقوله من يعتد به وهو نحاة البلدين واختلف هل اجماع أرباب المعقول حجة اوليس بحجة واما اجماع العرب فهو حجة ويعلم ذلك بالوقوف عليه بان يتكلم عربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه (قوله قالوا ودليل الخ) أتى بالتبري لما تسمعه من المناقشات في ذلك (قوله ودليل الحصر) رد على ما يتوهم من بعض العبارات انه دليل للتقسيم كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف لانه لا يخلو الخ ووجه الرد أن التقسيم تصور والتصور لا يستدل عليه نعم التقسيم يستفاد منه الحصر فهو دليل للحصر فتأمل (قوله ودليل الحصر الخ) أي الدليل العقلي وأما النقلي فهو الاستقراء الناقص لان هذه الامور ظنية يكتفى فيها بذلك لان الاستقراء الناقص يفيد غلبة الظن لا العلم لجواز ان يكون أكثر من ذلك (قوله أن المعاني ثلاثة ذات الخ) أراد بالذات ما قابل الحدث فيشمل البياض والسواد والزمان والمكان فان هذه دالة على ذات بمعنى مقابل الحدث وبه اندفع ما يقال لا نسلم حصر المعاني في الثلاثة وبعبارة اما أن يراد بالمعاني ما يمكن ان يعنى من اللفظ فيعم الحادث والقديم والذات والصفات وحينئذ فلا تنحصر في الذات والحدث والرابطة واما ان يريد بالمعاني المعلومات الممكنة وهي منحصرة في الجواهر والاعراض المعبر عنهما بالذات والحدث وحينئذ لا يصح قوله ورابطة (قوله ورابطة) المناسب وربط اى تعلق لان الكلام في المعاني والرابطة هو اللفظ لا المعنى تأمل (قوله ورابطة للحدث) بالذات يرد عليه قولك هل زيد أخوك فان هل رابطة للاخ بزيد فهي بين اسمين لا بين اسم وفعل

الثلاثة لا غير أجمع على ذلك من يعتد به قوله قالوا ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات

حتى تكون رابطة للحدث بالذات والقول بأن الاخ معناه ذات ثبت لها الاخوة والاخوة حدث ورابطته بالذات غير مخلص من الاشكال لان المؤلف قال والحدث الفعل فهو قد حكم بأن الحرف رابط للحدث المدلول عليه بالفعل لا مطلق حدث تأمل (قوله فالذات الاسم) أى فالدال على الذات الاسم وكذا ما بعده وفى بعض النسخ فالذات الاسم أى فالموضوع للذات الاسم وكذا ما بعده وهذه النسخة ظاهرة بتقدير الموضوع بخلاف الاولى فلا تستقيم الا بتقدير الدال على الذات وقوله فالذات الاسم يرد عليه القيام فانه اسم ومدلوله الحدث لا الذات وكذا يرد على قوله والحدث الفعل فان القيام دال على الحدث وليس فعلا وقوله والرابطة الحرف تقدم انه يرد عليه هل أخوك زيد فلم يتم حصر المعانى فى الثلاثة ولا حصر الاسم فى الذات ولا حصر الفعل فى الحدث ولا حصر الحرف فى الرابطة وأيضا اسماء الشروط والاستفهام روابط وليست حروفا تأمل (قوله وان الكلمة) عطف على قوله ان المعانى الخ فهو دليل ثان عقلى أيضا (قوله وان الكلمة ان دلت الخ) لا يسلم ان ما دل على معنى فى غيره منحصر فى الحرف ألا ترى ان اسم الاستفهام يدل على معنى فى غيره وهو اسم ولا يسلم ان ما دل على معنى فى نفسه ودل على زمان محصل منحصر فى الفعل ألا ترى ان لفظ ماض ومستقبل اسم مع انه دل على زمن معين ولا يسلم ان ما دل على معنى فى نفسه ودل على غير زمان منحصر فى الاسم ألا ترى ان نعم وبئس فعلان مع انهما لا يدلان على الزمان تأمل وسيأتى أجوبة ذلك عند تعريف الاسم والفعل والحرف (قوله ان دلت على معنى فى غيرها) أى بضميمة غيرها قال شيخ الاسلام ولا يرد على ذلك ان بعض الحروف قد يفهم معناه عند سماعه كيف لان فهم معناه ليس من دلالته بل لالف سابق وقال السيوطى فى النكت دعوى دلالة الحرف على معنى فى غيره وان كانت مشهورة بين النحاة الا ان ابن النحاس نازع فيها وزعم انه دال على معنى فى نفسه لان المخاطب بالحرف اما أن يفهم موضوعه لغة أم لا فان لم يفهمه فلا دليل فى عدم فهمه على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى كما اذا خوطب بهل من يعرف انها موضوعة للاستفهام وكذا باقى الحروف فاذا عرفت ان الحرف له معنى فى نفسه فالفرق بينه وبين الاسم والفعل ان فهم معناه فى التركيب أتم من فهمه فى الافراد بخلافهما اهـ قال المؤلف فى بعض تعاليقه على التسهيل نحن قاطعون بأن نحو ليت يفهم منها معنى التمنى بمجرد النطق كما فى النصوص من الاسماء والافعال وبأنه من يفهم منها أحد معانيها الا بعينه كما فى المشترك من الاسماء والافعال فلا يتم كون معنى الحرف فى غيره وأيضا يلزم

فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف وأن الكلمة ان دلت على معنى فى غيرها فهى الحرف

وان دلت على معنى فى نفسها
فان دلت على زمان محصل
فهى الفعل والا فهى الاسم
قال ابن الخباز ولا يختص
انحصار الكلمة فى الانواع
الثلاثة بلغة العرب لان
الدليل الذى دل على الانحصار
فى الثلاثة عقلى والامور
العقلية لا تختلف باختلاف
اللغات انتهى ولكل من هذه
الثلاثة معنى فى الاصطلاح
ومعنى فى اللغة

عليه ان أسماء الشروط اسماء وحروف لان من تدل على العاقل وعلى الشرط فباعتبار الشرط حرف لدلالتها على معنى فى غيرها و باعتبار العاقل اسم لدلالتها على معنى فى نفسها وقس الباقى ثم أجاب المؤلف أعنى ابن هشام عن بحثه الاول بأن المراد بدلالتها على معنى فى غيرها دلالتها على معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بأمر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة دلت من على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه ولم تدل على حقيقة الابتداء نفسه كما دل عليه الابتداء من قولك أعجبنى الابتداء وعن بحثه الثانى بأن الكلام فى الوضعى لا التضمنى ومعنى من الوضعى هو العاقل فقط انتهى كلام السيوطى ملخصا (قوله وان دلت على معنى فى نفسها) هذا بظاهره يقتضى قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ زيد وكذا ذات الحدث والزمان لم تقم بلفظ نحو قام وجوابه ان المراد بدلالتها على معنى فى نفسها أنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى لانضمام غيرها ولا يرد فوق وتحت ونحوهما مما لا يستعمل الا مضافا لان التوقف على الاضافة انما هو لتعيين المعنى لا لأصله الذى هو العلو والسفل (قوله دلت) من الدلالة لا من الدلال وهو ما يفعله الانسان كأنه مخالف وليس بمخالف اه مدابغى (قوله فان دلت على زمان محصل) أى معين يرد عليه الفعل المضارع فانه يحتمل الحال والاستقبال فلا يدل على زمان معين وجوابه ان قوله فان دلت الخ أى وضعا والمضارع يدل على زمن معين بحسب وضعه وخرج نعم وبئس وخرج اسم الفاعل وقوله محصل بفتح الصاد وسيأتى الجواب عن ذلك فى التعاريف (قوله والا فهى الاسم) فيه شرط مقدر والتقدير وان لا تدل على زمان معين فهى الاسم وقوله فهى الاسم جواب الشرط و وقع للمصنف ان شخصا سأله عن نظير هذه العبارة وهى قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منفصل فأجابه المصنف بقوله متصل بالجهل منقطع عن العلم والفضل كما فى مغنى اللبيب فقد خفى عليه ان مثل هذا التركيب فيه ان مدغمة فى لا وان فعل الشرط الذى هو الفعل المضارع مجزوم بحذف النون وجواب الشرط فقد نصره الله (قوله قال ابن الخباز) أى فى كتابه المسمى بالنهاية (قوله لان الدليل الخ) فيه ان هذا أمر نقلى فلا ينبغى أن يثبت بالاستدلال العقلى والجواب انه ليس غرضه الاستدلال بل بيان المناسبة التى لاجلها فعلوا ذلك (قوله ولكل الخ) خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة (قوله معنى فى الاصطلاح) اى معنى مبين ببعض الالفاظ اصطلح عليها وقدمه لانه المقصود وقوله ومعنى فى اللغة أى معنى مبين ببعض الالفاظ الموضوعة لمعانيها والمراد معنى

معدود دال في الالفاظ المصطلح عليها أو في الالفاظ اللغوية (قوله فالاسم) ألفاء الفصيحة واختلف فيها فقيل ما أفصحت عن شرط مقدر وقيل ما أفصحت عن مقدر غير الشرط وقيل ما أفصحت عن شيء مقدر أعم من أن يكون شرطا أم لا كما في قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت (قوله في الاصطلاح) في محل نصب على الحال من الاسم اي حالة كونه في الاصطلاح أي المصطلح عليه أي الالفاظ المتفق فيما بينهم على استعمالها في معان مخصوصة غير اللغوية وهو حال من المضاف اليه لا من المبتدأ او التقدير فتفسير الاسم في الاصطلاح فذو الحال هو المضاف اليه وحذف المضاف لدلالة المقام اذ هو بصدد التفسير والبيان ويمكن أن يكون حالا من ضميره هو بمحذوف أي أعنيه في الاصطلاح والجملة معترضة بين المبتدأ أو الخبر ولا يصح جعله حالا من ضمير دل المستتر لان ما موصولة أو موصوفة وتقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف ممتنع والاحسن ان قوله في الاصطلاح متعلق بالثبوت الدال عليه المبتدأ أو الخبر فكأنه قال وثبوت الخبرية في الاصطلاح (قوله فالاسم في الاصطلاح الخ) هذا حده وستأتي علامته في المتن وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وحكمه الاعراب وما جاء منه مبنيا فهو على خلاف الاصل وينقسم الى مضمر ومظهر ومبهم لانه اما أن يصلح لكل جنس أولا الاول المبهم والثاني اما ان يكون كناية عن غيره اولا الاول المضمر والثاني المظهر فعلمت من ذلك ان الاسم له حد وعلامة واشتقاق وحكم وتقسيم وقد علمتها (قوله فالاسم الخ) هذا التعريف قد علم من الدليل الثاني للحصر لكن صرح به هنا لانه لم يكن المقصود منه فيما سبق الحد بل المقصود منه دليل الحصر (قوله ما دل الخ) اشتمل الحد على كلمة السلب ولا تقوم الماهيات بالعدم قال ابن هشام في تعليقه على التسهيل والجواب ان هذا التعريف ليس بحد حقيقي لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال وأيضا الاسم امتاز عن الفعل بقيد وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقي يكون مركبا منهما وقال السيد انما يكون ذلك في حدود الحقائق المتأصلة في الوجود وأما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بلازم فيها بل كل ما ذكر في تعريفها فهو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية غير ذلك وفي التعريف أمور * الاول ما سبق من انه علم مما سبق ومن انه ليس بحد حقيقي * الثاني ان في قوله ما ابهاما والحدود تصان عن مثل ذلك فلو قال كلمة أو لفظ كان أقرب والجواب انه سوغ ذلك الاعتماد على ما تقدم في دليل الحصر

فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة

الثالث ان التعريف يصدق على حيوان ناطق تعريفا للانسان وعلى الخط والاشارة وبقية الدوال الاربع واى شئ من ذلك اسما لكونه ليس كلمة والجواب ان المراد بها كلمة فخرج الحد لانه مركب وخرج الدوال لانها ليست لفظا الرابع ما قدمناه في الظرفية في قوله في نفسها الخامس الاجمال لا يحسن في الحدود السادس دخول المضارع في التعريف فانه غير مقترن باحد الازمنة لانه مشترك بين الحال والاستقبال على الصحيح كما أن مثل الصبوح والغبوق داخلا في الحد لكونه لا يختص بأحد الازمنة والجواب ان المضارع مقترن بأحد الازمنة بالوضع فان الواضع وضعه لاحدها لا لازمنة أبدا واللبس انما حصل عند السامع بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالا على أحد الازمنة السابع يدخل في الحد نعم وبئس وعسى وحبذا وفعل التعجب فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الازمنة بالوضع وهي افعال والجواب بأن تجريدها عن الزمان عارض الثامن يخرج عنه الاسماء الموصولة وضمير الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لقوله في نفسه وأجاب الرضى بأن الموصولة وضمير الغائب معناهما الشئ المبهم وهو مستفاد منهما في أنفسهما لا في الصلة والمرجع وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ذلك الابهام فهما مبهمان لكن اشترط فهمها من حيث الوضع معنى مخصوص وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا كم معناها كثيرا لا الكثرة التي هي معنا فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في كم ورب والكاف الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض واما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه نحو أيهم أضرب وأيهم تضرب أضرب فان أي تدل على ذات وهو معنى في نفسها وان تضمنت الاستفهام والشرط اللذين هما معنى في غيرها * التاسع يخرج عنه اسم الفاعل واسم المفعول لدلالتهما على أحد الازمنة كالمضارع * العاشر يخرج عنه اسماء الافعال لانها تدل على معنى مقترن بزمن وأجيب بان المراد الدلالة الاولية وصه مثلا انما تدل أولا على اسكت وبواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال كذا قال السيد وقيل اسماء الافعال موضوعة للمصادر ثم نقلت * الحادى عشر يخرج عنه قولهم الماضي والمستقبل فانه يدل على معنى مقترن بأحد الازمنة وأجيب بأنه يدل على الزمان والزمان غير مقترن بزمان * الثاني عشر ان أراد بأحد الازمنة واحدا منها بعينه كالماضي مثلا لزم أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعنى منها اسما لا فعلا أو أحدا غير معين لزم أن يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي

مثلا الاسما لا فعلا وكلاهما باطل والجواب ان لا يراد هذا ولا هذا بل واحد من الازمنة من غير تقييد ذلك الواحد بالتعيين أو بعدمه * الثالث عشر قيل عرف الاسم بأسماء مخصوصة وهى ما ومعنى ونفسه ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام وهو الاسم المحدود وهذا دور والجواب انه عرف مدلول الاسم أى ما صدق عليه الاسم من أفراده وهو رجل وزيد وضارب بمدلول تلك الاسماء ومدلول تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور * الرابع عشر جعل الفعل الذى هو دل جزأ من حد الاسم وما هو جزء من حد الشئ فهو جزء لذلك الشئ فالفعل يصير جزأ من الاسم وهو محال والجواب ان جزء الحد هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة * الخامس عشر مدلول دل مقترن بزمان فيضاد مدلول المحدود فلا يكون جزأ من حده وجوابه ان الفعل المأخوذ فى التعريف مجرد عن الزمان * السادس عشر اسماء المعانى مدلولها فى غيرها فان الضرب ليس معناه فى نفسه بل فى زيد مثلا والجواب ان مدلولها معتبر وضعا فى نفس الفاظها ولذا يصح الاخبار عنها وان كانت فى غيرها بحسب الوجود أو ان معنى فى نفسه أى بنفسه أى بدون ضميمة شئ له فيشمل القيام * السابع عشر استعمال لفظ نفس فى الحد فيه مجاز لانها حقيقة فيماله حياة والجواب انه مشترك بين معان من جملتها ذات الشئ ووجدت القرينة المبينة ان المراد الذات فصح أخذها فى التعريف (قوله سمة) أى فالمعنى اللغوى أعم من الاصطلاحى ويرد عليه ان العلماء قالوا ان الكوفيين يقولون مأخوذ من السمة والمأخوذ غير المأخوذ منه تأمل (قوله مادل على معنى) أى بالتضمن فان الفعل يدل على الحدث بالتضمن (قوله مقترن بزمن) أى وضعا ليدخل نعم وبئس والافعال الواقعة فى التعاريف فانها لا تدل على زمن وانما تدل على مطلق الوجود وبهذا يندفع ما أورد على تعريف الماضى المبنى للفاعل بقوله ما كان أوله مفتوحا بأنه يشمل المبنى للمجهول لان أوله كان مفتوحا ثم غير وقوله مقترن الخ المناسب مادل على حدث وزمن لان الفعل يدل على الشيئين وقوله مقترن لا يفيد ذلك والجواب ان معنى مقترن الخ ان الحدث مقارن للزمن فى الوضع أى اصطحبا فى الوضع لهما فساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان واعلم ان الفعل بكسر الفاء يجمع على أفعال وأما بفتح الفاء فهو اسم للحدث والفعل له حد وهو ماذكره الشارح وعلامة ستأتى فى المتن وكذا انقسامه وحكمه البناء وماجاء منه معربا على خلاف الاصل واشتقاقه من المصدر عند البصرى وهو الفعل بفتح الفاء وقال بعضهم ان الفعل مشتق من المصدر فضرب مشتق من الضرب والاول أنسب بالاسم والحرف (قوله الذى يحدثه الفاعل)

سمة الشئ أى علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلا منها علامة على معناه والفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترنا بأحد الازمنة الثلاثة وفى اللغة نفس الحدث الذى يحدثه

هذا الاشمل نحو الطول والقصر فالمقال هو المعنى القائم بغيره كان أولى (قوله يحدثه) أي يوجده (قوله أو نحوهما) كالاكل والشرب والنوم (قوله والحرف) له حد وهو ما ذكره الشارح وعلامة وستأتي في المتن وانقسام سيأتي في الشرح وحكمه البناء واشتقاقه ذكره الشارح هنا (قوله طرف) بفتح الراء وأما بسكونها فهو البصر قال ابن جني الحرف في اللغة هو الطرف والناحية ومنه حرف الوادي أي طرفه وناحيته وتقول انحرف الرجل وتحرف واحرورف اذا مال عن الشئ وأما الحرف بالضم فخبث الرشاد والحرف أيضا الحرمان والمحارف المحروم وهو خلاف المبارك انظر الفيشي (قوله كحرف الجبل) وهو أعلاه المحدود (قوله الآية) هي منصوبة على المفعولية عاملها محذوف وهو اقرأ مثل قولك الحديث والبيت احتيج اليه لتتميم الكلام وكأنه قال اقرأ باقي الآية وهي قوله فان أصابه خير اطمأن به وان أصابته فتنة الى المبين ويجوز رفعها اى الآية تقرأ بتمامها وجرها اى اقرأ الى آخر الآية (قوله اى على طرف وجانب الخ) شبه الدين بشئ له حرف استعارة بالكناية واثبات الطرف تخييل وقوله وجانب تفسير (قوله وتمكن) تفسير للثبات أو لازم له (قوله من صحة وكثرة مال ونحوهما) اى كولد وجاه (قوله اطمأن) أي سكن له ولم يضطرب (قوله من مرض أو فقر أو نحوهما) كموت أولاده وعبر هنا بأو في المعاطيف بخلاف قوله من صحة وكثرة الخ فعبر بالواو على ما في النسخ الصحيحة للتفنن تأمل (قوله انقلب عنه) أي عن الله أو عن دين الله (قوله عاطفة) أي على جملة ومن الناس من يجادل الآية (قوله ومن جارة الخ) ويحتمل ان من اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ في محل رفع ومن مضاف والناس مضاف اليه ومن يعبد خبره وفي حواشي السعد ان من اسم بمعنى قائمة مقام الاسم أي تؤدي معنى الاسم اهـ (قوله واللام فيه لتعريف الخ) جعل المعرف هو اللام دون أل وهو قول من أقوال ثلاثة وقيل المعرف أل وقيل المعرف الهمزة فجملة الاقوال ثلاث ذكر ابن مالك منها أولين بقوله * أل حرف تعريف أو اللام فقط (قوله تقدم خبره في الجار الخ) اعلم ان الخبر قيل هو الجار والمجرور وقيل هو المتعلق وقيل المجموع وعبر الشارح بالظرفية ولم يقل تقدم خبره وهو الجار والمجرور الخ ليكون ماشيا على الاقوال الثلاث ولك ان تحمله من ظرفية المجمل في المفصل ويكون ماشيا على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور تأمل (قوله ويعبد) مبتدأ لانه قصد لفظه وفعل خبره والمضارع صفة والاخبار عن يعبد بأنه فعل بالنظر لتركيب آخر لا لهذا التركيب الذي أعرب مبتدأ (قوله مرفوع لخلوه الخ) أي لتجرده وهل العامل التجرد أو حرف المضارعة أو حلوله محل الاسم أقوال

الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشئ كحرف الجبل وفي التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أي على طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به وان أصابته فتنة أي شر من مرض أو فقر ونحوهما انقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعيض والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم

ثلاثة مذكورة في القطر وعبر الشارح بالاداة في قوله الشرطية دون الياء ليكون محتملا
الاقوال الثلاثة ولو عبر بالياء لكان ماشيا على القول الاول تأمل (قوله والفاعل
مستتر) أي جوازا على المشهور وان كان المؤلف مشى في التوضيح على ان الضمائر
المستترة كلها استتارها واجب فراجعه ان شئت (قوله باعتبار لفظها) اى كما هو
الافصح لانه يجوز مراعاة من لفظها ومعناها والاكثر مراعاة اللفظ ولذا جاء
القرآن ومنهم من يستمع كثيرا ولم يأت ومنهم من يستمعون الا في سورة يونس (قوله
والله نصب) يجوز قراءة لفظ الجلالة بالرفع ويجوز النصب على الحكاية وعليه فهو
مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله
والله نصب بالفعل) لم يقل والله مفعول او والله منصوب على المفعولية تأدبا وقوله
نصب بالمصدر خبر عن الله اما بتقدير في المبتدا أو الخبر أى واعراب الله نصب
أو الله ذو نصب بالفعل هكذا يستفاد من كلام المحشي أو المعنى منصوب بناء على قول
المصدر باسم المفعول والاحسن قراءة نصب بالفعل الماضي المبني للمفعول لانه
لا يحوج الى حذف (قوله بمعنى ناس) أى نسمة بمعنى هو ناس من التباس الدال
بالمدلول لان النكرة لفظ دال والاضافة للبيان كما علمت وقوله ناس بالرفع لانه
تفسير لمن التي في محل رفع وعليه فتقول ان معنى مضاف وناس مضاف اليه مجرور
بكسرة مقدرة ولك أن تقرأ ناس بالجر وبالكسرة ظاهرة لاضافة معنى بدون
ملاحظة حكاية لمحل من وعلى كل حال ليس كقاض والناس يطلق على الجماعة
قليلة وكثيرة تأمل (قوله وعلى الاول متعلق بمحذوف) أى واذا بنينا على
الاول فلا موضع الى آخره (قوله وكذا كل جملة) أراد بكل الكل المجموعي المتحقق
في البعض ما عدا الجملة المشبهة بها وهي جملة يعبد أو تقول ان كل للجميعي وهو
من تشبيه العام بالخاص والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالعموم والخصوص أو تقدر
وكذا كل جملة وقعت صلة أى غير تلك الجملة ولو قال وكذا باقي الجمل اذا وقعت صلة
لاغنى عن التكلف وكذا يجاب عن قوله بعد ذلك وكذا كل صفة الخ (قوله
موضعها رفع) أى اعراب موضعها رفع أو موضعها ذو رفع كما سبق في نظيره
(قوله تتبع الموصوف) أى في أربعة من عشرة ان كان النعت حقيقيا أو في اثنين
من خمسة ان كان النعت سببيا كما يأتي في باب النعت (قوله على الحال) أى
من الضمير المستتر في يعبد (قوله مستوفزا) بكسر الفاء وبالزاي المعجمة
مرادف لمتطرفا ومعناهما غير متمكن (قوله ان حرف شرط) لفظ ان مبتدأ
وحرف شرط خبره واضافة حرف الشرط من اضافة الدال للمدلول أى حرف دال
على الشرط أى التعليق لان الشرط يطلق على اداة التعليق وعلى نفس التعليق

والفاعل مستتر عائد على
من باعتبار لفظها والله
نصب بالفعل والجملة صلة
ان ان قدرت من معرفة
بمعنى الذي وصفة ان قدرت
نكرة بمعنى ناس وعلى الاول
فلا موضع لها وكذا كل جملة
وقعت صلة وعلى الثاني
فموضعها رفع وكذا كل صفة
فانها تتبع موصوفها وعلى
حرف جار ومجرور في موضع
نصب على الحال أي متطرفا
مستوفزا فان الفاء عاطفة
وان حرف شرط

وعلى فعل الشرط كما صرح به ابن قاسم في حاشية المختصر (قوله اصابه فعل ماض الخ) أي اصاب من اصابه فعل ماض (قوله ماض) صفة لفعل وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل باعرابه كاعراب قاض (قوله في موضع جزم) أفاد بهذا أن فعل الشرط اذا كان ماضيا فالجزم لمحله وحده لا أن الجزم لمحل الجملة وكذا اذا وقع الفعل جوابا للشرط فالجزم لمحله وحده فقوله اطمأن هو الجواب والمحل للفعل وحده كما نص عليه شراح الألفية (قوله لانه فعل الشرط) أي فعل منسوب للتعليق فالمراد بالشرط المضاف اليه وصار المضاف والمضاف اليه علما على المعلق عليه جواب الشرط تأمل (قوله والفاعل مستتر) أي جوازا على ما تقدم (قوله وقس على هذا بقية الآية) فقوله وان حرف شرط واصابته فعل ومفعول وفاعل وفعل الشرط هو الفعل وحده كما تقدم وانقلب فعل ماض والفاعل مستتر جوازا وعلى وجهه جار ومجرور متعلق بانقلب (قوله قراءة غريبة) وجه الغرابة جر الآخرة مع ان المتبادر ان خسر فعل ماض ويحتمل ان الغرابة لكونها ليست من قراءة السبع تأمل (قوله منصوب على الحال) أي لان خسر اضافته للمعرفة لا تفيده التعريف وبه اندفع ما يقال ان الحال شرطها التنكير وخسر مضاف لمعرفة (قوله قراءة الاعرج) أي وهي شاذة (قوله خاسر الدنيا والآخرة) بجر الآخرة (قوله فالاسم) أي ما مدلوله وهو جواب شرط مقدر أي اذا أردت معرفة كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالاسم الخ وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة وهي ما أفصحت عن شرط مقدر وقيل ما افصحت عن شئ غير شرط وقيل ما أفصحت عن شئ سواء كان شرطا ام لا اقوال ذكرها القسرى على المطول كقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت فهذه افصحت عن شئ غير شرط تأمل (قوله يقبل أل) أي قبولا لغويا بحيث لا يعد الناطق بها أو المدخل لها على الكلمة مخالفا للغة العرب وقولنا لغويا لا قبولا عقليا ولا شرعيا اذ لا مدخل لهما في ذلك وقوله يقبل أل أي مما يصلح لقبولها فلا ترد الاعلام والضمائر واسماء الاشارة وتحو ذلك على أن العلامة لا يلزم انعكاسها (قوله أل) تعبيره بأل خير من تعبير غيره بالتعريف لان الافعال قابلة له بطريق النقل العلمية في الجملة ﴿تنبيه﴾ آثر التعبير بالعلامة على الحد وان كان الحد أضبط لانه يطرد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها تسهيلا على المبتدى لان الحد يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا منعكسا والجنس اما قريب واما بعيد والفصل كذلك وغير ذلك وفي ذلك من التـ[illegible]ـعب على المبتدى ما لا يخفى وكذا يقال في الفصل فيما سيأتي وقوله أل أي المعرفة كما هو المتبادر من الاطلاق وانما اختصت بالاسم حتى صح

أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمأن فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها ان خسر ليس فعلا مبنيا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم وفطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خاسر الدنيا والآخرة الا أن هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذا الصفة مشبهة على وزنه الفعل فيلتبس به ثم قلت

﴿فالاسم ما يقبل أل﴾

جعلها علامة يعرف بها قال البدر ابن مالك لانها موضوعة للتعريف ورفع
الابهام وانما يقبل ذلك الاسم اه وكأن مراده أن التعريف يتوقف على التوجه
للشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير ملحوظ لذاته من
حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناهما فلا تدخله اداة التعريف ويعلم
من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة
أو نيتها أو الاشارة او الاضمار او العلمية على الاسمية ففي ذكر أل تنبيه على جميع
ذلك ويحتمل أن يراد بأل ما يشمل الزائدة والموصولة لانهما من خواص الاسماء
ولا يرد أن الموصولة تدخل على الفعل لشذوذه والمراد دخول لا شذوذ فيه كما هو
المتبادر من اطلاقه ولا أن الزائدة تدخل على الحرف كالتي في الذي على رأي من
زعمها حرفا لانه رأي مردود ويرد على جعل أل من علامات الاسم قوله صلى الله
عليه وسلم اياك واللو فان اللو يفتح عمل الشيطان رواه ابن ماجه والجواب أن
لو اسم على لفظة لو ولذلك شدد آخرها واعربت ووقعت اسما لان ومثل أل ام بدلها
في لغة حمير وقد يقال لا حاجة لذلك لان كلا قبل ام قبل أل فليس انما يقبل ام دون
أل ليحتاج لذلك والتعبير بأل جار على القول بأن المعرف أل او اللام وحدها
أو الهمزة لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها (قوله
أو النداء) عطف باو دون الواو للاشارة الى عدم اجتماعهما وانما جمع بالنظر
للكثير المشهور فلا يرد ما اجتمعا فيه المشار اليه بقول ابن مالك

والاضطرار خص جمع يا وأل * الا مع الله ومحكي الجمل

ويصح ان تكون مانعة خلو بالنظر للمثالين النادرين وقدم أل على النداء
لامتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها والمشتد امتزاجه بالشيء مقدم على
غيره بخلاف حرف النداء فانه قد ينفصل عن الكلمة كما في قوله تعالى يوسف
أعرض عن هذا وأخر العلامة الثالثة عنهما لانها اعم فخير العموم خلفها والمراد
بالنداء كون الكلمة منادة أي مطلوب اقبالها بحرف نائب مناب ادعو أي
اقبال مدلولها فخرجت الامور الثلاثة التي أوردها الشرح لانه لا يطلب اقبال
مدلولها لانها ليست اسماء وغير الاسماء لا يطلب اقبال مدلوله بحرف النداء وعلى
جواب الشرح الاول يراد دخول حرف النداء على الاسم لفظا أو تقديرا كان ذلك
الاسم ملفوظا به أو مقدرا والنداء بكسر النون ولا يجوز الضم لانه مصدر فاعل
وهو الفعال بالكسر وذكر بعض أنه يجوز كسر النون وفتحها مع المد والقصر
لكن الكسر مع المد قياسي والثلاثة سماعية واعلم ان النداء حقيقة في طلب الاقبال
بصيغة مخصوصة ومجاز في الصيغة المحصلة للاقبال ويطلق على كون الكلمة

أو النداء

مناداة مجازا أيضا ويصح ان يراد هنا كل منهما ولا يرد على الثاني نحو يا ليتنا نرد لما
ذكره المصنف من ان يا فيه للنداء والمنادى محذوف أو للتنبيه وحرف التنبيه يدخل
على غير الاسم وانما اختص النداء بالاسم حتى صح جعله علامة عليه يعرف بها لان
المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه في المعنى وكان ينبغي
الالتفات اطلاق مفعولية لا لخصوص النداء وأجيب بان المفعولية خفية على
المبتدي بخلاف النداء وفيه تأمل (قوله أو الاسناد اليه) أى الحالة التي يعبر عنها
بهذه العبارة يعني الكون شيء اسند اليه والحاصل ان المسند اليه لا يكون الا اسما
بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى يكون مسندا اليه في الكلام دون الفعل والحرف
المستعملين فيه * وقد اشتهر سؤالان الاول ان في نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر
حكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا
الثاني قولكم الفعل لا يسند اليه تناقض فانه قد اسند الى الفعل في هذا التركيب
والجواب ان المقصود لفظ الفعل والحرف وقولنا فعل ماض وحرف جر أى في تركيب
آخر لا في هذا التركيب وكذا قولهم لا يسند اليه أى في تركيب آخر تأمل وقوله او
الاسناد اليه الضمير عائد على ما ويلزم عليه الدور لانه يصير المعنى الاسم ما يقبل
الاسناد الى الاسم ويجاب بان اصل العبارة الاسم ما يقبل الاسناد وانما أتى
بالضمير ليبان ان الاسناد خاص بالاسماء لا لانه محتاج له في التعريف وعبر بالاسناد
اليه دون المسند لان بعض الاسماء يكون مسندا فيصير المعنى الاسم يعرف بالاسم
فيلزم الدور وآثر التعبير بالاسناد اليه على التعبير بصحة الحديث عنه كما هو في القطر
لانه أوضح لان معنى صحة الحديث عنه الاخبار عنه ومعنى الاخبار عنه ان تنسب
اليه حالة من أحواله وفيه خفاء (قوله ذكرت للاسم ثلاث الخ) اعلم ان الاسم له
احدى وثلاثون علامة بعضها في أوله وبعضها في آخره وبعضها في جملته وبعضها في
معناه فالتي في أوله سبع حروف الجر والقسم وحروف النداء وأل ولولا الامتناعية
وان واخواتها وأما التفصيلية وواو الحال والتي في آخره عشر ياء النسبة كزيدي
وتاء التانيث المبدلة في الوقف هاء كمسلمة وألف التأنيث مقصورة كحبلى وممدودة
كحمراء وتنوين التمكين كرجل والتنكير كصه وحروف التثنية وجمع المذكر
السالم والالف والتاء في نحو زينبات والخفض والتي في جملته خمس التنكير كرجال
والتصغير كفليس والاضمار نحو أنا وأنت والابهام كهذا والموصول كالذي والتي
واخواتها والتي في معناها تسع كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو منعوتا أو علما
أو منكرا أو مؤنثا وكونه خبرا والاسناد *(تنبيه) قط وعوض يقبلان العلامات
بمرادفهما وهو الزمن فلا يردان على العلامات فان قلت حيث كان للاسم

أو الاسناد اليه * وأقول ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها

من قسيميه * احدها أل
وهذه العبارة أولى من
عبارة من يقول الالف
واللام لانه لا يقال فى هل
الهاء واللام ولا فى بل الباء
واللام وذلك كالرجل
والكتاب والدار وقول أبي
الطيب

علامات كثيرة فلم اختار هذه العلامات التي ذكرها قلت لانها أشهر من غيرها
والمشهور أسهل فيناسب المبتدي المقصود بهذا الكتاب (قوله عن قسيميه) تثنية
قسيم والحاصل ان لهم مقسما وتقسيما وقسما وقسيما وقسمة وقساما فالمقسم المحل
الذى ترد عليه القسمة والتقسيم ضم قيود الى امر مشترك لتحصل أمور متعددة أى
متباينة وهي أقسام للمشترك والقسم ما كان مندرجا تحت الشئ وأخص منه
والقسيم ما كان مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت جنس والقسمة تمييز الانصباء
والقسام هو الذى يميز الانصباء قال الشاعر

فارض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة بيننا قسامها

(قوله أحدها أل) عبر في التسهيل بقوله وكونه معرفا وقال في شرحها انه أولى لان
من أقسام أل الموصولة وهي غير خاصة بالاسم ولانه شامل للتعريف بأل على
مذهب الخليل وباللام على مذهب سيبويه وبام على لغة طيئ وللتعريف بالاضافة
كسبحان الله وبنية الاضافة كابدا أبدا من أول أى أول الاشياء وبالاشارة الى
مسماه كهنا وثم وبالاضمار والعلمية ولان من أقسام أل الزائدة وهي تدخل على
الحرف وهو الذى فى رأى من زعمه حرفا اه نكت ويستثنى من أل التى يستفهم بها
نحو أل فعلت اصله هل فعلت فقلبت الهاء همزة (قوله أولى من عبارة من يقول)
اى ومن عبارة دخول اللام الذى هو عبارة الكافية لان اللام صادقة بلام الابتداء
واللام فى جواب لولا الا ان يقال اشتهرت اللام فى التعريف حتى صار كالشئ
الحاضر (قوله أولى من عبارة الخ) ظاهره ان الاولوية سواء مشينا على ان المعرف
أل أو اللام وحدها أو الهمزة وليس كذلك بل التعبير بالالف واللام حسن عند من
قال ان المعرف الهمزة لسكون الكلمة موضوعة على حرف واحد وكذا عند من قال
المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة وأما من قال المعرف الهمزة واللام فالاولى
التعبير بال (قوله لانه لا يقال الخ) هذه العلة تنتج أن أل هي الصواب لا الاولى
وجوابه ان قوله لا يقال أى فى الافصح (قوله لا يقال فى هل الخ) لان الكلمة ان
وضعت على حرف واحد نطق بالاسم أو على اكثر نطق بالمسمى للسلامة من التطويل
(قوله وذلك) أى ما يقبل أل (قوله كالرجل) المناسب كرجل وكذا ما بعده
(قوله وقول أبي الطيب) هو أحمد بن الحسين ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة
ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر فى حداثته حتى بلغ فيه النهاية
واتصل بالامير سيف الدولة ابن الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح فيها كافور
الخادم وورد العراق وقرأ فيها ديوانه وكان يقال له المتنبي لانه خرج الى بنى كلب
وادعى انه علوى حسنى ثم ادعى النبوة وقيل انه تنبأ فى دار بنى القصيص وقيل ادعى

النبوة ببادية السماوة فخرج اليه أمير حمص فقاتله وأسره وحبسه بالشام ثم أطلقه بعد ان اشرف على القتل (قوله الخيل) الافراس هو اسم جمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقال أبو عبيدة واحدها خائل كراكب وركب وسميت خيلا لاختيالها في مشيها عجبا منها بأنفسها والجمع خيول (قوله والليل) مذكر مؤنثه ليلة كتمر وتمرة وجمعه ليالي ويطلق الليل على ولد الكروان والنهار على ولد الحبارى قال الشاعر

اكلت النهار بنصف النهار * وليلا أكلت بليل بهيم

(قوله والبيداء) بفتح الباء الموحدة وهي الارض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها وهو أحد أسماء الارض والفها للتأنيث (قوله تعرفني) فيه مجاز عقلي (قوله والسيف) معروف وجمعه أسياف وسيوف وسافه يسيفه ضربه قال في المصباح والسيف بالكسر ساحل البحر والجمع أسياف والسيف أيضا ما كان ملتصقا باصول السعف كالليف ومن أسماء السيف النصل والحسام والمشرفي والصارم والصفيحة وهو السيف العريض والصمصام وهو الماضي والعضب وهو القاطع والقاضب والفاصل (قوله والرمح) قال الجوهري جمعه رماح وارماح ومن الرماح الطوال وهي التي تسميها العرب القنا بفتح القاف والرديني والزراق والمثقب والمدعس (قوله والقرطاس) بكسر القاف وضمها ويقال قرطس على وزن جعفر ففيه لغات ثلاث وهو الذي يكتب فيه والعرب تسمي الصحيفة قرطاسا من اى نوع كانت والقرطاس الكاغد بالدال المهملة ويقال بالطاء المهملة (قوله والقلم آلة الكتابة) وجمعه أقلام ويقال له المزبر بالزاي والمذبر بالذال المعجمة وألغز بعضهم في القلم فقال

وذي شحوب راكع ساجد * أخي نحول دمعه جاري

ملازم الخمس لأوقاتها * معتكف في خدمة الباري

واراد بالباري الذي يبري القلم وقوله الخمس أي خمس أصابع أي مجاورا لها وقوله لاوقاتها أي لاوقات الكتابة واعراب البيت الفاء عاطفة على الابيات قبلها والخيل مبتدأ وما بعده معطوف عليه وتعرفني خبره وقدر مثله فيما قبله والسيف مبتدأ وما بعده معاطيف والخبر محذوف مدلول عليه بالمذكور فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول والشاهد في الكلمات السبع فانها أسماء لدخول ال عليها (فائدة) أول من ركب الخيل آدم قال السيوطي لما عرض الله الخلق على آدم قال الله يا آدم اختر من الخلق ما أحببت فقال أختار الفرس قال اخترت عزك وعز أولادك الى يوم القيامة وفي البيت من البديع التعديل وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد فان روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس فذلك الغاية في الحسن اهـ

الخيل والليل والبيداء * تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم فهذه الكلمات السبع اسماء لدخول ال عليها

شواهد (قوله فان قلت كيف دخلت) أي كيف يصح جعل أل من علامات الاسماء وقد دخلت الخ أي لا يصح ذلك لانها دخلت الخ (قوله في قول الفرزدق) اسمه همام وقيل هميم بالتصغير ابن غالب بن صعصعة وكنيته أبو فراس وام أبيه ليلى بنت حابس رضي الله عنه كذا في الشواهد وفي بعض العبارات وام ابيه ليلى بنت الحارث أخت الاعرج بن حابس واصل قوله الاعرج صوابه الاقرع وصعصعة في عدد الصحابة والفرزدق شاعر اسلامي لقي علي بن أبي طالب وروى عنه وأبا هريرة والحسن بن علي وابن عمر رضي الله عنهم توفي بالبصرة سنة عشر ومائة وقد ناهز مائة سنة واختلف في وجه تلقيبه بالفرزدق فقيل لان الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة فلقب به لانه كان جهم الوجه أي غليظه لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وقيل غير ذلك (قوله ما أنت الخ) وقبله

يا أرغم الله أنفا أنت حامله * يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

الخ وبعده

ان الحكومة ليست في أبيك ولا * في معشر أنت منهم انهم السفل

وهذه الابيات من بحر البسيط وسببها ان اعرابيا من بني عذرة مدح عبد الملك بن مروان فاحسن فقال له عبد الملك هل تعرف أهجى بيت في الاسلام قال نعم قول جرير

فغض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

قال اصبت فهل تعرف امدح بيت قيل في الاسلام قال نعم قول جرير

ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

قال احسنت فهل تعرف أرق بيت قيل في الاسلام قال قول جرير

ان العيون التي في طرفها حور * قتلننا ثم لم يحيين قتلانا

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله انسانا

قال اصبت قال فهل تعرف جريرا قال لا واني الى رؤيته لمشتاق فقال هذا جرير وهذا الفرزدق وهذا الاخطل فانشأ الاعرابي

فحيا الاله أبا عذرة * وأرغم أنفك يا أخطل

وجد الفرزدق أتعس به * ودق خياشيمه الجندل

فانشأ الفرزدق يقول يا أرغم الله الابيات والحكم الحاكم والحكومة مصدر حكم وهو نادر الشيوع والاصيل اسم فاعل من اصل بضم الصاد يقال أصل أصالة اذا كان له أصل يرجع اليه والاصل الحسب وقولهم لا أصل له ولا فصل الاصل الحسب والفصل اللسان والحسب ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم والرأي مصدر رأى والرأي هو التفكر في مبادي الامور والنظر في عواقبها وعلم ما يؤول اليه من الخطأ والصواب والجدل شدة الخصومة (الاعراب) ما نافية تميمية أو حجازية وأنت

فان قلت فكيف دخلت على الفعل في قول الفرزدق

مبتدأ على الاول واسم ما على الثانى وموضعه رفع على كلا الحالين لكونه ضميرا وبالحكم خبر عن المبتدأ والباء زائدة وموضعه رفع أو خبر ما فهو فى موضع نصب والترضى ال موصولة بمعنى الذى صفة للحكم وترضى فعل مضارع مبنى للنائب صلته وحكومته نائب عن الفاعل ولا الاصيل معطوف على الحكم وكذا ذى الرأى والجدل (قوله ما أنت بالحكم الخ) ومثله * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * و يجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر صويته وعلانهيقه وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى فى التجديع بمعنى الحبس اعجام الدال (قوله قلت ذلك ضرورة الخ) خالف فى ذلك ابن مالك قال فى شرح التسهيل وعندى ان هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الاول يعنى البيت الذى ذكره المصنف فى الشرح من أن يقول ما أنت بالحكم المرضى حكومته ولتمكن قائل الثانى من أن يقول * الى ربنا صوت الحمار المجدع * لا يقال انه غير متمكن من أن يقول ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر وقال ابن الخباز لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله كما فى طلع الشمس والثانى ان حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر والتذكير نظرا للمعنى وحاصل ما قاله ابن مالك ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو غير مرضى لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التى يمكن اداء المقصود بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا فى كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى انه أمر اختيارى لتمكن الشاعر أن يقول غير تلك العبارة وتغيير تركيب آخر يتم الوزن به سهل على من له محاولة النظم فالمعول عليه ان الضرورة ما لا يوجد الا فى الشعر كان له مندوحة أم لا (قوله ما معناه) أى كلاما معناه اشارة الى انه لم ينقل العبارة بحروفها (قوله باجماع) فيه تعريض بالرد على ابن مالك الذى خالف فيه (قوله انه لا يقاس) فيه اشارة الى عدم القياس عليه لانه فاسد لان الحكم على البدوى بالخطأ لا سبيل اليه (قوله الثانية الندا) بكسر النون وضمها ممدود ومقصور الا ان الكسر مع المد قياسى والثلاثة سماعية لا خطأ خلافا للمبشى وأما الندى بالفتح فهو الكرم قال الشاعر

سألت الندى هل أنت حر فقال لا * ولكننى عبد ليحيى بن خالد
فقلت شراء قال لا بل وراثة * توارثنى من والد بعد والد

(قوله يا أيها النبى) يا حرف نداء وأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب والنبى

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل قلت ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجانى ما معناه ان استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ باجماع أى انه لا يقاس عليه وأل فى ذلك اسم موصول بمعنى الذى الثانية النداء نحو * يا أيها النبى يا نوح اهبط

نعت لأى على اللفظ وهو المقصود بالنداء (قوله يا لوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم أى تعلق به (قوله أصلواتك تأمرك) الهمزة فيه للتهكم والاستهزاء وذلك ان شعيبا كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الآية الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (قوله فان قلت فما تصنع الخ) هذا الاشكال مبنى على ان النداء هو الدعاء بيا أو احدى اخواتها وعلى تفسيره بالصيغة المحصلة للطلب أما لو فسر النداء بكون الكلمة مطلوبا اقبالها بحرف نائب مناب أدعو فلا يرد عليه دخول يا على فعل او حرف وجواب المصنف بأنها للتنبيه أو داخلة على اسم محذوف غير صحيح لان التأويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت عليه يا فى مثل ذلك ليس اسما ونحن نخاطب بها من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم (قوله فى قوله تعالى) أى قول الله وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكى له فان قيل قد اشتهر فى جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وكقولها أى الشاعر والشاعرة ولم يشتهر بل جهل القائل به يعنى فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا لشهرة القائل كما ظنه المولى سعد الدين فى شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير للقائل لدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكى مشهورا النسب اليه بحيث يتبادر الذهن الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا (قوله يا هؤلاء) يا حرف نداء وهؤلاء منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى (قوله يا قوم) قوم منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله يا رب كاسية الخ) المنادى محذوف وكاسية مبتدأ وفى الدنيا صفته وعارية اما بالرفع خبره أو الخبر الظرف أعنى فى الدنيا وعارية خبر بعد خبر أو صفة او بدل على المحل أى محل كاسية فانه مرفوع واما بالجر صفة أو بدلا على اللفظ او برب محذوفة واما بالنصب على الحال من الضمير فى الخبر أعنى فى الدنيا وهى حال منتظرة مسوقة للتخويف والتقليل لا يناسبه فلذا جعلت رب للتكثير اه حفنى على الاشمونى (قوله الاسناد) هو لغة الالصاق يقال اسندت ظهرى الى الحائط أى ألصقته واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ان يسند اليه الخ) يرد عليه هذا يوم ينفع الصادقين فان قوله يوم أسند اليه الجملة بعده لان يوم مضاف للجملة (قوله والاسناد اليه) أى الى اللفظ أو الشئ وليس الضمير راجعا للاسم للزوم الدور وانما اختص الاسم بالاسناد اليه لان الفعل وضع للحدث مع نسبته الى فاعل معنى فلا يكون مسندا فلو أسند اليه

يا لوط أنا رسل ربك يا هود ما جئتنا ببينة يا صالح ائتنا يا شعيب أصلواتك تأمرك فكل من هذه الالفاظ التى دخلت عليها يا اسم وهكذا كل منادى فان قلت فما تصنع فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا لله فانه يقف على ألا يا ويبتدئ باسجدوا بالأمر وقوله تعالى يا ليتنا نرد وقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس باسم قلت الخلاف فى ذلك ونحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أى يا هؤلاء اسجدوا ويا قوم ليتنا نرد ويا قوم رب كاسية فى الدنيا والثانى أن يا فيهن للتنبيه لا للنداء * الثالثة الاسناد اليه

وهو أن يسند اليه ما تتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند اليه والاسم نحو زيد أخوك فالاخ مسند وزيد اسم مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء وقام والتاء جملة مسندة الى انا فان قلت فما تصنع في اسنادهم خيرا الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن والمعنى أن تسمع والذى حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية وقد روى ان تسمع بثبوت أن على الاصل وان والفعل في تأويل مصدر أى سماعك فالاخبار في الحقيقة انما هو عن الاسم وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما في قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ما عندكم ينفد وما عند الله باق ألا ترى انها قد أسند اليها الاخيرية في الآية الاولى والنفاد في الآية الثانية والبقاء

لزم خلاف وضعه (قوله أن يسند) الاولى أن يضم اليه من الدور (قوله سواء كان الخ) سواء خبر مقدم وكان الخ في تأويل مصدر مبتدأ أى كون المسند فعلا أو اسما أو جملة مستو وقيل ان الهمزة المحذوفة شرطية وكان فعلها وسواء خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط أى ان كان ذلك الخ فالامور سواء أى مستوية ويجعل الجملة جواب الشرط على مذهب الكوفى الذى يقدم جواب الشرط (قوله تسمع الخ) المعيدى تصغير معدى منسوب الى معد وانما خففت استثقالا للجمع بين الياء والدال المشددتين مع ياء التصغير يضرب بالرجل الذى له صيت وذكر في الناس فاذا رأيته ازدريت مرآه اه قال ابن السكيت تسمع بالمعيدى لا أن تراه ومعناه اسمع بالمعيدى ولا تراه (قوله قلت تسمع الخ) هذا اذا لم يرد به سمع الحدث واذا أريد به سمع الحدث صح وقوعه مبتدأ بدون تقدير أن واعرابه تسمع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الاصلية لاجل التجرد قرره شيخنا العدوى فان قلت قد اسند الى الجملة في قول العرب زعموا مطية الكذب وفى الحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قلت المعنى في الاول هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل في سيره الى بلد مطية ليقضى عليها حاجته وفى الثانى هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أى كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس واختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم حتى صلح جعله علامة لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال أو في الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختصت التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم ونحو ضربت وضربا وضربوا فالتثنية والجمع والتأنيث فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير في قوله يا ما أميلح غزلانا راجع للمفعول المتعجب منه أى ما ملحهن وأما قوله رب ارجعون فهو على تأويل ارجعنى وقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه أى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى ليس بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ وغيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله أو أكثر في اللفظ وغيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرناه والتكرير ضم الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأكيد والتقرير انظر الفيشى وقد ختم المصنف المسئلة بقوله انما صنعوا الخ كما التزم ذلك أول الكتاب ولذلك فصلها عما قبلها بقوله وكذلك ما في قوله الخ

(قوله والفعل اما ماض) أصله ماضي كقاضي بتحريك يائه منونة على وزن فاعل حذفت حركة الياء للخفة فصار ماضين فالتقى ساكنان الياء الساكنة والتنوين حذفت الياء التي هي لام الكلمة لكونها حرف علة دون التنوين لانه حرف صحيح فصار ماض بوزن فاع وأل فيه للعهد الذكري وقوله والفعل الخ هذا تقسيم له باعتبار زمانه لا باعتبار التجرد والزيادة وغيرهما ولا باعتبار الصيغة وهو تقسيم للفعل الاصطلاحي وأما اللغوي فافراده لا تنحصر واعلم ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الزمان والمكان التزاما وقيل مطابقة قاله محشي الجامي وسكت عن النسبة مع انه يدل عليها أيضا (قوله اما ماض الخ) هذه مانعة جمع وخلو (قوله وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة) أي قول يقبل بالنظر الى أصله تاء التأنيث الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في نحو قالت امرأة فرعون وهي الدالة على تأنيث مرفوع ما اتصلت به فلا يرد نحو افعال التعجب والاستثناء وحبذا في المدح وكفى في نحو كفى بهند مما لا تدخله التاء المذكورة لالتزام العرب تذكير فاعلها الا ان هذه الافعال بالنظر لاصلها تقبل التاء المذكورة لكن طرأ لها أن ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء واقتصر على تاء التأنيث الساكنة لانها انفع العلامات اذ بها تعرف فعلية نعم وبئس لانهما لا يقبلان الا الساكنة ويرد عليه تبارك فان ابن مالك نص على انه لا يقبل تاء التأنيث الساكنة فكان الاولى ان يقول أو تاء الفاعل فيدخل وقال بعضهم والصحيح انه يقبل التاءين فيقال تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وخرج بتاء التأنيث تاء ربت وثمة على لغة اسكانهما فان المراد بتاء التأنيث الدالة على تأنيث المسند اليه لا الدالة على تأنيث الكلمة وخرج أيضا تاء التأنيث التي تقلب هاء في الوقف وقولهم في قالت اخرج انها حركة نقل فيه نظر لان همزة الوصل لا تنقل وهمزة اخرج وصل فحركة النقل مثل قالت امة وتعبيره بيقبل شامل لما يقبل بالفعل ولما يصلح للقبول والمراد يقبل باعتبار ماصدقاته (قوله كقامت) لو قال كقام كان أولى لانه الذي يقبل التاء لا كقامت لان القبول يزول بحصول المقبول وقد يقال انه مثال للتاء لا لما يقبلها أي كالتاء من قامت أو كتاء قامت أو مثال لما قبل بالفعل لا لما يصلح للقبول فلا يرد ما عساه ان يقال القبول يزول بحصول المقبول (قوله ومنه) أي من الفعل الماضي (قوله أو أمر) أي اصطلاحا وقوله ما دل على الطلب أي لغة فلا دور واعلم ان الامر له زمن حالي من حيث الانشاء وزمن استقبالي من حيث الصيغة (قوله وهو ما دل) أي قول دل بحسب الوضع بصيغته على الطلب لحدث مع قبول اتصال ياء المخاطبة به كاضرب واترك كذا وكف عنه وان

فالثالثة فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي وكذلك ما في قوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر هي موصولة بمعنى الذي وصنعوا صلة والعائد محذوف أي ان الذي صنعوه وكيد خبر ويجوز ان تقدرها موصولا حرفيا فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ولا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد وليس لك أن تقدرها حرفا كافا منه في قوله تعالى انما الله اله واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على انه مفعول صنعوا ثم قال والفعل اما ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعسى وليس أو أمر وهو ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة

استعملت في نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لخرج نحو تقومين خبر العدم دلالته على الطلب ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه اذ ليست دلالته بالوضع فقيد الوضع يفيد كلا من الامرين الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به الاستغناء عن الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني اذ ادخل ما دل على الاباحة بقرينة ونحو لتضرب وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودراك بمعنى انزل وادرك وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة وكذا نحو كلا بمعنى انته وان دل بالوضع اذ لا يقبل ما ذكر على انه يمنع دلالته على الطلب بل معناها الردع والزجر ونحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا وان دل على الطلب كذلك لكن لا بالصيغة ومن هنا ظهر أن الدال على الطلب اذا لم يقبل الياء لا ينحصر في اسم الفعل اشموله ضربا زيدا بمعنى الامر فانه دال بنفسه أي بغير واسطة على الطلب لكن لا بالوضع ﴿تنبيه﴾ انما قال مع قبول ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذكرون التوكيد للاختصار (قوله كقومي) مثال لما قبل بالفعل مع ارشاد المبتدي الى كيفية الادخال فلا يقال الاولى كقم (قوله ومنه) أي ومن فعل الامر هات وتعال وسكت عن هلم لان مراده المختلف فيه بين العلماء لا بين العرب (قوله أو مضارع) من المضارعة أي المشابهة لمشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وفي الحركات والسكنات ولهذا الشبه أعرب دون اخويه ورده ابن مالك بانه غير تام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد المطلوب أما كونه غير تام فلان الماضي يقبل الابهام والتخصيص تقول ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد تخصص ولان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو ولان الموافقة في الحركات والسكنات لا تطرد في جميع جزئيات المضارع لانه منقوض بيفرح وفرح اسم فاعل ولو سلم فالماضي يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضي لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم واما كونه غير مفيد للمطلوب فلان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه وشرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم ولا يقال انه من قياس الشبه وهو الجمع بين الاصل والفرع بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة الحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم لانا نقول لا يصار لقياس الشبه مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب بالذات والمناسب

كقومي ومنه هات وتعال أو مضارع

توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا فانه يحتمل التعجب ويحتمل النفي ويحتمل الاستفهام فعلى الاول احسن مبني على الفتح وفاعله ضمير وزيدا مفعول وعلى الثاني فزيد فاعل وعلى الثالث زيد مجرور واحسن مرفوع وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن يتوارد عليه معان (قوله وهو ما يقبل لم) أي قول يقبل لم ويصح دخولها عليه وآثرها على غيرها لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه كما قاله الرضي فان قلت في تعريف المضارع بما ذكره دور لان معرفة المضارع متوقفة على قبول لم وصحة دخولها متوقف على معرفة المضارع قلت المراد بصحة دخولها عليه استقامة المعنى وعدم الامتناع لغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع وقوله ما يقبل لم أي بحسب ما صدقه (قوله وافتتاحه بحرف الخ) جملة من مبتدأ وهو افتتاح وخبر وهو بحرف الخ ومعنى نأيت بعدت وقد يعبر بأنيت ثم يحتمل انه عطف على يقبل فيكون من علامات المضارع وتقييد الحروف بالمعاني المخصوصة ويحتمل ان يكون مستأنفا وليس القصد من قوله وافتتاحه الخ تعريف المضارع به لانا وجدناها تدخل في أول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجس ويرنأت الشيب اذا خضبته باليرنأ بضم الياء وفتح الراء وتشديد النون وهمزة تليها بالافاصل ويقال بالمد أيضا وهو الحناء بالمد وانما العمدة في تعريف المضارع دخول لم فان قلت يدفعه انها بالمعاني التي ذكروها لا تدخل على الماضي قلت انها ذكرت في المتن غير مقيدة بالمعاني المخصوصة ولا يقال ان حروف نأيت صارت في الاصطلاح اسما لذات المعاني المخصوصة فلا يحتاج للتقييد لانا نقول قد يجعل اللقب لذلك والمعاني المخصوصة كون الهمزة للمتكلم وحده والنون للمعظم نفسه أو معه غيره والياء للغائب نحو يقوم زيد او الزيدان او الزيدون أو يقمن النسوة والتاء للمخاطب أو المخاطبة أو لمثنيهما أو جمعهما أو للغائبة نحو هي تقوم أو للغائبتين نحو الهندان تقومان (تنبيه) انما زادوا أحرف نأيت للفرق بين المضارع والماضي وخصت بالمضارع لانه مؤخر في الزمان عن الماضي فالماضي أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل والزيادة فرع فاعطى الاصل الاصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الاحرف بالزيادة دون غيرها لان الزيادة فيما ثقل وهم محتاجون الى حروف تزاد فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها أو بأبعاضها أعني الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الالف واعطوا الهمزة للمتكلم لانه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو والياء

وهو ما يقبل لم كـ يقم
وافتتاحه بحرف من نأيت

لكونهما من اقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لانه يؤدى زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر عنه بمعنى ان الكلام ينتهى اليه والواو منتهى مخرج الهمزة وأتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وحينئذ وان التبس بالمخاطب أو المخاطبين لكنه اسهل ويوجد الفرق بالواو والنون نحو يضربون و يضربن ولما كان في الماضى فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لانها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والغنة (قوله مضموم) بالجر نعت لحرف و يصح رفعه وكذا قوله مفتوح وقوله مضموم الخ اعترض بانه لا وجه لذكر هذه المسئلة في هذا الفن اذ البحث عن أوائل الكلمة وعن وسطها من وظيفة أهل التصريف واما النحاة فنظرهم مقصور على أحوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وقد يجاب بانه ذكرها على سبيل الاستطراد أعنى ذكر الشئ في غير محله لمناسبة والمناسبة هنا ارشاد الطالب الى كيفية النطق بأول الفعل اذ الخطأ في الابتداء أشد قبحا من غيره فالاعتناء به أهم و بهذا ظهر وجه اختصاص التعرض لاول الفعل دون وسطه مثلا ومع ذلك فلم يجر على طريقة أهل التصريف القائلين بان الثلاثى ما كانت حروفه الاصلية ثلاثة والرباعى ما كانت حروفه الاصلية أربعة بل توسع فاطلق الرباعى على ما كان أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا أم لا (قوله ان كان الماضى رباعيا) منسوب الى أربعة على غير قياس و يكون رباعيا في أربعة أبواب التفعيل والمفاعلة والتفعلل والتفاعل والمراد بالرباعى ولو تقديرا فيدخل اطاع واهراق لانهما على أربعة أحرف تقديرا اذ أصلهما اطاع واراق فلذا ضم أول المضارع منهما (قوله مفتوح في غيره) يدخل فيه الخماسى ولو تقديرا نحو خصم وقتل فانهما على خمسة أحرف تقديرا اذ اصلهما اختصم واقتتل نقلت حركة التاء من اختصم الى الخاء فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها لانها انما أتى بها للتوصل بالنطق بالساكن وقلبت التاء صادا وادغمت في الصاد فصار خصم ونقلت حركة التاء من اقتتل فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت في التاء فصار قتل فلذا فتح أول المضارع منهما ويستثنى من قوله مفتوح في غيره اخال فان الافصح كسر الهمزة مع ان ماضيه على ثلاثة أحرف وانما ضم فيما ماضيه رباعى لانه لو فتح في مضارع الافعال مع حذف الهمزة منه لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة أصول لم يعلم مضارع المجرد كأكرم بفتح الراء وغيره وان لم يستعمل أو مضارع المزيد فيه وهو أكرم فحذفت همزته في المضارع ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف

مضموم ان كان الماضى رباعيا كادحرج واجيب ومفتوح في غيره كاضرب واتدحرج واقول انواع

وهو بقية الابواب الاربعة وان لم يحصل فيها الباس فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على الحرف المزيد وانما لم يفتح حرف المضارعة فيما ماضيه رباعي من الابواب الثلاثة لعدم المحذور ثم يحمل عليه مضارع الافعال فان حمل الاقل على الاكثر أولى لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس وانما فتح في غير الرباعي لان الاصل هو الفتح لخفته وانما لم يعكس فيفتح فيما ماضيه رباعي ويضم في غيره لان ابواب الاول أقل من أبواب الثاني والضم أثقل من الفتح فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر لاجل التعادل بينهما وما ذكره من الفتح في الثاني هو اللغة المشهورة وهي لغة الحجاز بين وغيرهم يكسر مطلقا نحو وجل فيقال ييجل فقلبت الواو ياء وبكسره مالم يكن ياء وما قراءة شعبة أمن لا يهدي بكسر الياء والهاء فذلك اتباع بشرط كسر ثاني الماضي نحو علم فيقال في مضارعه يعلم انظر فيشي (قوله الفعل ثلاثة) كذا في بعض النسخ وهو على تقدير مضاف اما في الاول أو الثاني أي أنواع الفعل الخ كما في بعض النسخ أو الفعل ذو ثلاثة واعترض على التعبير بأنواع بأن الكلمة تحتها أنواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف فاذا كان الفعل نوعا كان ما تحته اصنافا لا أنواعا الا أن يراد الانواع اللغوية والانواع والاصناف لغة بمعنى واحد تأمل (قوله أنواع الفعل الخ) وجه الحصر ان الفعل ان تلفظ به بعد وقوعه وانقضائه فهو الماضي وان قارن بعض وجوده فهو الحال أو تقدم التلفظ به على الفعل فهو الاستقبال وقال تعالى له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك فالاول المستقبل والثاني الماضي والثالث الحال قال زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عمي

(قوله ثلاثة عند جمهور البصريين) أما الكوفيون والاخفش فهو عندهم قسمان فقط والامر مقتطع من المضارع فأصل اضرب لتضرب واعرابه عندهم اضرب فعل مقتطع من المضارع مجزوم بلام الامر (قوله ماض ومضارع الخ) بدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف أي أحدها ماض أو مبتدأ خبره محذوف أي منها ماض الخ وعلى كل فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومضارع وأمر بالرفع معطوفان عليه أو خبر مبتدأين محذوفين أي ثانيها أمر وثالثها مضارع أو مبتدأين لخبرين محذوفين أي منها أمر ومنها مضارع (قوله ماض وأمر ومضارع) هكذا في بعض النسخ كتركيب المصنف وفي بعض النسخ ماض ومضارع وامر وتوجيه تلك النسخة الاقتداء بقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه ان نقول له كن فقدم في الآية أردناه وهو ماض وثنى بنقول وهو

مضارع

الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع وكلها علامة تدل عليه

مضارع وثلث بقوله كن وهو أمر وأما وجه ترتيب المتن فأشار له الفيشي بقوله
ان المزيد والمشترك حقه التأخير عن المجرد والمضارع مشترك وملازم للزيادة
وتجرد الماضي أكثر من تجرد الامر ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي
مراعاة لترتيب ازمنتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبلة قبل وجودها ثم توجد
فتكون حالا ثم تنقضي فتكون ماضية (قوله فعلامة الماضي الخ) اقتصر على علامته
ولم يذكر حده تسهيلا على المبتدي وحده فعل دل بحسب الوضع على حدث
مقترن بماض والمراد بالاقتران الاصطحاب في الوضع لهما فساوى قول بعضهم
مادل على حدث وزمان فلا يرد عليه انه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل
والمراد بالماضي في الحد الحسن المنقضي كما هو المعنى اللغوي فلا يقال أخذ
المعرف في التعريف وهو دور ولا يرد على التعريف يضرب من قولك لم يضرب
ولما يضرب أي لا يقال التعريف غير مانع لدخول ذلك فيه لان دلالته على الزمان
الماضي عارض نشأ من لم وكذا لا يشكل بلفظ الماضي لانه ليس بفعل فلا يصدق
عليه تعريف الفعل أما اذا أريد به الزمان فظاهر أنه لم يدل على حدث مقترن بزمان
ولا يرد على التعريف أيضا الماضي المستعمل في المستقبل للانشاء كبعت أو عند
الاشارة للقطع بالوقوع كأتى أمر الله أو غير ذلك لان ذلك عارض والكلام في
أصل الوضع (قوله تاء التأنيث) أي دخولها أو قبولها ولا يرد عليه افعال التعجب
والاستثناء وحبذا في المدح وكفى في نحو قولهم كفى بهند عالما لا تدخله التاء
المذكورة لالتزام العرب تذكير فاعلها ولان العلامة لا يجب انعكاسها فان قيل
التمييز بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت ذهب المتقدمون الى عدم
الوجوب لانهم جوزوا التعريف بالاخص (قوله الساكنة) صفة لتاء التأنيث
كما هو ظاهر (قوله ومنه قول الشاعر ألمت فحييت الخ) هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها حذفه وقد تركه في الشواهد (قوله ومنه) أي من الماضي القابل
للتاء قول الشاعر وهو جعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة قال هذا البيت
وما قبله حين أخرج من السجن للقتل وقبله

هواي مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثماني بمكة موثق
عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الي وباب السجن دوني مغلق
ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

وقوله هواي أي مهوي والمصعد الذاهب في الارض والجنيب المتتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب
والشاهد في الافعال الست الا انه كسر تاء كادت لالتقاء الساكنين فهو عارض

فعلامة الماضي تاء التأنيث
الساكنة كقامت وقعدت
ومنه قول الشاعر
ألمت فحيت ثم قامت فودعت
فلما تولت كادت النفس تزهق

(قوله وبذلك) أى بما ذكر من قبول تاء التأنيث ولو قال وبتلك لكان أوضح (قوله كما قال ابن السراج) راجع للنفى وهو قوله حرفين وكذا قوله كما قال الفارسى راجع للنفى وكذا قوله كما يقول الفراء وانما عبر بيقول فى جانب الفراء بخلاف ما قبله فعبر بقال للتفنن وقوله كما قال الفارسى أى فى أحد قوليه كما رأيته بهامش (قوله وبذلك استدل الخ) هذا الاستدلال لا يتم فى ليس لان التاء المذكورة هى التاء الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لليس ليست كذلك لان مرفوعها الذى دلت التاء على تأنيثه ليس فاعلا لها لان معناها النفى ومرفوعها لم ينف (قوله كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسى فى ليس) لعدم تصرفهما وعدم دلالتهما على الحدث والزمان ودلالتهما على معنى فى غيرهما وهو النفى والرجاء وأجيب عن الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض وبأن توقف افادتهما معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف لان بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لشابهة بينهما كالمضارع وبأن عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله وعلى ان نعم الخ) عطف على قوله على ان عسى أى وبها استدل على ان نعم وبئس اسمان كما يقول الفراء ومن وافقه وهو قول أكثر الكوفيين خلافا للبصريين والكسائى مستدلين بدخول الجار عليهما فى نحو قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير وقول الراجز

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وأجيب عن الاولين بأن الجار داخل على محذوف تقديره ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير وعن الثالث بحمله على انه جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وقوله باكر أى مريع من بكرت أى أسرعت فى أى وقت كان وقوله بنعم بدل من بخير وهو مضاف الى طير قال بعضهم وما بعدهما اسما هو فاعل عند نا ينبغى أن يكون تابعا عندهم اما بدلا أو عطف بيان فالمعنى الممدوح الرجل زيد وبقى الكلام فى نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم ان قياس ما ذكر فى نعم الرجل ان الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد أى ما هى بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر وعلى فرض الرفع فهو مقطوع ويقال فى قولهم بنعم طير ان جر طير أنه بدل من نعم وتبدل النكرة من المعرفة (قوله بل هى أفعال الخ) اضراب عن قوله ليسا حرفين وقوله ليسا اسمين وهو اضراب انتقالى لا ابطالى (قوله لاتصال الخ) علة

وبذلك استدل على ان عسى وليس ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى كما قال الفارسى فى ليس وعلى ان نعم ليست اسما كما يقول الفراء ومن وافقه بل هى أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة

لقوله أفعال ماضية والاستدلال السابق على نفي غير الفعل الماضي وهذا الاستدلال على الفعل الماضي فلا تكرار (قوله بها) أي بالافعال الاربعة وقوله لبست هند ظالمة مثال لليس وقوله فنعمت ان تفلح مثال لعسى والحديث مثال لنعم وكذا الشعر وترك مثال بئس وهو قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اني أعوذ بك من الجوع فانه بئس الضجيع وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة والشاهد في بئست (قوله فبها ونعمت) أي فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء فحذف التمييز والمخصوص وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شئ كالتاء في الحديث وفي كلام ابن عصفور لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل هل ذلك جملة على حالته أو سمي به الممدوح أو المذموم محكيا كما تحكى جملة تأبط شرا فيكون نعم الرجل اسما مفردا وذهب البصريون الى الاول والكسائي الى الثاني ووافقه الفراء على خروجها عن حكم الجمل الا انه قال هذه الجملة صفة لموصوف محذوف أقيمت مقام موصوفها فرفعت ما بعدها كما ترفعه لو قلت الممدوح زيد انتهى ابن قاسم على القطر وجعل الوضوء رخصة بالنظر للغسل وقوله فبها ونعمت وتمام الحديث ومن اغتسل فالغسل أفضل وقال الحفني على الاشموني قوله فبها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الطريقة الوضوء انتهى (قوله نعمت جزاء الخ) نعم فعل جامد لانشاء المدح غير متصرف لكونه لزم انشاء المدح على سبيل المبالغة فنقل عما وضع له من الدلالة على الماضي وصار للانشاء فهي منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة والمتقين جمع متق والمتقي اسم فاعل من وقاه فاتقى والتقوى لغة قلة الكلام والحاجز بين الشيئين وأتت التقوى في القرآن لمعان الايمان كقوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والتوبة كقوله تعالى ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا والطاعة كقوله تعالى أن انذروا انه لا اله الا أنا فاتقون وترك المعاصي كقوله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله والاخلاص كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب والخشية كقوله تعالى اعبدوا الله واتقوه واصطلاحا التحرز بطاعة الله تعالى عن مخالفته وامتثال أمر الله تعالى واجتناب نواهيه وهي ترك الصغائر والكبائر (قوله الجنة) هي لغة البستان وهو اسم لشجر ذي ساق قد التفت أشجاره وأدركت ثماره فان حسن مع ذلك تصفيفه واعتدل على السواء سمي حديقة والحديقة الاستدارة وهي مشتقة من الاجتنان وهو الاستتار لانها تستر من

بها وذلك كقولك لبست هند ظالمة فنعمت أن تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وقول الشاعر نعمت جزاء المتقين الجنة

دخلها ومنه الجنين والجن لاستتارهما ومنه الصوم جنة لستره ذنوب صاحبه
والترس جنة لستره لصاحبه وفي اصطلاح العلماء دار الثواب في الآخرة (قوله
دار) الدار المحل يجمع البناء والعرصة ويجمع على دور وهو غير مطرد عند
سيبويه وديار وأصل دار درد وتحركت حرف العلة وانفتح ما قبله قلب الفا (قوله
الاماني) جمع أمنية وتخفيف الياء جائز وأصل أمنية أمنوية بوزن أفعولة فقلبوا
الواو ياء وأدغمت ثم أبدلت الضمة كسرة (قوله والمنى) بضم الميم ما يتمناه
الانسان من السرور والمنة بكسر الميم أي النعمة والفضل كأنه تعالى تفضل
على عباده (الاعراب) نعم فعل مدح عند جميع البصريين والكسائي من
الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث وجزاء فاعل والمتقين مضاف اليه وفاعل
نعم اذا كان ظاهرا لابد أن يكون معرفا بال الجنسية أو معرفا بالعهدية
أو مضافا والجنة هو المخصوص ويحتمل ان جزاء هو المخصوص والجنة فاعله
ويجوز تقديم المخصوص ودار خبر مبتدأ محذوف تقديره هي والاماني مضاف
اليه وما بعده معطوفان عليه والمنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض للوزن والشاهد في البيت سكون نعم فعلا
ماضيا بسبب دخول تاء التأنيث الساكنة عليها (قوله واحترزت بالساكنة) لم يقل
واحترزت بتاء التأنيث لانه لا يحترز به (قوله فانها خاصة بالاسماء) دخول الباء
على المقصور عليه كما هنا صحيح وان كان الاكثر دخولها على المقصور والقصر أي
بالاضافة الى الفعل كان قصر الساكنة على الفعل اضافي أي بالاضافة الى الاسم
لدخول المتحركة والساكنة في الحرف كثمت وربت وثمت وربت (قوله وعلامة
الامر) وهو لغة ضد النهي وجمعه أمور وحده عرفا ما دل بحسب الوضع بصيغته
على حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل
أريد به معنى آخر من معانيه المجازية وقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد فخرج بقيد
الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فانه للطلب بدليل جزم يغفر لكم
لا بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب
بالوضع فليست دلالته بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وخرج
بقيد الطلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع
نحو أنت تقومين وتقعدين يا هند وخرج أفعل في التعجب لانه يدل على الطلب
لا بالوضع على الصحيح وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال وصه
فانها لا تقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضربا زيدا لانه لا يقبل الياء ولا النون ويخرج
أيضا بقيد الوضع وكذا نحو كلا بمعنى انته لانه لا يقبل الياء ولا النون (تنبيه)

دار الاماني والمنى والمنه
واحترزت بالساكنة عن
المتحركة فانها خاصة بالاسماء
كقائمة وقاعدة * وعلامة
الامر مجموع شيئين لا بد
منهما أحدهما أن يدل على
الطلب والثاني أن يقبل ياء
المخاطبة كقوله تعالى فكلي
واشربي وقري عينا

الامر

الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمانه مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل باعتبار الحدث المأمور بايقاعه فيه لان المقصود به حصول مالم يحصل أودوام ماحصل نحو يا أيها الذين آمنوا آمنوا وحال باعتبار الانشاء (قوله ياء المخاطبة) لم يقل وقبل ياء الفاعل فانها ليست مختصة به كقولك مرني أخي فاكرمني (قوله ومنه) أي من فعل الامر على الصحيح وسيأتي مقابله في الشارح ومن الامر قول الشاعر

ان هند المليحة الحسناء * وأي من أضمرت لخل وفاء

اعرابه إن فعل أمر مبني على حذف النون وأصله ائين والنون المشددة نون التوكيد وهند منادى حذف منه ياء النداء والمليحة صفة لهند باعتبار اللفظ والحسناء نعت باعتبار المحل وأي مفعول لان (قوله خلافا للزمخشري) منصوب على المصدرية لانه مصدر يخالف أي خالفوا ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا اتفاقا وأجمعوا اجماعا واللام للتبيين مثلها في سقيا لك متعلق بمحذوف أي ارادتي للزمخشري وبه اندفع ما يقال ان خلافا مصدر مؤكد فلا يتعلق به لامعدية لانه معدى بنفسه ويحتمل ان خلافا حال أي أقول ذلك خلافا أي مخالفا له وحذف القول كثير جدا قال أبو علي الفارسي حدث عن البحر ولا حرج ودليل المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فسكان القول مقدر قبل كل مسئلة قاله المصنف في بعض تعاليقه (قوله هات) بكسر التاء ماضيه ومضارعه هاتى يهاتى كقاضي يقاضي فهو معتل الآخر فبناؤه على الحذف فقوله بكسر التاء ليس مراده انه مبني على الكسر بل بيان حركة آخره الموجودة مع كون بنائه على الحذف وكذا يقال في تعال (قوله ولذا) أي ويدل لذا فهو متعلق بمحذوف (قوله هاتي) فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل واذا كان أمرا للمذكر قيل هات بالبناء على حذف الياء (قوله تعالى) أصله تعالوي فقلبت الواو ياء فصار تعاليي حذفت حركة الياء وهي الكسرة فالتقى ساكنان فحذفت الياء الاولى لالتقاء الساكنين قاله سم والحاصل ان هات وتعال ان امرت بهما مذكرا بني على حذف العلة مالم تتصل به نون التوكيد والابني على الفتح واذا امرت بهما مؤنثا كان البناء على حذف النون مالم يتصل به نون النسوة والابني على السكون (قوله اذا قلت هاتي نوليني الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي والقول اللفظ الدال على معنى وهات فعل امر بمعنى ناول ونوليني من النوال وهو الاخذ والعطاء وهضيم بمعنى رقيق والكشح الخصر وفي بعض العبارات الكشح ما بين الخاصرة الى الضلع ورقة الخصر يمدح بها (قوله ريا المخلخل) معناه حسنة محل الخلخال ليست برقيقة الساق والمراد انها ممتلئة

ومنه هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام خلافا للزمخشري في زعمه انهما من أسماء الافعال ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام قال الشاعر
اذا قلت هاتي نوليني تمايلت
على هضيم الكشح ريا المخلخل

الساق بعيث يغيبها الخلخال بخلاف رقيقه فانها بعكس ذلك وقيل المخلخل لغة في الخلخال أو مختص منه والريان ضد العطشان والمرأة ريا *(الاعراب) اذا ظرف للمستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه وهاتي فعل أمر مكسور أبدا الا اذا كان لجماعة فانه يضم ونوليني تأكيد له وهو فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وتمايلت فعل ماض والتاء للتأنيث وعلى متعلق به وهضيم فاعل تمايلت والكشح مضاف اليه وري منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح ويحتمل ان هضيم وري منصوبان على الحال والمخلخل مضاف اليه والشاهد في هاتي فانه فعل أمر بدليل لحوقه ياء المخاطبة ويقاس عليه تعالى ومعناه أقبلي (قوله وعليه) أي كسر اللام أو على ما تقوله العامة (قوله المحدثين) بفتح الدال أي الذين حدثوا بعد العرب وبكسرها أي الذين أحدثوا اللحن في كلام العرب *واعلم ان الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان رضي الله عنه ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من أهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب ولا استشهاد بكلامهم الان بجعل ما يقولونه بمنزلة ما يروونه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اطلع عليهم فاسق ولانبني الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة ولا فسق في الاول لا يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل بعمل الرأي اشبه وهو لا يوجب السماع اه غزي وعبارة صاحب الشواهد طبقات الشعراء أربعة جاهلي واسلامي ومخضرم ومحدث فالجاهلي من لم يدرك الاسلام والاسلامي من حضر في صدر الاسلام والمخضرم من أدرك الاسلام والجاهلية قال الاخفش مأخوذ من قولهم ماء مخضرم اذا تناهى في الكثرة والسعة سمي الرجل بذلك كأنه استوفى الامرين وزعم بعضهم انه لا يسمى مخضرما حتى يكون اسلامه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بكثير ورده ابن رشيق بان النابغة الجعدي ولبيدا وقع عليهما الاسم وابيا كذلك والمحدث من حدث بعد الطبقة الاولى من الاسلاميين ثم المحدثون طبقات بعضهم دون بعض في البراعة (قوله تعالى أقاسمك الهموم الخ) نسبه الدماميني في كبيره على المغني لابي فراس الهمداني ولم يذكر له ترجمة ونسبه أبو زكريا يحيي الرصاع لابي نواس وبعده أبيات ستأتي وأبو نواس بضم النون ثم واو مفتوحة بلا همز الحسن بن هانئ أبو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد سنة

والعامة تقول بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين تعالى أقاسمك الهموم تعالى

واز الاماني واحترزت بالمحركة فانه... الامر بحده منهما أحد الطالب والمخاطبة وانرى

ست وثلاثين وقيل سنة خمس وأربعين ومائة وتوفي في سنة خمس وقيل ست وقيل ثمانية وتسعين ومائة ببغداد وعمره ستون سنة وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه (الاعراب) تعالى فعل أمر مجزوم بحذف النون وقال صاحب الشواهد وعلامة جزمه حذف الالف بناء على نسخة تعال بدون ياء واقاسمك فعل وفاعل ومفعول والهموم مفعول ثان جمع هم وهو الغم الذي يأخذ النفس فيغيب وتعالى تأكيد للاول وهو بكسر اللام وهو لحن وفيه الشاهد حيث كسر اللام والفصيح فتحها وأول القصيدة

أقول وقد ناحت بقربي حمامة * أيا جارتا هل تشعرين بحالي
معاذ النوى ماذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ببالي
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالي أقاسمك الهموم تعالي
تعالي ترى روحا لدي ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالي
أيضحك مأسور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويندب سالي
لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعي في الحوادث غالي

قال القصيدة المذكورة وهو في أسره وسمع حمامة بقربه (قوله والصواب الفتح) ردبما قاله الزمخشري في تفسير سورة النساء عند قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين الآية من أن أهل مكة يقولون تعالى بكسر اللام للمرأة قال الزمخشري وفي شعر أبي فراس وذكر قوله

* تعالي أقاسمك الهموم تعالي * والصحيح فتح اللام لانه عين الفعل ولام الفعل التي كان متقواها تكسر قد سقطت اذ الاصل تعالي فقد تعديه ما عرفت في مثله انتهى كلام الزمخشري وفي حاشية الكشاف للسعد ما يقتضي الانكار على من لحن ابا فراس الهمداني وقال انشده في حال أسره وهو من العرب المستشهد بكلامهم حتى ان ابن عباد قال في حقه بدئ الشعر بملك يعني امرأ القيس وختم بملك يعني هذا الرجل وفي الكشاف قرأ الحسن تعالوا بضم اللام وحذف لام الفعل اعتباطا انتهى من الشواهد ومن بعض الهوامش على حواشي القطر (قوله كما يقال) أي وذلك مثل ما يقال (قوله اخشى واسعى) فعلا أمر مبنيان على حذف النون والياء فيهما فاعل (قوله تقومين وتقعدين) مضارعان مرفوعان بثبوت النون (قوله نزال) اسم فعل مبني على الكسر ولا محل له وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وانزلي فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل (قوله وعلامة المضارع) وحده ما دل بحسب الوضع على حدث وزمن حالي او استقبالي والصحيح ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال كعين للباصرة والجارية والذهب وخرج بقولنا بحسب

والصواب الفتح كما يقال اخشى واسعى فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو نزال بمعنى انزلي فليست بفعل أمر وعلامة المضارع ان يقبل دخول لم كقولك لم يقم ولم يقعد

الوضع اسم الفاعل المستعمل في المستقبل نحو أنا ضارب غدا لان الواضع لم يجعل
الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وأوه بمعنى أتوجع
وكذلك لفظ المستقبل لما تقدم ولا يرد يضرب في لم يضرب لان دلالته على الزمان
الماضي عارضة وفي الوضع يدل على المستقبل انتهى مدابغي (قوله ولا بد من كونه الخ)
هذا حكم من أحكامه لا أنه من جملة العلامات كما صرح به في القطر (قوله من
أحرف) جمع قلة هو المناسب وفي بعض النسخ حروف بجمع الكثرة واستعمله
في جمع القلة مجازا (قوله نأيت) أي بعدت والمناسب انيت لانه الواقع في عبارة
النحاة ولانه بمعنى قربت اوادركت ولان الهمزة لها موضع والنون موضعان وهو
المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره والياء لها أربع والتاء لها ثمانية فكل حرف له
ضعف ما قبله قرره بعض الاشياخ ويجمعها أيضا قولك نأتي وقولك اتين (قوله
سواء نقص عنها كما مثلنا) أي بقولنا اقوم ويقوم ونقوم وتقوم (قوله أجاب)
أصله اجوب على وزن افعل كما قال المؤلف نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها
ثم حركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فقلبت ألفا فصار أجاب (قوله
أحمد) بفتح الهمزة والميم واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء وهي لغة من لغات
الاصبع العشر وهي تثليث الهمزة مضروبة في تثليث الباء بتسع والعاشرة
اصبوع واثمد بضم الهمزة وكسر الميم اسم لموضع وأما بكسرهما فانه اسم لحجر الكحل
قاله القليني وفي بعض العبارات بضم الهمزة وضم الميم اسم لموضع وبكسرهما
اسم لحجر الكحل ومثل الشارح بثلاثة امثلة لما كان أوله مفتوح ومكسور ومضموم
(قوله ومن أمثلة المضارع قوله تعالى الخ) ختم بهذه الآية الامثلة كما التزمه أول
الكتاب (قوله لم يلد) أصله يولد وقعت الواو بين عدوتيها أعني الفتحة والكسرة
فحذفت ولعدم وقوعها بين العدوتين في يولد لم تحذف وسيأتي ذلك في شرح قوله وما
عدا ذلك الحرف (قوله لم حرف الخ) لم مبتدأ وقوله حرف خبر وقوله لنفي خبر ثان أي
موضوع لنفي المضارع وقلبه ماضيا واعلم ان قوله حرف جزم أي للفظ المضارع
أو لمحله وقوله لنفي المضارع اى الحدث فاراد به معناه التضمني وهو مجاز من استعمال
اسم الكل في الجزء وقوله وقلبه أي المضارع لا بمعنى الحدث بل بمعنى الزمان
واستعمال الضمير الراجع للمضارع في الزمان مجاز أيضا ففي عبارة الشارح
استخدام ذكر المضارع اولا بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر ويقال له استخدام
ولو كان المعنيان مجازيين كما هنا تأمل (قوله ومحتملا) عطف على مرفوعا والحاصل
ان الفعل أولا كان مرفوعا ومحتملا فلما دخلت لم جزمته وقلبته فقوله جزمته
يقابل مرفوعا وقوله وقلبته يقابل محتملا أي محتملا للزمان الحال وهو طرف من

ولا بد من كونه مفتتحا بحرف
من أحرف نأيت نحو نقوم
وأقوم ويقوم زيد وتقوم
يا زيد ويجب فتح هذه الاحرف
ان كان الماضي غير رباعي
سواء نقص عنها كما مثلنا أو
زاد عليها نحو ينطلق
ويستخرج وضمها ان كان
رباعيا سواء كان كله أصولا
نحو دحرج يدحرج أو واحد
من احرفه زائدا نحو أجاب
يجيب وذلك لان أجاب وزنه
أفعل وكذا كل كلمة وجدت
احرفها أربعة لا غير وأول
تلك الاربعة همزة فاحكم
بأنها زائدة نحو أحمد وإصبع
وإثمد ومن أمثلة المضارع
قوله تبارك وتعالى لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد
لم حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا تقول يقوم زيد
فيكون الفعل مرفوعا لخلوه
من الناصب والجازم ومحتملا
للحال والاستقبال

أجزاء الماضي والطرف من أجزاء المستقبل وقولهم الحال هو الزمن الحاضر فيه تسامح الماعلمت (قوله محتملا) أي لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال على الصحيح وقيل حقيقة في الحال وقيل حقيقة في الاستقبال (قوله جزمته) أي جزمت الفعل باعتبار لفظه أو محله وقوله وقلبته أي الفعل باعتبار زمنه (قوله الى معنى المضي) الاضافة للبيان (قوله وفي الفعل الاول) وهو يلد ضمير مستتر أي جوازا (قوله وفي الثاني) وهو يولد مستتر أي جوازا أيضا على ما تقدم عن الجمهور (قوله ولا ضمير في الثالث) وهو يكن وأصله يكون فدخل الجازم فحذف الضمة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله كفوا أي مكافئا أي مماثلا (قوله وكفوا خبرها) وعليه فقوله له متعلق به بخلافه على الاحتمال الآتي فان قوله له هو الخبر وعلى التقديرين فهو في محل نصب اما مفعولا لكفوا أو خبر يكن (قوله ونعت النكرة الخ) واما نعت المعرفة اذا تقدم اعرب بحسب العوامل واعربت بدلا وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر نص عليه ابن مالك وقال الرضي ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع سودا لكنه تأكيد له نحو أحمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة مع نية التأخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضاربك رجلا في الدار انتهى رضي (قوله انتصب على الحال) أي جوازا بدليل قولهم مررت بظريف رجل على انه بدل من ظريف أو عطف بيان (قوله لمية موحشا طلل الخ) قاله كثير عزة من قصيدة من مجزوء الرمل واجزاؤه فاعلاتن أربع مرات وقيل من مجزوء الكامل واجزاؤه متفاعلن ثلاث مرات ومية علم امرأة والموحش المتروك الذي صار وحشا أي قفرا لا انيس به والطلل بفتح الطاء واللام المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الديار أي ارتفع ويلوح معناه يلمع وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة وهي بطانة يغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب وسيور تلبس ظهور القسي (الاعراب) لمية اللام حرف جر ومية مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وطلل مبتدأ مؤخر وموحشا حال من طلل ويلوح مضارع مرفوع فاعله مستتر جوازا يعود الى طلل وكأن للتشبيه والهاء اسمها وخلل خبرها وقال في الشواهد الكاف للتشبيه وان حرف توكيد ونصب والضمير اسمها محله نصب وخلل خبرها والظاهر

فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبته الى معنى المضي وفي الفعل الاول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضمير في الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم يكن وكفوا خبرها وجوزوا ان يكون حالا على انه في الاصل صفة لاحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال كقوله

لمية موحشا طلل
يلوح كأنه خلل

أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور والظاهر الاول وعليه العمل

قوله من مجزوء الخ انظر هذا مع قول العيني على القطر انه من بحر الوافر لا من الكامل خلافا لبعضهم وحرر ما هنا اه مصححه

انه غير موافق للقواعد والشاهد في موحشا فانه حال من طلل وكان اصله نعتا فلما قدم اعرب حالا على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم عليها هذا ما افاده المصنف هنا قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وهو مبني على مذهب سيبويه من جواز الحال من النكرة وقيل ان موحشا حال من الضمير المستتر في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها او امتناعه والاصح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في التسهيل قول سيبويه معللا بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاضعفهما فالتنكير لو تساويا لكن التعريف الذي في الضمير اولى بالترجيح انتهى وعبارة والشاهد في موحشا حيث وقع حالا من طلل وهو نكرة فالشاهد مبني عليه وقيل الحق انه حال من الضمير في الخبر وهو معرفة وفيه نظر لان الظرف والابتداء لا يعملان في الفضلات تأمل (قوله ففي الآية دليل الخ) أي على الاحتمال الاول وأما على الثاني ففيه فصل بين معمولها (قوله بين كان ومعمولها) وهو أحد لانه الذي تسلط عليه معمول معمولها وهو قوله لانه معمول لكفوا الذي هو الخبر بخلاف قوله بين كان ومعمولها فالمراد به اسمها والمراد بمعمولها ثانيا خبرها ففيه شبه استخدام (قوله نحو كان في الدار الخ) ففصل بقوله في الدار بين كان وزيد جالسا او فصل بقوله عندك بين كان وعمرو جالسا (قوله وهذا) أي الفصل بمعمول معمول كان بينها او بين معمولها بالظرف لانه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره (قوله والحرف ما عدا ذلك) أي ما عدا ما ذكر من الاسم والفعل ولذا افرد اسم الاشارة أو ما عدا ما يقبل علامات الاسم والفعل وذكر ذلك تصريحا بثالث الاقسام وان كان يمكن علمه مما سبق لانه ذكر اولا ان الاقسام ثلاث ثم ذكر ان الفعل علامته كذا وان الاسم علامته كذا فيعلم منه ان ما عداهما هو الحرف وأورد على قوله ما عداهما بانه يصدق على الجملة فانها لا تقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل بحسب اللغة والجواب انا ماولنعم من الكلمة فتخرج الجملة ويخرج الخط ونحوه أيضا (قوله والحرف ما عدا ذلك) كان المناسب ان يقول وليس منه مهما واذما بل ما المصدرية ولما الرابطة لانه بين ما اختلف فيه مع كل واحد من الاسم والفعل ويجاب بانه انما ترك التعرض هنا لما اختلف في حرفيته واسميته اعتمادا على ما ذكره في باب الجوازم من اسمية مهما وحرفية اذما وفي مبحث الظروف من حرفية لما اه فيشي بتصرف (قوله بان لا يقبل الخ) أي بعدم قبوله فان قيل يلزم عليه جعل العدمي علامة على الوجودي وهو لا يصح وجوابه ان العدمي قسمان مطلق ومقيد والممنوع المطلق واما المقيد كما هنا فهو جائز فالعلامة للحرف عدم العلامات المذكورة لا العدم مطلقا وانما جعلوا

ففي الآية دليل على جواز الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها اذا كان ذلك المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان في الدار زيد جالسا او كان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه ثم قلت ﴿والحرف ما عدا ذلك كهل وفي ولم﴾ واقول يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئا

من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء والافعال

علامة الحرف عدمية وعلامة اخويه وجودية ولم يعكس لان الاسم والفعل اشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العلامة العدمية فاعطى الاشرف للاشرف والاخس للاخس انتهى ملا بابى على خالد والمراد بالقبول المنفى القبول اللغوى لا العقلى ولا الشرعى لان الكلام فى مبحث الالفاظ وهو أمر لغوى لا مدخل للعقل ولا للشرع فيه فمعنى عدم القبول ان اشهد أهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد كدخول من أو سوف مثلا على الباء ورب مثلا (قوله من العلامات المذكورة) ان أراد المذكورة فى المصنف فقط ورد عليه ان هناك اسماء كثيرة لا تقبل ذلك كقط وعوض فتدخل فى علامة الحرف وكذا افعل فى التعجب يدخل وان أريد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول والجواب انا نختار الاول وغاية ما لزم انه تعريف بالاعم وقد اجازه بعض المتقدمين لانه يفيد التمييز فى الجملة أو نقول نختار الثانى والمقصود من هذا الكتاب المبتدى وهو لا يستقل بالافادة والموقف قائم مقام المؤلف فيبين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول فأل فى العلامات للعهد الذكرى وقوله المذكورة أى فى المتن وعلى الثانى فأل للاستغراق وقوله المذكورة أى فى كتب النحاة تأمل كله من البابى بتصرف يناسب ماهنا (قوله بان لا يقبل الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور اى لان الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم ان عدم الحرف يتوقف لان العدم يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر وأجاب شارح اللباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور وأجيب أيضا بانا لا نسلم الدور لانه يمكن معرفة الحروف التى يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم انها حروف (قوله وهو على ثلاثة) أى وهو مشتمل على ثلاثة من اشتمال الكلى على جزئياته (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل الخ) لا ينافى ما ذكروه فى باب الاشتغال من انها مختصة بالفعل لان ذلك محله اذا كان الفعل فى حيزها فلا يجوز هل زيد خرج لان أصلها أن تكون بمعنى قد كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل واختصت به فيما اذا كان فى حيزها الانها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بدون اشتغال الفعل بضمير واذا لم تره فى حيزها تسلت عنه وذهلت ومع وجوده ان لم يشتغل لم تقنع به مقدرا

بعدها والاقبحت فلا يجوز في الاختيار هل زيدا رأيت بخلاف هل زيدا رأيته انتهى شيخ الاسلام وقوله حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا ﴿تنبيه﴾ الاصل في المشترك عدم العمل والاصل في الخاص أن يعمل العمل الخاص فيما اختص به فهذه قاعدة محتوية على شقين فاستثنى من الشق الاول مشترك قد عمل واستثنى من الشق الثاني ثلاثة أقسام ماهو مختص بالاسماء والافعال ولم يعمل أصلا وماهو مختص بالاسماء ولم يعمل العمل الخاص فيهما وماهو مختص بالفعل ولم يعمل العمل الخاص فيه فالذي استثنى من الشق الاول ما ولا وان النافيات فانها عملت مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على ان من العرب من يهملهن والمستثنى من الشق الثاني ثلاثة اقسام الاول ها التنبيه وال المعرفة فلا تعمل مع اختصاصها بالاسماء وقد والسين وسوف وأحرف المضارعة فلا عمل لهن في الفعل مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولها وجزء الشئ لايعمل فيه القسم الثاني ان واخواتها وأحرف النداء لم تعمل الجر لانها اشبهت الافعال لان ان مكان أؤكد وليت مكان أتمنى وأحرف النداء مكان ادعو القسم الثالث لن فانها لم تعمل العمل الخاص بالفعل بل عملت النصب حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كهل) مثال للمشترك الذي جاء على الاصل وسكت عن الذي خالف الاصل (قوله وهل أتاك نبأ الخصم) هل هنا للاستفهام التعجبي أي هل جاءك قصة الخصم المشار اليها بقوله اذ دخلوا الخ (قوله وما يختص بالاسماء) أي ويعمل العمل الخاص وسكت عن المختص بالاسماء الذي لا يعمل أصلا والذي لا يعمل العمل الخاص (قوله وفي السماء رزقكم) مبتدأ وخبر أي وفي السماء المطر المسبب عنه النبات الذي هو رزق (قوله وما توعدون) أي وفي السماء ماتوعدون من المآب والثواب والعقاب أي مكتوب في السماء اه جلال (قوله لم يلد الخ) أي لم يلد لعدم مجانسته ولم يولد لانتفاء الحدوث عنه ولم يكن له كفوا أحد أي مكافئا أي مماثلا وقدم الجار والمجرور لانه محل القصد بالنفي وأخر أحد رعاية للفاصلة (قوله هل أتى على الانسان) اي قد أتى على الانسان أي آدم حين من الدهر وهو أربعون سنة لم يكن شيأ مذكورا كان حينئذ مصورا من طين لا يذكر والمراد بالانسان الجنس والحين مدة الحمل اه جلال (قوله ولم أكن بدعائك رب شقيا) أي ولم أك بدعائي اياك يارب خائبا فلا تخيبني فيما يأتي فالنفي مستمر الى الحال ولم حرف نفي وجزم وقلب وأكن مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على

كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم ومايختص بالاسماء كفي في قوله تعالى وفي السماء رزقكم وما توعدون وما يختص بالافعال كلم في قوله تعالى لم يلد ولم يولد * ثم اعلم ان المنفي بها تارة يكون انتفاؤه منقطعا وتارة يكون متصلا بالحال وتارة يكون مستمرا أبدا فالاول نحو قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا أي ثم كان بعد ذلك والثاني نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وهنا

النون

النون والاصل أكون فحذف الجازم الضمة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واسمها ضمير مستتر وجوبا وشقيا خبرها وبدعائك متعلق به وهو من اضافة المصدر لمفعوله وأنت خبير بان الآية ليس فيها نفى الخيبة على الاستمرار بل يترجى انه لا يخيب فى المستقبل وليس مقطوعا به (قوله تنبيه) هو لغة الايقاظ وعرفا عنوان بحث لاحق يفهم من السابق اجمالا (قوله كقولك فى وعد الخ) أى كقولك فى مضارع وعد يعد وفى مضارع وزن يزن وأصلهما يوعد ويوزن وقعت الواو بين عدوتيها فحذفت

﴿مبحث الكلام﴾ أل فى الكلام عوض عن المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة أو لتعريف العهد الذهنى الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم أو للحقيقة والماهية وهذا اولى لما قاله سعد الدين من أن أل الواقعة فى التعاريف الاولى أن تكون للحقيقة اه كلام المدابغى نقلا عن الفيشى ويعلم كونه فى اصطلاح النحاة من جعل الكتاب مؤلفا فى فنهم لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فلا حاجة لزيادة فى اصطلاح النحاة ولا جعل أل مفيدة لذلك وقال الفيشى فى حاشية هذا الكتاب قوله والكلام الواو للاستئناف وأل للحقيقة أو العهد الذهنى وهو ظاهر أو الذكرى لتقدم ما يشعر به وهو الكلمة لان الكل يستحضر عند استحضار الجزء (قوله قول) عبر به دون اللفظ لان القول أخص لانه لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل واستعمال الجنس القريب أولى من البعيد واعترض بأن القول يستعمل فى الرأى والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة فاستعماله فى الحد كاستعمال المشترك وهو ممنوع الا أن يقال ان استعماله فى ذلك مهجور عند النحاة على ان ابن هشام قال ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها التعبير التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشئ ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز به أهل العقليات وانما وقعت هذه الاعتراضات فى كتب النحويين من متأخرى المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون اه من النكت بتغيير لبعض جليه هنا وقولنا لان القول أخص لانه لا يقع على المهمل على الصحيح ومقابل الصحيح ان القول هو اللفظ المركب المفيد فهو مرادف للكلام وقيل هو المركب خاصة أفاد أم لا فهو أعم من الكلام والكلام مباين للكلمة (قوله قول مفيد بالقصد) قد اشتمل التعريف على ثلاث لفظات وكل واحدة لها معنى لغة واصطلاحا فجملة المعانى ستة فالقول لغة يطلق على الرأى

تنبيه وهو أن القاعدة أن الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك فى وعد يعد وفى وزن يزن وبهذا انعلم الآتى التى حذفت فى المدونة فى قوله ثم قلت ﴿والكلام قول

والاعتقاد نحو قال أبو حنيفة حل كذا أى رآه واعتقده وعلى غير الرأى
واصطلاحا هو اللفظ الدال على معنى مفرد كما تقدم فى المصنف فى شرح تعريف
الكلمة والمفيد لغة ما أفاد فائدة ما أى أى فائدة كانت واصطلاحا ما أفاد فائدة
تامة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر والمقصود
لغة ما قصد مطلقا واصطلاحا ما قصد به المتكلم افادة السامع أى مضمون اللفظ
الذى قصد به المتكلم افادة السامع الذى يخاطب به (قوله مفيد) ولا حاجة الى
قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب فالتصريح
من باب التصريح بما علم التزاما ويكون ذكره فى التعريف لبيان الواقع قال
فى التصريح ولا حاجة الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى
أن يكون قاصدا لما تكلم به وحينئذ فيعترض على المصنف فى ذكره له والجواب
ان الاصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع كما حققه بعضهم فان قلت ان
دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف فكيف تغنى الافادة عن التركيب والقصد
قلت قال الشيخ الملوى فى شرح السلم ان دلالة الالتزام مهجورة فى الحد التام لا فى
مطلق تعريف وقال الفيشى قوله مفيد كان عليه أن يزيد مركب ليخرج من عهدة
ارتكاب دلالة الالتزام المهجورة فى التعاريف وليرد على ابن طلحة القائل بعدم
اشتراط التركيب لان نعم ولا الجوابيتان عنده كلام وقد يجاب بأن محل هجر
دلالة الالتزام فى التعاريف ما لم تكن مشهورة انتهى وبين القول والافادة
عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد القول بدون الافادة
كما فى المفرد وتوجد الافادة بدون القول فى الاشارة والقاعدة انه اذا كان بين
الجنس وفصله عموم من وجه يخرج بكل ما دخل فى الآخر فيخرج بالقول الدوال
الاربع الداخلة فى المفيد اذ كل منها مفيد وليس بقول لانه ليس بلفظ ويخرج
بالمفيد المفرد والمركب غير المفيد الذى دخل فى القول وقوله مفيدا أى بالفعل بناء على
اشتراط تجدد الفائدة كما قاله المؤلف فى تعليقه على الالفية والحق انه لا يشترط تجدد
الفائدة والا لأدى الى ان الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف
مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من يعرف مدلوله * تنبيه * استثنى بعضهم من غير
المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه أبو حيان اه
من النكت (قوله مقصود) خرج به كلام النائم والساهى فلا يسمى كلاما اصطلاحا
وبعضهم لم يشترط القصد فسماه كلاما لوجود الفائدة لصدوره عمن له قصد
فى الجملة بخلاف الصادر من بعض الطيور فلا يسمى كلاما لعدم صدوره عمن له
قصد فى الجملة وقال الفيشى قوله مقصود ان أراد به مقصودا لذاته ليخرج به

وأقول مفيد مقصود * للكلام

الجملة الواقعة صلة وخبرا وحالا فلا تسمى كلاما لانها ليست مقصودة لذاتها بل
لغيرها فصحيح لكن هذا المعنى يغني عنه المفيد كما يؤخذ من الشارح وان أراد به
مقصود من المتكلم ليخرج به كلام النائم والساهي ونحو ذلك فهو جار على أحد
القولين في اشتراط القصد بهذا المعنى والصحيح انه لا يشترط فكلام النائم ونحوه
يسمى كلاما ولو سلمنا اشتراطه فيستغنى عنه بقوله مفيد و بعبارة قوله مقصود
أي لذاته وأما تفسيره بقصد المتكلم افادة السامع فقد اعتبره المصنف في بعض كتبه
في مفهوم المفيد فيصير قوله مقصود تصريحا بما علم التزاما اه والاحسن ان
قوله مقصود أي صدر عما من شأنه القصد ليخرج ما يصدر من الطيور (تنبيه)
سكت المصنف عن الوضع لعلمه من قوله قول لانه اللفظ الموضوع لمعنى فاندفع ما يقال
أسقط الوضع وهو لغة الحط والولادة واصطلاحا جعل اللفظ دليلا على المعنى فيكون
مشيا على القول الضعيف الذي لا يشترطه والحاصل انه اختلف هل يشترط الوضع
أم لا فقيل لا يشترط وصححه الشيخ خالد بناء على ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية
فان من عرف مسمى زيد ومسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم معناه
وهو نسبة القيام الى زيد وقيل وهو الراجح يشترط بناء على الراجح من أن المركبات
موضوعة بالوضع النوعي كالمجازات بخلاف المفردات فانه بالوضع الشخصي والفرق
بينهما ان الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو
وضع شخصي لتعلقه بالشخص أي بفرد متشخص من الالفاظ وان وضع قانونا كليا
كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الاول للثاني أو متى اجتمع المضاف
والمضاف اليه قدم الاول على الثاني فهو وضع نوعي لتعلقه بالنوع وبه يخرج ما أفاد
بالعقل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار أي لا يسمى كلاما بالنسبة الى
هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذي طريقه الوضع والمفيد
بالطبع كأح على وجع الصدر وسكت المصنف أيضا عن الاسناد فلم يقل المفيد
بالاسناد لانه يعلم من المفيد وقيل اتكالا على الواضح أو لجواز التعريف بالاعم
والاسناد لغة الالصاق واصطلاحا ضم كلمة لاخرى على وجه يفيد فائدة تامة وسكت
المؤلف أيضا عن اشتراط كون الكلام من متكلم واحد وفي اشتراطه خلاف فمن
قال بالاشتراط قال لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا على انه
يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة انه لا بد من اشتماله على النسبة وهي أمر
نفساني لا يتجزأ ورد بان النسبة المعتبرة فيه هي تعلق أحد الطرفين بالآخر وهي
قائمة بالكلام لا بالنفس ويقال انها النسبة بين بين والقائمة بالنفس النسبة بمعنى
الحكم بهذا التعلق وهذه ليست معتبرة فيه قاله بعض شراح الازهرية (قوله

معنيان) سكت عن معنى ثالث وهو معناه عند المتكلمين فقيل عندهم حقيقة في النفسي مجاز في اللفظي وقيل عكسه وقيل مشترك بينهما وهو الذي اختاره السعد (قوله يحسن السكوت الخ) معنى ذلك ان لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر انتظارا تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد ومع المسند اليه كزيد بدون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفاعل مع الفعل فانه كلام مع انه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول كما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى انتظارا تاما فلا يكون بدونه كلاما فالجواب ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فالانتظار فهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب ان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر التذكره المتكلم أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول اعلم منه حال الواقع وحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره أيضا فيكون الفعل مع المفعول كلاما تاما وهو باطل لان الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل ان بناء الفعل المبنى للفاعل كالاصل في الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول كفى المفعول فافهم واحفظ (قوله السكوت عليه) قيل سكوت المتكلم وقيل سكوت السامع وقيل سكوتهما ومعنى حسن سكوت المتكلم ان السامع يعده حسنا وهذه الاقوال الثلاثة متلازمة واحسنها أولها لان السكوت خلاف الكلام الذي هو وصف للمتكلم لصدوره منه فليكن السكوت وصفا للمتكلم وبقولنا لصدوره منه اندفع ما يقال ان السامع يتصف بالتكلم لكونه هو المخاطب به وحاصل الدفع انه يتصف المتكلم بالتكلم حقيقة ووصف السامع به على طريق التسامح (قوله اصطلاحي ولغوي) بدل مما قبله أو خبران لمبتدأين محذوفين أي أحدهما اصطلاحي وثانيهما لغوي (قوله فهو القول المفيد) أي المقصود كما صرح به في المتن واهمل الشارح حذفه بناء على ان المراد ما قصد به الافادة الخ فيغني عنه المفيد فتأمل (قوله وقد مضى تفسير القول) أي في شرح قول المتن الكلمة قول مفرد حيث قال القول هو اللفظ الدال على معنى (قوله واما معناه في اللغة فانه يطلق الخ) فيه شئ لان اطلاقه على معان ثلاثة ليس هو معناه لغة بل معناه لغة هو المعاني الثلاثة والجواب ان في العبارة حذفا أي وأما معناه لغة فهو ما تضمنه قوله فانه يطلق الخ او التقدير واما معناه لغة فأمور ثلاثة

معنيان اصطلاحي ولغوي
فاما معناه في الاصطلاح فهو
القول المفيد وقد مضى
تفسير القول واما المفيد فهو
الدال على معنى يحسن
السكوت عليه نحو زيد قائم
وقام أخوك بخلاف نحو
زيد ونحو غلام زيد ونحو
الذي قام أبوه فلا يسمى شئ
من هذا مفيدا لانه لا يحسن
السكوت عليه فلا يسمى
كلاما وأما معناه في اللغة فانه
يطلق على ثلاثة أمور

لان

لان الكلام يطلق الخ أو التقدير وأما معناه لغة فهو أعم من الاصطلاحي لانه يطلق الخ تأمل (قوله أحدها الحدث) لم يقل أولها الحدث دفعا من أول الامر لتوهم سؤال الترجيح بدون مرجح (قوله أحدها الحدث) انظر هل هو حقيقة أو مجاز توقف فيه بعض وفي كلام بعض ما يفيد انه مجاز لانه قال كلام اسم مصدر بمعنى المصدر (قوله الذي هو التكلم) المناسب الذي هو التكليم لان مصدر كلم تكليما قال تعالى وكلم الله موسى تكليما وبدليل قوله أي تكليمك اياه أي توجيه الكلام اليه (قوله واذا استعمل بهذا المعنى) أي استعمل ملتبسا بهذا المعنى من التباس الدال بالمدلول أو الباء بمعنى في (قوله عمل عمل الفعل) أي من نصب المفعول (قوله كما في المثال) أي وذلك كما في المثال أي وعمله عمل الفعل مثل العمل الذي في المثال أو المعنى عمل عمل الفعل عملا مماثلا للعمل الذي في المثال (قوله قالوا كلامك هندا الخ) هذا البيت لم يدر قائله وكلامك اسم مصدر بمعنى التكليم وهند علم امرأة مجرور بتابي الشاعر والشفاء ذهاب الداء يقال شفاه يشفيه بغير ألف وهو المشهور ويقال أشفاه الله بالالف وهي قليلة (الاعراب) قالوا فعل وفاعل وقد اعرب شارحنا قوله كلامك هندا وهي مصغية وقلت فعل وفاعل وصحيح خبر مقدم وذاك مبتدأ مؤخر ولو حرف شرط وكان تامة والالف للاطلاق وجواب الشرط محذوف أي لو وجد الكان ذلك صحيحا ويحتمل ان لو للتمني أي أتمنى ذلك والشاهد في كلامك فانه بمعنى التكليم وانه يسمى كلاما لغة وقوله مصغية بالغين المعجمة أي مائلة مستمعة للكلام (قوله على الحال) أي ان جعلت الواو للحال اما ان جعلت للاعتراض فالجملة معترضة قرره بعض الاشياخ (قوله والثاني ما في النفس مما يعبر الخ) خلافا لمن قال هو ما في النفس ولو عبر عنه بغير المفيد كغلام زيد (قوله على الحال) أي من هند (قوله والثاني ما في النفس) هو حقيقة في ذلك المعنى لا مجاز (قوله معنى قام زيد) وذلك المعنى هو ثبوت القيام لزيد (قوله الذي تخيلته) أي حصل في خيالك أي ذهنك أي الذي ادركته في ذهنك (قوله قال الاخطل لا يعجبنك الخ) الاخطل لقب له لاذا بيته وسلاطة لسانه وقيل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي ويلقب أيضا دوبل والدوبل الحمار الصغير الذنب ويقال ان جريرا هو الذي لقبه بذلك وهو من الطبقة الاولى من شعراء الاسلام وكان نصرانيا ولا يقدح في الاستدلال بقوله لانا نريد أن يثبت ذلك لغة واللغة تثبت بقول الكفار من العرب اجماعا وانما قلت ذلك لان بعضهم شنع في بعض الدروس وقال كيف يستدل أهل السنة على مسئلة من مسائل الدين ومسائل الاعتقاد بقول نصراني اه شنواني والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الامر المهم العظيم النازل بالناس

أحدها الحدث الذي هو التكلم تقول اعجبني كلامك زيدا أي تكليمك اياه واذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كما في المثال وكقوله * قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا * أي تكليمك هندا كلامك مبتدأ ومضاف اليه وهندا مفعول وقوله وهي مصغية جملة اسمية في موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية في موضع رفع على انها خبر والثاني ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد أو قعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما قال الاخطل

فكانت عادة العرب اذا نزل بهم الامر المهم قام سيدهم أو عالمهم فيهم خطيبا بما يكشف
ذلك وفى اللغة كلام منظوم بنوع من البلاغة تفزع اليه الخواطر ويجاب الى قائله
النواظر عند ملاقاة الاكابر والاجتماع للمهمات واستجلاب الرأى فى كشف الملمات
والفؤاد القلب ويطلق على الغشاء على القلب ويطلق على ما فى داخل القلب وفى
الحقيقة الكلام قائم بالقلب بمعنى الروح لا بمعنى اللحمة والجمع أفئدة والاصيل
القوى الذى له أصل والمراد به الذى يعمل بكلامه واللسان يذكر ويؤنث أى
يذكر باعتبار العضو ويؤنث باعتبار الجارحة فمن ذكره جمعه على ألسنة كحمار
وأحمرة ومن أنثه جمعه على ألسن كذراع وأذرع قال السيوطى اللسان لحم رخو
وردى أى يشبه الورد (الاعراب) لا ناهية و يعجبنك مضارع مبنى على الفتح لاتصاله
بنون التوكيد ومحله جزم بلا ومن خطيب متعلق به وخطبة فاعل وحتى حرف جر
بمعنى الى ويكون منصوب بان مضمرة بعد حتى ومع الكلام ظرف لاصيلا
والكلام اسمها نوفى الفؤاد اللام للابتداء وفى الفؤاد جار ومجرور خبر ان وانما
اداة حصر وجعل فعل ماض مبنى للمفعول واللسان نائب فاعله وعلى الفؤاد متعلق
بدليلا و يحتمل انه فى محل نصب حال من دليلا لانه نعت تقدم على النكرة والشاهد
فى البيت حيث اطلق الكلام على ما فى النفس انتهى شواهد (قوله لا يعجبنك الخ)
قال المصنف لم يثبت هذان البيتان فى ديوان الاخطل فلذا لا ينبغى ذلك فى نقل
العلماء له من كلامه ووجد بخط المصنف لا يعجبنك خطبة من قائل البيت وقوله
على الفؤاد يعنى على ما فى الفؤاد وانما اعاد الكلام ثانيا لانه بمعنى آخر ولو اعيد
عليه الضمير لتوهم انه المعنى الاول واللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة قال
تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فى القاموس وغيره اللسان القول
ويؤنث جمعه ألسنة وألسن ولسن واللغة والرسالة والمتكلم عن القوم وفلان
ينطق بلسان الله أى بحجته وكلامه وقوله جعل اللسان أى كلامه انتهى من نسخة
الشنوانى لكن قوله وانما أعاد الكلام ثانيا الخ بناء على نسخة وانما جعل الكلام
وهى غير النسخة التى كتب عليها الشنوانى وقوله واللسان الخ هذا على نسخة
وانما جعل اللسان فقد افترق من النسختين فارقع فى التعب والحيرة (قوله خطبة)
بالضم وأما بالكسر فهو التماس التزويج ومنه حديث لا يخطب احد على خطبة
أخيه (قوله النثاث الخ) هذا المعنى مجازى كما فى بعض شراح الازهرية وسكت عن
معنى رابع وهو القول أى المقول قل أو كثر مهملا أو مستعملا مفيدا أو غير
مفيد ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس وأقل ما يطلق
عليه لغة حرفان أو حرف مفهم والظاهر اشتراط صدوره عمن له قصد وروية وبين

لا يعجبنك من خطيب خطبة
حتى يكون مع الكلام أصيلا
ان الكلام لفى الفؤاد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا
والنثاث الخ يعمل به فائدة
سواء كان لفظا

المعنى الرابع الذى تركه الشارح وهو معنى حقيقى وبين الثالث الذى ذكره المصنف عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى زيد قائم وينفرد المعنى الرابع فى زيد والثالث فى الخط (قوله أو خطا) وهو النقوش الموضوعة لالفاظ مخصوصة بواسطة القلم (قوله أو اشارة) هى الافهام باليد أو نحوها واما الرمز فهو الاشارة بالعينين أو الحاجبين والشفتين والغمز الاشارة بالحاجب والعين فالاشارة أعم من الرمز وسيأتى للشارح يستدل على تسمية الرمز كلاما وهو صحيح لما علمت ان الرمز من افراد الاشارة وبه يندفع مايقال ان المؤلف ذكر هنا الاشارة والدليل الآتى فى الرمز فهو مخالف للمدعى تأمل (قوله أو مانطق به لسان الحال) استعارة فى نطق مصرحة تبعية أو استعارة مكنية فى الحال واللسان تخييل والنطق ترشيح (قوله والدليل على ذلك فى الخط) أى الدليل على تسمية مايفيد كلاما حال كون مايفيد مظروفا فى الخط من ظرفية العام فى الخاص والمراد ذلك الخاص فاسم الاشارة عائد على مايفيد وفيه حذف مضاف ويحتمل اسم الاشارة عائد على الكلام وفيه حذف مضاف ويكون قوله فى الخط متعلقا بالمضاف والمحذوف والتقدير والدليل على استعمال الكلام فى الخط (قوله قول العرب الخ) ماقيل فى الخط القلم أحد اللسانين كما قيل قلة العيال أحد اليسارين قيل للنضر بن يسار فلان لايخط قال الزمانة الخفية قال ابن التوم خط القلم يقوم بكل مكان وفى كل زمان ويترجم الى كل لسان ولفظ اللسان لايجاوز الآذان ولايعم الناس بالبيان وقيل الخط لسان اليد وهو أفضل أجزاء اليد وقال اسماعيل عقول الرجال تحت اسنان أقلامهم وقال عبد الله بن العباس ابن الحسن العلوى القلم خط لسان اليد ومصدق (قوله أحد اللسانين) أى مجازا لا أنه لسان حقيقى أى واذا كان القلم لسانا فما يصدر عنه كلام فيكون الخط كلاما وهذا هو وجه الدليل واندفع مايقال ان هذا أفاد ان القلم لسان وكلامنا فى تسمية الخط كلاما لافى تسمية القلم لسانا تأمل (قوله وتسميتهم) عطف على قول العرب أى الدليل على تسمية الخط كلاما قول العرب الخ وتسميتهم مابين الخ وقوله كلام الله مفعول تسميتهم واضافة تسمية للضمير من اضافة المصدر لفاعله وقوله مابين الخ مفعوله الاول وكلام الله مفعوله الثانى أى تسمية العرب النقوش التى بين جلدتى المصحف كلام الله وقوله دفتى بفتح الدال كما هو المسموع من المشايخ ووجدت فى نسخة صحيحة بضم الدال وحرر (قوله دفتى المصحف) بتثليث الميم أى جنس جميع المصاحف حتى المصاحف المتقدمة التى فى زمن الصحابة ولو سلم ان المراد بها المصاحف المتداولة بيننا فالمراد بما بينهما مافيه احتمال القرآنية فبطل ماقيل ان اسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد

أو خطا أو اشارة او مانطق به لسان الحال والدليل على ذلك فى الخط قول العرب القلم أحد اللسانين وتسميتهم مابين دفتى المصحف كلام الله والدليل عليه فى الاشارة قوله تعالى آيتك أن لاتكلم الناس ثلاثة أيام

الآي مما بين دفتي المصحف ليس بقرآن لانها مع حدوثها في المصاحف الحديثة
كما ذكره الامام القرطبي وغيره ليس فيها احتمال القرآنية ولذا ميزوها
عنه في اللون والخط (قوله الا رمزا) تقدم معناه عند الاشارة (قوله فاستثنى
الخ) أي والاصل في الاستثناء الاتصال فدل على ان الرمز الذي من أفراد
الاشارة يسمى كلاما فالاشارة تسمى كلاما لغة (قوله اشارت بطرف العين الخ)
الطرف بسكون الراء هو البصر وبفتحها طرف الشيء واضافته للعين بيانية
كشجر أراك أي بطرفها والعين والاشارة الايماء وأيقنت علمت ومرحبا كلمة
تقال للقادم تأنيسا له ومعناها صادفت رحبا لا ضيقا وأهلا وسهلا أي صادفت
أهلا ومكانا سهلا والمتيم من تيمه الحب أي أذله (الاعراب) أشارت فعل ماض
والتاء علامة التأنيث وبطرف متعلق به العين مضاف اليه وخيفة مفعول لاجله
وأهلها مضاف اليه واشارة منصوب على المصدرية وعامله اشار ومحزون مضاف
اليه ولم تتكلم جازم ومجزوم وكسرت الميم لاجل القافية فأيقنت فعل
وفاعل وان الطرف ناصب ومنصوب قد حرف تحقيق قال فعل ماض فاعله مستتر
فيه ومرحبا منصوب على المصدرية بفعل مقدر وتقديره صادفت مرحبا وكذا
أهلا وسهلا وهذه من الاشياء التي جرت مجرى المثل فالتزمت العرب فيها ما التزمته
في المثل وبالحبيب متعلق بسهلا أي أتيت أهلا تستأنس به وأتيت مكانا سهلا
وجملة مرحبا وما عطف عليه في محل نصب مقول القول وقوله بالحبيب المتيم
متعلق باهلا وسهلا أو خبر لمحذوف أي وذلك ملتبس بالحبيب والشاهد في البيتين
انه أثبت الاشارة ونفى الكلام فيدل على ان الاشارة ليست كلاما والا لزم
التناقض فهذا يبطل ما فهمه من تسمية الاشارة كلاما وحاصل جواب المصنف ان
النفي الكلام اللفظي الاصطلاحي وهذا لا ينافي ان الاشارة تسمى كلاما لغة وفي
عبارة قوله بطرف العين الخ يقال للعين طرف من باب تسمية الشيء باسم فعله لأنها
الطرف مصدر طرف يطرف كما تسمى العين نفسها لحظا واللحظ النظر بالعين
نبه عليه ابن يعيش ومثل قول المصنف أشارت قول عنترة

فازور من وقع القنا بلبانه * وشكا الي بعبرة وتحمحم
لو كان يدري بالمحاورة اشتكى * ولكان لو علم الكلام مكلمي

فان هذا نفي الكلام اللفظي (قوله فانما نفى الخ) علة لمحذوف أي لا يرد على ما قلته
لانه انما نفى الخ (قوله والدليل عليه فيما نطق الخ) قال المصنف في شرح الالفية
واستدلال طائفة بقوله امتلأ الحوض وقال قطني خطأ لانه في القول لا في الكلام
وقوله وقال أي الحوض قطني أي حسبي والحوض لا يتكلم لكن لما أريد به نهاية

الا رمزا فاستثنى الرمز من
الكلام والاصل في الاستثناء
الاتصال واما قوله
أشارت بطرف العين خيفة
أهلها اشارة محزون
ولم تتكلم * فأيقنت أن
الطرف قد قال مرحبا
* وأهلا وسهلا بالحبيب
المتيم * فانما نفى الكلام
اللفظي لا مطلق الكلام ولو
أراد بقوله ولم تتكلم نفي غير
الكلام اللفظي لانتقض
بقوله فأيقنت أن الطرف
قد قال مرحبا لانه أثبت
الطرف قولا بعد ان نفى
الكلام اللفظي وأثبت
الكلام اللغوي والدليل
عليه فيما نطق به لسان
الحال

الامتلاء التي لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك ومهلا منصوب بفعل محذوف أي أمهل مهلا ورويدا صفة وقوله قد ملأت بفتح التاء خطاب لطي مفعول والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في موضع التعليل تقديرا وأسهلا لأنك قد ملأت بطني (قوله قول نصيب) بضم النون وفتح الصاد المهملة وسكون الياء المثناة تحت وكان عبدا أسود لرجل من أهل العراق فكاتب على نفسه ثم أتى عبد العزيز بن مروان فرحمه ووصله عبد العزيز وأدى عنه ما كاتب به فصار له ولاؤه وقال قوم انه من بني قضاعة وكانت امه سوداء فوقع عليها سيدها فأولدها نصيبا فاستعبده عمه بعد موت أبيه وباعه من عبد العزيز بن مروان وقيل كان من أهل ودان عبدا لرجل من بني كنانة هو وأهل بيته وكان عفيفا يقال انه لم يشبب قط الا بامرأته وكان أهل البادية يدعونه النصيب تفخيما له وسمي نصيبا لأنه لما ولد قال سيده ائتوا بالمولود فانظروا اليه فلما أتي به قال انه لنصيب الخلق فسمي نصيبا وكان شاعرا اسلاميا من شعراء بني مروان ويروى انه لما أنشد سليمان ابن عبد الملك كلمته التي هي فعاجوا الخ والفرزدق حاضر فقال سليمان للفرزدق كيف تراه قال هو أشعر أهل بلدته فقال سليمان وأهل بلدك فخرج الفرزدق وهو يقول

خير الشعر أشرفه رجالا * وشر الشعر ما قال العبيد

(قوله فعاجوا الخ) هذا البيت من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك وقبل البيت * فقوا فخبروني عن سليمان انني * لمعروفه من أهل ودان طالب * فعاجوا فأثنوا بالذي الخ (قوله فعاجوا) أي انتفعوا من قولهم ما عاج بالدواء أي ما انتفع به وهو من الأفعال اللازمة التي نص عليها ابن مالك في شرح التسهيل ومضارعه يعيج واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا والثناء ذكر الرجل بخير وقيل هو أعم من الحمد لانه يطلق على الخير والشر وقيل لا يطلق الا على الخير كالحمد والحقيبة التي هي مفرد الحقائب هي كل ما علق في مؤخر الرحل للناقة وقيل هي ما يعلق خلف الراكب وقيل هو الخرج يحمل فيه الرجل متاعه (الاعراب) فعاجوا فعل وفاعل معطوف على قفوا بناء على جواز عطف الخبر على الانشاء وأثنوا معطوف على عاجوا وبالذي متعلق بأثنوا وأنت أهله مبتدأ وخبر صلة الموصول لا محل لها ولو سكتوا الواو حرف شرط وسكتوا فعل وفاعل وأثنت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وعليك متعلق بأثنت والحقائب فاعل أثنت والشاهد في ثناء الحقائب فانه بلسان الحال لا بلسان المقال وهذا في اللغة ومعنى البيت ان ما حملوه على رحالهم من العطايا يثني عليه اه شواهد ووجه الاستشهاد كما قرره بعض الاشياخ ان الثناء هو الذكر بخير وهو كلام فقد

قوله نصيب
فعاجوا فأثنوا بالذي أنت
أهله * ولو سكتوا
أثنت عليك الحقائب *

جعل ما صدر من الخطاب تشبيهاً والتشبيه لا يكون الا كلاماً فتأمل (قوله قالتا الخ) قال القسطلاني أجابه موضع مكة وما يحاذيها من السماء (قوله قالتا) أي السموات والارض المقصودين في قوله ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا الخ (قوله قالتا) فان قلت لم ثنى الضمير في قوله قالتا وجمع في قوله طائعين قلت التثنية باعتبار الجنسين أي جنس السموات وجنس الارض وجمع ثانياً باعتبار افراد الجنسين وانما قدم الشارح على الآية مع ان القرآن أقوى في الاحتجاج بها لان الآية فيها قولان وعلى أحد القولين الذي هو القول الاول في المصنف لا شاهد فيها ولاجل أن يجعل الآية آخراً فيختم بها المسئلة كما التزمه أول الكتاب لكن أنت خبير بأن الآية فيها القول لا الكلام فالاستدلال بها كالاستدلال بقوله * امتلأ الحوض وقال قطني * مهلا رويداً قد ملأت بطني * وقال المصنف في شرح الالفية واستدلال بعضهم بقوله امتلأ الخ خطأ لانه في القول لا في الكلام ولعل المصنف أشار الى انه ليس بدليل بقوله وقال الله ولم يقل وقول الله وان كان قوله بعد وفي الآية شاهد ثان يبعده (قوله انقادتا) أي امتثلتا (قوله في نحو جاء زيد ركضاً) أدخل بنحو قولهم قتلته صبراً أي حال كونه مصبوراً أي محبوساً (قوله على الحال) أي مريداً (قوله وتأويل) عطف على الحال والمعنى على النصب وعلى تأويل الخ لان المصدر لا يقع حالا الا بتأويل وهذا القول قول سيبويه والجمهور واتيان المصدر حالا خلاف الاصل لان الحال وصف لصاحبها في المعنى والوصف ما دل على حدث وصاحبه والمصدر يدل على الحدث فقط الا انه لما أول بالوصف صار يقع كثيراً الا انه غير مقيس (قوله لا أنه مصدر) هو قول الاخفش والفراء ورد بأن عامل المصدر المؤكد ممتنع حذفه وعلى ذلك القول فالحال جملة يركض ركضاً وإما ركضاً فهو منصوب على المصدرية (قوله ولا على انه مصدر لفعل) وهو قول الكوفيين (قوله لفعل المذكور) أي وهو جاء بتأويله بيركض الذي هو من لفظ المصدر (قوله خلافاً لزاعمي ذلك) وهو الاخفش والفراء في الاول والكوفيون في الثاني كما علمت وافرد اسم الاشارة باعتبار ما ذكر والا كان المناسب التثنية ولزاعمي بالتثنية وبالجمع نظراً لتعدد الاشخاص (قوله ووجه الدليل) مبتدأ أن الخ خبره وقوله وهو مبتدأ خبره يدل وقوله في مقابلة حال والتقدير ووجه الدليل ان طائعين حال وطائعين في حال كونه مقابلا لطوعاً وكرهاً دل على انهما حال لان ما ثبت لاحد المتقابلين يثبت للآخر أي ان طائعين مقابل لطوعاً وكرهاً وقد ثبت الحال لاحد المتقابلين فيثبت للآخر واذا ثبتت الحالية لطوعاً وكرهاً اللذين هما مصدران تثبت الحالية لنظيرهما من المصادر كركضاً فثبت ان الآية

وقال الله تعالى قالتا أتينا طائعين فزعم قوم من العلماء انهما تكلمتا حقيقة وقال آخرون انهما لما انقادتا لامر الله عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفي الآية شاهد ثان على اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء ألا ترى ان طائعا قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول وشاهد ثالث على ان النصب في نحو جاء زيد ركضا على الحال وتأويل ركضا براكضا لا على انه مصدر لفعل محذوف أي يركض ركضا ولا على انه مصدر للفعل المذكور خلافا لزاعمي ذلك ووجه الدليل ان طائعين حال وهو في مقابلة طوعا أو كرها فدل على ان المراد طائعين

أرمكرهين ثم قلت وهو خبر وطلب وانشاء واقول كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك انقسم الكلام الى ثلاثة أنواع خبر وطلب وانشاء وضابط ذلك انه

تدل على ان ركضا حال فقوله ووجه الدليل أي على ان ركضا حال (قوله أرمكرهين) بفتح الراء اسم مفعول لانه وصفهما واما مكرهين بكسر الراء فهو وصف للرب (قوله وهو خبر وطلب وانشاء) هذه أقسام ثلاثة وهو من تقسيم الكلي الى جزئياته اعلم ان بعضهم يقول اللفظ ينقسم الى طلب والى خبر والى انشاء والانشاء مرادف للتنبيه والطلب تحته ثلاثة أقسام أمر ونهي واستفهام لانه ان كان طلب فعل فهو أمر وان كان طلب كف فهو نهي وان كان طلب علم الماهية فهو استفهام والانشاء قسمان الاول ما دل على الطلب التزاما لا وضعا كالتمني والترجي والنداء والتحضيض والعرض والقسم والجملة الاولى من جملتي القسم وأما الثانية فهي الجواب خبرية والثاني ما لا طلب فيه لا وضعا ولا التزاما نحو أنت طالق وبعت واشتريت لانها الانشائية أي لا نسبة لها في الخارج ولا تقبل صدقا ولا كذبا واما صيغة التعجب فقيل خبر وقيل انشاء وهو التحقيق هذا كله على ان الاقسام ثلاثة وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان أقسام اللفظ اثنان خبر وانشاء وان الانشاء يعم الامر والنهي والاستفهام والتمني وما معه من الامور السابقة وان الامر والنهي والاستفهام كما تسمى انشاء تسمى طلبا ولا تسمى تنبيها بخلاف الباقي فيسمى تنبيها وانشاء وقيل ان الاستفهام لا يسمى طلبا بل يسمى انشاء وتنبيها هذا تحرير المسئلة ووجه كون التمني وما معه لا يفيد الطلب وضعا ان التمني والترجي يدل على الظهار محبة الفعل وتمنيه أو رجائه ويلزم من ذلك عرفا طلبه وان العرض والتحضيض مدلولهما الرغبة في الفعل ويتضمنان طلب الفعل وأما النهي فان بني على انه طلب نفي الفعل لم يدل على طلب الفعل أصلا بل يتضمن طلبه اذا علمت ذلك تعلم ان ما صنعه المصنف من تقسيم الكلام الى الاقسام الثلاث خلاف التحقيق ولذا رجع المؤلف وشطب على الطلب وكتب بخطه ما نصه كما في النسخة القديمة خبر وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك تبعا لجماعة ووافقه بعض النحويين ثم رأيت الرجوع الى التحقيق أولى فان الطلب من قسم الانشاء لان معناه مستدعى وهو حاصل في الحال وانما يتأخر الامتثال كما ان بعت واشتريت حاصل في الحال انتهى وصرح بنحو ذلك في شرح اللمحة فقال بعد ان ذكر تقسيمه الثلاث هذا هو المشهور وقال المحققون خبر وانشاء وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارج تطابقه أولا فالاول الخبر والثاني الانشاء انتهى من حاشية العدوي على السلم من أول القولة الى قوله اذا علمت هذا وبقية العبارة من شرح الصدور في الزوائد على الشذور (قوله كما انقسمت) لم يقل كما قسمت اشارة الى انها انقسمت بنفسها الى ثلاث سواء اعتبرتم انقسامها أم لا وفي بعض النسخ كما قسمت أي اعتبرت تقسيمها

الى هذه الانواع (قوله كما انصمت) كان محل نصب ... فتأمل (قوله قالتا الخ)
... السموات
محذوف أو حال والتقدير انقسم الكلام انقساما مثل انقسام الذي ...
الكلام في حالة كونه مماثلا لانقسام الكلمة وموقع قوله كذلك نوكيدا لشبه
في محل نصب ولك ان تجعله خبر المحذوف أي الامر كذلك فهي في موضع رفع (قوله
اما ان يحتمل الصدق الخ) وفي نسخة التصديق والتكذيب ويؤول المصدر بالحاصل
به فساوى النسخة الاولى الصواب (قوله فان احتملهما فهو الخبر) ان قيل كثيرا من
الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر الرسول والبديهيات الاولية كالنار
حارة وكثير لا يجوز صدقه كقولنا الارض فوقنا واخبار مسيلمة والضدان يجوز
اجتماعهما والجواب ان المراد تجويزه بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر
عن جميع الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فيدخل جميع ما تقدم فانها اذا
جردت عن الخصوصيات حتى لا يبقى شئ منضم لشئ أو منفي عنه يجوز العقل
الامرين أو يجاب بان المراد احتمالهما بحسب لغة العرب يعني ان الوصف بأي
منهما لا يكون خطأ بحسب لغة العرب وبان عدم التجويز فيما مر للعلم بحاله فلو لم يعلم
تحقق مضمونه أو عدمه جوز الامرين فالحاصل ان الخبر كلام يجوز العقل صدقه
وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله
لجوز الامرين ولعل هذا الجواب اقرب ما قيل واعلم ان المتصف بالصدق والكذب
الحكم الذي هو النسبة التامة الخبرية فلا يتصف بالصدق والكذب شئ من
المركبات التقييدية والانشائية من حيث مفهومها بل باعتبار ما تشعر به الاولى
وتستلزمه الثانية من النسبة الخبرية فلا يصدق على من قال زيد الفاضل على التقييد
لا باعتبار ما تشير اليه من معنى زيد فاضل بواسطة تبادر الفهم الا انه لا يوصف شئ
الا بما هو ثابت له ويدخل في النسبة المذكورة ما اقترن بها من زمان أو قيد لصدقها
بوقوعها في ذلك الزمان أو مع ذلك القيد واذا قلت أكرمك غدا أو ان جئتني
أكرمتك فان وقع الاكرام في الغد أو وقت المجئ كان ذلك القول صدقا والا فلا
وهذا ما نقله المولى سعد الدين عن أهل العربية وعزا خلافه في المقيدة بالشرط الى
أهل الميزان والتحقيق فيها ما في حواشي المطول ان مورد الصدق مثلا من القول
السابق وما اشبهه انما هو الربط بين الشرط والجزاء مثلا فاذا قلت ان ضربني زيد
ضربته وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق
ضرب منكما الا الربط بين المسند والمسند اليه لاستلزام صدقه في المثال عند تحقق
ضربه في وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد ضرب أصلا أو وجد في غير ذلك
الوقت وهو باطل قطعا وان كان كلام أهل العربية في ذلك لا يخالف كلام غيرهم

(قوله

اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب اولا فان
احتملهما فهو الخبر

نحو قام زيد وما قام زيد وان لم يحتملهما فاما ان يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا فان تأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب لاتضرب وهل جاءك زيد وان اقترنا فهو الانشاء كقولك لعبدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وان الكلام ينقسم الى خبر وانشاء فقط وان الطلب من أقسام الانشاء وان مدلوله حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه وانما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بأن ايجاد لفظه ايجاد لمعناه سمى انشاء قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أى أوجدناهن ايجادا انا ان واسمها والاصل اننا حذفت النون الثانية تخفيفا أنشأناهن فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة فى موضع رفع على انها خبر ان انشاء مصدر مؤكد والضمير فى أنشأناهن قال قتادة راجع الى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لان تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة عائد على غير مذكور مثل حتى توارت بالحجاب والذى حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد ثم قلت

﴿باب﴾

(قوله وضابط ذلك) أى دليل الحصر فى الثلاثة (قوله نحو قام زيد) جملة ايجابية تحتمل الصدق والكذب (قوله ما قام الخ) جملة منفية وهى تحتمل الصدق والكذب (قوله فان تأخر عنه) فانه فى الاستفهام يتأخر تصور المسؤل عنه بعد اللفظ وكذا الضرب المطلوب يتأخر عن اضرب والكف عن الضرب يتأخر عن لاتضرب هكذا توجيه المصنف ورد بأن مدلول الثلاثة الطلب وهو مقارن للصيغة (قوله نحو اضرب الخ) قضيته ان المفيد للطلب هو الكلام والذى فى كتب النحو ان المفيد للطلب هو الفعل الذى هو مفرد لانه من أقسام الكلمة وكذا يقال فى النهى والاستفهام (قوله كقولك لعبدك الخ) أى فان انشاء الحرية مقارن للفظ (قوله حذفت الثانية للتخفيف) وفى نسخة تخفيفا وفى بعضها الثالثة بدل الثانية وفى بعضها فحذفت النون للتخفيف فقيل الثالثة لان الثقل حاصل عندها وقيل الاولى لسكونها ثم سكنت الثانية وأدغمت فى الثالثة وقيل الثانية لانها طرف بخلاف الاولى فانها وسط وبخلاف الثالثة لانها كلمة مستقلة والصحيح ان المحذوف الثانية لانها آخر والثبوت حذفها من ان اذا خففت ولانها جزء كلمة بخلاف الثالثة فكلمة مستقلة وبخلاف الاولى فانها أول الكلمة (قوله مؤكد لعامله) وهو الفعل من أنشأناهن (قوله راجع الى الحور العين المذكورات) أى فى قوله وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون (قوله مثل توارت) أى الشمس (قوله دلالة قوله تعالى الخ) أى فالضمير عائد على معلوم لا مذكور وقوله على المعنى المراد وهو الحور العين والحور جمع حوراء مأخوذ من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياض بياضها وقيل الحور ان تعم حدقة العين حتى لا يظهر منها شئ من البياض كأعين الظباء والبقر والعين جمع عيناء كبيض وبيضاء وهى متسعة الاعين واعلم ان من الصفات المستحسنة الحور والدعج وهو شدة اتساع الحدقة وشدة اسودادها ومنها الكحل وهو شدة سواد العين كأنها مكحلة بالاثمد ومنها الفتور وهو انكسار النظر (قوله على المعنى المراد) وفى بعض النسخ زيادة وهى وقيل على الفرش على ان المراد بها الازواج وهن مرفوعات على الارائك بدليل هم وأزواجهم فى ظلال على الارائك متكئون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا انتهى وقوله على ان المراد الخ أى فهو من اطلاق المحل وارادة الحال مجازا مرسلا تأمل

﴿باب الاعراب﴾

باب بالتنوين يحتمل الرفع والنصب والجر فالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب واعرابه ها للتنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ فى محل رفع لانه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب وباب مرفوع بضمة ظاهرة ويجوز ان يكون باب مبتدأ والخبر محذوف

تقديره باب هذا موضعه فباب مبتدأ أول وهو معرفة بناء على ان أسماء التراجم أعلام جنس وهذا مبتدأ ثان وموضعه مركب اضافي خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا ففي الاولى خلاف قيل الاولى كونه المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره ولان الحذف بالاعجاز والاواخر أليق منه بالصدور والاوائل واما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب كذا لكن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف وبه اندفع ما يقال ان الرسم هنا يمنع النصب لانه لم يرسم بالالف ولم يصح للاعراب ولا يصح ان يكون منصوبا باسم فعل محذوف تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الاصح وأما الجر فعلى انه مجرور بحرف جر مقدر تقديره انظر في باب وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء ركني الاسناد وحذف ركن واحد ويليه النصب واضعفها الجر بل منعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه ويقال أيضا فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وهو بيان لما في العبارة التي قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة في الاجسام مجاز في غيرها الشامل للالفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الالفاظ واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من احتمالات سبعة أبداها في اسماء التراجم قال الشنواني وهي ابتداء كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني أو بمعنى الطريق واصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وهو واوي لقولهم في الجمع أبواب وفي التصغير بويب وفيه ألغز بعضهم فقال بيتين من بحر الوافر

الاعراب

وما شئ حقيقته مجاز * وأوله وآخره سواء
وفيه صحة وبه اعتلال * له الاعراب حقا والبناء

(فائدة) قال الزمخشري بوبت الكتب لان القارئ اذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولهذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوي ولانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وادعاء لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسائل منتشرة انتهى فالتراجم للاقتداء بالقرآن وللتسهيل والتنشيط ولسهولة المراجعة ولحسن الترتيب والنظم (قوله الاعراب)

بكسر الهمزة احترازا من فتحها وهو ساكن الباء (قوله أثر) من حركة أو حرف
أو سكون أو حذف (قوله ظاهر) صفة للأثر (قوله أو مقدر) أو للتنويع لا للشك فلا
يرد ذكرها في الحد (قوله المتمكن) وهو ما سلم من شبه الحرف وقوله يجلبه صفة
ثانية لا حال لان الحال قيد خارج والجلب جزء من الحد والمراد بالجلب الاقتضاء
والطلب وخرج بقوله يجلبه حركة النقل ونحوها مما يأتي في الشرح وخرج بالاسم
والفعل المضارع الحرف والفعل الماضي والامر والمضارع المتصل به أحد النونين
لان هذه معربة محلا والاعراب المحلي معناه لو كان محله اسم يقبل الاعراب لكان
معربا وأما نفس المبني فليس بمعرب * وفي التعريف أمور الاول قيد الاسم
بالمتمكن ولم يقيد المضارع بالخالي من النونين والجواب انه لما كان الاصل في الاسماء
اب فلو اطلق توهم العموم ولم يقيد المضارع اتكالا على ما يأتي * الثاني لا يشمل
يف الاثر في مسلمات ومسلمين واثنا عشر واثنتا عشرة اذ الآخر لم يقم به أثر
واب ان النون في الاولين بمنزلة التنوين وعشر في الأخيرين بمنزلة التنوين
ان التنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخر المعرب فهو كذلك ما كان بمنزلته
ر التعريف تثنية اسم الاشارة والموصول لانهما معربة عند المصنف * الثالث
هم عرفوا العامل بقولهم ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب فأخذ العامل في
ريف الاعراب فيه دور والجواب انه تعريف لفظي * الرابع قوله في آخر
كلمة من ظرفية الشيء في نفسه بالنظر للاسماء الخمسة والتثنية والجمع الصحيح
لان آخرها هو الاثر فقد اتحد الظرف والمظروف والجواب بتغايرهما وان لتلك
الحروف جهتين كونها اعرابا لهذه الاسماء وكونها آخرا وجزءا فمن حيث
كونها اعرابا مظروف ومن الجهة الاخرى ظرف * الخامس قوله في آخر الاسم
لا يشمل يد ودم والجواب ان المراد الآخر حقيقة أو حكما وكذا يقال في الفعل يشمل
نحو يفعلان فان الآخر لام الفعل ولم يحل بها أثر لكن لما كان الفاعل كالجزء من
الفعل نزل منزلة الفعل (تنبيه) مشى المصنف على القول بان الاعراب لفظي
وصححه بعضهم قال لان الوجدان يدل على انه الحق لانه انما جيء به للتمييز بين المعاني
والتمييز انما يكون بالاثر لا بتغيير أواخر الكلم الخ وعرفه في الآجرومية على انه
معنوي بقوله تغيير أواخر الكلم وعرفه في غاية الاحسان بأنه تغيير الآخر أو ما كان
كالآخر لعامل قال في شرحه أو ما كان كالآخر ليدخل في المعرب الامثلة الخمسة
نحو يفعلان فانها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها وهذا التغير الذي
لحقها ليس في آخر يفعل لان آخر يفعل هو اللام والالف كلمة أخرى والاعراب
وقع بعد هذه الكلمة فنزل منزلة الآخر وان لم يكن آخرا وانما جعل الاعراب آخرا لان

أثر ظاهر أو مقدر يجلبه
العامل في آخر الاسم المتمكن
والفعل المضارع * وأقول
للاعراب معنيان

المعانى المحتاجة للاعراب من صفات الذات وهى متأخرة عنها والدال على المتأخر متأخر وقول المصنف مضارع يحتمل ان اداخل فيه الامر على مذهب الكوفى ويحتمل انه أخرجه على مذهب البصرى (قوله لغوى وصناعى) الصناعى بكسر الصاد منسوب للصناعة وهى العلم الحاصل من التمرن فى العمل والمراد به الاصطلاحى كما هو فى بعض النسخ (قوله فمعناه اللغوى الابانة الخ) جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيما ذكره وليس كذلك والجواب ان فيه حذفا أى فمعناه اللغوى أمور منها الابانة الخ أو تقول فمعناه اللغوى أمور أحدها الابانة وعليه ففيه شبه احتباك حذف من الاول الخبر ومن الثانى المبتدأ وقدم هذا المعنى لاصالته وحاصل ما فيه ان اللغوية اثنا عشر الابانة أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها والاجالة عربت الدابة جالت فى مرعاها وأعرب بها صاحبها أجالها والتحسين أعربت الشئ حسنته والتغيير عربت معدة البعير تغيرت وأعربه الله غيرها وازالة الفساد أعربت الشئ أزلت عربه أى فساده وتعدى الخمسة بالهمزة الا الاول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون أو لم يلحن فى الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها فهذه الثانية عشر معنى وجعله فى الاصطلاح منقولا عن سائرها صحيح والحكم بنقله من واحد منها معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان ومن التغيير لان الكلمة تتغير من حال الوقف ومن التحسين لان الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لان الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفى ذلك ازالة لفساد اه طبلاوى ومدابغى (قوله واذنها صماتها) الاصل صماتها كاذنها ثم حذفت الكاف فصار صماتها اذنها نحو زيد أسد ثم قدم الاذن على الصمات للمبالغة فهو من باب عكس التشبيه كقولهم أبو حنيفة أبو يوسف وكقوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

وقوله صماتها بضم الصاد أى سكوتها (قوله والايم) بفتح الهمزة وبكسر الياء المشددة معناه الثيب (قوله تبين) مقتضى قوله أبان أن تقرأ تبين بضم التاء وكسر الباء وسكون الياء (قوله الضمة الخ) نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب فالضمة والفتحة والسكون آثار ظاهرة (قوله الداخلة عليه) المراد المتسلطة سواء كانت آخرا أولا مذكورة أو محذوفة والعامل له معنيان الاول ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص والثانى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهذا

لغوى وصناعى فمعناه اللغوى الابانة يقال أعرب الرجل عما فى نفسه اذا أبان عنه وفى الحديث البكر تستأمر واذنها صماتها والايم تعرب عن نفسها أى تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ما ذكره مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد الا ترى انها آثار ظاهرة فى آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار

رة ماتقدمه منويا في آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر
في آخر في المثال الاول ضمة
وفي الثاني فتحة وفي الثالث
كسرة وتلك الحركات
المقدرة اعراب كما أن
الحركات الظاهرة في آخر
زيد اعراب وخرج بقولي
يجلبه العامل نحو الضمة
في النون في قوله تعالى فمن
اوتي كتابه في قراءة ورش
بنقل حركة همزة أوتي الى
ماقبلها واسقاط الهمزة
والفتحة في دال قد افلح على
قراءته أيضا بالنقل
والكسرة في دال الحمد لله
في قراءة من أتبع الدال
اللام فان هذه الحركات
وان كانت آثارا ظاهرة
في آخر الكلمة لكنها
لم تجلبها عوامل دخلت عليها
فليست اعرابا وقولي
في آخر الكلمة بيان لمحل
الاعراب من الكلمة وليس
باحتراز اذ ليس لنا آثار
تجلبها العوامل في غير آخر
الكلمة فيحترز عنها فان
قلت بلى قد وجد ذلك
في امرئ وابنم ألاترى
أنهما اذا دخل عليهما
الرافع ضم آخرهما وما
قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت
امرأ وابنما واذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان
ابوك امرأ سوء ولكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ذلك اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون

الثاني خاص لقصوره على الاسماء) بخلاف الاول فيعم الفعل والعوامل جمع
عامل وقولهم فواعل لايكون جمعا لفاعل أي في العاقل أو يقال انه جمع عاملة
(قوله المقدرة ماتقدمه) أي تلاحظه وتقدره في آخر الخ وفي زيد يخشى وان
يخشى الخ (قوله في النون) أي على النون (قوله فمن أوتي كتابه) أي من قوله تعالى
في سورة الاسراء يوم ندعو كل أناس بامامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فاولئك يقرؤن
الخ فمن اسم شرط جازم مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة النقل في محل رفع مبتدأ وأوتي فعل الشرط خبر وقيل الخبر جواب
الشرط وقيل الخبر هما معا وجواب الشرط جملة فاولئك الخ فالفاء رابطة
وأولاء مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع والكاف حرف خطاب ويقرؤن خبر
(قوله قد افلح) قد حرف تحقيق مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة الاتباع وأنت خبير بأن قوله الاسم المتمكن يخرج فمن اوتي
وقد افلح لان من اسم غير متمكن وقد حرف واما الحمد لله فلم يخرجه بقوله يجلبه
العامل (قوله الحمد لله) بكسر الدال مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الاتباع ولا ضير في اتباع السابق للاحق وقرئ أيضا الحمد
لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال ولا شاهد فيها وكسر الدال لغة تميم وبها قرأ الحسن
وزيد بن علي وبضم اللام هي لغة بعض قيس وقرأ بها ابراهيم بن أبي عبلة ويزيد
المكي انتهى طبلاوي (قوله فان هذه الخ) خبر ان محذوف والتقدير فان هذه الخ
لا تقول بدخولها في التعريف وربما يتوهم انها جلبتها العوامل لكنها الخ (قوله
وليس باحتراز) وهو الاصل في القيود (قوله وقولي في آخر الكلمة) أي قولي
معنى لا لفظا والا فهو قد قال في آخر الاسم الخ (قوله في امرئ وابنم) اعلم ان ابنم
اصله ابن والميم زائدة كما في زرقم بمعنى أزرق وليست بدلا من لام الكلمة كما
في فم والا كانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج لهمزة الوصل قاله الجاربردي قال
الدماميني وفيه نظر وأما امرؤ فاسم تام (قوله بل قد وجد) أي وجد أثر يجلبه
العامل في غير الآخر فان العامل جلب حركة ماقبل الآخر في ابنم وامرئ فيصح
الاحتراز عما جلبه العامل فيما قبل الآخر فيهما وحاصل الجواب انه على مذهب
الكوفي يجب ادخال ماقبل الآخر في التعريف وعلى مذهب البصري فلا يتوهم
صحة دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يخرجه بقوله في آخر الى آخره (قوله أهل
البلدين) أي البصرة والكوفة (قوله فقال الكوفيون) هم النحاة المنسوبون

الى الكوفة بلدة معروفة ويقال لها كوفة الجند لانه اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله انهما معربان الخ) وعليه فامرؤ وابنم يرفعان بضمة على الراء والميم وعلى النون والميم وينصبان كذلك ويجران كذلك فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يدخلان في التعريف ويحذف منه قوله في الآخر ويراد به ما قابل الاول فيعم الآخر وما قبله (قوله وقال البصريون) هم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي مثلثة الباء والافصح الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة كذا قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله وعلى قولهم) أي البصريين فلا يصح دخولهما أي دخول ما قبل الآخر في ابنم ودخول ما قبل الآخر في امرئ أي ان ما قبل الآخر فيهما لم يجلبه العامل فلا يصح دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يحتاج لاخراجه بقوله في آخر الخ (قوله بفعل محذوف) أي وهذا الحذف معتبر فائدته سلوك طريق الاجمال والتفصيل وتقرير الحكم في ذهن السامع (قوله والتقدير الخ) أي تقدير الكلام بتمامه أو تقدير الفعل مع متعلقه أي مقدره (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بتقديم الفاعل استدلالا بقول الزباء

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا

فمشيها فاعل وئيدا وردبأن مشيها مبتدأ وخبره محذوف أي يوجد وئيدا أو يكون وئيدا أو بالنصب مفعول مطلق أي تمشي مشيا وئيدا وبالجر بدل من الجمال (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذه العلة لا يسلمها الكوفي فلا يصح الرد عليه مستندا لهذه العلة وكذا قوله لان أدوات الخ لا يسلمه الكوفي فلا ينهض الرد عليه لان شرط الدليل التسليم عند الخصمين (قوله خلافا لهم) أي للكوفيين (قوله لان أدوات الشرط لا تدخل الخ) يستثنى منه لولا ولوما فانهما يدخلان على الجملة الاسمية المركبة من مبتدأ وخبر (قوله بالاضافة) أي على قول وقيل بالمضاف وهو الراجح وعليه فتجعل الباء سببية لا للتعدية وقيل بحرف جر مقدر فجملة الاقوال ثلاث (قوله وأنواعه رفع الخ) النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى أو متحدة يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية لانه يتوقف على اثبات اختلاف حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع

انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد وارتفاع امرئ في الآية الاولى على انه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللاخفش لان أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية وانتصابه في الآية الثانية لانه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة ثم قال ص وأنواعه

افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا انتهى طبلاوى (قوله رفع) أى نوع مخصوص
من الاثر يسمى رفعا هو نفس الضمة أو ما ناب عنها وسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى
به وهذا ظاهر فى الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمى رفعا لارتفاعه على
أخويه بكونه اعراب العمد ومن ثم قدم (قوله ونصب) أى نوع مخصوص من الاثر
يسمى نصبا وهو نفس الفتحة أو ما ناب عنها وسمى نصبا لانتصاب الشفتين عند
التلفظ به وهذا ظاهر فى الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وقدمه
على ما بعده لان عامله قد يكون فعلا وهو الاصل فى العمل فكان معموله أصلا
بالنسبة للمجرور (قوله فى اسم وفعل) قال الفيشى نكرهما للاشارة الى انهما غير
السابقين ولو عرفهما لتوهم انهما السابقان لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت
عينا انتهى ووجهه ان الاسم السابق يشمل ما اعرابه بالحروف وبالحركات وكذا
الفعل والمراد بهما هنا ما يعرب بالحركات وبالسكون تأمل وفيه نظر لان قوله فى اسم
وفعل هو عين السابقين فى قوله يجلبه العامل فى آخر الاسم لان الرفع شامل للحركات
وما ناب عنها (قوله فى اسم) لفظا أو تقديرا أو محلا وفعل كذلك (قوله كزيد)
الكاف اسم يعرب حالا أى حال كونهما مثل الخ أو خبر لمحذوف او الكاف حرف
والجملة حالية (قوله وجر) ويرادفه الخفض والخفض عبارة كوفية والجر
عبارة بصرية وهو نوع من أنواع الاثر وهو نفس الكسرة أو ما ناب عنها وسمى
جرا لانجرار الشفة السفلى عند التلفظ به وهو ظاهر فى الكسرة والياء دون الفتحة
وقدمه على الجزم لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم (قوله وجزم) أى نوع من الاثر
وهو السكون أو نائبه وسمى جزما لانجزام أى انقطاع الحركة أو الحرف المشبه لها
(قوله والاصل) أى الراجح فى نظر الواضع (قوله كون الرفع بالضمة) الباء للتصوير
أو زائدة على مذهب من يجوز زيادتها فى الاثبات فاندفع ما يقال ان ظاهره
أن الضمة غير الرفع مع ان مذهبه ان الاعراب لفظى فالرفع عين الضمة وكذا
فيما بعده أو أن الباء للملابسة من ملابسة العام بالخاص لان الرفع يعم نائب الضمة
ويعم غير الضمة (قوله كون الرفع بالضمة) الرفع اسم الكون وبالضمة خبره
والنصب والجر والجزم عطف على الرفع وبالفتحة والكسرة عطف على بالضمة
(قوله أنواع الاعراب أربعة) أى أنواع الاعراب لا بقيد كونه فى اسم أو فعل اما لو
نظر لانواع اعراب الاسم فهى ثلاثة وكذا الفعل قال شيخ الاسلام والتعبير
بالانواع أولى من التعبير بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب
بان يطلق كل منها على البقية وانما قال أولى ولم يجعل التعبير بذلك خطأ لانه يحتمل
أن من عبر بذلك تسامح بحذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب (قوله وعن

رفع ونصب فى اسم وفعل
كزيد يقوم وان زيدا لن
يقوم وجر فى اسم كزيد
وجزم فى فعل كلم يقم
والاصل كون الرفع بالضمة
والنصب بالفتحة والجر
بالكسرة والجزم بالسكون
وأنواع الاعراب
أربعة رفع ونصب وجر
وجزم وعن

بعضهم أن الجزم الخ) نقل المرادي عن المازني ان الجزم ليس باعراب انتهى ووجه المازني في ذلك ان الجزم عدم أي عدم الحركة والعدم لا يكون مجلوبا بالشيء فلا يصح كونه اعرابا لان الاعراب ما يجلبه العامل قرره محشي المغربي انتهى دلجموني فقول شارحنا وعن بعضهم وهو المازني كما علمت (قوله وليس بشيء) أي ليس بشيء يعتد به (قوله وليس بشيء) اعترض بان الجازم الصحيح الفعل يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به والاثر حقه ان يكون بالعامل لا عند دخوله ويمكن الجواب بان السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون اثر العامل ولا يصح الجواب بان العامل حذف الحركة واتى بدلها بالسكون كدخول عامل النصب على المرفوع فانه حذف الضمة واتى بدلها بالفتحة لان ذلك واضح في الحركات بخلاف السكون فانه بمجرد حذف الحركة سكن فلا يقال اتى بدل الحركة بالسكون انتهى بهامش (قوله وهذه الاربعة تنقسم ثلاثة أقسام) الظاهر انه من تقسيم الكل الى اجزائه لعدم صحة حمل المقسم على الاقسام ويراد بالاربعة الهيئة المجتمعة من الامور الاربعة ليصير كلا ولا يراد به الآحاد الاربعة تأمل وقال الفيشي على القطر قوله ثلاثة أقسام أي باعتبار المحل الواقعة فيه (قوله مشترك) بفتح الراء أي ان الفعل والاسم مشتركان في ذلك النوع هذا مفاد العبارة هنا ولكن القاعدة أن الاشياء اذا تواردت على محل فيقال للمحل مشترك فيه ويقال للاشياء مشتركة بكسر الراء في الاسم والفعل هكذا يستفاد من حاشية الفيشي على شرح القطر وبه تعلم أن قول المصنف رفع ونصب في اسم وفعل يصح أن تقول فيه يشتركان في اسم وفعل لان الاسم والفعل مشترك فيه والرفع والنصب مشترك بكسر الراء وحينئذ فقول الفيشي هنا قوله في اسم وفعل أي كائنان في اسم وفعل هكذا قدره شيخ الاسلام وهو أولى من تقدير يشتركان لان نسبة الاشتراك الى الذات أولى من نسبته الى الصفة وان كان لازما له ولهذا يلوح صاحب الآجرومية بقوله فللاسماء من ذلك الخ وللافعال من ذلك الخ فنسب الاشتراك للذات انتهى مناف لما أفاده في حاشية القطر لان مفاده في حاشية القطر ان الاولى ان يقال الرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال ومفاده في حاشيته هنا ان الاولى ان يقال الاسماء والافعال يشتركان في الرفع والنصب ولعل الصواب ما في حاشية القطر من ان الاولى ان يقال الرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال وان كان يجوز العكس والحاصل أن كل شيء ورد على شيء كان الآخر واردا عليه فيجوز نسبة الاشتراك للاسم والفعل وللرفع والنصب والاولى نسبته للاسم والفعل تأمل (قوله فزيد مرفوع) يجوز لك الحكاية في زيد

بعضهم ان الجزم ليس باعراب وليس بشيء وهذه الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام ماهو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء

وعدمها فعلى الحكاية يكون الرفع عليه للحكاية والرفع الذي جلبه الابتداء مقدر
وعلى عدم الحكاية فالرفع فيه جلبه الابتداء وحكاية العلم بدون من غير شاذة اذا
اريد لفظه كما هنا وقول الالفية * والعلم احكينه من بعد من * أي اذا اريد
معناه وما قلنا من جواز الوجهين في زيد يقال فيما بعده تأمل (قوله وعلامة رفعه
الضمة) هذا لا يناسب مذهب المصنف الذي مشى عليه في تعريف الاعراب من
انه لفظي والمناسب له ان يقول ورفعه الضمة والجواب ان قوله وعلامة رفعه
عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وجرت على لسان من يقول انه لفظي بدون
قصد وسيأتي لذلك زيادة على ذلك وقس على ما قلناه قوله فيما يأتي وعلامة نصبه
وعلامة جره وعلامة جزمه (قوله حال اعرابه) كما مضى (قوله وما هو خاص بالاسم)
الباء داخلة على المقصور عليه وكذا يقال في قوله وما هو خاص بالافعال واعلم ان
الباء بعد الاختصاص تدخل على المقصور عليه والمقصور ونظم ذلك بعضهم بقوله

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

(قوله وهو الجر) وانما اختص الجر بالاسم والجزم بالافعال لقصد التعادل لان
الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث
والزمان والسكون أخف من الجر فأعطي الثقيل للخفيف وله توجيه ثان
وهو ان الجر بالاضافة او الحرف وهي تفيد الملك او الاستحقاق والفعل معنى
لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهي لنفي والاسم قد يكون ذاتا وهي لا تنفى
وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو
الحرف او الاضافة فلم يكن أهلا لان يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل
ان عامله لا يكون الا نفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما
وأما اشتراكهما في الرفع والنصب فلقوة عاملهما او حمل الاسم على الفعل فيهما
(قوله وما هو مختص بالاسم وهو الجر) لا يرد على ذلك وجود الكسر في الفعل في
نحو ترمي وتعدي لان الفاعل كالجزء من الفعل فهما كالكلمة الواحدة وحينئذ
فالكسرة انما وقعت في الحشو لا في الآخر وهم انما يصفون الآخر انتهى دلجموني
وأنت خبير بان الكسر في الفعل لا يقال له اثر جلبه العامل فليس اعرابا والكلام
في الجر الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد السؤال من أصله (قوله بزيد) أي
من قولك مررت بزيد والباء للالصاق ومعنى ذلك التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد والا فالمرور هو الفعل كالشيء لا يلتصق بزيد (تنبيه) الوقف على نحو
مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه في مقام

وعلامة رفعه الضمة ويقوم
مرفوع لانه فعل مضارع خال
عن ناصب وجازم وعلامة
رفعه أيضا الضمة ومثال
دخول النصب فيهما ان زيدا
لن يقوم فزيدا اسم منصوب
بان وعلامة نصبه الفتحة
ويقوم فعل مضارع منصوب
بلن وعلامة نصبه أيضا الفتحة
وما هو خاص بالاسم وهو الجر
نحو بزيد فزيد مجرور بالباء
وعلامة جره الكسرة وما هو
خاص بالفعل وهو الجزم
نحو لم يقم فيقم فعل مضارع
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف
الحركة

التعليم واذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف انتهى دلجموني (قوله والاصل) أى الراجح فى نظر الواضع وانما كان الاصل فى الرفع الضمة دون الواو مثلا لان الواو بمنزلة ضمتين فهى مزيدة والمزيد فرع المزيد عليه وكذا يقال فى الباقى (قوله ان يدل على رفعها بالضمة) مفاده ان الضمة دالة والرفع مدلول وهو مبنى على ان الاعراب معنوى نظير ما تقدم فى قوله وعلامة رفعه ضمة والجواب ان قوله بالضمة أى بلفظ الضمة فهذا المفاد ل على الرفع فلا ينافى ان الرفع ومدلول الضمة واحد تأمل (قوله وعلى جزمها بالسكون) عبر هنا بالسكون وفى المصنف بالتسكين وأراد به المصنف السكون كما هو موجود فى بعض النسخ فى المتن لان التسكين فعل الفاعل والقائم بالكلمة السكون ثم رأيت السيوطى فى النكت قال قول الشذور والجزم بالسكون أولى منه قول الالفية والجزم بتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر فى الجامع بحذف الحركة انتهى سيوطى والذى ذكرته أولى أفاده الفيشى (قوله اعراب ذلك) أى تطبيق ذلك على القواعد النحوية (قوله لوجود غيره) عبر جماعة منهم ابن مالك بوجوب غيره ومرادهم بالوجوب الثبوت ومعلوم ان شرطها الا يكون الا موجبا بخلاف بقية الشروط وأما الجواب فقد يكون منفيا نحو لولا زيد لم أقعد وفى التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا (قوله عمل الفعل) أى

(قوله أى ولولا ان دفع) بيان لكون المصدر حالا محل الفعل وان ماضيا وسيأتى تقدير مضارع ان تقتضى (قوله وخبر المبتدأ محذوف) الحاصل ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا فيه طريقتان الطريقة الاولى كون مطلق والى كون خاص والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق أى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ أو الخبر مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد والخبر مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود وانما وجب استتاره لسد الجواب مسده وحلوله محله وان كان كونا خاصا أى كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل نحو لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على حذفه وصيتها فاذا او جب ذكره ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت البيت على قواعد ابراهيم فقومك مبتدأ وحديثو عهد

والاصل فى هذه الانواع الاربعة أن يدل على رفعها بالضمة وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد جئت ذلك كما فى الامثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض * اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشئ لوجود غيره تقول لولا زيد لاكرمتك تريد بذلك ان الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف اليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحله مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لانه مصدر حال محل أن والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل عمل الفعل أى ولولا ان دفع الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوبا وكذا كل مبتدأ وقع

خبره وهو مقيد بالحالية ويجوز حذف الخبران وجد الدليل نحو لولا انصار زيد
حموه ما سلم فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليه اذ علم أن
الأنصار يحمي من ينصره ومنه بيت المعري فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد
بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه وهذا التفصيل
مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك والطريقة الثانية للجمهور ان
الخبر لا يذكر بعدها أصلا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا وأوجبوا جعل
الكون الخاص مبتدأ فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا أي
موجودة ويقال في لولا أنصار زيد حموه لولا حماية أنصار زيد أي موجودة ولحنوا
المعري وقالوا الحديث مروي بالمعنى وقال ابن أبي الربيع لم نر هذه الرواية من طريق
صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك انتهى من
الشواهد اذا علمت ذلك فقول المصنف وخبر المبتدا محذوف وجوبا ماش على
مذهب الجمهور ويكون كلام المعري لحنا أو مؤولا على ما يأتي (قوله والتقدير ولولا
دفع الله موجود) بيان لخبر المبتدأ وقوله والمعنى الخ بيان لمعنى الآية بتمامها (قوله
وقال أبو العلاء المعري يذيب الخ) هو أحمد بن عبد الله التنوخي المعري الشاعر
الاعمى المتفلسف ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وتوفي بها سنة تسع وأربعين
وأربعمائة ومكث نحو خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا (قوله يذيب الرعب
الخ) هو من قصيدة من الوافر وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ويذيب
مضارع بمعنى يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف وهو فاعل ومنه حال
من الرعب وكل مفعول وعضب بعين مهملة مفتوحة وسكون الضاد المعجمة
خلافا لقول صاحب الشواهد بصاد مهملة ساكنة ومعناه القاطع وهو مضاف
اليه فلولا حرف امتناع لوجود والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف مبتدأ
وجملة يمسكه خبر ولسالا جواب لولا والمعنى ان هذا السيف تنزع منه السيوف
فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه (قوله وما ترد كر الخبر) أي
فهو لحن منه والمعري لا يحتج بشعره قال في المغني ولحن جماعة ممن أطلق وجوب
حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ وليس بجيد لاحتمال تقدير
يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل أن يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل أو تقدير
يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف ورد هذا مردود بنقل
الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها الا انه خبر في المعنى وعلى الابدال والحال
والاعتراض عند من قال به يخرج أيضا قول تلك المرأة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزحزح من هذا السرير جوانبه

بعد لولا والتقدير ولولا دفع
الله الناس موجود والمعنى
ولولا أن يدفع الله بعض
الناس ببعض لغلب
المفسدون وبطلت مصالح
الأرض وقال أبو العلاء
المعري في صفة السيف
يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا
فإذا ذكر الخبر وهو يمسكه
ثم قالت

وخرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب أحدها ما لا ينصرف فانه يجر بالفتحة

انتهى وقوله فـ آثر بعد الهمزة أي قدم ذكر الخ أي ارتكب الذكر دون الحذف
(قول المتن وخرج عن ذلك الخ) أي عن الاصل وفيه حذف مضاف أي عن حكم
الاصل أي عن المحكوم به المذكور في الاصل وتوضيح ذلك ان الاصل وقولنا
كون الرفع بالضمة الخ فالضمة واخواتها محكوم بها وهذه الابواب السبعة أي
حكم الابواب السبعة فقد خرج عن المحكوم به وهو الضمة واخواتها الا انه خرج
عن المحكوم عليه وهو الرفع والنصب والجر والجزم لان هذه الامور ثابتة في
الابواب السبعة والمراد ان حكم مجموع الابواب السبعة خرج عن حكم مجموع
الاصل لا ان حكم كل فرد خرج عن حكم كل فرد تأمل وبرجوع
اسم الاشارة في قوله عن ذلك الى الاصل لا يحتاج لما قاله المحشي من ان المناسب
ان يقول تلك لان مجموع الاربعة السابقة مؤنث فيشار له بالاشارة للمؤنث وذكر
باعتبار ما ذكر أو ما تقدم أو السابق أو ما سبق انتهى بالمعنى (قوله سبعة أبواب)
أي باعتبار الجزئي لا باعتبار الخارج لان الخارج بذلك الاعتبار عشرة ان ينوب
عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون
وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون حذف الحرف وتسمى الابواب المذكورة
أبواب النيابة وانما انحصرت في سبعة أبواب لان النائب فيها اما حركة عن حركة
وهو باب ما لا ينصرف وباب جمع المؤنث السالم أو حرف عن حركة وهو باب الاسماء
الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم أو حرف عن حركة وحذف عن سكون
أو حركة وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل
المعتل فانحصرت في سبعة انتهى شيخ الاسلام (قوله أبواب) أراد بها الانواع
والاضرب والاصناف من الكلمات وليس المراد بالابواب حقيقتها وهي الالفاظ
المخصوصة الدالة على معان مخصوصة التي هي التراجم (قوله أحدها) التعبير به
أولى من التعبير بأولها دفعا لتوهم الترجيح بدون مرجح (قوله ما لا ينصرف)
أي الاسم المحدود في بابه الآتي وليس المراد به هنا بيان حقيقته لان هذا ليس محله
وقدم المصنف ما تنوب فيه حركة عن حركة لانه أصل ناب عن أصل وقدم ما لا
ينصرف على جمع المؤنث لانه يشتمل على الجمع والمفرد بخلاف جمع المؤنث ولان
الفتحة النائبة فيما لا ينصرف أخف الحركات بخلاف الكسرة النائبة في جمع
المؤنث تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة) هذا علة لجعل ما لا ينصرف من الابواب التي
خرجت عن الاصل أي انما كان ما لا ينصرف خارجا عن الاصل لانه يجر بالفتحة
فيكون خارجا من قولنا الاصل كون الجر بالكسرة ففيه تعيين للمحل الذي
خرج منه هذا القسم الاول وقول المحشي انه استئناف جواب عن سؤال مقدر

الخ غير مناسب لان الفاء في قوله فانه للتعليل تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة) أي لامتناع التنوين وحذفت الكسرة تبعاله وهذا هو مذهب المصنف في غير هذا الكتاب بناء على ان الصرف هو التنوين وقيل ان جره بالفتحة لامتناع الكسرة بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة أو لامتناع التنوين والكسرة معا بناء على ان الصرف هو التنوين والجر بالكسرة ففيه أقوال ثلاثة (قوله الا ان أضيف) يصح في ان والاستثناء متصل والمستثنى مفرد أي يجر الذي لا ينصرف بالفتحة في جميع الحالات الا حالة اضافته أو دخول ال عليه فهو مستثنى من عموم الاحوال فيقتضي انه في الحالتين المستثنيتين ممنوع من الصرف وهو مذهب المصنف من خارج ويصح كسران ويكون منقطعا لان المستثنى جملة واستثناء الجمل منقطع أي لكن ان أضيف فيكون في الحالتين منصرفا وهو قول ثان وهنا قول ثالث وهو اقربها انه ان زالت احدى علتيه بذلك فمنصرف والا فممنوع من الصرف ففي مثالي المصـ   ع من الصرف وفي نحو مررت بأحمد كم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف وفي بعض النسخ الا اذا أضيف وعليه فالاستثناء متصل (قوله أودخلته) أي دخلت عليه فهو من باب الحذف والايصال وقوله أل موافق للقاعدة بخلاف قول الشارح الالف واللام وتقدم ما فيه فراجعه (قوله الاصل في علامات الاعراب) هذا لا يوافق القول بان الاعراب لفظي الذي مشى عليه فيما سبق وأجيب بان الاضافة بيانية او ان هذه العبارة صارت تجري على لسان من يقول انه لفظي من غير قصد او ان علامات جمع علم لا علامة ويكون الاسم عين المسمى هكذا اجاب الاخير الشيخ خالد وتبعه الفاكهي واعترض بانه اذا كان علم جنس فيلزمه منع الصرف للعلمية والتأنيث وان كان علم شخص فيلزمه ان لا يطلق الا على شئ مخصوصة كشخص زيد وكلاهما غير مسلم وأيضا الصحيح انه اسم جنس لا علم لقبولها التعريف بال ويدخول رب ويصدق على احد النكرة وهو ما دل على شئ لا بعينه (قوله فحيوا باحسن الخ) حيوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل والجملة جواب اذا في قوله واذا حييتم بتحية والشاهد في قوله بأحسن الاجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل ومعنى الآية على أحد التفاسير انه اذا قيل في الابتداء السلام عليكم فقولوا في الرد وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته الذي هو أحسن من تحية الابتداء أو قولوا عليكم السلام فقط الذي هو مثل تحية الابتداء (قوله من محاريب وتماثيل) مجروران بالفتحة لمنعهما من الصرف لصيغة منتهى الجموع (قوله محاريب) اى ابنية مرتفعة يصعد اليها بدرج وتماثيل أي صور ولم يكن اتخاذ الصور حراما في شريعته

نحو بأفضل منه الا ان أضيف أو دخلته أل نحو بأفضلكم وبالافضل ﷺ وأقول الاصل في علامات الاعراب ما ذكرناه وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب الباب الاول باب ما لا ينصرف وحكمه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين وهما انه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخالفه في أمرين وهما انه لا ينون وانه يجر بالفتحة نحو مررت بأفضل منه ورأيت أفضل منه وصريت بأفضل منه وقال الله تعالى فحيوا بأحسن منها يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل

انتهى حلال وقوله يعملون أي ابلن (قوله الى ابراهيم) هو وما معه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والعجمة (قوله ويستثنى من قولنا مالا ينصرف) أي من حكمه وهو الجر بالفتحة الالفاظ التي أيضا لا ينصرف على قول كما تقدم انه مذهب المصنف (قوله والتين والزيتون) اسمان لجبلين (قوله وقد انها الخ) أي قد الحرفية كما هو المتبادر عند الاطلاق فخرج الاسمية نحو وقدزيد درهم بسكون الدال للبناء أو بالرفع للاضافة المانعة من البناء وقد تكون اسم فعل فترفع الفاعل وتنصب المفعول نحو قدزيدا درهم أي يكفيه (قوله انها أربعة معان) وزاد بعض خامسا وهو التكثير نحو وقد نرى تقلب وجهك في السماء أي كثيرا ذلك (قوله لها أربعة معان) أصله معاني فاستثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك فهو مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل وذكر ذلك على سبيل الاستطراد لمناسبة الآية التي ختم بها المسئلة كما التزم أول الكتاب (قوله وذلك انها تكون حرف الخ) أي وبيان كونها لها اربعة معان انها تكون حرف تحقيق أي حرفا دالا على التحقيق وكذا ما بعده (قوله حرف تحقيق) أي تدل على تحقيق مضمون مدخولها وقوله وتقريب أي تدل على قرب الماضي من الحال وقوله وتقليل أي تدل على تقليل مضمون مدخولها وقوله وتوقع أي ترقب وانتظار (قوله تدخل على المضارع) لكن لا بالأصالة والاصل الماضي وقدم الشارح المضارع اهتماما بشأنه على حد من بعد وصية يوصي بها أو دين (قوله نحو لقد خلقنا الانسان الآية) أي في أحسن تقويم الخ لكن المقصود يتم بدونها وان كان لها تعلق به والآية منصوبة على المفعولية عاملها محذوف وهو اقرأ مثل كقولك الحديث والبيت احتيج لذلك لتتميم الكلام وتصوير المرام فكأنه قال اقرأ باقي الكلام اهـ شنواني (قوله وكذا حيث جاءت الخ) اي والمكان الذي جاءت فيه قد بعد اللام مثل الآية وقوله فهي للتحقيق بيان لوجه الشبه والفاء في قوله فهي للتحقيق فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو قوله تعالى واذلم يهتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه أما (قوله نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة) قال الدماميني في شرح المغني مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال المصنف ولا أفهم هنا معنى التقريب قلت بل هو تحقيق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بأن الصلاة قد قامت معناه ان قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه في زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول

وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ويستثنى من قولنا مالا ينصرف مسئلتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل احداهما أن يضاف والثانية أن يصحبه الالف واللام تقول مررت بأفضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم اللام بجواب القسم السابق في قوله تعالى والتين والزيتون وما بعدهما وقد لها أربعة معان وذلك انها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي يعلم ما أنتم عليه حقا قد نرى تقلب وجهك في السماء وعلى الماضي نحو لقد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت قد بعد اللام فهي للتحقيق والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة

فيما انه ذو وجه ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال المصنف والذي أفهمه
هنا معنى التحقيق مبالغة كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا
لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت هذا معنى يمكن اعتباره الا أن فيه
مجازا وهو خلاف ما في الاصل اه ما في الشرح قال الشمني وأقول لم ينف المصنف
عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بأن
التقريب مفهوم منه محقق منه وانما نفى عنه فهمه تقريب الماضي حقيقة لان
قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي لفظا (قوله نحو قول المؤذن) أي المقيم
لان الشأن ان المؤذن هو المقيم ولو عبر به كان أولى (قوله أي قد حان قيامها) أي
قرب الشروع فيها والغرض ان الكلام وقع قبل الصلاة لا بعد ذلك والا كانت
للتحقيق (قوله ولذلك يحسن الخ) أي ولاجل ان قد تدل على التقريب يحسن
وقوع الفعل الماضي موضع الحال النحوية وهو الوصف لصاحبها وليس مراده
بالحال الزمن الحاضر بخلاف الحال في قولهم تقرب الماضي من الحال أي من
الزمن الحاضر اذا علمت ذلك فجعل قد محسنة لوقوع الماضي حالا نحوية فيه نظر
لان الحال النحوية وصف لصاحبها مقارنة لعاملها سواء كان حالا أو ماضيا
أو مستقبلا وغاية ما تمحل بعضهم في الجواب انه يكفي المشاركة في اللفظ فالحال
النحوية مشاركة للحال بمعنى الزمن الحاضر في اللفظ فاذا كان قد تقرب الماضي
من الحال بمعنى الزمن الحاضر صح كونها محسنة لوقوع الماضي حالا نحوية
وبعبارة قوله ولذلك يحسن الخ اعترض بأن قد تقرب الماضي من الحال الذي هو
زمان التكلم وحقيقته اجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا تقربه من
الحال الذي هو المقيد لهيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى فكيف يجب
في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى
الاول لتحصيل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها انما
تبعد قد الماضي من المقارنة كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ر[illegible]
وأجاب السيد الجرجاني بأن الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد
الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد
لا بالقياس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد
صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا
نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاء زيد ركب كان المفهوم منه كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال
لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمن المجيء فتفهم المقارنة بينهما

أي قد حان وقتها ولذلك
يحسن وقوع الماضي
موضع الحال اذا كان معها
قد كقولك رأيت زيدا

فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما وبهذا تعلم ان العبارة ان قد تجب الاتيان بها مع الفعل الماضي الواقع حالا فخالف قول المصنف يحسن الخ واعلم ان مراد المصنف بحسن التصريح بها فلا ينافي ان اعتبارها واجب فاذا لم يصرح بها وجب تقديرها اه تأمل (قوله قد عزم) في محل نصب حال من زيد ولذا قال الشارح أي عازما عليه (قوله قد يصدق الكذوب) قال بعض ان التقليل يؤخذ من قوله الكذوب الذي هو صيغة مبالغة فلم ينبه ان صدقه قليل فليس التقليل في ذلك المثال من قد تأمل قال في المغني وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض أوله اه بحروفه (قوله قد يعثر الجواد) أي يسقط يقال عثر بالتقييد عثر بفتح الثلاثة في الماضي وضمها في المضارع عثورا كقعود والجواد الفرس الجيد (قوله والتي للتوقع تختص بالماضي) خلاف ما في المغني والقواعد من انها تدخل على الماضي والمضارع واطلاقه هنا وفي المغني والقواعد يشعر بأن التوقع يكون من المتكلم او من غيره وتمثيله في المغني مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر في انه لا يكون في المضارع وصريح في انه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم ومثال التوقع قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت منتظرة ذلك (قوله قال سيبويه الخ) الحاصل ان سيبويه يقول ان قد تقع في جواب السؤال الحاصل من السائل فقط والخليل يقول تقع في الجواب المنتظر سواء وقع سؤال بالفعل أو علم انتظار المخاطب بدون سؤال فكلام الخليل أعم من كلام سيبويه والخليل شيخ سيبويه (قوله سيبويه) لقبه واسمه عمرو وكنيته أبو بشر وسيبويه فارسي معناه رائحة التفاح لان الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه في صغره وقيل كان كل من لقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل لقب بذلك لطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل كان أبيض مشربا بحمرة فكأن خدوده لون الورد وغلب لقبه عليه حتى لا ينصرف عند الاطلاق لغيره وان لقب بسيبويه جماعة منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعري اه تصريح وقال ابن غازي سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب ومعنى سيبويه ثلاثون رائحة لانه كان طيب الرائحة أخذ عن الخليل وعن يونس

قد عزم على الخروج أي عازما عليه والتي للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذوب وقد يعثر الجواد أي ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد والتي للتوقع تختص بالماضي قال سيبويه

وعيسى

وعيسى بن عمر والاخفش الاكبر توفي سنة ثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة اه (قوله واما قد فجواب) أى وأما قد مع مدخولها فجواب السؤال بهل فعل (قوله فجواب هل فعل لان السائل الخ) صريح في ان قد داخلة في جواب السؤال الذى وقع بالفعل كما قررنا (قوله هو جواب) أى قد فعل جواب (قوله يريد ان الانسان الخ) أى يريد الخليل بقوله لقوم ينتظرون ان الانسان الخ وقصده بذلك ان قد تدخل على الفعل المنتظر الاخبار به سواء وقع سؤال من المخاطب أو علم المتكلم ان المخاطب منتظر للاخبار ولم يصدر سؤال من المخاطب (قوله سأل) بفتح السين وضميره راجع للانسان وقوله أو علم بالبناء للمفعول أى علم المتكلم انه أى الانسان يتوقع أن يخبره المتكلم به أى ان المتكلم علم ان السائل ينتظر أن يخبره المتكلم بمدخول قد (قوله واذا كان المخبر) بكسر الباء اسم فاعل وهو المتكلم (قوله لم يأت بقد) أى التى للتوقع فلا ينافى انه يأتى بعد ربما للتحقيق (قوله فاعرفه) أتى به اشارة الى الاعتناء به ومن قوله يريد الى قوله فاعرفه من كلام المصنف أتى به تفسيرا لكلام الخليل (قوله الثانى ما جمع) أى النوع الثانى ما جمع ان جعل لفظ ما واقعا على جمع يلزم عليه تحصيل الحاصل وان جعل واقعا على مفرد لزم عليه أن المفرد الذى جمع خرج عن الاصل مع ان الخارج هو الجمع لا المفرد وجوابه انا نختار الاول والمعنى جمع تحققت جمعيته بالالف الخ لا بمقدر الجمع بالالف والله علم تحقق جمعيته احترازا من الذى تحققت جمعيته بالواو والنون أو بتغيير صيغة المفرد لا حدثت واستفادت جمعيته فلا يلزم تحصيل الحاصل وفى مذهو جمع تفصيل فان كان اسم جمع فهو ملحق به كاولات وان كان مسمى به ففيه ثلاثة أوجه الاول خفضه بالكسر مع التنوين رعيا للجمعية فقط الثانى خفضه بالكسرة بدون تنوين رعيا للحالة العلمية والجمعية الثالث خفضه بالفتحة بلا تنوين رعيا للحالة العلمية فقط وقد روى بالثلاث قوله

تنورتها من اذرعات وأهلها ✱ بيثرب ادنى دارها نظر عالى

ووجه كون الاول راعى الجمعية لانه خفض بالكسرة على الاصل فى الجمع ونون للمقابلة ووجه كون الثانى راعى العلمية والجمعية انه منعه من التنوين نظرا للعلمية وجره بالكسرة نظرا للجمع ووجه كون الثالث راعى العلمية فقط انه جره بالفتحة بدون تنوين ✱(تنبيه)✱ عبر بقوله ما جمع الخ دون قولهم جمع المؤنث السالم لانه يرد عليهم جمع المذكر كحمامات والمكسر كسجدات وان كان يجاب عنه بان جمع المؤنث جعل علما فى اصطلاحهم على ما جمع بالف الخ (قوله مزيدتين) انما يحتاج له اذا جعلت الباء للمصاحبة أما لو جعلت للسببية فلا يحتاج له لان قضاة ليس السبب

وأما قد فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب أى يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد ان الانسان اذا سأل عن فعل أو علم انه يتوقع ان يخبر به قيل قد فعل واذا كان المخبر مبتدأ قال فعل كذا وكذا ولم يأت بقد فاعرفه ثم قال ✱(الثانى ما جمع بالف وتاء مزيدتين)

في جمعيته الالف والتاء بل التاء فقط وكذا الفات السبب في جمعيته الالف فقط والاحسن أن يقال اتفاقي بقوله مزيدتين لئلا يتوهم أن قوله بالف وتاء مراد به احدهما (قوله نحو هندات) مثال للجمع وقوله نحو خلق الخ مثال لنصبه بالكسرة فلا تكرار (قوله فانه أي الباب الثاني ينصب الخ) ظاهره كان صحيحا أو معتلا كان المعتل مما حذفت لامه ام لا كان المحذوف اللام مما ردت اليه لامه في الجمع ام لا وهو مذهب الجمهور خلافا لبعض الكوفيين مثال مالم تحذف لامه نحو نوايات جمع نواة ومثال ما حذفت لامه وردت اليه في الجمع قنوات وسنوات ومثال مالم ترد اليه لغات (قوله ثبات) حال بمعنى متفرقين (قوله بخلاف الخ) محترز قوله مزيدتين واعلم أن الذي يجمع جمع مؤنث قياسا مطردا أنواع خمسة الاول ما فيه التاء مطلقا كفاطمة وطلحة أو اسم جنس كبنت وذات بمعنى صاحبة الثاني علم مؤنث لا تاء فيه كاقتصدوا لا كهند لعاقل أو غيره كعفراء علم لدابة لونها العفرة الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كراسيات ومعدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات الخامس اسم جنس المؤنث بالالف اسما كصحراء أو صفة كحبلى الا فعلى فعلان وفعلى أفعل وما عدا ذلك مقصور على السماع كبنات أوبر وبنات عرس في ابن أوبر وابن عرس انتهى من شراح الازهرية ونظمها الشاطبي بقوله

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله أمواتا) جمع ميت وأصله ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت في الياء والتاء أصلية والالف زائدة (قوله قضاة) أصله قضية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالالف أصل لانقلابها عن الياء التي هي موجودة في المفرد وهو القاضي (قوله وألحق به) أي بما جمع بالف وتاء مزيدتين (قوله وألحق به أولات) مقتضاه انه لم يلحق به غيره لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضي نفي الحكم عما عداه وزاد ابن مالك اللات في بعض اللغات جمع اللاء والعذر للمصنف في عدم تعرضه لها قلتها وندرتها وأما ما سمي به منها فيمكن دخوله على أحد الاوجه في قوله ما جمع الخ أي في الاصل أو في الحال (قوله أولات) وهو اسم جمع واسم الجمع هو الذي لا واحد له من لفظه غالبا بل من معناه (قوله وحمامات) هذا بناء على أن حماما مذكر وهو قول جل أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحمام مؤنث واتفقوا على أن اصطبل مذكر انتهى فيشي والاصطبل بهمزة قطع موقف الفرس والدابة بلغة أهل الشام وليس عربيا اه مدابغي (قوله أو ذا تغيير) وفي

نحو هندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات فانفروا ثبات بخلاف وكنتم أمواتا ورأيت قضاة وألحق به أولات وأقول الباب الثاني مما خرج عن الاصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا لمؤنث نحو هندات وزينبات أو جمعا لمذكر نحو اصطبلات وحمامات وسواء كان سالما كما مثلنا أو ذا تغيير

نسخة أو ذا تغير وهي أحسن (قوله كسجدات بفتح الخ) الحاصل ان المفرد الثلاثي
الاسم السالم العين الساكن العين المؤنث اذا جمع جمع مؤنث سالما فان كان
مفتوح الفاء تعين الاتباع كسجدة وسجدات باتباع العين للفاء وان كان
مكسورا فاء أو مضمومها مختتما بالتاء أو مجردا فيجوز في العين السكون
والفتح والاتباع فغرفات فيه سكون الراء وضمها وفتحها وسدرات يجوز في عينه
الفتح والسكون والكسر وكذلك هندات وجملات فيها أوجه ثلاث فقول الشارح
غرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها وسكت عن السكون فيهما
فانه بصدد المثال لصاحب التغيير وفي حالة السكون لم يتغير عن المفرد وقد اشار
ابن مالك لما قلناه بقوله

والسالم العين الثلاثي اسما انل * اتباع عين فاءه بما شكل

ثم قال الخ * وسكن التالي غير الفتح أو خففه بالفتح (قوله والسموات مفعول) أي به
لان المفعول متى اطلق انصرف اليه وقيل ان السموات مفعول مطلق فالسموات
في اعرابها خلاف ويمكن ان المصنف لم يقيد المفعول ليكون جاريا على القولين تأمل
والقول بأنه مفعول به قاله الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ووجهه في المغني بان
المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك
ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وفعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان
العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
اه والجمهور لا يشترطون هذا الشرط واجيب أيضا بان المفعول به بالنسبة
لفعل غير الايجاد يقتضي أن يكون موجودا ثم اوجد فيه الفاعل شيأ آخر لان
اثبات غير صفة الوجود يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى
فعل الايجاد فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل
يقتضي ان لا يكون موجودا أولا والا كان تحصيلا للحاصل والقولان جاريان أيضا
في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة (تنبيه) انما نصب ما جمع
بالف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا على الجر كما حمل ذلك في أصله وهو جمع المذكر
السالم يعرب بالحروف ولانه ليس في آخره ما صلح لذلك بخلاف المثنى وجمع
المذكر انتهى مدابغي (قوله خطوات الشيطان) أي طرق تزيين الشيطان
وخطوات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (قوله
كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات) الهاء مفعول اول ليرى واعمالهم مفعول ثان
وحسرات مفعول ثالث وقال الجلال كذلك يريهم الله اعمالهم السيئة حسرات
حال ومعنى حسرات ندامات وعليه فتكون الرؤية بصرية بناء على ان الاعمال

كسجدات بفتح الجيم وغرفات
بضم الراء وفتحها وسدرات
بكسر الدال وفتحها فهذه
كلها ترفع بالضمة وتجر
بالكسرة على الاصل
وتنصب بالكسرة على خلاف
الاصل تقول جاءت الهندات
ومررت بالهندات ورأيت
الهندات وخلق الله السموات
خلق فعل ماض والله فاعل
والسموات مفعول والمفعول
منصوب وعلامة النصب
الكسرة نيابة عن الفتحة
وقال الله تعالى لا تتبعوا
خطوات الشيطان كذلك
يريهم الله أعمالهم حسرات
عليهم ان الحسنات يذهبن
السيئات ونظائر ذلك كثيرة
وألحق بهذا الجمع

بتسمم وهو مذهب أهل السنة وأما الأول فبنى على أنه لا تجسم تأمل (قوله أولات) أصله أولى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقائها مع الألف والتاء الزائدتين ووزنه فعات انتهى دلجموني (قوله لا واحد له من لفظه) بل له واحد من معناه وهو صاحبة (قوله أولات حمل) أي صاحبات حمل (قوله ذو بمعنى صاحب) قدمه لأنها لا تفارق هذا الاعراب قاله الجوهري (قوله بمعنى صاحب) شامل لما إذا أضيفت لاسم جنس كذي مال أو لعلم نحو أنا الله ذو بكة أي صاحب مكة فبكة لغة في مكة أو لوصف نحو وفوق كل ذي علم عليم أو إلى الجملة نحو اذهب بذي تسلم أي في وقت صاحب تسلم أي صاحب سلامة ولا تضاف لضمير وشذ قولهم إنما يعرف الفضل ذووه وقال في الكافية الكبرى ذو اعرب وهو أحسن من قوله الذي بمعنى الذي في حالة اعرابها الآن المحترز عنه حالة بنائها (قوله وما أضيف الخ) أي ولو شبهها بالمضاف نحو لا أبا لزيد وتركه المصنف لندرته ويدخل بالإضافة فيما تقديرا أي بقدر أن الإضافة لزيد واللام للتوكيد أو أنها مقحمة بين المتضايفين والتوكيد من زيادة اللام (قوله من أب) بيان لما (قوله بالواو) ظاهرة أو مقدرة نحو جاء أبو الحسن (قوله والفم بغير ميم) احترز به عن الفم بالميم فيعرب بحركات مع تضعيف ميمه وبدونه منقوصا كقاض ومقصورا كعصا تنبيه فائه مثلثة فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر في التسهيل على عشر منها وأفصحها فتح فائه منقوصا انتهى شيخ الاسلام أما قوله ومنقوصا كقاض فلم أره في شيء من الكتب وأما قوله واقتصر في التسهيل على عشر ففيه نظر بل فيه تسع وعبارته وفي فم مطلقا منقوصا ومقصورا أو تضعف مفتوح الفاء ومضمومها ومكسورها وتتبع فاؤه حرف اعرابه اه والمراد بالنقص هنا حذف اللام وجعل ما قبله آخرا ولعل الشيخ جعل الاتباع راجعا للنقص والتضعيف تأمل انتهى شنواني والذي في الأشموني عشر قصره ونقصه وتضعيفه مثلث الفاء فهذه تسع والعاشرة اتباع فائه لميمه فتقول في النقص فم وفا وفي بحذف لامه وهي الهاء لأن أصله فوه وتقول على القصر فما في الأحوال الثلاث وأصله فوه كعصو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين والواو بدل عن الهاء التي هي لام الكلمة أو يدعى أن الميم قبل لام الكلمة وتقول في التضعيف فم وفا وفم وتقول في الاتباع فم وفا وفم (قوله وما أضيف لغير الخ) وبقي من الشروط أن تكون مفردة أي لا مثناة ولا مجموعة فلو ثنيت اعربت اعراب المثنى ولو جمعت جمع تصحيح اعربت بالحروف أو جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بالحركات الظاهرة وأن لا تكون منسوبة وإلا

أولات فتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وإن لم تكن جمعا وإنما هو اسم جمع لأنه لا واحد له من لفظه حمل على جمع المؤنث كما حمل أولو على جمع المذكر كما سيأتي قال الله تعالى وإن كن أولات حمل كن كان واسمها وأولات خبرها وعلامة نصبه الكسرة ثم قال (الثالث ذو بمعنى صاحب وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم فإنها تعرب بالواو والألف والياء) وأقول الباب الثالث مما خرج عن الأصل الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وشرط الأول منها وهو ذو أن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال قال الله تعالى وإن ربك لذو مغفرة وقال تعالى أن كان ذا مال وقال تعالى

اعربت

أعربت بالحركات الظاهرة فتقول في التثنية أبوان وأخوان وحموان وفوان
وذوا مال وهنوان فكلها تثنى وتقول في جمع المذكر أبون وأخون وحمون وفون
وهنون فالذي يجمع جمع المذكر هذه الخمسة لكن على خلاف قواعد الاب
والاخ وتقول في جمع التكسير آباؤك وإخوتك وأحماؤك وأفواهك وأذوا مال
وأهناؤك فكلها تجمع جمع تكسير وتقول في التصغير أبيك وهنيك وأخيك
وتقول في النسب أبوي وأخوي وترك المصنف الثلاثة الشروط لكونه ناطقا بها
مستوفية الثلاثة الشروط وقوله فإن لم تضف فأعربت بالحركات الظاهرة
وذكر الشارح ما إذا أضيفت للياء بقوله وما أضيف لفظا أو تقديرا حسبك قوله
* خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها (قوله وما أضيف الخ) ظاهره
أن ذو لا يشترط فيها الإضافة لغير الياء قال الزاهد ولا يحتاج إلى شرط عدم الإضافة
في ذو ولا في الفم بالميم لأنهما لا يكونان إلا مضافين واشتراط ذلك فيهما فاسد
لأنه يوهم أنهما قد يفردان ويثبت لهما هذا الحكم وليس كذلك وأجاب بعضهم بأنه
لبيان الواقع كما هو الأصل في القيود ولا حاجة لقوله لغير الياء في ذو لأنها لا تضاف
إلى الياء بل ولا لضمير أصلا فعبارة المصنف أحسن من قول ابن مالك وشرط ذا
الإعراب أن يضفن لا لليا حينئذ فقول المصنف وفم بغير ميم معترض من حيث إنه
يفيد اشتراط الإضافة في الفم مع أنه لا يستعمل إلا مضافا انتهى من النكت
بتصرف واعلم أن الحم خاص بأقارب الزوج وقيل أقارب الزوجة وقيل مشترك
بينهما وأصله حمو حذفت الواو اعتباطا وكذا أب وأخ والهن يكنى به عن الأشياء
وقيل اسم لما يستقبح أي سواء كان فرجا أم لا فيشمل المرأة والزنا وقيل اسم للفرج
خاصة قبلا أو دبرا (قوله وفم بغير ميم) الحاصل أن أصله فوه حذفت لامه وهي
الهاء اعتباطا ثم تارة تبدل الواو ميما فيعرب بالحركات وتارة لا فيعرب بالحروف
فليست الميم هي الأصل خلافا لقول الالفية والفم حيث الميم منه بانا * فأوهم أن
الميم هي الأصل بخلاف عبارة المتن هنا فلا توهم كما أفاده السيوطي في نكته (قوله
إلى ظل ذي ثلاث شعب) أي دخان جهنم إذا ارتفع افترق ثلاث فرق لعظمته
انتهى جلالين (قوله جاءني ذو قام الخ) فهي مبنية على السكون في محل رفع
في الأول ونصب في الثاني وجر في الثالث وقام صلتها في الأمثلة الثلاثة (قوله
بالواو) ظاهرة أو مقدرة كجاء أبو الحسن (قوله فيعربها بالواو الخ) ولذا عد بعضهم
هذه الأسماء سبعة (قوله على أن منهم) استدراك على قوله وهي لغة طيء المفيد
اتفاق طيء عليها (قوله منهم) أي من طيء (قوله لا وذو في السماء عرشه) هذا قسم
ولا نافية لرد الكلام سبق عليها والواو حرف قسم وجر وذو مبني على السكون في محل جر

إلى ظل ذي ثلاث شعب فوقع
ذو في الأول خبر الآن فرفع
بالواو وفي الثاني خبر المكان
فنصب بالألف وفي الثالث
صفة لظل فجر بالياء لأن
الصفة تتبع الموصوف وإذا
لم يكن ذو بمعنى صاحب
كانت بمعنى الذي وكانت
مبنية على سكون الواو وتقول
جاءني ذو قام ورأيت ذو قام
ومررت بذو قام وهي لغة
طيء على أن منهم من يعربها
مجرى التي بمعنى صاحب
فيعربها بالواو والألف
والياء فيقول جاءني ذو قام
ورأيت ذا قام ومررت بذي
قام إلا أن ذلك شاذ والمشهور
ما قدمناه ومن كلامهم
لا وذو في السماء عرشه فذو
هنا بمعنى الذي وما بعدها
صلة فلو كانت معربة

كقوله تعالى وأبونا شيخ كبير وقوله تعالى ان أبانا لفي ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الى أبيكم فوقع الأب في الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفي الآية الثانية منصوبا بان وفي الآية الثالثة مخفوضا بالى وهو في جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول في الباقي ولو أضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان اعرابها بحركات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما تقدر ذلك في نحو غلامي وقد تكون في الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فيحتمل أخي وجهين

وفي السماء خبر مقدم وعرشه مبتدأ مؤخر والجملة صلة ذو بمعنى الذي (قوله لجرت بواو القسم) أي لجرت بالباء والعامل واو القسم (قوله مضافة لغير ياء المتكلم) ذكر المتكلم لبيان الواقع لانه ليس لنا ياء تضاف الا ياء المتكلم انتهى لطبلاوى وقوله لغير ياء الخ سواء كان ذلك الغير اسما ظاهرا أو ضميرمتكلم وهو نا أو مخاطب أو غائب (قوله وقد يكون) أي المضاف للياء في الموضع الواحد أي في التركيب الواحد كالآية وقوله محتملة خبر تكون وأنث الخبر باعتبار ان المضاف كلمة نعجة يعبر بها عن المرأة انتهى جلالين (قوله وجملة له تسع) الحاصل ان جملة له تسع خبر ثان بناء على الوجه الثاني الذي يجعل أخي خبرا وان جملة له تسع هو الخبر على الوجه الاول الذي يجعل أخي بدلا من هذا فقوله وهو الخبر أي جملة له تسع هو الخبر وذكر الضمير مراعاة للضمير ولو راعى المرجع لقال وهي الخبر (قوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه الخ) الحاصل ان أخي يحتمل ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر فهذه ثلاثة أوجه والرفع تحته أوجه ثلاث والنصب تحته وجهان والجر تحته وجه واحد فجملة الاوجه تفصيلا ستة وان كانت بحسب الاجمال ثلاثة فقوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه وهي الرفع والنصب والجر فقوله الثاني ان يكون الخ أي الثاني من أوجه الرفع الثلاثة وكذا قوله الثالث وقوله الثاني أن يكون منصوبا أي الثاني من الاوجه الثلاثة التي يحتملها أخي وكذا قوله الثالث ان يكون مخفوضا (قوله وفيه نظر) أي في جعل أخي معطوفا على الضمير المستتر في أملك نظر أجيب عنه بانه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وأجاب به في مثله المصنف نفسه في حاشية التسهيل وأيده بانهم يجوزون انك انت مع انه لا يجوزان انت وقد يفرق بان أنت وان لم يصح دخول ان عليه لكن يصح دخولها على اسم آخر بمعناه بخلاف التابع في الصورة المذكورة فان المانع من حلوله محل المتبوع مانع من حلول ماهو بمعناه أيضا محله فتأمل وانظر فيه من وجه آخر قال أبو حيان في البحر يلزم من ذلك ان موسى وهارون لا يملكان الا موسى فقط وليس المعنى على ذلك بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط وقال السمين هذا الرد ليس بشئ لان القائل بهذا الوجه صرح

أحدهما ان يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لان البدل يتبع المبدل منه فكأنه قال ان أخي بتقدير
والثاني ان يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الاول
والثاني كقوله تعالى رب اني لا أملك الا نفسي وأخي فيحتمل أخي ثلاثة أوجه أحدها ان يكون مرفوعا وذلك من
ثلاثة أوجه أحدها ان يكون معطوفا على الضمير في أملك ذكره الزمخشري وفيه نظر لان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع
الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع بها فان قلت وأيضا فكيف
يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى

بتقدير المفعول بعد ان جعل الفاعل المعطوف وأيضا اللبس مأمون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه يملك أمر نفسه وقال السفاقسي أراد الزمخشري بعطفه على الضمير المستكن انه بتقدير فعل فيكون من جملة فعلية أي ولا يملك أخي الا نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله لقد كنتم أنتم وآباؤكم) فصل بقوله أنتم الذي هو تأكيد للتاء ثم عطف على التاء قوله وآباؤكم (قوله الثاني ان يكون عطفا على محل ان واسمها) فيه تسامح لان المعطوف عليه ليس محل ان واسمها لان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه لاننا لم نعطف على الرفع بل على المرفوع محلا بل المعطوف عليه ان واسمها باعتبار محلهما بل في الحقيقة اسمها انتهى شنواني قال الفيشي قوله ان يكون عطفا أي معطوفا على محل ان واسمها بناء على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو الابتداء اذا عطف على محل ان واسمها لان الابتداء زال بوجود ان اما على مذهب البصريين المشترطين له فلا لان الابتداء زال (قوله مفردان) هما أخي وكذلك وقوله على مفردين هما محل ان مع اسمها وجملة لا أملك التي هي خبرها وذلك لان أخي معطوف على محل ان مع اسمها وكذلك معطوف على جملة لا أملك لانها مفردة حكما وكذا كل جملة لها محل من الاعراب فهي في حكم المفرد (قوله مفردان على مفردين) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاملان هما الابتداء وان وذلك لان الابتداء عامل في ان واسمها وان عاملة في جملة لا أملك والعطف على معمولي عاملين مختلفين قيل بمنعه مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وقيل بالجواز ان كان أحد المعمولين ظرفا وتقدم ذلك الظرف راجع الاشموني فيخرج الوجه الذي قاله المؤلف على جواز ذلك (قوله أن يكون معطوفا على اسم ان) والتقدير وأخي لا يملك الا نفسه وقوله أن يكون معطوفا على نفسي والتقدير لا أملك الا نفسي ونفس أخي والمراد بالملك التصرف أي لا أتصرف الا في نفسي ونفس أخي لا الملك الشرعي لان الشخص لا يملك نفسه ولا نفس أخيه (قوله وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين) قد أشار الى تلك المسئلة ابن مالك بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد أتى * في النثر والنظم الصحيح مثبتا

فمثال النظم قوله * اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام في قراءة حمزة بجر الارحام

(خاتمة) انما لم يعربوا ابنا اعراب الاسماء الخمسة مع ان آخره حرف علة اذ أصله بنو كأب فان أصله ابو لانهم حذفوا آخر اب وآخر اخ واخواتهما ولم يعوضوا

لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين فلما فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوم مقام التأكيد الثاني أن يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخي كذلك والثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي كذلك والفرق بين الوجهين ان المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمرو ذاهب الثاني أن يكون منصوبا وذلك من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم ان والثاني أن يكون معطوفا على نفسي والثالث أن يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض ثم قلت

عنه شيأ وحذفوا آخرا ثم وعوضوا عنه الهمزة ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه اهـ مدابغي على الشنواني (قوله في الهن) يجوز فيه التخفيف والتشديد وإن عده ابن الجوالبقي من لحن العوام والهاء مكسورة والنون مفتوحة (قوله من جهة أنها إذا أفردت نقص آخرها) أي حذف آخره لعلة الافراد إذا أضيفت الى ياء المتكلم مثل أبي وأخي وحمي وقال بعضهم يجوز رد آخرها إذا أضيفت الى ياء المتكلم فيقال أبي بالتشديد قال الشاعر

فلا وأبي لا تأتيه الشحى * ينسى الوالد العب الحنينا

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع أب جمع سلامة نبه عليه الشيخ أبو حيان (قوله وإذا أضيفت تمت الخ) يعني إذا أضيفت الى غير ياء المتكلم كما علم مما تقدم وقوله تمت أي في اللغة الفصحى فلا ينافي ذلك أنه يجوز في الأب وتالييه النقص في لغة لأنها غير الفصحى واعلم أن الأب وتالييه الأفصح فيه الاعراب بالحروف ثم الاعراب بالحركات المقدرة على الألف كالمقصور كما في قوله

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها

ثم الاعراب بالحركات الظاهرة بعد حذف آخره وهي لغة النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

(قوله وأصله أبو) الحاصل أن الأب والأخ والحم والهن أصله فعل بالتحريك ولامها واوات بدليل تثنيتها بالواو فحذفت اللام وقال الفراء وزن أب وأخ وحم فعل بالسكون ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال وقيل ان حم أصله حمي فلامه ياء وأما ذو بمعنى صاحب فذهب سيبويه الى أن وزنه فعل بالتحريك ولامه ياء ومذهب الخليل أن وزنه فعل بالاسكان ولامه واو وأما فوك فوزنه فعل وأصله فوه وقيل وزنه فعل بضم الفاء اهـ من الاشموني بتصرف (قوله قليلة) ولذا قال ابن مالك من لم ينبه على قلتها فليس بمصيب ولو خطى من الفصل بالوفر نصيب (قوله لم يطلع عليها الفراء) أي فلذا أنكرها وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله الزجاجي) تلميذ الزجاج وهو منسوب بعضه للزجاج (قوله فحقه أن يبقى الخ) ولا يرد على ذلك أن الاضافة ترد الأشياء الى أصولها لأنه محمول على ما له أصول مستعملة وهذا ليس كذلك (قوله يدي) بسكون الدال وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وقال الفيشي يدي بسكون الدال كفلس بدليل جمعه على أفعل كأيد وأصله أيدي بضم الدال فكسرت الدال لأنها لو بقيت مضمومة لزم قلب الياء واوا فيلزم وجود اسم

﴿والأفصح في الهن النقص﴾ وأقول الهن يخالف الأب والأخ والحم من جهة أنها إذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين وإذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب بحذف اللام وأصله أبو وإذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقي وأما الهن فإذا استعمل مفردا نقص وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه تقول هذا هن وهذا هنك فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما في حالة الإضافة فتقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة * واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هي أفصح قياسا لأن ما كان ناقصا في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة وذلك نحو يد أصلها يدي

فحذفوا لامها في الافراد وهي الياء وجعلوا الاعراب على ما قبلها فقالوا هذه يد ثم لما أضافوها أثبتوها محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني وقال تعالى وخذ بيدك ضغثا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أي كائنة فوق أيديهم وأيدي مضاف وهم مضاف اليه ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر أي والله لئن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل ماض وفاعل والى جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلني لام التعليل وهي حرف جر والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازا لانها فيها خلافا للكوفيين وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام أي لقتلي وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشئ وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبرها فيكون

معرب آخره واو قلبت ياء ثم أعل اعلال قاض (قوله فحذفوا لامها) أي على غير قياس (قوله يد الله فوق الخ) مذهب السلف تفويض المراد بيد الله لله تعالى ومذهب الخلف التأويل بالقدرة ومذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم والى المذهبين أشار في الجوهرة بقوله

وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها

والسلف ما قبل الخمسمائة والخلف ما بعد الخمسمائة وقوله أوله مذهب الخلف التأويل أي غالب الخلف والا فبعضهم وافق السلف والائمة الاربعة من السلف قرره شيخنا العدوي (قوله وهو متعلق بمحذوف هو الخبر) وقيل الخبر الظرف وقيل الخبر المجموع قال بعض والخلاف لفظي فمن نظر للمعنى قال الخبر المتعلق ومن نظر للفظ قال الخبر الظرف ومن نظر اللفظ والمعنى قال الخبر المجموع (قوله لان التكسير الخ) قيل فيه دور لان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع وأجيب بمنع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله التكسير) أي جمع التغيير وهو قسمان جمع قلة وجمع كثرة وأيديهم من قبيل جمع القلة لانه على وزن أفعل وكسرت الدال لتسلم الياء من قلبها واوا (قوله ووطأت الجواب له) أي مهدته له كما في المغني (قوله المؤذنة) أي المعلمة وفيه مجاز عقلي (قوله آذنت) أي أعلمت فيه مجاز عقلي أيضا (قوله متعلق ببسطت) أي متعلق ببسط من بسطت وبسط فعل الشرط في محل جزم (قوله خلافا للكوفيين) أي القائلين ان الناصب نفس اللام (قوله وهو الظاهر) أي تقدير ما حجازية عاملة عمل ليس هو الظاهر لانه لم ترد في التنزيل وخبرها مجرد من الباء الا وهي عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز كقوله تعالى ما هن أمهاتهم (قوله أي لقتلي) المناسب لقتلك أي لان الفعل مسند للمخاطب (قوله ومبتدأ ان قدرت تميمية) أي مهملة وأشار لذلك بعضهم بقوله

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أشار بقوله ما قتل الخ الى أنه تميمي لانه لو كان حجازيا لنصب حرام (قوله فلا تتعلق بشئ) أي لان الزائد ليس له معنى غير التأكيد ولا يتعلق بشئ قال في المغني وذلك لان التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا

ولم يدخل للربط (قوله في موضع نصب الخ) قال في المغني في الباب الخامس من الجهة السابعة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها وهو ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ومنه قولهم في نحو ومار بك بظلام وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية أو التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجيء في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا وقوله فيكون في موضع نصب أي على ان ما حجازية وقوله أو خبر المبتدا أي على انها تميمية ومفاده ان المجرور بحرف زائد في موضع جر ولبس معربا بحركات مقدرة كما يقوله بعضهم (قوله وهي دالة على الشرط الخ) قال ابن مالك

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

(قوله فراضحة) أي واضح اعرابها وذلك ان قوله خذ فعل أمر فاعله مستتر وجوبا وبيدك جار ومجرور متعلق به وضغثا مفعوله (قوله الرابع المثنى) أي الباب الرابع أي الصنف الرابع من أبواب النيابة (قوله المثنى) أي ماصدقاته (قوله كالزيدان والهندان) حال من المثنى أي حال كون المثنى مبينا حقيقته وماهيته كالزيدان والهندان فيه واعطاء التعريف بالمثال وعلى هذه الطريقة ابن الحاجب والسمرقندي وغيرهما وهو جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له ما حقيقة المثنى فقال كالزيدان والهندان من كل اسم دل على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين وقوله كالزيدان والهندان محكي والا فالقياس كالزيدين والهندين بالياء لكنه اراد حكايته مرفوعا فهو مجرور بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالف الحكاية (قوله يرفع بالالف) سواء كانت موجودة او محذوفة لالتقاء الساكنين ومن الموجودة قول بعضهم ماغزا * أتانا عبيدالله في جمن داره * لان أتانا مثنى أتان وهي الانثى من الحمر الاهلية ومن المقدرة قول بعضهم

لقد قال عبدالله شر مقالة * كذا بك يا عبد العزيز رحيبها

وقول آخر * لقد قال عبدالله قولا عرفته * فعبد في البيت الاول والثاني فاعل ورفعه بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه مثنى وقوله في البيت الاول يا عبد أصله يا عبدة فهو مرخم والعزيز مبتدأ وحسيبها خبره (قوله المكسور مابعدها) قال الرضي لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر انتهى وقوله لكونه تنوينا ساكنا يعني لان النون عوض عن الحركة والتنوين كما هو عند سيبويه بدليل حذفها للاضافة وقال بعض شراح الازهرية زيدت النون في المثنى للدلالة على تمام الاسم اودفع توهم الاضافة في

في موضع نصب أو خبر المبتدا فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهي دالة على جواب الشرط المحذوف والتقدير والله ما أنا بباسط يدي اليك لاقتلك ان بسطت الي يدك لتقتلني فما أنا بباسط يدي اليك لاقتلك وأما الآية الثالثة فواضحة والضغث قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس ثم قلت ✽الرابع المثنى كالزيدان والهندان فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور مابعدها✽ وأقول الباب الرابع مما خرج عن الاصل المثنى

نحو جاءني خليلان موسى وعيسى والافراد في نحو الخوزلان تثنية خوزلى وهي
مشية فيها تفكك وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وحركت النون خوف التقاء
الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين ولغة المثنى
وربما ضمت بعد هذه الالف نحو قوله•

يا ابتا أرقني القذان * فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون مثنى عين التي هي الباصرة والقذان بكسر القاف تثنية قذ وهو
البرغوث انتهى من شراح الازهرية وقيل جمع قذ وهو الزنبور (قوله وهو كل
اسم) ادخل كل لانه ليس قصده التعريف بل الضابط (قوله اسم) أي معرب
ليخرج اثنا (قوله دال على اثنين) أي وضعا لاجل ان يشمل زيدان علما لرجل
ورجلان بسكون الجيم شد الفارس فان المؤلف استظهر دخول ذلك في المثنى لان
وضعه ان يدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز وهو من المثنى لا من الملحق به ودخل
أيضا ما اريد به التكثير ككرتين فان ذلك من المثنى عند المؤلف لانه وضع ليدل
على اثنين واستعماله في غير ذلك مجاز (قوله وكان اختصارا للمتعاطفين) أي لاحد
المتعاطفين خرج بذلك نحو شفع فانهما وان دلا على التثنية ليسا اختصارا
للمتعاطفين وخرج اثنان واثنتان لانه لم يسمع اثن ولا اثنة على الصحيح وقيل بهما
وخرج كلا وكلتا لانه لم يسمع كل ولا كلت واما قوله * في كلت رجليها سلامى واحده
فالمراد كلتا فحذفت الالف ضرورة وشمل التعريف قمرين للشمس والقمر
وعمرين لابي بكر وعمر فكان المناسب ان يقول وكان اختصارا للمتعاطفين المتفقين
لفظا ومعنى فيخرج ما ذكر واعلم انه يشترط في كل ما يثنى شروط ثمانية عند
الاكثر نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فخرج بالمعرب المبني نحو كم ومن فلا يثنى وأما منان فالالف للحكاية واما ذان
وتان واللذان واللتان فصيغ وضعت وضع المثنى وخرج بالمفرد المثنى والجمع على
حده وجمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد وهو مفاعل أو مفاعيل وأما غير ذلك
فيثنى نحو جمال وخرج بالمنكر العلم باقيا على علميته بل اذا اريد تثنيته نوى
تنكيره ولذا لا يثنى ما لا يقبل التنكير منه كالكناية من العلم نحو فلان وخرج
بعدم التركيب المركب الاسنادي اتفاقا والمزجي على الاصح فان اريد تثنيتهما
جيء بذو ومثناة واضيفت اليهما وأما الاضافي فيثنى الجزء الاول منه ويضاف للثاني
نحو جاء أبوا بكر واجاز الكوفيون تثنيتهما معا فتقول أبوا بكرين وخرج بالموافق

وهو كل اسم دال على اثنين
وكان اختصارا للمتعاطفين
وذلك نحو الزيدان والهندان
اذ كل منهما دال على اثنين
والاصل فيهما زيد وزيد
وهند وهند

في اللفظ نحو قمرين وعمرين فانه ملحق بالمثنى وخرج بالموافق في المعنى المشترك
والحقيقة والمجاز نحو عينين للذهب والباصرة ومن ثم لحنوا الحريري في قوله

جاد بالعين حين أعمى هواه * عينه فانثنى بلا عينين

أي الذهب والباصرة والأصح الجواز ومنه قولهم القلم أحد اللسانين فاطلاق القلم
على اللسان مجاز وخرج بقوله مماثل ما اذا لم يوجد له مماثل كقمرة لا يثنى
وخرج بقوله لم يغن عنه غيره سواء فانه استغنى عن تثنيته بتثنية سي وأما قوله

فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا * سواءين فاجعلني على حبها جلدا

فشاذ وزاد بعضهم أن لا يراد به الاستغراق فلا يثنى نحو أحد وعريب من كل ما هو
ملازم للنفي وأن لا يكون كل ولا بعض لعدم الفائدة (قوله كما قال) أي كقول الحجاج
... والأصل الخ (قوله كما قال الحجاج انا لله) أي نحن وأموالنا وأهلونا عبيد
لله يفعل فينا ما يشاء وهناك تقدير آخر أي ملك لله أو راجعون لله وقوله محمد
ومحمد في يوم أي ماتا في يوم وهما محمد بن الحجاج ومحمد أخو الحجاج ولما ماتا خطب فقال
ان محمد بن يوسف ومحمد بن الحجاج هلكا في جمعة وكان الباقي منا ومنكم قد بلى
وتنال الأرض منا ما نلنا منها كما كنا نأكل من ثمارها وتشرب من دمائنا كما
شربنا من أنهارها ونبقى حتى قال الله تعالى ونفخ في الصور فاذا هم من الأجداث
الى ربهم ينسلون * ومن ترجمة الحجاج العز وفيها أن عدد من قتله صبرا مائة ألف
وعشرون ألفا أخرجه الترمذي عن هشام بن حسان قال ابن دحية في كتابه
الآيات البينات وهذا سوى من قتل في حروبه وأراجيفه ووجد في حبسه
خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة وكان ليس في حبسه شيء يتقى به من حر أو
برد ويسقى أهله الماء مشوبا بالرماد قال ابن دحية والناس في ذلك عليه الى
يوم التناد حتى يساق الى الجحيم بالأغلال والأصفاد قال وأجمع العلماء على
تكفير من استحل القتل بعد علمه بتحريمه واستحل الحجاج ذلك لأجل عبد الملك بن
مروان ولأجل ابنه الوليد انتهى كلام ابن دحية وقد يتوقف في الحكم بتكفيره
اذ قد يكون فعله مستندا الى الاجتهاد وان كان خطأ لا انه استحله بعد علمه بتحريمه
* وسئل النووي رحمه الله تعالى عن رجل يلعن الحجاج دائما ويعلل انه من أهل
النار فأجاب هو مخطئ ولا يعذب الا انه لا يقطع بأنه يدخل النار انتهى وتأمل التعليل
الذي ذكره فانه يقتضي ... (قوله في يوم واحد) أي في أسبوع واحد وليس المراد
باليوم من طلوع الفجر أو الشمس الى الغروب (قوله والتكرار) أي تكرار المفرد
مرتين (قوله عن ذلك) أي عن الافراد (قوله للتطويل والتكرار) يلزم من التكرار
التطويل بدون عكس (قوله وان يجر وينصب بالياء) قدم الجر على النصب لأن

كما قال الحجاج انا لله محمد ومحمد
في يوم وانكم لتعلمون
ذلك تكرارا يلزم منه التطويل
والتكرار وحكم هذا الباب
الرفع بالالف نيابة عن
الضمة وان يجر وينصب
بالياء

النصب

النصب محمول على الجر (قوله المفتوح ما قبلها) انما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون المثنى كسرت على الاصل في التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين كسرة النون وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل كسرتين بينهما ياء ثم عكسوا في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة ولم يعكسوا ذلك وذلك لان المثنى أكثر من الجمع فخص ما قبل الياء بالفتحة لانها أخف من الكسرة قاله السيوطي في الهمع بتصرف (قوله بخلاف جمعهما) أي وذلك ملتبس بمخالفة جمعهما أي تثنية المذكر والمؤنث ملتبس بمخالفة الجمع (قوله قال رجلان) هما كالب ويوشع بن نون بن افراثيم بن يوسف الصديق عليهم السلام (قوله وبأنهما من الذين أنعم الله) الاولى ان يقول وبأنهما أنعم الله لان الصفة هي أنعم الله وتقديره هذا الشارح لو كان أنعم عطفا على يخافون والذين صلة عليه وليس كذلك لما قدمه من ان أنعم صفة ثانية وفي بعض النسخ وبأن الله أنعم عليهما وهي واضحة (قوله معترضة) بكسر الراء وفتحها كما قرره بعض الاشياخ (قوله بين القول) وهو قال والمقول وهو قوله ادخلوا عليهم الباب (قوله ومثله في الاعتراض) أي مثل قوله أنعم الله عليهما على الاحتمال الثاني ولو قال ومثلها أي مثل جملة أنعم الله كان أولى (قوله قول الشاعر) هو عوف بن محلم الخزاعي يخاطب أبا العباس عبد الله بن طاهر معتذرا عن ثقل في أذنيه حين دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمعه فأخبر بذلك عوف وكان عوف أحد العلماء الادباء الرواة الفقهاء الشعراء الفصحاء (قوله ان الثمانين) اعرابه ان حرف توكيد ونصب والثمانين اسمها منصوب بالياء وبلغتها فعل وفاعل ومفعول والجملة دعائية وقد حرف تحقيق أحوجت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير يعود الى الثمانين وسمعي مفعول الى ترجمان متعلق بأحوجت وجملة قد أحوجت الخ خبر ان وجملة بلغتها اعتراضية وهو من أنواع البديع وسماه بعضهم الالتفات وسماه بعضهم حشوا وليس بصحيح لان الحشو افادة الوزن فقط والاعتراض يزيد معنى في غرض الشاعر انتهى كلام الشواهد والترجمان فيه لغات ثلاث فتح التاء والجيم على وزن زعفران ويجمع على تراجم كزعافر وضم التاء والجيم وفتح التاء وضم الجيم يقال ترجم كلامه أي عبره أي فسره بلسان آخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنه أحدثت في سمعه ثقلا لا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره اليه من قريب فلما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد الكلام له بصوت مرتفع جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليها الترجمان وقيل الدعاء لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض

المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وكذلك تقول في الهندان وأعلمت بالزيدان والهندان لتعلموا أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء بخلاف جمعهما السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أي يخافون الله وجملة أنعم الله عليهما تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على انها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون وبأنهما أنعم الله عليهما بالايمان وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك جاء زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات في يومين قد كان لكم آية في فئتين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا ربنا منادى مضاف حذف قبله حرف النداء والتقدير يا ربنا وأر فعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبا وفاعل مستتر ونا مفعول أول واللذين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى ان هذين لساحران وفي هذا الموضع قراآت احداها هذه وهي تشديد النون من ان وهذين بالياء وهي قراءة أبي عمرو وهي جارية على سنن العربية فان ان تنصب الاسم وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مثنى وساحران خبرها فرفعه بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها أن الاصل ان هذين فخففت ان بحذف النون الثانية وأهملت والله أعلم كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالالف ونظيره انك تقول ان زيدا قائم فاذا الثالثة
خففت فالافصح ان تقول ان زيد لقائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان ان المشددة يجب نصب اسمها فكان الظاهر الاتيان بالياء كما في القراءة الاولى وقد أجيب عنها بأوجه

بانه موهم للدعاء عليه بالصمم ونحوه واحتياجه الى ترجمان انتهى فنرى (قوله وبلغتها) أي بلغك الله اياها وهي معترضة بين كلامين لا يتم أحدهما الا بالآخر ولا يشترط ان تكون معترضة بين القول والمقول (قوله وبلغتها) قال الفيشي يحتمل الدعاء له والدعاء عليه فان نظرت الى قوله قد احوجت الخ كان دعاء عليه وان نظرت الى قوله وبلغتها قاطعا النظر عن قوله قد احوجت الخ كان دعاء له (قوله لولا نزل) لولا حرف تحضيض وقوله من القريتين أي مكة والطائف فالرجل الذي كان بمكة الوليد بن المغيرة والذي كان بالطائف عروة بن مسعود الثقفي وقوله عظيم اي بسبب الجاه والمال وهو صفة لرجل واغا عدد الشاهد في الجر اشارة الى انه لا فرق بين كون الجار من أو في والى انه لا فرق بين المجرور والمعرفة والنكرة ونزل فعل ماض مبني للمفعول وهذا نائب فاعل والقرآن بدل (قوله ومثال النصب) لم يقل ومن شواهد النصب كما فعل في الرفع والجر لان مثال النصب مختلف فيه لان اللذين قيل مثنى وقيل ملحق به بخلاف المثالين الاولين تأمل (قوله اللذين أضلانا) وهما ابليس من الجن وقابيل من الانس قال الفيشي قوله اللذين مبني على انه مثنى حقيقة وانه معرب وهو قول تبع فيه ابن مالك ومذهب المحققين انه مبني وانه وضع على صيغة المثنى في الاحوال الثلاثة فهو مبني في محل نصب انتهى (قوله قراآت) أي ثلاثة (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي الواضحة التي لا خفاء فيها والا فالقراءتان الآتيتان جاريتان على سنن العربية لكن مع خفاء كما يأتي (قوله لانه مثنى) اي على قول ابن مالك والحق ان هذين على صيغة المثنى وانه مبني كما تقدم في اللذين (قوله والثانية ان الخ) وقال البيضاوي ان نافية واللام بمعنى الا كانه قال ما هذان الا ساحران (قوله فالافصح ان تقول) عبر بالافصح لان كثرتها بالاهمال تفتنا قال ابن مالك وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام الخ (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف الميم وهو نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب انتهى شرح القواعد وان مخففة من الثقيلة وكل مبتدأ ونفس مضاف اليه واللام للابتداء وما صلة أي زائدة وعليها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ أعني كل والمعنى انه أي الشأن كل نفس لحافظ كائن عليها وأما في قراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر وحمزة وعاصم فان نافية ولما بمعنى الا والتقدير ما كل نفس الا عليها حافظ كما يأتي آخر الكتاب (قوله وقد أجيب عنها) أي عن القراءة

الثالثة بارعة أى خمسة (قوله أحدها ان لغة الخ) وهى أحسن ما تخرج عليه تلك القراءة كما قاله ابن قاسم (قوله خثعم) بفتح الخاء والعين وزبيد بفتح الزاى وكنانة بكسر الكاف (قوله استعمال المثنى) أى فى الاحوال الثلاث ويعرب بحركات مقدرة على الالف وعليها قوله عليه السلام لا وتران فى ليلة فلا نافية للجنس تعمل عمل ان ولك ان تجعلها عاملة عمل ليس فلا شاهد فيه (قوله قال تزود منا الخ) لا أعلم قائله وتمامه * دعته الى هابى التراب عقيم * والزاد الطعام الذى يتخذ فى السفر ويتجوز به فى المعانى نحو التقوى خير زاد والاذنان تثنية اذن قال الجوهرى الاذن تخفف وتثقل وهى مؤنثة وهى بضم الهمزة مع الذال وسكونها وجمعها آذان وسميت بذلك من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع (الاعراب) تزود فعل ماض وفاعله مستتر ومنا متعلق به وبين كذلك واذناه مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف بمنزلة المثنى وهو محل الشاهد وطعنة مفعول وطعن يطعن بضم العين فى الماضى والمضارع فى الجرح وأما فى السن فهو بفتح العين فيهما (قوله تزود) فيه استعارة بجامع ان الاكل والطعن يدخل فى غيره (قوله وقال ان أباها الخ) هو من قصيدة لابى النجم الفضل بن قدامة بن عبيد وكنيته أبو النجم وهو من الطبقة التاسعة من شعراء الاسلام وقبل البيت

واها لريا ثم واها واها ... هى المنى لو أننا نلناها

يا ليت عيناها لنا وفاها ... بثمن نرضى به مولاها

والمجد الكرم ومنه المجيد أى الكريم وقيل المجد الشرف والغاية آخر كل شئ وألفها منقلبة عن ياء (الاعراب) ان حرف توكيد ونصب اباها اسمها ومضاف اليه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف وأبا عطف على اسمها وأباها مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف وقد حرف تحقيق وبلغا فعل وفاعل وغايتاها مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف وهو محل الشاهد وقوله غايتاها كان المناسب ان يقول غايتاه لان المجد مذكر الا ان يقال أنث باعتبار انه حالة أو صفة (قوله فهذا مثال مجئ الخ) أى قوله ان أباها الخ والشاهد فى قوله غايتاها فانه مفعول لبلغا ونصبه بفتحة مقدرة على الالف وقد يقال ان غايتاها مفرد والالف للاشباع فلا شاهد فيه على ان المثنى يعرب بحركات مقدرة نعم فيه شاهد على اعراب أب بالحركات فى قوله ان أباها وأبا أباها ولم يقل وأبا أبيها تأمل (قوله والثانى الخ) قال الدماميني حكى بعضهم ان أبا على الفارسى رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهو

أحدها ان لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال تزود منا بين أذناه طعنة وقال الآخر ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها فهذا مثال مجئ المنصوب بالالف وذاك مثال مجئ المجرور بالالف والثانى ان

كلام حسن انتهى قال الشمنى لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا ولا ستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى كما حكى الله تعالى انا
ذلك أمل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا فى
الامر وتجاذبوا هذا القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم فى تلفيق
هذا الكلام فتزويده خوفا من غلبتهما وتثبيطا الناس عن اتباعهما ليكون
التكذيب ابلغ (قوله بمعنى نعم) نقله المصنف فى المغنى عن المبرد قال واعترض
بأمرين أحدهما ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصح حمل
التنزيل عليه والثانى ان اللام لا تدخل فى خبر المبتدا وأجيب عن هذا بانها لام
زائدة وليست للابتداء أو بانها داخلة على مبتدأ محذوف أى لهما لساحران و بانها
دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد

فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية ويضعف الاول ان زيادة
اللام فى الخبر خاصة بالشعر والثانى ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا
كالجمع بين متنافيين انتهى (قوله ابن الزبير) الحاصل ان عبد الله بن الزبير بضم
الزاى جاءه رجل اسمه عبيد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ناقتى تعبت فقال
أرحها فقال أعطنى ما اسفر فقال اسقها فقال ليس مرادى الاخبار بل مرادى
طلب العطية مثلا لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له ابن الزبير ان وراكبها انتهى
تقرير شيخنا الدردير على المغنى (قوله ولعن الله راكبها) قال بعض الاشياخ لعل
هذا السائل كان خارجيا أو منافقا والا فيستبعد كون ابن الزبير يلعن مسلما
انتهى لكن أنت خبير بان لعنة المعين لا تجوز ولو كافرا ولو بهيمة وهى من الصغائر
فلا يتم الجواب الا ان يقال ان مذهب ابن الزبير يجوز اللعنة على الخارجى قال
الحطاب وذكر ابن العربى ان لعن العاصى المعين لا يجوز اتفاقا قال القرطبى فى
جامعه وقد ذكر العلماء خلافا فى المعين قلت فلعل ابن العربى أراد اتفاق أهل
مذهبه خاصة وأما لعن العاصى غير المعين فيجوز اجماعا انتهى كلام الحطاب فهو
يفيد ان فى لعن العاصى المعين قولا بالجواز فيكون مذهب ابن الزبير الجواز ولا شك
أن الاعرابى عاص بقلة الادب بحضرة ابن الزبير تأمل (قوله لا تدخل على خبر
المبتدا) أى المفرد والا فهى داخلة على الخبر الجملة تأمل ولا يعارضه قوله

ام الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

لان اللام زائدة أو انه شاذ والتقدير لهى عجوز واللام داخلة على جملة تأمل (قوله
والثالث ان الاصل انه هذان لساحران فالهاء ضمير الشأن الخ) الحاصل ان ضمير

بمعنى نعم مثلما فيما حكى أن
رجلا سأل ابن الزبير شيئا
فلم يعطه فقال لعن الله ناقة
حملتنى اليك فقال ان
وراكبها أى نعم ولعن الله
راكبها وان التى بمعنى نعم
لا تعمل شيئا كان نعم كذلك
فهذان مبتدأ مرفوع بالالف
ولساحران خبر لمبتدا محذوف
أى لهما ساحران والجملة
خبر هذان ولا يصح كون
لساحران خبر هذان لان لام
الابتداء لا تدخل على خبر
المبتدا والثالث ان الاصل
انه هذان لهما ساحران
فالهاء ضمير الشان وما بعدها
مبتدأ وخبر والجملة فى
موضع رفع على انها خبر ان ثم
حذف المبتدأ وهو كثير
وحذف ضمير الشان

الشأن هو الذي يفسره ما بعده وكذا ضمير القصة الا انه اذا كان الضمير مذكرا قيل ضمير الشأن واذا كان مؤنثا قيل ضمير القصة (واعرابه) الهاء ضمير الشأن اسم ان وهذان مبتدأ أول وهما مبتدأ ثان وساحران خبر الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والجملة خبران فقوله وما بعدها مبتدأ وهو قوله هذان وقوله وخبر وهو قوله لهما ساحران بدليل قوله والجملة في موضع رفع خبر ان وقوله ثم حذف المبتدأ أي وهو هما وليس مراده المبتدأ المتقدم في قوله وما بعدها مبتدأ وخبر لما علمت ان المراد المبتدأ هو هذان فيكون في عبارة الشرح شبه استخدام تأمل (قوله الثالث الخ) ضعفه في المغني بأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها الا ترى من يقول لدولم يك والله يقول لدنك ولم يكنه و بك لا فعلن ثم يرد اشكال دخول اللام اهـ (قوله كما حذف من قوله صلى الله الخ) قال المصنف في المغني وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى أيضا يأباه لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قال الدماميني في شرحه فيه نظر بعد قوله والمعنى أيضا يأباه فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بالاشراك ولا بدع حينئذ أيضا في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوي تأويل الكسائي اهـ قال الشمني وأقول يبعد أن يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون وأضرابه واصل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله كما حذف الخ) لان قوله ان من أشد مشتمل على الجار والمجرور وعلى المصورون المرفوع وكل منهما لا يصح أن يكون اسم ان فيكون التقدير انه الشأن يفسره ما بعده والتقدير انه أي الشأن وهو اسمها (قوله ان بك زيد مأخوذ) أي انه أي الشأن وزيد مأخوذ بك مبتدأ وخبر وبك متعلق بمأخوذ (قوله قلبها) مبني على ان القلب اعراب فهو مبني على ان الاعراب معنوي وأما على ما مشى عليه المصنف من انه لفظي فلا يتم هذا الجواب قاله الشمني (قوله لم يغير الالف) أي ألف هذا أي الالف المذكورة في المفرد أي ان ألف المفرد لا تقبل التغيير بل الذي يقبل التغيير ألف المثنى كما أفصح بذلك في المغني واعترض هذا الوجه بأن ألف المثنى أتى بها لغرض التثنية فلا يناسب حذفها بل المناسب حذف

كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع انه لما ثنى هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس

لم يغيروا الألف عن لفظها والحق انه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله وزعم ان بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بأمرين احدهما ان السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى احدى ابنتي هاتين مع ان هاتين تثنية هاتا وهو مبني والثاني ان الذي مبني وقد قالوا في تثنيته اللذين في الجر والنصب وهي لغة القرآن كقوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا واجاب عن الاول بانه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتي قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما ان البناء في ان هذان لساحران أفصح من الاعراب لمناسبة الالف في هذان الالف في ساحران واجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان بأن اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحرف قال رحمه الله تعالى وقد زعم قوم ان قراءة من قرا ان هذان لحن وان عثمان رضي الله عنه قال ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه

المفرد (قوله لم يغيروا الالف الخ) أي فهو منصوب بفتحة مقدرة على ألف التثنية (قوله فرع عليه) بضم الفاء وكسر الراء المشددة (قوله ان بناء المثنى) قال الغنيمي فهو مبني على الالف في هذا المثال اه ولعله مبني على السكون (قوله وزعم) المراد به القول الصحيح لا الكذب (قوله أفصح من اعرابه) أي بالياء نيابة عن الفتحة (قوله وقد تفطن لذلك) أي لما ذكر من أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه (قوله من حذاق) جمع حاذق وهو العارف (قوله النحاة) جمع ناح كقضاة جمع قاض (قوله ثم اعترض) أي ابن تيمية (قوله ان السبعة القراء) السبعة وهم نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (قوله وهي لغة القرآن) أي اللغة التي علمها القرآن تأمل وقوله واحدى مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف (قوله لمناسبة ابنتي) أي لمناسبة الصفة للموصوف وقوله فما سبق ان بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح ما لم يكن اعرابه فيه مناسبة واذا أعرب للمناسبة (قوله ابنتي) هما صفراء وصفيراء (قوله تثنية اسم ثلاثي) وهو الذي وأما أل فهي زائدة (قوله اسم على حرفين) وهو ذا وأما الهاء فهي للتنبيه (قوله فهو شبيه بالزيدان) لان كلا تثنية اسم ثلاثي فيعرب (قوله فهو عريق في البناء) فيه نظر لان المفرد عريق في البناء في الصورتين لان ذا شبيه بالحرف في انه أدى معنى حقه ان يؤدى بالحرف والذي شبيه بالحرف في الافتقار اللازم وأجاب بعض الاشياخ بان ذا اشبه الحرف من وجهين كونه على حرفين وأكثر الحروف كذلك فهو شبيه به في الوضع وشبيه به من حيث انه ادى معنى بخلاف الذي فانه شبيه بالحرف من جهة الافتقار فقط لا من جهة الوضع وقوله عريق بالعين المهملة أي متأصل في البناء وحينئذ فقوله ان بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه أي اذا كان عريقا في البناء بان أشبه الحرف في المعنى والوضع لا مطلق مبني تأمل (قوله قال) أي ابن تيمية وقد زعم قوم أي قال قوم قولا كذبا (قوله وستقيمه) أي تصلحه وتزيله (قوله وهذا) أي ما قاله هؤلاء القوم عن سيدنا عثمان خبر باطل فيه نظر لان أبا عبيد أخرجه في فضائل القرآن قال حدثنا حجاج عن هارون بن يوسف اخبرني الزبير بن الحارث عن عكرمة قال لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفا من اللحن فقال لا تغيروها فان العرب ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف وأخرجه أبو بكر بن الانباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان من هذه الطريق وقال الاحاديث المروية عن عثمان في

ذلك لا تقوم بها حجة لانها منقطعة غير متصلة وما يشهد عقل بان عثمان وهو امام
الناس في وقته وقدوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الامام فيتبين فيه خللا
ويشاهد في خطه زللا فلا يصلحه كلا والله لا يتوهم عليه هذا ذو انصاف وتمييز
ولا يعتقد انه أخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من بعده البناء
على رسمه والوقوف عند حكمه قال بعض المشايخ قلت الاثر وقع فيه تغيير من
بعض الرواة وقال في كتاب المصاحف أنبأنا محمد بن مصعب حدثنا أبو داود سليمان
ابن الاشعث حدثنا احمد بن مسعدة حدثنا اسماعيل اخبرني الحارث بن عبد الرحمن
عن عبد الاعلى بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف أتي به الى عثمان فنظر فيه
فقال أحسنتم وأجملتم وأرى فيه شيئا سنقيمه بالسنتنا فهذا الاثر لا اشكال فيه لانه رأى
شيئا كتب على غير لسان قريش فوعد بانه سيقيمه على لسان قريش ووفى بذلك كما
مر في التابوه وكتبها بالتاء وفي شرح الرائية لابن القاصح قال أبو عمرو الداني في المقنع
عن يحيى بن يعمر وعكرمة عن عثمان رضي الله عنه ان المصاحف لما نسخت عرضت
عليه فوجد فيها حروفا من اللحن فقال اتركوها فان العرب ستقيمها أو ستعربها
بلسانها اذ ظاهره يدل على خطأ في الرسم وهذا الحديث لا يصح من جهتين من
جهة تخليط في اسناده واضطراب في ألفاظه لان ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من
عثمان رضي الله عنه شيئا ولا رأياه وظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان لما فيه
من الطعن عليه في منصبه ونصيحته للمسلمين فغير ممكن ان يتولى لهم جمع المصحف
مع سائر الصحابة ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده ولو صح
ذلك فوجهه ان يكون أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم فان كثيرا منه لو تلي
على حال رسمه لتغيرت ألفاظه انتهى كلامه وقد تؤول توهم اللحن الذي جاء
في حديث عثمان على تقدير صحة ذلك عنه بالرمز والايماء والاشارة وان ذلك من
قولهم لحنت له لحنا اذا ملت له عن وجه يفهم به ما اراد غيره فيحتمل ان يكون
بمعنى الايماء على صور من القرآن نحو الكتب والصبرين وما أشبه ذلك في مواضع
الحذف التي صارت كالرمز يعرفه القراء اذا رأوه أو يكون بمعنى الاشارة من قوله
تعالى ولتعرفنهم في لحن القول أي في اشارته والنوع الثاني الذي هو التغيير المضر
كقول أبي بكر رضي الله عنه لأن اقرأ واسقط أحب الي من ان اقرأ وألحن
وجمعهما الشاعر في قوله

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا * والمرء تكرمه اذا لم يلحن

ومن الناس من تأول اللحن في قول عثمان رضي الله عنه على تغير القرآن بظاهر
الخط في مواضع من القرآن منها الا أوضعوا خلالكم فلو قرئت بظاهر الخط لقيل لا

أحدها أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن في القرآن مع انهم لا كلفة عليهم في ازالته والثاني ان العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف والثالث ان الاحتجاج بان العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي والرابع انه قد ثبت في الصحيح ان زيد بن ثابت أراد ان يكتب التابوت بالهاء على لغة الانصار فمنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضي الله عنهم وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضي الله عنه ان ابن مسعود رضي الله عنه قرأ عتى حين على لغة هذيل انكر ذلك عليه وقال أقرئ الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما انزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل انتهى كلامه ملخصا وقال المهدوي في شرح الهداية وما روي عن عائشة رضي الله عنها من قولها ان في القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها لا يصح ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد الا وله وجه صحيح في العربية وقال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان انتهى وهذا الأثر انما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدوي وانما المروي عن عائشة ما رواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه انها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى ... الصلاة والمقيمين بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى في المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون

كما يؤتى بلا النافية ثم يقول بعدها أوضعوا اخلالكم لانها مرسومة كذلك ولذلك رسموا واجزاؤا الظالمين بعد الزاي ألفا بعدها واو وبعد الواو ألفا وكتبوا الا أذبحنه بزيادة لا اوضعوا وكتبوا بنيناها بايد بألف بعد الياء الموحدة وبياءين قبل الدال وكذلك من نبأ المرسلين وسأوريكم ونحوه فلو قرئ ذلك بظاهر الخط لكان لحنا لا يخفى على المنكر من أعيان العلماء فافهم ذلك انتهى (قوله يتسارعون) أي يبادرون (قوله أدنى) أي أقل (قوله يقرون) أي يثبتون (قوله والثاني ان العرب الخ) فيه ان القراءة سنة متبعة فيكفي موافقة وجه من العربية (قوله يقف عليه العربي الخ) فيه ان العربي أصله وما يصل الى العجمي الا بعد وقوف العربي عليه وتوقيفه له (قوله الثالث ان الاحتجاج الخ) أي القول بان الخ وليس مراده بالاحتجاج الدليل (قوله والرابع انه الخ) هذا راجع للوجه الاول فالثاني والثالث لا يرتضيان والرابع راجع للاول (قوله فمنعوه من ذلك) أي من كتابة التابوت بالهاء (قوله ورفعوه) المفاعلة ليست على بابها على حد سافر وعافاه الله (قوله عتى حين) بابدال الحاء عينا (قوله انكر ذلك) أي ابدال الحاء عينا (قوله بلغة قريش) وهي بالحاء في حتى (قوله كلامه) أي كلام ابن تيمية (قوله أقرئ الناس) بفتح الهمزة من أقرأ كأكرم (قوله ملخصا) أي لم يذكره بحروفه بل اختصره (قوله وما روي) مبتدأ وقوله لا يصح خبر (قوله عائشة) بالهمزة لا بالياء (قوله في القرآن لحن الخ) بيان لقولها (قوله العظيم) أي المتصف بالعظمة او المعظم (قوله ستقيمه) أي تزيله (قوله ولم يوجد) علة لقوله لم يصح وقوله حرف أي كلمة (قوله وقد قال) أي لا يصح ذلك وقد قال الخ فهو دليل ثان لقوله لم يصح أو علة لقوله ولم يوجد الخ (قوله لا يأتيه الباطل) أي لا يتطرق اليه الخلل الذي من جملته اللحن (قوله من حكيم حميد) أي محمود أي محمود افعاله قاله المفسرون (قوله والقرآن الخ) المناسب التفريع بالفاء وقد ذكر بعضهم ان الواو تأتي للتفريع (قوله والزيادة) أي التي لا معنى لها وقال ابن الخشاب يجوز ان يقال في القرآن زائد ولا حرج في ذلك (قوله كلامه) أي المهدوي (قوله وهذا الاثر) هو في الاصل الحديث الموقوف وهو المراد هنا وقصد الشارح بذلك

بذلك تخطئة المهدوى فى عزوه الاثر لعائشة (قوله يا ابن أخى) عادة العرب أن تقول للصغير يا ابن أخى وليس ابن أخيها حقيقة تأمل نعم ذكروا ان عروة بن الزبير ابن أخت عائشة لان عروة بن الزبير بن أسماء واسماء أخت عائشة (قوله وهذا) أى الاتيان بالياء فى المقيمين والواو فى الصابئون والالف فى هذان خطأ (قوله وهذا أيضا يفيد الخ) أى ما روى عن عائشة يفيد الثبوت عنها (قوله كما مر) أى توجيهها مثل التوجيه الذى مر فهو خبر لمبتدا محذوف (قوله وكما يأتى) عطف على كما مر (قوله فى المقيمين والصابئون) هو على الحكاية (قوله فيما يأتى) أى من ان الصابئون خبره محذوف أى والصابئون كذلك فهو مبتدأ خبره محذوف والمقيمين مفعول لمحذوف وسيأتى توجيه ذلك فى المصنف (قوله هذا خطأ من الكاتب) أى والصواب ان هذين لساحران كما قرئ به والمقيمون كما قرئ به والصابئين كما قرئ به (قوله وألحق به) أى بالمثنى الحقيقى والمراد بالالحاق اعتقاد اصالة المثنى الحقيقى وفرعية هذا وليس المراد بالالحاق القياس لان كلمها سماعى اعرابه بالحروف من العرب (قوله مطلقا) تارة تقع فى مقابلة تقييد سابق أو لاحق وهو الغالب وتارة تقع فى مقابلة تقييد معلوم من الخارج وقد اجتمع هذا الاستعمالان فى قوله مطلقا أى أضيف لمضمر أم لا وهذا معلوم من اللاحق وسواء ركبا أم لا وهذا فى مقابلة معلوم من خارج وقوله مطلقا صفة لمصدر محذوف أى الحاقا مطلقا أى غير مقيد باضافة لظاهر أو مضمر أو عدم اضافة أصلا وغير مقيد بتركيب مع عشر وعدمه (قوله وكلا وكلتا) أصل كلا كلو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وكلتا كلوا أيضا فنقل به ما تقدم ثم زيدت التاء قبل الالف وقيل ان الواو قلبت تاء وزيدت بعدها الف واعلم ان كلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذا اجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى واعتبار اللفظ وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما ✻ قد أقلعا وكلا انفيهما رابى

قوله كلاهما أى الفرسين وقوله قد أقلعا خبر عن كلاهما وراعى المعنى وقوله رابى خبر عن كلاهما وراعى اللفظ الا ان مراعاة اللفظ أكثر وبها جاء القرآن قال تعالى كلتا الجنتين آتت ولم يقل آتتا فلما كان كلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية أجريا فى اعرابهما مجرى المفرد تارة وهو ما اذا أضيفا لظاهر ومجرى المثنى تارة وهو ما اذا أضيفا لمضمر وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة لمضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة لمضمر فرع الاضافة لظاهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة انتهى اشمونى مع زيادة (قوله مضافين الى مضمر) الحاصل ان كلا وكلتا فيهما

وعن قوله تعالى فى طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أخى هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها فان هذه القراآت كلها متوجهة كما مر فى هذه الآية وكما سيأتى ان شاء الله تعالى فى الآيتين الاخيرتين عند الكلام على الجمع وهى قراءة جميع السبعة فى المقيمين والصابئون وقراءة الاكثر فى ان هذان فلا يتجه القول بأنها خطأ لصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل ثم قلت ﴿وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى مضمر﴾ واقول ألحق بالمثنى خمسة الفاظ وهى اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثتين

في لغة الحجاز وثنتان لهما في لغة تميم وهذه الثلاثة تجري مجرى المثنى في اعرابه دائما من غير شرط وانما لم نسمها مثناة لانها ليست اختصار المتعاطفين اذ لا مفرد لها لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ومن شواهد رفعهما بالالف قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فاثنتا فاعل بانفجرت وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان فاثنان مرفوع اما على انه خبر المبتدا وهو شهادة وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع وانما قدرنا هذا المضاف لان المبتدأ لابد ان يكون عين الخبر نحو زيد أخوك او مشبها به نحو زيد اسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما واما على انه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومما فرض عليكم ان يشهد بينكم اثنان ومن شواهد النصب قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين

ثلاث لغات اعرابهما اعراب المثنى مطلقا واعرابهما اعراب المقصور مطلقا واعرابهما اعراب المثنى ان أضيفا لمضمر واعراب المقصور ان اضيفا لمظهر وهو الذي مشى عليه المؤلف (تنبيه) في المثنى وما الحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولو سمي بالمثنى ففي اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات والاشهيبابان السنتان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشهيباب انتهى اشموني بزيادة (قوله مضافين لمضمر) أي غير مفرد (قوله في لغة الحجاز) أي أهل الحجاز (قوله وثنتان لهما) أي للمؤنثتين أي بدون همزة بخلاف اثنتان ففيه همزة في اوله (قوله لا يقال اثن الخ) علة لقوله لا مفرد لهما فهو علة للعلة (قوله لا يقال اثن الخ) أي على الصحيح ومقابله يقال ذلك (قوله اثن) راجع لاثنان واثنة راجع لاثنتان وثنت راجع لثنتان فهو لف ونشر (قوله فانفجرت) الفاء عاطفة على مقدر أي فضرب فانفجرت وتسمى فاء الفصيحة على القول بانها المفصحة عن شرط مقدر ولا يقال لها هنا فاء الفصيحة وهي اقوال ثلاث في المسئلة مذكورة في حواشي السعد (قوله اثنتا عشرة) حذفت النون من اثنتا وان لم تكن اثنتا مضافة لعشرة لان عشرة نزلت من اثنتا منزلة النون من حيث ان العشرة صارت تماما كما كان النون تماما فكما لا يجمع بين نونين في اثنتا لا يجمع بين نون وما يقوم مقامها في اثنتا عشرة وكذلك الكلام في اثنان مع العشر ولذلك اعرب اثنا واثنتا في اثنا عشر واثنتا عشرة الخ ولا عشر وعشرة منزلة النون فيهما واما عشر وعشرة من اثني عشر واثنتا عشرة فهما مبنيان لان الاعراب ظهر في اثنا واثنتا فلم يبق لهما اعراب بخلاف أحد عشر فان المحل للجميع ونص سيبويه في باب الترخيم على ان اثنا عشر واثنتا عشرة اذا كانا علمين فانه يحذف منهما الجزء الثاني مع الالف قبله فيقال يا اثن و يا اثنت كما تحذف الالف والنون في اثنان واثنتان علمين (قوله شهادة بينكم) قيل معناه شهادة ما بينكم فحذف ما واضيفت الشهادة الى الظرف واستعمل اسما على الحقيقة وهو المسمى عند النحاة بالمفعول على السعة وقال تعالى بل مكر الليل والنهار أي مكر ان فيهما وقال تعالى هذا فراق بيني و بينك أي ما بيني و بينك وقوله اذا حضر أي قارب الحضور وهو متعلق بالمصدر الذي هو الشهادة وقوله حين الوصية اما بدل من اذا بدل كل من كل او متعلق بحضر وقرئ شهادة بينكم بالنصب والتنوين كما قاله البيضاوي (قوله فارتفع) أي بالالف وان كان المنوب عنه مرفوعا بالضمة فان شهادة يرفع بالضمة واما اثنان فيرفع بالالف (قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين) وهما شمعون ويحيى والثالث المذكور

في

في قوله تعالى فعززنا بثالث حبيب النجار وقيل يونس (قوله امتنا اثنتين) لانهم وهم نطف اموات ثم أحيوا ثم اميتوا ثم أحيوا للبعث واعرابه أمت فعل ماض والتاء الثانية فاعل ونا مفعول واثنتين نائب عن المفعول المطلق لان العدد ينوب عن المصدر فقوله مفعول مطلق فيه تسامح أى نائب عن المفعول المطلق بناء على ان المفعول المطلق هو المصدر وقيل ان المفعول المطلق المصدر وما ناب عنه وعليه فقوله مفعول مطلق لا تسامح فيه وهو الذى مشى عليه المؤلف فيما يأتى (قوله ومنه أيضا اثنا عشر) فصله عما قبله لان هذا مركب بخلاف ما قبله فهو غير مركب مع عشر [illegible] الى انه نوع ثان تأمل (قوله نقيبا) وهو العريف على القوم الذى يقوم بامورهم وهو الكبير عليهم (قوله اما يبلغن) ان حرف شرط وما زائدة للتوكيد ويبلغ مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بان وقوله عندك الكبر المراد بقوله عندك أنه يكون فى كفالتك وكنفك بيضاوى وقوله عندك متعلق بيبلغن والفاء فى قوله فلا تقل الخ رابطة لجواب الشرط (قوله ويقرأ اما يبلغان) بتشديد النون التى بعد الالف لانها نون التوكيد الثقيلة فيبلغان فعل مضارع مجزوم بحذف نون الرفع والالف فاعل والنون للتوكيد وكسرت لالتقاء الساكنين (قوله وفائدة اعادة ذلك) أى قوله أحدهما او كلاهما (قوله التأكيد) أى تأكيد الفاعل انتهى فيشى (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) وعلى هذا فالجواب المذكور للشرط الاول لا للثانى لانه مؤكد فلا جواب له قاله فى النهر وقرئ يبلغان فالالف للتثنية والنون مشددة وهى الف الاثنين وأحدهما بدل من الضمير واو كلاهما فاعل بفعل محذوف تقديره او يبلغ كلاهما والفاء فى فلا جواب الشرط قال الزمخشرى فلو قلت لو قيل اما يبلغان كلاهما كان كلاهما تأكيدا لا بدلا فمالك زعمت انه بدل قلت لانه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيدا للاثنين فانتظم فى حكمه فوجب أن يكون مثله فان قلت ما ضرك لو جعلته توكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطفت التوكيد على البدل قلت لو اريد توكيد التثنية قيل كلاهما فحسب فلما قيل أحدهما او كلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول وقال ابن عطية وعلى هذه القراءة يعنى يبلغان يكون قوله أحدهما بدلا من الضمير فى يبلغان وهو بدل تقسيم كقول الشاعر

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت

انتهى ويلزم من قوله أن يكون كلاهما معطوفا على أحدهما وهو بدل والمعطوف على البدل بدل والبدل يشكل لانه اذا جعلت أحدهما بدلا من الضمير فلا يكون الا بدل بعض واذا عطفت عليه كلاهما الا جاز أن يكون بدل بعض من كل لان كلاهما

فالوار بنا أمتنا اثنتين فنا [illegible] مفعول به واثنتين مفعول مطلق أى اماتتين وكذلك وأحييتنا اثنتين ومنه أيضا قوله تعالى وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا فاثنى مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء والكلمتان الرابعة والخامسة كلا وكلتا وشرط اجرائهما مجرى المثنى اضافتهما الى المضمر تقول جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا فى كلتا قال الله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما او كلاهما فأحدهما فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف علامة رفعه لانه مضاف الى الضمير ويقرأ اما يبلغان بالالف فالالف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد

مرادف للضمير من حيث التثنية فلا يكون بدل بعض من كل ولا جائز أن يكون بدل
كل من كل لان المستفاد من ضمير التثنية هو المستفاد من كلاهما فلم يفد البدل
زيادة على المبدل منه واما قول ابن عطية وهو بدل تقسيم كقول الشاعر وكنت كذي
البيت فغير مسلم لان شرط بدل التقسيم العطف بالواو وأيضا البدل المقسم
لا يصدق البدل فيه على أحد قسميه وكلاهما يصدق على الضمير وهو المبدل منه
فليس هو من البدل المقسم وقد ذكرنا تخريجه على اضمار فعل فيكون كلاهما فاعلا
بذلك الفعل انتهى كلام النهر (قوله وقيل ان أحدهما بدل الخ) قال في المغني في
حرف الواو ويجب القطع بامتناعهما في نحو قام زيد أو عمرو ولان القائم واحد
بخلاف قام اخوك وزيد واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما
او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين
احسانا وأحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما او كلاهما او أحدهما بدل
بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل
البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف
المبين على المخصص انتهى فالمبين بدل الكل والمخصص بدل البعض راجع حواشيه
وراجع الدماميني في شرح التسهيل في باب الفاعل (قوله ولما ثنى) أما فساد
قول من قال ان الالف حرف دال على علامة تثنية فلان شرط الحاق علامة التثنية أن لا
يكون العطف بأو وأما قول من قال انها فاعل وما بعدها بدل فوجهه ان أحدهما
يكون بدل بعض ويكون هو المقصود بالحكم والمعطوف عليه بدل بعض لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه وكلاهما لا يصح أن يكون بدل بعض ويلزم منه
أن يكون الاسناد مقصودا غير مقصود وبعبارة أخرى أما ضعف جعل احدهما بدل
بعض من الالف فلانه عطف عليه أو كلاهما وكلا المضافة للضمير الغالب عليها
أن تكون من باب التوابع توكيدا او جعلت معطوفة على البدل لكانت بدلا
فهو استعمال لها على غير الغالب فلا يحسن حمل التنزيل عليه لانه مصون عن ذلك
وأما وجه ضعف الحمل على لغة اكلوني البراغيث فلان هذه اللغة ضعيفة فلا يحسن حمل
التنزيل عليها لضعفها وعلى تقديره وتسليمها فلا تأتي اذا كان المسند اليه مفردا عطف
عليه شيء آخر ولو سلم انها تأتي في ذلك لكن يشترط أن يكون المعطوف مفردا
والمعطوف عليه كذلك وهنا ليس كذلك بل المعطوف مثنى ويشترط أن يكون
العاطف حرفا يفيد الجمع فيكون المتعاطفان بمنزلة الشيء الواحد وهنا العطف بأو
وهي لاحد الشيئين لا للجمع (قوله فتأمل ذلك) قال الفيشي وجه التأمل ان البدل اذا
تبع متعددا ولم يف بتلك العدة يجب قطعه كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا السبع

وقيل ان أحدهما بدل من
الالف او فاعل او ان على
ان الالف علامة لما ثنى
فتأمل ذلك

الموفقات الشرك والسحر فيجب رفع الشرك والسحر فاعرابه بدلا ليس بشئ وفى
الثانى تخريج على ضعيف (قوله فان اضيفا الى الظاهر) هذا مفهوم قوله ان اضيفا
الى الضمير (قوله على كل حال) أى فى كل حال فعلى بمعنى فى قاله الفيشى (قوله فى
تلك الالف) أى على تلك الالف ففى بمعنى على (قوله كلتا الجنتين) أى البستانين
(قوله اعطت ثمرتها) اسناد الاعطاء اليها مجاز عقلى قال البيضاوى وافرد الضمير
لافراد كلتا وقرئ كل من الجنتين آتى اكله (قوله ولم تنقص منه شيأ) يعهد فى سائر
البساتين فان الثمار تتم فى عام وتنقص فى عام غالبا اه بحروفه (قوله لا نفس
الالف) رد به على من يقول يعربان بالالف رفعا ولو اضيفا لظاهر كما تقدم (قوله جمع
المذكر السالم) أى ما صدقاته ويقال له جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده أى
مفرده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى أى على طريقته
لان كلا منهما معرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة والجمع فى اللغة الضم وقيل
التكثير [1] واصطلاحا ضم اسم الى مثله فاكثر بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف
مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر المجموع جمع سلامة وهو اسم
ضم الى مثله فاكثر صالح للتجريد وعطف مثله أو امثاله عليه وهو قسمان علم
وصفة فالاول كزيدون والثانى كمسلمون وله شروط عامة للعلم والصفة وخاصة
فالعامة أن يكون لمذكر عاقل خاليا من التاء الا وضع ومن علامة التأنيث التى ليست عوضا عن
غيرها وأما الخاصة فنقول يختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا
مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بان لا تكون من باب افعل فعلاء ولا من
باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فخرج بمصدر فى التعيين
ما ليس بعلم ولا صفة كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغر جاز لانه يلتحق حينئذ
بالصفات لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر
اذا اريد التعريف فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع وعدمها شرط
لثبوت الجمع ومن ثم ألغز بذلك الدماميني فقال من جملة ابيات

فيا آل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده

وخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة نحو سابق صفة فرس وأما اذا كان
صفة رجل صح جمعه ومنه قوله تعالى والسابقون السابقون وبالعاقل من غيره
كشذقم وواشق وصفة غير العاقل كطائر وبالخلو من التاء وان استعملت فى غير
التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التى
ليست عوضا عن غيرها لانه قيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة

[1] قوله واصطلاحا الخ مكرر مع ما بعده كما فى النسخ اه

فان اضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرابهما حينئذ بحركات مقدرة فى تلك الالف قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها أى كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئا فكلتا مبتدأ وآتت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعل مستتر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلامة الرفع فى كلتا ضمة مقدرة على الالف لا نفس الالف فانه مضاف لظاهر ثم قلت

﴿الخامس جمع المذكر السالم

علماً من جاز فيه عمدون وثبون وعمدين وثبين وخرج ما ركب تركيباً اسنادياً من
الاعلام كبرق نحره أو مزجياً كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون
علماً فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء
والعين كأحمر وأسود بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد فيجمع هذا الجمع كالافضلون
لان مؤنثه فضلى ومنه قوله تعالى الاقدمون وشذ

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرينا

او من باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى اما ندمان من المنادمة
فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة فتأمل وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث
كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل ان كان بمعنى
مفعول كقتيل اما لو كان بمعنى فاعل فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق
بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث انتهى مدابغي (قوله كالزيدون) مجرور
بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بواو الحكاية (قوله ويرفع بالواو) أي على
المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الاحرف فرفعه بضمة مقدرة على الواو
وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بانه لو كان كذلك
لظهرت الفتحة على الياء واجيب بانهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره
وقيل معرب بحركات مقدرة على ما قبل الاحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة
على ما قبل الياء منع من ظهورها الحركات حركة مناسبة الواو والياء ورد
بان الاعراب لا يكون الا آخراً واعلم ان النون في جمع المذكر جيء بها للدلالة على
تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في نحو مررت ببنين كرام
ورفع توهم الافراد في نحو المهتدين وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوضاً
عن حركة المفرد ورد بان الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في المفرد
لان الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجيء بالنون
عوضاً عن التنوين ورد بان النون جيء بها في المثنى الذي لا تنوين في مفرده لكونه
غير منصرف نحو أحمدان وقيل عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المفرد
وجرى عليه لسان المعربين ورد بانها اذا لم تكن عوضاً عن أحدهما فأولى عنهما
معاً وأيضاً قد تثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفاً وهذا
الخلاف لا طائل تحته وحركت النون لالتقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل
الجمع انتهى حلبي وقال الرضي فتحت النون في الجمع ليحصل الاعتدال في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وقيل فرقاً بين نون
الجمع ونون المثنى وخص بالفتح للخفة لان الجمع اثقل من المثنى (قوله المكسور

ما قبلها)

كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها * وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود وحكم هذا الجمع انه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء المكسور

ماقبلها) لفظا أو تقديرا نحو المصطفين لان أصله المصطفيين بكسر الياء الاولى وفتح ماقبلها تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقى ماقبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ماقبل الياء التباس هذه الصيغة بصيغة المثنى لانا نقول ممنوع ذلك لان فى المثنى يقال المصطفيان بياء بقلب الالف ياء وأيضا لا التباس فى الآية لوصفه بالجمع انتهى حلبي لكن ماقاله من ان المصطفين أصله مصطفيين مخالف لما صرحوا به من أن مصطفى من الصفوة فهو واوى وأصله مصطفو فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا أريد جمعه حذفت الالف كما قال ابن مالك

واحذف من المقصور فى جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبق مشعرا بما حذف *

وهو الالف فاصل المصطفين المصطفاين حذفت الالف وأصل تلك الالف واو كما علمت فى المفرد (قوله المفتوح مابعدها) وقد تكسر ومنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وانكرنا زعانف آخرين

وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * بكسر النون (قوله جمع المذكر السالم) خرج بالجمع اسم الجمع واسم الجنس لان منه مايعرب هذا الاعراب ومنه مالا يعرب هذا الاعراب كما بين فى المطولات وقوله السالم صفة للمذكر الذى هو المفرد لان المتصف بالسلامة والتغيير حقيقة هو المفرد ويصح ان يكون وصفا للجمع مجازا من باب وصف الجمع بوصف مفرده (قوله من التكسير وهو ماتغير فيه بناء مفرده) أى جمع تغير فيه صيغة واحده فخرج بالجمع المثنى والمفرد لان المراد تغير هيئة مفرده بغير زيادة فخرج جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم واعلم ان التغير اما مشاهد وهو ظاهر كرجال أو مقدر كفلك فانه يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمته كضمة أسد وان جعلته مفردا فضمته كضمة قفل فتقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو النعت تقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع وتقول هذا فلك اشتريته أو سيرته وفى الجمع اشتريتهن أو سيرتهن واعلم ان أقسام التغير العقلية ثمانية لانه اما بزيادة فقط أو نقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما معا وكل منها اما مع تغير شكل أو لا لكنه سقط منها قسمان لعدم وجودهما وهما وجود الزيادة والنقص أو عدمهما مع عدم التغيير للشكل فمثال الزيادة صنو وصنوان والصنو هو النخلة الواحدة من نخلات من أصل واحد وذلك انه اذا خرج نخلتان فما كثر من أصل واحد فالواحدة من تلك النخلات صنو والاثنتان صنوان بكسر النون والجمع صنوان بضم النون ومثال النقص تخمة وتخم ومثال تبديل الشكل أسد وأسد ومثال الزيادة وتغيير الشكل رجل ورجال ومثال النقص وتبديل الشكل رسول

ماقبلها المفتوح مابعدها
نيابة عن الكسرة والفتحة
تقول جاء الزيدون والمسلمون
ومررت بالزيدين والمسلمين
ورأيت الزيدين والمسلمين
وانما مثلت بالمثالين ليعلم
ان هذا الجمع

النساء لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة فانه جاء بالياء وقد كان مقتضى قياس ماذكرت ان يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع بالصابئون من قوله تعالى فى السورة التى تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ماذكرت ان يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت قلت اما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها وجهان احدهما ان المقيمين نصب على المدح وتقديره وامدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه مخفوض لانه معطوف على ما فى قوله تعالى بما أنزل اليك أى يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفى مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهى قراءة مالك بن دينار والجحدرى وعيسى الثقفى ولا اشكال فيها واما الآية الثانية ففيها أيضا اوجه أرجحها وجهان

وبسل ومثال الزيادة والنقص وتبديل الشكل غلام وغلمان انتهى من حواشى الازهرية والآجرومية (قوله يكون فى اعلام العقلاء) كان المناسب ان يزيد لا فيقول لا يكون الا فى اعلام العقلاء الخ وكان المناسب ان يبدل العقلاء باولى العلم فيشمل صفات البارى كقوله تعالى ونحن الوارثون فنعم الماهدون وانا فوقهم قاهرون (قوله فما تصنع بالمقيمين من قوله) أى مقوله تعالى فى سورة النساء أى سورة هى النساء أو من اضافة المسمى للاسم (قوله لكن الراسخون) لكن مخففة لا عمل لها (قوله لانه معطوف) اشاره الى قياس ينتجان ان المقيمين يرفع بالواو ولا وجه ماليه وحاصلهما ان المقيمين معطوف على المرفوع وكل معطوف على المرفوع مرفوع فينتج المقيمين مرفوع ثم تقول المقيمين جمع مذكر سالم وجمع المذكر السالم يرفع بالواو فينتج ان المقيمين يرفع بالواو فتشكل الآية وهذا وارد على قوله يرفع بالواو وقوله وما تصنع الخ وارد على قوله وينصب بالياء (قوله السورة التى تليها) أى تلى سورة النساء وهى المائدة (قوله لانه معطوف الخ) فيه قياسان نظير ما قبله (قوله أرجحها وجهان) أى وثلثة وجها ثالثا وهو انه معطوف على هم من قوله منهم وتقدير كلامهم اختلفوا فى حسنه مع اتفاقهم على ثبوته ووقوعه وقال اكثر البصريين لا يعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض فى فصيح الكلام من غير ضرورة (قوله أحدهما الخ) وعلى هذا فيمنع قول السائل انه معطوف على المرفوع (قوله والمحققين) أى الذين أتوا بعد سيبويه فهو عطف مغاير ويحتمل انه عطف عام على خاص (قوله لبيان فضل الخ) لان الانبياء تجب عليهم الصلاة دون الزكاة (قوله وهم الانبياء) أى بالمقيمين الصلاة هم الانبياء (قوله وفى مصحف عبد الله) أى ابن مسعود (قوله والجحدرى) بفتح الجيم والدال المهملة المراد به عاصم فى رواية عنه (قوله ولا اشكال فيها) أى ويكون عطفا على الراسخون (قوله واما الآية الثانية) أى واما الصابئون فى الآية الثانية (قوله أوجه أرجحها الخ) وقيل ان ان بمعنى نعم وقيل ان الصابئون عطف على الضمير فى هادوا ورد بوجهين أحدهما ان العطف على الضمير المرفوع المتصل لابد له من فاصل والثانى ان المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم ان الصابئين دخلوا فى اليهودية وهو لا يصح وفى الجلالين ان الصابئين فرقة من اليهود وقال الفراء لما كانت ان ضعيفة فى العمل ولا تعمل الا فى الاسم والخبر باق على رفعه وكان هنا الاسم ما لا يظهر فيه الاعراب جاز رفع الصابئون رجوعا الى الاصل وقيل معطوف على محل

اسم ان قبل دخولها وهو الرفع وسيبويه لا يجيز ذلك لانه يقول المانع موجود وهو
ان وهو كالعمل بالمنسوخ مع قيام الناسخ (قوله ان يكون الذين هادوا الخ) جعل
المبتدأ الذين هادوا ولم يجعل المبتدأ الصابئون ويكون الذين هادوا عطفا على الذين
آمنوا لان الصابئون فرقة من اليهود كما في الجلالين فبين الصابئين واليهود ارتباط
بخلاف الذين آمنوا فهو قسم برأسه مقابل لهؤلاء (قوله ان يكون الذين هادوا) أى
ان يكون الذين من قوله الذين هادوا (قوله والجملة فى نية الخ) أى فى نية التأخير
بالنظر لخبران واما بالنظر لاسمها فهو مؤخر لفظا (قوله عما اسمها وخبرها) وفى نسخة
من اسمها وخبرها بيان للحيز وهى أولى (قوله أى بقلبه) انما قال بقلبه ليغاير الخبر
المبتدأ ولم يعكس وان كان التغاير يحصل بالعكس أيضا لان تقييد الخبر بقيد لا يوجد
الا بالقلب وهو قوله بالله واليوم الآخر واطلق فى المبتدأ ومطلق الايمان يحصل
باللسان انتهى فيشى (قوله ثم قيل والذين الخ) أى فهو من عطف الجمل وقوله كذلك
خبر الذين هادوا (قوله وكأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم) أى الى آخر الآية
لان الخبر هو جملة من آمن منهم فلا خوف عليهم وأما من آمن منهم وحده فليس الخبر
المحذوف تأمل (قوله أولى) أى لان فيه تقديم الدليل فتأنس به النفس بخلاف
الوجه الآخر (قوله وألحق به) أى بالجمع المذكور والمراد بالالحاق اعتقاد اصالة
الاول لاجتماع الشروط وفرعية هذا لعدم اجتماع الشروط وليس المراد
بالالحاق القياس لان الجمع سماعى اعرابه بالحروف انتهى فيشى وحاصل ما ألحق
أربعة أشياء الاول أسماء جموع لا مفرد لها وذلك عشرون وبابه واولو وعالمون بفتح
اللام واما بكسرها فجمع حقيقة والثانى جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة
كأهلين ووابلين الثالث جموع تكسير كأرضون وسنون وبابه وهو كل ثلاثى حذفت
لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كسنة وسنين وعزة وعزين وعضة وعضين
الرابع ما سمى به من هذا الجمع وما ألحق به وهو عليون (قوله أولو) فقد منه
الافراد والعلمية والوصفية (قوله وعالمون) قال فى النكت الصواب انه على القياس
وانه جمع لا اسم جمع وانه مراد به العموم للعقلاء وغيرهم ومفرده وان كان اسم
جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه وقال الفيشى قوله وعالمون
يحتمل انه عنده اسم جمع تبعا لابن مالك فى بعض كتبه ويحتمل انه عنده جمع
تصحيح لم يستوف الشروط واما على القول بانه جمع تصحيح مستوف للشروط فعبارته
لا تحتمله (قوله وسنون) فقد منه التذكير والعلمية والوصفية (قوله وبابهما) اى
باب عشرون وباب سنون ومفاده استواء البابين وليس كذلك لان باب عشرون
سماعى وهو العقود الى التسعين وباب سنون قياسى انتهى نكت والجواب انه

أحدهما ان يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفا عليه والخبر محذوف والجملة فى نية التأخير عما فى حيز ان من اسمها وخبرها كأنه قيل ان الذين آمنوا باللسان من آمن أى بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثانى أن يكون الامر على ماذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبر ان محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدا كأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبى بن كعب والصابئين بالياء وهى مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها ثم قلت (وألحق به أولو وعالمون وأرضون وسنون وعشرون وبابهما

انما ارتكب ذلك للاختصار ولو قال سنون وبابه وعشرون وبابه لطال الكلام وقال الفيشي قوله وبابهما اعترض المصنف على ابن مالك في التعبير بباب عشرين بان باب عشرين معناه العقود فيشمل المائة وما ثمة من باب سنة فما اعترض به المؤلف على ابن مالك يعترض به عليه انتهى وأما جواب الفيشي بان الحامل للمصنف الاختصار فلا يصلح جوابا عن هذا وانما يصلح جوابا عن كلام النكت كما علمته وبه تعلم ما في كلام الفيشي من جعله جوابا عن اعتراض المؤلف على ابن مالك (قوله واهلون) نازع فيه بعض وقال انه قياسي لانه جمع أهل وأهل صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد ورد بان أهل الذي هو وصف بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذي بمعنى القرابة (قوله وعليون) قيل جمع علي وهو اسم ملك ثم نقل لاعلى مكان في الجنة فهو من قبيل جمع المذكر الذي سمى به وقيل انه من أول الامر مفرد اسم لاعلى مكان في الجنة او اسم لديوان الخير الذي يدون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين قاله في الكشاف مع زيادة من تقرير المشايخ (قوله ونحوه) وهو بنون وأخون وحمون وهنون انتهى نكت وقال شيخ الاسلام نحو كل منهما فنحو أهلون وابلون من كل جمع لم يستوف الشروط ونحو عليون كل ما سمى به من هذا الجمع كزيدون مسمى به ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير انتهى وقال الفيشي ونحوه بالرفع عطفا على أولو أى ونحو ما ذكر من كل جمع لم يستوف الشروط وفي بعض الاصول ونحوهما أى نحو أهلون وعليون (قوله أولي القربى) وهو مسطح ابن اثاثة وهو ابن خالة أبى بكر الصديق وكان ينفق عليه فلما رمى عائشة بالافك قطع عنه النفقة وحلف فانزل الله ولا يأتل الخ فاجرى أبو بكر النفقة على مسطح وقوله والساكين معطوف على أولي المنصوب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة لانه جمع تكسير يعرب بالحركات الظاهرة (قوله أصله يأتلي) أى أصله قبل دخول الجازم واعلم انه يقال آلى يؤلي أى حلف بحلف ويقال تألى يتألى بمعنى حلف يحلف ويقال ائتلى يأتلي وهو مشترك بين معنيين أحدهما حلف يحلف والثاني ان يكون بمعنى قصر ولذا جوز الشارح في يأتلي الوجهين ومن المادة الاولى اعني آلى يؤلي المولى والايلاء المذكور في الفقه (قوله وهو يفتعل) أى على وزنه (قوله من الالية) هي والايلاء واليمين بمعنى واحد وهو الحلف (قوله أو من قولهم) المعطوف محذوف والمعطوف عليه يحلف والتقدير معناه يحلف من الالية أو يقصر من مصدر قولهم الخ والمصدر هو الألو وقولنا يقصر عطف على يحلف وبهذا التقدير اندفع ما يقال ان ظاهر الشارح ان قوله من قولهم عطف على من الالية فيختل المعنى معناه يحلف من الالية أو من قولهم الخ فيفيد انه

واهلون وعليون ونحوه ملحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها اولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذو ومن شواهده قوله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا أولي القربى لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء واصله يأتلي ومعناه يحلف وهو يفتعل من الالية وهي اليمين أو من قولهم

ما ألوت جهدا أي ما قصرت وعلى الأول فأصله أن تؤتوا على أن لا تؤتوا فحذفت على ولا كما قال

قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا أي لأن لا تضلوا وعلى الثاني فأصله في ان تؤتوا فحذفت في خاصة وقرئ ولا يتأل وأصله يتألى وهو يتفعل من الالية وأولو فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان في ذلك لذكرى لأولى الالباب فهذا مثال المجرور وذلك مثالا المرفوع والمنصوب ومنها عالمون وعشرون وبابه الى التسعين فانها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها ارضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفرده ارض ساكن الراء والارض مؤنثة بدليل واخرجت الارض اثقالها وهي مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع الصحيح لمذكر عاقل تقول هذه ارضون ورأيت ارضين ومررت بارضين وفي الحديث من غصب قيد شبر من ارض طوقه الله من

سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء في الضرورة كقوله * لقد ضجت الارضون اذ قام من بني

سداد خطيب فوق أعواد منبر * ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة

اذا أخذ من قولهم ما ألوت الخ يكون معناه بحلف وليس كذلك تأمل وعلى انه من قولهم الخ تكون لامه واوا لان ألوت من الالو وهو التقصير وعلى انه من الالية تكون لامه ياء (قوله جهدا) بضم الجيم أي اجتهادا وهو تمييز أو منصوب على نزع الخافض أي في الاجتهاد أو انه حال أي ما قصرت حال كوني مجتهدا (قوله كما قال الخ) دليل على حذف لا وأما حذف الجار قبل ان فهو مطرد ولا يتوهم ويحتمل انه دليل على حذف الجار وحذف لا لان قوله ان تضلوا المعنى لئلا تضلوا أي لعدم ضلالكم او المعنى ارادة ان لا تضلوا وعليه فالمحذوف لا وليس هنا حذف حرف الجر (قوله وقرئ ولا يتأل) أي ولا يحلف وهذه القراءة تؤيد الوجه الاول من الوجهين المذكورين في القراءة الاولى (قوله علامة رفعه الواو) أي المحذوفة لالتقاء الساكنين والساكنان الواو المحذوفة واللام في الفضل وكذا يقال في قوله وأولى مفعول وعلامة نصبه الياء أي المحذوفة للساكنين (قوله ان في ذلك لذكرى الخ) ان حرف توكيد ونصب وذكرى اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الالف وقوله في ذلك خبرها والالباب جمع لب وهو العقل الخالص (قوله فهذا) أي قوله ان في ذلك لذكرى لاولى الالباب فان أولى مجرورة باللام وعلامة جره الياء المحذوفة للساكنين (قوله وذانك) أي قوله أولوا الفضل وقوله أولى القربى كما تقدم (قوله أثقالها) أي ما فيها من الدفائن والكنوز (قوله هذه ارضون) فهو مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وكذا تقول في النصب والجر (قوله قيد) بكسر القاف وسكون الياء أي قدر (قوله طوقه) بالبناء للمفعول أي كلف حمله أي كلفه الله وقال البغوي يخسف به الارض وتجعل طوقا له فعلى الاول أراد طوق تكليف وعلى الثاني طوق تقلد والاصح ويؤيده خبر الطبراني أيما رجل ظلم شبرا من الارض كلفه الله ان يحفره حتى يبلغ به سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس وخبر البخاري وغيره من أخذ من الارض شبرا بغير حق خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين اه وعلى هذا فيطول عنقه حتى يجعل ذلك فيه (قوله وربما سكنت الراء في الضرورة) وقال غيره وحكى اسكانها وعليه فلا يختص بالضرورة (قوله لقد ضجت الخ) اللام للقسم وقد حرف تحقيق وضجت فعل ماض والتاء للتأنيث والارضون فاعل وفيه مجاز عقلي والمعنى أهل الارضين واذ حرف تعليل وقام فعل ماض ومن بني من حرف جر وبني مجرور وعلامة جره الياء وهو مضاف اليه وسداد اسم حي من اليمن وهو بدال اين مهملتين وفي نسخة سند وهو اسم حي من اليمن أيضا وخطيب فاعل وفوق ظرف وأعواد

مضاف اليه ومنه بر من البر وهو الارتفاع مضاف اليه والشاهد في أسكين راء أرضون (قوله وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول) وذلك ان ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت في الجمع على الفصيح نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الفصيح نحو مئين وحكى مؤن وسنون وعزون بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين اهـ اشموني والفيشي اقتصر على الفصيح في مفتوح الفاء ومكسورها وسميت السنة سنة لسنه الاشياء فيها أي تغيرها وهي العام عامله يوم الشمس فيه لانها تقطع الفلك في سنة قرره بعض الاشياخ ورأيته في الشواهد (قوله وأصله سنو الخ) أي فلامه واو أوهاء وقوله أو سنه أو للشك كما نص عليه الفيشي على القطر وفي الشواهد ما يفيد انها لحكاية الخلاف حيث قال واختلف في لامه فقيل واو الخ وهو الظاهر (قوله سنه) قال الشنواني أي بسكون النون وقال البيضاوي وقيل سنهة كجبهة اهـ والذي سمعناه من الاشياخ ان قوله سنه بفتح النون (قوله اشتقاق الفعل) أي أخذ الفعل منه لان الاشتقاق الصغير من المصادر (قوله سانهت وسانيت) قالوا سانهته أي شاركته في السنة وسنهت النخلة اذا أتت عليها السنون وفي شرح الالفية لابن قاسم في باب التصغير مثل سنتبة التي هي الجماعة من الناس قال لا أعلم خلافا في انه محذوف اللام وأما ثبة التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض فذهب الزجاج الى انها محذوفة العين وذهب غيره الى انها محذوفة اللام من ثبيت اذا جمعت وهو أولى. (قوله وأصل سانيت الخ) جواب عما يقال اذا كان الفعل سانيت فلامه ياء لا واو (قوله بدل من ثلاث) والتقدير ولبثوا في كهفهم سنين (قوله فمن نونها) وهي قراءة ما عدا حمزة والكسائي (قوله فسنين مضاف اليه فهي مخفوضة الخ) وفيه شذوذ لقول ابن مالك * ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف * (قوله ثم انقضت تلك السنون وأهلها الخ) لم يعلم قائله وقبله

قضت لنا سنينا بالوصال وبالهنا * فكأنها من قصرها أيام

ثم انثنت أيام هجر بعدها * فكأنها من طولها أعوام

ثم انقضت الخ وذلك ان أيام السرور قصيرة وان طالت وأيام الهجر طويلة وان قصرت (واعرابه) ثم حرف عطف على ما قبله وانقضت فعل ماض والتاء للتأنيث تلك فاعل انقضت والسنون بدل أو عطف بيان وأهلها عطف على السنون فكأنها الفاء عاطفة وكأن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها وخبرها محذوف أي أحلام وكأنهم أحلام اعرابه مثل الذي قبله والشاهد حيث رفع السنون (قوله وأشرت بقولي وبابه) الذي في المتن وبابه قال البرماوي افراد الضمير في بابه يدل على انه

وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل وأصله سنو أو سنه بدليل قولهم في جمعه بالالف والتاء سنوات وسنهات وقولهم في اشتقاق الفعل منه سانهت وسانيت وأصل سانيت سانوت فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين تقرأ مائة على وجهين منونة وغير منونة فمن نونها فسنين بدل من ثلاث فهي منصوبة والياء علامة النصب قيل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر اقامته واحلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهي مخفوضة والياء علامة الخفض ولم تقع في القرآن مرفوعة ومثالها قول القائل

ثم انقضت تلك السنون وأهلها
فكأنها وكأنهم أحلام

وأشرت بقولي وبابه الى ان كل ما كان كسنين في كونه

لم يكن في النسخة التي شرح عليها المصنف عشرون (قوله جمع الثلاثي) خرج الرباعي كجعفر وجندل (قوله حذفت لامه) خرج ما لا حذف فيه نحو تمرة وشذ انون جمع أضاة كقناة وهي الغدير وحرون جمع حرة وأحرون جمع أحرة والاحرة الارض ذات الحجارة وأوزون جمع أوزة وهي البطة وخرج أيضا ما حذفت فاؤه نحو عدة وزنة اذ أصله وعد بكسر الواو فكرهوا الابتداء بكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء في غير محل العوض منه لان تاء التأنيث لا تقع صدرا وشذ رقون في جمع رقة وأصله ورق كوعد وهي الفضة ولدون في جمع لدة وأصله ولد وهو الترب أي المساوي في السن وحشون في جمع حشة وأصله وحش وهي الارض الموحشة (قوله وعوض) خرج نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون وأخون (قوله هاء التأنيث) خرج نحو اسم وأخت لان العوض غير الهاء اذ هو في الاول الهمزة وفي الثاني التاء وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم وترك الشارح قيدا وهو ولم يكسر ليخرج نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون في جمع ظبة وهو حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين (قوله كقلة) بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي عودان يلعب بهما الصبيان في بلاد الريف وهي المسماة بالعقلة وفي بعض العبارات وهي عود يلعب به الصغار يجعلونه على حجرين يسمونه المقلة وأصل قلة قلو حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث وقوله وقلين بضم القاف وكسرها لما تقدم ان المفرد اذا كان مضموم الفاء يجوز في الجمع الضم والكسر (قوله وعزة) بكسر العين وتخفيف الزاي وهي الفرقة من الناس وأصله عزو (قوله تعتزي) أي تنتسب (قوله على الحال) أي من الذين من قوله فما للذين كفروا قبلك مهطعين (قوله جعلوا القرآن) أي اعتقدوه (قوله عضو) بكسر العين وفتح الضاد (قوله عضيته تعضية) أصله عضوته بالواو فقلبت الواو ياء لمجاوزتها ثلاثة أحرف نظير ما تقدم في سانيت وتعضية مصدره نحو زكى تزكية ويقال عضوته عضوا كضربته ضربا وهذا صريح في انه بالواو ولو عبر به المصنف كان أولى فان قوله عضيته تعضية ربما يوهم انه يائي تأمل (قوله قال رؤبة وأيس دين الخ) اسمه عبد الله بن رؤبة وكنيته أبو الشعثاء ورؤبة لقبه والرؤبة في الاصل اسم لقطعة من الخشب يشعب بها الاناء وجمعها رئاب وبها سمي الشاعر المذكور ورؤبة بسكون الهمزة وفتح الموحدة وبعدها هاء ساكنة اه شواهد والمسموع من المشايخ رؤبة بالتاء لا بالهاء وحرر (قوله وأيس دين الخ) دين اسم أيس والله مضاف اليه وبالعضى خبر أيس فهو في محل نصب على مذهب المصنف والدين في

جمع الثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث فانه يعرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزة وعزين وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين أي فرقا شتى لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الفرقة الاخرى وانتصابها على انها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين وانتصاب مهطعين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهي جمع عضة واختلف فيها فقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته قال رؤبة * وأيس دين الله بالعضى

اللغة الجزاء والمراد دين الاسلام والمعنى المفرق وهو محل الشاهد وماذكره
المصنف من انه لزوجه يخالف قول الاشمونى وقول ذى الرمة وليس دين الله بالعضى
وكلام الشواهد يوافق المصنف (قوله أعضاء) أى كأعضاء أى جعلوه مفرقا
والاعضاء هى الاجزاء (قوله كهانة) هى الاخبار بالغيب وأصل الكهانة
ان الشياطين يصعدون واحدا فوق واحد الى ان يصلوا الى السماء فيسمعون
ما يقع فى الارض ثم ينزلون فيخبرون الكهان فتخبر به الكهان مع زيادة من عندهم
(قوله أساطير الاولين) أى سطرته الامم السابقة (قوله وقيل أصلها عضهة) بلها يدل
له تصغيرها على عضيهة وأما على الاول فلامها واو ويدل عليه جمعها على عضوات
وكل من التصغير والجمع يرد الاشياء الى أصولها وفى نسخة وقيل أصلها عضهة
من العضيهة وهى الخ وفى بعض النسخ عضهة من العضه وهى غير مناسبة والذى
فى الاشمونى عضه من العضه (قوله والبهتان) هو بمعنى الكذب (قوله وفى الحديث
الخ) لا يصلح هذا المعنى فى الاية فالحاصل ان الشارح استدل على القول الاول
بالاية وعلى الثانى بالحديث (قوله لا يعضه بعضكم بعضا) أى لا يكذب بعضكم على
بعض وقال بعضهم أى لا يرميه بالعضيهة وهى الكذب والبهتان والحديث رواه
الطيالسى عن عبادة بن الصامت كما رواه فى الجامع الصغير (قوله لا يعضه) بفتح
الياء وسكون العين وفتح الضاد وسكون الهاء أى لا يكذب قاله الشيشى ﴿خاتمة﴾
اذا سمى بجمع المذكر وما الحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية
واعرابه كغسلين بالحركات الظاهرة الثلاث على النون مع لزوم الياء مع التنوين
واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب
الممنوع من الصرف مع الواو فى الاحوال الثلاث والاعراب على النون وعلة منع
الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها
الثقل والنون عوضا عن التنوين ويلزمه الواو فى الاحوال الثلاث والنون مفتوحة
فى الاحوال الثلاث وهذه الاوجه مرتبة فى القوة كما ذكرنا ومحل الاوجه
الاربعة الاخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والا تعين الوجه الاول كاشهيبابين اسم
لسنين التى لا مطر فيها (قوله يفعلان وتفعلان) بالياء المثناة تحت فى الاول وبالتاء
المثناة فوق فى الثانى وسواء كانت الالف ضميرا أو حرفا كما فى لغة أكلونى البراغيث
(قوله ويفعلون وتفعلون) بالياء فى الاول والتاء فى الثانى وسواء كانت الواو ضميرا
أو حرفا كما تقدم وقوله وتفعلين بالتاء المثناة فوق لا غير (قوله فانها ترفع بثبوت
النون) أى بالنون الثابتة لفظا وقد تكون مقدرة كما فى لتبلون وانما عبر بثبوت
لمقابلته بالحذف فى قوله بحذفها (قوله فانها ترفع الخ) قال الرضى لما اشتغل محل

يعنى بالتفرق أى جعلوا
القرآن اعضاء وقال بعضهم
سحر وقال بعضهم كهانة
وقال بعضهم أساطير الاولين
وقيل اصلها عضهة من العضه
وهو الكذب والبهتان وفى
الحديث لا يعضه بعضكم
بعضا ﴿السادس﴾ الامثلة الخمسة
يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين فانها ترفع
بثبوت النون

وتجزم وتنصب بحذفها وأما تحاجوني فالمحذوف نون الوقاية وأما الا أن يعفون فالواو أصل والفعل مبني بخلاف وأن تعفوا أقرب للتقوى * وأنواع الباب السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة

الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعلت النون بدل الرفع لمشابهتها في الغنة الواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع من ذلك الفصل الذي به ذلك نضمير كالمثنى والمجموع بالواو والنون وحمل عليه الياء في تفعلين (قوله وتجزم وتنصب) قدم الجزم لانه الاصل في الحذف والحذف في النصب محمول عليه وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرئ ساحران تظاهرا أصله تتظاهران بادغام التاء في الظاء وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

لم يقل وتبيتين بالنون بعد الياء ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على أصلها الذي هو الضمة فانها قد حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو يأمركم باسكان الراء وقرئ شاذا ورسلنا باسكان اللام (تنبيه) ما ذكره من رفعها بالنون وجزمها ونصبها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان اعراب هذه الامثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ماقبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك (قوله وأما تحاجوني الخ) لم يتعرض المؤلف لشرحه وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال انك قلت ان الامثلة الخمسة حال تجردها من الناصب والجازم ترفع بثبات النون فما بال نونها حذفت مع التجرد منهما عند اجتماعها مع نون الوقاية في قراءة نافع أتحاجوني بنون واحدة وكان الاصل أتحاجونني بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون الوقاية فاجاب عنه بان المحذوفة ليست نون الرفع بل نون الوقاية وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي على الفارسي وأبي الفتح بن جني ووجهه ان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها ونون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف وذهب ابن مالك وافقة لسيبويه الى ان المحذوف نون الرفع مستدلا بان نون الرفع نائبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفا كقراءة أبي عمرو ان الله يأمركم بسكون الراء فحذفت النون النائبة عنها لئلا يفضل الفرع على الاصل ولان حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية اذ لا سبب آخر يدعو الى حذفها وحذف نون الوقاية لا يؤمن معه حذف نون الرفع في النصب ولانا نحتاج اليها لتقي الفعل من الكسر على الخلاف في وجه تسميتها بذلك (قوله الامثلة الخمسة) معنى تسميتها أمثلة انها ليست افعالا باعيانها

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عينان تجريان وأنتم تعلمون وأنتم تشهدون وهم لا يشعرون فالمضارع في ذلك كله مرفوع لخلوه من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا جازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون فان قلت فما تصنع في قوله تعالى الا أن يعفون فان ناصبة والنون ثابتة معه قلت ليست الواو هنا واو الجماعة وانما هي لام الكلمة التي في قولك يدعو ويعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما هي اسم مضمر عائد على المطلقات كالنون في والمطلقات يتربصن والفعل مبني لاتصاله بنون النسوة

كأن الأسماء الستة أسماء باعتبار أنها انما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويصطحبان ونحوهما وكذا الباقي فالتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من التعبير بالأفعال الخمسة (قوله الخمسة) أي باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فستة فان في تفعلان بالمثناة فوق ثلاث صور لأنه للمذكر من المخاطبين نحو أنتما يا زيدان تضربان وللمؤنثتين المخاطبتين نحو أنتما يا هندان تضربان وللمؤنثتين الغائبتين نحو الهندان تفعلان بالظاهر وهما أي الهندان تفعلان بالضمير نظرا للمعنى وهو الراجح وأجاز ابن الباذش أن يقال هما يفعلان بالمثناة التحتية تريد الهندين نظرا للفظ الضمير وعليه تكون هذه الأمثلة باعتبار معانيها سبعة (قوله وهي كل الخ) لما في التعريف كونه تعريفا أفادخل فيه لفظة كل والأولى لا تدخل فيه لأنه للماهية لا للأفراد وكل للأفراد (قوله اتصل به ألف اثنين) هو أحسن من قول غيره ضمير اثنين لأن قوله ألف اثنين يصدق بالضمير وبالعلامة على لغة أكلوني البراغيث وكذا يقال في قوله أو واو جمع أو ياء كانت ضميرا أو علامة (قوله بثبوت النون) وتكون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين وربما ضمت وقد قرئ شاذا أتعدانني بضم النون الأولى ونقل أبو حيان أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذا أتعدانني بفتحها وتكون أي النون مفتوحة بعد الواو والياء للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وحملا على نون جمع المذكر اه حلبي (قوله تجريان) مرفوع بالنون وهو محل الشاهد وأما عينان فهو مثنى ولا شاهد فيه خلافا لمن توهم أنه محل الشاهد فاعترض بأنه اسم لا فعل نعم في بعض النسخ فيهما عينان نضاختان بعد قوله فيهما عينان تجريان وهذه النسخة غير صواب لأن نضاختان اسم لا فعل (قوله وأنتم تعلمون) الأولى أن يمثل بقوله فآخران يقومان مقامهما والسكون مثالا للفعل المسند الى المثنى المبدوء بالياء (قوله وأنتم تشهدون وهم لا يشعرون) مثالان للمسند الى الواو بالتاء والياء وترك مثال المسند لياء المخاطبة (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ان حرف شرط جازم لجملة لم تفعلوا والواو في قوله ولن تفعلوا للاعتراض والجملة معترضة بين الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب ولم في قوله لم تفعلوا ليست للقلب لأن أن تخلص الفعل للاستقبال اه فيشي على القطر (قوله الا أن يعفون) أن حرف مصدري ونصب ويعفون فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب لاتصاله بنون النسوة فاعل فلم يعمل الناصب هنا في لفظ الفعل وبذلك ألغز بعضهم بقوله

وما ناصب للفعل أو جازم له * ولا وجه للاعراب فيه يشاهد

(قوله يتربصن) مبني على السكون في محل رفع والنون فاعل والجملة في محل رفع خبر

ووزن يعفون هذا يفعلن كما انك اذا قلت النسوة يخرجن أو يكتبن كان ذلك وزنه وأما اذا قلت

الرجال يعفون فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهي الواو الاولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى وانما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها أن الاولى جزء كلمة والثانية كلمة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثاني ان الاولى آخر الفعل والحذف بالاواخر أولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر اذ الآخر الياء ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزنه يعفون يفعون بحذف

١٧ عباده ل اللام وليسند اذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق ثم قلت * السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذف آخره ما

عن المطابقات (قوله ووزن يعفون هذا) أى المسند لنون النسوة للاحتراز عن المسند الى واو الجماعة الآتى بعده قريبا (قوله وانما خصت بالحذف الخ) أى قصر الحذف عليها لا يتجاوزها الى غيرها فالباء داخلة على المقصور (قوله وحذف جزء أسهل من حذف كل) هذا يفيد ان حذف الكل فيه سهولة لان أفعل متى قرن بمن كان على بابه وكذا قوله أولى من حذف الخ لكن أنت خبير بان العلة لا تنتج ان حذف الواو الاولى واجب بل على طريق الاولوية والمقصود انه واجب تأمل (قوله لا تدل على معنى) لكونها جزأ من الكلمة (قوله تدل على معنى) أى الجماعة لكونها كلمة مستقلة (قوله غاز) أصله غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازى كقاضى فاستثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله لانه جيء به لمعنى) وهو التمكين فى مثاله لانه تنوين تمكين فى قاض وغاز أى والياء فيهما لم يؤت بها لمعنى (قوله وهى كلمة مستقلة) أى والياء جزء كلمة (قوله ولا يوصف بانه آخر) بخلاف الياء فانها الآخر (قوله ولا يوصف بانه آخر) أى لانهم عرفوا التنوين بانه نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فلو يلحق الآخر ولم يجعلوه آخرا تأمل (قوله ويزيد وجها) أى التنوين فى غاز وقاض يزيد وجها على الواو فى يعفون التى هى ضمير (قوله وهو انه) أى التنوين (قوله والياء معتلة) أى والياء حرف علة لان الاعلال فرق بين الفعل والمعتل فالاعلال التغيير والمعتل هو حرف العلة كما قالوه فيما يأتى قريبا والمعتل أيضا اسم لاعلاله التى فيها حرف العلة وفى بعض النسخ والواو والياء معتلة والصواب حذف الواو ولما علمت ان الواو فى غاز تقلب ياء فآل أمرها الى الياء (قوله ووزن يعفون يفعون) الاول بعين ثم فاء والثانى بالعكس (قوله فاعرف الفرق) أى بين يعفون المسند لنون النسوة ويعفون المسند لواو الجمع وان النون فى الاول هى الفاعل لانها نون الرفع بخلافها فى الثانى (قوله السابع الفعل المعتل الآخر) أى الذى اعتل آخره فالمعتل اسم فاعل واشتقاقه لغة من اعتل أى مرض وسمى معتلا لما فيه من الاعلال وبعبارة قوله المعتل أى كان آخره حرف علة وسميت الاحرف الثلاث حروف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله والمعتل صفة مشبهة فهو نقيض باعتبار الرفع والنصب والجر (قوله فانه يجزم بحذف آخره) انما سلط الجازم على حذف آخره دون الناصب لانه يقتضى السكون فقرب آخر الفعل بذلك من الحركات فتسلط عليه بخلاف عامل النصب فانه فيما قال لم تسلط الناصب فى باب الافعال الخمسة

على الآخر فحذفه دون المعتل اه دلجموني وعبارة قوله يحذف الخ أي لان شأن عامل الجزم ان يحذف الحركة ولما كان آخر الافعال سا كنا قبل دخول الجازم لم يجد في آخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها كذا قال الرضي (قوله يحذف آخره) أي اذا كان حرف علة اصالة أي لم يكن بدلا من همزة أما لو كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرأ ويقري مضارع أقرأ ويوضو مضارع وضأ فلا أثر على عدم الحذف مطلقا وفصل بعض فقال ان كان الابدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه أو قبله فيجوز الحذف وعدمه وجواز الوجهين مبني على الاعتداد بالعارض وعدمه بخلاف ما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم لم يجز الحذف لان العامل قد استوفى مقتضاه وهو حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم أبدلت تلك الهمزة الساكنة ألفا أو واوا أو ياء اه من شراح الازهرية (قوله ونحو انه من يتق الخ) ٣ لم يتعرض لشرحه الثواب وهو جواب سؤال مقدر تقديره ان من دخلت على يتقي على هذه القراءة أي قراءة قنبل باثبات الياء مع وجود الجازم ولم تحذف لامه والجواب انه مؤول بان الياء فيه للاشباع لا أصلية أو تجعل من موصولة لا شرطية ويسكن اصبر امالتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة من ان او انه وصل بنية الوقف أو للعطف على المعنى وهو المسمى بالعطف على التوهم لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها ولهذا تأتي بعدها الفاء واستبعدت هذه الامور فلهذا اختار ابن مالك ان الجزم قد يقدر في المعتل أي ان ابن مالك يقول اثبات حروف العلة لغة قليلة جائزة نثرا ونظما والسكون مقدر على كل من الالف والواو والياء ولا نظر للسكون الحاصل فيها فانه أصلي فتحمل الآية عليه فجملة الاجوبة عن يتقي ثلاثة اما الياء للاشباع أو لغة أو ان من موصولة وعليه ففي يصبر أوجه ثلاثة ولكن الجمهور على ان اثبات حروف العلة ضرورة كما في قول الشاعر

ولا ترضاها ولا تملق * وقوله * كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا * (كذا) وقوله * كذلك تهجو ولم تدع

وقوله * ألم يأتيك والانباء تنمي * اه شيخ الاسلام مع زيادة من شراح الازهرية وعبارة وأما ابقاء الاحرف مع الجازم فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعض انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخاف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينئذ في الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها وقيل حذفت المقدرة وفائدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذفت الظاهرة لم يجز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال أو الاستئناف وذهب

٣ قوله لم يتعرض الخ بل تعرض له في النسخ التي بأيدينا اه

ونحو انه من يتقي ويصبر مؤول بما

آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة حذف هذه الحروف لغير جازم وقوفا أو وصلا بنية الوقف كقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقولنا لتوالي الحركات قال الدماميني هذا القول أحسن الاقوال كما في يأمركم ويشعركم ولا حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه لا طائل تحته وقوله وصل بنية الوقف أي ان يصبر رفع وسكن بنية الوقف عليه وفيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيارا وجوابه ان الضعف هو الوقف بالفعل لا تقديره (قوله هذا خاتمة) أي آخر والخاتمة في اللغة ما يختم به (قوله فليدع) الفاء عاطفة واللام للامر وهي ساكنة لانها تسكن بعد الواو وثم والفاء (قوله أهل ناديه) أي ففيه مجاز بالحذف ويحتمل ان فيه مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال فيه لان النادي هو المجلس (قوله أي في المضارع) أي حدثه وقوله وقلبه أي المضارع أي زمنه ففيه استخدام (قوله والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله به حتى يخرج الخ) يقض بمعنى يؤدي وحتى بمعنى الى وهي غائية والمعنى استمر عدم ادائه ما أمره الله به الى ان يخرج من جميع اوامره وقوله بعد أي بعد ان اخبر الله بأنه لم يؤد أوان حتى بمعنى الا والمعنى بعد ان اخبر الله بعدم قضاء العبد ما أمره لم يقض أي علم انه لم يقض ما أمره الله به الا ان خرج من جميع اوامره أي الا ان فعل جميع أوامره تأمل ويدل له قول الفيشي قوله بعد أي بعد ان اخبر الله تعالى بعدم قضاء العبد ما أمره الله علم انه لم يخرج من عهدة الاوامر الا بادائه جميعها والله أعلم

﴿فصل تقدر جميع الحركات الخ﴾ الفصل في اللغة معناه الحاجز بين الشيئين فهو بمعنى اسم الفاعل أي هذا اللفظ فاصل أي مميز لما ذكر بعده عما ذكر قبله أو بمعنى اسم المفعول بمعنى منفصول عما قبله وفي الاصطلاح عنوان بحث سابق عن لاحق انتهى دلجموني وذلك ان التراجم اسم للالفاظ مدلول الالفاظ التي تذكر بعدها تأمل وهذا الفصل تسميه النحاة الاعراب التقديري لكن بعضهم يعبر عنه بالفصل وبعضهم بالباب وكل صحيح لكن الباب يشعر بالاستقلال والفصل يشعر بالتبعية والتفرقة فتعبير كالمصنف أولى (قوله تقدر الحركات) اقتصر على الحركات لانها الغالب والا فقد تقدر الحروف والسكون أما السكون فيقدر في خمسة مواضع الاول ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني الموقوف اذا

وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يجزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه اي اهل مجلسه وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذان مثالان لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا كما ان لم كذلك والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء في يتق واسكان الراء في يصبر على قراءة قنبل فأقول هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو من دخل على يتق ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه ان من موصولة لا انها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفا أو لانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وابهامها والاول مبني على الاصل ثم قلت ﴿فصل تقدر الحركات

أبدل ابدالا محضا على اللغة الضعيفة كما فى يقرا مضارع قرأ و يقرى مضارع اقرأ و يوضو مضارع وضأ فاذا أبدلت همزة المضارع حرف لين ثم ادخلت الجازم فقلت لم يقرا لم يقرى ولم يوضو فالجزم بسكون مقدر الثالث لم بالمضارع ولد اذا اسكن لاجل وقف الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله * وذى ولد لم يلده أبوان * الرابع الحرف المدغم فيه نحو لم يقر ولم يعض ولم يشد الخامس ما حرك فى الوقف للقوافى نحو * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * ذكره ابن هشام فى الجامع وأما الحروف فمنها النون وتقدر فى ثلاثة مواضع الاول فى الافعال الخمسة اذا حذفت لغير ناصب وجازم وورد حذفها نثرا ونظما قرئ ساحران تظاهرا وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر * ابيت اسرى وتبيتى تدلكى * أصله تبيتين فحذفت النون تخفيفا ولا يقاس على شئ من ذلك فى الاختيار وذلك لان النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة فى الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبى عمرو وما يشعركم انها بسكون الراء ارادوا ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع آمنا من حذف لم يأمن منه الاصل الثانى اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعداننى والادغام والحذف وقرئ أتحاجونى واختلف فى المحذوف حينئذ فذهب سيبويه الى انها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى ان الله يأمركم فى قراءة من سكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر للناصب والجازم ولا تغييرثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى ان المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو على وابن جنى لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولانها انما جىء بها لتقى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه الثالث مع نون التوكيد فى نحو لتضربن يا قوم وأصله لتضربونن حذفت النون لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا جائز أن تحذف النون لفوات المقصود من الاتيان بها وحذفت الواو لوجود الضمة الدالة عليها وفى نحو لتضربن يا هند أصله لتضربينن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الياء والنون المدغمة لا جائز ان تحذف النون لفوات

المقصود من الاتيان بها وحذفت الياء لوجود الكسرة الدالة عليها والحاصل ان النون
تحذف في الاثنى مواضع ما حذف منه النون نحو منا ومع نون الوقاية على مذهب
سيبويه ومع نون التوكيد في نحو ما تقدم ومن الحروف المقدرة ما يقدر للاستثقال
في جميع الاحوال نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم
وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم قال بعضهم
وضابطه اذا كان الاعراب بحرف ولاقى ساكنا فالمخرج نحو مصطفو القوم والمثنى
الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مقدرا اصلا انتهى أي لان حرف اعرابه لا يحذف لل
لساكنين ولا يحذف لعدم ما يدل عليه وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف
الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا وتقدر الواو للاستثقال حالة الرفع
نحو جاء مسلمي فان أصله مسلمون لي سقطت نونه للاضافة واللام للتخفيف وصار
مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وأدغمت الياء في الياء ولم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه في حالة الرفع
تقديريا وأما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي الاعراب
في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقتها ومن الحروف ما يقدر للتعذر
كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم حال الحكاية وكالالف في المثنى كقولهم
دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو يكفيك تمرتان أو نحو ذلك ومنه دعنا
من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال
ضربت الزيدين فتمرتان مجرور وعلامة جره الياء المقدرة نيابة عن الكسرة
منع من ظهورها ألف الحكاية وما ذكر من ان اعراب نحو مسلمي مقدر هو ما صرح
به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك خلافا لمن ادعى انه لفظي ومن ان التقدير فيه
للاستثقال هو ما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه وأجيب عنه اه
كلام الفيشي مفرقا في مواضع (قوله كلها) تأكيد معنوي للحركات وهو تأسيس
ان أريد جنس الحركات وتأكيد ان أريد الاستغراق (قوله في نحو غلامي الخ)
ذكر المصنف ستة مواضع المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص والمعتل آخره
باقسامه الثلاث فيفيد ان الحركات لا تقدر في غير ذلك وليس كذلك والجواب انه
اقتصر على تقدير الحركات لغير عارض أو لعارض منزل منزلة الاصلي لان الاضافة
في الاسماء هي الاصل وحاصل ما تقدر فيه الحركات في غير المواضع الستة خمسة
مواضع الاول المدغم نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا
ذكره الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل الثاني المحكي نحو من زيدا لمن قال رأيت
زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأي البصريين وعلى

كلها في نحو غلامي

الاصح عندهم في حالة الرفع ان الحركة حكاية لا اعراب ووجه التقدير فيه اشتغال المحل بحركة الحكاية الثابتة الموقوف عليه في نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد على الغة من يقفون على المنصوب بالنون بحذف تنوينه وسكون آخره الرابع ما سكن آخره للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة وكذا وما يشعركم في قراءة أبي عمرو الخامس المتبع كالحمد لله وقلت الحمد لله وانظرت في المدارسة (قوله ونحو الفتى) ظاهره ان الكسرة تقدر في المقصور ولو كان ممنوعا من الصرف نحو عيسى وموسى وهو مذهب الجمهور وبه صرح المصنف في بعض كتبه ان الممنوع من الصرف مطلقا تقدر فيه الفتحة وكذا الخلاف بعينه في المنقوص الممنوع من الصرف نحو جوار وغواش فمذهب الجمهور انه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لمانع الصرف ما لم يضف نحو جوار الامير والا قدرت الكسرة والضمة والفتحة ولا يقال ان الفتحة تظهر على الياء لخفتها الا انها الما نابت عن ثقيل ثقلت (قوله ويسمى) أي نحو الفتى (قوله والضمة والكسرة) يستثنى منه المركب المزجي الذي جزؤه الاول آخره ياء عند من يعربه اعراب المتضايفين نحو معدي كرب فان الفتحة تقدر على الياء وقوله والضمة والكسرة أي للاستثقال على الياء ولذلك ظهرت الفتحة على الياء لخفتها وهذا هو الغالب وقد تظهر الضمة والكسرة على الياء في الضرورة كقوله

تراه وقد فات الرماة كأنه * امام الكلاب مصغي الخد أصلم

وقوله لا بارك الله في الغواني هل * يصبحن الا لهن مطلب

وقد تقدر الفتحة للضرورة كقوله * ولو أن واش باليمامة داره

وقوله كسوت عار لحمه فتركته * وقوله

كأن أيديهن بالقاع القرق * أيدي جوار يتعاطين الورق

(قوله والضمة في نحو يدعو ويرمي) انما قدرتا عليهما وخفة الفتحة عليهما ظهرت وحملا في ذلك ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة

اذا قلت على القلب يسلو قيضت * هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

وقوله * يساوي غير خمس دراهم * وقوله في تقدير الفتحة

كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس

وقوله ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

وقوله * اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله * أرجو وآمل أن تدنو مودتها *

وقوله فما سودتني عامر عن وراثة * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

اه محشي الفيشي (قوله فنوعان أحدهما ما أضيف الخ) قدم المتن والشرح

ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويرمي (ص) وأقول الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان وما تقدر فيه واحدة فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان أحدهما ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر

ثما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك نحو غلامى وغلمانى ومسلمانى فهذه الامثلة
ونحوها تعرب بحركات
مقدرة على ماقبل الياء والذى
منع من ظهورها أنهم التزموا
أن يأتوا قبل الياء بحركة
تجانسها وهى الكسرة
فاستحال حينئذ المجىء
بحركات الاعراب قبل الياء
اذ المحل الواحد لا يقبل
حركتين فى الآن الواحد
فتقول جاء غلامى فتكون
علامة رفعه ضمة مقدرة
على ماقبل الياء ورأيت
غلامى فتكون علامة نصبه
فتحة مقدرة على ماقبل الياء
ومررت بغلامى فتكون
علامة جره كسرة مقدرة
على ماقبل الياء لا هذه
الكسرة الموجودة كما زعم
ابن مالك فانها كسرة المناسبة
وهى مستحقة قبل التركيب
وتماد خل عامل الجر بعد
استقرارها واحترزت
بقولى وليس مثنى ولا جمع
مذكر سالما من نحو
غلاماى ومسلمى فان الياء
تثبت فيهما جرا ونصبا
مدغمة فى ياء المتكلم والالف
تثبت فى المثنى رفعا وليس
شئ من الحرف المدغم
ولا من الالف قابلا للتحريك
وقولى ولا منقوصا لان ياء
المنقوص تدغم فى ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا.

النوع الاول على الثانى نظرا الى أن الاصل ظهور علامات الاعراب والاصل فى غلامى ظهور علامة الاعراب وامتناعه لعارض الاضافة وما ذكره فى اعراب المضاف لياء المتكلم هو أحد أقوال ثلاث وقيل انه مبنى لاضافته الى مبنى وقيل لا معرب ولا مبنى وسماه بعضهم خصيا (قوله سالما) صفة لجمع على طريق التسامح كما تقدم لان السلامة حقيقة وصف للمفرد (قوله ولا منقوصا ولا مقصورا) استثناهما هنا لئلا يتكررا مع الآتى لانه سيذكر حكمهما بعد أو يقال انما استثناهما لان الاعراب فيهما مقدر سواء أضيفا أم لا وكلامه فيما يقدر بسبب الاضافة (قوله فى نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى) الاول مفرد والثانى جمع تكسير والثالث جمع مؤنث سالم فان هذه الامور الثلاثة دخلت فى قوله لا مثنى ولا جمع مذكر سالما واعترض على المثال الثالث بان مسلماتى يقدر فيه الضمة والكسرة ولا تقدر فيه الفتحة لان جمع المؤنث السالم انما اعرابه بالضمة والكسرة ولا فتحة فيه فاذا أضيف لياء المتكلم قدرت فيه الضمة والكسرة فقط ولا تقدر فيه الحركات الثلاث تأمل (قوله انهم التزموا الخ) قال الرضى انما لزم ماقبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة الياء ولهذا جوزه ذيل تاب ألف المقصور ياء وان كان الالف أخف من الياء فالوافق وعصى (قوله فى الآن الواحد) أى فى الزمن الواحد (قوله فيكون علامة رفعه ضمة الخ) يحتمل ان علامة اسم يكون وضمة خبرها الخ وعلامة رفعه ضمة فيخبرون عن العلامة بالضمة ويحتمل العكس لقولهم وأما الضمة فتكون علامة للرفع فى كذا (قوله كما زعم ابن مالك) أى كما قال ابن مالك وهو راجع للنفى وهو قوله الكسرة الموجودة (قوله فانها كسرة المناسبة) علة للنفى (قوله بعد استقرارها) فان ادعى انها زالت وخلفتها كسرة أخرى قلنا لا حاجة له لان الاصل بقاء الشئ على ما كان عليه ولا تسبب ان الكسرة موجودة وهو المناسبة للياء والعناية بكسرة المناسبة تأكيدا خصوصا والاعراب لم يفت لانه مقدر (قوله فان الياء تثبت فيهما الخ) وأما الواو فى جمع المذكر السالم رفعا فتقلب ياء وتدغم فى ياء المتكلم لانه اذا انقلبت الواو ياء وأدغمت صارت لا تقبل حركة المناسبة فاذا قلت جاء مسلمى فاعرابه جاء فعل ماض ومسلمى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم فيكون اعرابه ظاهرا لا مقدرا على قول كما تقدم (قوله وليس شئ من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك) أى للتحريك بحركة المناسبة الذى منع وجودها ظهور الاعراب فحينئذ يكون اعرابه ظاهرا لا مقدرا (قوله وقولى ولا منقوصا لان الخ) فيه حذف أى فقولى ولا منقوصا للاحتراز عن المنقوص لان ياء المنقوص

تدغم في ياء المتكلم فيكون كالمثنى واعترض عليه بان المنقوص يقدر فيه الضمة والكسرة بدون اضافة وتقدر فيه الحركات الثلاث حال الاضافة والمنقوص اذا أضيف اعرابه مقدر في الحالات الثلاث وليس اعرابه ظاهرا ومقتضى قوله لان ياء المنقوص تدغم الخ ان اعرابه ظاهر كاعراب المثنى لسكون الحرف المدغم ليس قابلا للحركة المناسبة فيظهر الاعراب مع ان الامر ليس كذلك وأجاب الفيشي بان قوله كالمثنى تشبيه في الادغام وأما اعرابه فالضمة والكسرة يقدران على الياء قبل الاضافة وبعدها للثقل والفتحة تقدر على ماقبل ياء المتكلم بعد الاضافة للتعذر فاذا قلت جاء قاض ومررت بقاض فالاول مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل والثاني مجرور بكسرة مقدرة كذلك واذا قلت رأيت قاضي فهو منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها التعذر اه فيشي وحينئذ فالاضافة انما أوجبت تقدير الفتح فقط ولم توجب تقدير الحركات الثلاث وكلام المصنف في الذي تكون الاضافة فيه موجبة لتقدير الحركات الثلاث فلذا صح الاحتراز عن المنقوص ولانه سيأتي حكمه بعد ذلك (قوله وقولي ولا مقصورا لان المقصور الخ) فيه حذف أي وقولي ولا مقصورا للاحتراز عن المقصور لان الخ (قوله تثبت ألفه قبل الياء) أي فالاضافة لم تفد تقدير الحركات الثلاث بل تقدير الحركات الثلاث ثابت أضيف أم لا فلذا صح الاحتراز عنه لان الكلام فيما اذا أوجبت الاضافة تقدير الحركات الثلاث (قوله تثبت ألفه الخ) قال بعض يستثنى منه ألف لدى وعلى الاسمية فان الاكثر قلبها ياء وفي استثناء هذين نظر لانهما مبنيان فليسا من المقصور لانه لا يكون الا معربا على ان قلب ألف لدى وعلى لا يختص بالاضافة لياء المتكلم ولا يختص بعلى الاسمية بل يجري في غيرهما نحو عليه ولديه (قوله فهو كالمثنى) أي في لزوم الالف وان كان المثنى اعرابه ظاهرا والمقصور اعرابه مقدر كما تقدم سواء أضيف ام لا (قوله يابشراى) أضاف البشرى لنفسه لانها بشرى له أو لقومه (قوله وقرأ الكوفيون) وهم عاصم وحمزة والكسائي (قوله اماضمة) وهي ضمة بناء لاضمة اعراب لان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله نداء شائع) باضافة نداء الى شائع أي نداء اسم شائع أي نداء نكرة غير مقصودة فيكون منصوبا بفتحة مقدرة ويحتمل عدم اضافة نداء الى شائع ويؤول نداء بمنادى أي منادى شائع أي منادى نكرة غير مقصودة (قوله الا انه لم ينون) أي فلو نون حذف ألفه لالتقاء الساكنين اللذين هما الالف والتنوين (قوله لكونه لا ينصرف) أي فلا يدخله التنوين ولذا لم تحذف الالف منه (قوله المقصور) من القصر وهو الحبس ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام أي محبوسات على بعولتهن لا على غيرهم لان الحور لا يرين أحسن من

وقولي ولا مقصورا لان المقصور تثبت ألفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال الله تعالى يابشراى هذا غلام فوديت البشرى مضافة الى ياء المتكلم وفي الالف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف وقرأ الكوفيون يابشرى بغير اضافة فالمقدر في الالف اما ضمة كما في قولك يا فتى اعين واما فتحة على انه نداء شائع مثل ياحسرة على العباد الا انه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التأنيث والنوع الثاني المقصور

أزواجهن بخلاف نساء الدنيا فليس حبس الحور على أزواجهن فيه تضييق عليهن وسمي المقصور مقصوراً لانه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب والتعليل الاول أنسب لقولهم المقصور والممدود لكن يرد عليه انه يشمل الفعل نحو يخشى والجواب ان علة التسمية لا تقتضي التسمية والتعليل الثاني أعني قولنا لانه محبوس عن ظهور الاعراب يشمل نحو غلامي وجوابه ان علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله الاسم) خرج الفعل نحو يخشى والحرف نحو على (قوله المعرب) خرج المبني نحو اذا (قوله آخره ألف) خرج الذي آخره ياء لازمة كالقاضي وقوله لازمة خرج الالف غير اللازمة كالالف في المثنى رفعا فانها تقلب ياء في النصب والجر وأنت خبير بأن الالف لا يكون قبلها الا فتحة فيكون ذكرها البيان الواقع أو احترز به عن الالف اليابسة وهي الهمزة فانها يكون قبلها ضمة نحو هذا خطأ (قوله ألف لازمة) أي لفظا أو تقديرا فيشمل نحو فتى بالتنوين فان ألفه لازمة تقديرا وفتى بالتنوين اذا وقف عليه بالالف فان كانت هذه بدل التنوين فالاعراب على المحذوفة كما سبق وان كانت الاصلية وعادت لعدم التنوين فالاعراب عليها كما اذا لم ينون وعلى هذا جمهور العلماء قاله القليوبي (قوله لازمة) يرد المقرا اسم مفعول من يقرئ اذا أبدلت همزته ألفا من جنس حركة ما قبلها فانه معرب كالفتى وألفه غير لازمة اذ يجوز أن ينطق به على الاصل بالهمزة وقد يجاب بأن هذا شاذ وهو لا يرد نقضا ولو جعل قوله كالفتى قيدا لم يرد هذا اهـ فيشي على القطر (قوله والعصا) مثل بمثالين لان الالف في الاول منقلبة عن ياء وفي الثاني منقلبة عن واو فهو اشارة لعدم الفرق بين الذي أصله واو وبين الذي أصله ياء (قوله لتعذر تحريكها) لان الالف لو حركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر وهو الهمزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه ألفا (قوله سلم على المولى الخ) هذه الابيات الثلاث من الكامل واجزاؤه متفاعلن متفاعلن ستا كتبها بعض الفضلاء ولم يعلم اسمه (قوله المولى) يطلق على معان منها الحليف والمنعم والمعتق والمعتق والولي والشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشيء وقيل الشوق سفر القلب الى المحبوب وقيل الشوق عدم القرار وقلة الاصطبار والاشتياق شوق لا يظهر فيه ألم والشوق يسكن عند المشاهدة والاشتياق عكسه واختلف هل يزول الشوق بالوصل ام يزيد فقيل يزول لانه سفر القلب الى المحبوب فاذا وصل اليه انتهى السفر وقالت طائفة يزيد بدليل قول الشاعر

وأعظم ما يكون الشوق يوما * اذا دنت الديار من الديار

قالوا لان الشوق التهاب نار المحبة في قلب المحب وهو يزيد بالمواصلة وقال بعضهم

وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى والعصا تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على كل حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحريكها ومن محاسن بعض الفضلاء انه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد ابن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق اليه ويشكو له بعده فقال

سلم على المولى البهاء وصف له
شوقي اليه وانني مملوكه
أبدا يحركني اليه تشوق

ان الشوق الحاصل عند المواصلة غير النوع الذى كان عند غيبة المحبوب (قوله مشطوره منهوكه) المشطور عند علماء العروض ماسقط نصفه مأخوذ من قولك شطرته اذا قطعته والمنهوك ماسقط ثلثاه من قولك نهكه المرض اذا أضعفه ويقال نهكت الثوب لبسا والدابة سيرا والضمير فى منهوكه عائد على المشطور فحاصله انه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا النصف الباقى فيكون الباقى سدسا قرره بعض الاشياخ لكن سيأتى ان منهوكه خبر ثان عن جسمى فيتعين ان الضمير للجسم تأمل وقال بعض معنى منهوكه أى منقوصه يقال نهكت أى نقصت ولا يراد ذهب ثلثاه لئلا ينافى قوله مشطوره الا أن يجعل قوله منهوكه بدل اضراب من مشطوره وهو مبنى على ان ضمير منهوكه عائد على الجسم لا على المشطور ونحلت صرت رقيقا تأمل (الاعراب) سلم فعل أمر على المولى متعلق به والهاء بالمدحة للمولى وصف فعل أمر عطف على سلم وله متعلق بصف وشوقى مفعوله واليه متعلق بشوقى لا بصف خلافا لصاحب الشواهد لان صف قد أخذ متعلقه وهو قوله له وانى مملوكه مؤول بمصدر عطف على شوقى أى وصف له مملوكيتى له ويصح أن يكون قوله وانى بكسر الهمزة جملة حالية تأمل وابدا الظرف ابحركنى ويحركنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول واليه متعلق به وشوقى فاعله وجسمى مبتدأ وبه متعلق بمشطور والباء سببية أى وجسمى ذهب نصفه بسببه وحذف به من منهوكه وليس من باب التنازع خلافا لصاحب الشواهد لان شرط التنازع أن يتقدم المعمولان كما قال ابن مالك ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل * ومشطوره خبر أول ومنهوكه خبر ثان ولكن حرف استدراك نحلت فعل وفاعل من أنحل بمعنى رق وابعده اللام للتعليل وهو متعلق بنحلت والشاهد فى كأنى سببية والياء اسم كأن والالف خبرها خلافا لصاحب الشواهد حيث قال الكاف للتشبيه وان حرف توكيد والياء اسمها وألف خبرها وليس بممكن تحريكه اسم ليس وبممكن خبرها والباء زائدة والشاهد فى قوله ألف وليس الخ فانه دليل على ان الالف لا يمكن تحريكها الذى هو المدعى وقوله لكن نحلت الخ استدراك على قوله أبدا يحركنى لانه يفيد انه متحرك دائما فاستدرك على ذلك وقال لكن طرأ على نحول فصرت لا أتحرك (قوله المنقوص) سمى منقوصا لنقص بعض الحركات فيه أولانه تحذف لامه لاجل التنوين ويرد على الاول الفعل الذى آخره واو وياء فانه نقص بعض الحركات ويرد على الثانى نحو فتى فانه حذفت لامه للتنوين مع انه مقصور والجواب عنهما ان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله الاسم) خرج الفعل نحو يرمى والمعرب خرج المبنى نحو الذى وقوله آخره ياء خرج المقصور وقوله لازمة خرج به المثنى والجمع فى حالة الجر

جسمى به مشطور ومنهوكه لكن نحلت ابعده فكأنى ألف وليس بممكن تحريكه وأما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان * احدهما ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو المنقوص وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة

نحو القاضي والداعي تقول جاء القاضي ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضي بالتحريك وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال وإنما ظهرت الفتحة للخفة قال الله تعالى فليدع ناديه أجيبوا داعي الله وإني خفت الموالي كلا إذا بلغت التراقي والتراقي جمع ترقوة بفتح التاء وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق والنوع الثاني ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالألف تقول هو يخشى ولن يخشى فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم يخش قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا * وأما الذي تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمي فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال تقول هو يدعو ويرمي فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ويظهر فيهما شيآن أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمي قال الله تعالى لن ندعو من دونه إلها لن يؤتيهم الله خيرا لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى لن تغني عنهم أموالهم

والنصب وخرج الأسماء الستة جرا وقوله لازمة لفظا أو تقديرا كقاض وماض وعاص وقوله لازمة يرد عليه المقري اسم فاعل يقري فإن الضمة والكسرة يقدران فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الأصل الآن فقال إن هذا شاذ وفي بعض النسخ ياء ساكنة لإخراج ياء الكرسي وقوله قبلها كسرة خرج ظبي فإنه في حكم الصحيح في ظهور الحركات ما لم يضف نحو جواري (قوله كالقاضي والداعي) إشارة إلى أنه لا فرق بين المنقلبة عن واو وهو الداعي أو متأصلة ﴿تنبيه﴾ ليس عندنا اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة نعم الأسماء الخمسة في حالة الرفع آخرها واو وقبلها ضمة لكن ليست بلازمة والفعل إذا سمي به كيدعو يكون منقولا ولو جد لفظ أعجمي آخره واو وقبلها ضمة كسمندو اسم لقرية بصنعاء اليمن (قوله للاستخفاف) أي لخفة الفتحة فإن قلت ما وجه خفة الفتحة قلت لأنها بعض الألف والألف أخف حروف اللين وبعض الأخف في غاية الخفة فإن قيل لو كان كذلك لبقيت الواو والياء في قال وباع * قيل الفتحة لازمة فقلبت الياء من جنسها أي الفتحة بخلاف فتحة المنصوب اهـ فيشي على القطر (قوله وإني خفت الموالي) أي الذين يلونني كبني العم من ورائي أي بعد موتي على الدين أن يضيعوه كما شاهدته من بني إسرائيل اهـ جلال (قوله فليدع) اللام للأمر ويدع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله أجيبوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل (قوله بلغت) أي الروح وقال الجلال النفس (قوله وهي العظم) وفي نسخة وهو العظم بالتذكير مراعاة للخبر وهو الأحسن قال الجلال التراقي هي عظام الحلق وقوله كلا بمعنى ألا وقوله من راق من رقاه يرقيه ليشفى إذا علمت ما قاله الجلال من تفسير التراقي فقول شارحنا ما بين ثغرة النحر والعاتق مراده به عظام الحلق وقوله والعاتق هو الكتف (قوله ولا تنس نصيبك من الدنيا) لا ناهية وتنس فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والخطاب لقارون (قوله نصيبك) أي القطن والكتان وقال الجلال ولا تنس نصيبك من الدنيا أي تعمل فيها للآخرة (قوله لنحيي) اللام للتعليل ونحيي منصوب بأن مضمرة بعدها ونصبه فتحة ظاهرة وميتا صفة لبلدة واتخاذ كرديتا باعتبار المكان قال الجلال ميتا بالتخفيف يستوي فيه المذكر والمؤنث ذكره باعتبار المكان (قوله ونسقيه) أي الماء المتقدم في قوله وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله ونسقيه عطف على قوله لنحيي والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة والهاء مفعول (قوله أليس ذلك) الهمزة للاستفهام الإنكاري وليس فعل ماض ناقص وذلك اسمها وبقادر خبرها والباء زائدة والشاهد

في قوله على ان يحيي أي على احياء الموتى (قوله أليس ذلك) أي الفعال لهذه الاشياء أعني أيحسب الانسان أن يترك سدى الخ والفعال لهذه الاشياء هو الله وكأنه قال أليس الله قادرا على ان يحيي الموتى قال صلى الله عليه وسلم بلى (قوله الثاني الجزم بحذف الآخر) قال أبو حيان التحقيق ان هذه الاحرف حذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا تتحد صورة الرفع والجزم وحينئذ فالجزم مقدر وابن السراج يرى ان لا تقدير للضمة في حالة الرفع لان اعراب الافعال فرع فاذا انتفى لفظا فلا يقدر فاذا دخل الجازم لم يجد حركة يحذفها فحذف الآخر اذا علمت ذلك فالمصنف أفق كلامه من القوانين في حالة الرفع مشى على غير قول ابن السراج وفي الجزم مشى على قول ابن السراج اه من النكت (قوله ولا تقف) لا ناهية أي لا تتبع وما مفعول به في محل نصب وليس فعل ماض ناقص ولك متعلق بمحذوف خبرها وعلم اسمها (قوله ولا تمش في الارض مرحا) أي ذا مرح بالتكبر والخيلاء اه جلالين

الثاني الجزم بحذف الآخر نحو ولم يدع ولم يرم قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تتبع الفساد في الارض ولا تمش في الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أي ذا مرح وقرئ مرحا بكسر الراء ثم قلت

﴿باب * البناء ضد الاعراب﴾

باب * البناء ضد الاعراب

والمبني اما ان يطرد فيه السكون

البناء في اللغة وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام واصطلاحا ما قاله المصنف (قوله ضد الاعراب) تعبيره بالضد أولى من تعبيره في القطر بالخلاف حيث قال ومبني وهو بخلافه لان الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وأخر باب البناء عن باب الاعراب لان الاعراب أصل في الاسماء والبناء فرع فيها ولان الاعراب أشرف من البناء واعلم أن الاصل في البناء السكون فاذا جاء شيء من الاسماء مبنيا على السكون فيسئل عنه لم بني واذا جاء شيء من الافعال والحروف مبنيا على السكون فلا يسئل عنه واذا جاء شيء من الاسماء مبنيا على حركة يسئل عنه لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا واذا جاء شيء من الافعال والحروف مبنيا على حركة يقال لم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا كما يأتي (قوله ضد الاعراب) أشعر كلامه ان الاعراب والبناء صفتان وجوديتان لان الضدين أمران وجوديان بينهما غاية الخلاف وأشعر كلامه بالواسطة لان الضدين قد يرتفعان فاذا ارتفعا ثبتت الواسطة والصحيح لا واسطة بين المعرب والمبني وهذا لا ينافي ان حركة الاتباع وحركة التخلص من سكونين والحكاية ليست حركة بناء ولا اعراب لكن لا يخرج المحتوي على ذلك من المبني والمعرب والجواب أن ذلك مقيد بالضدين غير الشبيهين بالنقيضين أما الشبيهان بهما فلا يرتفعان والاعراب والبناء ضدان شبيهان بالنقيضين من جهة

ان البناء داخل فى مفهومه النفى وهو قولهم لغير عامل (قوله المضارع المتصل الخ)
وقيل ان المضارع المتصل بنون الاناث معرب باعراب مقدر منع من ظهوره
السكون العارض لاجل شبه المضارع بالماضى نص عليه الاشمونى (قوله بنون
الاناث) أى النون الموضوعة للاناث وان استعملت فى المذكور كقوله
ويرجعن من دارين بجر الحقائب * وقوله بنون الاناث سواء كانت ضميرا أو حرفا
كقوله * ويبصرن السليط أقاربه * وبقى من النسوة ونحو ذلك فالنون حرف لاسناده
للظاهر (قوله الماضى المتصل الخ) الحاصل ان الماضى مبنى اتفاقا ولا يسئل عن
علته لانه جاء على الاصل واختلف فيما بنى عليه فقيل بنى على الضم ان اتصلت به واو
الجماعة كضربوا وعلى السكون ان اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت وما عدا
ذلك بنى على الفتح وقيل بنى على الفتح فى سائر الاحوال لكن الفتح اما ظاهر كضرب
أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح ومن
المبنى على الفتح الظاهر ضربا على ان فتحة الباء هى الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة
لاجل الالف فيكون من المبنى على فتح مقدر ثم يسئل لم حرك ولم كانت الحركة كذا
فيقال حرك لانه لما أشبه الاسم والمضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا
كالاسم والمضارع قرب منهما فبنى على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من
السكون وكانت الحركة فتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان اه
مدابغى فالمؤلف مشى على غير الراجح (قوله متحرك) صفة لضمير لا لرفع وخرج
بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد فيبنى على الفتح وقد ذكر المصنف محترز
متحرك ورفع وانما سكن آخره عند الضمير المذكور لئلا يتوالى فى نحو ضربت
وحمل عليه نحو استخرجت لطرد الباب أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لان ضمير الفاعل كجزء الفعل والتوالى المذكور غير جائز لثقل الكلمة الواحدة
بذلك (قوله نحو اضرب) من كل فعل أمر صحيح الآخر لم يتصل به ألف الاثنين ولا
واو الجماعة ولا ياء المؤنثة المخاطبة ولم تباشره نون التوكيد (قوله واغز) مالم تتصل به
نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد (قوله والبناء لزوم الخ) ليس مناسبا لما ذكره
فى تفسير الاعراب من انه أثر ظاهر الخ وانما يناسب تفسيره بتغيير أواخر الكلم
كما لا يخفى والمناسب لما ذكره فى الاعراب من انه لفظى ان يقول فى البناء نحو
ما فى التسهيل من انه ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون
أو حذف وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وهو معنى قول شيخ
الاسلام فى شرحه فهو لزوم الخ لا يناسب ما قدمه من ان الاعراب لفظى وانما
يناسب القول بأن الاعراب معنوى فالمناسب لما قدمه ما قاله كثير من ان البناء

المتصل وهو المضارع
بنون الاناث نحو يتربصن
أو الماضى المتصل بضمير
رفع متحرك كضربت
وضربنا او السكون أو نائبه
وهو الامر نحو اضرب
واضربا واضربوا واضربى
واغزوا واخش وارم * واقول
قد مضى ان الاعراب أثر
ظاهر أو مقدر يجلبه
العامل فى آخر الكلمة
وذكرت هنا ان البناء ضد
الاعراب فكانى قلت ليس
البناء أثرا يجلبه العامل فى
آخر الكلمة وذلك كالكلم
فى هؤلاء فان العامل لم يجلبها
بدليل وجودها مع جميع
العوامل والبناء

لفظي وجرى عليه ابن مالك وعرفه بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا بدلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين فيجري في الاعراب والبناء على نسق واحد اهـ المقصود منه وقوله من شبه الاعراب من لبيان الجنس اتى بها لدفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان فالمعنى من شبه أي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم أو فتح او كسر وفي آخر الكلمة لا في أولها ولا في حشوها وقوله وليس أي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وان شئت قلت قوله وليس أي ذلك الشبه وقوله حكاية نحو من زيد وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة اعراب أي في حالة الرفع فقط كما في شرح الازهرية والاتباع كقراءة زيد بن علي وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بضم التاء قال الدماميني ثم الذي يظهر ان اتباع الشيء للشيء هو الاتيان به تبعا له ومناسبا له وحينئذ فتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء كذا وجهه الخالة ثم كسرة الاتباع اما لكسرة متأخرة نحو الحمد لله كما سبق وهي لغة تميم وقرأ بها الحسن وزيد بن علي وقرئ بالعكس وهي لغة بعض قيس وقرأ بها ابراهيم بن عبلة ويزيد المكي أو متقدمة نحو ولامه الثلث بكسر الهمزة واما لياء متأخرة كما في غلامي وعسيت بكسر السين أو لياء متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين وهي لغة قريش وهذيل وهوازن ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عصير فان الاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم التسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في حيض وانما يدخل في كلام المصنف اتباع الآخر لما بعده لان كلامه في الحركات المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه في آخر باب المضمر من شرح الخلاصة على ان الكسرة في غلامي اتباع للياء كما ذكرنا وقوله أو تخلصا من سكونين نحو من يشأ الله يضلله لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين فان قلت الجمهور يقولون كسرة الميم في نحو غلامي لمناسبة الياء فظاهره أنها ليست حركة اتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم قلت اذا فسر الاتباع بما ذكرنا كان كاسمه شاملا لحركة المضاف الى ياء المتكلم وليس نص ينافي تفسير الاتباع بما تقدم وقد علمت ان ابنه نص على انها حركة اتباع وقوله أو نقلا كقراءة ورش أم اعلم ان الله وينقض التعريف بما كان لوقف أو للتخفيف أو للادغام أو للمناسبة ولذا زاده بعضهم عليه مثال الوقف جاء زيد بالسكون ومثال التخفيف ضربت بالسكون الباء للتخفيف ومثال المناسبة ضربوا ومثال الادغام ضرب بكر فلا شيء من ذلك باعراب ولا بناء على الخلاف في

ضربوا وضربت فان قلت قد ذكر العلماء ان من أسباب البناء على حركة خوف التقاء الساكنين وهو صريح فى ان حركة البناء قد تكون للتخلص قلت لا منافاة لان جعل حركة التخلص ليست بناء فيما اذا كان الساكنان من كلمتين وما قاله العلماء فيما اذا كان الساكنان من كلمة كأين وحيث قاله بعض شراح الازهرية (قوله لزوم آخر الكلمة حالة واحدة) أى لغير عامل ولا اعتلال فخرج التمييز والحال لان لزومه حالة واحدة لعامل وخرج الاسم المقصور والمعتل فان لزومه حالة واحدة للاعتلال وقوله لزوم آخر الكلمة لغير عامل صادق بأن لا يتغير أصلا أو يتغير لا بسبب عامل نحو حيث فان آخرها وان تغير لكن لا بعامل على ان لك ان تمنع تغير آخر حيث لان الفتح والضم لغات وبالنظر لكل لغة فهو ملازم لحالة واحدة وما زاده بعض بقوله ولا اعتلال لا حاجة له لان المقصور والمعتل متغير بسبب العامل تقديرا وان لم يتغير لفظا اه من شرح الازهرية للعلى (قوله أو تقديرا) أراد به نحو سيبويه من الاعلام المبنية اذا كانت منادى فان ضمة البناء وهى حركة بناء مقدرة ومنه أيضا نحو اضرب القوم بكسر الباء لالتقاء الساكنين ومنه نحو يا موسى فان ضمة البناء فيه مقدرة (قوله كلزوم هؤلاء الكسرة) أى فى الاحوال الثلاث بدون تنوين فى الاشهر فلا ينافى انه قد جاء الضم وجاء التنوين مع الكسر قاله الطبلاوى (قوله وقسمته) أى فى المتن لان المتن سابق على الشرح فلا داعى لجعل الماضى فى قسمته ولم أسبق اليه (قوله لم أسبق اليه) أى الى جمعه على هذه الكيفية والا فمفرداته مذكورة فى كلامهم لكن لا على هذا الترتيب والجمع المذكورين (وقدمته لانه الاصل) لان السكون خفيف والمبنى ثقيل كالحركة فانها ثقيلة فلو حرك المبنى اجتمع ثقيلان ووجه ثقل المبنى انه لازم لحالة واحدة وهذا شأن الثقل بخلاف ما لا يلزم حالة واحدة وقيل لان المبنى أدى معنيين معنى للاسم ومعنى للحرف كمتى فانها أدت معنى الحرف وهو الاستفهام ومعنى الاسم وهو الظرفية وهذه العلة انما تأتى فى الاسماء قرره شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله أو نائبه) من حذف الحروف (قوله المذكور فى الباب السابق) أى باب الاعراب وهو صفة للنائب أى المذكور عينه لا شخصه لان المذكور فى الباب السابق نائب فى الاعراب وهذا نائب فى البناء وقال القيشى المذكور نعت للسكون أو نائبه وافرد لان العطف بأو وكذا يقال فيما يأتى (قوله وثنيت به) أى بهذا القسم أعنى السكون أو نائبه وقوله لانه شبيه بالسكون أى ان هذا القسم المركب من السكون أو نائبه شبيه بالسكون فقط وفى الحقيقة الشبيه بالسكون هو النائب فقط فحينئذ فقوله لانه أى القسم الثانى باعتبار بعضه وهو النائب فقط تأمل (قوله

لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا أو تقديرا وذلك كلزوم هؤلاء الكسرة ومنذ للضم وأين للفتح واذ فرغت من تقسيمه شرعت فى تقسيمه تقسيما غريبا لم أسبق اليه وذلك انى جعلت المبنى على أربعة أقسام الاول المبنى على السكون وقدمته لانه الاصل والثانى المبنى على السكون أو نائبه

المذكور في الباب السابق وثنيت به لانه شبيه بالسكون في الخفة والثالث المبني

على الفتح وقدمته على المبني
على الكسر لانه أخف
والرابع المبني على الفتح أو نائبه
المذكور في الباب السابق
والخامس المبني على الكسر
وقدمته على المبني على الضم
لانه أخف منه والسادس
المبني على الكسر أو نائبه
المذكور في الباب السابق
السابع المبني على الضم
الثامن المبني على الضم أو نائبه
التاسع ما ليس له قاعدة
مستقرة بل منه ما بني على
السكون وما بني على الفتح
وما بني على الكسر وما بني
على الضم وسأشرح ما مفصله
ان شاء الله تعالى شرحا يزيل
عنها خفاءها

الباب الاول ما لزم البناء
على السكون وهو نوعان
أحدهما المضارع المتصل
بنون الاناث كقوله تعالى
والمطلقات يتربصن والوالدات
يرضعن فيتربصن ويرضعن
فعلان مضارعان في موضع رفع
لخلوهما من الناصب
والجازم ولكنهما لما اتصلا
بنون النسوة بنيا على السكون
وهذان الفعلان خبريان
لفظا طلبيان معنى ومثالهما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار
بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة فكأنهن

المذكور في الباب الخ) صفة للسكون أو نائبه وأفرد لان العطف بأو (قوله في الباب السابق) أي باب الاعراب وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه أخف) قال بعض انما كان الفتح أخف لانه يحصل بمجرد فتح الفم بخلاف الضم فيحصل بضم الشفتين وبخلاف الجر فيحصل بانجرار الشفتين وقيل لان الفتح بعض للالف التي هي أخف من الواو والياء بخلاف الضم فانه بعض الواو والكسر فانه بعض الياء تأمل (قوله والرابع المبني على الفتح أو نائبه) من حركة أو حرف وكذا يقال في نائب الكسر ونائب الضم (قوله والرابع المبني على الفتح أو نائبه) قدمه على الخامس لان القسم الرابع باعتبار النائب شبيه بالفتح الذي هو القسم الثالث فقد حذف الشارح من هذا قوله وجعلته رابعا لانه شبيه بالفتح لدلالة ما سبق عليه وكذا يقال في السادس (قوله والخامس المبني على الكسر وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه) لان الضم يحصل باعمال العضلتين الواصلتين الى طرف الشفة والكسر يكفي فيه عمل إحدى العضلتين بضعف احداهما العضلة وهي بضم العين وسكون الضاد كل لحمة مجتمعة متكثرة في عصبة وقيل كل لحمة غليظة كلحمة الساق وقيل كل لحمة اشتملت على عصبة اه شنواني على الازهرية (قوله والسادس المبني على الكسر أو نائبه) هذا القسم لا يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية اللهم الا أن يمثل له باسم لا اذا كان جمع مؤنث سالما وبني على الفتح فانه في هذه الحالة يقال انه مبني على الفتح النائب عن الكسرة لان الكسرة أصل في جمع المؤنث السالم تأمل (قوله وهو نوعان) أي مالزم البناء على السكون نوعان أي ذو نوعين فلا يلزم الاخبار بالمثنى عن الضمير المفرد (قوله أحدهما المضارع المتصل الخ) قدمه على الماضي اعتناء بشأن المضارع للخلاف في اعرابه عند اتصاله بالنون كما تقدم بخلاف الماضي فاتفق على بنائه فقدمه المصنف نظير قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين (قوله لخلوهما من ناصب الخ) علة لقوله في موضع رفع (قوله لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون) أي رجوعا للاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي للاعراب باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء وحملا له على الماضي المتصل بها اه شيخ الاسلام (قوله خبريان لفظا) أي في اللفظ أو من جهة اللفظ (قوله وفائدة العدول الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان المراد الطلب فما فائدة العدول (قوله عن صيغة الامر) أي ليتربصن وليرضعن وقوله والاشعار عطف على التأكيد وهو بيان للتأكيد فهو في قوة العلة له والتوكيد التقرية في الطلب (قوله بأن يتلقيا بالمسارعة) أي زيادة تلق (قوله فكأنهن) أي

النبوة

ضربت وضربت وضربت
وضربنا زيدا والاصل فيه
ضرب بالفتح فاتصل الفعل
بالضمير المرفوع المتحرك وهو
التاء في المثل الثلاثة الاول
لانها فاعل وفي المثال الرابع
وهما متحركان وأعني بذلك
ان التاء متحركة والحرف
المتصل بالفعل من نا وهو
النون متحرك فلذلك بنيت
الامثلة على السكون واحترزت
بتقييد الضمير بالرفع من ضمير
النصب فانه يتصل بالفعل ولا
يغيره من بنائه على الفتح
الذي هو الاصل فيه نحو
ضربك زيد وضربنا زيد
وبتقييده بالمتحرك من الضمير
المرفوع الساكن نحو ضربا
وضربوا فانه لا يقتضي سكون
الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل
فيه قبل الالف مفتوحا
ويضم قبل الواو كما مثلنا وأما
نحو اشتروا الضلالة بالهدى
ونحو دعوا هنالك ثبورا
فالاصل اشتريوا بياء مضمومة
قبل الضمير الساكن
ودعووا بواوين أولاهما
مضمومة قبل الضمير الساكن

النسوة الشامل للمطلقات والوالدات وكذا يقال في قوله امتثلنه أي النسوة امتثال
الامر بالفعل الشامل للتربص والارضاع وبه اندفع ما يقال المناسب امتثالهما أي
الامر بالتربص والامر بالرضاع (قوله فكأنهن امتثلنه) انما قال فكأنهن لانهما كانا
معدومين أي لان التربص والارضاع كانا معدومين شرعا لانه لا حكم قبل الشرع
وقوله امتثلنه أي الامر الذي هو مدلول يتربصن ويرضعن لان يتربصن ويرضعن
خبر بمعنى الانشاء وقوله فهما أي التربص والارضاع وقوله مخبر أي محكي وقوله
موجودين أي حال كونهما موجودين في الخارج قبل الاخبار عنهما فان الخبر
ما تحقق مدلوله في الخارج بدونه وجعل اللفظ حكاية عنه فهما كانا موجودين
في الخارج معدومين شرعا (قوله موجودين) أي فكأن مدلولهما تحقق وبرز في
الخارج وعلى هذا فالامر المستفاد من قوله يتربصن ويرضعن أبلغ من الامر
المأخوذ من صريح صيغة ليتربصن وليرضعن (قوله الثاني الماضي الخ) انما بني على
السكون لانه الاصل ولاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
(قوله ضربت وضربت الخ) اي بثلاثة أمثلة لمضموم التاء ولمفتوحها ولمكسورها وفيه
اشارة الى ان قول المتن كضربت بتثليث التاء (قوله وضربنا زيدا) انما صرح
بالمفعول في هذا دون ما قبله لئلا يتوهم ان نا في ضربنا مفعول مع انها اذا كانت
مفعولا كان ضرب مبنيا على الفتح الذي هو الاصل في الماضي (قوله وأعني بذلك
الخ) انما قال ذلك لان الضمير مبني على السكون فليس ضمير رفع متحرك وحاصل
الجواب انه لاحظ النون منه دون الضمير بتمامه (قوله واحترزت بتقييد الضمير
الخ) كما احترز بالضمير عن الاسم الظاهر كما قدمنا (قوله الاصل فيه) أي في الماضي
لا في المبني لان الاصل في المبني السكون وانما كان الاصل في الماضي البناء على
الفتح لان الماضي لما شابه الاسم في وقوعه صلة وصفة وخبرا وحالا ناسب ان يبنى
على حركة وكانت فتحة للخفة كما قدمناه (قوله بل يبقى آخر الفعل مفتوحا) أي فتحة
مناسبة (قوله وأما نحو اشتروا الخ) جواب عما يقال ان اشتروا ودعوا قد فتح ما قبل
الواو فيهما فلا يصح قوله ويضم ما قبل الواو وجوابه انه مضموم بحسب الاصل
والواو في اشتروا فاعل فصح ضمها واندفع ما يقال ان الضم على الواو ثقيل (قوله
هنالك ثبورا) أي دعوا في ذلك المكان ثبورا أي هلاكا أي يتمنون الهلاك
فينادونه فيقولون يا ثبوراه تعال فهذا حينك (قوله ثم تحركت الخ) وان شئت
قلت استثقلت الضمة على الياء والواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو

ثم تحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين ومعنى دعوا هنالك ثبورا قالوا يا ثبوراه أي يا هلاكاه * الباب الثاني * مالزم البناء على
السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الامر وذلك

والياء لالتقاء الساكنين (قوله لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه) هذا لا يشمل أمر جمع المؤنث فانه مبني على السكون ومضارعه ليس بمجزوم بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه مبني على الفتح ومضارعه ليس بمجزوم بالفتح فكان الاولى ان يقول مبني على ما يسكن عليه مضارعه بعد دخول الجازم اهـ من شراح الازهرية (قوله فيبنى على السكون في نحو اضرب) من كل فعل صحيح الآخر لم تباشره نون التوكيد ولا الف اثنين ولا واو جمع ولا ياء المؤنثة المخاطبة ولا نون النسوة فان المضارع يجزم بالسكون فيبنى الامر عليه ومثل ذلك ما اذا اتصل به نون النسوة فانه يبنى على السكون وان لم يجزم مضارعه به (قوله وعلى حذف النون في نحو اضربا الخ) من كل فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف النون فيبنى الامر عليه سواء كان صحيح الآخر كما مثل أو معتله نحو اغزوا واغزوا واغزي فلوا كد ما اتصل بالواو والياء بالنون الثقيلة صحيحا أو معتلا فكذلك يبنى على حذف النون وحذفت منه الواو والياء لالتقاء الساكنين نحو قولن وقولن بضم اللام وكسرها واغزن واغزن وحكم ما اتصل به ألف الاثنين عدم حذف الالف خوف الالتباس (قوله وعلى حذف حرف العلة) بان كان معتلا ولم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد ولا واو جمع ولا ألف اثنين ولا ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف حرف العلة فكذا الامر يبنى عليه اما لو اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو اخشين واغزون وارمين أو نون التوكيد بنى على الفتح نحو اخشين واغزون وارمين واما اذا اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فيبنى على حذف النون كما قدمنا في شرح قوله وعلى حذف النون حيث قلنا سواء كان صحيحا أو معتلا تأمل ﴿فائدة﴾ من المبني على حذف حرف العلة ق الشئ أي صنه ود زيدا أي ادفع ديته وازبدا بمعنى عده بالخير وقد تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها فيقال اذا أمرت انسانا بقول هذه الصيغة اعنى الهمزة فجو زنقل حركة الهمزة الى اللام ثم حذف الهمزة فيكون الباقي من فعل الامر حركة وفي ذلك ألغز بعضهم بقوله

حاجيتكم نحاتنا المصريه * أولى الذكا والعلم والفهميه
ما كلمات أربع نحويه * جمعن في حرفين للاحجيه

وفي حركة اللام ألغز بعضهم بقوله

في أي قول يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

(قوله العلة) هي في الاصل المرض الذي يثبت تارة ويزول أخرى فسميت هذه الحروف العلة لانها تثبت تارة وتزول أخرى (قوله اقراء النحو) أي تدريس النحو وتعليمه

لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي وعلى حذف حرف العلة في نحو اغزو واخش وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلادنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل فقولا له قولا لينا ان قولا مبني على حذف النون

وتعليمه في بلدنا هذه أي مصر (قوله فانكر) عطف على سمع (قوله فانكر ذلك) أي بناء
قولا على حذف النون (قوله وهذا أمر الخ) أي بناء قولا على حذف النون أمر
مشهور صحته قال الفيشي ان كان هذا المنكر ممن يقول باعراب الامر فانكاره صحيح
وحينئذ فقولا مجزوم بلام الامر المحذوفة وعلامة جزمه حذف النون وان كان
المنكر ممن يقول ببناء الامر فلا صحة لانكاره (قوله هذه اللام) أي الواقعة بعد
القول لان مدخول اللام هو المبلغ أي الذي يبلغه المتكلم الكلام (قوله ومثله)
أي في كون اللام للتبليغ (قوله مفعول مطلق) أي مبين للنوع باعتبار صفته وهي
لينا (قوله وقد جاء مفسرا في قوله الخ) فانه دعوة في صورة عرض ومشورة في صورة
حذرا لئلا تحمله الحماقة على ان يسطو عليكما أو احتراما له لماله من حق التربية عليك
وقيل كنياه وكان له ثلاث كنى أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرة وقيل عنداه شبابا
لا يهرم بعده وملكا لا يزول الا بالموت اه بيضاوي تقول العرب هل لك في كذا
وهل لك الى كذا فيحذفون المبتدأ الذي يتعلق به الجار أي هل لك رغبة في كذا
وهل لك حاجة الى كذا (قوله وهو سبعة) جعل الشارح المركب من الاعداد
والظروف والاحوال ثلاثة أنواع وجعل المبهم نوعين فهذه خمسة وجعل الماضي
والمضارع نوعين فهذه سبعة وأسقط الشارح المركب من الاعلام وقد ذكره المتن
فتكون الانواع ثمانية ولعل المتن لاحظ ان المبهم نوعه قسم واحد فتكون سبعة
بذلك الاعتبار ونسخة شيخ الاسلام وهو خمسة فجعل المركب من الاعداد
والاحوال والظروف والاعلام نوعا واحدا (قوله الماضي المجرد) أي من ضمير الرفع
المتحرك ومن نون النسوة سواء كان فيه ألف الاثنين أم لا وبني على حركة لشبهه
بالاسم في وقوعه صفة وصلة الى آخر ما تقدم وكانت فتحة للخفة كما تقدم (قوله
وضربا) قيل الفتحة للبناء وقيل للمناسبة وضربوا قيل الضمة للمناسبة وقيل للبناء (قوله
باشرته الخ) الحاصل ان التفصيل بين المباشرة وغيرها هو المنصور والمشهور
وذهب الاخفش الى البناء مطلقا باشرته أم لا لكن ان باشرت بني على الفتح
وان لم تباشر بني على حذف النون وذهبت طائفة الى الاعراب مطلقا باشرته
أم لا فاعراب ليسجنن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة تقرير شيخنا الدردير على الاشموني (قوله باشرته)
أي لفظا أو تقديرا وقوله نون التوكيد من اضافة الدال للمدلول أي النون الدالة
على التوكيد أي التقوية (قوله ليسجنن وليكونا) الاولى ثقيلة والثانية خفيفة
(قوله بخلاف الخ) محترز المباشرة (قوله لتبلون الخ) قال شيخ الاسلام فهو معرب
للفصل بينه وبين النون بالواو لفظا الا نها واو الجمع لا لام الفعل اذ أصله لتبلوون

فانكر ذلك عليه وهذا أمر
مشهور بين الطلبة خفاؤه
على من يتصدى للاقراء
غريب والفاء في الآية
الكريمة عاطفة قولا على
اذهبا من قوله تعالى اذهبا
الى فرعون انه طغى وكل
منهما فعل أمر وفاعل وهما
مبنيان على حذف النون
وله جار ومجرور متعلق بقولا
وسمى ابن مالك هذه اللام
لام التبليغ ومثله وقال
لعبادي يقولوا التي هي
أحسن قل للمؤمنين يغضوا
من أبصارهم ما قلت لهم
الا ما أمرتني به ان اعبدوا
الله وقولا مفعول مطلق
ولينا صفة له أي قولا متلطفا
فيه ولا تغلظا عليه والقول
اللين قد جاء مفسرا في قوله
تعالى فقل هل لك الى أن
تزكى وأهديك الى ربك
فتخشى ثم قلت (ص) أو الفتح وهو
سبعة الماضي المجرد كضرب
وضربا وضربا والمضارع
الذي باشرته نون التوكيد
نحو ليسجنن وليكونا بخلاف
نحو لتبلون ولا يصدنك

حذفت نون الرفع لتوالي الامثال وقلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الثانية للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يضم لو لم تلحق به انتهى فان قلت الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفا قلت ذلك في تحرك الواو الاصلي وهنا عارض وقوله وقلبت الواو الخ وان شئت قلت استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم ضمت الواو الثانية وسيأتي الكلام على تصريف التمعن ويقاس عليه ما صدق ذلك واعلم ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل مرة والمشددة بمنزلة اعادته مرتين قال الخليل وليست الخفيفة مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين (قوله وما ركب) اي تركيب مزج وانما لم يقيد بذلك لان المركب متى اطلق انصرف للمركب المزجي (قوله نحو أحد عشر) وبني الاول لاحتياجه للثاني فاشبه الحرف في الافتقار وبني الثاني لتضمنه للحرف العاطف وكانت حركته فتحة ليعلم ان لهما أصلا في الاعراب وكانت فتحة للخفة لثقله بالتركيب وكذا يقال في المركب من الاحوال والظروف والاعلام اهـ دلجموني نقلا عن الرضي واعترض بان الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار للجملة لا للمفرد وحرر وقال الفيشي على القطر بني الجزء الاول لتنزله منزلة صدر الاسم وقيل لوقوع العجز موقع تاء التأنيث وكان البناء يطلقونه على ما يقع في غير الآخر والاصدر الاسم وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء حتى يكون المنزل منزلتهما كذلك انتهى واما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الاول لوقوع الثاني موقع النون وما قبل النون محل اعراب وبني الثاني لتضمنه معنى الحرف (قوله وما ركب من الاعداد) قدم الاعداد على الظروف والاحوال لاطراد الحكم فيها على هذا الوجه فجاءت على الاصل وهو البناء في هذا الباب والظروف لا يطرد فيها ذلك وما جاء على الاصل مقدم على غيره وأخر الاعلام لان الغالب فيها اعرابها اعراب ما لا ينصرف فجاءت على خلاف الاصل في هذا الباب (قوله وما ركب من الاعداد) المراد انه بعد التركيب من باب الاعداد وكذا قبله وقوله والظروف أي ما ركب حال كونه بعد التركيب معدودا من الظروف واجزاؤه أيضا ظروف وقوله والاحوال اي انه بعد التركيب حال واما اجزاؤه فكل واحد منهما على حدته ليس حالا فان قوله بيت بيت أصلهما بيتا البيت وليس كل جزء حالا بل بيتا الاول حال والبيت معمول له وقوله والاعلام أي بعد التركيب علما (قوله أي ملاصقا) بيان للمعنى وللحال (قوله ونحو بعلبك) أي من كل علم مركب تركيبا مزجيا وليس مختوما بويه سواء كان آخر الجزء الاول منه ياء أم لا ولا يحتاج الى تقييد آخر الجزء الاول منه بغير الياء الساكنة لان المراد البناء على الفتح لفظا

وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر وهو يأتينا صباح مساء ونحوه وبعض القوم يسقط بين بين ونحوه وهو جاري بيت بيت أي ملاصقا ونحو بعلبك

واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو * على حين عاتبت المشيب على الصبا * على حين يستصبين كل حليم * وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم و* على حين التواصل غير داني * والمبهم المضاف لمبني نحو ومن خزي يومئذ ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ويجوز اعرابه * وأقول الباب الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع * النوع الاول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضربا وضربت وضربه وأما نحو رمى وعفا فأصله رمي وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فسكون آخره عارض والفتحة مقدرة في الالف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت كما سيأتي * النوع الثاني المضارع الذي باشرته نون التوكيد كقوله تعالى كلا لينبذن في الحطمة واحترزت باشتراط المباشرة من نحو قوله تعالى لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفعل في ذلك معرب لأنه لم يؤكد بالنون لانه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل وهي ملفوظ بها في قوله تعالى لتبلون ومقدرة في قوله تعالى لتسمعن اذ الاصل لتسمعون فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين * النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشر

أو تقديرا لانه حصل له بالتركيب مزيد الثقل (قوله في لغية) من ثلاث لغات ثانيها وهي الفصحى اعرابه اعراب ما لا ينصرف كما يأتي في بابه ثالثها اضافة صدره الى عجزه فان كان آخر الاول ياء ساكنة كمعدي كرب بقي في ثلاث اللغات على سكونه وتظهر الفتحة عليه وهذه اللغات الثلاث في غير المختوم بويه وأما المختوم بويه فيبنى على الكسر على أفصح اللغتين وسيأتي في كلامه والثانية منهما اعرابه اعراب ما لا ينصرف ففي المختوم بويه لغتان فقط بخلاف المختوم بغير ويه (قوله والزمن المبهم) المراد انه اذا بني لا يبنى الا على الفتح (قوله ويجوز اعرابه) يشير الى ان الارجح البناء لتقديمه على الاعراب (قوله ما لزم البناء على الفتح) أي في الجملة فلا ينافي ما سيأتي من أن بعض الانواع يجوز فيه الاعراب (قوله المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك) هذا يصدق بما اذا اتصل به ضمير رفع ساكن كضربوا فيكون مبنيا على فتح مقدر وهو الصحيح وقيل مبني على الضم (قوله وأيضا) أي ولابد ان الفتحة تقدر في الالف (قوله اذا قدر سكون الآخر) أي فرض سكون الآخر بالفعل أي اذا حصل سكون الآخر بالفعل ولو قال اذا سكن الآخر كان أولى لانه يفيد ان هذا أمر فرضي لا وقوعي وليس كذلك (قوله وأما نحو رمى وعفا الخ) جواب عما قال انه وجد المجرد مما تقدم غير مبني على الفتح نحو رمى وعفا (قوله كلا لينبذن) كلا ردع له عن حسبانه لينبذن ليطرحن في الحطمة أي النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يطرح فيها انتهى بيضاوي (قوله التي هي ضمير الفاعل) فيه تغليب الفاعل على نائبه فان الواو في لتبلون أي تختبرون نائب فاعل على هذا رأي المصنف وأما على رأي الزمخشري الذي يسمي نائب الفاعل فاعلا فلا تغليب (قوله مقدرة في قوله ولتسمعن) وكذا في قوله ولا يصدنك فان أصله يصدون فلما حذفت النون للجازم وهو لا ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فعلا لها ووجود دليل يدل عليها وانما لم يبن الفعل مع النون غير المباشرة لانتفاء تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد على ان جماعة بنوه ولم يفصلوا لانه اتصل به ما لا يتصل الا بالفعل وقولنا لانهم لا يركبون الخ ولا يرد عليه لا رجل ظريف فان الصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله استثقالا للامثال) أي الزوائد فلا يرد توالي الامثال في قولنا النساء يجنن لاصالة النونين (قوله المزج)

بناء الجزأين على الفتح وكذلك القول في الباقي الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا * النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا ومساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه
صباح مساء يبغوه خبالا

ولو أنهنت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحا ومساء

هو لغة الخلط و يقال مرج بجوعلة ومنه قوله تعالى فهم في أمر مريج أى مختلط (قوله ببناء الجزأين على الفتح) لكن الفتح مقدر في احدى و يرد عليه ثماني عشر باسكان الياء تخفيفا أو بحذفها مع كسر النون الا أن يقال نظر للاصل انتهى شوبري (قوله واثنتي عشرة) الحاصل ان عشرة للمؤنث بسكون الشين وعن تميم كسرها وفي لغة قليلة فتحها كما قاله ابن غازي على الالفية (قوله ما ركب تركيب مزج من الظروف) هذا وما قبله مركب مزج خلافا لمن قال الاول مركب عدد وهذا تركيب مزج (قوله يأتينا صباح مساء) بفتح صباح ومساء بدون تنوين قال ابن عقيل في شرح التسهيل ولا يقال على هذا وقت وقت ونهار ليل وعام عام الا ان سمع المسموع في المركب بين بين ولا يقال خلف خلف ولا أمام أمام (قوله تركيب خمسة عشر) مفعول ركب (قوله في كل صباح) أتى بفي لانه ظرف وهو على معنى في قال الفيشي أي بكل نظر العرف والعادة لان عادة العرب وعرفهم انهم لا يقولون ذلك الا لمن يأتيهم في كل صباح ومساء (قوله ومن لا يصرف الواشين الخ) لم يعلم قائله والواشين جمع واش وهم الكذبة الذين يشون بالفساد بين المحب ومن يهواه حسدا من قولهم وشيت الثوب اذا زخرفته وزينته سمي بذلك لانه يزخرف أقواله بانواع من الكذب وهو عكس العاذل فانه يكون محبا في اصلاح المحب مشفقا عليه مما يراه من سوء حاله والتحي من العذل الا ان اللحي يكون بين الناس والعذل في خلوة والنمام الذي ينقل الاخبار الباطلة ويرقشها وهو ضرب من الوشي الا انه لا يصحبه حسد (قوله صباح) قال الجوهري الصبح الفجر والصباح نقيض المساء وكذلك الصبيحة والصبح بضم الصاد أول النهار وكسر الصاد لغة وقوله مساء مصدر أمسى اذا دخل في وقت المساء وهو من الزوال للغروب (قوله يبغوه) أى يطلبوا له وقوله خبالا أي فساد العقل (الاعراب) من اسم شرط جازم يصرف فعل الشرط مجزوم به والفاعل ضمير يعود على من باعتبار لفظها والواشين مفعوله وعنه متعلق بيصرف وصباح مساء مركبان متعلقان بيصرف ويبغوه جواب الشرط مجزوم بحذف النون وخبالا حال من فاعل يبغوا اه باختصار من الشواهد والبيت من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن والظاهر أن خبالا مفعول يبغوه (قوله خبالا) قال الفيشي نوع من الجنون (قوله ولو أنهنت فقلت صباح مساء لجاز) قال الرضي وانما لم يتعين بناء الجزأين كتعينه في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر بخلاف هذه المركبات اذ يحتمل ان تكون كلها بتقدير الحرف وان لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين وانما تؤدي هذا

العموم

فلذلك اضيفت اليه لما بينهما من المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظيره في الاضافة قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فأضيف الضحى الى ضمير العشية وقيل الاصل أو ضحى يومها ثم حذف المضاف ولا حاجة الى هذا وتقول فلان يأتينا يوم يوم أي يوما فيوما أي كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فأجمل طلبا وابغ للقيامة زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان وقال الشاعر

العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة أي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى واقتصر على أول المكرر في التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين (قوله فلذلك) أي لكونه على حذف مضاف صح اضافة مساء الى صباح لما بينهما من المناسبة وهي ان الصباح يعقبه المساء فالمعنى صباحا صاحب مساء أي يعقبه المساء والقصد ان المعنى على تقدير ذا أي صاحب لا ان العبارة على حذف مضاف بل معنى صباح مساء صباحا منسوب للمساء أي صباحا صاحب مساء أي يعقبه المساء وبدون التقدير يتوهم ان المساء سابق لانه منسوب اليه مع ان القصد انه بعد الصباح (قوله وقيل الاصل أو ضحى يومها) أي لان الضحى مقابل للعشية فلا تصح الاضافة فقدر مضاف أي ضحى يومها فالضحى بعض اليوم فلذا صحت الاضافة (قوله ولا حاجة الى هذا) أي لما علمت ان الاضافة تصح بدون تقدير هذا المضاف وان المعنى ضحى ذا عشية أي صاحب عشية أي مقابل لها وانت خبير ان المؤلف قدر مضافا وهو ذا وهذا القول قدره مضافا وهو يوم ولا مرجح لاحد التقديرين على الآخر وقال شيخنا العدوي ان قوله ولا حاجة الى هذا أي لانه لا يتعين ان يكون المعنى ضحى ذا عشية وهو تقدير حاصل في قوله صباح مساء وفي الآية بخلاف تقدير يوم فلا يطرد (قوله ونظيره في الاضافة) أي لا في التركيب (قوله آت الرزق الخ) آت اسم فاعل من الاتيان بمعنى المجيء والرزق بفتح الراء مصدر ويصح كونه بكسرها اسم مصدر ويوم جمعه أيام وأصله أيوام فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقوله فأجمل بقطع الهمزة مفتوحة أي اطلب بخشوع وابغ أي حصل وقوله للقيامة أي يوم قيام الخلق من قبورهم بين يدي خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم وأول يوم القيامة من النفخة الثانية الى استقرار الخلق في الدارين وقيل لا نهاية له وبين نفخة الاماتة ونفخة الاحياء أربعون سنة على الصحيح وقوله زادا هو طعام السفر والمراد به العمل الصالح والشاهد في يوم يوم ولم يتعرض في الشواهد لاعرابه * وحاصله ان آت اسم فاعل خبر مقدم والرزق مبتدأ مؤخر ويجوز على مذهب الاخفش جعل آت مبتدأ والرزق فاعله لانه لا يشترط الاعتماد ويوم يوم ظرف وقوله فأجمل فعل أمر وطلبا مفعوله وابغ عطف على اجمل وزادا مفعوله وللقيامة متعلق به والبيت من بحر الخفيف وزنه فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ونصف البيت فأجمل (قوله سهلت الهمزة) يحتمل قراءة سهلت بالبناء للمفعول والبناء للفاعل (قوله بين بين) أصل بين ان تستعمل ظرف مكان وهنا استعملت في غير المكان اذ لا مكان هنا (قوله بينها وبين حرف حركتها) كما في أأنذرتهم فان الهمزة

الثانية تسهيل فتصير بين همزة وألف والالف هي حرف حركتها لان حركتها فتحة والمتولد عن الفتحة هو الالف تأمل (قوله تحمي الخ) قاله عبيد بن حصين بن معاوية ابن نوح النصيرى ونسبه بعضهم لعبيد بن تقي العين وهذا البيت من بحر الكامل واجزاؤه متفاعلن ونصف البيت العين من بعض والترفيل زيادة سبب خفيف وقوله تحمي من الحماية وهي الدفع والحقيقة ما يجب على الانسان ان يحميه من الاهل والعشيرة قال رجل حامي الحقيقة كناية عن شجاعته ولذا قال المؤلف أي شهم بفتح الشين وكسر الهاء كما هو موجود في نسخ صحيحة أي بطل والبطل القوي الشجاعة (الاعراب) تحمي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وحقيقتنا مفعوله والنون مضاف اليه وبعض القوم مبتدأ ومضاف اليه يسقط فعل مضارع مرفوع وبين بين ظرفان مركبان تركيب خمسة عشر مبنيان على الفتح للتخفيف وهما بعد التركيب في موضع نصب على الحال من فاعل يسقط خلافاً لقول الشارح حال من القوم والعامل فيه يسقط والحال هنا جامد فيؤول بمشتق أي متوسطا وقول المصنف يسقط وسطا الناسب متوسطا لان وسطا ظرف أيضا وهو جامد كما قال المحشي وأنت خبير بأنه سيأتي للمصنف ان الظرف هنا ليس هو الحال حتى يؤول بمتوسطا بل متعلق محذوف وذلك المحذوف هو الحال فالشارح انما قال وسطا اشارة الى ان الظرفين ركبا وصارا بمنزلة ظرف واحد وهو متعلق بمحذوف هو الحال أي مستقرا وسطا أي بينهم ووسطا بسكون السين ظرف غير متصرف فما له أجزاء منفصلة كجلست وسط القوم وأما بفتحها فهو ظرف متصرف فيما له اجزاء متصلة كوسط الوقت والدار وقد يسكن السين فيه وقوله ظرف متصرف هو بمعنى قول بعضهم هو اسم وليس بظرف أي ليس ظرفا غير متصرف بل هو اسم لما بين طرفي الشيء من جميع الجوانب ويأتي مبتدأ وفاعلا ومجرورا بالحرف (قوله من الاحوال) أي حال كون ما ركب من الاحوال (قوله من الاحوال) جمع حال وهو المبين لهيئة صاحبه (قوله وعامل الحال ما في قوله جاري الخ) المناسب ان يقول وعامل الحال جاري لانه بمعنى مجاوري (قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله بيتا بيت بحذف الجار اللام ويجوز ان يكون الجار الى أي بيتا الى بيت وعلى كل حال فالمجموع حالا في معنى ملاصقي وقوله بيتا لبيت أي منضما لبيت وقوله الى بيت أي منضم الى بيت أي بيته منضم لبيتي والحاصل ان بيت بيت وبيتا لبيت وبيتا الى بيت وبيتا فبيتا معناه ملاصقا وهو حال من الياء في جاري أي حال كوني ملاصقا له كما قاله شيخنا العدوي والتقدير فلان جاري بيتا فبيتا فحذفت الفاء وضمن الكلام معنى حرف العطف

تحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا والاصل بين هؤلاء وبين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذان الظرفان الآن صارا ظرفا واحدا في موضع نصب على الحال اذا المراد وبعض القوم يسقط وسطا والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة يقال رجل حامي الحقيقة أي انه شهم لا ينضام * النوع الخامس ما ركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جاري بيت بيت والاصل بيتا لبيت أي ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري ويجوز أن يكون الجار المقدر الى وان لا يقدر جار أصلا

وركبت الكلمتان تركيب مزج وقوله بيتا فبيتا أي بيتا عقب بيت فهو ملاصق (قوله بل فاء العطف) وعليه فالحال هو الاول والثاني وكذا عند تقدير حرف الجر فالحال مجموعهما وقوله فاء العطف أي بدل حرف الجر (قوله قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه) الشاعر هو الحارث والثور بالثاء الحيوان المعلوم من الوحش وأما بالتاء فهو الاناء من النحاس ويطعن بضم العين في الماضي والمضارع اذا الطعن بالقرن وفي النسب وأما بالفتح فيهما فهو الطعن بالرمح (قوله يطعن الكلاب) أي التي ارادت جرحه عند أخذها له والضاريات جمع ضارية وهي الكلاب والبيت من بحر الطويل * واعرابه تساقط فعل ماض وعنه متعلق به وضاريات فاعل تساقط وروقه بدل من الضمير في عنه وسقاط منصوب على نزع الخافض أي كسقاط وقال القيشي مفعول مطلق وهو الظاهر وشرار مضاف اليه والقين مضاف اليه وهو الحداد وأخول أخول في محل نصب على الحال من الضاريات أي متفرقات وقال في الشواهد حال من روقه ويدل له قول القيشي أي متفرقا وروقه أي قرنه والعامل فيه تساقط والشاهد في اخول اخول حيث حذف العاطف وركب الظرفان تركيب خمسة عشر ومعنى أخول أخول متفرقين وماتقدم من قولنا تساقط فعل ماض قاله في الشواهد والذي يفيده القيشي ان الشعر يساقط فعل مضارع بمعنى يسقط وروقه أي قرنه فاعل وضاريات مفعول منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة راضا فضاريات لاضمير على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف والضمير للكلاب (قوله وفي الحديث الخ) ذكر الحديث لان فيه مادة التخول (قوله بالموعظة) أي ذكر ما يخشى عواقبه (قوله أي يتعهدنا بها شيئا الخ) ومن لوازمه التفرق فما تقدم تفسير باللازم ومقتضى قوله يتعهدنا الخ ان أخول معناه التعهد شيئا فشيئا وقال شيخنا العدوي التخول معناه التفرق أو شيئا بعد شيء فمعنى أخول أخول متفرقين أو شيئا بعد شيء وأما قوله يتعهدنا شيئا فشيئا فهو تفسير بحسب المقام لا ان التعهد جزء من معنى التخول (قوله شيئا فشيئا) هو بمعنى متفرقين فالعرب تارة يفسر ون أخول أخول بمتفرقين وتارة بشيئا بعد شيء والاول انسب بالحال فلذا قدمه المؤلف (قوله شيئا بعد شيء) المناسب شيئا فشيئا (قوله أبو علي) أي القالي من أئمة اللغة لا الفارسي (قوله هو) أي قوله في الحديث كان الخ (قوله الاصمعي) بفتح الهمزة وأما الميم فبالضم والفتح عبد الملك بن قريب بضم القاف وفتح الراء آخره باء موحدة ابن أصمع صاحب اللغة والنحو والغريب والملح والاصول وسمي بالاصمعي لصغر اذنه ولد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائة وتوفي بها سنة عشر ومائتين في صفر وقيل في رمضان حكاه

بل فاء العطف وقالت العرب
أيضا تساقطوا أخول أخول
أي متفرقين وهو بالخاء
المعجمة قال الشاعر يصف
ثورا يطعن الكلاب بقرنه
تساقط عنه روقه ضارياتها
سقاط شرار القين أخول أخولا
وفي الحديث كان يتخولنا
بالموعظة أي يتعهدنا بها شيئا
فشيئا مخافة السآمة علينا
قال أبو علي هو من قولهم
تساقطوا أخول أخول أي
شيئا بعد شيء وكان الاصمعي

تزوره يتخوننا بالترك ويقول هذا ابتهدنا فان قلت فما الفرق بين هذا النوع

والبيت الذي أنشدته في للنوع الذي قبله فانك زعمت ثم ان البين بين فيه حال * قلت معنى قولي هنالك انه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لا انه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف واذا أخرجت شيأ من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همزة بين بين بخفوض الاول غير منون والثاني منونا ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال ولولا يوم يوم ما أردنا * جزاءك والقروض لها جزاء * وهذا يفهم من كلامي في المقدمة فان قلت وما ركب من الظروف والاحوال فعلم ان البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وانهما متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت الظروف على الاحوال لان ذلك في الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقعوا في حيص بيص أي في شدة يعسر التخلص منها ذات هو شاذ

التلمساني (قوله يزورنا ويتخوننا الخ) ولا شاهد فيه حينئذ (قوله هذا النوع) وهو المركب من الاحوال والذي قبله المركب من الظروف المكانية (قوله ثم) بفتح الثاء أي هنالك (قوله كل صباح مساء) فان الظرفين خرجا عن الظرفية لخفض الاول باضافة كل اليه وخفض الثاني باضافة الاول له (قوله واذا اخرجت الخ) الحاصل ان الظروف والاحوال يجوز فيهما الاضافة ان لم تقدر الحرف والابنيت واما المركب العددي فلا يجوز فيه الاضافة لتعين نية الحرف فيه (قوله واذا اخرجت الخ) لان الثاني لما أضيف اليه الاول خرج عن الظرفية والحالية والاول من نوع الثاني (قوله واذا اخرجت الخ) قال ابن عقيل في شرح التسهيل فلا يكون في التركيب الا ظرفا فلا تقول سير صباح مساء فان أضيف صدره الى عجزه استعمل ظرفا وغير ظرف فيجوز زرنا صباح مساء وسير صباح مساء برفع صباح ومن تصرفه حينئذ ما أنشده سيبويه * ولولا يوم يوم ما أردنا * البيت المذكور في شرحنا فان عطفت أحدهما على الآخر زال التركيب وجاز ان يكون غير ظرف فتقول فلان يزورنا صباحا ومساء وسير عليه صباح ومساء بالرفع والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد أي كل صباح ومساء صرح به السيرافي وقيل معنى المعطوف واحد من هذا وواحد من هذا وقيل المراد مع الاضافة نحو زيد يأتينا صباح مساء انه يأتي في الصباح وحده انتهى (قوله ولولا يوم يوم الخ) هذا البيت من بحر الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن ولم يعلم قائله ولولا حرف امتناع لوجود ويوم ظرف متصرف ولذا كان هنا مبتدأ والجزاء المكافأة والقروض جمع قرض بفتح القاف وكسرها وهو لغة القطع لانه قطعة من مال المقرض (الاعراب) لولا حرف امتناع لوجود ويوم يوم مبتدأ ومضاف اليه والخبر محذوف وجوبا ما أردنا ما نافية وأردنا فعل وفاعل وجزاءك مفعوله ومضاف اليه والقروض مبتدأ وجزاء خبره ولها متعلق بجزاء لكونه مصدرا والشاهد أن يوم يوم لما خرجا عن الظرفية أعربا (قوله أن البناء المذكور) أي البناء على الفتح الناشئ عن المزج (قوله فان قلت قد وقع الخ) وارد على قوله فعلم ان البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية الخ (قوله وقع التركيب المذكور) أي التركيب المزجي (قوله في حيص بيص) قال في الجامع ويروى بالواو وبالالف فيهما أي حوص بوص وحاص باص وحيص أصله الياء وهو بمعنى التأخر وبوص واوي بمعنى التقدم فان قيل حيص بيص فهو على اتباع الثاني للاول كما في لا دريت ولا تليت وان قيل حوص بوص فهو على العكس كقوله مأزورات غير مأجورات قال ابن عقيل في شرح التسهيل وقعوا في حيص بيص أي وقعوا في شدة ذات تقدم وتأخر من حاص عن الشئ

يحيص اذا تأخر خوفا منه وباص يبوص بوصا تقدم وحيص بيص بالياء انهما لثنا كاة انتهى (قوله فلذلك لم اتعرض له) أى فلاجل كونه شاذا لم اتعرض الخ فعلة عدم التعرض هى الشذوذ ويرد عليه بانه قد وجد الشذوذ فى بعض المحلات وتعرض له فى قوله ونحو بعلبك فى لغية والجواب ان الشذوذ علة لعدم التعرض فى الغالب والاقصد بتعرض للشاذ تأمل وقال الفيشى قوله لم اتعرض له أى على سبيل الاطراد انتهى أى لم اذكره على انه مطرد أى لم يذكر غير المركب من الظروف والاحوال على انه مطرد فلا ينافى انه ذكر المركب من الاعلام على انه غير مطرد لانه قال فى لغية لكن انت خبير بان المؤلف بصدد حيص بيص بقطع النظر عن الاعلام فالاحسن ما قلناه (قوله احد عشر) أصل أحد وحد قلبت الواو همزة على قياس (قوله احد عشر كوكبا) روى ان يهوديا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اخبرنى عن النجوم التى رآهن يوسف فسكت النبى صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل فاخبره بذلك فقال اذا أخبرتك هل تسلم قال نعم فقال جريان والطارق والذيال وقابس وعمودان والفليق والمصبح والضروح والفرغ ووثاب وذو الكتفين رآها يوسف والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له فقال اليهودى اى والله انها لاسماؤها انتهى (قوله فانفجرت منه اثنتى عشرة عينا أى انفجرت من الحجر الذى ضربه موسى بعصاه والمناسب حذف هذه الآية لان الكلام فى المركب المزجى وهذا ليس بمركب مزجى كما تقدم (قوله صفا) أى من الملائكة (قوله السادس الزمن) أى اسم الزمن (قوله ما لم يدل على وقت معين) أى بحسب اللغة فلا ينافى ان الساعة تدل على قدر من الزمان معين عند الفلكيين (قوله وأعنى بالمبهم الخ) انما فسره لانه سيأتى ان المبهم ما لا يتضح معناه (قوله من اسماء الزمان) أى من الاسماء الدالة على الزمان فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله ويجوز لك الاعراب والبناء على الفتح) ما لم يثن او يجمع لانه لما لحقه ما هو من خواص الاسماء وهو التثنية والجمع قوى جانب الاسمية فاعرب نحو الا أم امثالكم ونحو * والشر بالشر عند الله مثلان * (قوله ويجوز لك الاعراب والبناء) انما اعرب لعدم لزوم الاضافة الى ما ذكر فعلة البناء عارضة وانما بنى لان العلة العارضة تقوت بوقوع المبنى الذى لا اعراب فيه موقعه (قوله أرجح من الاعراب) افعل التفضيل ليس على بابه وان كان يمنع منه هنا اقترانه بمن (قوله وتارة بالعكس) أى الاعراب أرجح وهذا مذهب الكوفى وأما البصرى فيقول الاعراب قبل الفعل المعرب أو المبتدأ واجب قال ابن مالك

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر ولم يقع فى التنزيل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه تركيب الاعداد نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا عليها تسعة عشر أى على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل صنفا وقيل صفا من الملائكة وقرئ تسعة أعشر جمع عشير مثل أيمن فى جمع يمين وعلى هذا فتسعة مرفوع واعشر مخفوض بالاضافة منون ومجىء هذا التركيب فى الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه فى الظروف * النوع السادس الزمن المبهم المضاف لجملة وأعنى بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان يجوز اضافته الى الجملة ويجوز لك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس

(قوله فالاول) أي ما كان البناء فيه أرجح (قوله على حين عاتبت الخ) من بحر الطويل قائله النابغة الذبياني واسمه زياد بن معاوية وقيل زياد بن عمرو بن معاوية بن جابر وكنيته أبو أمامه وأبو ثمامة والنابغة لقب له لانه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم الا وقد نبغ عليهم بالشعر بعد ما كبر وعاتبت بمعنى لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل واما بفتح الصاد فهي الريح تهب من الشرق قال بعضهم ان قوله عاتبت المشيب على الصبا فيه قلب أي عاتبت الصبا على الشيب والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع يعني انه بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة وو بخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات (الاعراب) على بمعنى في كما في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أي وقت غفلة مضاف لعاتبت خلافا لقول الشواهد متعلق بعاتبت وحين مجرور بعلى وعاتبت فعل وفاعل والمشيب مفعول وعلى الصبا متعلق بعاتبت أيضا وعلى للتعليل أي لاجل الصبا على حد قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم أي لاجل هدايته اياكم وقلت فعل وفاعل وألما الهمزة للاستفهام التوبيخي ولما من الجوازم وأصح مجزوم به والشيب مبتدأ ووازع خبره من أوزعت الرجل اذا كففته عما لا يليق به والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من فاعل أصح المستتر فيه والشاهد في حين حيث يجوز البناء على الفتح والكسر على الاعراب وعلة البناء شبه الظرف بحرف الشرط في افتقار ما بعده اليه فلو قلت عاتبت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له الافتقار لشبه حين وأمثاله بان وايقاع المعاتبة على الشيب مجاز وحقه ان يقع على الشخص والشيب بياض الشعر وترك الشارح شاهدا ثانيا ذكره المتن وهو قوله * على حين يستصبين كل حليم * ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب قال العيني هو من الطويل وصدره * لاجتذبن منهن قلبي تحلما * الشاهد في قوله على حين حيث جاء مبنيا لاضافته الى الجملة وهذا البيت حجة على من ذهب الى أن المضارع المتصل به نون الاناث باق على اعرابه يقال استصبيت فلانا اذا عددته صبيا يعني جعلته في عداد الصبيان وقوله لاجتذبن بنون التوكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة عيني (قوله وهو عاتبت) يقتضي ان المبني الجملة وليس كذلك بل المبني الفعل الماضي وان كانت الاضافة للجملة بتمامها (قوله أو جملة اسمية) سواء كان الاسم الذي صدرت به معربا أو مبنيا نظرا الى ان الاصل في الاسم الاعراب نحو قصدتك يوم أنت أمير (قوله الى ينفع) أي مع فاعله (قوله

فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله

* على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني وهو عاتبت والثاني اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع

وهو

وهو فعل مضارع أو فعل مضارع معرب كما تقدم فكان الارجح فى المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعا برفع اليوم على الاعراب لانه خبر المبتدأ وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء والبصريون يمنعون فى ذلك البناء ويقدرون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشئ ظرفا لنفسه والثانى كقول الشاعر

تذكر ما تذكر من سليمى * على حين التواصل غير دانى

روى بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجيز البصريون غيره

﴿والنوع السابع المبهم المضاف لمبنى سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمبهم ما لا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا أضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة الى معرفة من تعريفها قال الله تعالى ومن خزى يومئذ يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا الى مبنى وهو اذ وبجره على الاعراب وقال الله تعالى ومنا دون ذلك منا جار ومجرور خبر مقدم ودون مبتدأ مؤخر وبنى على الفتح لابهامه واضافته الى مبنى وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الآخر

(قوله وهو فعل مضارع الخ) اشارة الى قياسين الاول يومَ ينفع مضارع خال من النونين وكل فعل مضارع كذلك فهو معرب فينفع معرب ويوم فى الآية أضيف لمعرب وكل ما كان كذلك فالارجح فيه الاعراب فيوم الارجح فيه الاعراب قرره بعض الاشياخ (قوله السبعة كلهم) ان جعلت أل للجنس كان كلهم تأسيسا وان جعلت أل للاستغراق كانت كلهم تأكيدا (قوله برفع اليوم) على انه خبر عن هذا أى هذا اليوم يوم ينفع الخ (قوله برفع الخ) وقرأ الاعمش وحده يوم بالتنوين كما فى قوله واتقوا يوما (قوله يمنعون فى ذلك) أى فى الزمن المبهم المضاف لجملة (قوله لاجل ذلك) أى لاجل تقديرهم الفتحة اعرابا (قوله والا لزم الخ) أى بأن كانت الاشارة لليوم لزم كون الخ لانه يصير المعنى هذا اليوم واقع يوم الخ وعلى ان الفتحة للبناء فالاشارة عائدة على النفع أى هذا النفع حاصل يوم ينفع (قوله تذكر الخ) هو من بحر الوافر وهذا المترسنا اعلم ان الذكر اذا كان بالضمير فهو مضموم الذال وان كان باللسان فهو مكسورها وقيل لغتان بمعنى واحد وقيل الذكر ضد النسيان تضم ذاله وتكسر والتواصل مصدر تواصل بمعنى وصل وهو القرب وسليمى اسم محبوبته والدنو القرب (الاعراب) تذكر فعل ماض وما موصول مفعول تذكر ومن سليمى متعلق بتذكر الثانى والجملة صلة وعلى حين يتعلق بتذكر أيضا والتواصل غير دان مبتدأ وخبر ومضاف اليه والشاهد فى البيت فى حين حيث يجوز فيه الاعراب والبناء والاعراب أرجح عند الكوفيين ومال اليه من البصريين أبو على الفارسى وتبعه ابن مالك اه من الشواهد بتصرف (قوله الشارح ولا يجيز البصريون غيره) أى جمهور البصريين ما عدا أبا على الفارسى (قوله سواء كان زمانا الخ) تعميم فى المضاف لا فى المبنى (قوله ونحوهن) كغير وقوله ودون وبين ظرفا مكان ومثل وغير ليسا ظرفين (قوله مما هو شديد الابهام) يجوز أن تكون من للابتداء وان تكون للبيان لكن مع تقدير مضاف أى من باقى شديد الابهام وانما قلنا ذلك لئلا يلزم أن يكون البيان أعم من المبين اذ من جملة شديد الابهام مثل ودون وبين وليس مما يدخل فى نحوهن (قوله كما تكتسب الخ) الحاصل ان الاضافة تفيد التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والتخفيف فى الاضافة غير المحضة كضارب زيد (قوله بفتح اليوم) وهى قراءة نافع والكسائى هنا وفى المعارج قاله البيضاوى (قوله ودون مبتدأ) هذا على القول بتصرفها وهو شاذ والصحيح انها لا تتصرف والمبتدأ محذوف ودون صفته والتقدير فريق دون ذلك أى فريق كائن أو حاصل

أو مستقر دون ذلك كقوله منا ظاعن ومنا أقام أى منا فريق ظاعن ومنا فريق أقام (قوله الم تر بالخ) من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ستا ألم الهمزة للاستفهام التقريري والرؤية بمعنى العلم والحماية الدفع والحقيقة ما يجب على الانسان ان يحميه من الاهل والعشيرة والموت قال الجوهري ضد الحياة (الاعراب) لم حرف نفي وتر بالجزم بها وعلامة جزمه حذف النون وانى اذ واسمها وحميت فعل وفاعل وحقيقة مفعول وباشرت فعل وفاعل والجملة معطوفة على جملة حميت والجميع خبران موضعه رفع والموت مبتدأ ودونها خبر ومضاف اليه والشاهد فى قوله دونها أى دون حماية الحقيقة المفهوم من حميت (قوله لقد تقطع بينكم) أى تقطع وصلكم وتشتت جمعكم والبين من الاضداد لانه يستعمل للفصل والوصل وقيل هو الظرف أسند اليه الفعل على الاتساع والمعنى وقع التقطع بينكم ويشهد له قراءة نافع والكسائى وحفص عن عاصم بالنصب على اضمار الفاعل لدلالة ما قبله عليه وأقيم مقام موصوفه انتهى بيضاوى أى أقيم بين مقام موصوفه وهو ما الواقعة على وصل وعبارة بنصب بين على انه فاعل قال الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لان قوله وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله

وقد حيل بين العير والنزوان * بفتح بين مع اضافته الى معرب (قوله انه لحق مثل ما انكم تنطقون) قال البيضاوى مثل ما أنكم تنطقون أى مثل نطقكم كما أنه لاشك لكم فى انكم تنطقون فينبغى أن لا تشكوا فى تحقق ذلك ونصبه على الحال من المستكن فى لحق أو الوصف لمصدر محذوف أى انه لحق حقا مثل نطقكم وقيل انه مبنى على الفتح لاضافته الى غير متمكن وهو ما ان كانت بمعنى شئ وأن ان جعلت زائدة ومحله الرفع صفة لحق ويؤيده قراءة حمزة والكسائى وأبى بكر بالرفع وقال الرضى وأما غير المضاف الى ما صدره ما وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل الآية ففتح مثل مع كونه صفة لحق أو خبر بعد خبر لان ويجوز أن يكون منصوبا لكونه بمعنى انه لحق حقا مثل حقيقة نطقكم وقال

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة من غصون ذات أوقال

ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما فى باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما الاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وانهما ولان فيهما الابهام مثلها كأمر والمبنى وهو ما وان وان رائع

أو تربا الى حميت حقيقتى باشرت حد الموت والموت دونها الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تقطع بينكم يقرأ على وجهين برفع بين على الاعراب لانه فاعل ونصبه على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون يقرأ على وجهين برفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع وبالفتح على البناء ثم قال أو الفتح أو نائبه

موقعها أضيف اليه وبعبارة مثل ما أنكم الخ فمن فتح مثل وقول الفرزدق

* اذ ما مثلهم بشر * وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لهذا الفتح الابهمات

بأنها تثنى وتجمع لقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر * والشر بالشر

عند الله مثلان * وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما

قيل في بر ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان ما على بابه كم ضميره تعالى التقدم

في قوله وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر وأما قوله * غير ان نطقت الخ فغير فاعل لم يمنع

وقد جاء مفتوحا ولا يتأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان واغيار ليس بعربي

وأما لو كان المضاف غيرهم لم يبن وأما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي

ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فقيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين

لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أي في الوجود (قوله وهو اسم لا

النافية) اسناد النفي اليها مجاز لان النافي انما هو المتكلم وأما هي فآلة (قوله

للجنس) أي جنس اسمها ان مفردا فمفرد أو مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ومعنى نفي

الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادهما انتهى

شنواني أي لصفته لان لا رجل قائم مثلا نفي لقيام الرجل لا نفي الرجل وقوله

للجنس أي نصا ويظهر من كلام السبكي ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء

الاسم مثل لا رجل وكلام التسهيل صريح في موافقته (قوله ولك في الاسم الثاني

من نحو لا رجل ظريف) أي حاضر ولا ماء باردا أي حاضر من كل تركيب وقع فيه

اسم لا مفردا ونعت بمفرد وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني مع انه جامد لان

الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك انتهى شيخ الاسلام (قوله

وخلاصة القول في ذلك) أي في اسم لا (قوله استغراق الجنس) كان ينبغي

له أن يزيد على سبيل التنصيص لا على سبيل الظهور ولا الوحدة فتعمل عمل ليس

نحو لا رجل قائما بل رجلان ونحو لا رجل في الدار اذا أردت ابهام النفي وسيأتي

بيانهما في بابهما وعلة البناء في التي قصد بها نفي الجنس نصا تضمنها معنى من لان

لا رجل بمنزلة لا من رجل بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الا لا من سبيل الى هند

وقيل تركبه مع لا تركيب خمسة عشر انتهى شيخ الاسلام قال الرضي وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء

وانما لم يبن المضاف له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى

وهو اسم لا النافية للجنس

اذا كان مفردا نحو لا رجل

ولا رجال ولا رجلين ولا قائمين

ولا قائمات وفتح نحو قائمات

أرجح من كسره ولك

في الاسم الثاني من نحو لا

رجل ظريف ولا ماء باردا

النصب والرفع والفتح وكذا

الثاني من نحو لا حول ولا قوة

ان فتحت الاول فان رفعته امتنع

النصب في الثاني فان فصل

النعت أو كان هو أو المنعوت

غير مفرد امتنع الفتح

وأقول الباب الرابع من

المبنيات ما لزم الفتح أو نائبه

وهو اثنان الياء أو الكسرة

وذلك اسم لا وخلاصة القول

في ذلك أن لا اذا كانت

للنفي وكان المراد بذلك النفي

استغراق الجنس

بأسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده وكان الاسم مفردا ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعا فهذه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسألتين والبناء على الياء في مسألتين والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدة فأما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس أو مجموعا جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول لا رجل في الدار ولا فرس عندنا ولا رجال في الدار ولا أفراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالما نحو لا رجلين ولا قائمين قال الشاعر

تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع

وقال الآخر

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شؤون

ما يستحقه في الاصل أعني الاعراب انتهى كلام الرضي ويضعف القول بأن علة البناء تضمن معنى من اذ من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي (قوله بأسره) تأكيد لاستغراق الجنس (قوله بحيث لا يخرج الخ) بيان لقوله بأسره (قوله مثنى) المراد بالمثنى ما يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء فيشمل المثنى وما ألحق به (قوله أو مجموعا) المراد به ما يشمل الملحق بالجمع (قوله تعز فلا الخ) من الطويل وتعز أمر من العزاء وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والفاء للتعليل والالفين تثنية الف وهو المؤالف ووراد جمع وارد والمنون الموت وقيل في تفسير قوله تعالى ريب المنون هو الموت وقيل الدهر والمنون يذكر باعتبار انه موت ويؤنث باعتبار انه منية وانما سمي الدهر بالمنون لانه يذهب بمنة الحيوان أي قوته وكذلك المنية (الاعراب) تعز فعل أمر مبني على حذف الالف وفاعله ضمير مستتر والفاء للتعليل ولا نافية عاملة عمل ان والفين اسمها مبني على الياء وبالعيش أي المعيشة متعلق بمتعا ومتعا خبرها ولكن حرف استدراك ولوراد متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم والمنون مضاف اليه وتتابع مبتدأ مؤخر والشاهد في قوله الفين حيث بني على الياء (قوله يحشر الناس الخ) من بحر الخفيف فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن والحشر الجمع ومنه حشر الامير الجند اذا جمعه وصار في عرف الشرع البعث من القبور والناس اسم جمع لا واحد له من لفظه ومرادفه أناس جمع انسان أو انس وهو حقيقة في الآدميين ويطلق على الجن مجازا واختلف في اشتقاقه فقيل ان أصله همزة ونون وسين والاصل أناس اشتق من الانس لانه آنس بربه ثم حذفت الهمزة تخفيفا وقيل من نون وواو وسين والاصل نوس فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من النوس الحركة وقيل من نون وسين وياء والاصل نسي ثم نقلت اللام الى موضع العين فصار نيس ثم قلبت الياء ألفا ووزنه على الاول عال وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فلع بالقلب وبنين جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما قالوا في تثنيته ابنان ولكن خالف فيه جمعه لتغيره وعنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤون جمع شأن وهو الخطب (الاعراب) يحشر فعل مضارع مبني للغائب والناس نائب الفاعل ولا نافية وبنين اسمها مبني على الياء ولا آباء عطف عليه الاحرف استثناء وجملة عنتهم في موضع رفع خبرها ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو وقال العيني خبرها محذوف وجملة وقد عنتهم صفة لبنين والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وقوله ولا آباء جمع أب وروي ولا أبناء جمع ابن وهو تكرار مع قوله بنين والشاهد في لا بنين فانه بني على الياء

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالألف والتاء المزيدتين نحو مسلمات تقول لا مسلمات في الدار قال الشاعر

إن الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

يروى بكسر لذات وفتحها

ذكرت حكم اسم لا وذكرت مسألتين تتعلقان بباب لا المسألة الأولى أن اسمها إذا كان مفردا ونعت بمفرد وكان النعت والمنعوت متصلين نحو لا رجل ظريف في الدار جاز لك في النعت ثلاثة أوجه أحدها النصب على محل اسم لا فإنه في موضع نصب بلا ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب تقول لا رجل ظريفا في الدار والثاني الرفع على مراعاة محل لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء فتقول لا رجل ظريف في الدار برفع ظريف وإنما كانت لا مع رجل في موضع رفع بالابتداء لأن لا قد صارت بالتركيب مع رجل كالشيء الواحد وقد علمت أن الاسم المصدر به المخبر عنه حقه أن يرتفع بالابتداء والثالث الفتح تقول لا رجل ظريف في الدار وهو أبعدها عن القياس فلهذا أخرته في الذكر ووجه بعده أن فتحه على التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئا واحدا ووجه جوازه أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولا ثم أدخلوا عليهما لا بعد أن صارا كالاسم الواحد ونظيره قولك

وذهب المبرد الى ان المجموع والمثنى على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به (قوله وأما ما يستحق البناء على الكسر أو الفتح) وهو الارجح طردا للباب على وتيرة واحدة كما ذكره المغني وقال شيخ الاسلام البناء على الكسر كاعرابه حالة النصب والفتح نظرا الى الاصل في بناء المركبات (قوله وقال الشاعر ان الشباب الخ) هو سلامة ابن جندل السعدي والبيت من قصيدة من البسيط يبكي بها على فراق الشباب وشباب كل شيء أوله والمجد الكرم وقوله مجد بالضم وقيل المجد الشرف (الاعراب) ان حرف توكيد والشباب اسمها وجملة فيه نلذ خبران والموصول وصلته صفة الشباب وعواقبه مرفوع بمجد ولا نافية ولذات اسمها يجوز فيه الفتح والكسر وهو محل الشاهد والكسر قول الاكثر ورجح في التسهيل الفتح وصحح الفتح في نحو ولا لذات أولى من الكسر قال المرادي في شرحه يعني ان المجموع بزيادة ألف وتاء لا يتعين بناؤه على ما ينصب به بل يجوز بناؤه على الفتح وهو أولى من الكسر ويروى بالوجهين ولا لذات والفتح أشهر واذا ثبت ذلك عن العرب علم ضعف من عين الكسر أو الفتح أو الكسر مع التنوين وهذا الاخير قال ابن خروف فهذه أقوال ثلاثة مردود عليها لتصحيح ما قاله المصنف فهي أربعة أقوال وبعدها البيت المذكور

ولى حميدا وهذا الشيب يعقبه * لو كان يدركه ركض اليعاقيب

جمع يعقوب وهو ذكر القبج وقوله نلذ وقال المتكلم قاله العيني والعواقب جمع عاقبة وهي آخر الشيء وقوله ولا لذات للشيب يروى بفتح الشين وهو مفرد وبكسرها فهو جمع أشيب قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا (قوله يروى بكسر الخ) ويجوز أن يروى الكسر مع التنوين نظرا الى انه تنوين مقابلة لا تنوين تمكين بناء على الجمهور ونظرا الى انه يشبه تنوين التمكين (قوله اذا كان مفردا ونعت بمفرد الخ) أي فان كان المنعوت غير مفرد أو النعت غير مفرد أو كانا مفردين وفصلا فلا يجوز التركيب ويتعين النصب أو الرفع فقط نحو لا رجل فيها ظريفا ونحو لا رجل صاحب برعندنا أو لا طالعا جبلا ظريفا عندنا قاله شيخ الاسلام ونحو لا غلام رجل صاحب برعندنا (قوله صارت بالتركيب) أي بشبه التركيب والا لو كان تركيبا حقيقيا لزال النفي عن لا (قوله وهو أبعدها) أفعل التفضيل ليس على بابه لان الاولين لا بعد فيهما (قوله لا رجل ظريف) فرجل

ظهر بفتح اسمها او مسا بظهر بفتح جزأي اسمها الا انه نعت والفتح على الجزأين ظاهر
لا مقدر (قوله لا خمسة عشر) لا نافية للجنس وخمسة عشر اسمها مبني على فتح
مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الاصلي كما قالوه في الآن اذا كان مبنيا
قبل النداء (قوله ان لا واسمها اذا تكررا) أي وكان اسمها مفردا فلو قلت
لا رجلا ولا ... الا الله او لا رجل ولا ظالما ... امتنع الفتح لانتفاء تركيب غير
المفرد وكذا ان لم تتكرر نحو لا رجل وامرأة (قوله مثال الفتح) وتكون
لا فيهما عاملة عمل ان واسمها مبني معها على الفتح وخبر لا في الموضعين محذوف
أي لا حول ولا قوة موجودان ... الا ان مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها
لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ
والخبر مرفوع لانه خبر عنهما لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد
وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل منهما خبر فيكون الكلام جملتان
وأما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في
الاسم ... فيجوز أن يقدر لهما خبر واحد عندهم وذلك الخبر يكون
مرفوعا بالاولى والثانية معا وان كانا عاملين الا انهما ... كما يجوز في اسم
واحد عمل واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كلاهما ... واحد ويجوز
أيضا أن يقدر لكل منهما خبر على حاله انتهى شنواني (قوله هذا وجدكم الخ)
من بحر الكامل ... وهو لهمام بن مرة وكان ... وكانت مع
ذلك ... وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فأنف من ذلك وقال
قصيدة من بحر الكامل وهذا منها وقيل قاله هشام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي
الى رجل من بني ... قبل الاسلام بخمسمائة عام ونسبه بعض الى ابن
الاحمر ونسبه بعض الى عمرو بن ... وقبل البيت

واذا تكون كريهة أدعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب

وبعده

عجبا لتلك قضية واقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

والحيس بفتح الحاء والسين المهملتين وبينهما ياء آخر الحروف ساكنة وهو تمر
يخلط باقط وسمن ... والصغار بفتح الصاد الذل والهوان
(الاعراب) هذا مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ... الشواهد مبني على
الفتح وجدكم ... وهو بفتح الجيم والصغار
خبر وبعينه تأكيد للصغار والباء زائدة ولا نافية عاملة عمل ان وأم اسمها وله
نصب ولي خبرها وان حرف شرط وكان فعل الشرط محله جزم وهي تامة وذاك اسمها
ويحتمل انها ناقصة والخبر محذوف دل عليه السياق أي ان كان ذاك مرضيا لي

قوله لانتفاء الخ هكذا في النسخ وتأمله اه مصححه

لا خمسة عشر ... الثانية أن لا واسمها اذا تكررا نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لانه يجوز في الاسم الأول وجهان الفتح والرفع فان فتحته جاز في الثاني ثلاثة أوجه ... الفتح والرفع والنصب مثال ... قوله مثال لا ... الفتح ... ولا ... ومثال الرفع قول الشاعر هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي ان كان ذاك ولا أب

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ان كان ذلك فلا قوة من
أب وأم فلا أم لي ولا أب بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وهو محل الشاهد
ووجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل
لا الاولى مع اسمها فهو تفسير ويجوز أن تقدر لهما الخبر لانه خبر محذوف لما بعدها
وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر ويجوز أن تجعل لا الثانية غير
زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس ففي رفع أب أوجه ثلاثة (قوله ومثال النصب)
وسيأتي وجهه في الكلام على البيت الذي فيه شاهده (قوله لا نسب الخ) من المديد
فاعلاتن فاعلن قاله أنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر
جد العباس النسب بمعنى الانتساب والخلة بضم الخاء المعجمة بمعنى المودة
والصداقة اتسع أي اتسعت والخرق قال الجوهري خرقت الثوب وخرقته فانخرق
وتخرق والخرق الارض الواسعة تتخرق فيها الرياح والخرق بكسر الخاء المعجمة
الشاب الظريف السخي الكريم الخلق والخلق وبالفتح الصحراء الواسعة البعيدة
الاطراف وهي هنا المراد وقد أشار الى ذلك في بقية البيت بقوله
رامه بلوك الخرق مع الراقع * ان اتسع الخرق * فيه تركيب السبب
(الاعراب) لا نسب لا نافية تعمل عمل ان ونسب اسمها واليوم منصوب على الظرفية
متعلق بمحذوف تقديره لنا أو مستقر خبرها ونصب خلة لا سيما ولا الثانية زائدة
وما بعدها معطوف على محل اسم لا [illegible] عند ابن مالك وعند غيره على لفظ
اسم لا لان لا الزائدة بمنزلة العامل [illegible] الاعرابية واعلم انه يجوز أن تقدر
لهما خبر واحد لان لا الثانية [illegible] خبرها [illegible] مرفوع لا [illegible]
الثانية مرفوع عند [illegible] لان لا الاولى عاملة [illegible] في الخبر [illegible]
فرفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره
يجوز أن يقدر لهما خبر واحد لان العامل [illegible] ويجوز أن يقدر لكل
خبر انتهى [illegible] والشاهد في الاول [illegible] الثاني على زيادة لا وقال يونس
[illegible] وليس [illegible] ويروى بدل الخرق الفتق وبدل الراقع
الراتق وهو الانسب لان قبله

لا صلح بيني فاعلموه ولا * بينكم ما حملت عاتقي

قال العيني والراتق قريب من الراقع (قوله فلا لغو ولا تأثيم الخ) قاله أمية بن
أبي الصلت من قصيدة من الوافر يصف الجنة وأهلها وأحوال القيامة وأهلها
واللغو الباطل والاثم الذنب وقد أثم الانسان بالكسر اثما اذا وقع في الاثم وآثم
وأثيم وأثوم وأثمه بأثمه عده عليه اثما فهو مأثوم والآثام جمع اثم قال تعالى يلق أثاما

قوله من المديد الخ هكذا في النسخ ولعله من السريع اه

ومثال النصب قول الآخر
لا نسب اليوم ولا خلة *
اتسع الخرق على الراقع
وان نعت الاسم الاول
جاز لك في الاسم الثاني
وجهان الفتح والرفع فالاول
كقوله في هذا البيت
فلا لغو ولا تأثيم فيها *
وما فاهوا به أبدا مقيم

(الاعراب) لا عاملة عمل ليس ولغوا اسمها وخبرها فيها ولا تأثيم مبني على الفتح لانه مفرد وهي عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وما موصول مبتدأ وفاهوا فعل وفاعل وبه متعلق به وأبدا منصوب على الظرفية متعلق بفاهوا وجملة فاهوا وما تعلق به صلة الموصول ومقيم خبر ويحتمل تعلق أبدا بمقيم وهو الاظهر أي ما نطقوا به من الشتم حاصل موجود أبدا لا ينقطع ولا يغيب والشاهد في رفع الاول وفتح الثاني انتهى شواهد وقوله وما فاهوا به عجز بيت آخر والاصل هكذا

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا به أبدا مقيم

والحين بالفتح الهلاك والساهرة أرض يجددها الله يوم القيامة (قوله لا بيع فيه ولا خلة) قال البيضاوي أي لا بيع فيه فتحصلون ما تفتدون به من العذاب ولا خلة حتى يعينكم عليه أخلاؤكم انتهى (قوله في قراءة من رفعهما) وهو حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم والباقون فتحا ابن كثير وأبو عمرو (قوله ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تنصب الثاني) لان نصب الثاني عطفا على محل اسم لا أو على لفظ اسمها وهذا ممتنع عند رفعه لأن لا حينئذ عاملة عمل ليس أو ملغاة أهمل (قوله كسيبويه) بني لشبهه بأسماء الأصوات وبني على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لأنها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وسيبويه هو عمرو بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه وعن يونس وعيسى بن عمرو وغيرهم وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الاخفش وغيره من أصحابه أبو الحسن الاخفش وقطرب وكان الاخفش من أصحابه أكبر سنا ومعنى سيبويه رائحة التفاح لأن سيب معنى التفاح وويه معنى رائحة وعادة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله والجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم واسمه صالح وكنيته أبو عمرو ولقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قرأ على الاخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والاصمعي (قوله وفعال للامر) أي حال كونه دالا على الامر (قوله وينقاس هو ونحو نزال الخ) لم يقل وينقاسان لئلا يتوهم رجوعه لفساق وخباث (قوله ونفطويه) بكسر النون وسكون الفاء وفتح الطاء والواو هكذا عند العرب وبفتح النون عند العجم نفطويه وهو أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن عرفة الازدي النحوي وهو ظاهري المذهب انتهى عدوي على الرسالة وقال الدلجموني والنفط الدهن المعروف والكسر في نونه أفصح ولبعض أهل المجون

لا خير في النحو ولا أهله * ان كان منسوبا الى نفطويه

والثاني كقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة في قراءة من رفعهما ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تنصب الثاني ثم قلت (أو بالكسر وهو خمسة العلم المختوم بويه كسيبويه والجرمي يجيز منع صرفه وفعال للامر كنزال ودراك وبعض أسد يفتحه وفعال سبا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هذا بالنداء وينقاس هو ونحو نزال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علما للمؤنث كحذام في لغة الحجاز وكذلك أمس عندهم اذا أريد به معين وأكثر بني تميم يوافقونهم في نحو سفار وبار مطلقا وفي أمس في الجر والنصب ويمنع الصرف في الباقي) وأقول الباب الخامس من المبنيات ما لزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع * النوع الأول العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه

احرقه

احرقه الله بنصف اسمه * وصير الباقي صراخا عليه

ومن ثم تحاشى المحدثون عن التلفظ بالاسم المختوم بويه فعدلوا عنه في ابن راهويه الى فتح الياء لما قيل ان معنى ويه بالفارسية [illegible] ولا ارضى بأن كلمة كفر من قبيل النائحات حتى يلدن الاموات انتهى وقوله ابن راهويه هو اسحاق بن راهويه مجتهد (قوله ونحو ذلك) كعمرويه ونحوه (قوله والاعراب اعراب ما لا ينصرف) للعلمية والتركيب بعينه وهنالك وجه ثالث في غير المختوم بويه وهو اعراب المتضايفين بحيث يكون اعرابه على الجزء الاول والثاني ملازم للبناء على الكسر قرره بعض الاشياخ (قوله حذار بمعنى احذر) حذار اسم فعل نائب عن احذر الذي هو فعل الامر واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا والمراد بالاستعمال كونه أبدا عاملا غير معمول فخرج المصادر والصفات في نحو ضربا زيدا وأقائم الزيدان فان العوامل تدخل عليها وكون هذه الالفاظ اسماء حقيقة للافعال هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة والارجح ان مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل تدل على الحدث والزمان لكن [illegible] الاصلية وقيل مدلولها المصادر ولا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة والجمهور ومذهب المازني ومن وافقه الى انها في موضع نصب [illegible] عن سيبويه والفارسي انها وذهب بعض النحاة الى انها في موضع رفع بالابتداء واغناها مرفوعها عن الخبر كما اغنى في نحو أقائم الزيدان وحذار اسم فعل وحذار الثاني كذلك والارماح جمع رمح كما تقدم والشاهد في قوله حذار حذار حيث بني على الكسر (قوله تراكها من ابل تراكها) من [illegible] وبعده

* اما ترى الموت لدى أوراكها * وقوله اوراكها [illegible]

(قوله هي الدنيا الخ) من قصيدة من الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن قالها الفرج الساوي [illegible] والدنيا بضم الدال وحكي كسرها وهي ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفتك [illegible] والاخذ بغتة وقيل القتل والابتسام تحريك الشفتين من غير صوت والجلبة القوية الصوت واراد بذلك ما نسأله من سرور ومال وجاه والمعنى ان هذا الكلام يفهم من لسان حال الدنيا انا [illegible] سرورا فلا يغتر لانه [illegible] والملء بكسر الميم ما ملأ [illegible] والنقع المصدر وقوله تقول أي تدل دلالة ظاهرة أخذا من قوله [illegible] (الاعراب) هي مبتدأ والدنيا خبره او ان هي ضمير شأن والدنيا مبتدأ خبره تقول وعلى الاول فقوله تقول حال وتقول

ونحو ذلك فليس فيه الا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمرو الجرمي أنه يجوز فيه ذلك والاعراب اعراب ما لا ينصرف

* الفرع الثاني ما كان اسما للفعل وهو على وزن فعال وذلك مثل نزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك وتراك بمعنى اترك وحذار بمعنى احذر قال الشاعر

حذار من أرماحنا حذار

وقال الآخر

تراكها من ابل تراكها

وقال [illegible] يذم

هي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشي وفتكي
فلا يغرركم مني ابتسام
فقولي مضحك والفعل مبكي

[illegible] فعال في الامر [illegible] والنقع [illegible] الفرع الثالث ما كان علما على مؤنث [illegible] هذا النوع [illegible] بمعنى الخبيثة

فعل مضارع مرفوع و على متعلق بمحذوف وفيها مضاف اليه وحذار اسم فعل والثاني تأكيد له ومن بطشي متعلق بحذار وفتكي معطوف عليه وجملة حذار وما عطف عليه محكية بالقول في محل نصب وجملة تقول وما بعده في محل نصب على الحال من الدنيا والفاء عاطفة ولا ناهية و يغرركم فك الادغام مجزوم وبها ومني متعلق بيغرركم والفاعل وقولي مبتدأ و مضحك خبر والفعل مبتدأ ومبك خبر والشاهد في قوله حذار وفي قوله مضحك ومبك صنعة الطباق و بعد البيتين المذكورين

بفخر الدولة اعتبروا فاني * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك
فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تأبى ان يقول رضيت عنك
فأمسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك
* يقدر انه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قومي أي علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق (قوله و يادفار بالدال الخ) واما بالدال فمعناه بالطيبة الرائحة ومنه المسك الاذفر و يقال للصنان ذفر بالزاي والذفر بالذال وبتحريك الفاء كل ريح ذكية من طيب أو نتن و بالدال المهملة اسم للامة الخبيثة و يامنتنة بكسر الميم وضمها لغة ودفار منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي (قوله ومن كلام عمر) حين رآها تصلي سافرة الرأس (قوله أطوف ما أطوف الخ) قاله الحطيئة يهجو به امرأته أي اكثر الطواف وهو الدوران وآوي ارجع وأنضم وهو بمد الهمزة وقصرها أي أنضم وقوله قعيدته يعني زوجته سميت قعيدة لقعودها في البيت والبيت من بحر الوافر يهجو فيه امرأته فيقول اطوف نهاري كله في طلب الرزق فاذا أويت عند الليل فانما آوي الى بيت صفة القاعدة فيه امرأة دنيئة لئيمة (قوله لكاع) أي خسيسة (الاعراب) أطوف مضارع وما مصدرية ظرفية والتشديد في أطوف للتكثير أي أطوف الطواف وهو من المصادر النائبة مناب الظرف وقيل ما مصدرية ظرفية أي أطوف كثير امدة طوافي ثم آوي عطف على أطوف الى بيت متعلق بآوي وقعيدته لكاع مبتدأ وخبر في محل جر صفة لبيت (قوله فاستعملها في النداء) علة لقوله فضرورة شاذة لانه استعملها في غير النداء لانها خبر المبتدأ وقوله ويحتمل الخ أي خبر المبتدا محذوف (قوله بثلاثة شروط) وترك شرطا رابعا وهو ان يكون متصرفا فلا يبنى

ويادفار بالدال المهملة بمعنى يامنتنة و بالكاع بمعنى باللئيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري أتتشبهين بالحرائر يالكاع ولا يقال جاءتني لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بلكاع فاما قوله
أطوف ما أطوف ثم آوي
الى بيت قعيدته لكاع
فاستعملها في غير النداء فضرورة شاذة ويحتمل أن التقدير قعيدته يقال لها يالكاع فيكون جاريا على القياس ويجوز باطرادا صوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل نزال ومن ذهب ذهاب ومن كتب كتاب بمعنى انزل واذهب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يافساق

ويا فجار ويا زناء ويا سراق بمعنى يا فاسقة يا فاجرة يا زانية يا سارقة ولا يجوز بناء شيء منها من نحو الصوصية لانها لا فعل لها ولا من نحو دحرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لا تامة ولم يقع في التنزيل فعال أمرا الا في قراءة الحسن لا مساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر اذا دعوا عليه أن لا ينتعش أي لا ارتفع لا لعا وفي معاني القرآن العظيم للفراء ومن العرب من يقول لا مساس يذهب به الى مذهب دراك ونزال وفي كتاب ليس لابن خالويه لا مساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قطام وأنه معدول عن المصدر وهو المس * النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حذام وقطام ورقاش وسجاح بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة اسم للكذابة التي ادعت النبوة وكساب اسم الكلبة وسكاب اسم الفرس وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات احداها لاهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها ... فان القول ما قالت حذام

من نعم وبئس فلا يقال نعام وبآس (قوله ويا فجار) ويطلق أيضا فجار علما على الفجور فهو مشترك بين العلم وبين المرأة الفاجرة وقوله يا فساق بمعنى الفجار (قوله من نحو الصوصية فانها لا فعل لها) اعترض عليه بان ابن القطاع حكى لصصت الشيء لصا أي جعلته في ستر ومنه اللص (قوله بمنزلة قولهم الخ) أي في الجواز ولا دعائية أي لا تمس وقيل المعنى لا يكون منك امساس ومعناه النهي وعلى الاول فهو دعاء بعدم المس (قوله أي لا ارتفع) في الصحاح يقال للعاثر اذا عثر لا لعا لك أي لا ارتفعت (قوله للعاثر بالمثلثة) هو الذي يعثر رجله في الارض فيقع (قوله وفي معاني القرآن) اسم كتاب (قوله يذهب به) أي بقولنا لا مساس (قوله مذهب دراك) أي طريق دراك من البناء على الكسر (قوله في كتاب ليس) أي الكتاب المؤلف فيما اوله ليس (قوله لا مساس مثل دراك) أي المركب من لا ومساس مثل دراك وابن خالويه موافق للفراء (قوله وهذا من غرائب) أي كلام الفراء وابن خالويه من غرائب اللغة لانه ركب لا النافية والاسم وجعل الجميع للاثبات والقاعدة اذا دخلت لا على اسم نفته لا ان الجميع يصير للاثبات اللقاني وقال بعض وجه الغرابة دخول لا على اسم الفعل مع ان اسم الفعل مختص بعدم دخول عامل عليه وعلى كلام اللقاني فمعنى لا مساس أي مس كما ان دراك معناه ادرك فصار لا مساس للاثبات ويلزم على ما قاله البعض في وجه الغرابة ان الغرابة لا تختص بما قاله الفراء وابن خالويه بل هي موجودة على الاول من ان لا دعائية (قوله وحمله) أي حمل لا مساس وهذا توجيه له بعد الوقوع والنزول (قوله وحمله الخ) وعليه فلا نافية داخلة على العلم (قوله من باب قطام) أي من باب الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال فهو علم جنس على المس كفجار علم على الفجور لا من باب فعال الدالة على الامر (قوله وانه معدول الخ) وهو مبني على الكسر على لغة الحجازيين (قوله وهو علم على مؤنث) عبارة الرضي من الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وظاهره اعتبار التأنيث في العلم لا في الموضوع له عكس ما هنا (قوله سجاح) الاسجاح حسن العفو يقال ملكت فاسجح ووجه أسجح بين السجح أي حسن معتدل وسجاح اسم امرأة من بني يربوع تنبأت اهـ صحاح (قوله على الكسر مطلقا) أي في حالة الرفع والنصب والجر (قوله اذا قالت حذام) من الوافر قائله وقبله

ولولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطا طيب المنام

والبيت مثل يضرب لصحة الناقل لخبر او حكم في مسئلة نحو قول النحاة قال سيبويه فيقال اذا قالت حذام الخ سببه ان حذام حذرت قومها من اغارة العدو ولما رأت

الغرائب من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد الى الدور فلم يكترثوا بقولها وانكروا عليها فلما نزل بهم ما نزل قال زوجها لجيم بن مصعب اذا قالت حذام يعني زوجه فقالوا صدقت حذام وحذام بالذال المعجمة كما ذكره في الصحاح في محل وهو الشائع وبالدال المهملة كما في الدماميني على المغني ووافقه الشمني وفي محل من الصحاح أيضا من الحذم وهو القطع وقيل السرعة انتهى من الدجموني مع زيادة من غيره وقال في الشواهد وأصل المثل ان حذام بنت الريان وكان عاطس بن جلاح الحميري قد سار الى الريان في جموع من العرب فلقيهم الريان في عشرين حيا من ربيعة ومضر فاقتتلوا ولم يدبر احد ثم رجع الحميري في عسكره ثم جدوا في اتباعهم فاثير القطا في امرائهم من وقع دوابهم فمرت على الريان وأصحابه فخرجت حذام بنت الريان الى قومها وقالت

الا يا قومنا ارتحلوا وسيروا * فلو ترك القطا ليلا لناما

فقال لجيم اذا قالت حذام البيت فارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل ويئس منهم أصحاب عاطس فرجعوا عنهم (الاعراب) اذا ظرف مستقبل وعاملها شرطها وقول بعضهم يلزم عليه ان المضاف اليه عمل في المضاف مردود لانها ليست مضافة عند ذلك القائل وقيل الجواب وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث وحذام فاعل ومحله رفع لانه مبني على الكسر وجملة فصدقوها عطف على قالت والفاء رابطة للشرط وان حرف توكيد والقول اسمها وماصفة للقول وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث والجملة صلة والعائد محذوف أي قالته وحذام فاعل مبني على الكسر والشاهد في حذام في الحلين (قوله فصدقوها) هكذا رواية الفراء في معاني القرآن وفي رواية فأنصتوها أي أنصتوا لها (قوله وسفار بالسين المهملة) أي مفتوحة كذا في الصحاح وكسرها لحن قاله في بعض الاصح بكسر السين خطأ (قوله اسم لماء) أي من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب اذا الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر (قوله اسم لكوكب) فيه معنى التأنيث بان يلاحظ منه انه ذات مضيئة والا فالكلام في اعلام المؤنث وذكر بعض الاشياخ انه اسم لنجمة وهو ظاهر (قوله اسم لقبيلة) الذي في الصحاح اسم أرض لما دو يمكن الجمع بانه نقل من الارض للقبيلة انتهى دلجموني (قوله متى تردن) قاله الفرزدق والورود الشرب من الماء والوصول اليه وسفار اسم بئر ابني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض او ماشية يقال استجزت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك والمعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك

والثانية لبعض بني تميم وهي اسم امرأة واعراب مالا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهورهم وهي التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غيره فيمنع الصرف فمختوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء سفار بالسين المهملة والفاء اسم لماء وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ووبار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة قال الشاعر أنشده سيبويه
متى تردن يوما سفار تجد بها
اديهم يرمي المستجيز المعورا

صورته عن الامر مرقته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستحير الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه (الاعراب) متى اسم شرط جازم وتردن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ومحله جزم بمتى ونومامنصوب على الظرفية وقال في المغني يمتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ويمتنع ان يكون ظرفا لتجد لئلا يفصل تردن عن معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين ان يكون ظرفا ثانيا لتردانتهى وعمل العامل الواحد في ظرفي زمان جائز اذا لم يتضادا ولذلك جاز اجيئك يوم الجمعة سحرا وسفار معمول تردن مبني على الكسر في محل نصب وتجد جواب الشرط وبها متعلق بتجد وأديم مفعول تجد وبرمى مضارع والمستحير مفعوله والمعور صفة له والشاهد في بناء سفار على الكسر الذي هو لغة أهل الحجاز واختلف التميميون على لغتين فالاول يمنعونه من الصرف قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام التقل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ويرجحه انهم لا يعدلون لعلة العدل الا اذا لم توجد علة بدله والا كثر منهم يفصل بين ان يختم بالراء فيوافقون الحجاز بين وبين ان لا يختم فيمنعونه الصرف وانما كان عندهم البناء على الكسر لان مذهبهم الامالة فاذا كسر توصلوا اليها ولو ضموا او فتحوا امتنعت الامالة قاله الخليل (قوله جمع) عطف على قال وفي نسخة يجمع فيكون حالا (قوله ألم تروا ارما الخ) هذان البيتان قالهما الاعشى في قصيدة من البسيط واسمه ميمون بن قيس بن جندل وهو جاهلي ادرك الاسلام في آخر عمره ورحل الى النبي صلى الله عليه وسلم يريد الاسلام ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له انه يحرم الخمر والزنا فقال اتمتع منهما سنة ثم اسلم فمات قبل ذلك باليمامة والهمزة للاستفهام التقريري وهو حمل المخاطب على الاقرار بامر قد استقر عنده ثبوته اونفيه وتعجب ان يليها المقربه والرؤية العلم وارم اسم قبيلة وعاد اسم بلادهم وأودى بها اهلكها والدهر الزمان (الاعراب) الهمزة للاستفهام كما تقدم ولم حرف جزم وتروا مجزوم بحذف النون وارما مفعوله وعادا معطوف عليه وأودى فعل ماض وبها متعلق به والليل والنهار فاعله ومعطوف ومر دهر فعل وفاعل وعلى وبار متعلق به وقوله فهلكت عطف على دهر وجهرة حال من فاعل هلكت وبار فاعل والشاهد في البيت انه بنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثاني اعراب ما لا ينصرف والمانع له العلمية التأنيث لانه علم على قبيلة ولو جرى على لغة الحجاز وا كثر تميم لبنى وبار فيهما على الكسر ولو جرى على لغة أقل بني تميم لفتح وبار الاول فلذا كان هذا الشعر جامعا بين اللغتين (قوله وقيل ان وبار الثاني الخ) رده بعض المتأخرين بان قبل هذا البيت قوله

واهل جدا انت عليهم * فافسدت عيشهم فبار وا

وقال الاعشى يجمع بين اللغتين التميميتين

ألم تروا ارما وعادا
أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

فبني وبار الاول على الكسر واعرب وبار الثاني وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت

أي هلكوا فلا يقع ذلك في البيت الذي ذكره المصنف بذلك المعنى لانه يلزم عليه الايطاء وهو تكرير القافية وهو معيب عند تقارب الابيات كما هنا بخلاف ما اذا بعدت وحد البعد سبعة أبيات وقيل عشرة انتهى من الشواهد (قوله وقال أولا الخ) جواب عما يقال انه على الاحتمال الثاني تكون الواو في باروا والجماعة المذكور فيما في التأنيث في قوله فهلكت (قوله الذي قبل يومك) أي الذي يلاصق يومك الذي أنت فيه لان القبلية اذا اطلقت تنصرف للالاصقة حقيقة وأنت خبير بان قوله يوما معينا يشمل القريب من يومك اذ التنكير في ابهامه فالمعين أعم من الملاصق وقد اقتصر بعض على المعين فيعم وارتضاه الدجوي (قوله واعتكفت أمس) فيه نظر لان هذا ظرف وهو مبني بالاتفاق فالمناسب ان يقول خاف زيد امس أي خاف نفس اليوم على حد يخافون يوما وانما بنى امس لتضمنه لام التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة لكن هذه العلة ضعيفة لم تجمع العرب على بنائه ومن ثم قال ابن خروف لا علة لبنائه الا ارادة التخفيف وبنى على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين انتهى دجوي (قوله منع البقاء) أي بقاء الاشياء ونسبة المنع للتقلب مجاز لكونه دالا عليها فالبقاء مفعول والفاعل تقلب وطلوعها وغروبها عطف على تقلب ومن حيث جار ومجرور مبني مطلقا ولا تمس مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء تعذرا كذا قيل وصوابه استثقالا وحمراء وصافية وصفراء أحوال من الشمس مترادفة أو متداخلة ونحوها في خبر أتى بالبراق مسرجا ملجما انتهى دجوي وقوله ثم قال اليوم الخ أشار به الى انه اسقط بيتا بين البيتين وهو قوله

وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم الخ ولم يتكلم على ذلك صاحب الشواهد هنا وانما تكلم عليه بعض حواشي القطر (قوله اليوم اعلم الخ) اليوم منصوب على الظرفية بفي مقدرة وهو متعلق باعلم وهو على تقدير لا أعلم وما موصول مفعول اعلم محله النصب ويجيء فعل مضارع مرفوع وبه متعلق به والجملة صلة الموصول ومضى فعل ماض بفصل متعلق به قضائه مضاف اليه امس فاعل مضى محله رفع وهو محل الشاهد (قوله لقد رأيت الخ) لم يعلم قائله وبعده

يا أكان ما في رحلهن همسا * لا ترك الله لهن ضرسا * ولا لقين الدهر الا تعسا
فيها عجوز لا تساوي فلسا * لا تأكل اللقمة الا نهسا

والابيات من بحر الرجز المجاز جمع عجوز وهي الهرمة من النساء والسعالي جمع سعلاة بالكسر وهي الانثى من الجن وقيل هي ساحرة الجن وقيل هي الفاجرة من

وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحي وعلى هذا القول تكتب وباروا بالواو والالف كما تكتب ساروا * النوع الخامس أمس اذا أردت به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات احداها البناء على الكسر مطلقا وهي لغة أهل الحجاز فيقولون ذهب أمس بما فيه واعتكفت أمس وعجبت من أمس بالكسر فيهن قال الشاعر

منع البقاء تقلب الشمس
وطلوعها من حيث لا تمس

ثم قال

اليوم أعلم ما يجيء به
ومضى بفصل قضائه أمس

الثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وهي لغة بعض بني تميم وعليها قوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسا
عجائزا مثل السعالي خمسا
يا أكان ما في رحلهن همسا
لا ترك الله لهن ضرسا

الجن وقال فى الصحاح السعلات أخبث الغيلان وكذلك السعلاء يمد ويقصر والجمع السعالى وفيه أيضا الغول بالضم والجمع أغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول المعنى انه رأى هؤلاء العجائز فتعجب من حالهن وشبههن بالسعالى فى قبحهن (الاعراب) اللام لام القسم وقد حرف تحقيق ورأيت فعل وفاعل وعجبا مفعول ومذ حرف جر بمنزلة فى تقديره فى أمس وهو متعلق برأيت والالف فى امسا اشباع وهو مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن ذى الالف واللام وهو محل الشاهد وعجائزا منصوب على البدل من عجبا وصرفه للضرورة وخمسا صفة لعجائزا أو بدل أو عطف بيان وروى همسا بضم الحاء المهملة جمع حمسة وهى الشديدة انتهى من شواهد هذا الكتاب وقال الدلجموني يأكلن مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة حال من عجائز والرحل المنزل وهمسا مفعول مطلق أى اكلا خفيا وجملة لاترك الله دعائية وضرسا مفعول والشاهد فى أمس حيث اعرب اعراب مالا ينصرف على لغة بعض بنى تميم انتهى والهمس الصوت الخفى قال تعالى فلا تسمع الا همسا (قوله وقد وهم) أى غلط قال فى المصباح وهمت الى الشئ وهما من باب وعد سبق القلب اليه مع ارادة غيره ووهم فى الحساب يوهم كغلط يغلط وزنا ومعنى انتهى ونظم ذلك النور الاجهورى بقوله من الرجز

اذا سرى الوهم لشئ والمراد * سواه ذا وهم بتسكين يراد
ووهم بالفتح معناه غلط * والماض من هذا بكسر انضبط
والآن بالفتح وفعل الاول * بعكس ذا على القياس الجلى

وقوله والآن أى الفعل المضارع وقوله وفعل الاول يعنى باب الوهم بالسكون وقوله بعكس ذا اى ان ماضيه بالفتح ومضارعه بالكسر ووجه غلط الزجاجى ماقاله ابن مالك فى التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح فى موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح فى مذ امسا فتحة اعراب والزجاجى لم يأخذ البيت الا من كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه انتهى وقال ابن الباذش خرج الزجاجى عن اجماع النحاة بقوله ومن العرب من يبنيه على الفتح ولا حجة له فى الرجز انتهى فيتى على القطر والدلجمونى عليه أيضا (قوله واذا أريد الخ) حاصل الشروط ان يراد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر أى لم يجمع جمع تكسير ولم يصغر ولم يثن فلا يبنى فى قولك مضى امسنا ولا الامس ولا أموس ولا أميس ولا امسان فاذا اجتمعت فيه الشروط جرى فيه الخلاف فان استعمل ظرفا بنى اتفاقا (قوله مررت بنا أول من أموس الخ) مثال للجمع وهو من الرجز والميس بكسر الميم التبختر والعروس الذى بنى بامرأته والعرس بكسر العين المرأة المبنى بها

وقد وهم الزجاجى فزعم ان من العرب من يبنى أمس على الفتح واستدل بهذا البيت والثالثة اعرابه اعراب مالا ينصرف فى حالة الرفع خاصة وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر وهى لغة جمهور بنى تميم يقولون ذهب أمس فيضمونه بغير تنوين واعتكفت أمس وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من قولى فى المقدمة ومنع الصرف فى الباقى وقولى فى الباقى أردت به أمس فى الرفع وما ليس فى آخره راء من باب حذام وقطام واذا أريد بأمس يوم ما من الايام الماضية أو كسر أو دخلته أل أو أضيف اعرب باجماع تقول فعلت ذلك أمسا أى فى يوم ما من الايام الماضية وقال الشاعر

مررت بنا أول من أموس
تميس فينا ميسة العروس

والعرس بضم العين الاسم ومنه اذا دعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب أى الى طعام العرس (الاعراب) مررت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله عائد على المحبوبة وبنا متعلق به وأول مضاف لمحذوف أى أول شئ منصوب على الظرفية متعلق به ومن أعوس بيان أيضا كذلك ونيس مضارع مرفوع وفينا متعلق به ومينة منصوب على المصدر والعروس مضاف اليه والشاهد فى جمع أعوس (قوله ما كان أطيب أمسنا) كان زائدة وما اسم تعجب مبتدأ وأطيب فعل ماض وفاعله مستتر وجوبا وأمسنا مفعول به والجملة خبر المبتدأ وهو ماوهذا مثال للمضاف (قوله والاولون) أى المذكورون أول العبارة وهم المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى وليس المراد بالاولين الاقدمين لان سيبويه ليس متأخرا عن هؤلاء فى الزمن (قوله على القياس) أى قياس التصغير على التكسير صحيح (قوله ويشهد له الخ) أى ان قياسهم التصغير على التكسير صحيح لانهما اخوان فاذا ثبت أحدهما ثبت الآخر فحاصل الاستشهاد اخوة التصغير للتكسير وقد وقع أحد الامرين فيقع الآخر بالحمل عليه فصح قياس التصغير على التكسير (قوله فانى وقفت الخ) مثال للمعلى بال قاله نصيب الشاعر المشهور والامس اسم اليوم الذى قبل يومك وقوله كادت قيل نفيها ايجاب وايجابها نفى وذلك انك اذا قلت كاد زيد ان يقوم معناه قارب القيام ولم يقم واذا قلت ما كاد زيد ان يقوم معناه قام لكن بعد مشقة ولذا قال بعضهم فيها على جهة اللغز

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة النفى اثبتت * وان اوجبت قامت مقام جحود

وقيل انها كسائر الافعال نفيها نفى وايجابها ايجاب لانها للمقاربة فاذا انتفت انتفى عقلا الفعل فان قيل قوله تعالى وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا يرد مازعموا قلت هو اخبار عن أول أحوالهم وقيل يحكم العرف فى ذلك وقيل اذا كان اثباتا فالفعل لم يحصل وان كان هناك نفى فان كان قبلها احتمل الحصول بعد العسر وعدم الحصول رأسا وان كان بعدها نحو كاد أن لا يقوم وجب ان يكون حاصلا فجملة الاقوال أربع والشمس سميت شمسا لانها تخفى ثم تطلع أخذا من المرأة الشموس التى تطالع الرجال ولا تطمعهم ويقال شمس الشئ اذا ارتفع وأنثت الشمس لشبهها بالمرأة ومن أسمائها ذكاء وابن ذكاء وبنت ذكاء وسميت ذكاء لضوئها وتوقدها ويقال لها الجونة وكل أبيض جون وكل أسود جون ويقال لها الغزالة لسرعة دورانها ولذلك سمى الغزل لكثرة دورانه والغزل محادثة النساء ومن أسمائها الالهة والجمانة ويوح وسراج وجارية وبيضاء ومشرقة * الاعراب

وتقول ما كان أطيب أمسنا وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى ان أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب اذا كسر ونص سيبويه على انه لا يصغر وقوفا منه على السماع والاولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فان التكسير والتصغير أخوان وقال الشاعر

فانى وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روى هذا البيت بفتح أمس على انه ظرف معرب لدخول أل عليه ويروى أيضا بالكسر وتوجيهها على البناء وتقدير أل زائدة أو على الاعراب على انه قدر دخول فى على اليوم ثم عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس الكسرة فيه كسرة اعراب لوجود أل

فاني الفاء عاطفة واني ان واسمها وقف فعل وفاعل اليوم ظرف لوقفت والامس بالجر عطف على اليوم عطف توهم وقوله طرف ومضاف اليه سابك يتعلق بوقفت حتى حرف جر بمعنى الى كادت فعل ماض والتاء للتأنيث والشمس اسمها وتغرب خبرها والشاهد في الامس كما وضحه المصنف (قوله وفي الآية ايجاز) أي اختصار حاصل ماقاله اللقاني ان الايجاز بحذف ثلاثة أمور بحذف المضافين أعني زرع في قوله فجعلنا زرعها وفي قوله كأن زرعها فقول المصنف واسم كان هو أحد المضافين وبحذف الموصوف في قوله كالزرع المحصود وان المجاز في تشبيه الزرع المقطوع من أصله بالزرع المحصود وفي جعل فعيل بمعنى مفعول فقول المصنف وأقيم فعيل الخ هو المجاز وقال الشنواني الايجاز بحذف أربعة أمور بحذف الزرع من قوله فجعلناها وبحذف الزرع من قوله كأن لم تغن فان أصله كأن لم يغن زرعها وبحذف الزرع الذي هو موصوف حصيدا لان المعنى كالزرع المحصود وبحذف اسم كأن المخففة وهو ضمير الشان وأما المجاز ففي قوله فجعلناها حصيدا أي جعلنا الارض محصودة فان ايقاع الحصيد على الارض مجاز وحقه أن يقع على الزرع الحال بالارض وفي اسناد تغن الى الارض مجاز أيضا والحقيقة اسناده الى الزرع اذا علمت ذلك فأقول بحمد الله الملائم لكلام الشارح ماقاله اللقاني فانه الذي يشير له قول الشارح بحذف مضافان واسم كأن وموصوف اسم المفعول وأقيم الخ وقول الشارح كالزرع فان هذه اشارة للايجاز وللمجاز وعلى كلام الشنواني لم يشر الشارح للمجاز وعليه يكون قول الشارح كأن زرعها لم يغن المناسب فيه أن يقول كأنه لم يغن زرعها ليكون المحذوف ضمير الشان غير المضافين وأيضا اذا كان المعنى على حذف لم يكن مجاز في ايقاع الحصيد وفي تغن لانه أوقع ذلك على من هو له غاية الامر ان فيه حذف مضاف ولا يكون المجاز الا اذا لم يلاحظ الحذف بدليل قول العلماء في قوله واسئل القرية انه يحتمل انه أطلق القرية على أهلها أو ان فيه حذف مضاف أو ان ايقاع السؤال على القرية مجاز فجعلوا المجاز العقلي مقابلا للمجاز الحذف تأمل وقوله في استئصاله أي قطعه من أصله (قوله لم يلبث) أي لم يوجد فهو باللام وبعبارة أخرى يقال غنى أي عاش ويقال غنى بالمكان أي أقام به وحينئذ فقوله كأن لم تغن أي كأن لم تثبت ومثله لبعض المفسرين (قوله أبلغ) أي لكونه من صيغ المبالغة (قوله ولهذا) أي ولاجل كونه صيغة مبالغة لا يقال لمن جرح في أنملته الخ أي لان جرح الانملة خفيف فلا يؤتى بصيغة فعيل التي هي من صيغ المبالغة والانملة فيها لغات تسع الهمزة والميم مثلثتان فاضرب ثلاثا في ثلاث بتسع قاله بعض الاشياخ ﴿تنبيه﴾ سكت المصنف عن الذي يبنى على الكسر أو نائبه وتقدم مثاله جمع

وفي الآية ايجاز ومجاز وتقديرها فجعلنا زرعها في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالامس فحذف مضافان واسم كأن وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول لانه أبلغ ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته جريح ويقال له مجروح ثم قلت ﴿أو اضمم

المؤنث السالم فانه يبنى على الكسر الذى ينصب به و يبنى على الفتح النائب عن
الكسرة (قوله ما قطع لفظا عن الاضافة) أى لمعرفة أما لو قطع عن الاضافة
لنكرة فلا بناء لان موجب البناء تضمنه النسبة الجزئية وهى خاصة بالمعرفة (قوله
من الظروف المبهمة) و بنيت هذه الاشياء لابهامها مع تضمنها معنى الاضافة
الذى هو معنى الحرف وبنيت على حركة جبرا لما فاتها من الاعراب وكانت ضمة جبرا
لما لحقها من الضعف بحذف المضاف اليه لان الضمة أقوى الحركات أى أقوى
فى التنبيه على عروض سبب البناء وما ذكر فى علة البناء قاله شيخ الاسلام وقال
الشنوانى قوله من الظروف المبهمة وهى التى لا يتضح معناها الا بذكر المضاف اليه
قال الرضى وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف
لاحتياجها الى معنى ذلك الحرف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلاتها
قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء أما حيث
واذا واذ فانها وان كانت مضافة للجمل الموجودة بعدها الا ان الاضافة ليست
بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف اليه محذوف
ولما أبدل فى كل و بعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه
ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء فى هذه الظروف دون التعويض لانها
ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم
الاعراب (قوله وأسماء الجهات) اعلم ان المسموع من الظروف قبل و بعد
وتحت وامام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول وعل ولا يقاس عليها ما هو
بمعناها نحو شمال و يمين وآخر وغير ذلك فشمله قول المصنف وأسماء الجهات
غير مسلم وكذا قول الفيشى عبر بالاسماء لانها اثنا عشر بخلاف الجهات فهى ست
(قوله وألحق بها عل) أى فى البناء على الضم وعل هو النوع الثانى فى المصنف وغير
هو النوع الثالث فى المصنف وجعل المؤلف فى الشارح الثانى ثالثا والثالث
ثانيا (قوله فهى ضم ولم ينون) قال الفيشى انظر البرماوى فى شرحه لما تركه
الشرح انتهى ونحن نذكر عبارة البرماوى التى تركها الفيشى فنقول قال
البرماوى لم يشرح هذا القيد والمراد ان غير اذا قطعت عن الاضافة كان فيها
أوجه أربعة الفتح مع التنوين وبدونه والضم مع التنوين وبدونه وتوجيه ذلك مرتب
على مقدمة وهى ان ما تجب اضافته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كقبل وبعد
وفوق وتحت وأشباهها اذا قطع عن الاضافة فاما أن ينوى لفظ المضاف اليه فيكون
ذلك معربا والحركة فيه للاعراب غير انه لا ينون واما أن ينوى معنى الاضافة فيجب

وهو ما قطع لفظا لا معنى
عن الاضافة من الظروف
المبهمة كقبل و بعد وأول
وأسماء الجهات وألحق بها
عل المعرفة ولا تضاف وغير
اذا حذف ما تضاف اليه
وذلك بعد ليس كقبضت
عشرة ليس غير فهى ضم ولم
تنون وأى الموصولة اذا
أضيفت وكان صدر صلتها
ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد
و بعضهم يعربها مطلقا
وأقول الباب السادس
من المبنيات ما لزم الضم وهو
أربعة أنواع * النوع
الاول ما قطع عن الاضافة
لفظا لا معنى من الظروف
المبهمة كقبل و بعد وأول

البناء على الضم واما أن لا ينوى شئ منهما فيعرب وينون اذ لا موجب لترك التنوين اذا علم ذلك فأول الاوجه الاربعة فى غير توجيهه أن يكون اسم ليس محذوفا وغير مقطوعة عن الاضافة من غير نية المضاف اليه ولا معناه أى ليس المقبوض غيرا اى مغايرا لذلك والثانى توجيهه ان يكون على نية لفظ المضاف اليه أى ليس المقبوض غيره فالفتحة اعراب قطعا والثالث توجيهه ان يكون غير اسم ليس وهى مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف وعن نية الاضافة والرابع فى توجيهه مذهبان أحدهما وبه قال المبرد والمتأخرون ان ضمة غير ضمة بناء لشبهها بالظروف ويحتمل على هذا أن يكون فى موضع رفع على انه اسم ليس وان يكون فى موضع نصب على انه خبرها والثانى ذهب الاخفش انها ضمة اعراب وهى اسم ليس والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وجرى عليه المصنف فى شرح الشذور غير انه ضعف الوجه الثانى فيما يظهر لك منه أرجحية بعض الاوجه السابقة على بعض وقد علمت مما قررناه انه ليس له حالة فيكون البناء فيها على الضم أرجح الا فى حالة واحدة وهى ما اذا نوى معنى الاضافة دون لفظ المضاف اليه فعبر المصنف عنها بقوله فمن ضم ولم ينون ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما اذا نوى لفظ المضاف اليه بدليل انه فى الشرح أدخلها تحت الضم من غير تنوين ثم قال وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب ففيه انتقاد على ما فى المتن انتهى برماوى بحروفه (قوله وأسماء) بالجر وأما قبل وبعد وأول وعل فهى مضمومة فى محل جر (قوله وأسماء الجهات) وهى وراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جاء القوم وأخوك خلف أو امام تريد خلفهم أو امامهم (قوله ابن يعيش) علم على رجل من العلماء (قوله الاصل) ٣ بدل من الهاء فى قدره أى قدر أصل قول الله من قبل الخ من قبل كل الخ (قوله الا أن الانسب للمقام) أى لان أول الآية غلبت الروم فى أدنى الارض (قوله الغلب) بفتح الغين المعجمة واللام (قوله الحماسى) نسبة الى الحماسة وهو كتاب مشهور جمع فيه ابو تمام الطائى الشاعر المعلوم جملة من أشعار العرب (قوله لعمرك ما أدرى الخ) قاله معن بن أوس من قصيدة من بحر الطويل والعمر لا يقال فى القسم الا بفتح العين خاصة وبغيره يقال بالفتح والضم معا وذلك لكثرة استعماله فى القسم دون غيره وهو من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى لحياتك وارتفع لعمرك على الابتداء والخبر محذوف أى قسمى فحذف الخبر والكلام دليل عليه وباب القسم يحذف منه الفعل تقول بالله لافعلن والمعنى احلف بالله فتحذف احلف لعلم المخاطب بأنك حالف قال أبو البقاء من قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله

وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة السبعة بالضم وقدره ابن يعيش على أن الاصل من قبل كل شئ ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق الا أن الانسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسى

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل
على أينا تعدو المنية أول

٣ قوله بدل من الهاء الخ جرى على نسخة وقدره ابن يعيش الاصل الخ ولا يظهر على النسخة التى بايدينا اه

وأدرى من درى بمعنى علم والوجل الخوف وتعدو بالعين المهملة تصيب وضبطه الدنرى فى حواشى المطول بالغين المعجمة بمعنى تصبح (الاعراب) اللام للابتداء وعمرك مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره يمينى أو قسمى وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده واذ قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر لعدم الصراحة فى القسم لانه يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وما نافية وأدرى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل وانى لاوجل الجملة حالية أو معترضة وعلى ايهما فى محل نصب مفعول لادرى وقيل مفعول تعدو والمنية أى الموت فاعل تعدو وأول ظرف مبنى على الضم وهو محل الشاهد أى أول الوقت او أول الساعة او اول كل شئ ومعنى البيت وبقائك ما اعلم أينا يكون المتقدم من المؤخر فى غدر الموت عليه وانى خائف مترقب (قوله اذا أنا لم الخ) قاله ابن مالك العقيلى واذا ظرف لما يستقبل وانا فاعل لمحذوف يفسره المذكور ولم يكن جازم ومجزوم ولقاؤك أى ملاقاتك اسم يكن وخبرها محذوف أى ثابتا الى الا أداة استثناء من وراء متعلق بثابت المحذوف ووراء مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى أى وراء ما ذكر وهو محل الشاهد ويجوز نصب وراء يقال فلان يكلمنى من وراء وراء (قوله ابدا بذا أولا) الذى حكاه ابو على الفارسى ابدأ بذا من أول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من أول الامر وهو محل الشاهد فى البيت وروى بالفتح على نية لفظ المضاف اليه ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفدنا من كلام الفارسى ان أول يستعمل كقبل ويستعمل صفة كالاسبق واعرابه ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبذا متعلق به وكذا من أول انتهى شواهد ولكن شارحنا ليس قصده ما حكاه الفارسى بل قصد المصنف اولا بالنصب لحذف المضاف اليه ولم ينو شئ وكلام الشواهد يوهم ان ما قاله المصنف هو كلام الفارسى حيث جعله من شواهد هذا الكتاب وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله ولم يتعرض الخ) جملة حالية وكان المناسب لقوله اذا اردت ان يقول ولم تتعرض بالتاء الا ان يقال فيه التفات والاحسن ان يقرأ يتعرض بالبناء للمفعول (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فأدركه وهو من الوافر وساغ بمعنى جاز أى استمر والشراب الخمر وهو واحد أسمائه ومن اسمائه الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والصهباء والسلسبيل والجيار والكميت والمشعشعة والزرجون وبنت حانه والطلا والسلافة والقرقف وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى بحسب زعمهم وأغص من غصص يغصص من باب علم يعلم بمعنى أشرق

وقول الآخر
اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن
لقاؤك الا من وراء وراء
وقولى لفظا احترازمن أن
يقطع عنها لفظا ومعنى فانها
حينئذ تبقى على اعرابها
وذلك كقولك ابدأ بذا أولا
اذا أردت ابدأ به متقدما ولم
تتعرض للتقدم على ماذا
وكقول الشاعر
فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات
وقول الآخر

والفرات

والفرات العذب السائغ ويروى الحميم أى البارد لانه من باب أسماء الاضداد ورواية الفرات أى العذب السائغ أولى لان رواية الحميم توهم الحار انتهى (الاعراب) فساغ الفاء حرف عطف وساغ فعل ماض ولى متعلق به والشراب فاعله وكنت كان واسمها وقبلا ظرف وأكاد مضارع كاد وعينها واو ومن باب خاف وقال يقال كدت بكسر الكاف وكدت بضمها فعلى الاول مضارعها اكاد كخاف نحو يكاد زيتها يضىء وعلى الثانى مضارعها يكود كيقول واغص خبر كاد وبالماء متعلق به والفرات صفة للماء وجملة اكاد خبر كان والشاهد فى قبلا قال الشيخ خالد يحتمل ان يكون التنوين للضرورة وهى المسألة المشهورة قال المرادى اذا نونت الغايات للاضطرار فختار سيبويه تنوينه مرفوعا ويختار الخليل تنوينه منصوبا وهما نكرتان وتنوينهما كتنوين النكرات وقيل معرفتان بنية الاضافة والتنوين للعوض (قوله ونحن قتلنا الخ) الاسد بضم الهمزة جمع أسد بفتحها واسد حفية بدل منه وحفية بالحاء المهملة المفتوحة وكسر الفاء وتشديد الياء اسم موضع وضبط بالخاء المعجمة والشاهد فى بعد وعلى لذة صفة خمرا فلما قدمت على موصوفها صارت حالا وهذا البيت ترك فى شواهد هذا الكتاب (قوله على ارادة النكرة) أى التنكير ولو عبر به كان اولى انتهى فيشى (قوله الجحدرى) بضم الجيم والدال وهو عاصم احد السبعة لكن تلك القراءة فى غير المشهور عنه فهى شاذة (قوله على ارادة المضاف اليه) اى لفظه (قوله من قولهم) أى مقولهم (قوله ليس المقبوض غير ذلك) كان ينبغى ان يقول ليس هو اى المقبوض لان اسمها ضمير لا انه اسم ظاهر محذوف خلافا لما يوهمه كلامه (قوله لابهامها) قال الرضى ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهى اشد ابهاما من مثل فلذا لم تبن مثل على الضم وانما كانت غير اشد ابهاما من مثل لان من جهات التغاير لك وليس كل من جهات التماثل (قوله وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب) اى يجوز ذلك ويجوز ان تكون ضمة بناء لنية معنى المضاف اليه ومحلها رفع والحاصل انه ذهب المبرد الى ان الضمة ضمة بناء فيحتمل غير ان تكون اسما وان تكون خبرا وذهب الاخفش الى ما ذهب اليه المصنف فهى اسم لا خبر واما على فتح غير منونا فلا تحتمل لا فركتها حركة اعراب بلا خلاف وهى خبر واما الضمة مع التنوين فهى اسم ليس والخبر محذوف (قوله لان فيه تقليلا الخ) لانه على الوجه الاول لم يحذف من التركيب الا المضاف لغير واما اسم ليس فهو ضمير مستتر فليس محذوفا وخبرها هو غير بخلاف الثانى فان خبرها محذوف وما اضيف اليه غير ايضا محذوف ولم يذكر الا اسمها (قوله واما ما يقع الخ) ذكر الفاكهى فى شرح القطر ان تقييد المصنف

ونحن قتلنا الاسد أسد حفية
فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن المضاف اليه أى لفظا ومعنى وقرأ الجحدرى والعقيلى بالجر من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقدير وجوده ٭ النوع الثانى ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبنيت غير على الضم تشبيها لها بقبل وبعد لابهامها ويحتمل أن التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول أولى لان فيه تقليلا للحذف ولان الخبر فى باب كان يضعف حذفه جدا ولا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة

غير بالواقعة بعد ليس لا يعول عليه بل لا فرق بين ليس وبين لا كما نص عليه
الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شراح كلامه
ومنهم المحققون كالرضي وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك قوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقف وما وقع في المغني وشرح الشذور لا يعتد به انتهى بتصرف
وفي شرح التوضيح مثله (قوله ما ألحق بقبل وبعد من عل المعرفة) قال في المغني عل
بلام مخففة اسم بمعنى فوق التزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن
والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال اخذته من عل السطح كما يقال من علوه
ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم ابن مالك والحريري واما قوله

يا رب يوم لي لا اظلله * ارمض من تحت واضحى من عله

فالهاء للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى واعلم ان عل توافق
فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة وفي اعرابها
اذا نكرت وتخالفها في أمرين استعمالها مضافة ومجرورة بغير من الا بخلاف
فوق فيهما (قوله ولقد سددت عليك الخ) قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل
يهجو بها جريرا والثنية الطريق في العقبة وقيل الطريق الضيق بين الجبلين وبني
كليب قبيلة جرير واللام للقسم وقد حرف تحقيق وسددت فعل وفاعل وعليك متعلق
به وكل ثنية مفعول ومضاف اليه وأتيت فوق فعل وفاعل وظرف وبني مضاف وكليب
مضاف اليه ومن عل متعلق بأتيت والشاهد فيه وهو مبني على الضم كفوق (قوله
ووقع في كلام الجوهري الخ) قال الجوهري قال أتيت من عل الدار بكسر اللام
أي من عال وقوله سهو وفيه نظر لانه يتوقف سهوه على استقراء كلامهم وهو متعذر (قوله
ولو أردت بعل الخ) هذا محترز المعرفة في قول المصنف على المعرفة (قوله كجلمود
صخر الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من المعلقات من قصيدة من بحر
الطويل وصدره * مكر مفر مقبل مدبر معا * وقوله مكر بكسر الميم من كر
يكر اذا عطف أي لا يسبق في الكر ومفر بكسر الميم أيضا من الفرار ومقبل
في مباشرة الحرب ومدبر في المجيء عن الموت والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم
الصلب والصخر الحجارة الملس واحدها صخرة والحط القاء الشيء من علو الى
أسفل فمعنى حطه أنزله من فوق الى تحت يقول هذا الفرس معد للحرب صالح
لجميع أحوالها فهو مكر اذا أريد منه ذلك وقوله مفر ومدبر ومقبل فهذه فيها
جميعا أي مجتمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد ثم شبهه
بالصخرة المحطوطة بالسيل (الاعراب) مكر ومفر ومقبل ومدبر صفة لمنجرد في قوله

وقد

* النوع الثالث ما ألحق
بقبل وبعد من عل المراد به
معين كقولك أخذت الشيء
العلاني من أسفل والشيء
العلاني من عل أي من فوق
الدار قال الشاعر
ولقد سددت عليك كل ثنية
وأتيت فوق بني كليب
من عل * ولا تستعمل عل
مضافة أصلا ووقع ذلك في
كلام الجوهري وهو سهو
ولو أردت بعل علوا مجهولا
غير معروف تعين الاعراب
كقوله
كجلمود صخر حطه السيل
من عل * أي من مكان
عال * النوع الرابع
ما ألحق بقبل وبعد من

وقد اغتدى والطير في وكناتها * بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ومعا حال وكجلمود يتعلق بمحذوف تقديره كائنا حال من منجرد أو صفته وصخر مضاف إليه وجملة حطه السيل صفة ثانية والشاهد في عل حيث أعرب لأنه نكرة أي من مكان عال والإضافة جلمود إلى صخر من إضافة الخاص للعام وقوله من عل بكسر اللام (قوله أي الموصولة الخ) إنما بنيت تشبيها لها بقبل وبعد لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لأنها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف وقيل بنيت لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقها من البناء وقيل لأن قياسها البناء وإعرابها لتخالفه فلما نقص من صلتها ما ذكر رجعت إلى قياسها وقيل لأن صدر صلتها لما حذف صار ما أضيف إليه بمنزلته فصارت بمنزلة ما لم تضف لفظا ولا نية أشار إلى هذا ابن مالك بخلاف ما إذا لم تضف لفظا فإن التنوين قائم مقام المضاف إليه سواء ذكر الصدر أم لا فالإضافة موجودة فأعربت وبخلاف ما إذا أضيفت وذكر الصدر تأمل ولا يخفى ما في كل منها من الضعف والخفاء بسبب هذا قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في هذا وتبعه عدة بأنه لا يسلم أن أيا تعرب إذا أفردت فكيف يبنيها إذا أضيفت وقد حكي عن سيبويه أنه قال معتذرا عن ذلك لما غيرت عن حال أخواتها بحذف أحد جزئي المبتدأ تعين ذلك بخلافها لأخواتها إذ فروعها ثابتا لأن التغيير يأنس بالتغيير وقال الرضي إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك أن الشيء إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد الرجوع إليها بأدنى سبب ولا يخفى ضعف هذين الاعتذارين انتهى شنواني وبنيت على حركة إشارة إلى أن لها أصلا في الإعراب وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد في حذف ما يوضح كلا وإن كان المحذوف في أي صدر الصلة وفي قبل وبعد المضاف إليه (قوله في جميع أحوالها) وهي أن يحذف الصدر ويذكره وفي كل مضافة أم لا فهي أربعة تعرب في ثلاث وتبنى في حالة واحدة (قوله كقوله تعالى الخ) فيه رد على ثعلب القائل إن أيا ليست موصولة (قوله ثم حرف عطف على جواب القسم) أي فليست اللام في لننزعن موطئة لقسم محذوف بل مذكور وهو قوله فوربك (قوله لام التوكيد) من إضافة الدال للمدلول وكذا قوله لنون التوكيد (قوله التي يتلقى الخ) أي تقع في جواب القسم (قوله أي مفعول) أي فهو مبني على الضم في محل نصب (قوله والهاء والميم) فيه تسامح بل المضاف إليه الهاء وحدها (قوله والجملة من المبتدإ والخبر صلته) والعائد هو صدر الصلة المحذوف فطابق قوله يحتاج إلى صلة وعائد وهو توضيح للموصول الاسمي فهو وصف كاشف لا أنه للاحتراز عن موصول اسمي

أي الموصولة واعلم أن أيا الموصولة معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فإنها تبنى فيها على الضم وذلك إذا اجتمع شرطان أحدهما أن تضاف الثاني أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين واللام لام التوكيد التي يتلقى بها القسم ثانيا في لنحشرنهم ولنحضرنهم وننزع فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بننزع شيعة مضاف إليه أي مفعول وهو موصول اسمي يحتاج إلى صلة وعائد والهاء والميم مضاف إليه وأشد خبر لمبتدأ محذوف أي أيهم هو أشد والجملة من المبتدإ والخبر صلة لأي وعلى الرحمن

الا أنها هنا مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل اي كلهم ينصب ولا يضم والمعنى أقسم بربك لنجمعن المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أي جرأة وقيل فجورا وكذبا وقيل كفرا أي لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالاكبر فالاكبر جرما ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا أي أحق بدخول النار

لا يحتاج لذلك (قوله متعلق بأشد) أو بعتيا أو بمحذوف بتقدير عتيا لان المشهور ان معمول المصدر لا يتقدم عليه والاظهر ان معمول المصدر يجوز تقدمه عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة (قوله تمييز) أي محول عن المبتدا (قوله ومن العرب من يعرب أيا في أحوالها كلها) مع كونها موصولة وخالف يونس والخليل فهما يقولان ليست حينئذ موصولة واعلم انها استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة الى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق يختص بافعال القلوب وننزع ليس منها ويبطل مذهبهما جميعا قوله * فسلم على أيهم افضل * بضم أي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله من الخندق) هو في الاصل حفرة تحفر حول البلد (قوله أي خندق البصرة) وقال الرضي المنقول عنه خندق الكوفة فلم أسمع احدا يقول أيهم الا بالنصب (قوله المنكرين للبعث) أي الذين انكروا اخراج الناس من قبورهم لان البعث الاخراج من القبور والحشر سوقهم الى الموقف (قوله فوربك) أقسم باسمه مضافا اليه تحقيقا للامر وتعظيما لشأنه عليه السلام (قوله والشياطين عطف على الواو أو مفعول معه وقوله ثم لنحضرنهم حول الخ أي لاجل أن يرى السعداء ما نجاهم منه فيزدادوا سرورا وينال الاشقياء حسرة انتهى بيضاوي (قوله مقرنين) أي مشدودين مع شياطينهم (قوله جاثين) أي ساقطين على الركب زيادة في العذاب (قوله جرأة وقيل الخ) الاقوال الثلاثة الاخيرة تفسير للقول الاول (قوله جرأة) على وزن جرعة قاله الفيشي ونظم بعضهم ما يتعلق بها فقال

وجرأة جراءة جرائيه * كجرعة كراهة طواعيه

وجرأة جراءة بالضم * لحن نقله عن ثقة بالعلم * (قوله جرما) أي جريمة (قوله أولى بها صليا) أي أولى بجهنم وصليا بمعنى دخولا أي أولى بجهنم دخولا فقوله أي أحق تفسير حقيقي كما يفيده البيضاوي (قوله يقال صلى الخ) حاصله ان فعله جاء من باب فعل بالكسر والفتح ويؤيد الاول قوله ويصلى سعيرا وقوله يصلونها يوم الدين أي يدخلونها قاله البيضاوي (قوله أو الضم) سواء كان ظاهرا أو مقدرا نحو يا موسى أو يا سيبويه وانما بني المنادى لشبهه بالضمير في أدعوك لفظا لانه مفرد

يقال صلى يصلى صليا كما يقال اتى يأتي اتيا ويقال صلى يصلي صليا مثل مضى يمضي مضيا ثم ومعنى

قلت ﴿أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا جبال ويا زيدان ويا زيدون﴾ وأقول الباب السابع من المبنيات ما لزم الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحد وهو المنادى المفرد المعرفة

ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به ولو كان مثنى أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم لا ونعني بالمعرفة ما أريد به معين سواء كان علما أو غيره فهذا النوع يبنى على الضم في مسئلتين احداهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما نحو يا زيد ويا رجل وقول الله تعالى يا نوح انه ليس من أهلك يا نوح اهبط بسلام يا صالح ائتنا بما تعدنا والثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يا زيود وقوله تعالى يا جبال أوبي معه ويبنى على الالف ان كان مثنى نحو يا زيدان ويا رجلان اذا أريد بهما معين ويبنى على الواو ان كان جمع مذكر سالما نحو يا زيدون ويا مسلمون اذا أريد بهما معين وأما اذا كان المنادى مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يعرب نصبا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء فالمضاف كقولك يا عبد الله ويا رسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أي يا فاطر السموات أن أدوا الي عباد الله أي يا عباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بأدوا كقوله تعالى ان أرسل معنا بني اسرائيل ويجوز أن يكون فاطر صفة لاسم الله تعالى

ومعنى لانه مخاطب لان يا زيد بمنزلة أدعوك وبني على حركة اشارة الى ان له أصلا
في الاعراب وكانت ضمة لانها أقوى الحركات تغييرا لما فيه من الوهن بحذف عامله
لزوما (قوله ونعني بالمفرد ما ليس مضافا الخ) أما المضاف فانه ينصب أي لفظا والاقتصار
يبنى كقولنا يا كزيد شأنا على ان الكاف اسم الا في الضرورة (قوله ونعني
بالمعرفة الخ) يعني المراد بالمعرفة ما أريد به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد
أم معرفة بعد النداء بسبب القصد والاقبال عليه كرجل تريد به معينا الا ما كان
احد المعارف فقط فقول المصنف المعرفة خرجت النكرة غير المقصودة فقط قوله
ما ليس مضافا الخ مثلها المحتاج لاخراجها بقوله المعرفة قوله علما الخ أي قبل النداء
وهل بعد النداء معرفة بالعلمية أو القصد خلاف والراجح الاول خلافا للسيرافي
(قوله يا زيدان) ان قلت هذا المثال لا يصح لانه يجب في العلم اذا ثني
أو جمع بالواو والنون لزوم لام التعريف عوضا عما فاته من تعريف العلمية فالجواب
انه مخصوص بما سوى المنادى فانه لا يجوز الجمع بين يا وال لان يا قائمة مقام أل
(قوله ليس من أهلك) أي الناجين (قوله الثانية الخ) بقي عليه جمع المؤنث السالم
فانه يبنى على الضم ولا يشمله الاول ولا الثانية قال الدنوشري وجوابه ان المسئلة الاولى
حاصلها ان المفرد المعرفة وهو ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وكان معينا وكان
غير مثنى ولا مجموع يبنى على الضم ولا شك انه شامل لجمع المؤنث السالم ولجمع
التكسير الذي هو المسئلة الثانية (قوله اذا أريد بهما معين) فان لم يرد بهما معين
أعربا لان المنادى اذا لم يرد به معين أعرب مطلقا كان مفردا أو مثنى أو مجموعا
فيقال يا رجلا ويا زيدا ويا رجلين ويا زيدين ويا مسلمين (قوله يا جبال أوبي
معه) أي سبحي معه حيث سار انتهى بيضاوي (قوله قل اللهم فاطر السموات)
أصل اللهم يا الله حذفت منه ياء النداء وعوض عنها الميم ولا يجوز الجمع بين يا وأل
الا مع الله ويحكى الجمع وشذ قولهم أيا اللهم واعراب اللهم منادى مبني
على ضم مقدر على الميم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت حركة
الادغام فتحة للخفة وشددت الميم لانها عوض عن حرفين قرره العدوي على الخرشي في
القضاء وقوله فاطر السموات مبدعها من غير مثال سابق (قوله أي يا عباد الله)
وعلى هذا فمفعول أدوا محذوف أي أدوا الي ما وجب عليكم (قوله ويجوز أن يكون
عباد الله مفعولا الخ) وعلى كل فأن من قوله أن أدوا مفسرة أو مخففة من الثقيلة لان
مجيء الرسول يكون بدعوة ورسالة أو مفعول لقوله جاءهم رسول كريم والمعنى
جاءهم بأن أدوا الي عباد الله أي أرسلوهم معي هذا على جعل عباد مفعولا لأدوا أو أدوا
الي يا عباد الله ما وجب عليكم على النداء أفاده البيضاوي (قوله كقوله تعالى الخ)

تشبيه في النصب على المفعولية فانه بني مفعول أرسل وهو منصوب بالياء واسرائيل
مضاف اليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله خلافا لسيبويه) أى
لان عنده ان اسم الله لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات
فلم يجز نعته كذا في المغني قال الدماميني لان اللهم لا يوصف لانه بالاختصاص
والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى
اسم مع تنافيهما على تعينهما خلافا لمثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من
الكلمة هكذا قرر بعضهم وهو خير من تعليل المصنف وجوز قوم الوصف في ذلك
ولم يلتفتوا الى هذه العلة (قوله ما اتصل به شئ الخ) وهو معموله سواء كان فاعله أو
مفعوله (قوله بره) بكسر الباء بمعنى احسانه (قوله كقول الاعمى) وكقول
غريق يا واقفا خذ بيدي (قوله وكقول الشاعر أيا راكبا الخ) قاله عبد يغوث
ابن وقاص شاعر جاهلي من شعر قحطان وفارس وقيل قاله مالك بن الريب وهذا
الشعر من [illegible] أسرته تيم الرباب
[illegible] فقالوا الا [illegible] انه يقول قال هذا الشعر وقد كانوا شدوا لسانه
[illegible] ثم رغب اليهم ان يحلوا لسانه ليقول شعرا ينوح به على نفسه ويلوم
أصحابه فقالوا انك شاعر فلا نأمن ان تهجونا فعقد لهم ان لا يفعل فحلوا لسانه فقال
هذه القصيدة أولها هذا

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا * فما لكما في اللوم خير ولا ليا
ألم تعلما أن الملامة نفعها * قليل وما لومي أخي من شماليا

أيا راكبا الخ (قوله أيا راكبا) الركوب مصدر ركب قال الجوهري ركب ركوبا
والركبة بالكسر نوع منه ابن السكيت يقال مر بنا راكب اذا كان على بعير خاصة فان
كان على حافر فرس أو حمار قلت مر بنا فارس على حمار وقال عمارة لا أقول لصاحب
الحمار فارس ولكن حمار والركب جمع راكب (قوله عرضت) أى أتيت العروض
وهي مكة والمدينة وما حولهما وندامى جمع واحده ندمان يقال ندمان وندامى مثل
سكران وسكارى وندام بالكسر وندامون ويقال في الواحد أيضا نديم يقال لصاحب
والمجالس على الخمر (قوله نجران) بفتح أوله وسكون ثانيه مدينة بالحجاز سميت
بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب وهو أول من نزلها قالوا وأطيب البلاد نجران
من الحجاز وصنعاء من اليمن ودمشق من الشام ونجران أول مدينة بنيت على وجه
الارض بعد الغرق وقال الفيشي نجران قرية باليمن انتهى وقوله من نجران أى
من أهلها (الاعراب) الهمزة للاستفهام ويا للنداء وراكبا منادى وان حرف شرط

خلافا لسيبويه والشبيه
بالمضاف هو ما اتصل به شئ
من تمام معناه كقولك
يا كثيرا بره ويا مفيضا خيره
وقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي وقول الشاعر
أيا راكبا اما عرضت فبلغن
نداماي من نجران أن لا تلاقيا
ويجوز في المنادى المستحق
للضم

أن نصب إذا اضطر إليه كقول الشاعر
ضربت صدرها إلي وقالت
يا عديا لقد وقتك الأواقي
وإن بقي مضموما كقوله
سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام
ويجوز في المنادى أن
...إتباع

وما زائدة فأصل إما إن ما فأدغمت النون في ما الزائدة وعرضت فعل وماض محله جزم
لكونه فعل الشرط والفاء رابطة وبلغن أمر مؤكد بالنون الخفيفة ويحتاج
لمفعولين نداماي والمصدر المؤول من قوله أن لا تلاقيا ومن نجران متعلق بمحذوف
صفة لنداماي وأن مصدرية أي عدم التلاقي ويحتمل أن تكون تفسيرية لتقدم جملة
فيها معنى القول دون حروفه ولم تقترن بخافض وتأخر جملة عنها ويحتمل
أن أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهي كل فلا نافية للجنس وتلاقيا
اسمها وخبرها محذوف أي لنا والجملة خبران وجملة أن لا تلاقيا في محل المفعول
الثاني واقتصر بعضهم على هذا الاحتمال وهو المعول عليه والشاهد في راكبا
حيث نصب لأنه منادى منكر لم يقصد منه راكبا بعينه وإنما التمس أي راكب من
الركبان يبلغ رسالته فكل من يبلغ عنه هو المدعو وكقول الأعمى يا رجلا
خذ بيدي ولو أراد رجلا معينا لبناه على الضم (قوله أن نصب) أي رجوعا إلى
الأصل لأن الأصل في المنادى النصب (قوله ضربت صدرها الخ) قائله مهلهل بن
ربيعة واسمه امرؤ القيس وهو من بني تغلب بن وائل وقيل اسمه عدي وإنما سمي
مهلهلا لأنه أول من هلهل الشعر أي رققه وهو من الوقاية أي حفظتك الأواقي جمع
واقية وأصلها وواقي أبدلت الواو الأولى همزة وأصل اسم الفاعل ماض وحذفت
أل فبقيت ياؤه وهي ما تحفظ الإنسان من الأقدار السابقة أي أنقذتك الأقدار
من القتل ومعنى البيت أن المرأة ضربت صدرها إشفاقا من القتل وقيل
تعجبا من كيده وقيل لا إشفاقا وكان مهلهل قد أسر في إحدى الحروب فتنكر لآسره
ولم يعلمه بأنه مهلهل وعاهده على أن لا يقتله فلما رأته بنت آسره عرفته وعلمت
بأنه نجا من القتل فضربت صدرها تعجبا من كيده ونجاته وقالت يا عديا لقد نجاك
الله من تلك الشدائد (الإعراب) ضربت فعل ماض والتاء علامة التأنيث
صدرها مفعول ومضاف إليه وإلي متعلق بمحذوف في محل نصب على الحال من
الضمير في ضربت وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث يا حرف نداء وعديا منادى
منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق لقد اللام للتأكيد وقد حرف تحقيق ووقتك فعل ومفعول
الأواقي فاعل والشاهد في عديا فإنه نصبه للضرورة لإقامة الوزن وكان حقه
البناء على الضم لأنه مفرد علم وهو منصوب كما علمت لأنه مبني على ضم مقدر خلافا
لبعض الأشياخ (قوله وإن بقي مضموما) أي على البناء (قوله سلام الله الخ)
قائله الأحوص وقيل إن اسمه عبد الله وإنه لقب بالأحوص لحوص كان في عينه
وهو ضيق في مؤخر العين وهو شاعر إسلامي وكان يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك
فتزوجها مطر فغلبه الأمر وأنشأ يقول هذه القصيدة من الخفيف وبعد البيت

المذكور

فلا غفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

كأن المالكين نكاح سلمى * غداة يرومها مطر نيام

وان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطرا حرام

فلو لم ينكحوا الا كفيا * لكان كفيها الملك الهمام

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

واسم الاحوص عبد الله بن محمد بن عاصم من شعراء الاموية ومطر كان اقبح الناس منظرا وكان على امرأة من اجمل النساء واحسنهن وكانت تريد فراقه ومطر لا يرضى فذكر الشاعر حاله وحال امرأته اهـ ش (الاعراب) سلام مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى الدعاء واسم الجلالة مضاف اليه يا حرف نداء مطر منادى مبنى على الضم ونونه للضرورة وعليها خبر المبتدا وليس من اخوات كان وعليك خبرها والسلام اسمها ومطر منادى مبنى على الضم غير منون والشاهد فى تنوين مطر الاول وجملة النداء فى المحلين معترضة واعلم ان النحاة اختلفوا عند الاضطرار الى تنوين المنادى فالخليل واصحابه يتركونه مضموما على حاله وهو بمنزلة المرفوع غير المنصرف المنون فيتركونه على حاله وأبو عمرو واتباعه ينصبونه ويروون سلام الله يا مطرا بالنصب والتنوين ويقولون رددناه الى أصله فالمؤلف اتى كلامه من الطريقين (قوله وذلك اذا كان علما الخ) محله فيما اعرابه ظاهر اما ما اعرابه مقدر نحو يا عيسى ابن مريم فانه لا يقدر فيه فتحة بدل الضمة اذ لا فائدة لها ذكره ابن مالك فى التسهيل وشرحه وحكم ابنة بحكم ابن فيما ذكره ابن مالك فى الكافية والتسهيل وشرحيهما وشرح العمدة (قوله اذا كان علما) خرج النكرة فيتعين البناء على الضم نحو يا رجل ابن عمرو ولا بد ان يكون العلم مفردا أى غير مضاف ليخرج يا عبد الله بن زيد فيجب النصب ولا يجوز الضم (قوله موصوفا بابن) خرج يا زيد الفاضل فيتعين الضم وخرج يا زيد ابن عمرو اذا جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمحذوف فيتعين الضم (قوله متصل به) خرج يا زيد الفاضل ابن عمرو (قوله مضافا الى علم) خرج يا زيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم انتهى اشمونى ملخصا (قوله يا طلحة بن عبيد الله الخ) لم يعلم قائله يا حرف نداء قال فى المغنى يا حرف وضع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل مشترك بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهى اكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى وطلحة منادى وابن صفة وعبيد مضاف اليه ومضاف والله مضاف اليه وقد حرف تحقيق ووجبت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك

وذلك اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم كقولك يا زيد بن عمرو وقول الشاعر

يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت ... [illegible] ... ووزنت الاوى ... [illegible]

وبقاء الضم أرجح عند المبرد

يتعلق به والجاران فاعل ونوّنت أى افردت بها فعل وفاعل وفى نسخة موّهت من التمويه وهو الطلاء بفضة أو ذهب وتحت ذلك حديد أو نحاس وأراد به هنا الزينة وقوله المهى بفتح الميم بقر الوحش جمع مهاة والعرب تسمى المرأة الجميلة مهى لحسن عينها ومشيها او يطلق المهى على الغزال وفى القاموس المهى الحور والمهى مفعول به على نسخة ونوّنت وفاعل على نسخة وموّهت واعيان صفة للمهى والشاهد فى طلحة بن عبيد الله فيجوز رفع طلحة ونصبه اما الضم فعلى الاصل وأما الفتح فاختلف فيه فقيل على الاتباع لفتحة ابن لان الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل وقيل التركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى وقيل على اقحام ابن واضافة طلحة الى عبيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه وعلى الاول ففتحة طلحة فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول اعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح فان كان اتباعا فهو نظير امرء وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر (قوله والمختار عند الجمهور) أى جمهور البصريين ما عدا المبرد فان المبرد من البصريين وقد تقدم قبل ذلك ايضاحه قال الرضى وانما اختير فتح آخر المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحق فى الاصل لكونه مفعولا وحذفوه خطا بحذف ألف ابن وابنة (قوله واما ان لا يطرد فيه شئ) وفى نسخة واما ان لا يختص بشئ انتهى شيخ الاسلام (قوله والاسماء غير المتمكنة) هذه النسخة على حذف مضاف بقرينة ما سبق أى وبقية الاسماء غير المتمكنة والا فقد تقدم اسماء غير متمكنة ونسخة وبقية الاسماء غير المتمكنة لا اشكال فيها اى وتقدم بعضها فى المبنيات كاسم لا والمنادى وغير ذلك (قوله غير المتمكنة) أى غير المعربة (قوله وهى سبعة أسماء الافعال) بنيت لشبهها بالحرف فى انها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها (قوله كصه) قال الاسكان بمعنى اسكت عن الحديث المعين واما المنون فمعناه السكوت عن حديث ما قاله الفيشى (قوله صه) ظاهره ولو كان منونا لكن ان كان منونا يكون سكونه مقدرا وكذا مه قاله الشيخ خالد على التوضيح انتهى فيشى أى مقدر على الهاء منع من ظهوره حركة التخلص من السكونين (قوله وايه) بالكسر بلا تنوين بمعنى امض فى حديثك وبالتنوين امض فى حديث ما انتهى شيخ الاسلام

والمختار عند الجمهور الفتح ثم قال (و) واما ان لا يطرد فيه شئ بعينه وهو الحروف كهل وثم وجير ومنذ والاسماء غير المتمكنة وهى سبعة أسماء الافعال كصه وآمين وايه وهيت والمضمرات كقومى وقت وقت وقت والاشارات كذى وثم وهؤلاء وهؤلاء والموصولات كالذى والتى والذين والالاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهو الافصح

(قوله الاذين وتين واللذين واللتين) لا يتأتى هذا الاستثناء الا على القول بانها معربة وهو قول ابن مالك وقال ابن الحاجب هي مبنيات لقيام علة البناء وعدم شروط المثنى وليست معربات وانما هي صيغ اطرتها في حالة الرفع على الالف وفي حالتي النصب والجر على الياء وقوله كالمثنى فيه اشارة الى انها ليست مثنيات حقيقة وانها معربات وابن الحاجب والمحققون يقولون ليست بمثنيات كما سبق فالمصنف اتى من الطريقتين بطريقة ولم يقل بها أحد والجواب ان قول ابن مالك انها مثنيات معناه انها ملحقة بالمثنى لا انها مثنيات حقيقة فيكون المصنف مشى على طريقة ابن مالك من انها ملحقة بالمثنى ومعربة كاثنان واثنتان وينبنى على الخلاف كتابتها بلامين عند من قال بالاعراب وبلام واحدة عند من قال بالبناء (قوله الاذين وتين) اخر مثنى الاشارة لى هنا روما للاختصار ولاشترا كهما مع اللذين واللتين في العارض بسبب البناء (قوله فكالمثنى) أى فيعرب باعراب المثنى (قوله أحدهما الحروف) والاصل فيها البناء اذ ليس فيها مقتض للاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني ما يحتاج لاعراب فلذا قال لانها أعرق في باب المبنيات أى متأصلة فيه ولا تخرج عنه ولا يرد على ذلك قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالما * باذناب لولم تفتني أوائله

فاعرب لو بالجر لانه أريد بها لفظها فصارت اسما فخرجت عن الحرفية (قوله وذات فمن بناه وهو الافصح) الحاصل ان ذات بمعنى التى عند طي والافصح عندهم بناؤها على الضم وخلاف الافصح اعرابها كاعراب ذات بمعنى صاحبة بالحركات الثلاث (قوله ورتبت) أى وضعت كل شئ منها في محله اللائق به مشتملة أو مبنية على ما يجب ابها فالجار يتعلق بالترتيب بتضمينه لتعلق الخاص والتضمين أن يقصد معنى فعل مع فعل آخر مذكور ويدل على المنوى بذكر متعلقه وتحقيق ذلك في حواشي الكشاف للسعد الا أن مقتضاه ان الاولى اعتبار المنوى قيدا وذكر المتعلق لا يدل على أصالته وفي حواشي شرح المفتاح ان الاكثر الاقيس أن يعتبر أصلا وقال الدواني بدخول على يراد به الاسلوب الخاص والترتيب يتعدى بعلى بناء على ان معناه جعل الاجزاء في محالها وهو يتصور على انحاء مختلفة فيتعدى بعلى الى النحو المعين الواقع هو عليه فتأمل فيه (قوله على ما يجب) أى على ما ينبغي فان ترك هذا الترتيب ليس خطأ ولو قال على ما ينبغي كان أولى فقال ما بنى على السكون من الحروف من وهذا لا يسئل عن سبب بنائه لانه الاصل ولا يسئل عن سكونه لانه الاصل في المبنى (قوله لانه الاصل في البناء) أى الغالب فيه (قوله لانه أخف من غيره) لا يقال صيغة التفضيل تقتضى مشاركة الضمة والكسرة في

الاذين وتين واللذين واللتين فكالمثنى وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما ومتى وأين الا أيا فمعربة وبعض الظروف كاذ والآن وأمس وحيث مثلا وأقول لما أنهيت القول في المبنيات السبعة المختصة شرعت في بيان ما لا يختص وحصرت ذلك في نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أعرق في باب البناء والثاني الاسماء غير المتمكنة وحصرتها في سبعة أنواع وفصلتها ومثلت كلا منها ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بما بنى على السكون لانه الاصل في البناء ثم ثنيت بما بنى على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلثت بما بنى على الكسر ثم ختمت بما بنى على الضم فالذي بنى على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم

أصل الخفة وهو ممنوع في الضمة اذ لا خفة فيها لانها أثقل الحركات الثلاث لانا نقول اما أولا فكونها أثقل الحركات لا ينفي ان لها خفة بالنسبة الى الحروف كالواو واما ثانيا فقد يجيء افعل لا لاصل الفعل فجاز أن يكون هنا كذلك باعتبار الضمة وعلى بابه باعتبار الكسرة بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه (قوله مابني على الفتح ثم وان ولعل وليت) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة فيسئل عنه سؤال الآن (قوله ومثال مابني على الكسر جير بمعنى نعم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من السكونين (قوله واللام والباء) حركت بالكسر لمجانسة العمل قاله الاشموني (قوله ولا رابع لهن) يرد عليه لعل في لغة عقيل فان لهم في لامها الاولى الحذف والاثبات والحذف وفي الاخيرة الفتح والكسر واجاب الفيشي بقوله ولا رابع لهن اعله في اللغة المشهورة والا فعقيل تبني لعل على الكسر انتهى (قوله لام الله) أي فالميم حرف قسم كالواو وكذلك أم الله ومن الله فان الثلاثة حرف قسم كالواو وسيأتي في الشارح قول ان الثلاثة مختصرة من أيمن فالثلاثة اسم مبتدأ (قوله في لغة من جر بها) احترازا من لغة من يرفع بها فانها حينئذ اسم لا حرف والكلام في الحرف (قوله ومثال مابني على الضم في لغة من جر بها) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت ضمة للاتباع أي اتباع لها للميم ولا يضر الفصل بالساكن لانه غير حصين (قوله مختصرة من قولهم) وفي بعض النسخ محذوفة والمراد مختصرة (قوله لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى) رد ذلك بأنه غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وبعبارة رد بأنه سمع في اكفف التعدي وعدمه ولو سلم ماقاله فلا نسلم انه يمتنع تفسير غير المتعدي بالمتعدي وبالعكس كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعديا والآخر بخلافه والذي أوقع المؤلف فيما قاله قولهم اسم الفعل يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم ولعلهم جروا فيه على الغالب أو انه يعمل عمل فعله ان ساواه في التعدي وغيره انتهى وقال الفيشي يصح تفسير اللازم بالمتعدي وبالعكس لكن كل منهما خلاف الاولى فقط فان كان انتقاد المصنف عليهم لكونهم اخطأوا فممنوع لما نص عليه الجاربردي من انه يصح تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه الا انه خلاف الاولى وان كان انتقاد المصنف عليهم لكونه خلاف الاولى فمسلم انتهى (قوله آمين بمعنى استجب) هذا يرد عليه اعتراضه السابق في ايه وقوله بمعنى استجب خلافا لمن يقول انه اسم من أسمائه تعالى مبني على الضم وخلافا لمن قال آمين بمعنى افعل (قوله لما ثقل) بتشديد الميم من لما بمعنى حين وهو ظرف لقوله بني على الفتح ويحتمل تخفيف الميم وما مصدرية علة لقوله بني على الفتح وأما علة تحريكه فهو التقاء الساكنين

ومثال مابني منها على الفتح ثم وان ولعل وليت ومثال مابني منها على الكسر جير بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن الا م الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول بحرفيتها ومثال مابني منها على الضم منذ في لغة من جر بها وقولهم في القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والنون ومن قال انهما وام الله انها محذوفة من قولهم أيمن الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لا من باب الحروف ومثال مابني على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال مابني منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما ثقل

وعلة بنائه شبهه بالحرف فى النيابة وعدم التأثر بالعامل فيسئل عنه ثلاثة أسئلة وقد علمت جوابها (قوله بكسر الميم الخ) أى فتعد الياء بكسرتين فالجملة ثلاث كسرات فحصل منها الثقل فخرك بالفتح للخفة (قوله وهذه اللغة أكثر اللغات) هذا يفيد ان الثانية والثالثة فيهما كثرة وهذه أكثر وسيأتى يقول فى الثالثة وهذه أقيس فى القياس وأقل فى الاستعمال فيفيد ان الاولى والثانية قليلتان والثالثة أقل فحصل فى كلامه التعارض لان مفاد قوله اكثر الخ ان الثالثة كثيرة كالثانية ومفاد قوله أقل ان الاولى والثانية قليلتان لان الاولى أكثر والثانية والثالثة كثيرتان وهذا تعارض فلعل افعل التفضيل غير مراد بل الاولى أكثر من الثانية والثانية كثيرة والثالثة قليلة تأمل (قوله كقابيل وهابيل) اسمان لابنين من أبناء آدم (قوله ومن ثم) أى من أجل انه ليس فى اللغة العربية اسم على فاعيل (قوله انه) أى لفظ آمين أعجمى فاذا سمى به منع من الصرف للعلمية والعجمة (قوله أعجمى) فى كلام بعض انه عبرانى وعرب (قوله ومن ثم) بفتح الثاء فى الاصل اسم للمكان البعيد ثم استعير لعلة الشئ والجامع التوقف فى كل فشبه علة الشئ بالمكان واستعير لعلة الشئ بجامع التوقف على كل كما قرره شيخنا العدوى حفظه الله تعالى (قوله يارب لا تسلبنى حبها الخ) حكى ان قائل هذا البيت قيس المجنون فانه لما اشتد أمره فى حب ليلى أشار الناس على أبيه ببيت الله الحرام واخراجه اليها والدعاء له فعسى الله أن يسليه عنها ويعافيه فذهب به أبوه الى مكة وأراه المناسك فأنشد يقول

ذكرتك والحجيج لهم ضجيج * بمكة والقلوب لها وجيب
فقلت ونحن فى بلد حرام * به لله أخلصت القلوب
أتوب اليك يارحمن مما * عملت فقد تظاهرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وحبى * زيارتها فانى لا أتوب
وكيف وعندها قلبى رهين * أتوب اليك منها أو أنيب

ثم ذهب الى باب الكعبة ليدعو الله أن يخفف عنه حب ليلى فأخذ بحلقة الباب وقال

يارب انك ذو من ومغفرة * بت بعافية ليلى محبينا
الذاكرين الهوى من بعد ما رقدوا * والساقطين على الايدى ملبينا

يارب لا تسلبنى حبها أبدا الخ (الاعراب) يا حرف نداء ورب منادى مضاف لياء المتكلم حذفت اجتزاء عنها بالكسرة لا دعائية تطلب فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية والنون للوقاية والياء ضمير المفعول وحبها مفعول ثان وأبدا ظرف ويرحم الله

بكسر الميم والراء بعدها يبنى على الفتح كابنى أين وكيف عليه لثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمد بعد الهمزة من غير امالة وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ولكن فيها بعد فى القياس اذ ليس فى اللغة العربية فاعيل وانما ذلك فى الاسماء الاعجمية كقابيل وهابيل ومن ثم زعم بعضهم انه أعجمى وعلى هذه اللغة قوله

يارب لا تسلبنى حبها أبدا *
ويرحم الله عبدا قال آمينا

والثانية كالاولى الا أن الالف ممالة للكسرة بعدها رويت عن حمزة والكسائى والثالثة أمين بقصر الالف على وزن قدير وبصير قال

عبد فعل وفاعل ومفعول والجملة عطف على ما قبلها قال فعل ماض آمينا اسم فعل بمعنى استجب وفاعله مستتر والجملة مقول القول والشاهد في قوله آمينا بالمد والتخفيف بدون امالة والبيت من بحر البسيط (قوله أمين فزاد الى آخره) البيت من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ووزن أمين فعول ودخله الحذف وصدر البيت * تباعد عني فطحل اذ دعوته * ويروى اذ رأيته ويروى اذ لقيته وفطحل بضم الفاء وفتحها وبعدها طاء ساكنة وحاء مهملة مفتوحة اسم رجل وأما الفطحل بوزن قمطر فقال الجرمي سألت أبا عبيدة عنه فقال الاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة وأنشد العجاج قال

وقد أتاه زمن الفطحل * والصخر مبتل كطين الوحل

وقيل الفطحل دهر لم يخلق الناس بعد فيه ومعنى البيت ان القائل استنجده فامتنعه وتباعد عنه فدعا عليه بالبعد وأمين هنا بالقصر واعرابه تباعد فعل ماض وعني متعلق به وفطحل فاعل اذ ظرف ودعوته فعل وفاعل ومفعول وأمين اسم فعل لا محل له من الاعراب وزاد فعل ماض والله فاعل وما موصول مفعول زاد بيننا ظرف ومضاف اليه متعلق بمحذوف تقديره استقر وهو صلة ما وبعدا مفعول ثان لزاد (قوله حتى ان بعضهم أنكرها) يحتمل أنكرها نظما ونثرا ويحتمل نثرا فقط ولذا ذكر المؤلف القولين بقوله قال صاحب الاكمال الخ وقوله وقال صاحب التحرير الخ وحاصل ما ذكره المؤلف ثلاثة أقوال تصحيح القصر وانكاره في النثر وانكاره مطلقا (قوله قال صاحب الاكمال) هو القاضي عياض كما قاله القيشي خلافا لقول بعض المشايخ انه البيضاوي (قوله وقال انما جاء الخ) أي قال غير ثعلب انما جاء الخ فهذا القول أنكره نثرا لا نظما (قوله وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول) هكذا في نسخة صحيحة وعليها فقوله على ابن جار ومجرور متعلق بانعكس وفي نسخة وعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول وعليها فعلى الخ فاعل عكس (قوله عن ثعلب) أي وغيره لان ابن قرقول نسب لثعلب ما هو منسوب لغيره ونسب لغيره ما هو منسوب لثعلب وقوله ابن قرقول بهذا الضبط وهو صاحب المطالع تلميذ القاضي عياض وقد ذكر شيخنا العدوي ان كل ما جاء على وزن فعلون كفرحون وسحنون وزرقون فهو بفتح الفاء الاسحنون فيجوز فيه الوجهان وقرقول على وزن فعلول فليس من هذه القاعدة (قوله وصححه) أي القصر (قوله صاحب التحرير) هو النووي (قوله لم يجئ عن العرب) اى لا نثرا ولا نظما (قوله وان البيت الخ) فالفاء مقدمة على آمين وحينئذ يقرأ آمين بالمد ووزنه فآمين بالمد فعولن وأما على الرواية السابقة فالفاء بعد آمين ووزنه فعول كما تقدم (قوله

أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
وهذه اللغة أفصح في القياس وأقل في الاستعمال حتى ان بعضهم أنكرها قال صاحب الاكمال حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال انما جاء مقصورا في الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحرير في شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجئ عن العرب وان البيت انما هو فآمين زاد الله ما بيننا بعدا

والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن والحسين بن الفضل وعن جعفر الصادق وانه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط وقال صاحب الاكمال حكى الداودي تشديد الميم مع المد وقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى . قلت أنكر ثعلب والجوهري أن يكون ذلك لغة وقالوا الاصل في آمين الاجماع بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما بني منها على الكسر ايه بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لمباينة لذلك فيه وأما قوله * ايه أحاديث نعمان وساكنه * فليس بعربي وعند الاصمعي انها لا تستعمل الا منونة وخالفوه في ذلك واستدلوا بقول ذي الرمة

والرابعة الخ) حاصل ماذكره أقوال ثلاثة اثباتها وانكارها وجعلها لغة شاذة فقوله روى ذلك أي اللغة الرابعة (قوله وعن جعفر الخ) هذا القول موافق للجمهور وثعلب والجوهري المنكرين انها اسم فعل كما يأتي وقوله وعن جعفر خبر مقدم وقوله انه قال الخ مبتدأ مؤخر (قوله في تأويله) أي في بيان معناه وليس المراد بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره (قوله وأنت اكرم من أن تخيب) بالجيم أي اكرم من ذي الاجابة أي انت اكرم الذين يجيبون قاصديهم وفي نسخة من ان تخيب بالخاء اي اولى بالاكرام من ان تخيب اي بدلا من التخييب (قوله في البسيط) اسم كتاب في النحو وقوله نقل ذلك الخ أي نقل ما تقدم عن الثلاثة اعني الحسن والحسين وجعفر الا ان الاولين اثبتا انها اسم فعل وأما الثالث فوافق الجمهور وانما لم يؤخره عن الجمهور لانه مشارك للاولين في كون الواحدي نقل كلامهم (قوله وقال هي لغة) أي قال الداودي هي لغة الخ وقوله ولم يعرفها غيره أي غير الداودي (قوله انتهى) اي كلام صاحب الاكمال وقوله ولم يعرفها غيره أي هو مقابل لكلام الداودي وقوله قلت الخ من كلام الشارح أتى به بيانا للقول بما صاحب الاكمال ولم يعرفها غيره (قوله الاجماع) اي جمع آم بمعنى قاصد (قوله ومثال ما بني على الكسر ايه) انما بني لنيابته عن الفعل بلا تأثر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في ذلك تأمل التمام (قوله لمباينته) اي من انه يلزم عليه تفسير الفعل اللازم بالمتعدي وتقدم ما فيه (قوله وأما قوله ايه أحاديث الخ) نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات قال الشاعر

تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت ✽ به زينب في نسوة عطرات

وفي الصحاح يقال له نعمان الاراك (قوله وأما قوله) اي قول ابن الاثير ايه الخ وهذا وارد على قوله لا بمعنى حدث كما يقولون لمباينته وحاصل الايراد ان ايه هنا تعدى للمفعول وهو أحاديث فيكون ايه متعديا لا لازما كما ادعيت يا مصنف فيكون ما قالوه من تفسيره بحدث هو الصواب وحاصل الجواب ان قوله ايه أحاديث ليس بعربي فلا يرد على ما قلنا من انه لازم فلا يفسر بمتعد وقوله ايه اسم فعل أمر وفاعله مستتر وأحاديث مفعول ونعمان مضاف اليه وساكنه عطف على أحاديث والضمير عائد على نعمان والمعنى زدني من أحاديث نعمان ومن ساكنيه وعلى قول المصنف يرتكب التجوز بدلا نه فسر ايه بامض في حديثك تجرد عن بعض معناه ويراد به امض فقط (قوله الاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع قاله في التصريح وقد قدمنا ما يتعلق به في الكلام على المبنيات عند الكلام على المبني على الفتح من الظروف (قوله ذي الرمة) بكسر الراء وضمها اسم لقطعة من الحبل البالية

سمى الشاعر بذلك لانه جاء وماوهى فى عنقه واسمه غيلان (قوله وقفنا الخ) وتمامه

* وما بال تكليم الديار البلاقع * والشاهد فى قوله ايه بدون تنوين لان البيت من الطويل واعرابه وقفنا فعل وفاعل وكذا قلنا وايه اسم فعل وعن ام متعلق به أى حدث عن أم سالم (قوله فى ذلك) أى فى عدم تنوين ايه وقوله وغيره عطف على ذلك (قوله ولا يحتج) بالبناء للفاعل وضميره يعود على الاصمعى (قوله ومثال مابنى على الضم هيت) مثلث التاء اسم فعل وحركت للساكنين وكانت ضمة تشبيها بحيث وأما بالكسر فهو مثل ايه وعلى الفتح مثل آمين والتى تقرؤ بالضم ليس الا خلافا لقول شيخ الاسلام انه مثلث والهاء مفتوحة والتاء من بنية الكلمة لا انها تاء الضمير لان ضمير المخاطب لا يتصل بالاسم وكذا تاء المتكلم (قوله هيت بمعنى تهيأت) حاصل مافى المغنى ان هيت بفتح الهاء وسكون الياء مع تثليث التاء قيل اسم فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء واللام فى لك متعلقة به كما تتعلق بمسماه الذى هو فعل ماض وقيل اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال واللام للتبيين أى ارادتى كائنة لك او أقول لك فهى جملة اسمية على تقدير ارادتى لك أو فعلية على تقدير أقول لك فقوله وقرئ مثلث التاء والتاء من بنية الكلمة لا فاعل والفاعل ضمير يعود على زليخا المتكلمة ويجرى الخلاف فى كونه اسم فعل ماض أو اسم فعل أمر كما تقدم وقوله قال تعالى وقالت هيت لك بضم التاء لانه دليل للمضموم فقط (قوله فاللام للتبيين) أى اللام للتبيين لا زائدة ولا معدية ولا مقوية قال فى المغنى لام التبيين على ثلاثة أقسام أحدها ماتبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور نحو ماأحبنى وماأبغضنى لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فأنت بالعكس الثانى والثالث ماتبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وبالعكس واللام فى ذلك متعلقة بمحذوف ومثال المبينة للمفعولية سقيا لك فاللام ليست متعلقة بالمصدر ولا بفعله لتعديهما ولا مقوية لان اللام المقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ولا متعلقة بمحذوف صفة للمصدر لان فعله لا يوصف فكذا ماقام مقامه وانما هى مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما ومؤكدة للبيان ان كان معلوما انتهى المراد منه (قوله وقرئ هئت) الحاصل ان هشاما قرأ هئت مثل جئت وهيت مثل حيث فله قراءتان فعلى قراءته الاولى فاللام متعلقة بهئت وعلى قراءته الثانية فهى للتبيين والخطاب ليوسف والمعنى وقالت تهيأت يا يوسف ارادتى كائنة لك ومعنى تهيؤها ليوسف تيسر انفرادها به لانه قصدها الا انه معصوم وعلى قراءتى هشام فهيت فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء على الاولى وبفتحها على الثانية وقرأ ذكوان هيت بكسر الهاء وسكون الياء وفتح

وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم وكان الاصمعى يخطئ ذى الرمة فى ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه ومثال مابنى منها على الضم هيت بمعنى تهيأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى هلم لك فاللام للتبيين مثل سقيا لك وقرئ مثلث التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف كما فى أين وكيف والضم تشبيها بحيث وقرئ هئت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وضم التاء وهو على هذا فعل ماض وفاعل من هاء يهاء كشاء يشاء أو هاء يهئ كجاء يجئ

التاء فيحتمل ان أصلها قراءة هشام فأبدلت الهمزة ياء انتهى من المغني بايضاح من تقرير شيخنا الدردير (قوله وقرئ هئت) وهي خارجة عما نحن فيه لان الكلام في أسماء الافعال (قوله ومثال ما بني من المضمرات على السكون) علة البناء الشبه الوضعي ولا يسئل عن بنائها على السكون لانه الاصل في المبني وقولنا الشبه الوضعي لان اكثر المضمرات على حرف أو حرفين كياء الجر ولامه وقدو بل وما كان من المضمرات أكثر من الحرفين فحمل على ما كان حرفا أو حرفين وقيل بنيت الضمائر لشبهها الحرف في الجمود وقيل للاستغناء عن اعرابها باختلاف صيغها الدالة على المعاني (قوله ما بني على السكون الخ) فان الياء والالف والواو مبنية على السكون وأما الفعل فهو مبني على حذف النون كما تقدم (قوله ما بني على الضم قمت) للمتكلم واختص الضم الذي هو أقوى الحركات بالمتكلم لانه اعرف الضمائر فاعطي الاقوى للاقوى كما أعطي الرفع للعمد وخص الفتح الذي هو أخف الحركات بالمخاطب لاصالة المذكر على المؤنث تأمل (قوله ما بني من المضمرات الخ) ومن ذلك قول الشاعر

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * وبها استتار واجب لا يندب
رام العدا اعرابها مني فقل * أتصرفوا ان الضمائر تعرب

(قوله من أسماء الاشارات) أي فقول المصنف والاشارة عطف على الافعال من قوله أسماء الافعال وبنيت أسماء الاشارة لشبهها بالحرف في المعنى وهو الاشارة وان لم تضع العرب لها حرفا كما وضعوا التمني ليت (قوله ثم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (قوله أي قربناهم) تفسير لازلفنا ثم الآخرين وقيل جمعناهم ومنه ليلة المزدلفة أي ليلة الازدلاف أي الاجتماع وقوله قربناهم أي من البحر ومنه أزلفني عند فلان أي قربني منه وقال البيضاوي وأزلفنا أي قربنا ثم الآخرين فرعون وقومه حتى دخلوا على أثرهم مداخلهم انتهى وكلام البيضاوي يوافق تفسير المصنف وقوله هنالك تفسير ثم لانها اشارة للمكان البعيد فهي بمعنى هنالك (قوله قطرب) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري أحد تلامذة سيبويه ويقال انه هو الذي لقبه بقطرب لمباكرته له في الاسحار قال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب دويبة تسرح بالليل وتستريح بالنهار (قوله هؤلاء بالضم) اتباعا للضمة قبله قاله شيخ الاسلام (قوله ومثال ما بني على السكون من الموصولات) وبنيت الموصولات لشبهها بالحرف في الاستعمال لافتقارها افتقارا لازما الى جملة (قوله ومن وما) والاولى للعاقل كثيرا والثانية لغيره كثيرا ويتعاكسان على قلة كقوله

ومثال ما بني من المضمرات على السكون قومي وقوما وقوموا وقومي ومثال ما بني منها على الفتح قمت للمخاطب المذكر ومثال ما بني منها على الكسر قمت للمخاطبة ومثال ما بني منها على الضم قمت للمتكلم ومثال ما بني على السكون من أسماء الاشارة ذا للمذكر وذي للمؤنث ومثال ما بني منها على الفتح ثم بفتح الثاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلفنا ثم الآخرين أي وأزلفنا الآخرين هنالك أي قربناهم ومثال ما بني منها على الكسر هؤلاء ومثال ما بني منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء بالضم ولذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال ما بني على السكون من الموصولات الذي ومن والتي وما ومثال ما بني منها على الفتح الذين ومثال ما بني منها على الكسر

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي * فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي إلى من قد هويت أطير

الشاهد في قوله من يعير وكقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولنا للعالم أولى من قول غير العاقل لأن من تستعمل لله تعالى ولا يقال له عاقل ويقال له عالم لا عاقل (قوله الألاء) بوزن العلاء قال المصنف وتكتب بغير واو (قوله أبى الله الخ) هو من بحر الطويل قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المعروف وكان رافضيا توفي سنة خمس ومائة بالمدينة وكثير تصغير كثير وإنما صغر لأنه كان حقيرا شديد القصر والشم جمع أشم من الشمم وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في الأرنبة وهو من صفات الجمال وعلامة السودد في الرجال قال حسان بن ثابت رضي الله عنه

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الأول

والقين الحداد وأجاد بمعنى أحكم وصقالها بكسر الصاد مصدر صاقل (الإعراب) أبى الله فعل وفاعل وللشم في محل نصب مفعول والألاء صفة للشم والظاهر أن مفعول أبى محذوف أي السوء مثلا وجملة كأنهم الخ صلة الألاء أي منع الله السوء للشم الذين يشابهون سيوفا وكأنهم كأن واسمها وسيوف خبرها وأجاد فعل والقين فاعل وصقالها مفعول ويوما ظرف والشاهد في الألاء بالمد بمعنى الذين والقصر أشهر من المد والدليل على أنها بمعنى الذين وصف المذكر بها (قوله في لغة بعض طيء) وأما عند غيرهم فذات بمعنى صاحبة لا موصولة (قوله بالفضل ذو الخ) قاله رجل من طيء كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من بني طيء في المسجد الجامع يسأل ويقول بالفضل الخ أراد بالفضل قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق وذات أصله ذوية تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين وحذف أحد الألفين وقياس قول سيبويه والخليل في إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى وقياس قولهم في مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية قاله السيوطي في الأشباه والنظائر (الإعراب) بالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم وذو موصولة وجملة فضلكم الله به صلته والموصول وصلته في محل جر صفة للفضل وبالكرامة عطف على بالفضل وذات موصولة صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلة والشاهد أن ذات بمعنى التي وهي مبنية على الضم لم يسم شارحنا وقوله بالفضل الخ هو نثر لا نظم كما قرره شيخنا الدردير على الأشموني خلافا لما يوهمه كلام الشواهد من أنه شعر فتعمل شارحنا وحكى الفراء أي في لغات القرآن وقوله بعض السؤال جمع سائل ككتاب جمع كاتب وذلك البعض رجل من طيء كما علمت (قوله يقول في المسجد الجامع) أي يقول قاصدا السؤال وقوله الجامع صفة مخصصة احترازا من المسجد

الألاء بالمد لغة في الألى بمعنى الذين قال الشاعر
أبى الله للشم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها
ومثال ما بني على الضم ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيء حكى الفراء أنه سمع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به فضم ذات مع أنها صفة للكرامة أي أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها

فحذفت الالف ونقلت فتحة الياء الى الباء بعد تقدير سلبها كسرتها ثم استثنيت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين واللذين واللتين فذكرت انهما كالمثنى واعنى بذلك انهما معربان بالالف رفعا وبالياء المفتوح ماقبلها جرا ونصبا كما ان الزيدين والرجلين كذلك وفهم من قولى كالمثنى انهما ليسا مثنيين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لايجوز ان يثنى من المعارف الاماقبل التنكير كزيد وعمرو الاترى أنهما لما اعتقد فيهما الشياع والتنكير جازت تثنيتهما ولهذا قلت الزيدان والعمران فأدخلت عليهما حرف التعريف ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما وذا والذى لايقبلان التنكير لان تعريف ذا بالاشارة وتعريف الذى بالصلة وهما ملازمان لذا والذى فدل ذلك على ان ذين واللذين ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما وأنتما وليسا بتثنية حقيقية ولذا لم يصح فى ذين ان تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنتما * فان قلت فهلا استثنيت من الموصولات أيا أيضا فانها معربة اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا قلت قد علم مما قدمت ان أيا مبنية فى هذه الحالة معربة فيما عداها لم أحتج الى اعادته ومثال المبنى من اسماء الشرط والاستفهام على السكون من وما ومثال المبنى منهما على الفتح أين وايان وليس فيهما مابنى على كسر ولا ضم فاذ كره فان قلت ان من أسماء الشرط حيثما وهى مبنية على الضم قلت المبنى على الضم حيث واسم الشرط انما هو حيثما فلما اتصلت بحيث وصارت جزأ منها فالضم فى حشو الكلمة لافى آخرها واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام أيا فانها معربة فيهما مطلقا باجماع مثال الاستفهامية فى الرفع قوله تعالى أيكم يأتينى بعرشها أيكم زادته هذه ايمانا ومثالها فى النصب فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون وأيكم فهى مبتدأ وأى من قوله

غير الجامع كالزاوية قاله بعض الاشياخ ولم يعلم ذلك المسجد الجامع هل هو مسجد الكوفة أو غيرها (قوله فحذفت الالف الخ) هذا عكس فى العمل فان حركة الياء حذفت أولا ثم نقلت حركة الياء اليها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين عملا بالقاعدة المشهورة وهو انه اذا التقى ساكنان والثانى حرف علة يحذف الساكن الاول والواو لاترتب (قوله سلبها كسرتها) لوقال سلب كسرتها كان أوضح الا ان يجعل كسرتها بدلا من الهاء (قوله فذكرت انهما) أى المستثنى من الاشارة والمستثنى من الموصول وكذا يقال فيما بعده ولوقال فذكرت انها أى الاربعة لكان واضحا (قوله والتنكير) تفسير للشياع وبعبارة والتنكير من عطف السبب على المسبب لان الشياع مسبب التنكير انتهى (قوله اسماء تثنية) أى أسماء دالة على التثنية وليست مثناة وقيل انهما مثنيان حقيقة وعليه فيكفى فرض التنكير أو ان شرط التنكير عنده خاص بالمعرب (قوله ولذا الخ) أى ولعدم كونهما مثنى حقيقة لم يصح أولا جل كونهما بمنزلة هما وانتما لم يصح (قوله وليس فيهما الخ) جواب عما يقال انك لم تذكر ما بنى على الضم والكسر من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فان قلت الخ) أى فان قلت لا يصح قولك وليس فيهما مابنى على كسر ولا ضم لان من أسماء الشروط الخ فقوله فان الخ علة لمحذوف كما علمت (قوله وهى مبنية على الضم) جملة حالية والسائل توهم ان حيثما مبنية على الضم بقطع النظر عن ما والا فهى مبنية على السكون (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله وليس فيهما مابنى على كسر وضم (قوله فلما اتصلت) أى لفظة ما اتصلت (قوله فانها معربة فيهما مطلقا) أى سواء أنيثت أم لا رفعا ونصبا وجرا بخلاف الموصولة فانها تبنى فى حالة (قوله أيكم يأتينى بعرشها) أراد بذلك ان يريها بعض ماخصه الله به من العجائب الدالة على عظيم القدرة وصدقه فى دعوى النبوة ويختبر عقلها بان ينكر عرشها فينظر أتعرفه أم تنكره (قوله أيكم زادته هذه ايمانا) قال البيضاوى فمن المنافقين من يقول انكارا واستهزاء

واستهزاء أيكم زادته هذه السورة إيمانا وقرئ أيكم بالنصب على إضمار فعل
يفسره زادته وزيادة الإيمان بزيادة العلم الحاصل من تدبر السورة (قوله ومثالها
في الخفض بأيكم المفتون) ولم يمثل لأي الشرطية ومثالها في الرفع أيكم يقم أقم معه
ومثالها في الجر بأيهم تمرر أمرر والباء حرف جر زائد ومثال النصب قوله تعالى
أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ووصف الأسماء الذي هو جمع بالحسنى الذي هو
مفرد لأن المراد الجنس المتحقق في متعدد (قوله مخفوضة لفظا مرفوعة محلا) وقيل
مرفوعة بضمة مقدرة على آخره وعلى ما قال المصنف فالمحل لا يختص بالمبنيات وعلى
الثاني فالمحل مختص بالمبنيات (قوله والباء زائدة) لأن أيا صدر الكلام وهي
هنا مبتدأ والباء الداخلة على المبتدأ زائدة ولو قال والباء صلة لجرى على عرفهم
في التعبير بذلك في جانب القرآن أدبا (قوله معلقان عن العمل الخ) التعليق هو
إبطال العمل لفظا وإبقاؤه محلا (قوله تنازعاها) أي باعتبار المحل وإلا فالعمل
بالمحل لفظا والمعنى فستبصر بأيكم المفتون أي جواب هذا الاستفهام ويبصرونه
فحذف الضمير هذا إن أعملنا تبصر أو المعنى يبصرون أيكم المفتون وستبصره تأمل
(قوله وفي الآية مباحث) جمع مبحث وهو اسم مكان البحث واصطلاحا الحكم من
حيث إنه يبحث أي يتفرع عنه أما من حيث إنه يطالب بالدليل فمطلب ومن حيث إنه
يسأل عنه فمسألة فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات انتهى شنواني وما
قاله من أن المبحث في الاصطلاح الحكم الخ خلاف ما سمعناه من شيخنا العدوي أن
البحث ثبوت المحمولات للموضوعات وذلك الثبوت هو الحكم والنسبة الحكمية
ومكان ذلك هو القضايا الدالة على ذلك قال بعض الأشياخ أراد بالمباحث الأخر
مبحث أن تبصر ويبصرون ليسا من أفعال القلوب حتى يأتي فيهما التعليق ويجاب
عن ذلك بأنه ماش على مذهب يونس انتهى وقال في المغني الباء زائدة في المبتدأ عند
سيبويه وقال أبو الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم
اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية أي في أي طائفة منكم
المفتون انتهى أي إنه على كلام أبي الحسن اختلف هل الباء متعلقة باستقرار
محذوف والمفتون بمعنى الفتنة والمعنى الفتنة كائنة بأيكم أو أن الباء ظرفية
والمفتون معناه المسمى بهذا الاسم أي المفتون كائن في أي طائفة منكم وقال
البيضاوي أيكم الذي فتن بالجنون والباء مزيدة أو بأيكم الجنون على أن المفتون
مصدر كالمعقول والمجلود أو بأي الفريقين منكم المجنون أبفريق المؤمنين أم
بفريق الكافرين أي في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم انتهى ولعل الشارح
أراد بالمباحث هذا الذي ذكره المغني والبيضاوي (قوله وهو ظرف لما مضى من

فأي آيات الله تنكرون
مفعول به لتنكرون وأي من
قوله تعالى أي منقلب
مفعول مطلق لينقلبون
وليست مفعولا به ليعلم لأن
الاستفهام لا يعمل فيه
ما قبله ومثالها في الخفض
فستبصر ويبصرون بأيكم
المفتون وأي في هذه الآية
مخفوضة لفظا مرفوعة محلا
لأنها مبتدأ والباء زائدة
والأصل أيكم المفتون والجملة
نصب بتبصر أو يبصرون
لأنهما تنازعاها وهما معلقان
عن العمل بالاستفهام وفي
الآية مباحث أخر ومثال
الظرف المبني على السكون
إذ وهو ظرف لما مضى من

(الزمان) أى ظرف موضوع لزمن الماضى والا فالظاهر انه ظرف للزمان فيكون
الزمان مظروفا فيه مع انها عين الزمان الماضى (قوله ويضاف لكل من الجملتين)
أى ولا يفارقها معنى ولا لفظا أيضا لا اذا عوض عن المضاف اليه التنوين كما
فى نحو يومئذ تحدث اخبارها ان قيل لم كسرت الذال من يومئذ ونحوه فالجواب
لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرها للجر بالاضافة ورد بأوجه
منها انهم قالوا يومئذ بالنصب (تنبيه) اذ ذاك ليس من الاضافة الى مفرد بل الى
جملة اسمية والتقدير اذ ذاك كذلك نبه على ذلك المرادى (قوله ظرفا للماضى)
المناسب لاعرابها مفعولا به واذا قلنا انها ظرف يكون المفعول به محذوفا أى
اذكروا حالكم اذ أنتم قليل أى وقت قلتكم فاعل المرادى عبارته بكونها ظرفا
انها اسم زمان (قوله ظرفا لما يستقبل) أى موضوعا لما يستقبل من الزمن وهذا
معنى مجازى (قوله فسوف يعلمون) اى جزاء تكذيبكم (قوله اذ الاغلال) ظرف
ليعلمون والمعنى على الاستقبال وعبر بالماضى لتحققه (قوله الاغلال) جمع غل بالضم وهو
طوق من حديد وبالكسر الحقد والحسد (قوله يومئذ تحدث الخ) فان اضافة يوم
الى اذ للبيان وهو بدل من اذا زلزلت أى اضطربت الارض الزلزلة الاولى أو الثانية
وقوله تحدث أى تحدث الخلق بلسان الحال أو المقال اخبارها بما عمل عليها
(قوله وتأتى للتعليل) وهل هى حرف بمنزلة اللام أو اسم وهو المناسب للمقام هنا (قوله
وما يعبدون) عطف على الضمير المنصوب اى واذ اعتزلتم القوم ومعبودهم الا الله
فانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام كسائر المشركين ويجوز أن تكون
ما مصدرية أى وعبادتهم الا عبادة الله وان تكون نافية وهو اخبار من الله بان
الفتية موحدون وهو معترض بين اذ وجوابها انتهى بيضاوى (قوله فأووا الى
الكهف) وأسماء أهل الكهف امليخا مكسلمينا مرطونس نونس اربطانس
أرنوس شاطنوش قال وفى النطق بأسمائهم خلاف ومدينتهم يقال هى على ستة
فراسخ من القسطنطينية والملك الذى فروا منه اسمه دقيانوس فهاذ كروا وهذه
الاسماء كانت يونانية وكانت نعمتهم قبل غلبة الروم على يونان انتهى من حاشية
الشيخ التلمسانى على الشفاء (قوله بالعبادة) الباء داخلة على المقصور (قوله
وكذلك البحث فى قوله افرأيتم الخ) أى فان قوله الارب العالمين استثناء متصل ان
كان الضمير فى قوله فانهم عائدا على معبودهم الله وغيره ومنقطع ان كان معبودهم
غير الله فقط فقوله الارب مثل قوله الا الله فى الآية السابقة قال البيضاوى
الارب العالمين استثناء منقطع أو متصل على ان الضمير لكل معبود عبدوه وكان من
آبائهم من عبد الله انتهى (قوله استقدر الله الخ) هذا البيت من جملة أبيات من

الزمان ويضاف لكل من
الجملتين نحو واذكروا اذ
أنتم قليل واذكروا اذ كنتم
قليلا وتأتى ظرفا لما يستقبل نحو
فسوف يعلمون اذ الاغلال
فى أعناقهم وقوله تعالى
يومئذ تحدث أخبارها
قوله سبحانه اذا زلزلت
الارض وتأتى للتعليل نحو
واذ اعتزلتموهم وما يعبدون
الا الله فأووا الى الكهف
أى ولاجل اعتزالكم اياهم
والاستثناء فى الآية متصل
ان كان هؤلاء القوم يعبدون
الله وغيره ومنقطع ان كانوا
يعبدون غير الله سبحانه
بالعبادة وكذلك البحث فى
قوله تعالى قال أفرأيتم
ما كنتم تعبدون أنتم
وآباؤكم الاقدمون فانهم
عدو لى الارب العالمين وتأتى
للمفاجأة كقوله
استقدر الله خيرا وارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير

البسيط

البسيط لها حكاية غريبة حاصلها ان عبيد بن شرية الجرهمي اسلم ودخل على معاوية بالشام وقد عاش ثلاثمائة سنة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت في عمرك فقال مررت يوما بقرية فرأيت قوما يدفنون ميتا لهم فلما وصلت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع وتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير
ولست تدري وما تدري أعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير
يبكي عليه غريب ليس يعرفه * وذو قرابته في الحي مسرور

فقال لي شخص من الواقفين على قبره أتدري قائل هذا الشعر قلت لا قال هو هذا الميت وأنت الغريب الذي تبكي عليه وذو قرابته هذا الذي خرج من قبره أمسى الناس به رحما واسرهم بموته فقال معاوية قد رأيت عجبا انتهى قوله المياسير جمع ميسور بمعنى اليسر والميت عثير بن لبيد العذري والاطلاق جمع طلق بفتحتين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أي شوطا أو شوطين والمحاضير جمع محضير بكسر الميم الفرس الكثير العدو والاعاصير جمع اعصار وهو ريح تثير غبارا وترتفع الى السماء كأنه عمود يقال عفى المنزل درس وعفت الريح يتعدى ويلزم واعفاه أيضا وعفته الريح شدد للمبالغة والمغتبط المسرور والرمس تراب القبر مصدر رمست الريح الارض سترتها بالتراب ورمست عليه الخبر كتمته ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار ريح تهب تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنها عمود (الاعراب) استقدر الله أي اطلب ان يقدر لك ما هو خير فعل وفاعل مستتر ومفعول وخيرا منصوب على اسقاط الخافض وارضين فعل مؤكد بالنون وبه يتعلق به والضمير في به عائد على المقدور المفهوم من استقدر والرضا بالمقدور واجب والفاء في قوله فبينما التعليل والمعلل محذوف والتقدير ولا تيأس من اليسر اذا حصل عسر لان اليسر يعقبه وبينما ظرف وقيل الفاء زائدة وخبر العسر محذوف أي حاصل وبين مضاف لزمن وما زائدة أي بين أوقات العسر حاصل وقيل بينما كاف ومكفوف والعسر مبتدأ واذ حرف مفاجأة ودارت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ومياسير فاعل والجملة خبر والشاهد في اذ واختلف هل هي ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة وعلى القول بالظرفية قال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضاف اليه وعامل بينما محذوف يفسره

قوله تعالى الآن جئت بالحق
وفي هذه الآية حذف الصفة
أي بالحق الواضح ولولا ان
المعنى على هذا لكفروا
لمفهوم هذه المقالة والثاني
نحو قوله تعالى فمن يستمع
الآن وقد تعرب كقوله
لسلمى بذات الخال دار عرفتها
وأخرى بذات الجزع آياتها
سطر *
كأنهما ملآن لم يتغيرا
وقد مر للدارين من بعدنا عصر
أصله كأنهما من الآن فحذف
نون من لالتقائها ساكنة مع
لام الآن ولم يحركها لالتقاء
الساكنين كما هو الغالب
وأعرب الآن فخفضه
بالكسرة ومثال ما بني منها
على الكسر أمس وقد مضى
شرحه وانما ذكرته هنا لأ
شتبهه بمسألة حذام
في اختلاف الحجازيين
والتميميين فيه وانما كان
حقه ان يذكر هنا خاصة لانه
كله مبني او ليس فردا داخلا
تحت قاعدة كلية ومثال ما بني
منها على الضم حيث وهو
ظرف مكان يضاف للجملتين
[illegible] كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
[illegible] وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرئ سنستدرجهم من حيث
لا يعلمون بالكسر

والفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها فعل ولا في بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منها وقيل العامل ما يلي بينما بناء على ان ما كافة عن الاضافة اليه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين أوقات قيامي مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء عمرو (قوله الآن) سبب بنائه تضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة ورد بوجهين أحدهما ان تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هنا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف اذا كان اياه والثاني انه لا نظير له كما قال جماعة لكن وجد له نظير وهو أمس المقرون بال على لغة من بناه وقيل ان أل في الآن للتعريف وحينئذ فحقه ان يعرب لان أل ترده الى الاصل كالاضافة والمذهب من قال باعرابها (قوله الآن) أي في زمن مجيئه بصفة البقرة التي نشأت عنها المعجزة (قوله بالحق) أي بحقيقة وصف البقرة وحقيقتها [illegible] (قوله لمفهوم هذه المقالة) أي لان مفهومه انه قبل ذلك أتى بالباطل وهو كفر (قوله فمن يستمع الآن) أي وقت حفظ السماء من الشياطين والبعض الآخر مضى قبل منع السماء من الشياطين لانهم كانوا يسترقون ولا يجدون شهابا الى وقت نزول الآية فمن ابتداء نزول الآية الى آخر المستقبل حاضر انتهى فيشي والاوضح عندي ان الآن اسم لزمن حاضر بعضه وهو وقت نزول الآية ومستقبل وهو ما بعد نزول الآية لآخر الزمان (قوله وقد تعرب) أي على قلة (قوله كقوله لسلمى الخ) أي كقول صخر الهذلي من الطويل وقوله لسلمى خبر مقدم ودار مبتدأ مؤخر وجملة عرفتها صفة لدار وبذات الخال اسم مكان حال من دار لكون أصله نعتا له ونعت النكرة اذا تقدم عليها نصب على الحال وأخرى عطف على دار وآياتها مبتدأ وسطر خبر وجملة المبتدأ والخبر خبر أخرى وبذات الجزع بالجيم والراء المهملة اسم مكان صفة لأخرى والآية في اللغة العلامة والآن مخفوضة بالكسرة وهو محل الشاهد (قوله حيث) قال الرضي بني لافتقاره الى الاضافة للجمل ففيه الشبه الافتقاري وكان البناء على الضم لشبهها بالغايات فانها بنيت على الضم لكون اضافتها للجمل كلا اضافة وفيها احدى عشرة لغة نظمها العلامة أبو النصر محمد الزرقاني رحمه الله بقوله

وحيث فيها لغات تسع قد شهرت * تثليث ثاء مع اليا أو مع الالف
كذا بواو وفقعس أعربت أبدا * وجرها أثر من نصبها فقف

وزيد اسكانها مع الواو والالف والياء فتكون أربعة عشر (قوله أما ترى حيث سهيل طالعا) وتمامه * نجم يضيء كالشهاب لامعا * وفي رواية ساطعا [illegible]

استفتاح وفي الشواهد الهمزة للاستفهام وسهيل اسم نجم وطالعا من الطلوع
والشهاب قطعة من النار ولامعا من لمع أضاء (الاعراب) ترى فعل مضارع وفاعله مستتر
وجوبا وحيث ظرف متعلق بترى وسهيل مضاف اليه وطالعا حال على أن ترى بصرية
والشاهد فيه اضافة حيث الى مفرد وهو قليل فعلى هذا حيث معربة وهي منصوبة
على الظرفية أو المفعولية لان الموجب الى البناء اضافتها الى الجملة وطالعا مفعول
ثان لترى والمفعول الاول محذوف أي أما ترى سهيلا في مكانه طالعا وهذا على أن ترى
علمية وحيث ظرفية وإن جعل ترى بصرية فطالعا حال من سهيل والعامل ترى ان
جعلت حيث صلة أي زائدة بمنزلة مقام في قوله * ونفيت عنه مقام الذئب * فان لم
تجعل صلة تكون حالا والعامل معنى الاضافة أي مكانا مختصا بسهيل حال كونه
طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا
كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى دماميني وجعل الحال من
المضاف اليه على أن يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول
بزيادة حيث والاولى ان تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله
للدلالة عليه أي تراه طالعا (قوله فيحتمل الاعراب) أي على لغة من اعربها (قوله
والبناء) أي على لغة من بناها على الكسر ❊(خاتمة)❊ وجه بناء حيث على الضم
التشبيه لها بالغايات أعني قبل وبعد ونحوهما فانها تبنى على الضمة فرارا من الحركة
التي لها حين اعرابها وهي الفتحة والكسرة ووجه الشبه بينها وبين الغايات ان
اضافة حيث كلا اضافة

فيحتمل الاعراب والبناء
ثم قال ❊ باب * الاسم نكرة
وهو ما قبل رب ❊

❊ باب * الاسم نكرة وهو ما قبل رب الخ ❊

عرف النكرة بالحد لأنها غير محصورة وضبط المعرفة بالعد فقال ومعرفة وهي ستة
لأنها محصورة وقوله الاسم نكرة وسيأتي يقول ومعرفة فهي عطف على نكرة
فكأنه قال الاسم قسمان نكرة ومعرفة وقدم المصنف هنا النكرة لانها الاصل كما
قال في الشرح وعكس في بعض كتبه فقدم المعرفة لشرفها والنكات لا تتزاحم أي
لا تتعارض انما النظر في أي النكتتين أولى (قوله ما يقبل رب) أي بنفسه
أو بمرادفه فتدخل متى وأين وأيان وأنى وحيثما لانها مرادفة لزمان أو مكان وكذا
بقية أسماء الشروط والنكرات تتفاوت فانكرها ما دخل غيره تحته ولم يدخل تحت
غيره وأقلها شيوعا ما دخل تحت غيره ولم يدخل غيره تحته ومتوسطا ما دخل تحت
غيره ودخل غيره تحته فانكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام
ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أي من جنس الانسان ليخرج الجن والملائكة
فكل واحد من هذه أعم مما بعده (قوله وهو ما يقبل) ذكر الضمير مع رجوعه الى

المؤنث اعني نكرة نظرا الى خبر الضمير أعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته المبتداه كمطابقته للعود عليه ومثله من كانت أمك (قوله يقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل) انما كان أصلا لاندراج المعرفة تحته بدون عكس والمراد بالاصل الراجح في نظر الواضع لا ما بنى عليه غيره قال الفيشي يريد ان الاسم من حيث هو ينقسم الى قسمين نكرة ومعرفة لا بالنظر الى لفظه فقط ولا بالنظر الى معناه فقط ولا بالنظر اليهما لان من الاسماء ما هو نكرة لفظا ومعنى كرجل وما هو معرفة لفظا ومعنى كزيد وما هو نكرة لفظا معرفة معنى نحو كان زيد عاما أول وأول من أمس فانهما نكرتان لفظا وان كان المراد منهما معينا وما هو معرفة لفظا نكرة معنى نحو اسامة فانه في المعنى كاسد ونحو المعرف بال الجنسية كقول القائل * ولقد أمر على اللئيم يسبني * وما هو مختلف فيه نحو عبد بطنه وواحد امه فان اكثر العرب على انهما معرفتان بالاضافة وبعضهم على انهما نكرتان وانهما منصوبان على الحال ثم قال ابن مالك من رام حد المعرفة والنكرة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وذلك لانهما ان عرفتا باعتبار لفظهما ورد عليه ما كان نكرة بحسب المعنى أو باعتبار معناهما ورد ما كان معرفة بحسب اللفظ أو باعتبارهما معا ورد ما كان نكرة باحد الاعتبارين ومعرفة باحد الاعتبارين فالاولى ان تذكر اقسام المعرفة ثم يقال النكرة ما عدا ذلك ولا تعرف عما يقبل أل ورب لان من النكرة ما لا يقبلهما كعريب وديار وأحد اذا لم تكن همزته بدلا انتهى (قوله انه يقبل رب) مساو لقول بعضهم ما يقبل أل اذ المراد منها المعرفة خاصة لانها المرادة عند الاطلاق ويقال فيهما ما يقبل بنفسه أو بمرادفه ليشمل احد وديار تأمل (قوله وبهذا استدل) أي وبجعل رب علامة على النكرة انتهى فيشي (قوله رب من انضجت الخ) قاله سويد اليشكري من بحر الرمل فاعلاتن وقبله

كيف يرجون سقوطي بعدما * جلل الرأس مشيب وصلع

وبعده

ويراني كالشجا في حلقه * عسرا مخرجه ما ينتزع

ويحييني اذا لاقيته * واذا أمكن من لحمي رتع

قال الدماميني انضاج اللحم جعله باطبخ مستويا يمكن اكله ويحسن وهو كناية عن نهاية التمكن الحاصل للقلب أو استعارة شبه تحير القلب واكمده بانضاج اللحم الذي يؤكل وغيظا مصدر غاظه اذا أغضبه كما قال في الصحاح ووقع في القاموس انه يقال غاظه وغيظه واغاظه وهو منصوب في البيت اما على انه مفعول لاجله أو على الحال أو على التمييز المنسبة أي انضج غيظه له أما ترى حيث مجرور برب في محل الابتداء والخبر قد تمنى ورب حرف تقليل ابتداء طعاما ما اذات

استفتاح

وقوله يقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ومعرفة وهو واولى التقدمة وعلامة الفرع واولى التأخير وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل وغلام فتقول رب رجل ورب غلام وبهذا استدل على ان من وما قد تأتيان نكرتين كقوله ربّ من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع

رجلا مجرور بها وأضحت فعل وفاعل وقد حرف تحقيق وتمنى فعل ماض وفاعله متعلق به ولم يطع جازم ومجزوم وصفة (قوله لا تضيقن الخ) قاله أمية بن الصلت وقيل حنيف بن عمير اليشكرى وقيل نهار بن أخت مسيلمة الكذاب قاله السيوطى على البيضاوى فى سورة الحجر وهو من الخفيف وقبله

صبر النفس عند كل ملم ✱ ان فى الصبر حيلة المحتال

وبعدهما قد يصاب الجبان فى آخر الصف وينجو مقارع الابطال

وقوله صبر من صبرته اذا حبسته قال تعالى واصبر نفسك والصبر حبس النفس على كريه تتحمله والملم النازل صفة محذوف أى عند كل خطب ملم والغماء مثل الغمة والمدة مثل الهم وهو مرجعها الى التغطية والالتباس والفرج بفتح الفاء التفصى من الهم والحزن وجمعه وقال ابن النحاس الفرجة بالفتح فى الامر وبالضم فيما يرى من الحائط والعقال بكسر العين هو القيد وقال ابن الاثير الحبل الذى يعقل به البعير أى يشد به عند البرك لمنعه من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة (الاعراب) رب حرف تقليل وجر وما نكرة بمعنى شئ بدليل دخول رب عليه وهو محل الشاهد وهو مجرور برب وتكره فعل مضارع مرفوع والنفوس فاعله ومن الامر متعلق بتكره وله خبر مقدم وفرجة مبتدأ مؤخر والجملة صفة لشئ محذوف صفة لفرجة والعقال مضاف اليه وقوله ما نكرة أى موصوفة أى رب شئ تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى تكره النفوس من الامر شيئا أى وصفا فيه أو لا صلة من الامور أمرا وفى هذا نيابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انه استغنى بالمفرد عن الموصوف اذا لجملة بعده قال ابن الحاجب فى الامالى الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة هذا قوله قال الرضى ولا يمتنع ان تكون متعلقة بتكره وهى للتبعيض كما فى اخذت شيئا فيكون المعنى تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة للامر وقال فى الصحاح الفرجة بفتح الفاء الانفراج وعبارة القاموس والفرجة مثلثة (قوله فعلم ان المعنى الخ) أشار به الى ان قلبه مقول اضحت رب غيظا تمنى (قوله من الامور) أشار به الى ان قوله من الامر بيان لما من قوله ربما (قوله فان قلت فانك تقول الخ) هذا وارد على قوله ولا يدخل الا على النكرات والفاء فى قوله فانك الخ تعليل لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح قولك لا تدخل الخ وقوله وقال الشاعر عطف على انك تقول وكأنه قال انقولك كذا وقول الشاعر الخ (قوله ربه فتية الخ) رب حرف

وقوله
لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال
ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال
فعلم ان المعنى رب شخص
فقد ثبت ان رب لا تدخل الا على النكرات
انضجت قلبه غيظا ورب شئ
من الامور تكرهه النفوس
فان قلت فانك تقول ربه رجلا وقال الشاعر
ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فأجابوا

والضمير معرفة وقد دخلت عليه رب فبطل القول بانها لا تدخل الا على النكرات قلت لا نسلم ان الضمير فيما أوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير في المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة أحدها انه نكرة مطلقا الثاني انه معرفة مطلقا الثالث ان النكرة التي يرجع اليها ذلك الضمير اما ان تكون واجبة التنكير أو جائزته فان كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة وان كانت جائزته كما في قولك جاءني رجل فاكرمته فالضمير معرفة وانما كانت النكرة في المثال والبيت واجبة التنكير لانها تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة وانما كانت في قولك جاءني رجل فاكرمته جائزة التنكير لانها فاعل والفاعل لا يجب ان يكون نكرة بل يجوز ان يكون نكرة وأن يكون معرفة مثل جاءني رجل وجاءني زيد ثم قلت ص ومعرفة وهي ستة

قليل وفيها ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع تشديد الباء وتخفيفها فهذه أربع لغات وكل منها مع تاء التأنيث ساكنة ومحركة ومع التجرد فتمم الاسم بحسب باثنى عشر والضم والفتح مع ... كانت الباء وضم الحرفين مع التشديد ... المعرفة تحته الدماميني المراد بالفتية هنا الاغنياء والفتى السخي الكريم وقال الفيشي يريد الفتوة وقد تثنى والثاني والجمع فتيان وفتية وفتو على وزن فعول ... ولا وقوله يورث أي يكسب على سبيل الاستعارة والمجد الشرف ودائبا مستمرا قال العيني هو بالباء الموحدة ومعناه دائما والبيت من بحر الخفيف (الاعراب) رب حرف جر والبيت للتقليل دائما خلافا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني والاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا والثاني كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان

ومحل الضمير جر برب وفتية تمييز واجب هذا الضمير لانه أشبه عشرين لا يخرج عن ... عليه الزمخشري وتشبيه بعشرين يفيد انه مفرد وما ... مجرور عليه ويورث فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والمجد مفعوله والجملة صفة لا محل لها من الاعراب ودائبا منصوب على انه مفعول مطلق لمصدر محذوف أي ارثا دائبا والشاهد في رب (قوله والضمير الخ) جملة حالية وقوله فبطل القول بانها لا تدخل الخ هذا مرتب في ان قوله فان قلت الخ وارد على قوله ولا تدخل الا على النكرات (قوله والضمير معرفة) هذا هو الصحيح والذي مشى عليه في الجواب طريقة ضعيفة (قوله بل هو نكرة) أورد السؤال على قول وأجاب على قول (قوله وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع الى النكرة) وأما الراجع الى معرفة فهو معرفة باتفاق (قوله على مذاهب) أي كائنين على مذاهب أو اختلافا كائنا على مذاهب (قوله انه نكرة مطلقا) أي سواء كانت النكرة واجبة التنكير أو جائزته (قوله والثاني انه معرفة مطلقا) هذا هو الصحيح وعليه مشى ابن مالك في الخلاصة حيث قال

* وما رووا من نحو ربه فتى نزر * (قوله معرفة مطلقا) وعليه فدخول رب عليه مع انها من خواص النكرة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وزاد بعضهم قسما ثالثا ليس بنكرة ولا معرفة وهو الاسم الخالي من التنوين ومن اللام وذلك كمن ومتى وما وكذا الحال على القول الثالث (قوله والتمييز لا يكون الا نكرة) أي عند البصريين وأما قوله فطبت النفس فأل زائدة لا معرفة (قوله وهي ستة) ونظمها بعضهم مرتبة بقوله

اعرفها الضمير بعده العلم * فاسم الاشارة فموصول أتم

وبعده ذو اللام والمضاف * في رتبة الذي له يضاف
الا الذي أضيف للضمير * فانه كالعلم الشهير

وقيل [illegible] المحلى في رتبة واحدة وقيل المحلى اعرف من الموصول وقوله الا الذي
أضيف الخ وقيل ان المضاف للضمير في مرتبة الضمير وقيل المضاف الى المعرفة في
مرتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله * كمدروف الوليد المقب * فوصف المضاف
الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقوله كالعلم
الشهير والاصح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف
(قوله ستة) مفهوم عدد فلا يفيد الحصر او انه سكت عن المنادى لكونه ذكره
في بابه فتعريفه علم مما سبق لانه لا ينادى الا وهو معرفة أو لانه داخل في المعرف
بال على القول بان المنادى معرف بال مقدرة (قوله احدها) عبر به ولم يعبر باولها
كما عبر به غيره لئلا يرد عليه ان هذا لا يتأتى الا على القول بان المعارف تتفاوت (قوله
ما دل على متكلم أو مخاطب) ولا يحتاج الى التقييد بحضور لان المتكلم والمخاطب
لا يكونان الا حاضرين لكن المتكلم لا يكون الا حاضرا حقيقة والمخاطب يكون حاضرا
حقيقة أو تنزيلا كما في قول الابوصيري مزجت دمعا لانه جرد من نفسه شخصا
وخاطبه (قوله الكناية) لانه يكنى به عن الظاهر اختصارا واعلم ان البصري
يسميه ضميرا ومضمرا والكوفي يسميه كناية ومكنيا أي مكنيا به فهو من باب الحذف
والايصال (قوله لانه اعرف) يعني بعد لفظ الجلالة والضمير العائد اليها لان لفظ
الجلالة لا يحتمل غير المولى بخلاف غيره (قوله على الصحيح) ومقابله ان الاعرف
العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى انتهى من حواشي الاشموني وقوله اعرف
المعارف واعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وتسامح المصنف في
التسهيل العلم على ضمير الغائب (قوله وهو عبارة عما دل الخ) الاولى حذف عبارة
لانه يقتضي ان الضمير معبر به عما دل أي عن لفظ مع ان الضمير نفس اللفظ الدال
لا معبر عن اللفظ الدال (قوله وهو عبارة عما دل على متكلم الخ) أي متكلم به أو
مخاطب به أو غائب قد تقدم له ذكر وانما قلنا ذلك لئلا يرد عليه لفظ متكلم أو
مخاطب أو غائب وقد يرد عليه ما لو قال من اسمه زيد زيد قائم وما لو قلت يا زيد افعل
كذا أو زيد فعل كذا فان الاول دل على متكلم والثاني على مخاطب والثالث على
غائب ويجاب بان هذا ليس بطريق الوضع ولا يرد على ذلك أحرف المضارعة لانها
تدل على التكلم والخطاب والغيبة وان عبر عنها بالمتكلم والمخاطب والغائب
ففيه تسمح أو على حذف مضاف أي تكلم متكلم وكذا خطاب مخاطب وغيبة
غائب (قوله اذا سترته وأخفيته) ومن ذلك قول الشاعر

أحدها المضمر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب) وأنواع المعارف ستة أحدها المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكنى وانما بدأت به لانه أعرف الانواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما وانما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء اذا سترته وأخفيته ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال

لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوع له غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي فان قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانها دالة على الخطاب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لا أسلم انها دالة على الخطاب وانما هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء في إياي والكاف في إياك والهاء في إياه ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو إيا ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأراد بيان من هو له احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * ولها استتار واجب لا يذهب
رام الحسود اظهارها بالفعل * أضمرتو أن الضمائر تعرب

(قوله لانه في الغالب قليل الخ) علة التسمية باعتبار قوله من الضمور وقوله ثم تلك الحروف الخ تعليل للتسمية باعتبار قوله أضمرت الشيء فهو لف ونشر مشوش في التعليل وقوله من قولهم الخ أي من مصدر قولهم وذلك المصدر هو الاضمار وهو صفة المضمر وحاصل عبارته ان المضمر من الاضمار وهو الاستتار سمي بذلك لان غالب حروفه مهموسة فهي خفية أو من الضمور وانما سمي بذلك لان حروفه قليلة فعلة التسمية قوله لانه في الغالب وقوله ثم تلك الحروف وأما قوله من قولهم أضمرت أو من الضمور فهو بيان لاصله فهو منه فتأمل وكان الاوضح للشارح أن يقول والمضمر من الاضمار أو من الضمور وسمي بذلك لانه في الغالب الخ (قوله غالبها مهموسة) ومن غير الغالب مجهورة كالنون والالف من أنا وحروف الهمس يجمعها فحثه شخص سكت والحث بالثاء والحاء المهملة الالحاح في المسئلة وشخص بالخاء المعجمة اسم امرأة والمجهور ما عدا ذلك (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشري ما أي المصنف يقال الكلام في المعارف والمعارف لا تكون الا اسماء فخرج الحرف وان سلم انه يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب فعلى هذا لا يرد ما أورده المصنف في الشرح (قوله الحد) أي التعريف وهو قوله ما دل الخ (قوله وليست ضميرا باتفاق البصريين) ظاهره ان بعضهم يقول انها ضمير وحرر فاني راجعت ما بيدي من النقول فلم أجده (قوله دالة على الخطاب) هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام والتكلم النطق بالقول والغيبة حيلولة الحاجب بين المذكور وغيره والحائل الحاجب (قوله البتة) بوصل الهمزة وصلا ووقفا على الصحيح كما قاله الشيخ الملوي في حاشية ايساغوجي (قوله ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف الخ) وهذا القول الصحيح مذهب سيبويه ومقابله قول الخليل انها ضمير واختاره ابن مالك فعلى هذا إيا مفعول في محل نصب وإيا مضاف والياء أو الكاف أو الهاء مضاف اليه واستدل بقوله اياه وايا الشواب فالشواب مضاف اليه وكذا الهاء في اياه ورد بأن هذا شاذ لا يحتج به واعترض كلام الخليل بأن الاضافة هنا غير لفظية وغير معنوية لانها ليست اضافة الوصف الى معموله وليست مفيدة لتعريف وتخصيص والجواب انها تفيد الايضاح كقوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * ورد بأن الضمائر لا يضاف اليها (قوله وانما هي دالة على مجرد التكلم) أي التكلم المجرد عن الذات فهي دالة على معان لا على ذوات (قوله ولكنه لما وضع مشتركا الخ) بهذا اندفع

يرد على هذا القول من ان الضمير ما وضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب
ولا يدل على ذلك الا اياي برمتها واياك برمتها واياه برمتها فيكون الضمير هو المجموع
وحاصل الجواب ان ايا وضعت تدل على المتكلم وعلى المخاطب وعلى الغائب
بطريق الاشتراك لحصل الابهام وعدم التمييز فأتى بأحد الحروف الثلاثة ليعين
المعنى المراد فتأمل (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله والدال على المتكلم
والمخاطب والغائب الظاهر ايا فانه يتوهم منه عدم الحاجة للكاف والياء والهاء
(قوله ثم اتبعت قولي الخ) أي ذكرت بعد قولي غائب قولي معلوم فقوله معلوم صفة
لغائب (قوله بأن ذلك) أي بقولي وهو متعلق باتبعت والباء للآلة (قوله
معلوم) أي في الذهن وقوله معلوم أي من غير لفظ بأن علم من السياق مثل انا أنزلناه
أو من المقام مثل فان كن نساء أي فان كانت البنات نساء أو من الحال والمشاهدة
مثل اذا بلغت التراقي أو من الفعل مثل قوله تعالى اعدلوا هو أي العدل المفهوم
من اعدلوا (قوله أو مؤخر) المناسب لقوله متقدم أي قول أو متأخر انتهى شيخ
الاسلام (قوله والاصح ان هذا ضرورة) أي ان هذا القسم الاخير وهو اتصال
الفاعل بضمير يعود على المفعول ومقابل الاصح قاله الاخفش وابن جني من
البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك في التسهيل من جوازه
في الشعر والنثر بدليل قولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه
وأجاز البصريون ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع قال في التوضيح والصحيح
جوازه في الشعر فقط قال شارحه للضرورة ولولا الانصاف لان ذلك انما ورد في
الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فهو على خلاف الاصل (قوله لابد
للضمير) أي بأقسامه الثلاثة أعني المتكلم والمخاطب والغائب ومعنى لابد لا فراق
ولا غنى عنه (قوله حضور من هو له) وهو المتكلم والمخاطب (قوله لفظ وغيره) أي
وغير اللفظ هو ما قدمناه في قولنا بأن علم من السياق الخ (قوله انا أنزلناه) أي
القرآن وهو معلوم فان قلت الهاء هي القرآن فلزم عود الشيء على نفسه قلنا الشيء
مع غيره غير نفسه منفردا عن الغير (قوله وفي ذلك) أي في جعل القرآن الذي
عاد عليه الضمير معلوما والاحسن ان قوله وفي ذلك أي في جعل مفسر الضمير في
أنزلناه غير لفظ شهادة الخ (قوله بالنباهة) أي الشرف والارتفاع وعلو الشان
وبعبارة النباهة الشرف والاشتهار (قوله وانه غني عن التفسير) أي بالالفاظ والا
فالتفسير بغيره موجود (قوله وانه غني) كالعلة للنباهة (قوله في اللفظ والتقدير)
أي الرتبة أي رتبة التقديم (قوله والقمر قدرناه منازل) فالقمر المفسر للضمير
متقدم لفظا ورتبة لانه على قراءة الرفع مبتدأ وعلى قراءة النصب مفعول لفعل

ثم اتبعت قولي غائب بأن
ذلك في معلوم نحو انا أنزلناه
أو متقدم مطلقا نحو والقمر
قدرناه أو لفظا لا رتبة نحو
واذ ابتلى ابراهيم ربه أو رتبة
نحو فأوجس في نفسه خيفة
موسى أو مؤخر مطلقا في
نحو قل هو الله أحد وقالوا
ما هي الا حياتنا الدنيا ونعم
رجلا زيد وربه رجلا وقاما
وقعدا أخواك وضربته زيدا
ونحو قوله * جزى ربه
عني عدي بن حاتم *
والاصح ان هذا ضرورة *
وأقول لابد للضمير من مفسر
يبين ما يراد به فان كان لمتكلم
أو مخاطب فمفسره حضور
من هو له وان كان لغائب
فمفسره نوعان لفظ وغيره
فالثاني نحو انا أنزلناه أي
القرآن وفي ذلك شهادة له
بالنباهة وانه غني عن التفسير
والاول نوعان غالب وغيره
فالغالب أن يكون متقدما
وتقدمه على ثلاثة أنواع
تقدم في اللفظ والتقدير
واليه الاشارة بقولي مطلقا
وذلك نحو والقمر قدرناه
منازل

محذوف يفسره قدرناه المذكور (قوله والمعنى قدرناله) وقيل قدرنا سيره فى منازل فهو على حذف مضاف ومنازل منصوب على الظرف والحامل على ذلك ان القمر ليس هو منازل تأمل وهى ثمانية وعشرون ينزل كل ليلة فى واحدة منها لا يتخطاها فاذا كان فى آخر منازله وهو الذى يكون فيه قبيل الاجتماع دق واستقوس حتى عاد كالعرجون أى الشمراخ المعوج فعلون من الانعراج أى الاعوجاج وقرئ كالعرجون بفتح الراء بضارى (قوله اما على الحال) والمعنى أو جدنا القمر حال كونه صاحب منازل (قوله فحذف الخافض) وهو اللام (قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه) أى فابراهيم المفسر للضمير متقدم فى اللفظ ومتأخر فى الرتبة لان رتبة المفعول التأخر عن الفاعل كما قال ابن مالك

والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا

(قوله وان موسى بدل) والبدل على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فلا يقال البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة (قوله فلا دليل الخ) ويكون الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله فى سبعة أبواب) لان المفسر اما مفرد واما جملة والمفرد ستة أبواب فالجميع سبعة (قوله ضمير الشان) من اضافة الدال للمدلول أى الضمير الدال على الشان وضمير الشان والقصة بمعنى واحد الا انه ان كان المرجع مؤنثا فالا كثر التعبير بضمير القصة ولو عبر بأحدهما مكان الآخر جاز فصح قول المؤلف هو أو هى زيد قائم قاله الشمنى وقال الفخرى اعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان لا يؤنث الا اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع فى غير ذلك نحو هى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه فقوله هى زيد قائم مجرد قياس قاله بعض المحققين وأجيب عن هذا بأن التذكير والتأنيث أمر قياسى سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على رفعه (قوله أى الشان والحديث) راجع لقوله هو وقوله أو القصة راجع لقوله هى ففيه لف ونشر مرتب (قوله فانها) أى القصة واعلم ان ضمير الشان يخالف غيره من الضمائر فى خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما فلا يتقدم الجملة ولا شئ منها عليه وكون مفسره لا يكون الا جملة وعدم اتباعه بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وعدم عمل عامل فيه سوى الابتداء أو أحد نواسخه وملازمته للافراد (قوله ومنه قوله تعالى قل هو الله أحد) انما فصله بقوله ومنه لان الآية تحتمل وجها آخر غير ما ذكره الشارح وهو عود الضمير الى الله لانه وان لم يتقدم له ذكر وهو مبتدأ والله بعده بدل منه وأحد خبر عن هو فلا شاهد فيه (تنبيه) الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا تحتاج لرابط لانها عين

والمعنى قدرناه منازل فحذف الخافض أو التقدير ذا منازل فحذف المضاف وانتصب ذا اما على الحال أو على انه مفعول ثان لتضمين قدرناه معنى صيرناه وتقدم فى اللفظ دون التقدير نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه وتقدم فى التقدير دون اللفظ نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى لان ابراهيم مفعول فهو فى نية التأخير وموسى فاعل فهو فى نية التقديم وقيل ان فاعل أوجس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل فى الآية * والنوع الثانى أن يكون مؤخرا فى اللفظ والرتبة وهو محصور فى سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشان نحو هو أو هى زيد قائم أى الشان والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فانها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد

المبتدأ في المعنى مثل قولي زيد منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قاله
الخ وان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان في قوة المفرد أي الشان هذا هو
الحكم (قوله فانها لا تعمى الابصار) سبب نزول هذه الآية انه لما نزل ومن كان
في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى قال ابن أم مكتوم يا رسول الله انا في الدنيا أعمى
أفأكون في الآخرة أعمى فنزلت فانها الخ أي ليس الخلل في مشاعرهم وانما عميت
قلوبهم باتباع الهوى والانهماك في التقليد وذكر الصدور للتأكيد ودفع التوهم
انتهى بيضاوي (قوله فانه مفسر بالجملة) قال شيخ الاسلام بعد قول المصنف نحو
قل هو الله أحد من كل جملة وقعت مفسرة لضمير الشان ولا يكون الا مفردا لانه
بمعنى الشان أو الحديث وجاز ذلك لغرض تعظيم الشان فان ذكره مبهما ثم تفسيره
مع توفر الدواعي اليه أقوى في النفس ولا يكون مبتدأ الا اذا كان في الجملة مرفوعا
عمدة كقوله فانها لا تعمى الابصار وهي حينئذ ضمير القصة واعلم انه عدل في
التلخيص عن وضع المضمر موضع المظهر في باب ضمير الشان وباب نعم وبئس بقوله
ليتمكن ما يعقبه أي يعقب ذلك الضمير أي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه أي
السامع اذا لم يفهم منه أي من الضمير انتظره أي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من
المساق أي الحصول بلا تعب قال السعد ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان
السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوف والانتظار انتهى
قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هلا كان يحصل التمكن الحاصل
من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان
السامع يفهم من الظاهر مفهوم المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان
له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم أو غيره فلا يفهم من
نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون أعم تناولا من الشان وأبهم منه واذا كان
أبهم يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان انتهى قنري وفيه نظر (قوله
والثاني الخ) الفارق بين ضمير الشان والضمير المخبر عنه بمفسره ان مفسر كل منهما
متأخر لكن ضمير الشان لا بد أن يكون مفسره جملة بخلاف الثاني (قوله ما هي الا
حياتنا الدنيا) قال الزمخشري هي هنا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ما الحياة
الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها (قوله نعم رجلا
زيد) ففي نعم ضمير مستتر يفسره رجلا الذي هو التمييز وزيد هو المخصوص بالمدح فهو
خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف أو خبره الجملة قبله وفي الاشموني وحواشيه
انه اذا جعل الخبر الجملة قبله فالضمير عائد على ما تقدم معنى انتهى وفيه وقفة فان

فانها لا تعمى الابصار والثاني
أن يكون خبرا عنه بمفسره
نحو ما هي الا حياتنا الدنيا
أي ما الحياة الا حياتنا الدنيا
والثالث الضمير في باب
نعم نحو نعم رجلا زيد فانه مفسر
بالتمييز رجلا والرابع مجرور
رب نحو ربه رجلا فانه مفسر
بالتمييز ايضا * والخامس
المضمر في باب التنازع اذا
أعمل الثاني واحتاج الاول
الى مرفوع

المصنف جعل المفسر التمييز لا أن المفسر زيد وحينئذ فهو على جميع الاقوال عائد
على رجل واعلم ان ضمير الغائب يقتضي تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فلو ذكر ولم يتقدم مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف
المراد به حتى يأتي تفسيره بعد وتنكيره خلاف وضعه هذا هو الاصل ولكنه قد
يخالف لقصد التفخيم والتعظيم بأن يذكر أولا شئ مبهم حتى تتشوف نفس السامع
الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر
مذكورا مرتين بالاجمال أولا وبالتفصيل ثانيا لكن بقي النظر في شئ آخر
وهو ان الضمير الذي هذا حاله معرفة أو يصير نكرة لعدم شرط التعريف
أعني تقدم المفسر فيه خلاف قدمه المصنف فيما سبق ومذهب القوم انه
معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان أولا بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول
الى المفسر ولم يعكسوا بأن يبقى التعريف لانه حصل جبر ما بذكر المفسر بعده بلا
فصل واختار الرضي انه نكرة وأطال الكلام فيه (قوله نحو قاما وقعد أخواك)
قال شيخ الاسلام من كل مفرد تنازع فيه اثنان اذا أعملوا الثاني واحتاج الاول
الى مرفوع فان البصريين يضمرونه لامتناع حذفه عندهم فالاضمار قبل الذكر
أسهل منه لوقوعه في مواضع اتساعا وبه يبطل مذهب البصريين لان تجويز
تأخير المفسر لفظا ورتبة لقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير كما
في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلاثة في
ضمير التنازع معدومة أي قصد التفخيم والمجئ بالمفسر قبل التفسير واتصاله
بالضمير (قوله فان الالف راجعة الى الأخوين) يعني وهما متأخران عن الالف
وقاما لفظا وهو ظاهر ورتبة لان الفاعل كالجزء من عامله وعامله معطوف على
عامل الاول ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه (قوله كقولك في
ابتداء الكلام) انما قال ذلك ليكون نصا في عدم المرجع (قوله اللهم صل عليه
الرؤف) فالرؤف بدل من الضمير في عليه وقيل نعت بناء على ان ضمير الغائب ينعت
(قوله وهو ضرورة) أي السابع ضرورة على الاصح وتقدم مقابله (قوله جزى
ربه الخ) قاله النابغة الذبياني ونسبه أبو عبيدة الى عبد الله بن همارق وبعضهم عزاه الى
أبي الاسود وقيل لهند قاله وجزى بغير همز يعني قضى يقال جزاه الله خيرا بغير همز
أي قضاه الله ما أسلف والمصدر الجزاء بفتح الجيم والمد ويستعمل في الخير والشر قال
تعالى وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا وقال فكبت وجوههم في النار هل تجزون
وأما الجزاء بكسر الجيم والمد فعله جازيته جزاء ومجازاة وكان أبو اسحاق الزجاجي
يفرق بين جازى وجزى فيقول ان جزى للخير وجازى للشر واختلف في جزاء الكلاب

فقيل

نحو قاما وقعد أخواك فان
الالف راجعة الى الأخوين
والسادس الضمير المبدل
منه ما بعده كقولك في ابتداء
الكلام ضربته زيدا وقول
بعضهم اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم والسابع الضمير
المتصل بالفاعل المقدم على
المفعول المؤخر وهو ضرورة
على الاصح كقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل

فقيل الضرب والرمي بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة والكلاب تعاوى عند طلب السفاد وهذا من ألطف الهجو وأمر العواء للسباع ولا يستعمل في الكلاب الا عند السفاد والمستعمل في غير ذلك النباح (الاعراب) جزى فعل ماض ورب فاعل ومضاف اليه وعنى يتعلق بجزى وعدى مفعول وابن صفته وحاتم مضاف اليه وجزاء منصوب مفعول مطلق أو نزع الخافض أي كجزاء والكلاب مضاف اليه والعاويات صفته وقد حرف تحقيق وفعل فعل ماض والجملة دعائية والشاهد في ربه كما وضحه المؤلف وقوله العاويات وروى العاديات جمع عادٍ وقوله فعل انما عبر بالماضي لاظهار الرغبة فان الطالب اذا اشتدت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه وربما تخيله حاصلا (قوله فأعيد الخ) واستشكل هذا بنحو ما مر في الدار اجماعا مع ان الضمير في كل منهما عائد على متأخر لفظا ورتبة وفرق بأن صاحب الضمير وما اتصل به الضمير هنا اشتركا في العامل فكان في الكلام ما يشعره لان الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول بخلاف فيما مر فى تلك فامتنعت ونظيرها ضرب غلامها جار هند لان صاحب الضمير لم يشارك الفاعل وهو غلامها في العامل لان العامل فيه الاضافة وفي الفاعل ضرب انتهى شيخ الاسلام (قوله فأعيد الضمير الخ) وقيل ان الضمير عائد على المصدر المأخوذ من الفعل أي رب الجزاء وقيل ان الضمير راجع للمتكلم على طريق الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس * تطاول ليلك بالاثمد * قال شيخ الاسلام واعلم ان الضمير اما بارز وهو ماله صورة في اللفظ كتاء قمت أو مستتر وهو بخلافه والبارز اما منفصل وهو ما يبتدأ به ويقع بعد الا في الاختيار أي ما يصح لغة أن يبتدأ به ويقع بعد الا في الاختيار فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا يصح ذلك فيه فلا يقال للاجابة للجمع بينهما الا زيادة الايضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر لانا نقول بل فائدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر على أحدهما لم يعلم منه الآخر تأمل ﴿خاتمة﴾ الضمائر احد وستون لان كلا من المنفصل والمتصل اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهي ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا لان المتصل بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما والمجرور كذلك فهي خمسة وكل منها اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهي خمسة عشر وكل منها مذكر أو مؤنث فهي ثلاثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة من ضرب واحد فيها فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم أو مخاطب أو غائب فهي خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال أو يعلم بالصوت لانه مذكر او مؤنث فيسقط خمسة عشر من ضرب

فأعيد الضمير من ربه الى عدى وهو متأخر لفظا ورتبة تمت

ثلاثة في خمسة فيبقى ستون وتضم اليها الياء الحالية كما زادها سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حرف تأنيث والفاعل مستتر فيها لك احد وستون انتهى شيخ الاسلام (قوله الثاني العلم) هو لغة الجبل ومنه قوله

وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

والراية والعلامة وخط الثوب واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله وهو شخصي) من نسبة الدال للمدلول وكذا جنسي (قوله وهو شخصي) دليل الجواب والجواب محذوف أي ان عين مسماه فهو شخصي وهذا على نسخة ان عين وفي نسخة وهو اما شخصي وهو ما عين وهي المناسبة لما سيأتي في الشارح (قوله ان عين) أي هو أي الاسم والمراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف فيشمل الكنية واللقب واعلم ان علم الشخص موضوع للفرد الذهني معتبرا فيه الحضور الخارجي وعلم الجنس موضوع للماهية معتبرا فيه الحضور الذهني لا الخارجي فهو كاسم الجنس المعرف بأل واسم الجنس النكرة هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وهو المسمى في الاصول بالمطلق ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية من غير قيد سمي اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ولم يفرق الآمدي بين اسم الجنس والمطلق والنكرة فجعل الثلاثة اسما للوحدة الشائعة والحق الفرق وحاصل الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بأل وبين اسم الجنس المنكر مع دلالة كل منها على الماهية والوضع لمعين عدم اعتبار التعيين في الاخير واعتباره في الاولين لان اسم الجنس النكرة من حيث الوضع لا يكون الا معينا وان لم يلاحظ التعيين في الوضع له والفرق بين الاولين أعني علم الجنس واسم الجنس المعرف دلالة الاول بذاته على الماهية ودلالة الثاني بواسطة أل ثم علم الجنس واسم الجنس معرفا أو منكرا ان استعمل في الماهية فحقيقة أو في فردها من حيث وجودها فيه فكذلك أو فيه من حيث خصوصه فمجاز (قوله وجنسي الخ) مفاد المؤلف ان علم الجنس لا يعين مسماه مطلقا قال شيخ الاسلام وأما علم الجنس فانه وان عين مسماه مطلقا لكنه انما يعينه تعيين ذي الاداة الجنسية أو الحضورية اه وقد بينا معنى كلامه قريبا وحينئذ فيكون تعريف العلم الشخصي شاملا لعلم الجنس الا أن يكون مراده بقوله مسماه أي الشخصي وغير المصنف أدخل علم الجنس في التعريف واختاره ابن قاسم (قوله ان دل) أي وضعا وقوله بذاته خرج المعارف ما عدا علم الشخص وخرج اسم الجنس المحلى بأل وقوله على ذي الماهية خرج به علم الشخص فانه وان استلزم الدلالة بذاته على الماهية لكن ليست معتبرة في الوضع فلا يخرج علم الشخص قوله على ذي الماهية بضميمة قولنا ودل أي

وضعا

الثاني العلم وشخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته

على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كأسامة
ومن العلم الكنية واللقب
ويؤخر عن الاسم

وضعا ولولا قولنا وضعا لما خرج علم الشخص وقوله ان دل بذاته الخ خلاف مذهب المحققين ومذهب المحققين ان علم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن بقيد تعينها وحضورها فيه فعلى ما قاله المصنف لا يجوز أن يطلق لفظ اسامة على أسد غائب وعلى ما قاله المحققون يجري فيه الاستعمال المشهور وهو اطلاق علم الجنس على الفرد الحاضر أو الغائب مرادا منه خصوصه مجازا ومرادا منه الماهية حقيقة وعلى ما قاله المصنف يكون موضوعا للماهية تارة وللفرد الحاضر أخرى ولا يجري فيه الاستعمال المشهور لانه موضوع للفرد فاستعماله فيه حقيقة وقول شيخ الاسلام ان علم الجنس يعين مسماه تعيين ذي الاداة الجنسية أو الحضورية أراد بتعيين ذي الاداة الجنسية تعيين الحقيقة في ضمن أي فرد كان وأراد بتعيين ذي الاداة الحضورية الاستعمال في فرد خاص (قوله ذي) اسم اشارة وما بعده بدل أو عطف بيان وفائدة زيادتها اعتبار حضور الماهية في الوضع له (قوله تارة) أي مرة ومثله طورا فهي ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناه فانتصابهما أيضا اما على الظرف أو على المفعولية المطلقة ذكره الشيخ سعد الدين في شرح الشافية في العروض أي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بمرة كالتقييد بكثيرا وقوله وعلى الحاضر أخرى أي تارة أخرى ولا يناسبه وصف مرة بعد مرة بأخرى فكأنها استعملت بمعنى مرة (قوله كأسامة) قال ابن مالك في شرح الكافية كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله أي مبين لحقيقته تبيينا يجعله كالمنظور اليه عيانا الا ان غير العلم يعين مسماه بقيد والعلم يعين مسماه دون قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور أو غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو انتهى (قوله ومن العلم) أي جنس العلم الصادق بالقسم الاول والثاني (قوله ويؤخر عن الاسم) أي يجب تأخيره وانما وجب تأخيره لانه موضع لما وقع فيه الاشتراك ولانه غالبا منقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهم ان المراد مسماه الاصلي وندر تقديمه على الاسم في الشعر كقوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي * أبوه منذر ماء السماء

فمزيقيا لقب لانه كان يلبس حلتين ويمزقهما كل يوم وعمرو اسمه ومنذر اسم ملك والعمل على جوازه في النثر أيضا وخرج بالاسم الكنية فلا ترتيب بينها وبين اللقب كما لا ترتيب بينها وبين الاسم كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر وقول حسان

وما اهتز عرش الله من اجل هالك * سمعنا به الا لسعد ابي عمرو

تابعاله مطلقا أو مخصوصا باضافة من أفراده وأنواع

الثانى من أنواع المعارف

العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أى بغير قيد فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات وقولنا يعين مسماه فصل يخرج النكرات لانها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها أعنى انها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان وقولنا بغير قيد يخرج ما عدا العلم من المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد كقولك الرجل فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامى فانه يعين مسماه بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد ا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو وعبرت فى المقدمة عن الاسم بقولى ان عين مسماه ومن نفى القيد بقولى مطلقا قصد الاختصار وعلم الجنس عبارة عما دل الى آخره وبيان ذلك انك قولك اسامة أشجع من ثعالة فى قوة قولك الاسد أشجع من الثعلب والالف واللام فى هذا المثال

انتهى شيخ الاسلام وقال الفيشى قوله ويؤخر اللقب عن الاسم وأما الكنية مع الاسم فقال المصنف فى تعليقه المستقل على الالفية لا أعلم لهم نصا فى الكنية مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافئان انتهى ولا ترتيب بين اللقب والكنية الا اذا قدمت على الاسم فلا يجوز تقديم اللقب عليها لئلا يلزم تقديم اللقب على الاسم انتهى فيشى (قوله تابعا له) أى على انه بدل أو عطف بيان لا نعت لان ضابط النعت لا يصدق عليه ولا عطف نسق لعدم حرف العطف ولا تأكيد لانه يكون بألفاظ مخصوصة لم توجد هنا فلا قسام الثلاثة منتفية فثبت الاثنان (قوله عبارة عن اسم) الاولى حذف عبارة (قوله لا تعين مسماها) أى لا تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد للعيان فلا ينافى ان النكرة يصاحبها التعيين فالمعرفة والنكرة وضعا لمعين لانه يستحيل الوضع لمبهم غير ان المعرفة تدل على معين تعيينا جزئيا والنكرة تدل على معين تعيينا كليا أى تدل على معين فى ضمن كلى كرجل فانه جزئى فى ضمن كلى (قوله للعيان) بكسر العين لانه مصدر عاين قال ابن مالك

* فاعل الفعال والمفاعله * (قوله ما عدا العلم) أى المعارف التى عدا العلم أو الشئ الذى عدا العلم ومن فى قوله من المعارف تبعيضية ولا يجوز أن تكون بيانية لاقتضائه ان العلم ليس من المعارف نعم يجوز أن تكون بيانية بحذف مضاف أى من بقية المعارف ويجوز أن تكون ابتدائية فى محل الحال أى حالة كونه كائنا ناشئا من المعارف واعلم ان المعارف ستة وما عدا العلم خمسة فخرج بقوله بلا قيد الخمسة لانها تحتاج الى قرينة اما لفظية أو معنوية فاللفظية أل فى المحلى بها والصلة فى الموصول والمضاف اليه فى المضاف والمعنوية الاشارة الحسية فى اسم الاشارة والحضور فى ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع فى الغائب وان شئت قلت الغيبة فان قلت ان قوله يعين مسماه مطلقا لا يشمل العلم المشترك كزيد قلت ان اشتراكه عارض وهو يعين مسماه مطلقا باعتبار الوضع (قوله عن الاسم بقولى ما) أى على ما فى بعض النسخ والا ففى بعض آخر ان عين وكذا فى بعض نسخ الشارح بقولى ان عين تأمل (قوله قصد الاختصار) اذ لو لم يختصر لقال العلم اسم يعين مسماه من غير قيد قرينة لفظية ومعنوية (قوله وعلم الجنس عبارة الخ) الاولى حذف عبارة ويقول وعلم الجنس ما دل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله وبيان ذلك) أى وبيان انه يدل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله فى قوة قولك الخ) من حيث مطلق الدلالة على الماهية لا من حيث استواؤهما فى الدلالة عليها لان اسامة وثعالة يدلان عليها بذاتهما والاسد والثعلب يدلان عليها بواسطة الالف واللام (قوله الاسد أشجع الخ) أى الجنس المتحقق فى الافراد اجمالا

لانه هو المتصف بالشجاعة لا الجنس من حيث هو ولا باعتبار تحققه في جميع الافراد وفي وصف الاسد بالشجاعة مشي على قول من قال ان الشجاعة ليست خاصة بالعاقل كالجراءة وبعضهم قال انها خاصة بالعاقل فلا يتم التمثيل (قوله لتعريف الجنس) أي تعيينه (قوله في قوة قولك هذا الخ) أي من حيث الدلالة على الفرد الحاضر (قوله لتعريف الحضور) أي لتعريف الفرد الحاضر (قوله ان العلم ينقسم الخ) ماذكره المصنف من تعريف الاسم واللقب هو ما اشتهر بين النحاة ولكنه خلاف التحقيق والتحقيق ان الاسم ما وضع أولا صدر بأب أو أم أو لا أشعر بمدح أو ذم أم لا ومثل ذلك ما اذا وضع ثانيا ولم يصدر بأب أو أم أو بنت أو ابن ولم يشعر بمدح او ذم كيوسف بعد ان وضع له محمد فيكون له اسمان وان الكنية ما وضعت ثانيا وصدرت بأب أو أم أو بن أو بنت ولم تشعر بمدح أو ذم وان اللقب ما وضع ثانيا واشعر بمدح أو ذم سواء صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت أم لا فأبو الشيخ وأم الخير اذا وضع ثانيا لقب لا كنية نص عليه الطوخي واما قول المؤلف ما اشعر الخ صادق بمحمد وصالح ومرة اذا وضعت أولا مع انها اسماء لا القاب وكذا قوله ما بدئ بأب الخ يشمل أبو بكر وأم الخير اذا وضعا أولا مع انهما اسمان (قوله ضعة) بفتح الضاد والعين أي خسة والقياس كسر الضاد نظير عدة واعا فتحت تبعا للمضارع انتهى من التصريح وأصلها وضع حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث فصارت ضعة لانها من وضع يضع والمراد بها الخسة والانحطاط انتهى دلجى رحمه الله تعالى (قوله وبطة) هي الطير المعلوم المسمى بالاوز ﴿تنبيه﴾ ليس في كلامهم تلقيب الاناث وانما سمع وابقلاني انتهى فاكهي واعترض عليه بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لعائشة يا حميراء وهذا لقب لانثى وفاطمة تلقب الزهراء (قوله والى كنية الخ) والقصد منها التعظيم من حيث عدم التصريح بالاسم والمقصود من اللقب المدح أو الذم فتغايرا انتهى (قوله بأب أو أم) زاد غيره أو بنت أو ابن في علم الجنس كابن دأية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى من التصريح على التوضيح (قوله جازت اضافة الاول الخ) هذا مذهب الكوفي وأما البصري فيوجب الاضافة (قوله وجاز اتباع) أي وجاز القطع بفعل محذوف أو مبتدا محذوف (قوله جازت اضافة الخ) ما لم يمنع مانع من الاضافة نحو الحارث كرز فان أل مانعة من الاضافة (قوله كسعيد كرز) الكرز اسم لخرج الراعي الذي يجعل فيه زاده وهو لقب مشعر بذم ويطلق على الرجل اللئيم ويطلق على الحاذق قال شيخنا الدردير والبصريون يؤولون سعيدا بالمسمى وكرزا بالاسم فلا يلزم عليه اضافة الشئ الى نفسه الذي هو ممنوع عند البصريين فان قيل الاسم عين المسمى على الصحيح فالمحذور باق

التعريف الجنس وان قولك هذا اسامة مقبلا في قوة قولك هذا الاسد مقبلا والالف واللام في ذلك لتعريف الحضور واحترز بقولي بذاته من الاسد والثعلب في المثال المذكور فانهما لم يدلا على ذي الماهية بذاتهما بل بدخول الالف واللام ثم بينت ان العلم ينقسم الى اسم كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقفة وبطة والى كنية وهي ما بدئ بأب أو أم كأبي بكر وأم عمرو وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين جازت اضافة الاول الى الثاني وجاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسعيد كرز وان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو متخالفين

فالجواب ان التحقيق انه ان اريد بالاسم اللفظ فهو غير المسمى وان أريد المعنى فهو عين المسمى فالخلاف لفظي لا معنوي وههنا المراد بالاسم اللفظ وقد علمت ان المسمى غير اللفظ قطعا فثبت ان هذا من اضافة المغاير فان قيل قد يقال كتبت سعيد كرز والمسمى لا يكتب فالجواب ان الكتابة اسندت الى المسمى مجازا من اسناد ما للدال للمدلول فكأن المسمى مكتوب انتهى سم (قوله كزيد زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم انتهى تصريح (قوله تعين الاتباع الخ) القصد عدم جواز الاضافة فلا ينافي انه يجوز القطع الى النصب والرفع بعامل محذوف (قوله امتنعت الاضافة) أي لا طول وكذا اذا كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كال نحو الحارث كرز انتهى اشموني ومفاد المؤلف امتناع الاضافة في الثلاث صور الداخلة تحت غير المفردين ونص الرضي على جواز الاضافة فيما اذا كان الاسم مفردا واللقب مضافا (قوله الثالث الاشارة) أي أسماء الاشارة أو ان الاشارة جعلت علم جنس في الاصطلاح على الالفاظ المخصوصة فلا احتياج الى تقدير مضاف فيقال لهذه الالفاظ الاشارة وأسماء الاشارة (قوله وهي ذا) بتأنيث الضمير كما في بعض نسخ الاسلام (قوله وهي ذا) اعلم ان مذهب البصريين ان ذا ثنائي اللفظ ثلاثي الوضع اتفاقا لقولهم في التصغير ذيا وهل المحذوف عينه أو لامه قولان اظهرهما الثاني وهل عينه واو أو ياء المشهور الثاني وهل وزنه فعل بالاسكان أو فعل بالتحريك الاصح الثاني ومذهب الكوفيين ان الالف زائدة لسقوطها من ذان وأجيب بانها حذفت لالتقاء الساكنين وبانها عندهم مخلة لا تثنية حقيقة ويشار للمفرد أيضا بذا بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة (قوله في التذكير) أي في حالة التذكير فكان ينبغي ان يقول في غير التأنيث ليدخل ما لا يوصف بتذكير ولا تأنيث كالملائكة والباري قال الله تعالى ذلكم الله ربكم وتقول ذا جبريل فالاول اشارة لله والثاني اشارة لجبريل ولا يشملهما قول المؤلف الا ان يراد بالتذكير ما قابل التأنيث (قوله وذي) أي وته وذه بسكون الهاء وبكسرها باشباع وباختلاس فهما وتي وتا وذات فهذه عشرة في المؤنث وانما كثرت صيغ المؤنث لانهم يستقبحون التصريح بالمؤنث فكثرت الكناية عنه (قوله والمحققون في البعد كاف حرفية الخ) ظاهره ان للمشار اليه مرتبتين فقط قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك ويحتمل ان يراد بالبعد ما قابل القريب فيشمل التوسط والبعد والاقصى فيكون ماشيا على ان للمشار اليه ثلاث مراتب وهو ما عليه الجمهور وعلى ان له ثلاث مراتب تكون أو في قوله أو مقرونة تنويعية وعلى انهما مرتبتان تكون أو تخييرية لكن الشارح في الشرح مشى

كزيد زين العابدين
وكعبد الله كرز تعين الاتباع
وامتنعت الاضافة ثم قال
الثالث الاشارة وهي ذا
وذان في التذكير وذي وتي
وتان في التأنيث وأولاء
لهما والمحققون في البعد كاف
خطاب حرفية

مجردة من اللام مطلقا او مقرونة بها الا فى المثنى وفى الجمع فى لغة من مده وهى الفصحى رفيما سبق تسميه ها التنبيه ﴿ وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو مادل على مسمى واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فقد دل لفظ ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما ان مامن قولى مادل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ماجرى اليه التذكير عنه والثانى أن يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم أسماء الاشارة بحسب من هى له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلى وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول انها اما لمفرد أو مثنى أو مجموع وكل منها اما لمذكر أو مؤنث وبيان الثانى انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثين فللمفرد المذكر هذا وللمفردة المؤنثة هذه وهاتى وهاتا وللتثنية المذكرين هذان رفعا وهذين جرا ونصبا

على الضمير حيث قال وأنت فى اللام بالخيار وقوله وتلحقهن فى العد ظاهره عام فى جميع أسماء الاشارة فينتقض بثم فانه لا تلحقه كاف ولا لام ويجاب بان الضمير فى قوله وتلحقهن راجع لاسماء الاشارة المذكورة هنا (قوله مجردة) حال (قوله الا فى المثنى الخ) هذه الثلاثة تستثنى باتفاق الفريقين أى من يقول ان للمشار اليه مرتبتين ومن يقول ان له ثلاثة وقوله الا فى المثنى الخ أى الكثرة او زائدة التخفيف للثقل (قوله ها التنبيه) بالقصر وهو من اضافة الدال للمدلول لان الها دالة على تنبيه المخاطب على المشار اليه (قوله الاشارة الخ) المراد بالاشارة الاولى الاصطلاحية وبالثانية اللغوية فلا دور (قوله واشارة) أى حسية فخرج المظهرات المنكرات لانها يشار بها الى غير معين والمعارف لانها لا يشار بها الى معين واستعمال اسم الاشارة فى غير المشاهد أو المشاهد غير المحسوس فهو لتنزيله منزلة المشاهد المحسوس والمراد المحسوس بحاسة البصر أما المحسوس بحاسة السمع فاستعمال اسم الاشارة فيه مجاز كسمعت هذا الصوت نص عليه عبد الحكيم على المطول وأورد عليه لفظ المشار اليه فانه يدل على ذات واشارة والجواب ان الاشارة التى فى المشار اليه أعم من الحسية (قوله وقولى وهو الخ) أى فى الشارح بناء على نسخة الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو الخ بحذف اسم اما نسخة اسم الاشارة فلا يتأتى فيها (قوله انما صح على وجهين) أى لوجهين فعلى بمعنى اللام (قوله احدهما الخ) قال الفيشى هذا انما يتأتى فى عبارة الشارح لا فى المتن اذ ليس فى المصنف ما (قوله لفظه التذكير) خبران من قوله انما الخ أى ان ما لفظه التذكير (قوله جرى) جواب لما (قوله عنه) أى من ما وحاصله انه راعى الخبر فذكر الضمير وهو الافصح (قوله والتقدير اسم الاشارة) أى اسم موضوع للمشار اليه اشارة حسية أو المعنى اسم مفهوم الاشارة الحسية وقال الفيشى قوله اسم الاشارة هذا التقدير غير متعين لجواز أن يقدر أسماء الاشارة بالجمع لان الكلام فى عدة أسماء موضوعة (قوله الواقع) المراد بالوقوع الاستعمال اذ لم يستعمل الا الخمسة (قوله اما لمفرد أو مثنى أو مجموع) وكل منها اما لمذكر أو لمؤنث والغالب استعماله أى اللفظ كزيد والرجلين والزيدين لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان والجماعة (قوله وكل منها) أى من التى للمفرد والتى للمثنى والتى للمجموع (قوله فللمفرد المذكر) المراد بالمفرد حقيقة كهذا زيدا وحكما كهذا الجمع وهذا الفريق وكذا يقال فى المفرد المؤنث نحو هذه الجماعة وقوله فللمفرد المذكر أى الشخص الموصوف بما ذكر لا لهذا المفهوم لم يستعمل فى الجزئى حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا كما يقوله السعد (قوله هذا) لو وافق المصنف لقال ذا قال الاخفش هو من مضاعف

الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب حيوت فلامه ياء واصله ذيى بلا تنوين لبنائه وتحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا كما فى يد ودم ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم وقيل أصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا حرج وجعله من باب حييت أولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثى لا الثنائى غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه لوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى أصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره ﴿تنبيه﴾ قال التفتازانى يجوز ان يؤتى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة متنافية بلفظ ما فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا انه فى اسم الاشارة اكثر وأشهر (قوله والتثنية المؤنثتين هاتان) ولا يرد عليه قوله تعالى فذانك برهانان واسم الاشارة لليد والعصا المؤنثتين لان الخبر مذكر فراعى الخبر (قوله هؤلاء بالمد) قال ابن يعيش فى شرح المفصل المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيها ممدود ولا مقصور وكذلك الاسماء غير المتمكنة نحو ماوذا لا يقال فيهما مقصور لعدم التمكن وشبهها الحرف فاما قولهم فى هؤلاء وهؤلا ممدود ومقصور فتسمح فى العبارة كأنهما لما قابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود وما فى أسماء الاشارة من شبها ظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله هؤلاء بالمد فى لغة الحجازيين) قال الرضى وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وقد تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء كطوبى واما قولهم هولاء على وزن كرما قال

تجلد لا تقل هولاء هذا * بكى لما بكى أسفا وغيظا

فليس بلغة بل تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله وبالقصر) قال الرضى وقد يقصر فيكتب بالياء لان ألفه مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الاخير (قوله فى لغة بنى تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم يخصه بتميم والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجىء لغيرهم كقول جرير

وتثنية المؤنث هاتان رفعا
...اتين جرا ونصبا والجمع
...كر والمؤنث هؤلاء بالمد
...غة الحجازيين وبالياء
...رآن وبالقصر فى لغة بنى
...وليس ها من جملة اسم
...شارة

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

وذم أمر من ذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومعموله والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء بالمد وقصره للضرورة والعيش بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر (قوله وانما هي حرف) قال الرضي يؤيد ذلك امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك (قوله ووجوبا في قولك ذلك) وعلة ذلك كثرة الزوائد فيلزم ان تكون الياء زائدة والكاف واللام كذلك قال الرضي لفظ ذلك يصلح ان يشار به الى كل غائب عينا كان أو معنى يحكى عنه أولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب ثم قال ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحضوره وحضور له نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فتقول باشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله في ما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعني ذلك ونحوه كذي كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله (قوله وانما هي حرف الخ) لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم منتف لان اسم الاشارة لا يقبل الاضافة لانه لا يقبل التنكير لكن يتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا لبيان أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تبينها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل علامة التثنية والجمعين بها ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ويحتمل ما قوله تعالى ذلك يوعظ به وقوله ذلكم أزكى لكم وأطهر انتهى ابن قاسم (قوله ويلحق اسم الاشارة الخ) اعلم أننا ان بنينا على ان لاسم الاشارة ثلاث مراتب في القرب والبعد والتوسط كما تقول جماعة كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد وان بنينا على انه ليس ثم الا مرتبتان هما القرب والبعد كما يقول ابن مالك فالكاف دالة على البعد واللام لتأكيده (قوله ويجب ترك اللام في ثلاث الخ) انما امتنع ذلك خوفا من ان يتوهم متوهم انهما كلمتان مبتدأ وخبر فتكون مبتدأ أولئك خبر وهذا هو العلة في المنع في الجمع وفيما تقدمتها التنبيه ﴿تنبيه﴾ من أسماء الاشارة ما لا تلحقه لام ولا كاف كثم وان كلام المؤلف يفيد ان لاسم الاشارة مرتبتين قربى وبعدى

وانما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطها منها جوازا في قولك ذا وذاك ووجوبا في قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمر مثلها في غلامك لان ذلك يقتضي ان تكون مخفوضة بالاضافة وذلك ممتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف وانما هي حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الاعراب ويلحق اسم الاشارة اذا كان للبعيد وأنت في اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام في ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذانك وتانك والثانية اشارة الجمع في لغة من مده تقول أولئك بالمد من غير لام

وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى نحو ذانك ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لان زيادة الحروف تشعر بزيادة المسافة فعليه للمفرد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثنى القريب ذان وذين وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها فللبعيد ولجمع القريب أولاء وللمتوسط أولئك وللبعيد أولا لك مع القصر وقس على ذلك جمع المؤنث يكن الجميع ثمانية عشر صورة لكن أولاء مشترك انتهى شيخ الاسلام (قوله فان قصرت) تقدم ان القصر لبني تميم وقال في الموضع وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا ويمكن الجمع بينهما او بين كلام الموضع بحمل كلام الموضع على تميم وحمل كلامه هنا على غير تميم وهو قيس وربيعة وأسد لما تقدم ان هؤلاء يوافقون تميما في القصر أو بأن المنع لبعض تميم والجواز لباقيهم وهو ظاهر ان ساعده نقل عنهم وفي بعض النسخ هنا زيادة لا صحة لها فلذلك تركنا التعرض للكلام عليها ونص تلك الزيادة فان قلت لم قدمت اشارة المفرد في المذكر على اشارة المذكر ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا فقلت هذه وهذا وهاتا وهؤلا فقلت هذا وهذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذكر ووصلت النظير بنظيره وهو هذه وهاتا قلت الذي دعا الى ذلك ضرورة الاقتصار فاني قلت وتثنيتهما والذي ثني من اشارة المؤنث انما هو هاتا لا هذه فلو قلت ما ذكرت لاحتجت الى ان اقول وتثنية ذا وتا فان قلت فهلا قلت هذا وهاتا وتثنيتهما واسقطت هذه كما اسقطت غيرها من الالفاظ التي أشار وا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه هي أشهر الالفاظ التي اشار وا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تا هي التي تثنى لم يجز تركها انتهى وأنت خبير بان هذه الزيادة لا تناسب النسخة التي شرح عليها وانما تناسب لو كانت النسخة التي شرح عليها وهي هذه وهذا وهاتا وتثنيتهما مع انه لم يقل ذلك في النسخة المشروح عليها (قوله الرابع الموصول) ويسمى مبهما وناقصا وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه انتهى محشي القطر (قوله ما افتقر الخ) قال الفيشي ما أي اسم بقرينة ان الكلام في المعارف وهي لا تكون الا اسما فخرج الموصول الحرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد أي لم يصح معه عائد لانه لا يلزم من نفي الحاجة نفي الصحة انتهى ولك ان تجعل الموصول الحرفي خارجا بقوله وعائد كما ان قوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث وضمير الشأن (قوله افتقر الخ) قال الفيشي أي افتقارا متأصلا لان الشيء اذا اطلق انصرف للفرد الكامل منه والافتقار المتأصل هو اللازم الدائم فخرجت

فان قصرت قلت أولاك أو أولالك والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو هذاك وهاتالك وهاتيك ثم قلت * الرابع الموصول وهو ما افتقر الى

النكرة الموصوفة بالجملة لانها لا تفتقر اليها افتقارا متأصلا وانما تفتقر اليها
ما دامت موصوفة بها انتهى وبه اندفع ما يقال ان التعريف يشمل النكرة الموصوفة
بجملة لانها تفتقر الى الاتصال بجملة وحاصل الدفع انها لا تفتقر دائما الى جملة
لانها قد تكون تامة وقد تكون موصوفة بمفرد نحو مررت بمن معجب لك ﴿تنبيه﴾
الموصول يتعرف بالعهد الذى فى صلته بمعنى ان وضعه ان يطلقه المتكلم على ما تقرر
علمه عند المخاطب وهذه خاصة المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون
مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة الخطاب والجمل الانشائية طلبية
كانت أو غيرها لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما الاعتراض المشهور وهو
ان الموصول لو كان معرفة بصلته وهى جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن
اذا فى قولك لقيت من ضربته فرق بين ان تكون موصولة أو موصوفة فاجيب عنه
بما سبق من ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود الذى بين
المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ففى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة
لقيت الانسان المعهود كونه مضروبا لك بخلاف ما اذا كانت نكرة وان حصل
بقولك انسان تخصيص بمضروبيته لك لكن ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا
موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن مثلا فان وضعهما على ان
يخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا
ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء آخر مع انها لا تسمى بذلك
معرفة لكونه غير وضعى كما تقول رأيت رجلا سلم عليك بحده قبل أحد وكذلك
انى اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك (قوله الوصل) أراد بالوصل
الارتباط لا الوصل المصطلح عليه والا جاء الدور لتوقف الصلة على الموصول
وبالعكس انتهى طبلاوى وقال الفيشى قوله الوصل أى الاتصال والمراد الاتصال
حقيقة أو حكما فتدخل الجملة المحذوفة انتهى مثال المحذوفة نحن الالى فاجمع
جموعك ثم وجههم الينا أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة بقرينة فاجمع (قوله بجملة)
قال الفيشى الجملة من الجمل وهو الجمع لانها جمع فيها كلمة الى أخرى انتهى قوله
جملة قال ابن مالك والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة
وذلك غير لازم وذلك لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد
به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم
الموصول فتبهم صلته كقوله

فان أستطع اغلب وان يغلب الهوى ... فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه

الوصل بجملة

وكقوله تعالى فأوحى الى عبده ما أوحى انتهى وقال بعض يشترط ان تكون معهودة
الا في مقام التهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم قال الطبلاوي اعلم ان الموصول
كالمضاف يقسم انقسام المعرف بال بان يراد به الجنس من حيث هو أو في ضمن
جميع الافراد أو بعضها وانقسامه لذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كما ان انقسام
المعرف بال كذلك وما ذكره الاصوليون من ان من من صيغ العموم اقتصار على
بعض معانيها لانه غرضهم انتهى (قوله خبرية) قال الفيشي ومن هذا الشرط
يتنبه لبقية الشروط فان عادتهم جرت بانهم ينبهون ببعض الشروط على البعض
الآخر ولا يتحاشون عن مثل هذا في المختصرات انتهى واراد ببقية الشروط كونها
معهودة الا في مقام التهويل والتفخيم وكونها مجهولة أي شأنها الجهل فلا يجوز جاء
الذي حاجباه فوق عينيه هكذا يؤخذ من حواشي القطر (قوله أو وصف صريح)
ان قلت الذي يحكم على محله الموصول دون الصلة وهو هنا هي المعربة دونه قلت لما
كان الموصول غير قابل للاعراب لكونه على صورة الحرف أخر الاعراب الى
الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا اعربت كما اخر الاعراب عن الا الى ما بعده لكونه
حرفا واجرى على ما بعده لقابليته انتهى سجاعي على المتوسط بقي شيء آخر وهو ان
الوصف يشمل الصفة المشبهة واسم التفضيل واخرج في القطر اسم التفضيل وادخل
الصفة تبعا لابن مالك لانه قال وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين والمفعولين
والصفة المشبهة وقال المصنف في المغني قيل والصفة المشبهة وليس بشيء لان الصفة
المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست
موصولة باتفاق انتهى اذا علمت ذلك فيخرج من قوله وصف اسم التفضيل والصفة
المشبهة خلافا لما مشى عليه في القطر من اخراج اسم التفضيل فقط وتبعه الفيشي
هنا (قوله أو وصف صريح أو ظرف الخ) تقسيم للمعهود وبما قلنا من جعل أو للتقسيم
اندفع ما يقال ان أو التي للشك لا تدخل التعاريف (قوله أو ظرف الخ) لو اسقط
احدهما ما ضر لانهما كالفقير والمسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا (قوله
أو مجرور) يعني أو جار ومجرور ففيه تسمح وقوله أو ظرف أو مجرور ظاهره ان
الظرف والمجرور نفس الصلة وليس كذلك اذ الصلة المتعلق المحذوف ولهذا وجب
في هذا الباب ان يكون المتعلق فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة (قوله تامين)
معنى كونهما تامين انهما تتم بهما الفائدة مع الموصول مع قطع النظر عن المتعلق
المحذوف فلا تقول جاء الذي الوقت أو الآن أو الامس الا اذا قدرت قام او ضرب
مثلا ولا جاء الذي بك الا اذا قدرت فرح أو حزن أو سعد أو شقي مثلا واما لو نظرنا
للمتعلق المحذوف لم يكن لنا ظرف أو جار ومجرور ناقصا أبدا انتهى فيشي (قوله

خبرية أو ظرف أو مجرور
تامين أو وصف صريح

والى

والى عائد أو خلفه * وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهي عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها ان تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب تقول جاء في الذي قام والذي أبوه قائم ولا يجوز جاء الذي هل قام أو الذي لا تضربه والثاني الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما ان يكونا تامين وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الصريح أى الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة للالف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتي والامر الثاني الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام أبوه وشرطه أن يكون مطابقا للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كقوله

سعاد التي أضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا

والى عائد) أى الضمير الراجع الى الموصول من الصلة أو ظاهره ولو تعددت الصلة خلافا لتفصيل ابن الضائع قاله الفيشي وقال في النكت واستثنى ابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة ما اذا عطف على الصلة بالفاء جملة فيجوز خلو الصلة منه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملة واحدة (قوله أى محتملة للصدق والكذب) بالنظر لذاتها بقطع النظر عن القائل والواقع (قوله ومن عنده لا يستكبرون) قال الكواشي من عنده هم الملائكة يشير به تشريفا لانه تعالى ليس في مكان من مبتدأ خبره لا يستكبرون ويجوز ان يعطف من على من في قوله وله من في السموات ويكون لا يستكبرون مستأنفا (قوله أى الخالص من غلبة الاسمية) احترز به عن الاجرع والابطح فانهما غلبت عليهما الاسمية والاجرع مذكر جرعاء وهو في الاصل وصف لكل مكان من الارض التي لا تنبت شيئا ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا والابطح مذكر بطحاء وهو في الاصل وصف لكل مكان فيه بطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (قوله نحو الضارب) محل كون أل اسم موصول اذا قصد بالضارب الحدوث ولم يتقدم له ذكر وان لم يقصد به الحدوث نحو المؤمن والكافر أو تقدم له ذكر نحو جاءني ضارب فاكرمت الضارب فهي حرف تعريف لام للعهد فهي حرف باتفاق كما قاله الرضي وانما كانت حرف تعريف لا اسم موصول لانها دالة على ما هو مدلول الحرف وهو العهد والاسماء الموصولة انما تدل على الذوات ذكره ابن خلة (قوله الثاني الضمير العائد من الصلة) قال الرضي وذلك لما قلنا ان مضمون الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر نائب الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها (قوله مطابقا) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط أو لفظا فقط وذلك ان الموصول اما نص نحو الذي واخواته وهذا ضميره مطابق لفظا ومعنى واما المشترك كمن وما فان طابق لفظه معناه بان استعمل من في المفرد وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان استعمل في مؤنث أو مثنى أو مجموع جاز في العائد مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون ما لم يحصل قبح نحو من هي حمراء أمتك أو من هما أحمران عبداك فيجب مراعاة المعنى انتهى من حواشي القطر (قوله سعاد التي الخ) سعاد علم مرتجل على امرأة يهواها حقيقة

أو ادعاء وهو ممنوع من الصرف حتما لزيادته على الثلاث بخلاف هند ففيه وجهان والمنع أحق واختلف الناس في المحبة فقيل هي الميل الفائم بقلب الهائم وقيل هي قيام المحبوب بكل ما تحبه منك وقيل هي ذكر المحبوب على عدد الانفاس وهي مشتقة من حبة لوصلها الى حبة القلوب وقيل من حبات الماء بفتح الحاء وهي معظمه أو ما يعلوه عند شدة المطر وقيل من حب الماء الذي يوضع فيه لانه يمسك ما فيه من الماء ولا يسع غيره اذا امتلأ به وكذلك اذا امتلأت القلوب من الحب فلا تتسع فيها لغير المحبوب والتضامر ضتتابع (الاعراب) سعاد مفعول محذوف اي اذكر سعاد وقيل سعاد خبر مبتدا والتي سقته واضناك حب سعاد صلة واعراضها مبتدأ وعنك متعلق به واستمر فعل ماض وفاعله مستتر فيه وزاده معطوف عليه وجملة المعطوف والمعطوف عليه خبر والشاهد في البيت اقامة الظاهر مقام المضمر العائد والنكتة في ذلك التلذذ بذكر المحبوبة كما في قول الشاعر

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ولهذه نكات أخر انظرها في مختصر السعد (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) أي على خلاف الظاهر عن الضمير والزمخشري اسمه محمود والظاهر انه نسبة لقبيلة أو لبلد (قوله وحمل الخ) وحاصل المعنى على هذا الوجه الخبر بثبوت الحمد لله الذي اتصف بوصفين الاول خالق السموات الخ والثاني عدول الذين كفروا به عما لا يقدر على شئ فلفظ الذي مسلط على قوله الذين كفروا الخ وكأنه قال الحمد لله الذي خلق السموات والذين كفروا بربهم يعدلون به وعلمت ان العائد على الموصول لا موصوف الموصول وحاصل المعنى على الوجه الآخر الاخبار بخبرين الاول ثبوت الحمد لله الذي خلق والثاني ان الذين كفروا يعدلون به (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) قال في المغني وهو حمل ضعيف لان جعل الرابط اسما ظاهرا قليل وبه تعلم توجيه تقديم الزمخشري للوجه الآخر على هذا لانه ليس فيه جعل العائد اسما ظاهرا ولان فيه عطف جملة اسمية على مثلها وعليه فلا شاهد أصلا على جعل الاسم الظاهر خلفا عن الضمير (قوله الحمد لله الذي خلق السموات) قال البيضاوي أخبر بأنه تعالى حقيق بالحمد ونبه على انه المستحق له على هذه النعم الجسام حمد او لم يحمد ليكون حجة على الذين بربهم يعدلون وجمع السموات دون الارض وهي مثلهن لان طبقاتها مختلفة بالذات متفاوتة الآثار والحركات وقدمها لشرفها وعلو مكانها وتقدم وجودها انتهى (قوله وجعل الظلمات والنور) قال البيضاوي الفرق بين خلق وجعل الذي له مفعول واحد ان الخلق فيه معنى التقدير والجعل فيه معنى التضمين ولذلك عبر عن

وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور

ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية وهي خلق وما بعده على معنى أنه سبحانه خالق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كان التقدير سعاد التي أضناك حبها لازم فساد هذا الاعراب لخلو الصلة من ضمير وهذا في الآية الكريمة نظيره في البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد فحصل التكرار وهو في الآية بمعناه لا بلفظه وأجاز في الجملة وجها آخر وبدأ به وهو أن تكون معطوفة على الحمد لله والمعنى انه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته ثم قال (وهو الذي والتي وتثنيتهما

احداث النور والظلمة بالجعل تنبيها على انهما لا يقومان بأنفسهما كما زعمت الثنوية وجمع الظلمات لكثرة أسبابها والاجرام الحاملة لها أولان المراد بالظلمة الضلال والنور الهدى والهدى واحد والضلال متعدد وتقديمها لتقدم الاعدام على الملكات ومن زعم ان الظلمة عرض يضاد النور احتج بهذه الآية ولم يعلم ان عدم الملكة كالعمى ليس صرف العدم حتى لا يتعلق به الجعل (قوله ثم الذين كفروا الخ) قال ابن عطية فثم دالة على قبح فعل الكافرين لان المعنى ان خلقه السموات والارض قد تقرر وآياته قد سطعت وانعامه بذلك قد تبين ثم بعد هذا كله عدلوا بربهم فهذا كما تقول يا فلان أعطيتك وأكرمتك ثم تشتمني ولو وقع العطف بالواو في هذا ونحوه لم يلزم التوبيخ كلزومه بثم نقله القرطبي (قوله الجملة الاسمية) لان الذين مبتدأ وقوله يعدلون خبره وجملة كفروا صلة الذين وعطف الجملة الاسمية على الفعلية سائغ لكنه خلاف الاولى (قوله يعدلون به) اي يجعلون له عديلا أي مماثلا فيعدل لازم ومقتضى قول الشارح يعدلون به ما لا يقدر على شئ ان معنى يعدلون يساوون به وان مفعوله محذوف (قوله وهو في الآية بمعناه) أي الاسم الظاهر الخلف من الضمير في الآية بمعنى الاسم الموصوف بالموصول فان قوله بربهم بمعنى الله الموصوف الذي قدر على ما خلق من السموات وما معها (قوله لانه) أي الله ما خلقه الا نعمة أي لم يخلق المخلوقات الا انعاما منه أي فضلا (قوله لخلو الصلة) وهي جملة الذين كفروا فانه صلة الذي لعطفها على الصلة والمعطوف على الصلة له حكم الصلة وأما الصلة في البيت فهي اضناك وهو ظاهر (قوله وهذا في الآية) أي خلف الظاهر عن الضمير في الآية نظير منه في البيت (قوله وهو سعاد) أي الاسم الظاهر النائب عن الضمير وهو سعاد أي الاول لان سعاد الاول وصف بالتي وهي موصول والاحتمال الاول أحسن (قوله وهو والذي الخ) الضمير عائد على ما من قوله ما افتقر وجاز الاخبار بقوله الذي الخ لان الضمير مفرد لفظا ويصلح للتعدد بحسب المعنى وقوله وهو والذي الخ اعلم ان الموصول على قسمين نص ومشترك فالنص هو الذي يستعمل بلفظ واحد بمعنى واحد والمشترك هو الذي يستعمل بلفظ واحد لمعان مختلفة وقدم النص لشرفه ﴿تنبيه﴾ في الذي والتي لغات ست احداها اثبات الياء ساكنة ثانيها حذف الياء مع بقاء الكسرة ثالثها حذف الياء مع اسكان الذال والتاء رابعها وخامسها تشديد الياء مكسورة ومضمومة سادسها حذف الالف واللام مع تخفيف الياء فيهما انتهى من الاشموني بايضاح وسيأتي للمصنف ما يخالف ذلك لانه لم يذكر الضم وذكر بدله قوله أو جارية بوجوه الاعراب ولم

يذكر حذف الالف واللام كما ترى ذلك (قوله والذين والالى) قال الرضى اعلم ان حق الاعراب أن يدور على الموصول لانه المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضحه والدليل ظهور الاعراب فى أى الموصولة نحو جاءنى أيهم ضربت وكذا فى اللذان واللتان فمن قال باعرابهما وأما الصلة فقال بعض انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتعيينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم فالجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لعدم وقوع المفرد موقعها والاعراب فى الاصل للاسم أو للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير (قوله والذين) بالياء فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وأما من أعرب الذين بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فلان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (قوله والاعراب لغة هذيل أو عقيل) أو للشك وقال بعض انه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وهو مبنى على الفتح على كل حال وكلام المؤلف يحتمل القولين لكن فى التصريح نص على القول الاول (قوله والالى) بوزن العلى يكتب بغير واو كما فى حواشى التسهيل واعلم ان مذهب المحققين ان الالى اسم جمع وقيل جمع وعلى كونه جمعا هل هو جمع للذى او الذين فيكون جمع الجمع خلاف وهذا الكلام غير متجه اللهم الا أن يكون القائل بذلك لا يشترط أن يكون له واحد من لفظه بل يكفى كونه من معناه ولا يشترط الاعراب فى مفرده وقال بعضهم انظر هل الالى مشتركة بين الاشارة والموصول فيستعمل تارة اسم اشارة وتارة موصولا أو انه هذا غير ذلك وقال المرادى فى شرح التسهيل فرق بينهما وذلك ان أولى الاشارية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها والاشاريه تكتب بعد همزتها واو بخلاف الموصولة وقوله يجوز ظاهره انه يجوز استعمال الالى الموصولة من غير اداة تعريف مع ان أل الداخلة على الموصولات لازمة والجواب ان الجواز لا ينافى اللزوم (قوله وما بمعناهن) أى وما كان بمعنى كل واحد منهن بانفراده أى يصلح لاستعماله فى كل واحد بمفرده وليس المراد ان كل لفظ من المشترك يستعمل بمعنى الجميع فى آن واحد (قوله وهو من للعالم) وتأتى لغيره فى ثلاث مسائل الاولى ان ينزل غير العاقل منزلته كقوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له فدعاء الاصنام فى قوله يدعو من دون الله سوغ ذلك الثانية ان يجتمع

غير

وجمعهما والذين والالى والاتى واللاتى وما بمعناهن وهو من للعالم

غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو كن لا يخلق فانه شامل للملائكة
والاصنام والآدميين الثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن
نحو فمنهم من يمشي على بطنه الآية لاقتران الجميع في كل دابة (قوله للعالم) عدل
اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى سبحانه والعجب كيف لا يتحاشون عن
لفظ مذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به وقوله للعالم بكسر اللام كما في
التصريح (قوله وما لغيره) قال المصنف نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق قال
البيضاوى أى ما عندكم من أعراض الدنيا ينفد أى ينقضي ويفنى وما عند الله
من خزائن رحمته باق لا ينفد وهو علة لقوله ان ما عند الله من النصر في الدنيا
والثواب في الآخرة هو خير لكم ان كنتم تعلمون أى ان كنتم من أهل العلم
والتمييز انتهى وقد تأتى للعالم مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض
وللمبهم أمره كقول من رأى شبحا لا يعرف ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع من
يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء هكذا قاله ابن عصفور ورده ابن
الحاجب بأن نوع من يعقل غير عاقل فيستغنى عنه بقوله ما لا يعقل وقال ابن مالك
انها للصفات من يعقل ورد بانه يصير المعنى فانكحوا الطيبة من النساء وهو غير صحيح
لان النكاح للذات لا للصفة انتهى تصريح قال في الكشاف وما عام في كل شئ
فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازانى أى
يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان من للاستفهام أو غيره
واذا علم ان الشئ من ذوى العقل والعلم فرق بمن وما فتختص من بذى العلم وما
بغيره وبهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلاء واستدل باطلاق ما على ذوى العقول
باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز في ذلك حتى لو قيل من
لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال لذى عقل عاقل فان قيل فهنا يجب
أن يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار
الصلة أعنى يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر مبهما مرادا به شئ ما ليقع
في موقع النفس بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصله بيعقل مفيدا غير لغو
فليتأمل (قوله ذو عند طيء) الاكثر أن يكون بحالة واحدة للمفرد وفرعه وقد
تثنى وتؤنث وتجمع فتقول ذو قام وذوا قاما وذوو قاموا وذوات قمن وذوا قاما وذواتا قامتا
وحكى عن بعضهم ذات موضع التى وذوات موضع اللاتى وهما مبنيان على الضم
حكاه أبو حيان في الارتشاف وحكى أبو جعفر بن النحاس الحلبى اعراب ذات
وذوات الموصولتين بالحركات كاعراب ذات بمعنى صاحبة وذوات بمعنى صاحبات
انتهى تصريح (قوله عند طيء) قال في الصحاح الطاءة مثل الطاعة الابعاد

يما لغيره وذو عند طي مردفا
بعد ما أو من

في المرعى قال ومنه أخذ طي عمثل سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طي بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير قال شيخ الاسلام كقوله * وبئرى ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرتها والتي طويتها والمشهور بناؤها وقد تعرب بالحروف كقوله

* فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا * فيمن رواه بالياء كما مر انتهى

وانما أعربها هؤلاء تشبيها بذي بمعنى صاحب ال حكى بعضهم ان هذه مقولة بها لاشتراكهما في التوصل بهما (قوله الاستفهاميتين) ولم تكن أي ذا للاشارة كقوله

ألا تسألان المرأ ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أي ما الذي يحاوله وهذا البيت أول قصيدة للبيد بن سعد العامري في ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت والمرأ يجوز أن يكون شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أي ما الذي يطلبه ويحاوله بسعيه في تحصيل المال أنذر أوجبه على نفسه يريد أن يقضيه ويوفى به أم سعيه ذلك صادر على غير بصيرة والنحب هنا النذر فجملة الشروط ثلاثة الاول أن لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل الثاني أن لا تكون ذا ملغاة والالغاء حكمي وهو ما ذكره شارحنا او حقيقي وقد تركه شارحنا وهو تقدير ذا زائدة بين ما ومدخولها وكأنك قلت في قولك ماذا صنعت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وسكت الشارح فيما سيأتي عن الغاء ذا مع من لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة أن تكون من وذا مركبتين قال في المغنى الثالث أن يتقدمها الاستفهام بما باتفاق من البصريين أو من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بأن ما تجانس ذا في الابهام بخلاف من فلا ابهام فيها لاختصاصها بالعاقل وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام مثلها في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها وأما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل لكن الا أن يقال ما لا يعقل أوسع دائرة (قوله وأي) قال شيخ الاسلام كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أي الذي هو أشد ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم خلافا للبصريين وقد قال الكسائي في جواب من سأله لم لم يعمل في أي الماضي أي كذا خلقت وأجاب غيره بأن المضارع مبهم كأي فتناسبا بخلاف الماضي لا ابهام

الاستفهاميتين ان لم تلغ وأي وأل في نحو الضارب

فيه فيتنافيان اهـ قوله كذا خلقت أي كذا وضعها الواضع فقال له السائل ان هذا أيضا متنازع فيه (قوله والمضروب) من كل اسم مفعول نحو والسقف المرفوع وأما وصلها بالمضارع كقوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * أو بظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعه

أو بجملة اسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بني معدّ

فقليل أو ضرورة وقوله من لا يزال بن مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط والشاهد في قوله على المعه حيث وصل أل الاسمية بالظرف وأصله على الذي معه وحر بفتح الحاء وكسر الراء فهو جدير بعيشة واسعة يقال حري وحر بمعنى واحد انتهى عيني قال شيخ الاسلام وبما تقرر علم ان أل المذكورة ليست حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن أي فاللاتي أغرن فأثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها فلا تقول جاءني زيدا الضارب وأما قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ولا موصولا حرفيا خلافا للمازني في أحد قوليه لعود الضمير عليها ولانها لا تؤول مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفي وهو ستة أن وان وما وكي ولو والذي نحو أولم يكفهم انا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب كيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذي خاضوا اهـ قوله فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين هو ما اختاره ابن مالك قال في التسهيل ويجوز تعليق حرف الجر قبل الالف واللام يعني الموصولة بمحذوف دل عليه صلتها انتهى ومثل وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين فحرف الجر في ذلك وأمثاله يتعلق بمحذوف تدل عليه الصلة قال الدماميني وغير المصنف يعني ابن مالك يقدرا عني وليس بجيد واذا قدره على رأي المصنف مثلا زاهدين فيه من الزاهدين فقيل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أي زاهدين بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا او يكون خبرا ثانيا كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه وكلام ابن الحاجب صريح في ان التعليق في مثل ذلك بنفس الصفة لا بشيء محذوف قال في امالي القراءة في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في اكثر في مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص معنى

والمضروب * وأقول لما فرغت من حد الموصول

الأصح بالمخاطبين وانما منع الاكثر من ذلك لما فيه من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق فيه بجعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع أل كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بالجملة الاسمية وذلك واضح ولا حاجة للتعسف واعلم ان الذى تأتى مصدرية وتؤول قال يونس على وقوعها مصدرية قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده قال الفارسى وعليه وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم فلا يعود الى الذى شئ لانها فى مثل هذا حرف وهذا مذهب الفراء فى قوله تماما على الذى أحسن فجعلها مصدرية وأحسن فعلا ماضيا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه وتبعه ابن مالك وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبولك بالجارية الذى يكفل فالذى يكفل مبتدأ خبره بالجارية بمنزلة وان تصوموا خير لكم بمعنى كفالته استقرت بالجارية ولولا هذا التاويل لزم محذور ان تعلقه بكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم معمول الصلة على الموصول واجيب بان التقدير أبولك كفيل بالجارية وابدل منها الذى واما وخضتم كالذى خاضوا فتوجيه الاستدلال منه انه لو كان موصولا اسميا لاحتاج الى عائد وليس بمقدر لانه لا يتعدى فيقال حذف معموله وهو العائد فلم يبق الا ان يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح به فاذا قدر كذلك لم يتطابق الذى وعائده المذكور لان الذى مفرد وعائده جمع وأجيب بان الذى جمع فى المعنى اما على انه صفة لجمع فى المعنى مفرد فى اللفظ أى كالفريق أو كالجمع الذى خاضوا فافراد الموصوف لفظا اقتضى صحة التعبير بالذى وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعا واما على ان الذى بمعنى الذين كما فى قوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

والفرق بين هذا والذى قبله ان لفظ الذى لا تجوز فيه على الاول وانه لا حذف موصوف على الثانى واما على ان الذى واقع على حدث هو الخوض ويكون العائد محذوفا وهو ضمير المفعول المطلق واما تماما على الذى أحسن فقد يؤول على ان فاعل أحسن ضمير راجع الى الله تعالى وعائد الذى محذوف والتقدير تماما على الاحسان الذى أحسنه الله اليه وقوله وان الذى حانت الخ حانت بالمهملة بمعنى هلكت والمراد به هنا ذهبت هدرا وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا فى الصحاح قيل الذى فى البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع

معنى مثل القوم فأفرد الذي نظرا للفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه وقال في المغني واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدر به وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا وانتصب الضمير ثم حذف قال الدماميني كون الذي حرفا مصدريا امر لم يقم عليه دليل واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذي موصولا اسميا صفة لمحذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس وكذا في الآية المذكورة في المتن يعني قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده فنفعل به ما تقدم وهذا أولى من القول الثاني اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالحرف في المذكور لوجد السبيل الى حذف عائد مجرور بحرف وهو باطل لانه معلوم قوله لو يسمع جعل بعضهم لو فيه حرف تمن وقال هي هنا للحكاية تمنيهم (قوله شرعت في سرد المشهور) أي نسجه وسوقه منتظما بعضه مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها (قوله المشهور الخ) اعل المراد وخلاف المشهور ذات وذوات واللاء بمعنى الذين كما في قول الشاعر

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أي الذين قد مهدوا (قوله فالمفرد المذكر) الاولى ان يقول فالفرد المذكر لان المفرد صفة للفظ والفرد صفة للمعنى والذي موضوع للمعنى لا للفظ وقوله المذكر الاولى غير المؤنث لان الله تعالى لا يوصف بتذكير ولا تأنيث مع ان الذي يطلق عليه وليدخل الخنثى المشكل فانه يستعمل فيه الذي وان اتضح بانوثة ولا يستعمل فيه غيره تغليبا للتذكير ولو عجزه ويشمل ما ليس بمذكر حقيقة وقوله المفرد أي حقيقة أو حكما كجاء الجيش الذي رحل البارحة (قوله وتستعمل للعاقل) الاولى للعالم لان البارئ لا يقال فيه العاقل وانما يقال فيه العالم انتهى فيشي رحمه الله (قوله والذي جاء بالصدق) الذي جاء بالصدق هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي صدق به المؤمنون قال البيضاوي والذي جاء بالصدق وصدق به للجنس ليتناول الرسول والمؤمنين لقوله أولئك هم المتقون وقيل هو النبي عليه السلام والمراد هو ومن تبعه كما في قوله ولقد آتينا موسى الكتاب لعلهم يهتدون وقيل الجائي هو الرسول عليه السلام والمصدق أبو بكر وذلك يقتضي اضمار الذي وهو غير جائز وقرئ وصدق به بالتخفيف أي صدق به الناس فاداه اليهم كما نزل أو صار صادقا بسببه لانه معجز يدل على صدقه وصدق به بالبناء للمفعول انتهى قال في التسهيل ويغني عن الذين الذي في غير تخصيص كثيرا يعني انه اذا كان المراد الجنس لا افرادا

شرعت في سرد المشهور من ألفاظه والحاصل انها تنقسم الى ستة أقسام لانها اما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة اما مذكر أو مؤنث فالمفرد المذكر الذي وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والذي جاء بالصدق والثاني نحو

منه على الخصوص فيأتي الذي بصيغة الافراد كثيرا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون أي والجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى فروعي اللفظ فوصف بالمفرد وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذي استوقد نارا أي الجمع الذي فروعي اللفظ فوصف بالمفرد وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة من قوله بنورهم وقال فيه أيضا ويغني عن الذين في التخصيص للضرورة قليلا كقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

كذا مثل به ابن مالك ولا مانع في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ ومجموع المعنى أي وان الجمع وان الجنس (قوله هذا يومكم) أي يوم ثوابكم وهو مقدر بالقول الذي كنتم به توعدون في الدنيا انتهى بيضاوي (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) كما في أي قال الرضي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم ابن مالك بوجوب البناء اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البناء على الضم فبعيد وقال الجزولي انه معرب في هذه الحالة أي حالة جريانه بوجوه الاعراب وقال الفيشي أو جارية بوجوه الاعراب كان الاولى ان يقول أو محركة بالحركات الثلاث لانه ليس معربا الا ان يقال قوله بوجوه الاعراب أي بوجوه تشبه وجوه الاعراب والا فلا قائل باعراب الذي وقوله بوجوه الاعراب المراد الضم عند عامل الرفع والفتح عند عامل النصب والكسر عند عامل الجر هذا هو الظاهر كما قاله بعض الاشياخ خلافا لتوقف الفيشي وبه يعلم ان قوله أو بوجوه الاعراب لغة واحدة وفي كلام الاشموني بدل قوله بوجوه الاعراب أو مضمومة وسكت المصنف عن لغة سادسة حذف الالف واللام منه مع سكون الياء (قوله أو بالواو رفعا) ومنه قوله

نحن الذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

ويكتب بلامين حالة الاعراب بخلافه حالة البناء لشبهه حينئذ بالحرف (قوله قد سمع الله) نزلت في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت انظر في أمري فاني لا اصبر عنه فقال عليه الصلاة والسلام حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما أيست اشتكت الى الله تعالى فانزل الله قد سمع الله الخ رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وفي شرح الخرشي على خليل واختلفت الاحاديث في نص مجادلتها ففي بعضها انه أكل شبابي ونثرت له بطني فلما كبر سني ظاهر مني ولي صبية صغار ان ضممتهم

هذا يومكم الذي كنتم توعدون ولاثبات والحذف على الاثبات تكون اما خفيفة فتكون اما ساكنة واما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف ويكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا وللمفرد المؤنث التي واستعمل للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وقد هنا للتوقع لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأنها وفي للسببية

أوللظرفية على حذف مضاف أي في شأنه والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين عن التوجه الى بيت المقدس وثالث في باء التي من اللغات الخمس ثالث في باء الذي ولمثنى المذكر اللذان رفعا واللذين جرا ونصبا ولمثنى المؤنث اللتان رفعا واللتين جرا ونصبا ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والثبوت ولجمع المذكر الاولى بالقصر والذين بالياء مطلقا أو بالواو رفعا ولجمع المؤنث اللائي واللاتي باثبات الياء وحذفها فيهما وقد قرئ واللائي يئسن بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللاتي يأتين الفاحشة الا بالياء لانه أخف من اللائي لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعه وهي من وأصل وضعها ان يعقل نحو أفمن يعلم أنما أنزل اليك من ربك الحق كمن هو أعمى وما لما لا يعقل نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وذو في لغة طيء يقولون جاءني ذو قام وذا بشرطين أحدهما أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو ماذا أنزل ربكم أي ما الذي أنزل ربكم أو من الاستفهامية نحو من ذا لقيت وقول الشاعر وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها * أي من الذي قالها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله

اليه ضاعوا وان ضممتهم الي جاعوا وهو عليه الصلاة والسلام يقول لها اتقي الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما أي تراجعكما فقال عليه السلام ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يارسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام فقال يطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال فاني سأعينه بفرق من تمر قالت يارسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهبي وأطعمي ستين مسكينا وراجعي ابن عمك والفرق بالتحريك ستة عشر رطلا وبالتسكين مائة وعشرون رطلا انتهى (قوله أوللظرفية) أي المجازية على حد لقد كان في يوسف (قوله التي كانوا عليها) فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة (قوله ولمثنى المؤنث الخ) وكان القياس ان يقال اللتان واللتيان كما يقال القاضيان ولكنهم فرقوا بين المعرب والمبني فحذفوا الياء من المبني وكذا يقال في ذان وتان (قوله تشديد النون) وقرئ في السبع ربنا أرنا اللذين بتشديد النون حالة النصب واللذان يأتيانها منكم والحارث ابن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان بني منادى بالهمزة وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران وقال الاخطل

هما اللتالو ولدت تميم * لقيل فخراهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخراهم خالص فتحصل ان في اللذان واللتان ثلاث لغات وان حذف النون حالة الرفع فقط انتهى تصريح (قوله أو بالواو رفعا) أي وبالياء جرا ونصبا فهو معرب (قوله بالوجهين) أي بحذف الياء واثباتها (قوله يأتين الفاحشة) أي يفعلن الزنا (قوله لانه أخف من اللائي) أي فلخفته ثبتت الياء والثقل الاول حذفت الياء جوازا (قوله أفمن يعلم الخ) الهمزة استفهام لانكار ان تقع شبهة في تشابههما (قوله كمن هو أعمى) أي أعمى القلب لا يستبصر فيستجيب (قوله وقصيدة تأتي الملوك الخ) قيل القصيدة مشتقة من قصد الشيء يقصده اذا اعتمده كان الشاعر يقصدها بالانشاء فهي على هذا فعيلة بمعنى

مفعولة ويحتمل ان تكون فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تقصد الممدوح أو المهجو او من قيلت فيه على سبيل الغزل أو غيره وقيل مشتقة من قولهم قصدت العود من الشجرة اذا قطعته منها كأن الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره وقيل من القصيد وهو المخ السمين أى كأنها سمينة والسمين محمود والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر بشرط ان لا تختلف الابيات وان تكون مستوية فى الاحكام اللازمة وقد قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقد قيل أزيد من عشرة وقيل حتى تتجاوز سبعة وما دون ذلك لا يسمى قصيدة بل قطعة واحترزنا بالاحكام اللازمة من ان تستوى الابيات فى عدد الاجزاء كما اذا نظم شاعر أبياتا من بحر البسيط مثلا بعضها تام وبعضها مجزوء (الاعراب) وقصيدة مجرور برب مقدرة بعد الواو وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وتأتى مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والمؤلف مفعوله غريبة صفة لقصيدة من حرف تحقيق قالها فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر واللام فى لبيان التعليل ويقال منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل ومن اسم استفهام مبتدأ أو ذا موصولة خبره والجملة قال لها صلة والشاهد فيه ان ذا موصولة لتقدم من الاستفهامية عليها (قوله عدس ما لعباد الخ) قاله يزيد الحميرى وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن أبى سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال حبسه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا فأخرجه فقدمت له فرس من خيل البريد فنفرت فقال عدس الخ وقيل قدمت له بغلته وهو الاظهر وعدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين المهملة صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل وامارة أى حكم (الاعراب) عدس

منه حرف النداء وعلى انه زجر لبغل هو اسم الاصوات ووجود التنوين فى بعضها وهى دالة داخلة فى حد الكلمة بما نافية ولعباد خبر فعل وفاعل والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة وفاعل والجملة حال من فاعل طليق المستتر ان هذا بمعنى الذى ولم يتقدمه استفهام بما البصريين ان هذا اسم اشارة على أصله لا من الموصولات وهو مبتدأ وطليق خبره وتحمل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها أى وهذا

قوله

يوم الخيل غارة ملحاما

الشبه حينئذ بالحرف (قوله قد سمع زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت الى عليه فقالت انظر فى امرى فانى لا اصبر وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما الله الخ رواه أبو داود وابن ماجه وابن الاحاديث فى نص مجادلتها ففى بعضها عمرى ولى صبية صغار ان ضممتهم

اليه

عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق فزعم وان التقدير والذى تحملينه طليق فذا موصول والعائد مبتدأ وتحملين صلة والعائد محذوف وطليق خبر * الشرط ان لا تكون ذا ملغاة [illegible] قد سمع الله قول التى تجادلك [illegible]

ماذا صنعت وتنزل ماذا بمنزلة قولك أي شيء فتكون مفعولا مقدما فان قدرت ما مبتدأ وذا خبرا فهي موصولة لانه لم تلغ * ومنها أي كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أي الذي هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها أل الداخلة على اسم الفاعل كالضارب أو اسم المفعول كالمضروب هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين وزعم المازني انها موصول حرفي ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها وزعم أبو الحسن الاخفش انها حرف تعريف ويرده ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه ويجوز عطف الفعل عليه في السبعة واللاتي يأتين ... صبحا فاثرن به نقعا ... خبرات لان التقدير فاللاتي أغرن فأثرن والمغيرات مفعلات من الغارة وصبحا ظرف زمان كانوا يغيرون على اعدائهم في الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بني كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاءه الوحي والنقع الغبار أو الصوت

(قوله ماذا صنعت) قال في المغني ماذا صنعت يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها وهو ما الاستفهامية عند الاخفش أو مبتدؤها وهو ما عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل ان تقديره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر انتهى كلامه ويحتمل ان يكون مبتدأ وخبرا (قوله وان الضمير يعود عليها) نحو قد أفلح المتقي ربه أي الذي اتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء خاصة وأجاب المازني عن هذا بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مواطن لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها (قوله وزعم الاخفش انها حرف تعريف) وهو ثاني قول للمازني وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها الضمير وأل المعرفة لا يعود عليها الضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت بعيدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل انتهى تصريح (قوله ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه الخ) ولو كانت حرف تعريف لما امتنع تقديم معموله عليه لان مدخولها ليس صلة فيكون نحو جاء زيدا الضارب ولما جاز عطف الفعل عليه لانه ليس اسما يشبه الفعل والفعل انما يعطف على اسم يشبهه أو على فعل مثله (قوله والمغيرات الخ) قال البيضاوي ... أي في وقته فاثرن به أي فهيجن بذلك الوقت ... ات مفعلات أي على وزنها فالياء أصلية الذان واللذات ثلاث لغات وان حذف ... ان أخذه من الغارة انهم الخ (قوله ويقال أو الواو رفعا) أي وبالياء جرا ونصبا واثباتها (قوله يأتين الفاحشة) أي الله صلى الله عليه وسلم بعث خيلا ففي فلخفته ثبتت الياء واثقل الاول حذ ... ونه وحينئذ فقول شارحنا فجاءه الوحي به استفهام لا انكار ان تقع شبهة في تشا ... بر ومجيء الوحي ونزول الآية فكأنه قال لا يستبصر فيستجيب (قوله وقصيدة ... ر ية أي عدد يسيرون بالليل وقيل اقلها الشيء يقصده اذا اعتمده كان الشاعر الى بني كنانة أي بعثها الى بني كنانة وقوله لغة طيء يقولون جاءني ذو قام وذا بشرحت وقوله انها أي الآية أي سبب نزول الآية ما الذي أنزل ربكم أو من الاسم ... الله عليه وسلم أرا لعين ان الآية كانت نزلت في قد قلتها ليقال من ذا قالها * أي

عليه ... ل

سرية لرسول الله ويحتمل انها أى القصة وتفسيرها قوله كانت الخ (قوله من قوله) المناسب كقوله كما قرره بعض المشايخ و يمكن الجواب بان التقدير وذلك مأخوذ من تفسير قوله الخ فان تفسير الحديث هو الذى استنده أهل اللغة كما فى المصباح فيؤخذ منه تفسير الآية (قوله أو اقلقه) بقافين شدة الصوت والمعنى ان النقع هو الغبار أو الصوت نظيرما فى الحديث فان فيه الصوت والغبار فالنقع فى الحديث الغبار والاقلاقة الصوت وقوله نهجين بالمغار عليهم يتبادر منه ان الضمير فى به من قوله فاثرن به عائد على المغار عليهم وليس كذلك بل عائد على الصبح فالباء بمعنى فى وقوله صباحا أى بالصباح وهو تفسير للضمير وقوله وجلبة عطف على محذوف أى غبارا وجلبة والواو بمعنى أو والتقدير نهجين على الاعداء المغار عليهم فى الصباح غبارا أو جلبة أى اصواتا ولو ابدل صباحا بصباحا بالياء لكان قوله وجلبة تفسيرا له ولو أبدل صباحا بغبارا كان أولى فتأمل وذلك ان تجعل قوله بالمغار عليهم تفسيرا لقوله به على حذف مضاف أى بمكان المغار عليهم ويدل لهذا قول الجلالين فاثرن به أى هيجن بمكان عدوهن أو بذلك الوقت وحينئذ فقوله صباحا منصوب على نزع الخافض وعلى حذف العاطف والتقدير أو بذلك الصباح وقوله وجلبة عطف على محذوف أى غبارا وجلبة كما تقدم وقوله نهجين هكذا فى نسخ والذى فى الجلالين فهيجن وهو الصواب لان أثار متعد فيفسر بهيجن المتعدى واما هاج فهو لازم تأمل والنون للاناث لانها عائدة على المغيرات وقوله وجلبة بفتح الجيم واللام الصوت كما فى المختار وقال الفيشى اختلاط الاصوات وكلام المختار انسب بقول الشارح والنقع الغبار أو الصوت *(قوله الخامس المحلى بالالف واللام) سمى بذلك لانها صارت له كالحلية لانها عرفته وأذهبت عنه النكارة كما ان الحلية تدفع عن صاحبها البشاعة وتعبير المصنف بالمحلى بأل احسن من تعبير غيره بالمعرف باداة التعريف لان فيه تكرارا لان المعرف يستلزم اداة تعريف انتهى فيشى وأنت خبير بان قولك المعرف مجمل صادق بالمعرف بالصلة وبال وبالمضاف اليه وبالاشارة فيكون قولك باداة التعريف بيان للمراد من هذا المجمل وبيان المجمل لا يكون فيه تكرار فتأمل (قوله أو الجنسية) أى التى لاستغراق الافراد أو لاستغراق الصفات أو للحقيقة والماهية (قوله ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس) أى غالبا ومن غير الغالب قوله عليه السلام نعم عبد الله خالد بن الوليد (قوله و يجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس) اختلف هل أل الداخلة على فاعلهما للعهد أو للجنس وعلى انها للعهد هل الذهنى أم الحضورى وعلى انها للجنس هل لاستغراق افراده أو صفاته انتهى فيشى وفى التصريح واختلف فى أل هل هى جنسية أو عهدية ثم

من قوله عليه الصلاة والسلام ما لم يكن نقع أو اقلاقة أى نهجين بالمغار عليهم صباحا وجلبة ثم قال

* (الخامس المحلى بأل العهدية كجاء القاضى ونحو فيها مصباح المصباح الآية أو الجنسية نحو وخلق الإنسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب لاريب فيه ونحو وجعلنا من الماء ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس الظاهرين

اختلاف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انه للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له وغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه التكاذب في زيد نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أحدهما ان المعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول أشتري اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو وقاله ابن ملكون والجزولي انتهى (قوله نحو نعم العبد الخ) لما كان مرجع تعريف الفاعل في الامثلة المذكورة الى أل صح التمثيل بها لقوله ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس وان كان في التمثيل بها بعضها تسمح فان ال في مثل القوم فيما أضيف له الفاعل وفي ما بعده فيما أضيف لمضاف الى ما فيه أل (قوله فنعم ابن اخت القوم الخ) قال في التصريح كقول أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ماقبله أو خبر لمحذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف أي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة انتهى (قوله فأما المضمر) صرح به لبيان شرطه وان كان يفهم من قولهم المظهرين ان فاعلي نعم وبئس يكونان مضمرين لكن لم يعتبر هذا المفهوم وصرح به لان فيه اجمالا لصدقه على ما اذا كان الفاعل ضميرا مثنى أو مجموعا لمخاطب أو متكلم مع ان فاعلهما المضمر لا يكون الا ضميرا غيبة مفردا واستغنى المصنف عن تقييده بالافراد وبكونه للغيبة لان فاعل الفعل الماضي اذا كان ضميرا مستترا لا يكون الا كذلك (قوله بتمييز) أي نكرة عامة قابلة لال متأخرة عن الفعل مقدمة على المخصوص فلا يصح أن يميز نحو مثل لعدم قبول أل ولا بشمس كنعم شمسا الشمس لعدم العموم بخلاف نعم شمسا شمس اليوم لان الشمس هنا متعددة بتعدد الايام ولا شمسا نعم شمس اليوم لتقدم التمييز على الفعل ولا نعم شمس اليوم شمسا لتأخره عن المخصوص ولابد من مطابقته للمخصوص افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ويجوز حذفه اذا علم كما يحذف المخصوص اذا علم وفهم من كلامه ان التمييز لا يجامع الظاهر بدليل تخصيصه الضمير بكونه مفسرا بالتمييز والمسئلة ذات خلاف وقد أشار اليه ابن مالك بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

نحو نعم العبد وبئس مثل القوم فنعم ابن اخت القوم فأما المضمر فيستتر مفسر بتمييز

نحو نعم امرأ هرم ومنه فنعما هي وفي نعتي الاشارة مطلقا وأي في النداء

انتهى فيشي قال في التوضيح وشرحه وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي الجمع بينهما كقوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * ردّ التحية نطقا أو بايماء

فجمع بين الفاعل وهو الفتاة وبين التمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما ان التمييز لدفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بالاجماع على من له الدراهم عشر ون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وبأنه قد جاء في الباب كقوله

* والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا * وماقاله سيبويه تعين ولا حجة فيما أورده في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء من الباب من باب الحال لا التمييز وقيل ان أفاد التمييز معنى زائدا على الظاهر جاز الجمع والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله

* فنعم المرء من رجل تهامي * فجمع بين الفاعل وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء اسم لكل ما نزل من نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان كسر التاء مع تشديد ياء النسب وفتح التاء بدون تشديد الياء والثاني نحو نعم الفتاة فتاة هند انتهى (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الراء اسم لرجل وهو المخصوص بالمدح (قوله ومنه فنعما هي) انما صله اشارة الى الخلاف فيه وليبين ما اختاره قال في التصريح واختلف في ما المتلوة بمفرد نحو فنعما هي على ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبل التركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه وأما ان لم تكن متلوة بشئ نحو دققته دقا نعما فقيل معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشئ دقا أو نعم شيئا الدق وأما لو كانت متلوة بفعل نحو نعما يعظكم به ففيها أقوال عشرة أنظرها في التصريح (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) عطف على قوله في فاعلي نعم الخ كأنه قال ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وفي نعتي الخ وفي المصنف اجمال لانه يحتمل ان الضمير يعود على مطلق أل بقيد كونها معرفة ويحتمل أن يعود عليها بقيد كونها جنسية والاولى حمله على الوجه الاول بدليل الاستثناء في قوله الا نعت اسم الله لان أل الداخلة عليه ليست معرفة لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد وان كان الصحيح ان الممتنع انما هو اجتماع اداتي تعريف على معرف واحد والداخلة على نعت اسم الاشارة للحضور والداخلة على نعت أي للجنس والداخلة على فاعلي نعم وبئس للعهد أو للجنس على الخلاف السابق ويصير الكلام على هذا من باب الكلام

الموجه الذي يصرفه ذهن السامع اللبيب وحينئذ يحمل كل على ما يناسبه وحينئذ فقوله فيجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس أي يجب ثبوت أل العهدية أو الجنسية وقوله وفي نعتي الاشارة وأي أي يجب ثبوت أل الحضورية في نعت اسم الاشارة وأل الجنسية في نعت أي اهـ فيشي وقال في التوضيح وشرحه ولا توصف أي في باب النداء الا بما فيه أل من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحارث ولا يا أيها الصعق مما فيه أل للمح أو الغلبة أو باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا أيهذا الرجل ولا يجوز يا أيهذاك خلافا لابن كيسان انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان المحلى بال الواقع نعتا لاي في النداء لا يصح أن تكون أل فيه معرفة بل تكون زائدة وان كان المصنف هنا انما تكلم على المعرفة فما قاله لقيشي من ان أل للحضور في نعت اسم الاشارة أي بحسب ماذكره المصنف هنا فتأمل (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) أصل التركيب وفي نعت اسم الاشارة مطلقا وفي نعت أي في النداء وفي غيره لا تنعت ومعنى الاطلاق سواء كان اسم الاشارة في نداء نحو يا هذا الرجل أم غيره نحو هذا الرجل فعل كذا ونحو ما لهذا الرسول انتهى شيخ الاسلام (قوله نحو يا أيها الانسان مال هذا الكتاب) لف ونشر مشوش (قوله وقد يقال يا أيهذا) أي فقد تنعت أي باسم الاشارة من غير نعت لاسم الاشارة وأحرى اذا كان منعوتا وهو قول ابن مالك خلافا لابي حيان من قوله اذا كان اسم الاشارة نعتا لأي لم تستعمله العرب الا منعوتا (قوله ويجب حذفها في السعة الخ) انما وجب لئلا يجتمع معرفان واحترز بالسعة من الضرورة نحو يا الغلامان اللذان فرا * (قوله الا من اسم الله والجملة الخ) واستثنى المؤلف في التوضيح أيضا اسم الجنس المشبه به نحو يا الخليفة هيبة والموصول المسمى به نحو يا الذي ويا التي فجملة المستثنيات أربعة انتهى شيخ الاسلام (قوله والجملة المسمى بها) وهي مصدرة بالالف واللام (قوله ومن المضاف) أي ويجب حذفها من المضاف لئلا يجتمع معرفان فلا تقول الغلامي (قوله الا ان كان الخ) يقرأ بفتح همزة ان ويصير التقدير حينئذ الا حالة كونه صفة الخ فيكون مفردا ولا يقرأ بالكسر لانه على هذا يكون جملة واستثناء الجمل لا يصح الا اذا كان منقطعا كقوله تعالى الا من تولى وكفر الآية (قوله معربة بالحرف) يشمل ما اذا كان الوصف مثنى أو مجموعا وقوله أو مضافة الى ما فيه أل أي بلا واسطة أو بواسطة فيشمل الصورة الباقية مثال ما اذا كان بلا واسطة الضارب الرجل ومثال الواسطة الضارب رأس الجاني لان الضارب مضاف لرأس المضاف المعرف بأل فيكون رأس معرفا بأل بواسطة اضافته الى ما هو معرف بها

نحو يا أيها الانسان ونحو مال هذا الكتاب وقد يقال يا أيهذا ويجب في السعة حذفها من المنادى الا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن المضاف الا ان كان صفة معربة بالحرف أو مضافة الى ما فيه أل * وأقول الخامس من المعارف

ومثاله أيضا الرجل الضارب غلامه فان غلام معرفة بأل بواسطة اضافته للضمير الذى علم كونه معرفة بعوده للرجل الذى هو معرفة بأل انتهى فيشى وقوله أو مضافة الى ما فيه أل وفى نسخة الى ما عرف بأل والنسختان بمعنى واحد كما يستفاد من شيخ الاسلام (قوله المحلى بالالف واللام) اعلم ان فى المسئلة أقوالا أربعة قيل المعرف أل والهمزة زائدة وقيل المعرف أل والهمزة أصلية وقيل المعرف اللام وقيل الهمزة وحجة الاول ان الهمزة تسقط فى الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس لدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فى نحو ألحمر فلعروض الحركة فلا يعتد بها وحجة الثانى فتح الهمزة وانهم يقولون ألحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام قبلها ويثبتونها مع تحرك ما بعدها وحجة الثالث انها نسخت التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبهه أمثالها وانما دخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا وحجة الرابع انها جاءت لمعنى فأحق الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام ولان اللام تغير صورتها فى لغة حمير سواء كانت مظهرة أم مدغمة كما فى حديث ليس من امبر امصيام فى امسفر خلافا لمن قيده بالظاهرة وجعل الشاهد فى امبر فقط (قوله العهدية أو الجنسية) أشار به الى ان أل وضعت بوضعين للجنس وللعهد وكل منهما ثلاثة أقسام لان التى للجنس اما أن يراد بها الجنس من حيث هو وهى التى للحقيقة ولا يخلفها كل أو يراد الجنس فى ضمن جميع الافراد أو صفات الافراد والتى للعهد اما ذكرى واما ذهنى واما حضورى وترك المصنف الحضورى نحو اليوم أكملت لكم دينكم لوضوحه فقول الشارح كل منهما قسمان فيه شئ بل ثلاثة أقسام وما ذكرناه طريقة من طرق ثلاث والثانية ان أل وضعت بأربعة أوضاع للماهية ولحصة معينة وغير معينة وفى محل كل والثالثة أنها وضعت بوضع واحد وهو التعريف ثم ان استعملت فى الماهية فهى للجنس أو لحصة غير معينة فهى للعهد الذهنى او لمعينة فهى للعهد الخارجى أو لجميع الافراد فهى للاستغراق انتهى تقرير شيخنا الدردير على الاشمونى ﴿فائدة﴾ الالف واللام فى اسم الله وصفاته للكمال تقول زيد الرجل أى الكامل فى الرجولية واذا قيل الرحمن أى الكامل فى معنى الرحمة (قوله الى معهود ذهنى) وهو عند النحاة ان يشار بها الى معلوم عند المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر وأما عند أهل المعانى فهو أن يشار بما فيه أل الى الحقيقة فى ضمن فرد من افرادها مبهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم أى ادخل الحقيقة فى ضمن فرد مبهم اذ يستحيل دخول الحقيقة من حيث هى

المحلى بالالف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت الى ان كلا منهما قسمان لان العهدية اما أن يشار بها الى معهود ذهنى

كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما وأل الجنسية قسمان لانها اما أن تكون استغراقية أو مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أي كل فرد من أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أي ان هذا الكتاب هو كل الكتب الا ان الاستغراق في الآية الأولى لافراد الجنس وفي الثانية لخصائص الجنس كقولك زيد الرجل أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة والثاني نحو وجعلنا من الماء كل شئ حي أي من هذه الحقيقة لا من كل شئ اسمه ماء وقولي العهدية أو الجنسية خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين

واصطلاح أهل المعاني هو الذي درج عليه النحاة في قولهم المعرف بأل الجنسية في معنى النكرة نحو * ولقد أمر على اللئيم يسبني * فان المراد حقيقة اللئيم في ضمن فرد مبهم وهو بمعنى النكرة. (قوله أو ذكرى) الذكر بالكسر الانصات وبالضم ضد النسيان والاول لساني والثاني جناني ومنه قول المختصر ومعذكر ترتيب حاضرتين (قوله مصباح المصباح الخ) اذ المصباح سراج ضخم ثاقب والمشكاة الكوة غير النافذة وقيل المشكاة الانبوبة في وسط القنديل والمصباح الفتيلة المشتعلة (قوله في زجاجة) أي قنديل من الزجاج انتهى بيضاوي (قوله وخلق الانسان ضعيفا) أي لكونه لا يقدر على دفع شهوته (قوله لخصائص الجنس) المراد بخصائصه صفاته وأنواعه (قوله كقولك زيد الرجل أي الذي اجتمعت فيه صفات الرجال) هذا بيان لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في قولك الرجل علما بناء على ان أل لخصائص الجنس لا على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس من علم وكتابة وغيرهما فالتمييز نوع منه والصواب أن أل للجنس مبالغة (قوله أي من هذه الحقيقة) أي من حقيقة الماء المعروف فتدخل الحيوانات والنبات وقوله لا من كل شئ اسمه ماء أي لان من افراد الماء ما لا يحيي وبعضهم جعل هذه الآية أي وجعلنا من الماء الخ من العهدية أي الماء المعهود وهو المني لان الحقيقة لا وجود لها وبعضهم جعلها قسما مستقلا (قوله على هذه القراءة حال) وأما على قراءة ضم الياء فالاذل مفعول وحينئذ فالاذل هم أمة محمد في زعم المنافقين والاعز هم المنافقون في زعمهم وعلى القراءة المذكورة في الشارح فالاعز هو محمد وأمته (قوله فنعم الماهدون) أل هنا معرفة لانه قصد بالوصف بعدها الثبوت فلا يرد أن أل في اسم الفاعل واسم المفعول موصولة لا معرفة (قوله فيما أضيف هو اليه الخ) انما أبرز الضمير الذي هو لانه

فانها ليست لعهد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح ياء ليخرجن وضم رائه وذلك لان الاذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التنكير فلهذا قلنا ان أل زائدة لا معرفة والتقدير ليخرجن الاعز منها ذليلا ولك أن تقدر أن الاصل خروج الاذل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل النيابة وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت أن أل المعرفة يجب ثبوتها في مسئلتين ويجب حذفها في مسئلتين أما مسئلتا الثبوت فاحداهما أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل نعم أو بئس كقوله تعالى نعم العبد فنعم القادرون فنعم الماهدون وبئس الشراب وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى بئس مثل القوم الى انه لا يشترط كون أل في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في نعم العبد بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين بئس مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا مستترا لا بارزا

عائد على غير الموصول فلذلك وجب ابرازه قال ابن مالك

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ماليس معناه له محصلا

المعنى وكون ال في اسم أضيف هو أى الفاعل اليه أى الى الاسم بناء على ان الاول يقال له مضاف اليه والثانى مضاف والمشهور العكس وحينئذ فالصفة جرت على من هى له فلا وجه للابراز (قوله مفسر بالتمييز) اما ملفوظ به أو مقدر كما ورد فى صحيح مسلم من حديث ابليس انه يبعث جنده فى الارض فيجىء أحدهم فيقول ماتركتهم حتى فرقت بين الرجل وزوجته فيقول له ابليس نعم أنت وهذا ونحوه محمول على ان التمييز محذوف للعلم به والتقدير نعم شيطانا أنت وأنت هو المخصوص بالمدح ونظيره فى حذف التمييز من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة لكن ذكر فى المغنى ان حذف التمييز فى باب نعم شاذ (قوله نعم امرأ هرم الخ) من بحر البسيط نعم فعل لانشاء المدح على سبيل المبالغة جامد غير متصرف والمرء الرجل وفيه لغات امرؤ ومرء نحو فاس ولا جمع له من لفظه وهرم بفتح الراء اسم رجل وهو ابن سنان الجواد المشهور ابن أبى حارثة المزنى وقوله تعر بالراء بمعنى تنزل وفى نسخة تعد أى تصب والنائبة النازلة والمرتاع المصاب والوزر الملجأ (الاعراب) نعم فعل ماض وفاعله مستتر مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أى المرء وهرم المخصوص بالمدح فاما أن يكون مبتدأ وما تقدم خبره واما أن يكون خبرا عن مبتدا محذوف أى هو هرم ولم تعر جازم ومجزوم ونائبة فاعل تعر الا حرف استثناء وكان فعل ماض واسمها ضمير ووزرا خبرها والمرتاع متعلق به خلافا لقول صاحب الشواهد وزرا اسمها والمرتاع خبرها محله نصب وبها متعلق بمرتاع والشاهد فى البيت كون فاعل نعم ضميرا مستترا مفسرا بالتمييز (قوله نعتا ما الاسم الاشارة الخ) وكأن المراد أولا نداء المحلى بأل وأتى باسم الاشارة وصلة لندائه ويجب رفع النعت مراعاة للضم المقدر فى اسم الاشارة وانما لزم الرفع لان المقصود المحلى والمنادى المفرد لا ينصب وان كان المقصود بالنداء اسم الاشارة فلك فى المحلى بعده الرفع والنصب اه تصريح (قوله والغالب أن تنعت الخ) أى اذا نعتت باسم الاشارة فالغالب نعت ذلك الاسم اعنى اسم الاشارة بالمحلى بال فقوله ولكن قد تنعت الخ استدراك على قوله والثانية الخ أى فانه قد يتوهم منع غير ما ذكر لانه أفاد أن نعت أى بالمعرف واجب فيوهم منع غيره (قوله الا أيهذا الزاجرى الخ) قاله طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك وقيل اسمه عمرو ولقبه طرفة والبيت من بحر الطويل والوغا بالغين المعجمة الحرب ويسمى أيضا الهيجاء بالمد والقصر والمعركة والمعترك موضع القتال والمعنى أيها الزاجرى الذى تمنعنى من

مفسر بالتمييز بعده كقولك نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وقول الشاعر

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة
الا وكان لمرتاع بها وزرا

والثانية نعتا ما الاسم الاشارة نحو ما لهذا الكتاب ما ل هذا الرسول وقولك مررت بهذا الرجل أو نعت أيها فى النداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن قد تنعت أى باسم الاشارة كقولك يا أيهذا والغالب حينئذ أن تنعت الاشارة كقوله

الا أيهذا الزاجرى أحضر
الوغى * وان أشهد اللذات
هل أنت مخلدى

وقد لا ينعت كقوله

أن أحضر القتال وأن أنا لذ بشرب الخمر وغيره هل أنت تبقى خالدا (الاعراب) ألا للتنبيه وأى منادى حذف منه حرف النداء وهذا صفة لاى والزاجرى صفة لهذا مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم وأحضر بالنصب شذوذا على اضمار أن وأن أشهد معطوف على أن أحضر وهل حرف استفهام بمعنى النفى وأنت مبتدأ ومخلد خبر والشاهد ان هذا نعت لاى (قوله أيهذان كلا زاديكما) تمامه * ودعانى واغلا فيمن يغل * هو من بحر الرمل وأجزاؤه فاعلاتن ست مرات ودعانى اتركانى والواغل بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم يشربون ولم يدع وذلك الشراب الوغل وأصل يغل يوغل لانه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء (الاعراب) أى منادى حذف منه حرف النداء وهذان نعت المنادى وكلا فعل أمر وفاعله الالف وزاديكما مفعول ودعانى أمر وفاعل واغلا مفعول ثان فيمن متعلق به ومن موصولة ويغل صلته والشاهد فى البيت فى أيهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الاشارة * (تنبيه) * تؤنث أى للمؤنث وتذكر للمذكر قال تعالى يا أيها الانسان يا أيتها النفس فأى وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها للتنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أى وأية عوضا من المضاف اليه مفتوحة ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بنى الحارث وقد قرئ بها والانسان والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أى وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول فى أمثاله انتهى تصريح (قوله فلك قطع الخ) الحاصل انه يجوز لك اثبات الالفين وحذفهما واثبات الاولى دون الثانية لكن يلزم على الاخير التقاء الساكنين على غير حده وانما جاز قطع الهمزة وهو الاكثر اشارة الى ان الالف واللام خرجتا عن أصلهما وصارتا جزأ من الكلمة ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المتصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة انتهى تصريح (قوله يا المنطلق زيد) يقرأ بقطع همزة المنطلق لانه اذا سمى بما فيه همزة وصل صارت قطعا وهو منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله ويستثنى من ذلك مسئلتان) اقتصر المصنف على المسئلتين لشهرتهما والا فقد استثنى فى التسهيل مسئلتين أيضا كما علمتهما (قوله معربة بالحروف) وهو المثنى وجمع المذكر السالم (قوله نحو الضاربا زيد والضاربو زيد) وأما نحو الضاربون والضاربان فتجوز الاضافة ويجوز عدمها وتكون حذفت للتخفيف فرفع الضمير منخفض على الاول ونصب على الثانى

* أيهذان كلا زاديكما *

وأما مسئلتا الحذف فاحداهما أن يكون الاسم منادى فتقول فى نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام ويا رجل ويا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى فيجوز أن تقول يا ألله فتجمع بين يا والالف فلك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها والثانى الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديته قلت يا المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك فى الغلام والدار غلامى ودارى ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجمع بين أل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان احداهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع أل والاضافة وذلك نحو الضاربا زيد والضاربو زيد

حينئذ أيضا الجمع بين الالف واللام والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل والراكب الفرس وما عداهما لايجوز فيه ذلك خلافا للفراء في اجازة الضارب زيد ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معرفة بغير الالف واللام وللكوفيين كلهم في اجازة نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرماني والمبرد والزمخشري في قولهم الضاربي والضاربك والضاربه ان الضمير في موضع خفض بالاضافة ثم قلت * السادس المضاف لمعرفة كغلامي وغلام زيد * وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة الاشارة وغلام الذي جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضي في رتبة ذي الاداة ولا يستثنى من ذلك الا المضاف للمضمر كغلامي فانه ليس في رتبة المضمر بل هو في رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما وذهب آخر الى انه في رتبتها مطلقا ولا يستثنى المضمر والذي يدل على بطلان القول الثاني قوله * كخذروف الوليد المثقب * فوصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لاتكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم لان

(قوله والثانية أن يكون المضاف صفة) أي مفردة أو جمع تكسير او جمع مؤنث سالما (قوله معمولا لها وهو بالالف الخ) اي وكانت أل في المضاف للمعمول لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذا اذا كان بينهما أكثر من مضاف امتنع فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم (قوله الضارب زيد ونحوه) أي من بقية المعارف كالضارب هذا أو الذي أو الضاربك أو الضارب غلامك بخلاف المضاف لنكرة نحو الضارب رجل فيمتنع لامتناع اضافة المعرف للنكرا انتهى تصريح (قوله ان الضمير في موضع خفض بالاضافة) مذهب الجمهور انه في محل نصب لانه مفعول للصفة لانه اذا كان بأل عمل مطلقا وهو الراجح * (قوله المضاف الخ) أي اضافة محضة اذا لم يكن المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل اما اشتراط كون المضاف اليه معرفة فصرح به المصنف وأما الشرطان الاخيران فيؤخذان من كلامه وذلك لان الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه أو لانه اكتفى بالمثال عن التصريح بهما او تقدير العبارة السادس المضاف لمعرفة حال كونه كغلام من غلامي وغلام زيد انتهى فيشي (قوله كخذروف) قال في الشواهد لا أعلم قائله ولا تمامه والخذروف بضم الخاء والذال المعجمة عود مشقوق في وسطه يشد بخيط ويجذب فيسمع له دوي ويطلق أيضا على الذي يوضع في حرفي الرحى العليا ويقال خذرف أي أسرع ومنه الخذروف الذي يديره الولد بخيط فيسمع له دوي وهو المسمى في عرفنا بالدوامة ويقال للجمل الواسع الخطى خذروف والشاهد انه وصف المضاف الى المعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لاتكون أعرف من الموصوف انتهى شواهد بتصرف وقال بعض الخذروف خشبة طويلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة في يده بالخيط والوليد الصبي ولك أن تمنع الاستدلال بهذا البيت بجعل المثقب بدلا لانعتا (قوله والصفة لاتكون أعرف من الموصوف) أي لانه لوجعل خذروف في رتبة ما تحت المعرف باداة التعريف وهو المضاف لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف انتهى فيشي لكن أنت خبير بأن الموضوع ان المضاف لمعرفة في رتبة ما تحت تلك المعرفة ولا شك انه ليس تحت المحلى شئ غير المضاف الذي الكلام فيه نعم يتأتى على القول بأن المحلى والموصول سواء الا أن يقال المراد بقوله في رتبة ما تحته انه أدنى فيشمل ما اذا لم يكن تحته شئ كالمحلى تأمل (قوله وعلى بطلان الثالث الخ) أي

لان الصفة لا تكون أعرف من الموصوف (قوله مررت بزيد صاحبك) ظاهره منع هذا التركيب وفيه نظر لانه لا يتعين كون صاحبك نعتا بل يجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان والبدل وعطف البيان يجوز فيهما أن يكون التابع أعرف من المتبوع وهذا أحسن من قول القيشي يجوز في كل منهما أن يكون أعرف من الموصوف الا أن يراد الموصوف معنى (قوله صاحبك) ان قلت اضافته لفظية لانه اسم فاعل فلا تفيده تعريفا قلت قصد به الدوام فاضافته محضة ومعنوية

باب المرفوعات

جمع مرفوع لا مرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذكور من الخيل والايام الخاليات قاله الجامي وفيه تغليب والاولى المرفوعات الفعل المضارع ولك أن تجعله جمع مرفوعة أي كلمة مرفوعة ولا يقال ان قوله عشرة بالتاء يعين الاول لانه يجوز حذف التاء من العدد وذكرها اذا حذف المعدود أو لم يضف العدد للمعدود (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ما) أي اسم حقيقة أو حكما أي مؤولا اذا مشينا على قول الجمهور ان الفاعل لا يكون فعلا ولا جملة أو لفظا ان مشينا على قول غير الجمهور ان الفاعل يكون فعلا ويكون جملة أي من غير تأويل اما عند التأويل فيتفق الجمهور وغيرهم على وقوعه فاعلا كما اذا سمي بالفعل أو بالجملة أو أريد لفظهما (قوله قدم الفعل) أي أصالة لان الشئ اذا أطلق انصرف لفرده الكامل فلا يرد تقديم الفاعل للضرورة كما في قوله

* فلما وصال على طول الصدود يدوم * فان ابن مالك نقل عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة خلافا للكوفيين المجوزين تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بالمد

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا

ووجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فيتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية فدال مهملة وهي الرزانة والبيت عند البصريين ضرورة وهي مبيحة للتقديم كما تقدم أو مشيها مبتدأ حذف خبره أي يظهر وئيدا راجع التصريح (قوله الفعل) أي التام سواء كان متصرفا أو جامدا نحو نعم الرجل وخرج اسم كان (قوله أو شبهه) لا يشمل الظرف والجار والمجرور واذا اعتمدا فانهما عاملان عند المصنف ولا يقال

مررت بزيد صاحبك ثم قال
﴿باب﴾ المرفوعات عشرة أحدها الفاعل وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه

لهما انهما شبيهان لفعل بل في معنى الفعل فالمناسب أن يقول أو ما في معناه (قوله أو شبهه) وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل اه فاكهي (قوله وأسند اليه) أي بطريق الاصالة ليخرج تابع الفاعل وخبر المبتدا في نحو قولك قائم زيد والمراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه أو ادراك عدم وقوعه فيشمل ما قام فان معناه سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة للتكلف بأن يراد بالاسناد ايجابا أو نفيا محققا أو فرضا انتهى شنواني على الازهرية وقال الفيشي قوله وأسند اليه أي اصالة ليخرج التوابع فان الاسناد لها ثانوي لا أصلي قال الشنواني وكذا يقال في المنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر التابع بعدها والضمير في أسند عائد على الفعل أو شبهه وأفرد لان العطف بأو والافصح الافراد ويراد بالفعل أو شبهه اللذان هما فاعل قدم وأسند الاصطلاحيان أي اللفظ المخصوص وهو لفظ ضرب أو قائم مثلا والضمير في قيامه به أو وقوعه منه عائد على الفعل أو شبهه باعتبار المدلول ففي كلامه استخدام (قوله على جهة) أي طريقة (قوله كعلم زيد ومات بكر) مثالان لقيام الفعل به غير ان الفعل في الاول معنوي وفي الثاني عدمي لان العلم من مقولة الانفعال والموت عدم الحياة فهو عدمي قاله في شرح الصدور والحق ان العلم كيف والموت أمر وجودي يضاد الحياة وقوله ضرب عمرو مثال لوقوع الفعل منه وقوله مختلف ألوانه مثال القيام شبه الفعل به وكلها أمثلة لما على اسما ومثال ما في تأويل الاسم أو لم يكفهم انا أنزلنا أي انزالنا ومنه يسر المرء ماذهب الليالي أي ذهابها وقوله ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله * بدا لي من تلك القلوص بداء * ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجهه ومثال اسم التفضيل نحو قول الشاعر

مارأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

ومثال المصدر * الا ان ظلم نفسه المرء بين * ومثال اسم المصدر عجبت من اعطاء الدنانير زيد ومثال اسم الفعل نحو هيهات العقيق ومثال الظرف وعديله المعتمدين ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك (قوله شرعت من هنا) أي شرعت شروعا مبتدأ من هنا منتهيا الى آخر العشرة ويحتمل ان من زائدة

وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومختلف ألوانه * وأقول شرعت من هنا في ذكر أنواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لانها أركان الاسناد وثنيت بالمنصوبات

لانها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات لانها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها وهو المضاف
فان كان عمدة فالمضاف اليه
عمدة كما في قولك قام غلام
زيد وان كان فضلة فالمضاف
اليه فضلة كما في قولك رأيت
غلام زيد والتابع يتأخر عن
المتبوع وبدأت من المرفوعات
بالفاعل لامرين * أحدهما
ان عامله لفظي وهو الفعل
أو شبهه بخلاف المبتدا فان
عامله معنوي وهو الابتداء
والعامل اللفظي أقوى من
العامل المعنوي بدليل
انه يزيل حكم العامل
المعنوي تقول في زيد قائم
كان زيد قائما وان زيدا قائم
وظننت زيدا قائما ولما بينت
أن عامل الفاعل أقوى
كان الفاعل أقوى والاقوى
مقدم على الاضعف الثاني
ان الرفع في الفاعل للفرق
بينه وبين المفعول وليس
هو في المبتدا كذلك والاصل
في الاعراب أن يكون للفرق
بين المعاني فقدمت ما هو
الاصل والضمير في قولي وهو
للفاعل وقولي ما قدم الفعل
أو شبهه عليه مخرج لنحو
زيد قام وزيد قائم فان زيدا
فيهما أسند اليه الفعل وشبهه
ولكنهما لم يتقدما عليه ولا بد
من هذا القيد لان به يتميز الفاعل من المبتدا وقولي وأسند اليه مخرج لنحو زيدا في قولك ضربت زيدا

أي شرعت هنا (قوله لانها فضلات غالبا) ومن غير الغالب اسم ان وخبر كان فانهما وان كانا منصوبين لكنهما عمدتان (قوله وختمت بالمجرورات لانها تابعة الخ) الاوضح أن يقول لانها تارة تكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة تكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد وتقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع فضلة نحو هذا ضارب زيد والا فالذي في مثال الشارح مكمل للعمدة لا انه عمدة أصل (قوله وبدأت بالفاعل الخ) هذا مذهب الخليل وعند سيبويه المبتدا أصل والفاعل فرع لانه مبدوء به الكلام أي غالبا وانه لا يزول عنه الابتداء وان تأخر والفاعل تزول فاعليته في التقدم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير ولانه لما كان عامله معنويا كان رفعه لذات وما كان رفعه بالذات أقوى مما كان عارضا وقيل كل منهما أصل برأسه واختاره الرضي ونقله عن الاخفش وابن السراج قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا وذكر الحفيد ان ثمرته تظهر في أولوية التقدير عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وأن يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل أصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا أصل ترجح الثاني وان قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهرت فائدته انتهت عبارته (قوله لامرين) وهنا ثالث وهو أنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة انتهى حفيد (قوله والعامل اللفظي) سواء كان حرفا أو فعلا ناقصا أو تاما أو كان اسما مشبها للفعل (قوله ولما بينت ان عامل الفاعل الخ) لان الاثر تابع للمؤثر (قوله للفرق بينه وبين المفعول) وانما أعطوا الرفع للفاعل لقلته لانه لا يكون الا واحدا والرفع ثقيل وأعطوا النصب للمفعول لكثرته لانه خمسة والنصب خفيف فأعطوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فحصل التعادل بينهما (قوله وليس هو في المبتدا كذلك) أي لانه لا يلتبس بالمفعول (قوله والاصل في الاعراب الخ) ما ذكره المصنف مبني على الغالب فلا يرد نحو زيد ضربت بالرفع فان قلت ما ذكره المصنف غير تام لانه انما يفيد أصالته بالنسبة الى المبتدا خاصة دون سائر المرفوعات قلت انه اذا ثبت كونه أصلا بالنسبة للمبتدا ثبت كونه أصلا لسائر المرفوعات لان المبتدا أصل لما عداه من المرفوعات (قوله والضمير في قولي وهو) أي الضمير المظروف في مقولي وهو من ظرفية المجمل في المفصل ولو قال والضمير الذي هو قولي وهو كان أحسن (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) أنت خبير بان قام مسند للضمير وكذا قائم لا لزيد خلافا للمصنف الا أن يقال اسناد الفعل أو شبهه لزيد ظاهر لان

وأنا ضارب زيد افانه يصدق عليه فيهما أنه قدم عليه فعل وشبهه ولكنهما لم يسند اليه وقولى على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمرو ومضروب غلامه زيد والغلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما فى قولك علم زيد والوقوع منه كما فى قولك ضرب عمرو ومثلت لما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى مختلف ألوانه فألوانه فاعل بمختلف لانه اسم فاعل فهو فى معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو بختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك أى اختلافا كالاختلاف المذكور فى قوله تعالى ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ثم قلت ❊ الثانى نائبه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه

الضمير ومرجعه شئ واحد ففيه تسمح (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) ومخرج لنحو قائم زيد فان المراد بقوله قدم أى اصالة ولا شك ان قائم أصله التأخير لانه خبر وزيد مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين المجوزين جعل قائم مبتدا وزيد فاعل وان لم يعتمد (قوله وأنا ضارب زيدا) فاعله ضمير مستتر (قوله وقولى على جهة الخ) اعترض العصام ذلك بأن ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبنى للفعول وهو المضروبية بالمسند اليه أعنى عمرا وكذا مضروب غلامه فكيف يخرج نائب الفاعل وأجاب بأن هذا الكلام مبنى على ان الداخل فى مفهوم المشتق هو المصدر المبنى للفاعل لا للمفعول (قوله وعمرو ومضروب غلامه) انما ذكر عمرا قبل مضروب لاجل أن يكون الوصف معتمدا (قوله فألوانه فاعل بمختلف لانه اسم فاعل وهو فى معنى الفعل والتقدير الخ) فى العبارة حذف والتقدير وهو فى معنى الفعل أى بختلف وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه كما يؤخذ من التصريح فعلمت ان قوله والتقدير الخ ليس تقديرا لكونه فى معنى الفعل كما علمت تأمل أى ان الوصف وهو مختلف مشبه للفعل فى معناه تأمل (قوله اختلافا أى كالاختلاف الخ) أشار به الى ان قوله كذلك فى محل نصب على المفعولية المطلقة (قوله ومن الجبال جدد) أى ذو جدد أى خطوط وطرائق بيض وحمر مختلف ألوانها بالشدة والضعف وغرابيب سود عطف على بيض أو على جدد كانه قيل ومن الجبال ذو جدد مختلفة اللون ومنها غرابيب سود متحدة اللون وهو تأكيد لمضمر مفسر فان الغرابيب تأكيد للسود ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد وقوله كذلك اى كاختلاف الثمار والجبال اه بيضاوى وحينئذ ففى قول المصنف كالاختلاف المذكور فى قوله الخ فيه قصور والمناسب أن يقول فى قوله ثمرات مختلفا الخ تأمل والغرابيب جمع غربيب وهو شديد السواد والمعنى طرائق كائنة من الجبال وجمع سود كائنة من الجبال ❊ (قوله نائبه ❊) أى الفاعل والاولى أن يقول نائب الفاعل لان اللائق بالمقام ذكر الاسم والاسم انما هو نائب الفاعل دون نائبه وانما ذكر نائب الفاعل عقب الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجانى والزمخشرى الى انه فاعل انتهى حفيد (قوله ما) أى اسم حقيقة أو حكما أو تأويلا فيدخل المصدر المؤول والجار والمجرور فانه اسم حكما وان قلنا ان نائب الفاعل هو المجرور فقط فهو اسم حقيقة (قوله حذف فاعله) خرج به الفاعل والمبتدا والخبر وخبر ان واسم كان وكاد بناء على مذهب الجمهور من ان الفعل الناقص لا يبنى للمفعول وبه صرح المصنف عنهم وان مشينا على مقابله عممنا فى الفاعل حقيقة أو مجازا (قوله فاعله) أى فاعل فعله (قوله وأقيم هو مقامه) أى فى الاسناد اليه وفى رفعه وفى عمديته

ووجوب

ووجوب التأخير عن الفعل واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا غير مجر ورفقول الشارح أى فى اسناد الفعل الخ فيه قصور واعترض على قول الشارح فى الاسناد اليه بأنه ان أراد أصل الاسناد فهو حاصل قبل صيرورته نائب فاعل وان أراد الاسناد اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه فظاهر بطلانه تأمل (قوله وأقيم هو مقامه) انما أكد المستتر بقوله هو لئلا يتوهم ان قوله مقامه هو نائب الفاعل وقوله مقامه بضم الميم من أقام وأما مقام من قام فبو بالفتح وقوله وأقيم مقامه أى فى أحكامه المختصة به كالرفع بالمسند وأما ما جاء من نصبه ورفع المفعول كخرق الثوب المسمار فشاذ وقوله وأقيم مقامه أى فى أحكامه لانه علم من قوله وأقيم الخ انه قائم مقامه فى شئ فحذف للقرينة الواضحة لانسياق المعنى اليه والمراد فى أحكامه فى الجملة والا فالفاعل يختص بأنه يرفعه الفعل الجامد واسم الفعل واسم الفاعل وفعل الامر والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والظرف والجار والمجرور اذا اعتمدا والمصدر على أحد الرأيين وخرج بقوله وأقيم الخ ما حذف فاعله ولم يقم مقامه شئ كما فى المسائل التى يحذف فيها الفاعل من غير نيابة واقيم غيره مما لا تصح نيابته مقامه فانه لا يصح الحذف والمسائل المستثناة المصدر المنون ونحوه نحو اوطعام فى يوم أى اطعامه وفاعل أفعل فى التعجب نحو أسمع بهم وأبصر والفاعل اذا حذف لغرض نحو وقضى الامر ونحو ماقام الا هند أى ماقام أحد الا هند فهند بدل من أحد وليست بفاعل وسيأتى مسائل أخر نذكرها عند قول المتن ولا يحذفان وعندهم أفعال بلا فاعل نحو قلما وطالما وكثرما (قوله وغير الخ) اعلم ان العامل فى هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل أو اسم فعل فالمصدر لا يغير فتقول عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع الطعام ويجوز ان تضيفه للمفعول ويكون فى موضع رفع كما يجوز تقديره فى موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شئ وفى تعبيره بغير اشارة الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى انه اصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته (قوله وغير الخ) ليس من التعريف بدليل قول الشارح ولما فرغت من حده الخ والتغيير حقيقة أو تقديرا ولابد ان يغير الى وزن غير مهمل مختص بالافعال (قوله أو مفعول) خاص بالثلاثى المجرد وما غيره فضابط بناء اسم المفعول منه ان يؤخذ مضارع ذلك الفعل و يحذف منه حرف المضارعة و يوضع فى مكانه ميم مضمومة و يفتح ماقبل آخره ان لم يكن كذلك أو كان كناية عن صيغة اسم المفعول لا خصوص هذا الوزن فيشمل الثلاثى والرباعى المزيدين (قوله وهو المفعول به) الضمير عائد الى قوله

وغير عامله الى طرز فعل أو يفعل أو مفعول وهو المفعول به

نائبه أى نائبه بالاصالة ويدل على هذا القيد قوله فان فقد الخ ولا يجوز عوده الى مالا نا قد فسرناها بالاسم حقيقة أو حكما أو تأويلا بدليل ما فهم من كلامه فصارت عامة والمفعول به نوع خاص مما شملته فحصر النائب فى المفعول به باعتبار الاصل (قوله نحو ونفى الامر) قد احسن المصنف بعدم تعرضه لذكر الاغراض التى يحذف لاجلها فقد قال أبو حيان التعرض لذلك ليس بصواب لانه ليس من وظيفة النحوى بل من وظيفة أهل المعانى وادخال فن فى فن غير مناسب انتهى فيشى وقال فى التوضيح وشرحه قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو أو لغرض لفظى كالايجاز فى قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به ولاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة وكتصحيح النظم كقوله * علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل * فبنى علق فى المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله لتصحيح النظم اذ لو قال علقنى الله اياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعلقا عرضا من غير قصد وحاصلها انه عشق هريرة من غير قصد وهريرة عشقت غيره وذلك الغير عشق غير هريرة أو لغرض معنوى كأن لا يتعلق بذكره غرض نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أى فاعل كان انتهى تصريح (قوله فان فقد فالمصدر) فهم من تقديمه المصدر على الظرف والجار والمجرور انه أولى بالنيابة منهما وهو ما صرح به فى الجامع لانه فعل الفاعل وقد يشهد له السماع فى قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ فناب شئ النائب عن المصدر مع تقدم مجرورين عليه وقال أبو حيان الاولى تقدم ظرف المكان وقال غيره الاولى المجرور وقال بعضهم الظاهر لا أولوية لواحد منها على الآخر ويشترط فى المصدر والظرف ان يكونا مختصين وان لا يلزما النصب على المصدرية والظرفية وأن لا يكون المصدر مؤكدا الا اذا كان وصفا كقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر مؤكد لعامله وصح انابته عن الفاعل لوصفه بواحدة وان يكون المصدر ملفوظا به وفى المجرور ان لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمنذ ورب وما خص بقسم أو استثناء انتهى فيشى قال فى التصريح واذا لم يكن المصدر مختصا بل مبهما نحو سير أو لازم النصب للمصدرية وهو المصدر غير المتصرف نحو سبحان فلا يجوز نيابته فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير لعدم

نحو ونفى الامر فان فقد فالمصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فمن عفى له من أخيه شئ أو الظرف نحو صيم رمضان وجلس امامك أو المجرور نحو غير المغضوب عليهم

ومنه لا يؤخذ منها* وأقول الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول

مالم يسم فاعله والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتي والثاني ان المنصوب في قولك اعطي زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولي أقيم هو مقامه انه أقيم مقامه في اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب تغييره الى فعل أو يفعل ولا أريد بذلك هذين الوزنين فان ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي وانما أريد انه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره

وجوبا لانه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا ألا ترى انه آخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا في ايجاد الفعل

الفائدة لان المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولابد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا لم يكن الظرف متصرفا نحو عندك ومعك فيمتنع رفعهما لانهما لا يخرجان عن النصب على الظرفية الا الى الجر بمن ونحو قط وعوض لا يخرجان عن الظرفية أصلا واذا لم يكن مختصا امتنع نيابته نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد بقيد لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيد بالوصف مثلا جاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمن طويل لحصول الفائدة لان الفعل لا يدل على الاختصاص (قوله ومنه لا يؤخذ الخ) انما فصله لما يأتي في الشارح من الوجهين فيه (قوله نائب الفاعل) قال أبو حيان هذه العبارة مما انفرد بها ابن مالك ولم أرها للمتقدمين وهم انما عبروا بالعبارة الاولى (قوله أولى لوجهين) وهناك وجه ثالث وهو الاختصار وانما عبر باولى لانه يمكن الجواب عنهم بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل مفعولا أو غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره انتهى جوهري والتعبير باولى للتأدب معهم والا فالتعليلان المذكوران يقتضيان الفساد لا الاولوية المدعاة (قوله وليس مقصودا) أي وليس المفعول الثاني مقصودهم بالذي ناب عن الفاعل بل مقصودهم ان النائب هو الاول (قوله في بيان ما يعمل) أي يصنع وهو ثلاثة أعمال ضم الاول وكسر ما قبل الآخر أو فتحه (قوله ولا أريد بذلك الخ) توضيح لما قبله (قوله انه يضم أوله مطلقا) أي في المضارع والماضي وقوله يضم اى لفظا أو تقديرا كقيل وبيع وغيض وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد والحق جواز الكسر وقرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء وجوز ابن مالك الاشمام (قوله ويكسر) اى لفظا أو تقديرا كرد وشد ومد (قوله ويفتح) أي لفظا أو تقديرا كيشد ويعد ويرد (قوله فيعطى أحكامه كلها) وهي سبعة قد علمتها عند قول المتن وأقيم هو مقامه (قوله والمفعول به عند المحققين) وهم البصريون الا الاخفش كما يأتي (قوله لانه قد يكون فاعلا في المعنى الخ) ولان غيره يقدر مفعولا به مجازا فلو أقيم ذلك الغير مع وجود المفعول به للزم عليه اقامة الفرع مع وجود الاصل لغيره وجب (قوله وأوضح من هذا) أي من قولك أعطيت الخ في كون المفعول فاعلا في المعنى (قوله ضارب زيد عمرا) بفتح راء ضارب لانه فعل ماض (قوله لان الفعل الخ) ففاعلية عمرو المفعول أوضح من فاعلية زيد

لانه نعت لمرفوع فى المعنى ومثال النيابة عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر وأصله قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الالف ياء فان لم يكن فى الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالمصدر كقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ وكون نفخة مصدرا واضح واما شئ فلانه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم أى شخص من القاتلين عفى له عفوا ما من جهة أخيه والأخ هنا يحتمل لوجهين أحدهما ان يكون المراد به المقتول فمن للسببية أى بسببه وانما جعل أخا تعطيفا عليه وتنفيرا من قتله لان الخلق كلهم مشتركون فى انهم عبيد الله فهم كالاخوة فى ذلك ولانهم اولاد أب واحد وأم واحدة والثانى ان المراد به ولى الدم وسمى أخا ترغيبا فى العفو ومن على هذا الابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما ان كون من لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية والثانى ان الضمير فى قوله تعالى واداء اليه راجع الى مذكور فى هذا الوجه دون الاول وظرف الزمان كقولك صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقولك جلس امامك والدليل على ان الامام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر

فى المثال السابق (قوله لانه نعت لمرفوع) أى لان وصف المفعول نعت لمرفوع ووصف المفعول هو الجاهل فى المثال (قوله من مصدر) أو اسم مصدر نحو أعجبنى قبلة المرأة الرجل فان أراد بالمصدر ما دل على حدث شملهما وظاهر كلامه انه لا أولوية لشئ من المذكورات كما تقدم (قوله أو مجرور) الصحيح ان النائب الجار والمجرور قاله الفيشى وفيه نظر بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور لانه المفعول به حقيقة وقيل النائب الجار والمجرور لانهما امتزجا وصارا كشئ واحد وقال الفراء النائب حرف الجر وهو بعيد لان الحرف لاحظ له فى الاعراب والقول بان النائب المجموع قول ابن مالك قال أبو حيان وهو غير ظاهر لان نائب الفاعل مسند اليه والاسناد للمجموع والخلاف فيما اذا كان الجار أصليا اما لو كان زائدا فالنائب هو المجرور وحده بالاجماع (قوله كناية عن المصدر) انما لم يكن مفعولا به لان عفى لازم وقيل عفى بمعنى ترك وشئ مفعول به وهو ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفى وعفا يتعدى بعن الى الجانى والى الذنب قال تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا عدى به الى الذنب عدى الى الجانى باللام وعليه ما فى الآية كانه قيل فمن عفى له عن جنايته انتهى بيضاوى والتنوين فى شئ قام مقام الوصف لما تقدم ان المصدر المؤكد لا ينوب الا اذا وصف (قوله عفوا ما) أى قل كالعفو عن بعض الدية أو عن جرح أو قطع انملة مثلا أو كثر كالعفو عن جميع الدية أو عن نفس أو عن قطع يد (قوله من جهة أخيه) هذا لا يناسب جعل من لابتداء الغاية ولا يناسب السببية قال فى الكشاف ومن اخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شئ انتهى (قوله يحتمل لوجهين) والمناسب ولى الدم على الوجهين (قوله وتنفيرا عن قتله) أى تنفيرا للولى عن قتل القاتل كانه قيل للولى ان القاتل أخ للمقتول فتباعد عن قتله وهذا فى المعنى يرجع لقوله بعد ترغيبا له فى العفو لان الترغيب فى العفو يرجع للتنفير عن القتل (قوله واداء اليه) أى تأدية الدية للولى وقوله فاتباع أى اتباع الولى للجانى باحسان أى لا بعنف (قوله صيم رمضان) أصله قبل الاعلال صوم

صوم نقلت كسرة الواو الى الصاد بعد سلب حركتها فصارت الواو ساكنة اثر كسرة فقلبت ياء فصار صيم (قوله صيم رمضان) اعلم ان رمضان فى الاصل مصدر رمض وقال أبو حيان ذلك يحتاج الى نقل لان فعلان ليس مصدر الفعل اللازم بل ان جاء فيه فهو شاذ فالاولى ان يكون مرتجلا ثم أضيف اليه شهر وجعل المجموع علما كما قاله سعد الدين والا لم يحسن اضافة شهر اليه كما لا يحسن اضافة انسان زيد ولهذا لم يسمع شهر رجب وشهر شعبان وبالجملة فقد أطبقوا على ان العلم فى ثلاثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الثانى وقال أبو حيان ما ذكروه من ان علم الشهر هو المجموع غير معروف وانما اسمه رمضان فاذا قيل فيه شهر رمضان فهو كما يقال شهر المحرم ثم نبه على انه علم جنس كابن دأية ودأية البعير موضع القتب وقد يحذف لفظ شهر قال السعد وجاز الحذف من الاعلام وان كان من قبيل حذف بعض الكلمة لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المتضايفين حيث اعربوا الجزأين ومفاد كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى جميع أسماء الشهور وفى كلام سيبويه باضافة شهر الى ذى القعدة فأخذ منه النحاة جواز الاضافة فى الجميع وان كان المسموع انما هو فى ربيع الاول وربيع الثانى ورمضان (قوله تغدت كلا الفرجين الخ) المراد بالفرجين الثغرتين (قوله مولى المخافة) المخافة المكان الذى فيه خوف (الاعراب) الباء عاطفة وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث وبقية الاعراب ذكره المصنف فى شرحه والشاهد فى قوله خلفها وامامها حيث تصرف بالرفع فصح نيابته عن الفاعل قال ابن مالك

ومايرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

انتهى شواهد وقال العينى البيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف بقرة وحش وردت الماء صادية خائفة من كلا فرجيها لما سمعت صوت الناس فلم تدر أى الجهتين أتيت. فغدت بالغين المعجمة والدال المهملة ويروى فعدت بالعين والدال المهملتين من العدو وتحسب كل واحد من فرجيها اذا تخافه والفرجان هما خلفها وامامها ومولى المخافة بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام مقصور بمعنى مستقرها من قوله تعالى مأواكم النار هى مولاكم أى مستقركم والاولى بكم (قوله فرضع كلا الخ) المراد ان كلا مرفوع بضمة مقدرة على الالف لتعذر خلافا لما توهمه عبارته (قوله وخلفها بدل الخ) هو أحد أوجه خمسة أحدها ان مولى المخافة مبتدأ وخلفها وأمامها خبر له والهاء من انه ضمير الشأن والجملة خبر ان وسدت هى وما بعدها مسد مفعولى تحسب ثانيها ان يكونا خبر مبتدأ محذوف فسر به الفرجان كأنه قيل هما خلفها وأمامها ثالثها ان يكونا خبرا بعد خبر لان رابعها ان يكونا بدلا من خبر ان الذى هو

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها فموضع كلا رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وامامها عطف عليه والجملة التى هى تحسب وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدا والعائد على المبتدا الهاء المتصلة بأن وانما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبلد وانها لاتدرى على أى شئ تقدم

ولا بد من تقدير واو حال قبل كلا فكأنه قال فعدت هذه

الوحشية وكلا التقريبين اللتين

هما خلفها وأمامها وتحسب
انه مولى المخافة أي المكان
الذي تؤتى فيه والمجرور كقوله
تعالى وان تعدل كل عدل
لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل
مضارع مبني لما لم يسم فاعله
وهو خال من ضمير مستتر فيه
ومنها جار ومجرور في موضع
رفع أي لا يكن اخذ منها ولو
قدر ما هو المتبادر من ان
في يؤخذ ضميرا مستترا هو
القائم مقام الفاعل ومنها في
موضع نصب لم يستقم لان
ذلك الضمير عائد حينئذ على
كل عدل وكل عدل حدث
والاحداث لا تؤخذ انما
تؤخذ الذوات نعم ان قدر ان
لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح
ذلك وفهم من قولي فان فقد
فالمصدر الى آخره انه لا يجوز
اقامة غير المفعول به مع وجود
المفعول به وهو مذهب
البصريين الا الاخفش
واستدل المخالفون بنحو قول
الشاعر

أتيح لي من العدا نذيرا
به وقيت الشر مستطيرا

وبقراءة أبي جعفر ليجزى
قوما بما كانوا يكسبون
فأقيم فيهما الجار والمجرور
وترك المفعول به منصوبا ثم قلت * ولا يحذفان

مولى المخافة على قول أبي علي وغيره خامسها ان يكونا على جهة البدل من كلا الذي هو في موضع المبتدا (قوله ولا بد من تقدير الخ) لا حاجة له لان مذهب الزمخشري وابن مالك والجمهور ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا واشتملت على ضمير لا يجب قرنها بالواو والرابط هنا الضمير في تحسب (قوله فيؤخذ فعل مضارع الخ) هذا الاعراب ضعيف لانه ليس المراد بالاخذ التناول وانما المراد لا يقبل فالاعراب الثاني هو الصحيح انتهى فيشي قال البيضاوي وان تعدل كل عدل أي وان تعدل كل فداء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى وكل نصب على المصدر (قوله مبني لما لم يسم فاعله) أي مبني لاجل الاسناد لمفعول لم يسم فاعل فعله فان صيغة المبني للمفعول مغيرة عن صيغة المسند للفاعل وعلمت ان العبارة فيها حذف (قوله وهو خال من ضمير مستتر فيه) أي ليس في يؤخذ ضمير مستتر يجعل نائب الفاعل بل النائب الجار والمجرور (قوله الا الاخفش) لانه يقول ان تقدم المفعول على غيره تعين اقامته وان تقدم غيره جاز اقامة الغير واما الكوفيون فيجيزون اقامة المفعول به مطلقا (قوله واستدل المخالفون) أي الاخفش والكوفيون قال شيخ الاسلام وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وبانه يحتمل ان يكون النائب في الآية ضميرا مستترا عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما فأقيم المفعول به غاية الامر انه المفعول الثاني انتهى وقوله القراءة شاذة مبني على ان القراءة الشاذة ماوراء السبعة لان أبا جعفر من العشرة وهو الراجح في الاصول وان كان الراجح عند القراء انها ماوراء العشرة وقيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر المراد به المفعول أي ليجزى الجزاء أي المجزى به ذكره البيضاوي وانما أراد به المفعول لانه لو أبقاه على حاله للزم اقامة المصدر مع وجود المفعول به وهو ممتنع عند جمهور البصريين (قوله بنحو قول الشاعر أتيح الخ) قائله يزيد بن القعقاع وكان تابعيا كبير القدر من أجل مشايخ نافع انتهت اليه الرياسة بالمدينة المشرفة توفي سنة ثلاثين ومائة (قوله أتيح لي) أي قدر لي وهو فعل مضارع مبني للنائب ولي نائب الفاعل على مذهب الكوفي والاخفش من العدا متعلق بمحذوف حال من نذيرا لانه نعت نكرة تقدم عليها ونذيرا مفعول به وبه متعلق بوقيت والشر مفعول ومستطيرا حال من فاعل وقيت (قوله

اقد ولدت قفيرة جرو كلب * فسب بذلك الجرو الكلابا

هذا البيت ليس في صحيح النسخ والشاهد في قوله بذلك فانه نائب فاعل سب مع وجود المفعول به وهو الكلابا (قوله ولا يحذفان) اما النائب فواضح واما الفاعل فيرد على اطلاقه مسائل يحذف فيها الفاعل منها ما ذكره في القطر وهي أربعة فاعل

المصدر

المصدر نحو أو اطعام أي الطعام وفاعل افعل في التعجب اذا تقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم والفاعل اذا حذف الغرض وأقيم نائبه مقامه نحو وقضي الامر ونحو ماقام الا هند أي ماقام أحد الا هند فهند بدل من أحد وليست بفاعل خلافا لبعضهم لانهم التزموا تذكيره وعمومه ومنها فاعل قل وكثر وقصر اذا لحقتهن ما الزائدة ومنها مرفوع الفعل اذا كان مضافا وأقيم المضاف اليه مقامه نحو وجاء ربك أي أمر ربك ومنها ماذكره في جامعه وهو اذا حذف الفاعل وأقيم مقامه حال مفصلة كقول الشاعر

كرة طرحت بصوالجة * فتلقفها رجل رجل

أصلها فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحال المفصلة مقامه ومنها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون واضربن يا هندات واعلم منه ان يقال منها ما حذف لالتقاء الساكنين ومنها ما حذف للوقف ويجاب بان هذه مسائل مستثناة مذكورة في محالها فلا ترد على القاعدة الكلية أو انه اطلق القول بالحذف هنا لما في المسائل من المنازعة ماعدا الفاعل الذي أقيم مقامه فانه متفق على حذفه ولا يرد على الطلاقه بقرينة ماسبق ان الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به الخ وبقية المسائل نوزع فيها فنوزع في المصدر بانه لم يحذف فاعله وهو على صورته من وجوب الرفع وانما حذف بعد صيرورته كالفضلة في كونه مضافا اليه وفي فاعل أفعل في التعجب بانه انما حذف وصورته فضلة لانه مجرور وفي نحو ماقام الا هند بان الفاعل مذكور وهو هند وممن نازع في هذه ابن مالك وفي الحال المفصلة بان الفاعل هو نفس الحال بحسب اللفظ وفي حذفه لالتقاء الساكنين وللوقف بان المحذوف لعلة في حكم الثابت (قوله بل يستتران) الفرق بين المحذوف والمستتر أن المحذوف ليس مراعى والمستتر مراعى والاستتار اما واجب أو جائز (قوله عاملهما) سواء كان فعلا أو وصفا (قوله جوازا ووجوبا) منصوبان على المفعولية المطلقة والعامل فيهما محذوف أي يجوز جوازا ويجب وجوبا ويصح ان يكون عاملهما قوله يحذف على ان الاصل يحذف حذف جواز ويحذف وجوب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولا ينبغي نصبهما على الحال وان اشتهر ذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا يقاس عليه على الصحيح انتهى حفيد (قوله جوازا نحو زيد لمن قال من قام الخ) كان المناسب ان يقول لمن قال هل قام احد لان من قام جملة اسمية لا فعلية فالمناسب في الجواب ان يكون جملة اسمية لا فعلية والجواب ان من قام جملة اسمية لفظا فعلية بحسب المعنى لانها في معنى قام زيد او عمرو او بكر أو غير ذلك ولارادة الاختصار اتي بمن الدالة على تلك الذوات المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمين قدمت

بل يستتران ويحذف عاملهما جوازا نحو زيد لمن قال من قام أو من ضرب ووجوبا نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت

فصارت اسمية لفظا فعلية معنى (قوله ولا يكونان جملة) وأحرى فعلا وحرفا ومركبا غير جملة وانما نص على المتوهم لانه ورد آيات توهم ان الفاعل ونائبه يكون جملة باقية على جمليتها وفعلا كذلك وحرفا كذلك أو مركبا غير جملة باقيا على تركيبه أما اذا سمي بها أو أريد لفظها فانهما تكون فاعلا ونائبه باتفاق وليس كلام المصنف في ذلك (قوله و يؤنث فعلهما) انما لحقت علامة التأنيث الفعل دون المرفوع لان الفاعل ونائبه صارا كالجزء من الفعل ولئلا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة في بعض الصور كفاطمة وسد الباب في الباقي (قوله و يؤنث فعلهما) اقتصر على الفعل لان في مفهومه تفصيلا وهو ان الاسم ان كان مشتقا أنث وان كان مؤولا لا يؤنث كزيد اسد امه فانه في تأويل شجاعة امه على ان المشتق لا يؤنث الا اذا لم يلتزم تذكيره كزيد جريح أو صبور امه والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به انتهى فيشي وقال بعض الائمة ان فاعل المصدر في نحو قولك يعجبني ضرب عمرو وأي ضرب زيد عمرا ضمير مستتر لا محذوف لان المصدر يتحمل الضمير لان الجامد اذا أول بمشتق كأسد يتحمل الضمير فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصري ومشتق عند الكوفي من باب أولى ورد بان المصدر في تأويل أن والفعل وأن والفعل ليسا مشتقين (قوله وجوبا) قدم الواجب على الجائز لانه أهم وآكد وان كان الجواز هو الاصل (قوله في نحو الشمس طلعت) ظاهره مما الفاعل المؤنث فيه ضمير مستتر فيرد عليه الضمائر البارزة المتصلة نحو قامتا وقمن فانه يجب تأنيث الفعل بها أو يجاب بان المراد من المثال كل فعل كان فاعله المؤنث متصلا به كما في الشرح فيشمل المستتر والبارز المتصل و يرد عليه حينئذ ما اذا كان الفاعل ضميرا بارزا متصلا حقيقي التأنيث لمخاطبة نحو قمت وقعدت (قوله أو الهندات) محل وجوب التأنيث فيما جمع بالف وتاء اذا سلم فيه بناء واحده ولم يكن لمذكر وأما اذا تغير فيه ككسرات أو كان لمذكر كطلحات جاز وجاز باتفاق ابن مالك والجمهور انتهى فيشي قال في التصريح بسلامة نظم الواحد في جمع التصحيح أوجبت التذكير للفعل في نحو قام الزيدان والتأنيث في قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث وخلافا لفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق صحابه في تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل و بنحو اذا جاءك المؤمنات و بنحو * فبكى بناتي شجوهن وزوجتي * وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس

الكلام

ولا يكونان جملة فنحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم على اضمار التبين ونحو واذا قيل ان وعد الله حق على الاسناد الى اللفظ و يؤنث فعلهما التأنيث وجوبا في نحو الشمس طلعت وقامت هند او الهندان أو الهندات وجوازا راجحا في نحو طلعت الشمس

الكلام فيه قال الشاطبي وأما نحو بنين وبنات فيجوز الوجهان اتفاقا انتهى
وسيأتي الكلام على المؤمنات في شارحنا (قوله ومنه قامت الرجال الخ) انما صح
لان تأنيثه المجازي خفي باعتبار تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي وانما
لم يجب تأنيث العامل مع المؤنث المجازي لامرين أحدهما ان التأنيث غير حقيقي
فضعفت العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فحمل عليه كما حمل
المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أي صحيفته انتهى تصريح (قوله
وحضرت القاضي امرأة) لا يتقيد الفاصل بالمفعول به بل أي فاصل كان ولا يشترط
في الفاصل ان يكون معمولا لذلك العامل بل يجوز الفصل بالجملة المعترضة انتهى
فيشي قال في التصريح فامرأة فاعل حضر وترك التأنيث للفصل بالمفعول وانما لم
يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به
وصار المفصول كالعوض من تاء التأنيث والتأنيث اكثر من التذكير انتهى
(قوله وحضرت) عطف على طلعت الشمس وفي بعض النسخ تقديمه على طلعت
الشمس وهو أولى لانه على النسخة الاولى يكون فصل به بين اجزاء المؤنث المجازي
(قوله ومثل قامت النساء الخ) شبهه باسم الجمع ولم يشبهه بالاصل المشبه به وهو
طلعت الشمس لان المراد بالفاعل هنا الجنس فناسب تشبيهه به بخلافه ثم فان
المعبر به فرد معين لانحصاره في الخارج في ذلك وان كان مفهومه يصدق على
الكثرة واعلم ان نعم المرأة هند من باب المؤنث المجازي وكذا جمع التكسير واسم
الجمع لتأويل ما ذكر بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي والمؤنث المجازي يجوز فيه
الوجهان وانما لم يجب التأنيث لضعف العناية به هكذا يستفاد من التصريح
وبه تعلم ان قول شارحنا فالتأنيث باعتبار الجماعة والتذكير باعتبار الجمع غير
مناسب بل يكفي الاقتصار على قوله باعتبار الجماعة وهو مؤنث مجازي كما علمت وكذا
قول شارحنا في نعم المرأة هند ان التأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير باعتبار
الجنس غير مناسب بل المراد بالمرأة الجنس وهو مؤنث مجازي لانه في معنى الجماعة
والجماعة مؤنث مجازي ومعلوم ان المؤنث المجازي يجوز فيه الوجهان كما علمت
وحينئذ فليس التأنيث نظرا للفظ المرأة ولا التذكير نظرا للجنس كما يفهم من شارحنا
فتأمل منصفا (قوله ومرجوحا في نحو ما قام الخ) مذهب الجمهور وجوب التذكير
في ضرورة أو شذوذ ومشى عليه المصنف في أوضحه وجامعه وقطره قال ابن
عصفور ومثل هذه المسئلة في الخلاف مسئلة ما اذا كان الفاعل مجرورا بمن الزائدة
نحو ما جاءني من امرأة فقوله وقيل ضرورة أراد به مذهب الاخفش ولو أراد
مذهب الجمهور لقال ضرورة أو شاذ (قوله وشذ) المناسب وقل لان قوله وشذ

ومنه قامت الرجال أو النساء
أراد هند وحضرت القاضي
امرأة ومثل قامت النساء
نعمت المرأة هند ومرجوحا
في نحو ما قام الا هند وقيل
ضرورة ولا تلحقه علامة
تثنية ولا جمع وشذ نحو
اكلوني البراغيث * وأقول
ذكرت هنا خمسة أحكام
يشترك فيها الفاعل والنائب
عنه الحكم الاول أنهما
لا يحذفان وذلك

يقتضي انه مخالف للقياس وليس كذلك فان هذه لغة واللغة يجوز عليها القياس بالاجماع أي ان هذه لغة طيئ ولا شذوذ فيها عندهم لان كل لغة لا شذوذ فيها عند أهلها انتهى نيشي قال في التصريح وحكى البصريون عن طيئ وحكى بعضهم عن ازدشنوأة أكلوني البراغيث وضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني أخوالك وازدشنوأة بفتح الهمزة وسكون الزاي ويقال ازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته ازدا أو اسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك الكثرة من يقول اسدى الى كذا وأزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوأة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (قوله لانهما عمدتان ومنزلان الخ) العلة مجموع الشيئين اذ لا يرد عليه المبتدأ ونحوه فانه عمدة ويجوز حذفه والجزء قد يحذف كحروف العلة فانها تحذف اذا كانت في المضارع للجازم فما بالك بما هو بمنزلة الجزء (قوله حين يزني وهو مؤمن) قيل ان حين ظرف لقوله وهو مؤمن لا ليزني لانه لا معنى لقولنا يزني حين يزني لانه معلوم ان الزنى لابد له من وقت لكن يلزم على قولنا انه ظرف لقوله وهو مؤمن تقديم ما في حيز الواو والحال عليها فيتعين تقدير له عامل مماثل لمؤمن المذكور أي وهو مؤمن حين يزني الخ وكذا يقال في حين الثاني وقوله وهو مؤمن أي مؤمن كامل فالنفي عنه ذلك الايمان الكامل أو سلب أصل الايمان ان استحله (قوله لان ذلك خلاف المقصود) أي لان المقصود الاخبار عن حال الزاني وعن حال الشارب أعم من ان يكون زانيا أم لا (قوله وعلى ذلك فقس) قال في التوضيح وشرحه ان لم يظهر الفاعل في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع الى المذكور متقدم على المسند كزيد قام ففي قام ضمير مستتر عائد على زيد أو راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني الخ أو راجع لما دل عليه الكلام نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر راجع للروح الدال عليها سياق الكلام أو راجع للحال المشاهدة نحو قولهم اذا كان غدا فأتني بنصب غدا وكان تامة والفاعل ضمير مستتر أي اذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من السلامة وعن الكسائي اجازة حذفه تمسكا بنحو ما أولناه من الآية والحديث والمثال انتهى اذا علمت ذلك فقول الشارح وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل الخ ليس كلام الكسائي خاصا بباب التنازع فقول الفيشي ان حذف الفاعل عند الكسائي خاص بباب التنازع اذا أعمل الثاني واحتاج الاول الى مرفوع فكان عليه ان يقيده بباب التنازع وهو أحد قولين للكسائي وله قول آخر يوافق فيه الفراء وهو ان يضمر الفاعل و يؤخره فيقول قام وقعد الزيدان هما فالمؤاخذة عليه من جهة الاطلاق انتهى مخالف لما في التوضيح وشرحه فلا يتم

لانهما عمدتان ومنزلان من فعليهما منزلة الجزء فان ورد ما ظاهره انهما محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وانما هو محمول على انهما ضميران مستتران فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فقاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى ما تقدم ذكره وهو الزاني لان ذلك خلاف المقصود ولا الاصل ولا يشرب الشارب بحذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلي

وابن مضاء الثاني ان عامله قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله زيد جوابا لمن قال لك من قام أو من ضرب فزيد في جواب الاول فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه ان يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة كالسماء في قوله تعالى فاذا انشقت السماء الا ان الفعل هنالك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور فلا يجوز ان يتلفظ به لان المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه الحكم الثالث انهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم

ان ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فجملة ليسجننه فاعلا لبدا وجملة كيف فعلنا بهم فاعلا لتبين وجملة لا تفسدوا في الارض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم في ذلك أما الآية الاولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد اما على مصدر الفعل والتقدير ثم بدا لهم بداء كما تقول بدا لي رأي ويؤيد ذلك أن اسناد بدا الى البداء قد جاء مصرحا به في قول الشاعر * لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء * واما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليسجننه ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن أحب الي مما يدعونني اليه وكذا القول في الآية الثانية أي وتبين هو أي التبين وجملة الاستفهام مفسرة وأما الآية الثالثة فليس الاسناد فيها من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وانما هو من الاسناد اللفظي أي واذا قيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظي جائز في جميع الالفاظ كقول العرب

تأمل (قوله وابن مضاء) بفتح الميم والمد (قوله لقرينة) أي كالتبيين الذي عاد عليه الضمير المستتر كما أي (قوله وقد اجتمع المثالان) وهو الفاعل ونائبه (قوله في الآية) اي المذكورة في المتن وهو قوله اذا السماء انشقت واذا الارض مدت (قوله في قوله فاذا انشقت السماء) وجواب الشرط محذوف للتهويل والابهام والاكتفاء بما مر في سورة التكوير والانفطار ولدلالة قوله يا أيها الانسان وتقديره ان الانسان كادح أو لاقيه ويا أيها الانسان اعتراض (قوله الا ان الفعل هنالك مذكور) أي ان الفعل العامل في الفاعل مذكور في آية فاذا انشقت السماء ومقدر في آية اذا السماء انشقت ولا يصح جعل السماء مبتدأ لان اذا لا يليها الا الجملة الفعلية (قوله وزعم قوم) وهم الكوفيون كما صرح به في المغني (قوله وتبين لكم كيف الخ) في محل نصب على الحال من فعلنا (قوله لعلك والموعود الخ) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل بمنزلة الجارية من النساء تجمع على قلص وقلائص وقلاص والبداء انتقال الرأي عن شيء الى شيء آخر كان مجهولا حكاه الدماميني (واعرابه) لعل من أخوات ان والكاف اسمها محلها نصب والموعود مبتدأ وحق خبر ولقاؤه فاعل بحق لانه مصدر وبدا فعل ماض ولك يتعلق به والجار والمجرور يتعلق ببدا أيضا وبداء فاعل وجملة بدا الخ خبر لعل وجملة قوله والموعود الخ معترضة بين لعل وخبرها (قوله ليسجننه) هي مفسرة للبداء الذي هو مرجع الضمير الفاعل والمفسر هو جملة ليسجننه وهي جملة خبرية فلا يقال ان ليسجننه جملة قسمية وهي انشائية (قوله ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن الخ) وجه الدلالة ان قوله رب السجن أحب يدل على ان الذي بدا لهم هو سجنه لا البداء تأمل (قوله فليس الاسناد فيها الخ) هذا الجواب مبني على طريقة ابن مالك وهي التفرقة بين الاسناد المعنوي واللفظي وطريقة ابن هشام تبعا للجمهور أن الاسناد مطلقا من خواص الاسماء وعليها فلا ايراد (قوله من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف) فيه نظر

لان محل الخلاف انما هو فى الاسناد اللفظى انتهى فيشى وقال الحفيد قوله من الاسناد اللفظى أى اسناد قيل الى لفظ لا تقعد وانى الارض واذا كان اسناده الى لفظ ذلك دون معناه كان نائب الفاعل فيه مفردا لا جملة لان الجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد وبهذا التقرير اندفع ماقد يتوهم وروده على كلام المصنف من قضية أن وقوع الجملة فاعلا أو نائبه انما يمتنع اذا كان الاسناد لمعناها اما اذا كان الاسناد للفظها فيجوز ذلك وهو مخالف لما قرره المحققون من ان الاسناد مطلقا لا يكون الا الى الاسم وان كل ما أريد لفظه مما ليس باسم يصير بهذه الارادة اسما انتهى ملخصا من الحفيد وحينئذ فالخلاف فى الاسناد للجملة اذا لم يرد لفظها والوارد بها لفظها صارت مفردا واتفق على الاسناد فما قاله المصنف حسن ولا يتم ما قاله الفيشى تأمل (قوله مطية الكذب) أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من النسبة فى القول الذى يحكيه الى الكذب فهى كالمطية التى يركبها الرجل ليتوصل بها الى حاجته وروى مظنة الكذب بكسر الظاء المعجمة فالنون قال السيوطى قوله زعموا مطية الكذب لم أقف عليه فى شئ من كتب الامثال (قوله زعموا مطية الكذب) هذا من باب المبتدأ والخبر والاسناد فيه لفظى لان المعنى هذا اللفظ مطية الكذب (قوله وفى الحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة) أى هذا اللفظ كنز أى كالكنز فى نفاسته وصونه عن أعين الناس وهذا من الاسناد اللفظى لانه من باب المبتدأ والخبر (قوله عاملهما يؤنث) أى اذا كان فعلا أو وصفا تشبه الفعل الا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فلا تلحقه علامة التأنيث وكذلك المصدر واسم المصدر (قوله يؤنث) أى بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء غير ساكنة فى أول المضارع فقس المضارع على الماضى فى كل مثال نحو تطلع الشمس ويطلع الشمس (قوله فالحقيقى) وهو ماله فرج (قوله نحو هند قامت) فلم تجعل هند علما للمذكر والا وجب التذكير فى الفعل (قوله لما ذكرناه) من ان الفاعل المؤنث ضمير متصل (قوله ان السماحة الخ) قاله زياد بن سليمان الاعجم من قصيدة من الكامل يرثى بها المغيرة بن المهلب والسماحة بمعنى الندى أى الجود وقيل بذل الشئ عن طيب النفس والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أ ورجاء النفع للامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وجمهور الشافعية ان المروأة السير بسير امثاله فى زمانه ومكانه وقيل هى التوقى من الادناس وقيل ان لا تعمل فى السر ما تستحى منه فى العلانية وقال الفقهاء من ترك المروأة فليس بفقيه (قوله ضمنا) أى ضما (قوله قبرا) جمعه قبور فى الكثرة وأقبر فى القلة وهو مدفن الانسان والقبر اسماء الرمس بالراء والبيت والضريح (قوله بمرو) وهى

زعموا مطية الكذب وفى الحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة الحكم الرابع ان عاملهما يؤنث اذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففى مسئلتين احداهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه فالحقيقى نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر فى الفعل والتقدير قامت هى والتاء علامة التأنيث وهى واجبة لما ذكرناه والمجازى نحو الشمس طلعت واعرابه ظاهر ولما مثلت به فى المقدمة للتأنيث الواجب علم ان وجوب التأنيث مع الحقيقى من باب أولى بخلاف مالو عكست فأما قول الشاعر ان السماحة والمروءة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح

قصبة خراسان وبها سرير الملك (الاعراب) ان حرف توكيد ونصب والسماحة اسمها والمروءة معطوف عليه وضمنا فعل ماض مبني للنائب والالف نائب الفاعل وقبرا مفعول ثان لضمنا والجار والمجرور في محل نصب صفة لقبر وعلى الطريق صفة أخرى له والواضح صفة للطريق والشاهد في قوله ضمنا فان القياس فيه ضمنتا لانه خبر عن السماحة والمروأة وهو ضرورة خلافا لابن كيسان (قوله فضرورة) لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائدا الى السماحة والمروءة باعتبار المعنى أي باعتبار تأويل السماحة بالكرم والمروءة بالاسعاف فالفاعل حينئذ مذكر (قوله اسما) أي مفردا بقرينة ما بعده (قوله تمنى ابنتاى الخ) هو من قصيدة للبيد بن ربيعة الانصاري الصحابي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى ان مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبعة وخمسين سنة ولما اسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو قوله

ماعاتب الحر الكريم كنفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح

وبعد قوله تمنى الخ قوله

فان حان يوما ان يموت أبوكما * فلا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر
وقولا هو المرء الذي لا حليفه * أضاع ولا خان الصديق ولا غدر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر .

وقال السيوطي قوله تمنى الخ قاله لبيد حين بلغ مائة وثلاثين سنة لما حضرته الوفاة ونقل أيضا عن شرح الاندلسية ان لبيدا هذا عاش مائة وأربعين سنة تسعين في الجاهلية والباقي في الاسلام (الاعراب) تمنى فعل ماض ابنتاى فاعل مرفوع بالالف أن يعيش ناصب ومنصوب والمصدر المؤول مفعول تمنى أي تمنى عيش أبيهما وهل استفهام بمعنى النفي انا مبتدأ الا حرف استثناء من ربيعة متعلق بمحذوف خبر المبتدا ومضر معطوف على ربيعة والشاهد في تمنى حيث لم يلحقه التاء فيقول تمنت فضرورة ان قدر الفعل ماضيا وقد اعترض في المغني على ابن مالك في جعله له من الضرورة قال ولا ضرورة تدعو اليه لامكان التقدير الثاني وهو جعله مضارعا الى آخر ماذكره هنا وحينئذ فيعترض على المصنف هنا بمثل ما اعترض به على ابن مالك الا ان يقال يلزم من ذكره له ارتضاه (قوله احدى التاءين) اختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انها الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقيل الاولى لان الثانية للمطاوعة من الكلمة فحذفها مخل والوجه الاول أولى لان رعاية كونه مضارعا أولى ولان الثقل انما يحصل عند الثانية (قوله تلظى) أي تتلظى أي تتلهب ولا يجوز في هذه الآية أن يكون ماضيا والا لقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث

ولم يقل ضمنتا فضرورة الثانية أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالالف والتاء فالمفرد كقوله تعالى اذ قالت امرأة عمران والمثنى كقولك قامت الهندان والجمع كقولك قامت الهندات فاما قوله * تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * وهل أنا الا من ربيعة أو مضر * فضرورة ان قدر الفعل ماضيا وأما ان قدر مضارعا وأصله تتمنى فحذفت احدى التاءين كما قال تعالى فأنذرتكم نارا تلظى فلا

(قوله وأما قوله الخ) جواب عن سؤال أورد على وجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم (قوله لاجل الفصل بالمفعول) رد بأن الفصل بغير إلا الارجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا أجمعوا على وجه مرجوح انتهى تصريح (قوله أو لان الفاعل في الحقيقة الخ) هذا لا يتمشى على ما قاله الشيخ سعد الدين من انه ليس المراد بالمؤمن من حدث ايمانه وانما المراد به من ثبت ايمانه فيكون صفة مشبهة وأل الداخلة على الصفة المشبهة حرف باتفاق وهو غير مسلم لما تقدم من ان بعضهم ذهب الى انها موصولة نعم الصحيح انها حرف تعريف كما قاله في المغني (قوله أو لان الفاعل اسم جمع الخ) اعترض بأنه يلزم عليه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف انتهى تصريح نعم يرد عليه ان النسوة اسم جمع والراجح فيه التأنيث فيؤدي الى اجماع السبعة على مرجوح نظير ما سبق في الاول الا أن يقال محل أرجحية التأنيث في اسم الجمع ما لم يفصل بالمفعول وحرره ونقل عن السعد اتفاقهم على جواز اجماع السبعة على وجه مرجوح (قوله وما كان صلاتهم الخ) فيه نظر اذ صلاتهم اسم كان لا فاعل والكلام انما هو في الفاعل ونائبه الا أن يقال اسم كان فاعل مجازا (قوله ان امرأ أغره الخ) هو من بحر البسيط وبعده أبيات ستأتي (الاعراب) ان المشددة حرف توكيد امرأ منصوب اسمها وغره فعل ومفعول ومنكن صفة لواحدة قدم عليها فهو حال وواحدة فاعل وبعدي متعلق بغرور وبعدك عطف عليه في الدنيا متعلق بغرور وانغرور خبران والشاهد في غره ولم يقل غرته وذلك جائز لانفصل بين الفعل وفاعله بالجرور والمفعول وهو الهاء من غره وتقدير الكلام امرأة واحدة كذا قال سيبويه والجمهور فالتأنيث حقيقي وقال المبرد خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه وقول المصنف والمبرد يخص ذلك بالشعر فيه نظر لان المبرد يؤول البيت كما علمت الا أن يقال مذهب المبرد من خارج بقطع النظر عن تأويله هذا البيت اختصاصه بالشعر وقد قدمنا انه انما لم يجب التأنيث اذا فصل الفعل لانه بعد عن الفاعل المؤنث ضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ﴿فائدة﴾ من الملح المتعلقة بالبيت ان الهادي اشترى أمة أم العزيز وهي التي تسمى بغادر بمائة ألف دينار ويقال ان الربيع أهداها له ولم يكن في زمانها أجمل منها ولا أحسن غناء ولا أجمع لكل ما يحتاج اليه من مثلها وكان الرشيد يهواها ويكتم ذلك وكان الهادي ينومها في حجره ولا يوقظها حتى تنتبه من نومها لشدة محبته لها فبينما الهادي ذات يوم جالس معها اذ استؤذن عليه لاخيه هارون فأمرت الى بعض المواضع القريبة ودخل الرشيد على أخيه الهادي فسلم عليه وجلس بين يديه فقال له الهادي يا هرون قد حدثتني نفسي بشيء

ضمير ورة وأما قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات فانما جاز لاجل الفصل بالمفعول أو لان الفاعل في الحقيقة أل الموصولة وهي اسم جمع فكأنه قيل اللاتي آمن أو لان الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات أي النسوة اللاتي آمن وأما التأنيث الراجح في مسئلتين أيضا احداهما أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازي التأنيث كقولك طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت فانظر كيف كان عاقبة مكرهم وجمع الشمس والقمر الثانية أن يكون ظاهرا حقيقي التأنيث منفصلا بغير الا كقولك قام اليوم هند وقامت اليوم هند وكقوله

ان امرأ غره منكن واحدة
بعدي وبعدك في الدنيا لغرور

والمبرد يخص ذلك بالشعر من النوع الاول أعني المؤنث الظاهر المجازي التأنيث أن يكون الفاعل

وهو يجول فى فكرى وقد تنغص له عيشى قال وما هو يا أمير المؤمنين لا نغص الله لك عيشا فقال له ياهارون انه وقع فى خلدى انى أموت قريبا وأنت تتزوج امرأتى أم العزيز من بعدى فقال له الرشيد بل يجعلنى الله فداءك ويقدمنى قبلك لا يخطر لك هذا على بال فبئس الظن هذا ولا أسمعنى الله فيك سوأ ولا فجعنى فيك فقال الهادى دعنى من هذا فهو ما أخبرتك فقال له الرشيد وما الذى يزيل هذا من قلبك فقال له الايمان فأعطاه ما أراد من الطلاق والعتاق والحج ماشيا والصدقة وكل يمين مؤكدة فكان الهادى سكن ما به لذلك ثم لم يلبث الهادى الا أياما قلائل ومات فأرسل اليها الرشيد من ساعته يعرض اليها بالخطبة فذكرته ما كان حلف به فقال لها ما كان أهون ذلك أحج وأحلق وأتصدق وأعتق فطلق زبيدة طلقة انعزل بها عنها وأعتق حسينا ومسرورا وتصدق بمائة ألف دينار وحج فى تلك السنة ماشيا وكانت تفرش له اللبود ميلا ميلا فيقال انه خرج أول الحول فوصل فى آخره وتزوج أم العزيز لما قضى حجه فأقامت عنده يسيرا فبينما هو ذات ليلة وهى نائمة فى حجره اذا انتبهت فزعة مرعوبة فاستخبرها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين رأيت الهادى أخاك وقد أخذ بعضادتى هذا الباب وأتوه وهو يقول

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور
أنسيت عهدى ولم تعنى بموثقتى * تبا لفعلك والمفقود مهجور
فلا تهنى بما أصبحت راغبة * فكل حى على الحالات مقبور

وقيل الابيات التى أنشدها الهادى هى قوله

أخلفت عهدى بعد ما * جاورت سكان المقابر
ونسيتنى وكذبت فى * أيمانك الزور الفواجر
ونكحت غادرة أخى * صدق الذى سماك غادر
لا يهنك الالف الجديد ولا تدر عنك الدوائر
ولحقت بى قبل الصباح وصرت حيث غدوت صائر

ثم ولى عنى وكأن الابيات مكتوبة فى قلبى ما نسيت منها كلمة فقال لها الرشيد هذه أضغاث أحلام الشيطان فقالت كلا والله يا أمير [illegible] اضطربت بين يديه وماتت من ساعتها فلا تسأل عن حال هارون الرشيد وما لقى بعدها رحمهم الله

(قوله او اسم جمع) أى معرب احترازا عن اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وان قيل انه جمع الذى انتهى تصريح (قوله وليس لك أن تقول التأنيث فى النساء والهنود حقيقى) أى فيجب التأنيث لانه يجوز الوجهان (قوله ومن هذا الباب) أى باب اسم الجمع كما يؤخذ من المتن

جمع تكسير أو اسم جمع تقول قامت الزيود وقام الزيود وقامت النساء وقام النساء قال الله تعالى قالت الاعراب وقال نسوة وكذلك اسم الجنس كأورق الشجر وأورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع وليس لك أن تقول التأنيث فى النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى هو الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت انما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد ومن هذا الباب أيضا قولهم نعمت المرأة ونعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا الجنس عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه وكذلك بئس بالنسبة الى الذم كقولك بئس المرأة حمالة الحطب وبئست المرأة وأما التأنيث المرجوح ففى مسئلة واحدة وهى أن يكون الفاعل مفصولا بالا كقولك ما قام الا هند فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لان التقدير ما قام أحد الا هند فالفاعل فى الحقيقة مذكر

ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم ان كانت الاصيحة واحدة برفع صيحة وقراءة جماعة من السلف فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم ببناء الفعل لما لم يسم فاعله وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق وزعم الاخفش ان التأنيث لا يجوز الا في الشعر وهو محجوج بما ذكرنا الحكم الخامس ان عامله لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع في الامر الغالب بل تقول قام أخوالك وقام اخوتك وقام نسوتك كما تقول قام أخوك ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجمع علامة دالة على التأنيث كقوله تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

ويؤخذ من تعبيره هنا بقوله ومن هذا الباب ومن تعبيره أولا بقوله ومن هذا النوع ان مراده بالباب ما أريد بالنوع (قوله ما برئت من ريبة وذم) رجز لم يدر قائله والريبة الشك والحي واحد أحياء العرب وهم القوم المنزول بهم في مكانهم وما نافية وبرئت فعل ماض والتاء للتأنيث من ريبة متعلق به وذم عطف على ريبة في حربنا متعلق ببرئت الا أداة استثناء وبنات فاعل برئت والعم مضاف اليه والشاهد في قوله برئت حيث جاء بالتأنيث مع الفصل بالا الاستثنائية (قوله وقراءة جماعة من السلف وهم مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم والجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (قوله وزعم الاخفش الخ) أي يجب التذكير عنده في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الا هند وقال ابن جني ان التأنيث لغة ضعيفة في العربية ووجه الضعف ان الفاعل ليس هو ما بعد الا وجوّزه ابن مالك في النثر على قلة حيث قال في الخلاصة

والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكت الا فتاة ابن العلا

(قوله وهو محجوج بما ذكرنا) أي مقطوع حجته أي دعواه بما ذكرنا من قراءة بعضهم وقراءة جماعة من السلف (قوله ومن العرب) وهم ازدشنوءة كما قال بعض أو طيء كما قال بعض البصريين وقال في المغني هي لغة طيء أو ازدشنوءة أو بلحارث قال في الارتشاف جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على انها ليست ضعيفة *تنبيه* اذا قال أهل هذه اللغة قاما وقعد أخوالك وقاموا وقعدوا اخوتك وأعملوا أحدهما في الظاهر وجب أن يقدر في الآخر ضمير مستتر راجع اليه قال في المغني وهذا من غرائب العربية أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين أعني قوله ثم عموا وصموا كثير منهم اذا خرج على هذه اللغة وقال الدماميني لم تكن الالف في أحدهما ضميرا وفي الآخر علامة وكذا الواو فلا يكون ثمت ضمير مستتر أصلا فلا غرابة وهذا الظاهر متعين انتهى حفيد (قوله علامة دالة على التأنيث) أي على التفصيل السابق (قوله تولى قتال الخ) قاله عبد الله بن قيس من قصيدة من الطويل يرثي بها مصعب بن الزبير بن العوّام رضي الله عنه والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه على عدوّه والمبعد اسم مفعول من الابعاد المراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب (الاعراب) تولى فعل ماض وفاعله ضمير يعود لمصعب وقتال مفعول والمارقين مضاف اليه وبنفسه توكيد والباء زائدة والواو للحال وقد حرف تقريب وأسلماه فعل ومفعول

والالف علامة تثنية ومبعد فاعل وحميم عطف عليه والشاهد في أسلماه حيث ثنى الفعل المسند للفاعل الظاهر وهو المتعاطفان أعني مبعد وحميم والقياس أسلمه (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) المناسب تخريج الحديث على اللغة الفصحى بأن يجعل ملائكة بدل من الواو التي هي الفاعل أو تجعل ملائكة مبتدأ خبره يتعاقبون وأما تخريجه على اللغة الضعيفة بجعل الواو علامة وملائكة فاعل فغير مناسب قال الفيشي الحديث اشتهر استدلال النحويين به والصحيح انه مروي بالمعنى فلا دليل فيه ورواه مالك في الموطأ بلفظ حيد غير هذا (قوله أكلوني البراغيث) قال في العباب كان حقه أن يقول أكلتني البراغيث لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا أجريت مجرى ما يعقل فان الاكل ليس المراد به حقيقته بل المراد منه الجور والتعدي كما يقال أكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدي من خواص العقلاء اه وفي المغني ما يخالف هذا النقل ففيه ما لفظه قد تستعمل يعني الواو لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو أكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوانات عاقلا أم لا وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلأ الوبيل

أي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي انظره انتهى حفيد (قوله نتج الربيع محاسنا الخ) هو من الكامل وفيه الاضمار والترفيل ونتج مبني للفاعل قال الجوهري نتجت الناقة على صورة ما لم يسم فاعله وهو احد الالفاظ المسموع بناؤها للمفعول والمراد الفاعل وكذلك جن وبهت وطل ومد وأولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها وزهي علينا أي تكبر وحم وزكم ووعك وفلج وسقط في يده وغم الهلال ونفست المرأة والربيع الكلأ ومحاسن جمع حسن على غير قياس وغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض والسحائب جمع سحابة وأصله الغيم ويجمع قياسا على سحب وسمي سحابا لانه ينسحب أي يسير في سرعة كانه يسحب أي يجر والربيع هو الزمان المتخلل بين فصل الصيف والشتاء والمراد بالمحاسن الازهار والالقاح القاء الطلع الذكر على الانثى وهو من معنى ألقحن ولذا عداه الى ضمير المحاسن وفي كل من نتج الربيع وألقحها غر السحائب استعارة مكنية وتخييلية فشبه الربيع بالام من الحيوان وأثبت النتج للربيع على طريق التخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان في انزال الماء واثبات الالقاح تخييل اه (الاعراب) نتج فعل ماض والربيع فاعل وقال في الشواهد نائب فاعل ومحاسنا مفعول لنتج وألقحنها فعل ماض والنون حرف علامة جمع النسوة والهاء ضمير مفعول وغر فاعل ألقح

وقوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعض العرب أكلوني البراغيث وقول الشاعر
نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب

والمصنائع مضاف اليه والجملة من الفعل والفاعل صفة محاسن والشاهد في الحجها حيث لحقتها علامة الجمع وهي لغة ازدشنوأة واختلف في تخريج تلك اللغة فخرجها ابن مالك على ان الظاهر مسند للفعل والواو والالف والنون علامات فشبهوا ذلك بالتأنيث فجعلوا لها علامة كالتأنيث وقيل ان الفاعل هو الواو والالف والنون والظاهر مبتدأ والجملة قبله خبر والصحيح الاول لان هذه لغة قوم مخالفين فيها جمهور العرب تأمل والصحيح ان تلك اللغة تكون في المفردين والمفردات المتعاطفة (قوله رأين الغواني الخ) وبعده

وقد كن ان أبصرنني أو سمعن بي * سعين الى سد السكوى بالمحاجر

قاله عبد الرحمن بن محمد من ولد عتبة بن سفيان وهو من الطويل والغواني جمع غانية وهي المرأة التي تغتني بحسنها وجمالها قاله العيني وقال التبريزي الغانية التي تغنى في دار أبيها دون زوجها من غني بالمكان اذا أقام به وقيل هي الشابة ورأين فعل وعلامة والغواني فاعله والشيب مفعول ولاح فعل ماض وفاعله مستتر فيه وبعارضي متعلق بلاح وجملة لاح حال من فاعل رأين فأعرضن معطوف على رأين وعنى وبالخدود متعلق بأعرضن والنواضر صفة للخدود من النضرة وهي الحسن والرونق والشاهد في رأين حيث لحق الفعل علامة (قوله وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا الخ) قال في المغني وجوز في الذين ظلموا أن يكون بدلا من الواو في أسروا النجوى أو مبتدأ خبره اما وأسروا وإما قول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون هل هذا وان يكون خبرا لمحذوف أي هم الذين أو فاعلا بأسروا أو بقول محذوف أي يقول الذين ظلموا أو بدلا من واو استمعوه وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم أو على اضمار أذم أو أعني وأن يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم أو من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احدعشر وجها اهـ فحاصل الاوجه سبعة في الرفع اثنان في البدل واثنان في الفاعل واثنان في المبتدا وواحد في الخبر واثنان في النصب واثنان في الجر فالجملة احدعشر وجها تأملها

وقول الآخر
رأين الغواني الشيب لاح
بعارضي * فأعرضن عني
بالخدود النواضر *
وقد حمل قوم على هذه اللغة
آيات من التنزيل العظيم
منها قوله سبحانه وأسروا
النجوى الذين ظلموا والاجود
تخريجها على غير ذلك
وأحسن الوجوه فيها اعراب
الذين ظلموا مبتدأ وأسروا
النجوى خبرا

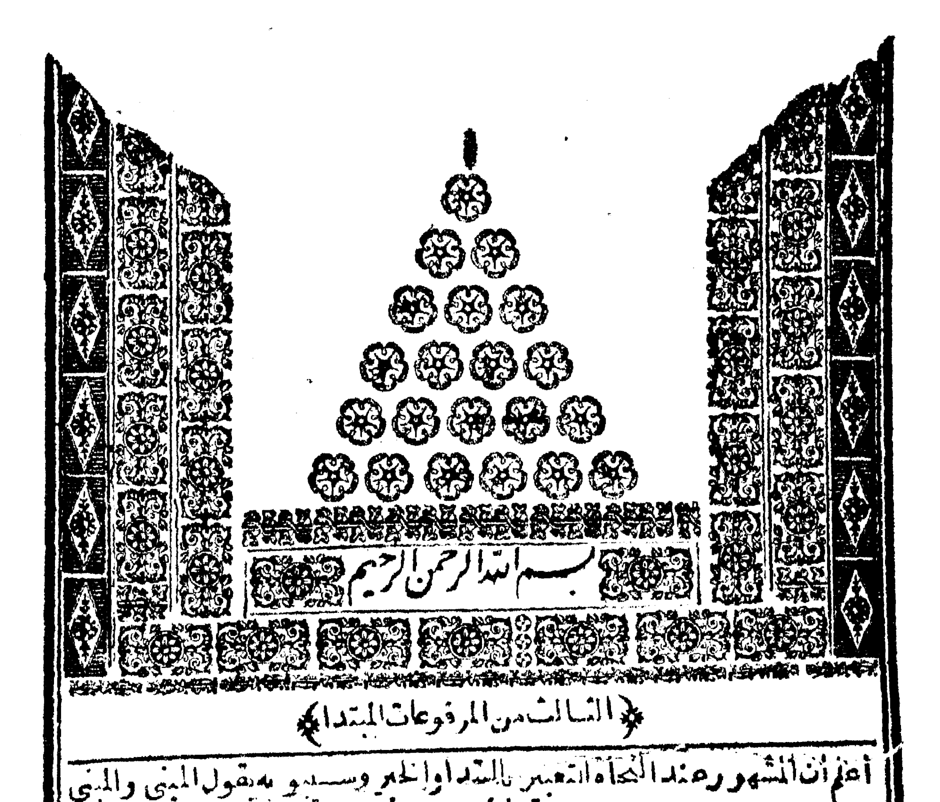
تم الجزء الاول من حاشية الشيخ عباده على
شرح شذور الذهب بحمد الله وعونه
ويليه الجزء الثاني أوله المبتدأ
والخبر أعاننا الله على
اتمامه آمين

﴿ فهرست الجزء الثانى من حاشية الشيخ عباده على الشذور ﴾

صحيفة

﴿تمت الفهرست﴾

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ محمد
عبادة العدوي على شذور الذهب
لسيبويه زمانه أبي محمد عبد الله
ابن هشام الانصاري
رحمهما الله
ونفع بهما
آمين



ثم ثلث ❊ الثالث المبتدا
وهو المجرد

❊ الثالث من المرفوعات المبتدا ❊

أعلم أن المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدا والخبر وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى يقولون المسند والمسند اليه واعلم ان الخبر ملازم للمبتدا وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو أقائم الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ويقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله الثالث أى يجعل المصنف له ثالثا أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع أن تكون مرتبته ثالثة والا فالمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد خلافا لما قاله فى الشرح والاسم يشمل الصريح والمؤول ويصح أن يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسيأتى ان الفعل وان دخل فى المجرد لكنه خرج بقوله مخبرا عنه الخ فتقدير اللفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم فمن منع تقدير اللفظ أو تقدير الاسم فكلامه لا يسلم واعلم ان الصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحا الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للصريح والمؤول من باب المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجريد

من

من العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما في زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في المبتدا عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها او سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اهـ من شراح الازهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يرد نعت اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك لان المبتدا لم يتجرد عن العامل المعنوي بل عن اللفظي فقط انتهى شنواني على الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئي للكلي قال الفيشي كان ينبغي أن يقول غير الزائدة وشبهها أي ليدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبي المغوار منك قريب * والمجرور برب نحو رب رجل صالح لقيته ولولاك لكان كذا ولولاه لكان كذا فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المغني مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويجاب بأن أل في العوامل للكمال أي العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في الكلام كخروجها وانما اشبهها في عدم التعلق بشئ فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها يغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بعامل أو عاملين وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة الجمع بالجمع فان المجرد جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكأنه قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبرا عنه) خرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان فانها ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا وخرج اسماء الافعال كنزال ودراك اذ ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل على الصحيح ودخل نحو أقائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا رافعا لاسم وهو أبواه لكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدا وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم مع المرفوع بعده لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبرا عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان المصنف لم يذكر الاسم (تنبيه) ان أراد بقوله مخبرا عنه مسندا اليه على وجه الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراده مجعولا له خبر لزم الدور فانه أخذ المبتدا فيما يأتي في تعريف الخبر اهـ حفيد (قوله أو وصفا) عطف على مخبرا عنه كأنه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبرا عنه أو حال كونه وصفا الخ فان

عن العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا

المخبر عنه والوصف نفس المبتدا والخبر (قوله مخبرا عنه أو وصفا) مقتضاه حصر المبتدا في القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بأن هذا التعريف للمبتدا بحسب الكثير الغالب المشهور والا فقولنا أقل الخ ليس من القسم الاول لانه لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفا فالان يقول نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثاني لانه لا فاعل له الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في القسم الاول فان الفائدة هنا حاصلة لانهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبرا عن بقرة والمسوغ للابتداء التعجب فيكون من القسم الاول ﴿فائدة﴾ حكي انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت بها من يعرف المبتدأ الذي لا خبر له فأجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك وعما يقرب من ذلك ان بعض الاعاجم أيضا قال لبعض المصريين لم أجد في القرآن الخبر الموطئ للاخبار بالجملة فأجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيت عليه (قوله أو وصفا) فهم منه ان الاسم المجرد الواقع في القسم الاول مقابل الوصف فيكون جامدا ويرد عليه لا نولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الاول لانه قد عمل الرفع والقسم الاول لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثاني لان الوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو ما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو افعل تفضيل أو أمثلة المبالغة ولا نولك ليس واحدا منها ويجاب بأنه من القسم الثاني ويعمم في الوصف بكونه حقيقة أو حكما ولا نولك في معنى لا منولك أن تفعل كذا أي لا ينبغي لك أن تفعل كذا وما تقدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤولا أي من ان والفعل فلا ينافي هذا فتأمل (قوله رافع المكتفى به) شرط في صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله المكتفى به اسم مفعول وبه نائب الفاعل أي لما يكتفى به في حصول الفائدة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ولا يجوز أن يرفع ضميرا متصلا فهو محصور في قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الاولى اذا كان الوصف معطوفا على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ لعطفه على قائم وفيه ضمير مستتر سد مسد الخبر والثانية اذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فانك اذا أعملت الاول على طريقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أعربت راحل مبتدأ لعطفه على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر وان أعملت الثاني على طريقة البصريين وأضمرت في الاول مرفوعه أعربت

رافع المكتفى به

قائم

قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سد مسد الخبر وأعربت راحل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد في الاسماء بل في الافعال وقول المصنف في الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف وأما المستتر في مسئلة التنازع أو العطف كما سبق فيتفقان على وقوع المستتر فاعلا سد مسد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا يفيد انهم يمنعون المستتر فتأمل الا أن يريد بالظاهر ما قابل البارز المنفصل (قوله فالاول) أي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدا وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الا به ولانه لما قال مخبرا عنه كان قائلا قال له ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل من خالق الخ) قال البرماوي أشار به الى أن المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو هل من أحد ظريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف المكتفي بمرفوعه ويمثل للنوع الاول بحسبك درهم وبقوله ما لكم من اله غيره اذا لم يؤول اله بمعبود اه وقال الحفيد اشعر تمثيل المصنف بما ذكر ان العامل اللفظي الزائد لا يدخل الا على النوع الاول دون الثاني وبه صرح هو وغيره وعلل ذلك بأنه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الزمخشري في اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفاعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نعت له باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم (قوله نفي أو استفهام) أي تقدم نفي أو استفهام ولا تقع الاسماء بعد أدوات النهي ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط في رفعه ما يكتفي به في ابتدائيته والقاعدة ان شرط الشرط شرط فحينئذ فتقدم النفي والاستفهام شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائيته بدون واسطة

﴿فائدة﴾ ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفيه مسامحة فان الكلام في المبتدأ وقائم ليس مبتدأ بل اسم ليس والزيدان فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثلها في ذلك ما الحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم الى لا التي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جاز أن يكون

فالاول كزيد قائم وأن تصوموا خير لكم وهل من خالق غير الله والثاني شرطه نفي أو استفهام

نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران ﴾ وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو

نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغني عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين أحدهما انهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني انهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان في أمرين أحدهما ان المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وأن تصوموا خير لكم أي وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة بل ولا كل اسم بل انما هو صفة نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثاني ان المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج الى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مثلنا وكقوله

خليلي ماواف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع * وكقوله * أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش نووه من قطنا * وقولي رافعا لمكتفى به أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى في البيت الثاني أو ضميرا

كذا (قوله نحو أقائم الخ) لف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تثنية عمرو بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه تثنية عمر بضم العين اذا صح جواز تثنية المعدول (قوله وهو الغالب) أي الكثير (قوله يغني عن الخبر) أي في حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله ونعني به) أي بالابتداء (قوله للاسناد) أي اسناد غيره اليه في القسم الاول أو اسناده الى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خير) مبتدأ وخبر (قوله تسمع) مبتدأ وهو في تأويل سماعك والفرق بينهما ان السبك في الثاني شاذ وفي الاول مطرد لان السبك بدون وجود سابك شاذ الا في باب التسوية ويحتمل ان تسمع مبتدأ أريد منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها صورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أي لان الاسم حقيقة في الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أي بل ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر كل اسم (قوله خليلي ماواف الخ) هو من الطويل خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء المتكلم في ياء التثنية وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالا وعوض التنوين عن الياء وأنتما فاعل سد مسد الخبر وبعهدي متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون ولي خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقاطع صلتها والعائد محذوف أي على الذي أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه أي هجره والمعنى يا صاحباي ما أنتما وافيان بعهدي ومحبتي اذا لم تكونا لي على من أقاطعه وأهجره والشاهد في أنتما فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على النفي واختلف هل النفي شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أصحهما الثاني (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر وسلمى علم امرأة مضاف اليه أم حرف عطف ونووا فعل وفاعل ظعنا بفتحتين ويجوز تسكين العين مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويظعنوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والفاء رابطة وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فعل وفاعل صلة الموصول والالف للاطلاق والشاهد في قوله سلمى فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على الاستفهام والمعنى هل قوم سلمى التي هي المحبوبة مقيمون أم نووا الرحيل فان

تو وفعيش من يقيم بعدهم و يتخلف عنهم يكون عجيبا (قوله اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب في التصريح بأن المراد بالظاهر ما قابل المستتر قال في المغني ومما يقطع به على بطلان مذهبهم أي الكوفيين الآية وقول الشاعر خليلي الخ فان القول بأن الضمير فيهما مبتدأ كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد وبه تظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل مع انهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المغني تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم في البيت أي ولا في الآية أيضا ومن كلام الشارح هنا يؤخذ الرد على التصريح لانهم أوجبوا التقديم والتأخير في البارز فلو أريد بالظاهر ما قابل المستتر لشمل البارز مع انهم يخالفون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله ولا يبتدأ بنكرة) أي لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة ولا يصح الحكم على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذي هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) أي لان النكرة اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المعرف بأل الجنسية واذا خصت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت أو خصت وأما قولك تمرة خير من جرادة فقصور على السماع وقوله الا ان عمت أي بنفسها أو بغيرها وكذا قوله ان خصت ومعنى عمت افادت العموم الشمولي وهو تناول جميع الافراد دفعة واحدة لا العموم البدلي وهو تناول الافراد واحدا بعد واحد فعمومها مظنة صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها أفاده الفيشي (قوله وعلمهما واعبد الخ) وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله وعلمهما أي ويتخرج على العموم والخصوص قوله تعالى ولعبد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد معين من أفراد المؤمنين والخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خبير أن جعل عبد من العموم الشمولي فيه نظر لانه نكرة في سياق الاثبات وحينئذ فلا يعم بل المراد منها الفرد المبهم وحينئذ فما قاله الفيشي من ان المراد العموم الشمولي فيه نظر ثم بعد كتبي هذا رأيت الطبلاوي قال ولا فرق بين العموم الشمولي أو البدلي كالنكرة في سياق الاستفهام غير الانكاري لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانا نقول ذاك متوهم بخلافه بعد الاستفهام فمحقق وقال البرماوي قوله وعلمهما اي وعلى انحصار المسوغات في التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتداء في قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما في ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لي (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وأنهاها أي بلغها نهاية وهو نيف وثلاثون والنيف ما زاد على العقد وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين

منفصلا كأنتما في البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا وأوجبوا في قوله تعالى أراغب أنت أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما في البيتين أو نائبا عن الفاعل كما في قولك أو مضروب الزيدان وخرج عن قولي مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر لانه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به ثم قلت * ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو ما رجل في الدار أو خصت نحو رجل صالح جاءني وعلمهما واعبد مؤمن خير * وأقول الاصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها الى نيف وثلاثين

جوابه وقيل هما معا وصحح في المغني الاول وقوله مارجل الخ ماهنا مهملة ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها *(قوله ثم قلت الرابع خبره) أي خبر المبتدا ونبهوا بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم يحصل بها الفائدة مع مبتدا وبما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو شعري الذي تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدائه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد *(تنبيه)* لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون خبر وماقاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ماتحصل الخ تعريف للخبران وجد والا فقد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله ماتحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدا) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كاقائم الزيدان وما مضروب العمران انتهى كلام الفيشي والاحسن ماقاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ماعدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل الا أن يقال انه مشى على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بفي ولذا لم يقل ظرف زمان وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم قلت *(الرابع خبره وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور)* وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ وقولي مع مبتدا فصل أول مخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف في نحو أقائم الزيدان وماقائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ماتقدم ذكره في حد المبتدأ

ثم قلت *(ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات)*

جوابه وقيل هما معاوصحح في المغني الاول وقوله مارجل الخ ماهنا مهملة ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها *(قوله ثم ثالث الرابع خبره) أي خبر المبتدا ونبه بهذا الاسم على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احتمل الصدق والكذب أوانه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم يحصل بها الفائدة مع مبتدا وبما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس أجيب بأن المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه على الاول بحصول الفائدة بأصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الآن هو شعري الذي تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم اذلم تحصل به الفائدة مع مبتدا انه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد *(تنبيه)* لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر في باب واحد نظرا الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي جمع المصنف بين المبتدأ والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدأ ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدأ بدون خبر وماقاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ماتحصل الخ تعريف للخبران وجد والا فقد يوجد مبتدأ بدون خبر كما تقدم لك (قوله ماتحصل به الفائدة) أي حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أونائبه كاقائم الزيدان ومامضروب العمران انتهى كلام الفيشي والاحسن ماقاله الحفيد من انه خرج به بقية المرفوعات ماعدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف ولوقال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل الا أن يقال انه مشى على قول الزمخشري الذي يسمي نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أومجرورا بفي ولذا لم يقل ظرف زمان وفهم منه انه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فأحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات)

ثم قال *(الرابع خبره وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور)* وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ وقولي مع مبتدا فصل أول مخرج لفاعل الفعل وقولي غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف في نحو أقائم الزيدان وماقائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ماتقدم ذكره في حد المبتدأ ثم قال *(ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات)*

ونحو الليلة الهلال متأول * وأقول لما بينت في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر ما لا يكون خبرا في بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فأما الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على ان أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأنيب المضاف اليه مقامه ومثله قولهم في المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر ثم قلت * الخامس اسم كان وأخواتها

مساو لمن عبر بالجثة ولمن عبر بالعين ولمن عبر بالجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح قال في الهمع ذهب ابن كيسان الى ان الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجري الخلاف في الجار والمجرور وقال الحفيد والاكثر على ان الخبر الظرف (قوله في حد المبتدأ) أي بعد حد المبتدأ ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه وبالاحداث ما عداها بدليل مقابلتها باشتمل نحو البياض (قوله فمؤول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره بأن يقدر مضاف قبل المبتدا فيرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤول قوله وغدا أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخمر وقال الفيشي أي الزام أمر (قوله في المثل) بفتح الميم والثاء وهو ما شبه مضربه بمورده فهو من باب الاستعارة التمثيلية فاذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذي قال المثل استعارة تمثيلية تأمل * (تنبيه) * ما مشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أفاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب فنحن عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم والزمان خصص بالاضافة أو بالصفة انتهى من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند الافادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه ولم يختم باب المبتدا والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى انه ليس في القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب * (قوله ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ) اعلم ان الكون وما اشتق منه اما اذا حل تحت ما أريد بكان أو داخل في قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها الى المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الاعم على الاخص لصدقه على غيرها أيضا اذ هو اسم لما ينسخ حكم المبتدا والخبر وكان وأخواتها بهذه المثابة

(قوله

(قوله اسم كان الخ) لم يفد أكثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان
اللائق أن يأتي بعبارة صريحة تدل على بيان عملها فيه فان عملها فيه فيه خلاف
والصحيح انها عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو
الابتداء وانها عملت في الخبر فقط ورد بأنه ليس لنا عامل يعمل النصب ولا يعمل
الرفع لكن يؤخذ من اعمالها فيما سيأتي بيان انها عاملة فيه (قوله وهي) أي
لاخوات أمسى الخ الحصر اضافي بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها أو التي
يقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيان الحصر
ان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر اما تعريف المبتدا فلانه ضمير واما تعريف
الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها صارت علم جنس على نفسها أي وهي هذه الالفاظ
وحينئذ فيرد عليه افعال أخر تعمل عملها ردّ وترك وغدا وراح وآض وعاد
واستحال وقعد وحال وارتد وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معاني
الافعال التي ذكرها وحاصله انها ان كانت ناقصة فمعناها اتصاف اسمها بخبرها
بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله
تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى
دخل في الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقي واعلم ان كان
الناقصة لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الأكثر كما قال أبو حيان
أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان قائما
وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وظل بمعنى صار نحو وقوله تعالى فكانت
هباء منثورا فأصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقوله

* أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأني أطوي بجبل *

وأما ليس فهي لنفي خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه
ومن تبعه الى انها لنفيه حالا وماضيا ومستقبلا وبهذا جزم المغني وقال الشلوبين
لا تناقض بين القولين لان كونها للحال انما هو عند الاطلاق وكونها لغيره اذا
قيدت به واستحسنه الرضي قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها
للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهي للحال البتة انتهى
حفيد (قوله مطلقا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل
ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها تالية لنفي أو شبهه أو لما الوقتية فلا ينافي كون
المصنف وغيره ذكر لها شروطا عامة وستاتي (قوله فتئ) بكسر التاء وفتحها
وضمها مهموزة (قوله وتالية) حال من المبتدا أو هو زال وما عطف عليه أو من
الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون

وهي أمسى وأصبح وأضحى
وظل وبات وصار وليس مطلقا
وتاليـة لنفي أو شبهه زال
ماضي يزال وبرح وفتئ
وانفك

من عطف الجمل فجملة ومازال عطف على جملة وهي أمسى وجعله من عطف الجمل لا يفوت كونها من أخواتها الا ان قدرنا ومازال الخ والضمير المجرور عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله حالا من المبتدأ هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) أى والية النفي ولو تقديرا لان المقدر عندهم بمنزلة الملفوظ لكن لا يطرد حذف النفي معها الا اذا كان النافي لا والفعل المضارع وانما في جواب قسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ وقوله * يمين الله ابرح قاعدا * أى لا ابرح ثم ان كان الفعل ماضيا اشترط في النفي ان يكون ما ولا أو ان وان كان مضارعا فبأي ناف كان حتى ليس خلافا لظاهر نظمه من أن النافي بأي اداة مع أي فعل وقوله تالية النفي أى اصالة أى واما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معترضة فهو نادر وخلاف الاصل (قوله وصلة لما الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتي ويعرب وصلة بمثل ما اعرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك ان تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى ان يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أى الكلمة المذكورة والا فالمناسب المذكورات (قوله وأخواتها) أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة (قوله الاثني عشرة) صفة للاخوات فتضم لكان (قوله ويسمى اسمهن) وهي تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسما لهن بل اسم لدلوله الذي وضع له (قوله مجازا) أى بالاستعارة لمشابهته للفاعل في كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلاه مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتنصب الخبر) هذا متفق عليه واما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال ورد بانه يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكنا هم الظالمين والضمير بالاستقرار انما يتصل بعامله وقال الفراء عاملة في الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان المنصوب حال ورد باتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة) وهي تسمية اصطلاحية والا فهو خبر عن اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أى خبر اسمهن (قوله ومفعولهن مجازا) أى بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أى من الشروط الآتية وهي النفي وما بعده وما الظرفية فلا ينافي انه يشترط فيه شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة ان لا يلزم المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني المخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن

وصلة لما الوقتية نحو ما دمت حيا * وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثني عشرة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدا ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وتنصب الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا ثم هن في ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية كان وليس وما بينهما

والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس مجرور باذا الفجائية ويشترط
في الخبر ان لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله ومايشترط ان يتقدم عليه الخ) انما اشترط
ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم
فيما مضى انتهى تصريح (قوله ان يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل او اسم نحو
* غير منفك اسير هوى * كل وان ليس يعتبر * أو بفعل موضوع للنفي نحو * ليس
ينفك ذا غنى واعتزاز * أو بفعل عارض النفي نحو قوله
قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا * فان قلما خلع منه معنى
التقليل وصار بمعنى ما النافية أو بفعل مستلزم للنفي نحو قوله أبيت ازال استغفر
الله أي لا ازال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيئا لم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا
ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي انتهى (قوله أو شبهه وهو
النهي والدعاء) انما كانا كالنفي لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو
نفي داخل على نفي فصح قولهم ان الاربعة ملازمة الخبر للمخبر عنه واندفع ما يقال
ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهي والدعاء اهـ انتهى تقرير شيخنا الدردير وقال
بعض حواشي الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فهما عموما وقوله وهو النهي
والدعاء والاستفهام أي الانكاري نحو أتزال عاصيا ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه
اشبه النفي (قوله والدعاء) أي بلا في الماضي وبلن في المضارع قاله المحلي في شرح
جمع الجوامع وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

ومنعه ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال ان يكون خبرا ولهذا خص
في الارتشاف الدعاء بلا وهو ما يفيده الرضي (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل
مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله لن نبرح عليه عاكفين)
فنبرح فعل مضارع ناقص واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على
المثال الثاني لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها
انتهى تصريح (قوله لا تزل ذاكر الله) لا ناهية وتزل مجزوم بها واصله تزال فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين واسمها ضمير وذاكر الله خبرها (قوله ولا برح الخ) مثال
للدعاء وربما يؤخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا والربع الديار (قوله ماضي
يزال) ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدد ولا قصور وليس له
مصدر ولا أمر عند الجمهور وحكى الكسائي والفراء ان زال الناقصة لها مضارع
ثان وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ميزت زال الناقصة
من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كان فعل بفتحها فرقا بين التام

ومايشترط أن يتقدم عليه
نفي أو شبهه وهو النهي
والدعاء وهي أربعة زال
وبرح وفتئ وانفك نحو ولا
يزالون مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين وتقول لا تزل
ذاكر الله ولا برح ربعك
مأنوسا ولا زال جنابك
محروسا ويشترط في زال
شرط آخر وهو أن يكون
ماضي يزال

فان ماضى يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده وان الاولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى ماز يميز يقال زال زيد ضأنه من معز فلان أى ميزه منه وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو دام والى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك عجبت من مادام زيد صحيحا لان ماهذه مصدرية لا ظرفية والمعنى عجبت من دوامه صحيحا ثم قلت ﴿ويجب حذف كان وحدها بعد أما

والناقص وقال ابن خروف يجوز ان تكون التامة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل ان زال الذى مضارعه يزول وزنه فعل بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل بضم الزاى وان زال الذى مضارعه يزيل بفتح الياء بمعنى ماز وله مصدر وأمر وهما الزيل وزل بكسر الزاى وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل تام) أى غير ناقص وقاصر أى غير متعد كقوله زال الشئ بمعنى انتقل (قوله الذهاب) بفتح الذال وقوله والانتقال تفسير له ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن تزولا) أى تنتقلا ولئن زالتا أى انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحله رفع على انه فاعل وجملة امسكهما جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ويقدر للمتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله تعالى فزيلنا بينهم أى فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقى ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ﴿تنبيه﴾ لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية واما قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت اضاءة لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ما هذه لا يشملها قولهم ظرفية عبر فى المغنى بدله بزمانية انتهى حلبى (قوله النائبة عن ظرف الزمان) ولذا سماها المصنف الوقتية لنيابتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها للتوقيت أى تعيين مدة ثبوت خبرها لاسمها وسميت مصدرية لانها تؤول مع صلتها بمصدر وهو الدوام ووقتية لنيابتها مع صلتها عن الوقت وهو المدة لا لدلالتها عليه فتكون اسما خلافا لبعضهم انتهى حفيد (قوله دام زيد صحيحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت من دوامه صحيحا) أى لا من وقت دوامه لانه لا عجب من الوقت ولذا قال المصنف لان ما هذه مصدرية لا ظرفية قال الفيشى لان المتعجب منه دوام صحته لا مدة صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال ليس الحذف واجبا وردا على من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف بعد أما متعلق بيجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل اما وفى العبارة حذف مضاف أى يجب حذف كان بعد تحقق أما (قوله وحدها) أى لا مع اسمها ولا مع خبرها ولا معهما ودون افعال الباب (قوله بعد اما) أى بعد ان معوضا عنها

ما

في نحو أما أنت ذا نفر و يجوز حذفها (١٥) مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المجزوم الا قبل ساكن أو مضمر متصل * وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة لان الثاني أن يدخل على أن حرف التعليل الثالث أن تتقدم العلة على المعلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أي انطلقت لاجل انطلاقك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهي لان كنت منطلقا على المعلول وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما في كلمتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضي الله عنه * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع * أبا منادى بتقدير يا أبا وخراشة

ما كما صرح به في القطر ولا بد منه (قوله في نحو أما أنت ذا نفر) ظاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط في حذف كان بعد ان أن يكون اسمها ضميرا متكلما أو مخاطبا أو غائبا معلوم مرجعه من المقام لكن الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بأما زيد ذاهبا والتقدير لان كان زيد ذاهبا لكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله في نحو) شمل تعبيره بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو أما أنا وأما هو (قوله مع اسمها) ظاهره كان ضميرا أولا وهو كذلك ويشهد له ان خبرا فخبر كما يأتي (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله مضارعها) أي مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أي بالسكون لان الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معنى وقوعها صلة لان أن تكون ان داخلة عليها (قوله أما أنت ذا نفر) المعلول محذوف عن تأخيره وان حرف مصدري ونصب وكان صلتها والاصل افتخرت لان كنت ذا نفر فأخر افتخرت ثم حذف لضيق النظم أو للاختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتخرت ولا لان كنت وانما هو علة لمعلول محذوف أي لا تفتخر فان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) انت خبير بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شروطا وسيأتي بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمور لا انها احد عشر امرا فكان المناسب ان يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلاقك) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير برفعهما أي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوبا دون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه الفاكهي (قوله أما أنت منطلقا انطلقت) ان حرف مصدري وما عوض عن كان وأنت اسمها ومنطلقا خبرها (قوله زيادة ما) وخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما مشابهة (قوله ادغام النون في الميم) بعد قلب النون ميما (قوله العباس) هو صحابي وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أبا خراشة الخ) من البسيط وخراشة بضم

الخاء المعجمة وحكى كسرها والنفر بفتح الفاء والنون عدة رجال من ثلاثة لعشرة والنفر الرهط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة والضبع في الاصل انثى الضباع والذكر ضبعان ففيه تورية وأباخراشة اسمه خفاف بضم الخاء المعجمة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي امه احد فرسان قيس وشعرائها (الاعراب) أبا منادى وخراشة مضاف اليه وان حرف مصدري وما زائدة عوض عن كان وانت اسمها وذا نفر خبرها فان حرف توكيد قومي اسمها ودخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب بعضهم انها رابطة لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أى تنبه فان قومي لم تأكلهم الضبع وقال الدماميني يحتمل ان تكون الفاء جوابا لشرط مقدر والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت انا عليك بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الازمان فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقيم السبب مقامه فاطلق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون الى ان أن المفتوحة الهمزة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذا نفر فخرت علي والاول اشهر ونقل أبو الفتح عن أبي علي الفارسي ان ما العوض عن كان عاملة في الخبر أي عمل كان المعوض عنه ووجهه ان ما ثابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه لم تأكلهم جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد في حذف كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين المجدبة) بالدال المهملة وهي التي لا مطر فيها وفيه تورية وهي ان يكون اللفظ له معنيان قريب وبعيد فيراد البعيد فان القريب الضبع انثى الضبعان كما تقدم والبعيد السنين المجدبة ورشحها بقوله لم تأكلهم والاكل مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل واستعار الاكل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز ان يكون الاكل حقيقة واثباته للضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه ان يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط في الكثرة والا فيوجد قليلا بدونهما وانما كثر بعدهما لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية الشروط لان لو ام باب الشروط غير الجازمة وان ام الشروط الجازمة كما ان كان أم باب النواسخ الرافعة للمبتدأ وهم يتوسعون في الامهات مالم يتوسعوا في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذي هو قليل من لدشولا أي من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي جف لبنها وأتى عليها من نتاجها سبعة

بضم الخاء المعجمة ترو وأنت ذا نفر أصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والذي يتعلق به اللام محذوف أي لان كنت ذا نفر افتخرت علي والمراد بالضبع السنة المجدبة * المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه أن يتقدمها ان أو لو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم

اشهراوثمانية وانما قدره لدن أن كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف للجمل عند سيبويه ويرد عليه انه لا يجوز حذف الحرف المصدري (قوله مجزيون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيوطي في الدر المنثور (قوله ان خيرا فخير الخ) خيرا الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وخير الثاني مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله ارجح الاوجه) الحاصل ان الاوجه أربعة الاول وهو ارجحها ماذكره المصنف وانما كان ارجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثاني وهو اضعفها رفع خير الاول ونصب الثاني عكس الوجه الاول وتقديره ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا فرفع خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب خير الثاني بفعل محذوف وانما كان أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما أي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي رفعهما قوة برفع الثاني وضعف برفع الاول وفي نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما والاوجه الاربعة المتقدمة في ان خيرا فخير تجري في وان شرا فشر واذا ضربت أحدهما في أربعة الآخر حصل ستة عشر صورة أرجحها ما مشى عليه المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن مسعود (قوله ولو كان الذي الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشيء المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة الثالثة حذف نون كان) أي للتخفيف وصلا لا وقفا نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجامع وكأن المصنف لم يذكر هذا الشرط هنا لان الذي ترجح عنده عدم اعتباره قال في التوضيح تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين

الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فحذف تقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثاني كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد * المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بأمور أحدها أن تكون بلفظ المضارع

على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم تق بترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما) أي بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون وان يكون) فان الاول مرفوع والثاني منصوب ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على محل اسكم وجه أبيكم المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجزم بغير السكون لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها اشبهت باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا يونس فأجاز حذف النون ولم يعتد بالحركة العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر بن صخر الاسدي

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع مطلقا الحركة على الضرورة كقول النجاشي

فلست بآتيه ولا استطيعه * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة وقبل هذه أبيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخ يؤاسي نفسه يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج فاسقني منه (قوله ان يكنه فلن تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة مذكور في البخاري ﴿تنبيه﴾ سكت المؤلف عن محترز ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المنفصل والمرفوع نحو لم يك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أي المتصل المنصوب * (السادس من المرفوعات اسم افعال المقاربة) لم يقل اسم كاد واخواتها لانه لم يثبت ان كاد ام الباب والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله

والثاني أن يكون المضارع مجزوما والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم أك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لانتفاء المضارع ولا في نحو هو يكون وان يكون لانتفاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لوجود الضمير ثم قال ﴿السادس اسم أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك

وجمعه لا من العبد لربه قال بعض المشايخ والظاهر ان المفاعلة على بابها الا ان اسمها
قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الا ان يقال ان الواضع وضعها لقرب مدلول
اسمها من مدلول خبرها وان كان العكس لازما لكن لم يوضع له فصح ان المفاعلة
على بابها وهذا يؤخذ من الحفيد وتسمى أيضا النواسخ والنواقص قال شيخ
الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشئ باسم جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام
بالكلمة انتهى وقال الفيشي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أي لا من باب
تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل
باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه
وهنا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر
فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاشهر أو الاكثر أو الاخف أو كونه أصلا وحكمة
التغليب هنا اما الاشهرية لان أفعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب في
الاستعمال أو الاصلية ولهذا تسميتهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها
الاصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب
بابان متضادان (قوله لدنو الخبر) أي قربه ولا يتعين كونه خبر المبتدأ محذوف بل
جعله حالا أولى لافادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لا تكون افعال مقاربة
الا في هذه الحالة أي حالة كونها مستعملة لدنو الخبر واما اذا نفيت أو جردت فلا
(قوله لترجيه) أي الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أي لترجي المتكلم الخبر
في الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغي ان يقول
على مقاربة مدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه
والجواب ان قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى
بمدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرها والفتح
أفصح لقول شيخ الاسلام وحكى كسرها وقيل ان كرب من افعال الشروع (قوله
وهي ثلاثة أيضا) من تقسيم الكلي الى جزئياته وأما قوله أولا وهي تنقسم باعتبار
معانيها الى ثلاثة أقسام فمعناه انها تنحصر في ذلك بمعنى لا تخرج عن ذلك لا من
باب تقسيم الكلي ولا الكل (قوله وحرى) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو طريف
في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في لمحته انتهى تصريح وقال
الرضي قد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضي
فقط ومعناه صار حريا أي خليقا وجديرا ويقال هو حرى أن يفعل بفتح الراء
والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو
حرى ان يفعل كذا على فعيل أو حرئ ثنيت وجمعت وأنثت انتهى قال بعض وهو

لدنو الخبر وعسى واخلولق
وحرى لترجيه وطفق وعلق
وأنشأ وأخذ وجعل وهب
وهلهل للشروع فيه ويكون
خبرها مضارعا * والاول
السادس من المرفوعات اسم
الافعال المذكورة وهي
تنقسم باعتبار معانيها الى
ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة
المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة
كاد وكرب وأوشك وما يدل
على ترجي المتكلم للخبر وهي
ثلاثة أيضا عسى وحرى
واخلولق وما يدل على شروع
المسمى باسمها في خبرها

مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت وقد جزم العصام فى شرح الكافية بان حرى المعدود من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله وهى كثيرة) انهاها بعضهم الى نيف وعشرين وذكر منها اقام نحو قام زيد ينظم (قوله واخلولق) بخاء وقاف ووقع فى السالك المنظوم لابن مالك ان اخلولق من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما فى سائر كتبه انتهى حفيد (قوله لا يكون الا فعلا الخ) وندر كونه اسما مفردا كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * أو جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أو جملة ماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا انتهى اشمونى (قوله لا يكون الا فعلا مضارعا) فيه تسمح لان الخبر هو الجملة لا الفعل المضارع وحده الا ان يقال نظر الظاهر (قوله مايقترن) أى جوازا أو وجوبا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتى تفصيله حاصله انه يجب الاقتران بان فى حرى واخلولق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل و يجب التجرد من أن فى أفعال الشروع و يكثر الاقتران بان بعد عسى وأوشك و يكثر التجرد بعد كاد وكرب (فائدة) حكى ثعلب عسى زيد قائم فخرج على ان عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية خبرها قاله فى المغنى وقد تأتى عسى للاشفاق والترجى وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كراهة الخير ومحبة الشر كلاهما مما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكاد زيتها يضىء) أى يقرب زيتها من الاضاءة بلا نار (قوله وقد جعلت اذا ماقمت الخ) قائله ما أبو حية بالياء آخر الحروف وهما من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابه ماقد حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا ظرف للمستقبل وما زائدة وقمت فعل وفاعل يثقلنى خبر جعل وثوبى بدل من التاء فى جعلت بدل اشتمال لا فاعل يثقل بل فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبى يثقلنى وأعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ولا يصح ان يكون ثوبى فاعل يثقل لانه يجب فى المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى ان يكون رافعا لضمير الاسم واما عسى فيجوز فى المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببى كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز ان يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وهى كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملات افعال هذا الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال فى باب كان كذلك وهذه الثلاثة عشر تعمل عمله كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا أن خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ثم منه ما يقترن بأن ومنه ما يتجرد عنها كما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى ولولا فى باب التصويبات (التصريحات؟) اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان واخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضىء عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب السكر * وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر * وقال آخر

فان

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبرها أنهض مضارع مرفوع وفاعله مستتر ونهض مفعول والشارب مضاف اليه الكرصفة للشارب وكنت كان واسمها أمشي مضارع مرفوع فاعله مستتر على رجلين متعلق بأمشي معتدلا حال من فاعل امشي والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل امشي مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره متعلق بامشي من الشجر صفة لاخرى والشاهد في قوله جعل وبعد البيتين •

امشي قليلا قليلا وهي تسعفني * كأنني قوس رام وهي لي وتر

معاشر الناس من كان الزمان له * مساعدا فليكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فلج كأني كنت باللوم مغريا واللوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وسمي قلبا لان الله يقلبه الى ما أراد بعد جزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعا في جانب واحد لاشتدت الحرارة هنالك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن مقلوبا بالطبع والحكمة تأبى ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاغراء الاشلاء (الاعراب) هببت هب واسمها وألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا وفي طاعة جار ومجرور متعلق بألوم فلج فعل ماض وفاعله مستتر جوازا وكأني كأن واسمها وكنت كان واسمها ومغريا خبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كأن والشاهد في هببت فانه من افعال الشروع (قوله وطئنا ديار الخ) من الطويل وطئنا من الوطء وهو المشي والمعتدين الجائرين فهلهلت أي شرعت نفوس جمع نفس وهي الروح وتطلق على الدم يقال سالت نفسه أي دمه وتطلق على الجسد وعلى العين يقال أصابت فلانا نفس أي عين والاماتة ضد الاحياء وتزهق تذهب بسرعة واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هلهل للشروع لم أقف عليه لاحد فان المنصوص للنحويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها من دنو الخبر اه حفيد (الاعراب) وطئنا ديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه فهلهلت الفاء للعطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقبل الاماتة متعلق بتزهق الذي هو خبر هلهل والشاهد في هلهلت (قوله اغرب افعال الشروع) افعل التفضيل ليس على بابه أي غريبان من بينها وكذا قوله اشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا على وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أي آدم وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء وفتح الصاد أي تخيط النعال وهي مؤنثة (قوله ابو السمال) بفتح السين المهملة

هببت ألوم القلب في طاعة
الهوى * وقال آخر
وطئنا ديار المعتدين فهلهلت
نفوسهم قبل الاماتة تزهق
وهذان الفعلان أغرب
افعال الشروع وطفق
أشهرها وهي التي وقعت
في التنزيل وذلك في موضعين
أحدهما وطفقا يخصفان
أي شرعا يخيطان ورقة على
أخرى كما تخصف النعال
استتارا بها وقرأ أبو السمال
العدوى وطفقا بالفتح

مشددة وبميم مشددة آخره لام أما ابن السمالك بالكاف فهو واعظ لامقرى وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان ابو فالسمال باللام فاذا كان ابن فالسمالك بالكاف (قوله وهى لغة الخ) أى والأنصح كسر الفاء كما فى التصريح وقوله بياء مكسورة أى ولم يسمع فتحها وهذه الباء بدل الفاء (قوله أى شرع يمسح الخ) أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الا مضارعا وان مسحا مفعول مطلق لا خبرها (قوله سوقها) أى الخيل جمع ساق أى رجلها ﴿خاتمة﴾ قد اشتهر ان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات والغز به بعضهم بقوله

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت * وان اثبتت قامت مقام جحود

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الافعال وان معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال القائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب البكاء فقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قيل لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين *(قوله السابع اسم ما حمل على ليس) انما حملت على ليس دون كان التى هى أم الباب لان هذه الاربعة مشابهة لليس فى نفى الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل أى الالفاظ التى حملت على ليس لكنه راعى اللفظ فأفرد الفعل وجرده من علامة التأنيث ولو راعى المعنى لقال حملت والمراد بالحمل اعطاؤها أحكامها لا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس (قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للخبر كان أولى (قوله لا) قدمها لان اعمالها اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية لعبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجميع أى جميع العرب ولا يرد النقض على دعواه الاجماع بمخالفة الاخفش فانه أهملها تارة وأعملها عمل ان تارة أخرى لانه ان كان رأيا له فلا نقض وان كان نقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لا على سماع ما يكون نصا فى العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب مذكورين بعدها ه حفيد وقال الفيشى لأن قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخلاف الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض ابى حيان على ابن مالك فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح لا فى الشرح لانها يحذف احد جزئيها ضعفت تأمل (قوله لات) و يشترط فى

وهى لغة حكاها الاخفش وفيها لغة ثالثة طيء بياء مكسورة مكان الفاء والثانى فطفق مسحا أى شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحا أى يقطعها قطعا ثم لات ﴿السابع اسم ما حمل على ليس وهى أربعة لا﴾ لات

عملا أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينبه عليه المصنف في الشرح كما نبه على نظيره من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما معرفة فلابد أن يكون مقدرا (قوله في لغة الجميع) أي جميع العرب وسيأتي ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما انها تعمل في أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني انها لا تعمل الا في الحين خاصة وعليه سيبويه اتباعا للوارد (قوله ولا يجمع بين جزأيها) أي في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والا فالعبارة مشكلة لانها تصدق بحذفهما والمراد بجزأيها اسمها وخبرها واضافة الجزأين لها لادنى ملابسة من حيث كونهما معمولين لها انتهى حفيد (قوله والا كثر الخ) أي لان الخبر محط الفائدة فينبغي الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأيها لا يدل على أكثرية احد جزأيها بالحذف دون الآخر صرح به فقال والا كثر الخ (قوله النافيتان) وصفهما بالنفي لبيان الواقع ووصفه لا بالنفي للاحتراز عن لا الصفة والزائدة والناهية واسناد النفي اليهما حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والنافي حقيقة انما هو المتكلم اه فيشي وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة واستفهامية وغير ذلك فحينئذ الوصف بالنفي للاحتراز عن ذلك لا انه لبيان الواقع خلافا للفيشي (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أي اهل الحجاز فهو مجاز بالحذف أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أي اطلق الحجاز الذي هو محل وأراد اهله أو استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشي والظاهر انه استعارة بالكناية حيث شبه الحجاز بالاهل واثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة المجاز المرسل الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح انه المحلية وما قيل في قوله لغة الحجاز يقال في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من اسقاط اهل وما ذكره المصنف من انه لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وتهامة أيضا (قوله في الخبر) أي انتفاؤه أي بقاء النفي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقا النفي لان هذه تشمل صورتين يجب الاعمال فيهما باتفاق الحجاز بين وغيرهما نحو ما زيد قائما الا في الدار ونحو ما زيد بغير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملهما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به كان أخصر وأظهر ولانه ليس المراد انه كان مقدما ثم أخر وليس الواو للحال وكان القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا أو جارا ومجرورا لان القاعدة انه لا يجوز تقدم المعمول الا حيث يجوز تقدم العامل اه من الفيشي (قوله حمل) ليس المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم فيه نظر وانما المراد به اعطاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وجد في ليس

في لغة الجميع ولا تعمل الا في الحين كثيرة أو الساعة أو الاوان بقلة ولا يجمع بين جزأيها والا كثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا النافيتان في لغة الحجاز وان النافية في لغة أهل العالية وشرط اعمالهن نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولي لا وأن لا يقترن اسم ما بان الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * ومن ذلك نافعك ولا تمارك * وأقول السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس

وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات وإن فأما ما فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثاني أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة والثالث أن لا يقترن الخبر بإلا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فإذا استوفت هذه الشروط الاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فأحد اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعني ويحتمل ان أحدا فاعل منكم لاعتماده على النفي وحاجزين نعت له على اللفظ * فإن قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه

وهو الفعلية والاصل في العمل للافعال ولم يوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي أحرف أربعة) انث الضمير مراعاة للخبر وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما سبق لان أحرف جمع تكسير والارجح فيه التأنيث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا الخ) أما لو كان ظرفا جاز كما في قوله

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا * فما كل حين من توالي مواليا

والامر فأمر توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف لمواليا (فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور لان كل شئ من الاحداث لابد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار والمجرور محتاج الى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضي وغيره اهـ حفيد وما قاله المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله هو المشهور وقيل لا يمتنع قياسا على المعمول وقال بعض وما قاله المصنف من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فإن تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس كان أولى فإن المعمول قد يمتنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله ويحتمل ان أحدا فاعل الخ) وعليه فليست عاملة عمل ليس (قوله فما منكم من أحد عنه) أي عن القتل أو المقتول حاجزين أي دافعين والخطاب في منكم للناس انتهى بيضاوي (قوله وحاجزين نعت له) أي لاحد على لفظه أي فحاجزين مجرور بالياء لانه نعت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء فتنبه (قوله فإن قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه وجوابهما الخ) المناسب في عبارته تأخير قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب فإن قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجوابهما الخ وحينئذ فقوله كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به راجع للاحتمال الاول فهو لف ونشر مشوش وقوله قلت وجوابهما الخ هو جواب ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله وجوابهما بعد وكيف يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلناه ولله الحمد وبهذا استقامت عبارته واندفع قول الفيشي قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا انتهى فإن كلامه مبني على أن قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على أن قوله أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا

لان

لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا أن يقال قوله جواب بالمصادرة أي بشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو أخذ الدعوى أي نظير الدعوى والاستفهام في الحاشية تقريري للاثبات وحاصله انه استدل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما دعوى تحتاج لدليل وهذا كله على تسليم ما قاله الفيشي من ان قلت وكيف الخ جواب وقد علمت ما فيه تأمل وعبارة على فهم الفيشي قوله وجوابه الخ فان هذا يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في الحاشية استفهام انكاري معناه النفي كأنه قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع وحاصل الجواب أن هذا مفرد لفظا وهو جمع في المعنى فوصفه بالجمع أو الاخبار بالجمع منظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما فتح به المولى على الذهن القاصر (قوله ولهذا جاء لا نفرق بين أحد) أي لاجل عمومه جاء الخ ووجه عمومه ان بين لا تضاف الا الى متعدد فلما أضيفت بين الى أحد علم ان أحدا عام وهذا رأي له وغيره قدر في الآية معطوفا أي بين أحد وأحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غدانة الخ) هو من البسيط وغدانة بضم الغين المعجمة والدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من يربوع والذهب معلوم والصريف الفضة وتسمى الورق واللجين والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين والفاء وهو الآجر وقيل كل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا (الاعراب) بني منادى مضاف بحذف حرف النداء وغدانة مضاف اليه وما نافية مهملة وان زائدة مؤكدة لها وأنتم مبتدأ وذهب خبر ولا صريف عطف عليه ولكن حرف استدراك أنتم مبتدأ والخزف خبر والشاهد في البيت ابطال عمل ما النافية لاقترانها بان الزائدة وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس وهي لا يقترن اسمها بان وروى يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة قال شارحه انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما النافية يجيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية ولو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعدهما وجه ومسوغ قاله المرادي في كتبه انتهى وقد رد القول بان ان في مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في نحو ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد فعل مع ان فيهما معنى التحقيق وفي ألا ان مع ان في ألا معنى التحقيق أيضا فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في ألا معنى

وجوابه أنه أعم عام ولهذا جاء لا نفرق بين أحد من رسله والخطاب كقوله تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في القرآن اعمال ما صريحا في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني واعمالها لغة أهل الحجاز ولا يجيزونه في نحو قوله
بني غدانة ما ان أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

التنبيه أيضا كذا فى شرح الكافية للرضى (قوله لاقتران الاسم بان) أى فهذا محترز الشرط الثانى واما اقتران الاسم بما الزائدة فمنعه بعض والمرضى ما ذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد (قوله وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انهما خبران للمبتدأ لا بنصبهما لاقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث واما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب المفعول المطلق الذى عامله محذوف خبرا عن اسم عن مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا أى وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبر ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير كونه لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التى يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال فى قوله وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى تعذيبا لان معذب اسم مفعول لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأى الاخفش واما مذهب سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الانتقاض وهذا البيت يشهد له وقوله ولا فى نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (قوله ما مسيء من اعتب) فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمى ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذى عاد الى مسرتك بعد ما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت عن العمل وكذا يقال فيما بعده أى فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه أول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) واما قوله * واذا ما مثلهم بشر *

فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بنى لابهامه مع اضافته للمبنى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى ما فى الوجود بشر مثلهم قاله فى التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله مزاحم بن الحارث العقيلى وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث قيل وهو الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أى تطلبته حتى عرفته ومنى قرية تنحر فيها الهدايا ولامه ياء من منيت الشئ اذا قدرته سميت بذلك لان الله قدر فيها الشعائر ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهى تصرف ولا

لاقتران الاسم بان ولا فى نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولا فى نحو قولهم فى المثل ما مسيء من أعتب لتقدم خبرها ولا فى نحو قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

لتقدم معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون ما زيد قائم وقرئ على لغتهم ما هذا بشر ما هن أمهاتهم بالرفع وقرئ أيضا بأمهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما أن الباء تختص بافادة النصب وأملا فانها تعمل

تصرف واقتصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أي يراق ويصب وقيل سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له تمن فقال له انما أتمنى الجنة (الاعراب) قالوا فعل وفاعل تعرفها فعل أمر وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للمحبوبة والمنازل منصوب على الظرفية ومن منى يتعلق بمحذوف حال من المنازل وما نافية كل مبتدأ معمول عارف وانا مبتدأ وعارف خبر ومن موصولة وقوله وافى فعل وفاعل صلة والموصول وصلته مضاف لكل والشاهد فى البيت ابطال عمل ما لا لانها معمول الخبر ومعنى وافى منى أتاها والمعنى ان محبوبته اجتمع بها فى الحج ثم قصدها فسأل عنها فقالوا له تعرفها فى منازل منى فقال انا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها ﴿فائدة﴾ قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها صريحا الا فى قوله تعز فلا شئ الخ وصرح غير واحد ان اعمالها أى لا خاص بالشعر وجزم به فى التسهيل وقد جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهى ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وان لا ينتقض النفى بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أى لذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل وتعز من العزاء وهو الصبر والتسلى والوزر الملجأ والواقى الحافظ وتعز فعل أمر وفاعله مستتر والفاء للتعليل ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشئ اسمها وعلى الارض متعلق بباقيا وباقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها ومن جارة وما موصولة مجرورة بها وقضى فعل ماض والله فاعل والعائد محذوف والجملة صلة والموصول وصلته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك انتهى واعمال لا عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وقيل لا شاهد فى الاول لان قوله على الارض خبر وباقيا حال وقال فى الشواهد والشاهد فى البيت ان لا عاملة عمل ليس فى الموضعين (قوله وربما عملت الخ) وهو نادر فان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للاول هى زائدة والاعمال تابع لمعمولها انتهى تصريح (قوله انكرتها بعد أعوام مضين الخ) التنكر ضد المعرفة والاعوام جمع عام ومضين تأكيد والدار المحل يجمع البناء والعرصة كالدارة والبلد ومدينة الرسول والجار اسم لمن قرب داره درانك وانكرتها أى الدار فعل وفاعل

بالشروط المذكورة الا الشرط الثالث اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لان ان لا تزاد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

وربما عملت فى اسم معرفة كقوله

انكرتها بعد أعوام مضين لها
لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

وعلى ذلك قول المتنبى

ومفعول و بعد متعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فعل فاعل ولها متعلق به لانافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها الانافية عاملة عمل ليس الجيران اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لا في المعرفة في الموضعين وهو قليل وجعله في القطر خاصا بالشعر (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المتنبي الجود هو المطر الغزير ثم استعير للبذل في العطاء وسمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعة وقيل لانه يميل عن صاحبه ويزول عنه بسرعة وقيل لانه يميل القلوب بالشدة اليه والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده بأذى لم يكسب حمدا (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف في شرح القطر وهو لحن و يمكن الجواب عنه بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالحمد مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا مفعول ثان ليرى (الاعراب) اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لم يرزق جازم ومجزوم خلاصا مفعول من الاذى متعلق بمحذوف صفة لخلاصا والفاء عاطفة ولا نافية والحمد اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا المال باقيا والشاهد في لا حيث دخلت على المعرفة تكررها وهي لا تدخل الا على النكرة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه واعلم ان الغالب في خبرها ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه كقوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * أي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كقوله تعز فلا شئ الخ (قوله واما بنو تميم فيهملونها و يوجبون تكريرها) جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفائت على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ان أو لا على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك انتهى اشموني وقول الاشموني في الاتصاف بالعقل أي وان كانوا أمثالكم من حيث انهم عبيد لله ومخلوقون له وهو محمل القراءة الثانية المثبتة وقصده بذلك دفع التنافي بين القراءتين المثبتة والنافية فالنفي من حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال بعض لا شاهد في الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين كقوله
* ان حراسنا أسدا * وهو تخريج على شاذ (قوله نافعك ولا تاركك) اما صفة مشبهة او اسم فاعل اريد به الثبوت واما ان أريد به الحدوث فهو باق على تنكيره (قوله

انما الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
اعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهملونها و يوجبون تكريرها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا ان اقتران اسمها بان ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وأمثالكم على انه صفة لعبادا وفي نكرتين نحو ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وفي معرفتين نحو ان ذلك نافعك ولا ضارك

واعمال

واعمال ان هذه لغة أهل العالية ☆ وأما لات فانهم اتعملوا هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن اخواتها بأمرين أحدهما انها لا تعمل الا في ثلاث كلمات وهي الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثاني أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه كالتاء في راوية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أي فرار وتأخير والثاني كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع أي وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها في الساعة قول الشاعر

واعمال ان هذه لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية انتهى تصريح وعلى ذلك قولك ان قائما أي ما أنا قائما وأصله ان أنا قائما فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت فاجتمع مثلان سكن الاول وأدغم في الثاني وتقول على الاهمال ان قائم (قوله كالتاء في راوية) تشبيه في زيادة التاء للمبالغة الا أنها في لات للمبالغة في النفي وفي راوية للمبالغة في الاثبات وما ذكره من ان التاء في راوية للمبالغة فيه نظر بل هي لتوكيد المبالغة وان المبالغة من صيغة فعال (قوله راوية) أي كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله أو لتأنيث الحرف) أو مانعة خلو فتجوز الجمع وحركت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس تحريكها لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت مع تحريك ما قبلها والتاء محركة بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات والكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما فاتها بحذف أحد معموليها لزوما وزيادة التاء في لات أحسن منها في ثمت وربت لان لات محمولة على ليس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكشاف لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله أبو الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها باجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول فعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وبهذا اتضح قول المصنف لات في لغة الجميع أي جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر في الشواذ (قوله بالرفع) أي برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي

ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل جارة للحين خاصة كمنذ ومذ فتحصل فى الحين ثلاث قرا آت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول لمحذوف اى لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله على حذف الاسم لما تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان وأما قوله

لفى عايلك للهوقة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أى لات يحصل لهم أو لات لهم مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التيمى وهو من الكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أى عاقبته سيئة وندم فعل ماض والبغاة فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أى وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه والبغى مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه ووخيم خبر الثانى والجملة خبر الاول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زبيد الطائى مات على دين النصرانية وقد أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه واسم لات محذوف أى وليس الاوان وأوان خبرها فأجبنا فعل وفاعل وان مخففة من الثقيلة وليس من ادوات كان واسمها محذوف وحين خبرها وبقاء مضاف اليه والتقدير وليس الاوان أوان صلح ولا يشترط التنكير فى معمولى لات بخلاف لا انتهى (قوله أصله ليس الحين الخ) أى أصل لات أوان ليس الخ ويؤخذ منه ان أصله ليس لان لات انما عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقدر ثبوته) أى معنى أى نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة والاصل أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن وتقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين فى المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل ومن بعد وذكر فى المغنى ان جعل التنوين

عوضا

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم
وفى الاوان قوله
طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء
أصله ليس الحين أوان صلح
أو ليس الاوان أوان صلح
فحذف اسمها على القاعدة
وحذف ما أضيف اليه خبرها
وقدر ثبوته فبناه كما بنى قبل
وبعد الا أن أوانا شبيه بنزال
وزنا فبناه على الكسر ونونه
للضرورة ثم قلت

عوضا مردود لانه لو كان للعوض لاعرب أوان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وذكر في توجيه الكسر في أوان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من الزائدة والثاني انه كسر تخلصا من التقاء الساكنين والبناء على سكون مقدر اه حفيد ﴿قوله الثامن خبر ان وأخواتها﴾ وتسمى بالحروف المشبهة للفعل ووجه الشبه به اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله وأما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله ان ولكن الخ) التعرض لمعاني هذه الحروف من وظيفة أهل المعاني لا من وظيفة النحوي فلذلك تركه المصنف وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يقال ذكره تتميما للفائدة وقوله ان الخ في محل جر بدل من أخواتها بدل مفصل من مجمل أو بدل بعض من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح بالفاء والمجموع بدل كل من كل (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) أي سواء كان ظرفا او جارا ومجرورا أم لا (قوله ويجوز توسطه الخ) (قوله نحو ان في ذلك الخ) لف ونشر مشوش وفي الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) فجملة الحروف ستة وعدها سيبويه بخمسة باسقاط المفتوحة لانها فرع المكسورة وعبر بالاخوات دون الاخوة الا حظها بعنوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعي فقد انحرف لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه نشأ من اشتراك قاله العصام في شرح الكافية (قوله فينصب المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها لها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأي وكم لم تنصبه هذه الاحرف (قوله ويرفع من خبره) على الاصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا فلو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا نحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز

﴿الثامن خبر ان وأخواتها﴾ ان ولكن وكأن وليت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا ﴿وأقول﴾ الثامن من المرفوعات خبر ان وأخواتها الخمسة فان وأخواتها يدخلان على المبتدأ والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما ذكره الآن ويسمى خبرها

نحو ان الساعة آتية اعلموا أن الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عيسى حيث قال

كأنى من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من ندا لك يجرنى * اليك فانى من وصالك معدما

ولا على أسمائهن فان الحروف محمولة فى الاعمال على الافعال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى وفى الحديث ان فى الصلاة لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة واما تقديمه عليها فلا سبيل الى جوازه لا تقول فى الدار ان زيدا ثم قلت

أن يليها و ينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهى بتشديد النون حرف بسيط خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها فلا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ماهذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد نحو ماهذا أبيض لكنه أسود وقيل أو خلاف نحو مازيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف فى المغنى وصحح أبو حيان فى النكت الحسان الجواز وكأن بتشديد النون وهى حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل فى كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد الكاف جر بها قال ابن جنى وهى حرف لا تتعلق بشئ لمفارقتها الموضع الذى تتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه ولا تأتى كأن للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجى ولا للتقريب خلافا لهم ولأبى الحسين الانصارى ولا للنفى خلافا للفارسى (قوله لعل الساعة قريب) ذكر الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيلا يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم

كأنى من أخبار ان ولم يجز * له أحد فى النحو أن يتقدما

(قوله فلكونها الخ) الفاء داخلة على قوله لا يليق وقوله لكونها علة قدمت على المعلول الذى هو قوله لا يليق (قوله ان لدينا أنكالا) ان حرف توكيد ونصب ورفع ولدينا مبنى على السكون فى محل رفع ولدى مضاف ونا مضاف اليه وأنكالا اسمها منصوب ومعنى أنكالا قيودا ثقيلة قال البيضاوى والنكل القيد الثقيل (قوله لشغلا) أى اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبيه﴾ قيل نصب الجزأين فى جميع هذه الحروف لغة لحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا *

كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا * ياليت أيام الصبا رواجعا *

لعل أباك متطاقا ولا يرد على المصنف هذا لانه قائل على ان المصنف كالجمهور على انكار ذلك وتأويل شواهده فاما القعر فى الحديث فمصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أى ان مدة بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما وباقى المنصوبات حال ومفعول أى تلقاهم أسدا و يحكيان قادمة أو قلما و أقبلن رواجعا و يوجد متطاقا قال المصنف ولا يقدر فى هذين يكون و يكون كما ذهب اليه الكسائى لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل عسى عمل ان فى لغة ولا يكون اسمها حينئذ الا ضميرا كقوله * فقلت عساها نار كأس وعلها * كذا قال المصنف فى التوضيح

﴿وتكسر ان في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفي نحو أول قولي اني أحمد الله وتفتح في الباقي﴾ وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر في تسع مسائل احداها في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر انا أنزلناه في ليلة القدر

تبعا للسيرافي ولا يرد ذلك على المصنف لشذوذه أو لذهابه به الى ماقاله المبرد من انها باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الاوضح تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الامران ان صح الاعتباران اه وذكر سيبويه لذلك قاعدة فقال كل موضع هو للجمل و يمتنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان و ينخرم ذلك بنحو لو ان زيدا قائم لقمت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لوقوعها موقع الجملة الفعلية ومع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله الدنجوي على القطر (قوله في الابتداء) المراد ابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في صدر جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى أم لا وحينئذ فقوله وفي أول الصلة الخ عطف تفسير وليست هذه الامور تمام القسم لانها تكسر في غير هذه الامور كالواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام بدون تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب فتحها ولو قال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كان أولى لان الابتداء متى أطلق انصرف للتجرد للاسناد هذا حاصل ما في الفيشي بايضاح من التصريح لكن كلام شارحنا يقتضي ان قوله وفي أول الصلة الخ مغاير لقوله في الابتداء تأمل وان أراد بابتداء الكلام الذي لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقبل اللام المعلقة هي التاسعة في المتن وجعلها في الشرح سادسة (قوله اللام المعلقة) افهم كلامه أن المعلق هو اللام وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو ان الواقع في خبرها اللام (قوله وتفتح في الباقي) أي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه الامران (قوله لان) أي باعتبار كسر همزتها وفتحها (قوله في ابتداء الكلام) أي حقيقة أو حكما كالواقعة بعد الا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله وانما كسرت في هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها في تأويل مصدر مبتدأ فيحتاج الى تقدير خبر والاصل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله انا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لكان المعنى على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر وحاصله الاخبار بظرف الانزال أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالمفتوحة يجب تقديم

الثانية أن تقع في أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما مفعول ثان لآتيناه وهي موصول بمعنى الذي وان وما بعدها صلته واحترزت بقولي أول الصلة من نحو جاء الذي عندي أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت في الصلة لكنها ليست في أولها الثالثة أن تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية عن نحو أقبل زيد وعندي أنه ظافر الخامسة أن تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين اشترط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقتان

متأخرة

خبرها نحو عندي انك كذا كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة) وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله لتنوء) أي تثقل (قوله عندي انه فاضل) أي عندي فضله وانما وجب الكسر في قولك أعجبني الذي أبوه انه منطلق مع انها واقعة في اثناء الصلة لانها خبر عن اسم عين وسيأتي في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستثناة من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثمت اه (قوله لكنها ليست في أولها) أي في اللفظ والا فهي واقعة في محل المبتدأ أوله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصريح على أن ابن الخباز قال في النهاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيئني فيه الا انه يقرأ القرآن (فائدة) ليس في الاحرف الستة ما يكون هو ومعمولاه حالا الا حرفين ان المكسورة كما ذكر وكأن نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون كأنهم لا يعلمون وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التنكير وليت ولعل للطلب وشرط الجملة الحالية أن تكون خبرية وأما لكن فهي مستدعية لكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبرا ولا حالا قاله المصنف في شرح بانت سعاد (قوله وهو اذ واذا الخ) بيان لما يختص بالجمل بقطع النظر عما يجوز فيه لان اذا خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعمولاها اسمية فلا تضاف الى اذا (قوله أولع) بالبناء للفاعل أي اشتغلوا بذلك وأكثروا منه (قوله وهو لحن فاحش) اعلم ان شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظرا الى ان الاصل في المضاف اليه الافراد ووجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين لانه ورد اضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهيل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع ما بعدها أو بمصدر لذلك خبرا وقال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد الاولية) الاضافة للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام لها الصدر وما له الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت

متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في علمت ان زيدا لقائم لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة اه تصريح (قوله افعلي العلم والشهادة) انما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين القلبي وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بأن الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلقت تعليقه أو ان المراد بالشهادة العلم أيضا فالله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسه (قوله السابعة أن تقع محكية بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية بالقول احترازا من نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجري القول مجرى الظن فتفتح ومن ثم روي قوله أتقول انك بالحياة تمتع بالوجهين ومعنى حكايتها بالقول أن تكون ان ومعمولاها صدرت أولا مكسورة ثم تحكيها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فأراد انسان آخر أن يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا في الجمل أو مفرد في معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة في اثنائها نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل فهي مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جوابا للقسم) أي سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا جملة ولو وقعت في أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادي ان زيدا فاضل ومن الواقعة في أثنائه تقديرا نحو قوله

أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي

على ان التقدير أو تحلفي على اني اما اذا لم يقدر ذلك فهي في أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفي كلام الحفيد ان المذهب المنصور وهو مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب والفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هي الثامنة في المتن وجعلها في الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أي تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثالين وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان قاله في التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالمعنى عن العين مبالغة قلت

افعلي العلم والشهادة أي مانعان لوما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار ما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وشهد الله أنه لا اله الا هو السابعة أن تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق الثامنة أن تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه التاسعة أن تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا

الحرف المصدري أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة
الواقعة الخ من قولك زيد اعتقادي أنه فاضل الخ ومن قولك اعتقادي انه فاضل
فانه خبر عن اسم معنى في الثاني ووقعت في الاثناء لا في الاول (قوله ان الله
يفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات
(قوله ما لم أسبق اليه) أي الى جمعه في محل واحد والا فهو مذكور في كلامهم
(قوله في ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر في تسع مسائل لا في
ثمانية نعم ان جعل قوله وفي أول الصلة تفسيرا لقوله في الابتداء ولم يعد قوله في
الابتداء قسما مستقلا صح قوله هنا أيضا والجواب ان قوله أيضا راجع لقوله يجب
أي يجب أيضا كما وجب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أي عدم الايمان من
قومك فنائب الفاعل هو المصدر المؤول لا نفس ان وكذا يقال فيما يأتي (قوله
انه استمع نفر الخ) النفر ما بين الثلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية
يغلب عليها النارية والهوائية وقيل نوع من الارواح المجردة اه بيضاوي (قوله
انه استمع نفر) أي استماع نفر (قوله لغير القول) اما لو كان مفعولا للقول
فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أي اشراككم بالله (قوله
انك ترى الارض) أي رؤيتك الارض خاشعة كائن من آياته ومعنى خاشعة
يابسة اه بيضاوي (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الاشموني أو خبر عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انك فاضل اه فاعتقادي اسم
معنى غير قول ولا شك ان فاضل غير صادق عليه الا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح
لانه لو كسرت لكانت جملة والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط عائد على
المبتدأ ولا رابط هنا والمعنى اعتقادي فضلك أي معتقدي فضلك فهي مؤولة
بمصدر اما لو كان قولا نحو قولي انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه
نحو اعتقاد زيد انه حق فهو بالكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح في الاخير الفتح
لانه لا يحل المصدر محلها الا انه يخل المعنى اعتقاد زيد كون الاعتقاد حق وهو
لا يصح لان الاعتقاد بمعنى المعتقد موجود وكون الاعتقاد حقا أمر اعتباري
والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولناه بالكون لان خبرها مصدر
وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع في موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف
موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتي بموضع في
الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الا على اسم صريح
أو مؤول (قوله بأن الله هو الحق) أي بكون الله هو الحق (قوله مثل ما انكم
تنطقون) فمثل حال من الضمير المستكن في حق أو صفة لمحذوف أي حقا مثل الخ

ان الله يفصل بينهم يوم القيامة
وقد أثبت في شرح هذا
الموضع ما لم أسبق اليه فتأمله
ويجب الفتح في ثمان مسائل
أيضا احداها أن تقع فاعلة
نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا
أي انزالنا الثانية أن تقع
نائبة عن الفاعل نحو وأوحي
الى نوح انه لن يؤمن من
قومك الا من قد آمن قل
أوحي الي انه استمع نفر من
الجن الثالثة أن تقع مفعولا
لغير القول نحو ولا
تخافون أنكم أشركتم بالله
الرابعة أن تقع في موضع رفع
بالابتداء نحو ومن آياته انك
ترى الارض خاشعة الخامسة
أن تقع في موضع خبر اسم معنى
نحو اعتقادي أنك فاضل
السادسة أن تقع مجرورة
بالحرف نحو ذلك بأن الله
هو الحق السابعة أن تقع
مجرورة بالاضافة نحو انه لحق
مثل ما أنكم تنطقون

أو صفة لحق لاضافته لغير معرب لانّ مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة أى زائدة لا أنها موصول اسمى لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لان ان موصول حرفى وهو لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه فى غير المضاف للجمل لا يكون الا اسما صريحا أو مؤولا (قوله تابعة) أى عطف نسق أو بدل كامثل وأما النعت فتقدم انها تكسر والتوكيد لا يعقل لانه بألفاظ مخصوصة وأما البيان فالظاهر انه كالبدل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله مما ذكرنا) أى من الفاعل ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر بدل اشتمال وبعد كتبى هذا رأيت البيضاوى صرح به فلله الحمد واحدى مفعول ثان ليعد كم وأصل يعد يوعد (قوله فى ثلاث مسائل فى الاشهر) ومن غير الاشهر الواقعة للتعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أى لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر ان كانت ابتدائية كقولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح ان كانت عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أى حتى فضلك على العطف أو حتى فضلك على الجر بها والواقعة بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وشعبة بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استفتاحية بمنزلة ألا الاستفتاحية لانها وقعت فى ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك أحقا انك ذاهب (قوله الفجائية) نسبة للفجأة وهى البغتة وقال الحفيد نسبة الى الفجاءة بالمد وضم الفاء وهى ملاقاة الشئ بغتة (قوله فاذا ان زيدا بالباب) الفاء عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بمصدر أى واذا ظرف زمان خبر أى فى الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أى فى الحضرة حضور زيد بالباب أو حرف مفاجأة أى فحضور زيد بالباب حاصل فالمصدر مبتدأ خبره محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لا انها ظرف لانها لو كانت ظرفا فاما معمول لخرجت أو لما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاول فلان ما بعد الفاء لا يكون معمولا لما قبلها وأما الثانى فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال فى المغنى واذا المفاجأة حرف عند الاخفش ورجحه ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزمخشرى اهـ المراد منه

الآلمة التى نفع تابعة للتى مما ذكرنا نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فانها فى الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتى وفى الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الاشهر احداها بعد اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالباب قال الشاعر

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وهو من الطويل وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام و بالزاى وهى طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله المرادى الاول نائب الفاعل والثانى زيدا والثالث سيدا والذى يظهر ان الضمير المستتر نائب فاعل لارى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسر أرى بأظن تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية أى كقول الناس فيه وهى معترضة بين مفاعيل أرى اذا الفجائية انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة أى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد أى فاذا العبودية أى حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد أى حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وعبد خبر ان والقفا مضاف اليه واللهازم معطوف عليه والشاهد فى كسر ان وفتحها والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح فيستوى الوجهان اه أشمونى (قوله فانه غفور رحيم) أى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة فالمصدر المؤول خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثانى ثم قال وههنا بحث وهو انه حيث كان تقديم الخبر فى ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغى ان لا يجوز حذفه لانه مفوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر فهى جملة مستقلة (قوله قرئ الخ) فالذى قرأ بالفتح عاصم وابن عامر وقرأ الباقون بالكسر (قوله وضابط ذلك الخ) فلو لم تقع خبرا عن قول نحو عملى انى أحمد الله وجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن فالايمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيدا يحمد الله وجب الكسر فيهما ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمد زيد وهو لا يصح لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الاول فالخبر مفرد ونوقش فى ذلك بأن الصواب العكس لان الخبر على الاول مجموع انى أحمد الله مرادا به أحمد ولا شك انه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مرادا به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعا لان كل ما أريد به لفظه

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم
يروى بفتح ان وبكسرها
الثانية بعد الفاء الجزائية
كقوله تعالى من عمل منكم
سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
وأصلح فانه غفور رحيم قرئ
بكسر ان وفتحها الثالثة فى
نحو أول قولى انى أحمد الله
وضابط ذلك أن تقع خبرا
عن قول وخبرها قولا

فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اهـ افاده حفيد وقد سبق للشارح في باب الفاعل ونائبه ما يفيده (قوله كأحمد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهنية ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس أوان ونحوه توكيد للكاف (قوله ونظير ذلك) أي في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانك اللهم) أي هذا اللفظ ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أي هذا اللفظ * (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل في الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل حمله على مذهب سيبويه بأن يقال قوله خبر لا أي في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله لنفي الجنس) أي صفة الجنس وحكمه أي المحكوم به عليه فاذا قلت لا رجل في الدار كان معناه لا كينونة لرجل في الدار فهي لنفي الكينونة التي هي صفة الجنس لا لانها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفي الجنس نصا ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفي الجنس احتمالا أو لنفي الوحدة وقد اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا القيد وقد وقع في الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) أي لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه أراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبتدآت ولم يقل وتنكيرهما لان الاسم ليس مذكورا واشتراط تنكير الاسم ليدل على عمومه ووقوعه في سياق النفي وتنكير الخبر لانه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض واشتراط تنكير معمولها لانها موضوعة للدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان مدلولها جزئي فلو دخلت على المعرفة لأدى الى اخراجها عن موضوعها واذا لم يرد نفي التعدد يؤتى بما فيقال ما زيد في الدار لان ما موضوعة لنفي المتعدد والواحد (قوله وتأخيره) أي عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر واهمل العذر له انه لم يذكر معمول الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الجار والمجرور لانهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا واطلاق الظرف على الامرين من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو عموم المجاز وانما وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير القياس لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه أن لا يعمل (قوله ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضي يحذف اسم لا في لا عليك أي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كالا

كأحمد ونحوه وقائل القولين واحد فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولي حمد الله والكسر على معنى أول قولي مبتدأ أو انى أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا المبتدا وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدا لانها نفس المبتدا في المعنى فكأنه قيل أول قولي هذا الكلام المفتتح بأني ونظير ذلك قوله سبحانه دعواهم فيها سبحانك اللهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ثم قلت * التاسع خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم وتأخيره ولو ظرفا ويكثر حذفه ان علم

بحذف الخبر لا مع وجود الاسم اه لا يقال وهذا اجماعا وقولهم لا كزيد ان جعلت
الكاف اسما جاز أن يكون كزيد خبرا أى لا أحد مثل زيد وجاز أن يكون اسمها
أى لا مثل زيد كائن وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد اه
شنوانى (قوله وتميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر
قاله الشيخ خالد فى شرح التوضيح (قوله لا تذكره حينئذ) أى لا تذكر الخبر حين العلم
به بل توجب حذفه كما صرح به فى الشرح وان كان ظاهر قوله لا تذكره لا يقتضى
وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تمش) لا ناهية وتمش مجزوم بلا الناهية
وعلامة جزمه حذف الياء وفى الارض متعلق به ومرحا حال أى حال كونك ذا مرح
أى فرح أو المعنى تمرح مرحا أو لاجل المرح أى البطر (قوله فلا يسرف) أى
القاتل فى القتل بأن لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أى
بالعصمة والمعونة روى أن المشركين طلعوا فوق الغار فأشفق أبو بكر على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام ما ظنك باثنين الله ثالثهما
فأعماهم الله عن الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وقيل لما دخلا الغار بعث الله
حمامتين فباضتا فى أسفله والعنكبوت فنسجت عليه اه بيضاوى (قوله وتستعار
للدعاء) أى تستعمل فى الدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى قال الفيشى ولا الناهية
هى لا الدعائية بعينها وسميت دعائية تأدبا فلا استعارة خلافا للمؤلف فى الشرح اه
وتوجيه كلام المصنف انه أراد بالنهى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء
طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لا هو القسم
الاول وقلت للثانى أى استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك أن لا تسجد) فى سورة
الاعراف قال البيضاوى أى أن تسجد فدخلت لا للاشارة الى أن الموبخ عليه ترك
السجود وقيل الممنوع عن الشئ مضطر الى خلافه فكأنه قيل ما اضطرك الى أن لا
تسجد (قوله بدليل انه قد جاء فى مكان آخر) وهو سورة ص (قوله فلا تعمل) وقد
يعمل الحرف الزائد نحو ما جاءنا من بشير (قوله دخولها فى الكلام الخ) يعنى باعتبار
أصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بهذه الفائدة
فالمراد دخوله كخروجه بهذا الاعتبار (قوله لئلا يعلم) أى ليعلم أهل الكتاب
انه أى الشأن لا ينالون شيأ مما ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو مشروط
وقيل لا غير زائدة والمعنى لئلا يعتقد أهل الكتاب أن لا يقدر النبى والمؤمنون على
شئ من فضل الله ولا ينالونه اه بيضاوى (قوله وحرام) أى ممتنع عادة رجوع
قرية أهلكناها أى الى التوبة أو الى الدنيا فليس المراد بالحرام المعلوم شرعا بل
المراد به الممتنع عادة والشاهد فى قوله لا يرجعون أى انهم لا يرجعون ويحتمل أن لا

وتميم لا تذكره حينئذ
والقول التاسع من المرفوعات
خبر لا التى لنفى الجنس اعلم
أن لا على ثلاثة أقسام احدها
أن تكون ناهية فتختص
بالمضارع وتجزمه نحو ولا
تمش فى الارض مرحا فلا
يسرف فى القتل لا تحزن ان
الله معنا وتستعار للدعاء
فتجزم أيضا نحو لا تؤاخذنا
الثانى أن تكون زائدة
دخولها فى الكلام كخروجها
فلا تعمل شيأ نحو ما منعك
أن لا تسجد أى ان تسجد
بدليل انه قد جاء فى مكان آخر
بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم
أهل الكتاب أن لا يقدرون
على شئ من فضل الله وقوله
تعالى وحرام على قرية
أهلكناها انهم لا يرجعون
الثالث أن تكون نافية وهى
نوعان داخلة على معرفة

نافية أي عدم رجوعهم للجزاء حرام أي ممتنع اه بيضاوي (قوله وتكرارها) بكسر
التاء كما قاله شيخنا العدوي (قوله وعاملة عمل ان) أي لمناسبتها في افادة المبالغة
فانها للمبالغة في النفي كما أن ان للمبالغة في الاثبات فتكون من باب الحمل على النظير
أو النقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل أمران) شرط
مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران ويشترط أيضا أن لا تقترن بحرف
جر فان اقترنت بحرف جر أهملت وكانت زائدة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد
وغضبت من لا شئ وشذ جئت بلا شئ قال الفيشي وانما أسقط هذا الشرط لانه
فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدها اسما لها
ولا خبرا لها فلم يحتج الى اشتراطه (قوله كما بينا) أي في قول المصنف ويجب
تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو نكرة لان المضاف للنكرة نكرة
وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فبصرة
بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء اه فيشي
وبه تعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهي قبة الاسلام
وخزانة العرب والمنسوب اليها بصري بالفتح اه غير مناسب لسياق المؤلف لان
البصرة المتقدمة الباء هي المقابلة للكوفة تأمل (قوله قضية) أي هذه قضية
(قوله ولا أبا حسن) هو كنية سيدنا علي بن أبي طالب والكنية من أقسام العلم
فهو معرفة فدخلت لا على معرفة (قوله يريد علي الخ) أي يريد عمر بقوله ولا أبا
حسن لها علي الخ (قوله وقول أبي سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية
أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قوله لا قريش) اعلم أن قريشا تصغير قرش وهذا التصغير للتعظيم وقريش
هو ولد النضر مأخوذ من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر تعبث بالسفن
فشبهوا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه بيضاوي (قوله أرى
الحاجات الخ) قاله أبو الزبير الاسدي وهو بفتح الزاي وكسر الباء وقيل بكسر
الزاي وفتح الباء كنية عبد الله بن الزبير بن العوام وهذا الشاعر قصد أبا خبيب
في طلب صلة فلم يعطه شيأ فأنشد فيه أبياتا منها هذا البيت وقوله يكدن أي يصرن
غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا وأمية مروان بن
عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء (الاعراب) أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها
والحاجات مفعولها الاول منصوب بالكسرة وعند ظرف متعلق بمحذوف حال
من الحاجات وأبي مضاف اليه وخبيب مضاف اليه ويكدن فعل وفاعل والجملة

يجب اهمالها وتكرارها
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
* وداخلة على نكرة وهي
ضربان عاملة عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر كما تقدم
وهو قليل وعاملة عمل ان
فتنصب الاسم وترفع الخبر
والكلام الآن فيها وهي
التي أريد بها نفي الجنس على
سبيل التنصيص لا على سبيل
الاحتمال وشرط اعمالها
هذا العمل أمران احدهما
أن يكون اسمها وخبرها
نكرتين كما بينا والثاني أن
يكون الاسم مقدما والخبر
مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب
علم ممقوت ولا طالعا جبلا
حاضر فلو دخلت على معرفة
او على خبر مقدم وجب
اهمالها وتكرارها فالاول
كما تقدم من قولك لا زيد في
الدار ولا عمرو وأما قول
العرب لا بصرة لكم وقول عمر
قضية ولا أبا حسن لها يريد
علي بن ابي طالب رضي الله
عنه وقول ابي سفيان يوم فتح
مكة لا قريش بعد اليوم وقول
الشاعر
ارى الحاجات عند ابي خبيب
* يكدن ولا امية في البلاد

في محل نصب مفعول ثان لأرى ولا نافية عاملة عمل ان واسمها محذوف تقديره مثل وأمية مضاف اليه وفي البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أي ولا أمية موجودون والشاهد في لا أمية وقال القيشي قوله ولا أمية هو أمية بن عبد شمس والمراد بني أمية (قوله فؤول) أو أنه شاذ (قوله لا مثل أبي حسن) ومثل متوغلة في الابهام فلا تتعرف بالاضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أضيفت لمعرفة فتتعرف فلم ينفع التأويل (قوله والثاني) أي تقديم الخبر (قوله لا فيها غول) أي افساد للعقل والضمير للكاس أي الاناء من خمر وقوله ينزفون أي يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله بهرب أو تحصن (قوله لا ضير) أي لا ضرر علينا اه بيضاوي (قوله فضلا عن أن يجب) أي زيادة على الوجوب فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل بمعنى زاد وعن بمعنى على قال ابن مالك ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقا فقد غلط لان حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشعر بذلك للزمخشري والجزولي قاله في الهمع اه حفيد (قوله لا أحد أغير) لا نافية للجنس واحد اسمها وأغير خبرها وهو مرفوع (تنبيه) ذكر بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * أي يا فلان لا براح لي فحذف الاسم وهو براح والخبر وهو لي قرره بعض الاشياخ وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفهما لان فيه اجحافا *(العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ)* اختلفوا في رافع المضارع فقال الفراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو أن وان امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم وقال الكسائي العامل حروف المضارعة وقال ثعلب المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الاول وهو الجاري على ألسنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج في كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد لو وأدوات التحضيض نحو هلا يقوم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي يقوم وسيقوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كاد اذ الاسم لا يقع في هذه المواضع لا يقال التجرد عدمي لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم انه عدمي فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال

فقول بتقدير مثل أي ولا مثل ابي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قيس ولا مثل امية والثاني كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أي فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير أي لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند احد فضلا عن ان يجب وذلك نحو لا احد أغير من الله عز وجل ثم قلت
* (العاشر المضارع اذا تجرد

أبو حيان ولا طائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال لكن يتبادر منه القول الذى رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا وتقديرا فخرج نحو تقد ويدخل نحو اشرب غير الخ فان أشرب مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف (قوله من ناصب) أى متصف بالنصب وكذا قوله جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على اسماء ويحكما * (قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصحيح والمعتل ولو قال يقوم ويمشى كان أولى ليكون مثالا للظاهر والمقدر (قوله فاما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام وأما قول على رضى الله عنه مخاطبا النبى ولعله هو الظاهر (قوله محمد تفد الخ) هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمد سمى به نبينا لكثرة خصاله الحميدة وتفد من الفداء أى كل نفس تلاقى الهلاك الذى يقصدك فهى به أولى دونك واعرابه محمد منادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف النداء والعلم المنادى قيل معرفة بالعلمية التى كانت قبل النداء وقيل سلبت العلمية وعرف بالاقبال والاول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى مذهب المبرد والفارسى ورديا اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لانهما لا يقبلان التنكير وتفد بضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه واذا شرطية وما زائدة وخفت فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شئ متعلق بخفت وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد صفة شئ أى باعتبار محله اى اذا خفت شيأ مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت هلاكا من شئ والشاهد فى تفد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال فى المغنى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد اجازه الكسائى حتى فى النثر بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة أى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فانى حمها وجارها

أى لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة لتمكنه من ان يقول ائذن اه (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبال بفتح التاء المثناة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحقد والعداوة وقيل التبال

واوى من ناصب وجازم * وهو العاشر من المرفوعات وهو الفعل المضارع اذا خلا من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فاما قول ابى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من شئ تبالا * فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فأبدل الواو تاء

الوبال أي الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تترى وفي الصحاح تبله الحب وأتبله أي استقمه وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أصله الخ على أحد الاقوال وكلام الصحاح مؤيد لقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث) بضم الواو وقوله ووجاه بكسر الواو الثانية وقوله وتجاه بكسر التاء كما رأيته في نسخة صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أي بن حجر الكندي قال في الشواهد وامرؤ الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعي رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو الشدة أي عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فاليوم الخ) هذا البيت من الكامل من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمرا حتى يأخذ بثاره فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه فلا يأثم بشربها اذ قد وفى بنذره واليوم يطلق على أربعة أوجه ذكرها المؤلف في شرح بانت سعاد احدها مقابل الليلة ومنه سبع ليال وثمانية أيام الثاني مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره وآتوا حقه يوم حصاده الى ربك يومئذ المساق والمراد ساعة الاحتضار الثالث مدة القتال نحو ويوم حنين الرابع الدولة ومنه قوله تعالى وتلك الايام نداولها بين الناس والمراد به هنا في البيت القسم الثاني أي مطلق الزمان وقوله اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث في الشين وبهن قرئ شرب الهيم وقال ابو عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كصحب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن بمعنى المطحون وبالضم المصدر والمستحقب المكتسب وأصله جمع الشئ في الحقيبة وهي الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعوة (الاعراب) الفاء عاطفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق باشرب واشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل اشرب والمفعول محذوف تقديره خمرا ومستحقب مضاف اليه واثما منصوب بمستحقب لاعتماده على صاحب الحال والجار والمجرور في محل نصب صفة لاثم ولا واغل معطوف على اثما لكن كسره لمناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل عطف على مستحقب أي وغير واغل والشاهد فيه جزم تشرب من غير جازم وأجيب بما ذكره المؤلف وقبل هذا البيت قوله

حلت لي الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله والسكن حذفت الخ) واختلف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن بسكون التاء ورسلنا وبارئكم ويأمركم والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت اسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع

كما في الوافي وراث ووجاه وتجاه وأما قول امرئ القيس
فاليوم أشرب غير مستحقب
اثما من الله ولا واغل
* قوله أشرب مجزوما فليس كذلك بل هو مرفوع وانما حذفت الضمة للضرورة

في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال ابو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو كان حجة وعليه فيكون اشرب مرفوعا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفاكهي وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الخ يناسب القول الاول وحرر (قوله ربيع من قوله الخ) أي الراء والباء من اشرب والغين من غير فرب كلمة ملفقة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المتصل أي في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي للضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله ربغ بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للباء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أي هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لأل وفيه نظر لان ال لا تكون اسما الا اذا دخلت على وصف تقصد به الحدوث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع أي الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة والباء في بها ما للالصاق أو للآلة وقال الفيشي قوله المفعول به أي ما يصدق عليه المفعول به والا فالمفهوم الكلي لا يتأتى نصبه وكذا بقية المفاعيل والذي ينبغي ان أل ومفعول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم وكذا بقية المفاعيل وعلى أن لها معنى تكون أل موصولة ومفعول صلته وبه متعلق بمفعول والهاء عائدة الى أل ومعنى الباء الالصقة أي الذي الصق به فعل وقال الرضي معناها المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرء أي الذي دفع به ودرئ به فعل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه فيشي (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المغني جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر دورانا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب أعم من الاسماء والمراد بالوقوع التعلق أي ما توقف تعقل الفعل على تعقله

أو على تنزيل ربغ بالضم عضد قوله اشرب غير منزلة المنفصل فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما قالوا في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ الضم ربغ بالاسكان والتنوين في المرفوعات شرعت القول في المنصوبات فقال باب * المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه

(قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى أن يحمل قوله فعل على الاثر فيعم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا وقع عليه فعل الفاعل الذى هو ضمير المتكلم بلا واسطة حرف اه حفيد (قوله لانها الاصل) أى فى المنصوبات (قوله وغيرها) أى غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومشبه بها كمعمول الصفة المشبهة اه فيشى فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشياخ انه عطف علة على معلول (قوله صاحبا) بالتثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء مفتوحة اسم كتاب فى النحو لابن عصفور وأما التسهيل فهو لابن مالك (قوله كما فعل الزمخشرى) راجع للنفى وهو البداءة بالمفعول المطلق ووجه ما فعله الزمخشرى وابن الحاجب أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة لانه الذى صدر منه فكان هو الاولى بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الالتباس) أى لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذى قام الذى فى الدار وانما أعطى الرفع للفاعل لانه عمدة والرفع يناسب العمدة والنصب يناسب الفضلة (قوله لا المباشرة) أى التعلق الحسى (قوله أعنى تعلقه الخ) أى أعنى بالتعلق المعنوى (قوله أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به) أورد عليه أن كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب أن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل اسنادا وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانه لا وقوع له على شىء ويخرج مفعول الافعال التى لا تختص بحاسة البصر لان وقوع الشىء على الشىء من مدركات البصر كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أى فى العبارة فيدخل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يفد دخول النفى نفى الوقوع ويخرج عنه نحو زيدا ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده وانما أفادت كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك فهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل فى التعريف ما دخلت عليه لام التقوية لضعف عامله بحذف أو تأخر أو فرعية فى العمل نحو يا لزيد ولزيد ضربت وأنا ضارب لزيد لان اللام لزيادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أى بمفعول

فعل الفاعل كضربت زيدا وأقول المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب وانما قدمت المفعول به لانه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوى لا المباشرة أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك

يخرج

لم يكن الا الفعل المتعدى ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر

لعدم المباشرة وخرج بقولنا ماوقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل معه لاعليه ثم قلت ﴿ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه﴾ والقول الذى ينصب المفعول به واحد من اربعة الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدى نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكورا هو الاصل كما فى هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل مقالى أو حالى فالاول نحو قالوا خيرا أى انزل ربنا خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثانى نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع * منها باب الاشتغال

لخرج اشترك زيد وعمرو لانه فاعل لا مفعول (قوله لا يعقل) أى الفعل أى على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أى المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أضمر الخ) أى من المفعول به ما أضمر الخ ويفهم من قوله ومنه ما الخ أن الاصل فى عامل المفعول به أن يكون مذكورا وحذفه على خلاف الاصل (قوله أضمر) فى تعبيره تسامح اذ لا يقال ذلك الا فى الضمائر اذا استترت لا ما حذف (قوله جوازا) صفة لمفعول مطلق محذوف أى اضمارا جوازا أى جائزا أو صفة له على حذف مضاف أى اضمارا ذا جواز لان الاضمار ذا جواز لا جواز أى اضمارا متصفا بالجواز (قوله نحو قالوا خيرا) أى نحو خيرا من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا بقالوا لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان فى معنى الجملة أو أريد به لفظه مثال ما فى معنى الجملة قلت قصيدة أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أى قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أى الاسم المنصوب فى باب الاشتغال والضمير فى قوله منها عائد على المواضع وذكر المصنف منها ستة ولم تنحصر فيها بل هى كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل انسان ألزمناه طائره) أى صحيفته المكتوب فيها العمل سميت بذلك لتطايرها من خزانة تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تجاوزه وطائره مفعول لألزمناه المذكور على الظاهر لا المحذوف وحرر (قوله أربعة الفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان من متعد كما يأتى فى كلامه وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم اه حفيد وقوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو أما العسل فانا شراب ويعم اسم المفعول نحو زيد معطى غلامه درهما (قوله الفعل المتعدى) وهو الذى يصل للمفعول به بدون واسطة كذا فى الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذى يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر (قوله ولولا دفع الله الناس) أى باستيلاء المسلمين على الكفار لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول (قوله قالوا خيرا أى انزل الخ) وقرأ زيد بن على قالوا خير بالرفع على جعله خبر المبتدا محذوف أى المنزل خير فاذا مبتدا وأنزل ربكم خبره والمعنى أى شئ أنزله ربكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله باضمار تريد) أى تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام أى أتريد مكة (قوله لمن سدد) أى صوب سهما أى لمن يريد رميه (قوله القرطاس) وهو كل أديم ينصب للنضال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله باضمار تصيب)

أي وهي جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعلك مصيبا للقرطاس ولو جعل الأصل ارم القرطاس أو صب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس ليشمل الواحد والأكثر قال الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أي أهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه اهـ وعلم منه أن محل الجواز إذا كان الناصب المقدر متعددا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للأكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع إلا عند الأخفش كما بينه الشاطبي اهـ يس على الفاكهي (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيد لأن العامل لم يتأخر والاسم الذي عاد عليه الضمير لم يتقدم بل إن نصب زيد فهو بدل من الهاء وإن رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها فخرج الصفة المشبهة كما خرج المصدر واسم الفعل والحرف لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله قاله شيخ الإسلام في حاشية ابن الناظم (قوله صالح للعمل الخ) أي بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه عمل في الاسم المتقدم فخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فإنها لا تصلح أن تطلب المتقدم وقضيته أن الاشتغال لا يجري في المرفوعات لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل المتأخر فيه أدنى ويؤيده ما قاله في المغني في بحث إذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدماميني المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال اهـ فأفاد أن المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح الرابع إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل إذا شغل الخ كما في المنصوبات لكن كلام السيوطي والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجري في المرفوعات فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات وقوله صالح أي كل من الفعل والوصف فأفرد لأن العطف بأو (قوله أو ملابسه) أي ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير أو كان موصوفا بالمتصل بالضمير أما إذا كان مجرورا بالحرف نحو زيدا مررت به فهو من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيدا أنا ضاربه) إنما فصل بقوله أنا لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد وكان بمعنى الحال أو الاستقبال وقول بعضهم يشترط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول زيدا أنا ضاربه محمول على ما إذا لم يحتج للفاصل كما في الفعل (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيدا ضربت غلامه) أي أهنت زيدا ضربت غلامه ولا تقل ضربت زيدا لأنك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل أي موافق

وحده بقيده أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا وكل إنسان ألزمناه ومثال اشتغال الوصف زيدا ضربت غلامه وزيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا فالنصب في ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته وألزمنا كل إنسان ألزمناه وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن العامل المؤخر مفسر له

لم يجمع بينهما عند أرباب الجمهور وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر ورد على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديا لاثنين وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه فلا يستقيم الالغاء ثم ثلث

﴿ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي﴾

وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا افردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به ان قولك يا عبد الله أصله يا ادعو عبد الله فيا حرف تنبيه وادعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا ان الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه ٧ عاده في كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا واخواتها وقد تبين بهذا ان حق المناديات كلها ان تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا

ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان المفعول الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المنوي ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واعترض بأنه ان أريد لا يجمع على سبيل التأسيس فمسلم وان أريد على وجه التأكيد فلا يسلم وبأنه كيف يصح عدم الجمع بين البدل والمبدل منه والواقع الجمع بينهما نحو بلاغ تحريرا ورد الاول بأن الحذف ينافي التأكيد والثاني بان المستشكل التبس عليه البدل المعوض عما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول لا الثاني انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن الناظم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازي ان رأيت الثاني تأكيد للاول وأنه في هذا الباب فالثاني أصل تأسيس وتقديرا آخر قبله أمر صناعي ويؤخذ من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندي عسجد أي ذهب انتهى يس على الفاكهي بتصرف (قوله فلا يستقيم الالغاء) وأيضا الكسائي لا يقول بزيادة الاسماء * (قوله ومنه المنادى) هو ثاني المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل وفي كلام أبي علي ان يا واخواتها اسماء أفعال فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من قبيل ما نحن فيه عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذي حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر الخ) ظاهره كان صالحا للال ام لا وهو مذهب الجمهور ففيه رد على ثعلب القائل بانه ان كان صالحا للال جاز نصبه ورفعه والا وجب نصبه ووجه الرد انه اطلق في النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازني لا يكون المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادي ما لا يقصد ففهم ان المنادى لابد ان يكون لاشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة يتبادر من النكرة انها نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها بكونها غير مقصودة لانها مع القصد لا تكون نكرة انتهى شيخنا (قوله وهو يا واخواتها) الحاصل انها ثمانية فالاول الهمزة للقريب عند الجمهور والثاني أي بالفتح والقصر والسكون قيل للقريب وقيل للبعيد وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهي أم الباب ولهذا قيل انها اعم الحروف وانها للقريب والبعيد مطلقا وقيل للقريب حقيقة أو حكما كالنائم والساهي وقيل مشتركة بينهما وبين المتوسط وهي حرف

احدها الرابع أيا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القريب والبعيد قال في المغني وليس كذلك الخامس هيا وهي للبعيد وهاؤها أصل وقيل بدل من همزة أيا انتهى السادس آي بالمد والسكون السابع آيا بالمد وهما للبعيد وذكر الاخفش آ وجعلها ابن عصفور للقريب الثامن وا للندبة عند الجمهور وقيل تستعمل في غيرها أيضا (قوله اشبه الضمير) وهو الكاف في ادعوك وبنى على ما يرفع به جبرا لما فاته حالة الاعراب لانه حالة الاعراب ينصب بالفتحة (قوله ويا زيدان ويا زيدون) لم يدخل ال لانه لا يجمع بين يا وأل وقولهم العلم اذا ثنى أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة كامثل المثال أو غير محضة كيا حسن الوجه والشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بنصب أو برفع أو بخفض نحو يا طالعا جبلا وانما عمل طالعا النصب في جبلا لاعتماده على يا أو على وصف مقدر أي يا شخصا طالعا قرره بعض الاشياخ * (قوله المنصوب بأخص) هو ثالث المواضع الستة التي يحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وانما للحاضر وافادتهما التأكيد ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية فهو انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وانه لا يقع في أول الكلام بل في وسطه أو بعد تمامه نحو أنا افعل كذا أيها الرجل وانه لا بد ان يتقدم عليه اسم بمعناه في التكلم والخطاب وانه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في بك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى على الضم وانه يكون بال قياسا وانه لا يكون نكرة فلا يكون اسم شرط ولا استفهام ولا تعجب لان هذه نكرات ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وان أيا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء وان صفة أي هنا واجبة الرفع بلا خلاف وفي النداء أجاز المازني نصبها وانه هنا اختلف في ضم أي هل اعراب أو بناء وفي النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء وانه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغاث به ولا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لاخص لا للمنصوب لانه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لان رتبة

وانما يكون مبنيا اذا اشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو ما ناب عنها نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا في باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع اليه ثم قلت والمنصوب بأخص بعد ضمير متكلم

المعمول التأخير عن عامله فلا يقع في ابتداء الكلام أبدا ولا بعد غائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لانه اكثر استعمالا من المقرون بال ومن اياه ولعل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده من ان الاقسام الثلاثة مستوية في الاستعمال مع ان الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله بال) أي الجنسية اصالة فلا ينافي كونها للعهد لان الجنسية أعم من العهدية (قوله اقرى الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف على بال (قوله فيلزمها مايلزمها) فتضم لفظا وتنصب محلا وتتصل بها ها التنبيه وتوصف باسم لازم الرفع محلى بال (قوله انا افعل الخ) فانا فعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت أي على اللفظ (قوله والمنصوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من التحذير وقوله ان كرر او عطف اي في البابين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله او كان اياك اى في التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ ايا والحاصل ان اياك للتحذير وعاملها محذوف وجوبا سواء كان هناك عطف أو تكرار ام لا واما اذا فقدت ايا فلا يحذف العامل وجوبا في البابين الا مع العطف او التكرار والمراد العطف بالواو خاصة اتفاقا ولم ينبه عليه المصنف وبما قلناه يعلم الرد على ابن مالك القائل بجواز الحذف اذا افردت ايا واما اياى واياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد الاسد) تحذير باسم المحذر منه مكررا واولى باسم المحذر نحو رأسك رأسك أي باعد رأسك (قوله او كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذر او باعد لا انه الزم ولا اتق ففي العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك من الاسد فحذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثاني (قوله ناقة الله وسقياها) تحذير باسم المحذر منه والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقربوها بعقر ولا غيره واحذروا المحل الذي تسقى منه وهو البئر المعروفة وأولى باسم المحذر نحو لسانك ويدك فالمصنف عطف في المحذر منه فاولى المحذر (قوله واياك من الاسد) اذا جيء بالمحذر منه بعد اياك يجب جره بمن أو عطفه بالواو خاصة وفي جر المصنف له بمن رد على رواية اياك اياك المراء فانها شاذة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذا لم يعطف (قوله والمحذوف عامله الواقع في مثل الخ) هذا هو الصواب بغير واو عاطفة للواقع وان تمحل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر والواقع بدلا من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا وعلى الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفا وهذا هو الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل الاغراء والتحذير

ويكون بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وبضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وايا فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا نحو بك الله نرجو الفضل شاذ ومن والمنصوب بالزم أو نحوه وعطف عليه باتق ان تكرر أو عطف او كان اياك نحو السلاح السلاح الاخ الاخ ونحو الاسد الاسد ونحو السيف والرمح ونحو اياك الاسد او نفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع في مثل

قسم من التكميل السنة وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل ما حذف
عامله يكون حذفه واجبا فابقاؤه على عمومه وجعله مما حذف وجوبا فاسد ويكون
خارجا عن المفعول به (قوله مثل) بفتحتين قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده
أي المحل الذي يضرب فيه بالمحل الذي ورد فيه أولا أي شبه المحل الذي استعمل فيه
بالمحل الذي ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله
الكلاب على البقر) أي أرسل الكلاب على البقر أي بقر الوحش ومعناه كما في
الهمع خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها
وهو راجع للمثل وتقول تمرا أي اعطني تمرا وقوله الكلاب على البقر أي في رواية
النصب اما على الرفع فمبتدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله انته خيرا لك راجع لشبه المثل
أي انته وائت خيرا (قوله على الاختصاص) هو في الاصل مصدر اختصصته بكذا
أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر
معرف (قول الشارح وحقيقته) أي تعريفه أي تعريف المنصوب على
الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم ايا وان قوله فيما يأتي
ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أي مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة
(قوله قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله) يعني قصر حكم الضمير عليه ففي نحن العرب
أقرى الناس الخ قصد تخصيصهم باقراء الضيف وفي قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث
قصد تخصيصهم بعدم الميراث وقوله بحكم ضمير أي بالمحكوم به على الضمير أي بالمخبر
به عن الضمير فحاصله ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذي قبله أي
الفخر (قوله فالاول وقوله الثاني) أي التواضع والثالث زيادة البيان (قوله انا
معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره
والمعشر الجماعة وانا خبر مقدم ومجد مبتدأ مؤخر ومعشر منصوب على الاختصاص
والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالمجد والشرف الذي اتصف به
ضميرنا ومؤثل صفة لمجد وبارضائنا جار ومجرور والباء سببية وخير مفعول ارضائنا
لانه مصدر مضاف لفاعله واحمد بدل من خير او عطف بيان والشاهد في معشر
الانصار فان القصد منه الفخر (قوله جد بعفو الخ) من بحر الخفيف ونصف البيت
الباقي من العبد ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله
مستتر فيه وجوبا وبعفو متعلق به فانني ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها
في محل نصب وفقير خبرها والى العفو متعلق بفقير وأيها مبني على الضم في محل
نصب باخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاي مرفوع بضمة ظاهرة ويا الهي يا حرف
نداء والهي منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها

وشبهه نحو الكلاب على
البقر وانته خيرا لك
وأقول من المفعولات التي
التزم معها حذف العامل
المنصوب على الاختصاص
وهو كلام على خلاف مقتضى
الظاهر لانه خبر بلفظ النداء
وحقيقته انه اسم ظاهر
معرفة قصد تخصيصه بحكم
ضمير قبله والغالب على ذلك
الضمير كونه لمتكلم نحو أنا
ونحن ويقل كونه لمخاطب
ويمتنع كونه لغائب والباعث
على هذا الاختصاص فخر
أو تواضع أو بيان فالاول
كقول بعض الانصار
لنا معشر الانصار مجد مؤثل
بارضائنا خير البرية أحمدا
الاول الذي له أصل ومثال
الثاني قوله
جد بعفو فانني أيها العبد
الى العفو يا الهي فقير
ومثال الثالث

انا بني نهشل لا ندعي لاب
وتعريفه بال نحو نحن
العرب أقرى الناس للضيف
التقدير نحن أخص العرب
وتعريفه بالاضافة كقوله
نحن بني ضبة اصحاب الجمل
نبغي ابن عفان بالاطراف
الاسل
الاسل الرماح ومن تعريفه
بالاضافة قوله صلى الله عليه
وسلم انا آل محمد لا تحل
لنا الصدقة ونحن معاشر
الانبياء لا نورث ما تركنا
صدقة وقد اشتمل الحديث
الشريف على ما يقتضي
الكشف عنه وهو ان ما من
قوله ما تركنا موصول بمعنى
الذي محله رفع بالابتداء
وتركنا صلته والعائد محذوف
أي تركناه وصدقة خبر
ما هذا على رواية الرفع وهو
أجود لموافقته لرواية
ما تركناه فهو صدقة وأما
النصب فتقديره ما تركنا
مبذول صدقة فحذف الخبر
لسد الحال مسده مثل ونحن
عصبة

اشتغال المحل بحركة المناسبة واله مضاف و ياء المتكلم مضاف اليه والشاهد في أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب) هو من بحر البسيط ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع ونا اسمها في محل نصب وجملة لا ندعي بتشديد الدال في محل رفع خبر ولاب جار ومجرور متعلق به و بني منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء و بني مضاف ونهشل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة والشاهد في بني نهشل فان القصد منه زيادة البيان وتمام البيت * وانما نحن ابناء الآباء * (قوله نحن بني ضبة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب الجمل خبره ومضاف اليه و بني ضبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين ونبغي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن وابن مفعوله وفيه حذف أي نبغي ثار ابن عفان أي نأخذ بثاره وعفان مضاف اليه يجوز صرفه ان اخذ من العفن ومنعه من الصرف ان أخذ من العفة ولذا قيل ان ذمته صرفته وان مدحته منعته من الصرف وبالاطراف جار ومجرور متعلق بنبغي والاطراف مضاف والاسل مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعريفه بال الخ) مرتبط في المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكانه قال وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام او بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فتأمل (قوله انا آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانها أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن اعتمد المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث) قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء انتهى تصريح (قوله لا نورث) أي لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضي الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه أي عن ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى الاعراب مجاز عقلي والكشف مفعول يقتضي أي ان الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب ان يكشف عنه فتأمل او المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ما تركنا مبذول صدقة) ولو لم يقدر ذلك لاختل المعنى ما تركنا صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبة) بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبة فحذف الخبر لسد الحال مسده واما على

ويجوز في ما ان تكون موصولا اسميا كما تقدم وان تكون شرطية فعلى الاول
في محل رفع وعلى الثاني في
محل نصب والمعنى أى شئ
تركناه فهو صدقة ويكون
المنصوب على الاختصاص
بلفظ أى فيلزمها في هذا
الباب ما يلزمها في النداء من
التزام بنائها على الضمة
وتأنيثها مع المؤنث والتزام
افرادها فلا تثنى ولا تجمع
باتفاق ومفارقتها للاضافة
لفظا وتقديرا ولزومها التنبيه
بعدها ومن وصفها باسم
معرف بأل لازم الرفع مثال
ذلك أنا أفعل كذا أيها الرجل
واللهم اغفر لنا أيتها العصابة
المعنى أنا أفعل كذا مخصوصا
من بين الرجال واللهم اغفر
لنا مختصين من بين العصائب
ويقل تعريفه بالعلمية في
بك الله نرجو الفضل شذوذا وأن
كونه بعد ضمير مخاطب
وكونه علما ومن المحذوف
عامله المنصوب بالزم ويسمى
اغراء والاغراء تنبيه المخاطب
على أمر محمود ليلزمه نحو قوله
أخاك أخاك ان من لا أخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح
وانما يلزم حذف عامله اذا
تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار والعطف جاز فعل
ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون
من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذى ان تدعه لملمة * يجبك كما تبغى ويكفيك من يبغى * وان تجفه يوما فليس
مكافئا * فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ

قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على
رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو فيجوز في ما ان تكون
موصولة وان تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما
في المبتدا من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر
وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة خبر المحذوف والجملة جوابه
وأما على رواية صدقة بالنصب فما موصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة
ويصح ان تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه
ستة فقول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو
بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجريه في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة
(قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل
ان أيها مبنى على الضم في محل نصب بأخص والجملة حالية فقوله مخصوصا بيان
للحالية والاحسن أن يقول أى أخص أيها الرجل وهو نفسه أى حال كونه
مختصا وأيتها مبنى على الضم في محل نصب والجملة حالية أى أخص أيتها أى
مختصين من بين العصائب والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان أيها وأيتها
مبنيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب الجمهور
وذهب الاخفش الى ان كلا منادى ولا ينكر أن الانسان ينادى نفسه ألا ترى
الى قول عمر كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى ان أيا في الاختصاص
معربة وانها خبر لمحذوف أى هو أيها الرجل أو مبتدأ خبره محذوف أى أيها الرجل
المخصوص أنا المذكور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت
(قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمها وهى تخلق الشخص بخلق
أمثاله في زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها
أوجه أربعة رفعهما على جعل الصلاة مبتدأ خبره جامعة ونصبهما على جعل
الصلاة مفعولا لمحذوف أى احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول
ونصب الثانى على جعل الصلاة مبتدأ خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثانى
ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف وجامعة خبر لمحذوف انتهى شراح
خليل (قوله من هذا النوع) أى الذى حذف عامله جوازا (قوله أخاك الذى
ان تدعه الخ) لم يتكلم عليه سما في الشواهد الذى صفة لأخاك ان شرطية تدعه

قوله ومن يبغي فاعله الخ هكذا في النسخ وتأمله اه

فعل الشرط المثبتة متعلق به بجملة جواب الشرط كما الكاف حرف جر وما اسم
موصول والعائد محذوف وتبغي صلته أي على الوجه الذي تطلبه و يكفيك بالرفع
ومن يبغي فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره أخاك
لا بطل) عبارة الموضح كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنش حين قال له خالد وقد
بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك في غار فيه ظباء
لم تصبها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضربا يا أبا حنش
فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال له أبو حنش مكره أخاك لا بطل فصار مثلا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما
عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل
وأعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على
الالف و بطل معطوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون
مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي
أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون اه تصريح
(قوله الثاني المفعول المطلق) هذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا
الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي وقوله
المطلق هذا قيد أي فالمصدر المؤكد أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أي مفعولا
مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه
لما كان أكثر الدوران في الكلام خففوه بحذف صلته قاله في المغني وقال الرضي
قوله المطلق اشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر
المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المستفاد
من قوله وما بمعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وبه صرح
في التوضيح وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه
يجتمعان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في أعجبني ضربك والمفعول المطلق في
ضربته سوطا ومشى على ذلك المرادي أيضا وحينئذ فقوله وهو المصدر الخ تعريف
للمفعول المطلق بحسب الاصالة فهو تعريف لنوع منه وهو الاصلي ولو أراد تعريفه
بجميع أنواعه لقال وهو الاسم الفضلة كما قال الموضح ومشى الاشموني على ان
المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه خلف عنه وانه
الاصل وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعان في ضربت ضربا
وينفرد المصدر في ضربك ضرب حسن فالمصدر أعم من المفعول المطلق والمفعول
المطلق أخص لانه لا يكون الا مصدرا وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو

والمسؤول خبره وجاء على لغة من يستعمل الاخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل ثم قال (الثاني المفعول المطلق) وهو المصدر

المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله الفضلة) المناسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربك ضربتان وضربك ضرب أليم فانه وان تبين العدد في الأول والنوع في الثاني فهو خبر وخرج طلع زيد بغتة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر ولى مدبرا فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا انه خرج بقوله المصدر لان مدبرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولى مدبرا (قوله المؤكد الخ) تقسيم لافراد المعرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج مقت اجلالا لك وكرهت ضربك لعدم التأكيد وبيان النوع وليخرج كرهت الفجور الفجور لان الفجور الثاني توكيد لما قبله لا لعامله (قوله لعامله) اى كان مصدرا او لجزء عامله وهو الحدث ان كان فعلا واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب الاخفش أما الاخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائما كونا أو وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الا للحال ولا ينتصب باسم الفعل لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا وزعم ثعلب في أنت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أى أنت الكامل علمه (قوله وما بمعنى المصدر مثله) أى في كونه منصوبا على انه مفعول مطلق وقوله وما بمعنى المصدر قضيته انه جار في الاقسام الثلاثة وكلام الاشموني يفيده فالنائب عن المؤكد ثلاثة والنائب عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الاول الكلية نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل * الثاني بعضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصاء والاصل رجع الرجوع القهقرى وقعد القعدة القرفصاء فحذف المصدر وأنيب عنه ما دل على نوع منه وانما كان القهقرى والقرفصاء من النائب مع انهما مصدران لكونهما خالفا عاملهما لفظا فعدا من النائب والقرفصاء بالمد والقصر أن يجلس على اليتيه ويرفع ركبتيه ويلصق ما بطنه بيديه مثلا والقهقرى بالقصر ليس الا وهي الرجوع للخلف وهما منصوبان بفتحة مقدرة على الالف للتعذر هذا ان قصر القرفصاء والا كانت الفتحة ظاهرة * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير

المصدر المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضربا أو ضرب الامير أو ضربتين وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيئا فاجلدوهم ثمانين جلدة وأقول الثاني من المنصوبات المفعول المطلق

أحسن السير الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر الميم لان فعلة
بالكسر للهيئة والاصل موتة بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على
الهيئة والفرق بين ميتة سوء وبين القرفصاء والقهقرى مع ان الجميع مبين لحالة
مخصوصة ان ميتة مبين للهيئة المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف
القرفصاء والقهقرى فليسا على وزن فعلة السادس مرادفه نحو قمت الوقوف
وافرح الجذل بناء على ان الوقوف منصوب بقمت ومذهب الجمهور ان ناصبه
فعل مقدر من لفظه وصحح أبو حيان الاول محتجا بان المنصوبات في غير المرادف
كالاشتمال كل الميل لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها فيجب أن يكون العامل
ما قبلها فيطرد في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة السابع ضميره نحو عبد
الله أظنه جالسا فعبد الله مفعول أول لاظنه وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه
ضمير المصدر نائب عنه في الانتصاب على المفعولية والتقدير أظن ظني فهو نائب
عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظنا فهو نائب عن المؤكد ورجحه ابن
هشام الثامن المشار اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته نحو * ألم تغتمض
عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد العاشر ما الاستفهامية نحو ما ضربت
زيدا فما اسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر اى اى ضرب ضربته الحادي
عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن
المصدر الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل الاصل ضربته بالسوط ثم توسع في
الكلام فحذف المصدر وأقيمت آلته مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد
وتثنية وجمع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف في السابع كما
علمته الثالث عشر وهو النائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
جلدا ثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين فجملة النائب عن المبين للنوع والعدد
ثلاثة عشر وزاد بعضهم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو برة وفجار
وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب
عن المصدر المؤكد ثلاثة الاول مرادفه نحو فرحت جذلا والجذل بفتحتين مصدر
جذل بالكسر مرادف للفرح فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين افرح
جذلا وافرح الجذل أن المنكر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثاني
ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل
انباتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا والاصل
توضؤا واغتسالا أما لو كان اسم المصدر علما فهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم

من الخلاف في نيابته وعدم نيابته رأساً هذا حاصل ما في الاشموني والتصريح مع ايضاح من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشي والكلام من خارج أن النائب عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر أو أربعة عشر اه غير صحيح لان الاول وهو المؤكد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو الضمير والثاني وهو المبين للنوع ينوب عنه اثناعشر على خلاف في السابع الذي هو الضمير هل هو نائب عن المؤكد فالنائب عن المؤكد أربعة وعن المبين للنوع احد عشر وان جعل من النائب عن المبين للنوع فالنائب عن المؤكد ثلاثة وعن المبين للنوع اثناعشر فلا يتم ثلاثة عشر او اربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب عن الاول اربعة على احد القولين والذي تقدم ان الثلاثة عشر او الاربعة عشر في النائب عن المبين للنوع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما بمعنى المصدر مثله القسم الثالث اذلا تتأتى فيه النيابة أصلا لانه لا يكون الا مفعولا مطلقا اه غير مسلم لما علمت أن العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتعبني غاية التعب لتظفر بالمراد (قوله وسمي مطلقا) هذا مبني على ماقاله في المغني من أن الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أي بصلة بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعه (قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته) اعلم أن السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقارنين لم يفرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته يراد بالفعل المعنى المصدري ويراد بالشئ الحاصل بالمصدر فيكون ماشيا على ما حققه السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف اهل اللغة لا على التحقيق تأمل (قوله ولهذه العلة) وهي قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشئ الذي فعلته (قوله احدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أي فضربا لا يستفاد منه أزيد مما استفيد من عامله والمراد انه مؤكد للمصدر المستفاد من ضربت فقولك ضربت بمعنا احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر أنه مؤكد للمصدر لا للزمان ولا للنسبة اللذين تضمنهما الفعل (قوله صلوا عليه وسلموا تسليما) اقتباس من الآية (قوله بيان النوع) اما من الصفة نحو جلست جلوسا حسنا أو من الاضافة نحو جلست جلوس القاضي وكذا يقال في ضربت ضرب الامير اذ يستحيل ايقاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقرى) هذا من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعل المصنف بناه على مذهب سيبويه

وسمي مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشئ الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشئ الذي فعلته وانما فعلت به فعلا وهو الضرب وكذلك الباقي ولذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده ماذكرت في المقدمة وقد تبين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما وصلوا عليه وسلموا تسليما الثاني بيان النوع كقوله تعالى فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضي وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى

من انه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من انه صفة لمصدر محذوف الذي ذكرناه فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من لفظه ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين عدم سماع افعالها فضعف المذهبان ذهما لاثبات حكم بلا دليل والقهقرى بالقصر ليس الا وعلى مذهب سيبويه فالقهقرى مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة على الالف وليس تابعا للمصدر فتأمل (قوله بيان العدد) بأن يدل المصدر على عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة ليشمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من الفيشي من أن العدد ما دل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة وقول الفيشي المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كثماني جلدة أو لا كضربتين وضربات اه مبني على ما فهمه من ان ثماني جلدة غير نائب عن المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور الثاني مؤكد للفجور الاول وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل ﴿قوله الثالث المفعول له﴾ عبر عنه المصنف ببعض أسمائه وتسم الاسماء في الشرح وانما ذكره عقب المصدر لاشتراكهما في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اه تصريح وبه تعلم ما في قول الفيشي ولان الزجاج وشيخه الزجاجي ذهبا الى انه منصوب على المفعولية المطلقة اه ولم يذكر الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشي أيضا وناصبه عند البصريين العامل الذي يذكر قبله وعند الكوفيين عامل مقدر انتهى مخالف أيضا لما في التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذي قال عامله مقدر هو الزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط لجواز النصب وانما اشترط في المفعول له كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من لفظه أم لا وقيده في غير هذا الكتاب بما اذا كان مخالفا للفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء تعليلا لنفسه ولا بد من مخالفته في المعنى وأن لا يكون مبينا للنوع وقيده المصنف في بعض كتبه بالقلبي أي من افعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء مقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لانه فعل اللسان ولا قتلا للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الخباز وغيره وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد فلم يشترط كونه قلبيا

الثالث بيان العدد كقولك
ضربت ضربة أو ضربتين أو ضربات
وقول الله تعالى فدكتا دكة
واحدة وقولي الفضلة احتراز
من نحو قولك ركع زيد
ركوع حسن أو طويل بيانه
فهو بيان النوع ولكنه ليس
بفضلة وقولي المؤكد لعامله
مخرج لنحو قولك كرهت
الفجور الفجور فان الثاني
مصدر وفضلة مؤكد للتوكيد
ولكن المؤكد ليس العامل
في المؤكد ثم قلت ﴿الثالث
المفعول له وهو المصدر

كالم يشترط الاتحاد في الزمن والفاعل اهم من التصريح فتأمله فانه حسن
(قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا لخرج المرفوع نحو حصل لي رغبة في الخير
ولانه لا يكون الا معللا او المجرور وان كان معللا الا انه لا يقال له مفعول له اصطلاحا
(قوله المعلل) بكسر اللام كان باعثا وغاية أو باعثا فقط والفرق بينهما من
وجهين الاول أن الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول
والباعث علة في الذهن وفي الخارج والثاني أن الغاية معدومة قبل الفعل
والباعث موجود قبله (قوله لحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله
شاركه في الزمان) المراد بالمشاركة في الزمان ان يتلاقيا في جزء من الزمان كان
جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلالا أو أول زمانه آخر زمان عامله كضربت
ابني تأديبا أي تأديبا أو آخر زمانه اول زمان عامله كقعدت عن الحرب جبنا خلافا
لما توهمه العبارة واشتراط المشاركة في الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن
هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضي تبعا للفارسي عدم اشتراط ذلك
(قوله شاركه) يحتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارز عائد على المعلل
وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه صفة للحدث فجعل العامل
للموصوف أولى (قوله شاركه الخ) اما لفظا كضربته تأديبا أو تقديرا نحو يريكم
البرق خوفا أي يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا وطمعا حالان (قوله
ويجوز فيهما) أي في المستوفي للشروط الجر مرجوحية في المجرد من ال والاضافة
حتى قال الجزولي بمنعه والحق الجواز كقوله

من أمكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وراجحية في المقرون بال كقوله

لا اقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

أو استوى الامران وهو المضاف نحو جئتك ابتغاء الخير أو لابتغاء الخير فكلام
المصنف شامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه للنصب
لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويجاب
بأن النصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوي فيه الامران أو يكون
النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشي بزيادة وايضاح من شراح الالفية
(قوله ويجب في معلل فقد شرطا أن يجر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلل أن
وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بأنهما
لما كثر واشتهر حذف حرف الجر فيهما قياسا استغنى عن التصريح به لعلمه
فيعتذر عن المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف

الفضلة المعلل لحدث شاركه
في الزمان والفاعل كقمت
اجلالا لك ويجوز فيه أن
يجر بحرف التعليل ويجب
في معلل فقد شرطا أن يجر
باللام

أو نائبها * وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور احدها أن يكون مصدرا والثانى أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له فى الزمان والرابع أن يكون مشاركا له فى الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال مافقد المصدرية قولك جئتك للماء وللعشب وقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا وقول امرئ القيس

ولو ان ما أسعى لادنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

ومثال مافقد الاتحاد فى الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الالبسة المتفضل

فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل قولك جئتك لامرك اياى وقول الشاعر

الجار نصب وهو قول وأما ان قلنا محلهما جر على القول الآخر فلا استثناء لان المراد بجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام الفيشى باختصار (قوله أن يجر) تنازعه يجوز ويجب فأضمر فى الاول واعمل الثانى على طريقة ثم حذف ما أضمره فى الاول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا

(قوله أو نائبها) مما يفيد التعليل وهو باء السببية ومن وفى والكاف نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا ونحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لمسكم فيما أفضتم أى بسببه ونحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته اياكم اه شيخ الاسلام (قوله المعلل به) بفتح اللام (قوله والثانى الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة كرغبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلل لحدث بقية المفاعيل لانه لا تعليل فيها (قوله أصابعهم) أى انامل أصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكل فى البعض والعلاقة الكلية على الراجح (قوله فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا) لان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع فى الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للماء وللعشب) فانهما ذاتان لا حدثان (قوله خلق لكم) أى فان الكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله قول امرئ القيس) بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل (قوله ولو ان ما أسعى الخ) لو حرف امتناع لامتناع أى يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ان حرف توكيد ونصب واختلف فى ان وصلتها بعد لو فقيل انها فاعل بفعل فتقديره ثبت الثانى انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا وهو قول أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما موصولة اسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق باسعى ومعيشة مضاف اليه كفانى كفى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وفاعله قليل ولم أطلب جازم ومجزوم وفاعله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملك والشاهد فى قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدرا فلذا جر باللام (قوله فجئت الخ) قائله قائل الاول وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو الخلع قال بعضهم ويجوز على التشديد للتكثير واللبسة بكسر اللام الهيئة من اللبس والمتفضل الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به (الاعراب) الفاء عاطفة وجئت فعل وفاعل وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث والنوم متعلق به وثيابها مفعول لدى ظرف بمعنى عند متعلق بنضت والستر مضاف اليه الا حرف استثناء ولبسة

منصوب على الاستثناء لانه فضل مضاف اليه والشاهد فى النوم فانه وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم الذى هو الفترة الذهبية للاحساس فلذا جره باللام ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل والزمن نحو جئتك أمس لضربك زيدا غدا (قوله وانى لتعرونى لذكراك هزة) قاله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل وتعرونى تغشانى والذكرى خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء النشاط والارتياح والقطر المطر (الاعراب) الواو للعطف وان حرف توكيد وياء المتكلم اسمها واللام للتأكيد وتعرونى مضارع مرفوع والواو من بنية الفعل والفاعل هزة خلافا لصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكرى مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذكرى اياك والكاف للتشبيه وما مصدرية وانتفض فعل ماض والعصفور فاعله أى كانتفاض العصفور وبلله فعل ومفعول والقطر فاعل وجملة بلله حال من عصفور بتقدير قد وروى بدل هزة رعدة وروى فترة والمراد بالفترة السكون للسرور ويراد لازمها وهو النشاط وقوله تعرونى من عرا الشئ غشيه ونزل به فهو بفتح الراء فى الماضى ومضارعه يعرو بالضم وأما عرى بكسر الراء يعرى بفتحها فمعناه تجرد وقد نظمه الاجهورى فقال

عرا بفتح الراء معناه نزل * والضم فيه بمضارع حصل
اما عرى بكسرها فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجمونى * (قوله الرابع المفعول فيه) * ويعبر عنه بالظرف فهما اسمان لمسمى واحد (قوله ماذكر) أى حقيقة أو حكما ليشمل ما حذف لدليل وقوله لاجل بفتح الهمزة وكسرها وقوله وقع فيه أى بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أى اسم زمان ومكان بقرينة البيان ولا يفسر بأحدهما لئلا يكون البيان اخص من المبين ولا باسم فقط لئلا يكون البيان اخص من المبين (قوله فضلة حال) خرج العمدة نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لامر وقع الخ) خرج جميع المنصوبات ماعدا الحال فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أى من اسم زمان أو اسم مكان لان الظرف دال عليهما لا انه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله مطلقا) أى وقوعا مطلقا أى مبهما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مبهما والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان لان دلالته على الزمان تضمن وعلى المكان التزام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف للطرد فلا يرد بعض أسماء تنصب على الظرفية وليست زمانا ولا مكانا نحو حقا فانهم توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى فى نحو احقا انك ذاهب فحقا منصوب على

الظرفية

انى لتعرونى لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر
فان فاعل تعرونى هو الهزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم
لان التقدير لذكرى اياك
قال * (الرابع المفعول فيه)
وهو ماذكر فضلة لاجل أمر
وقع فيه من زمان مطلقا أو
مكان

الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور والاصل أي حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وهي جارية مجرى الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن المصادر كما تقدم في أحقا أنك ذاهب دون الجثة فلا تقول أحقا زيد وذهب المبرد الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله ومابعدها من ان ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا انزلنا ومثل أحقا غير شك انك قائم وجهد رأيي أنك قائم وظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني انتهى تصريح قال الفيشي ويستثنى من قوله مطلقا مذ ومنذ على القول بظرفيتهما اذا وليهما فعل واما على القول بانهما مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى وحاصل ما في التصريح والمغني والاشموني انه اذا وقع بعدهما فعل أو جملة اسمية نحو جئت مذ دعا ونحو * ومازلت ابغي المال مذ انا يافع * فقيل ظرفان مضافان للجملة وقيل ظرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيشي يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما ظرفان يكونان داخلين في المفعول فيه غاية الامر انهما ظرفان متصرفان واما اذا دخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة نحو مارأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة فقال الفارسي ان مذ ومنذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بل هما ظرفان فذ خبر ويومان مبتدأ وهذان القولان للبصريين وقيل انهما حرف وذو موصولة والمرفوع خبر لمحذوف والجملة صلة أي الذي هو يومان وقيل يومان فاعل لمحذوف ومنذ مركبة من اذ ومن أي من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مبهم) أي أو شبهه كمكان وجانب ووجهة وناحية ومن شبهه المصادر المضافة للامكنة كقرب وبعد وشرق وغرب وسكت عنه اختصارا (قوله أو مفيد مقدارا) أي أو شبهه كراحة ومرية ووزن ودور كدور المسجد (قوله او مادته) الاولى او ما مادته ولعله صرح بها فظن الناسخ تكرارها فاسقطها وعلى هذا فهو عطف على مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي مكان مبهم أو مكان مادته الخ (قوله يجر بفي) يعني ظاهرة فلا ينافي كونه على معنى في وليس المرادان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف اذا ضمن معنى الحرف بني ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله يجر بفي) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة

مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته
مادة عامله كصمت يوما أو يوم
الخميس وجلست أمامك
وسرت فرسخا وجلست
مجلسك والمكان غير مبهم
كجلست في المسجد
يجر بفي [illegible] وقوله
ونحو قال [illegible]
دخلت الدار على التوسع *
وأقول الرابع من
باب الخامس عشر
المنصوب
المفعول فيه

ويسمى الظرف وهو
عبارة عما ذكرت
والحاصل ان الاسم قد
لا يكون ذكر لاجل أمر
وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان
وذلك كزيدا في ضربت
زيدا وقد يكون اسما ذكر
لاجل أمر وقع فيه ولكنه
ليس بزمان ولا مكان نحو
ورغب المتقون ان يفعلوا خيرا
فان المعنى في أن يفعلوا
وعليه في أحد التفسيرين
قوله تعالى وترغبون أن
تنكحوهن وقد يكون
العكس نحو انخاف من
ربنا يوما ونحو لينذر يوم
التلاق وأنذرهم يوم الآزفة
ونحو الله أعلم حيث
يجعل رسالاته فهذه الانواع
لا تسمى ظرفا في الاصطلاح
بل كل منها مفعول به وقع
الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك
بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون
مذكورا لاجل أمر وقع
فيه وهو زمان أو مكان فهو
حينئذ منصوب على معنى في
وهذا النوع خاصة هو المسمى
في الاصطلاح ظرفا وذلك
كقولك صمت يوما أو يوم
الخميس وجلست أمامك
وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم
الخميس الى ان ظرف الزمان

في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسع) أي التجوز في اللغة ولهم
في نصبه أقوال ثلاثة الاول للفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه انه باسقاط
الخافض اجراء للقاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب مشبها بالمفعول به الثاني لابي
علي الشلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور انه منصوب على الظرفية الثالث للاخفش
انه مفعول (قوله ويسمى الظرف) أي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف
في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من
المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكرت) وهو ما ذكر فضلة
لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون أن تنكحوهن) الخ
الانسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني بتقدير عن أي
وترغبون عن ان تنكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا ان يقال قوله وعليه أي
وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لا فيه يظهر الخ)
هذا ظاهر في الاول والثالث واما الثاني فمشكل لانه أولا اثبت الوقوع فيه وهنا نفى
الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المنفي ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك
الامر مظروفا في ذلك الاسم والوقوع المثبت هو التعلق والارتباط لان معنى رغب
المتقون في فعل الخير تعلقت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على
شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) فحيث من
أسماء المكان وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المكان وانما
المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناصبه فعل مضارع
منتزع من لفظ أعلم تقديره يعلم لا لاسم التفضيل عليه وانما جعل ناصبه محذوفا
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضح في التوضيح وقد قال
المؤلف في الحواشي قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من
قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اعلم
بمن هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وجها
وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الزكي افعل التفضيل ينصب
المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث
مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادي لم يجئ حيث فاعلا
ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل
الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان
يؤتيهم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة

والفضل

والفضل والصلاحية للارسال واستم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز ان يكون مبهما الخ) المبهم مادل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا لكم ولا متى والمختص مادل على مقدار معرفا كاليوم أو منكرا كيوم واما المعدود فمن قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا وهو مادل على مقدار من الزمان معلوم كيوم وشهر وسنة وسائر الشهور فقوله سيروا فيها ليالى وأياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا هكذا يؤخذ من الدمابغى خلافا للمصنف حيث جعل يوما مبهما الا ان يراد به قطعة من الزمن والمختص من المكان ماله صورة وحدود محصورة والمبهم بخلافه ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد شئ من ذلك الظرفية فانه يتعين جره بالحرف ولا يجوز انتصابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن انتهى يس على الفاكهى (قوله بكرة) أوّل النهار وأصيلا آخر النهار (قوله الست) نعت للجهات لا للاسماء لان اسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعتا للاسماء لقال الستة لانا نقول المعدود اذا حذف جاز حذف التاء من العدد كما فى الحديث واتبعه بست من شوّال (قوله فى قراءة من فتح الميم) اما من كسرها فتحتها مجرور بها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك) اسمه جلندى (قوله وقرئ) أى قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم (قوله تزاور) أصله تتزاور قلبت التاء الثانية زايا وادغمت فى الزاى (قوله ومنه زاره مال اليه) أى مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه مثل قوله عن كهفهم فى صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله فى الآية ذات اليمين فى كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ) أتى به دليلا على ظرفية اليمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن النصر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جذيمة كان بلغه ان غلاما من لخم يسمى عدى بن نصر عند اياد اخواله له لب وظرف وأدب وجمال فشرط على اياد ان يبعثوه ففعلوا فكان ينادمه فعشقته رقاش أخت جذيمة فقالت يا عدى اذا سقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للملك فاذا أخذت الخمرة منه فاخطبنى الملك يزوجك واشهد القوم ان قبل ففعل الغلام فخطبها فزوجه واشهد عليه فانصرف اليها فعرفها فقالت عرس يا هلك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلوق قال له جذيمة ما هذا الاثر يا عدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رقاش فخر مكبا على الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جذيمة فى طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل بعث اليها بقوله

يجوز ان يكون مبهما وان يكون مختصا وفى التنزيل سيروا فيها ليالى وأياما النار يعرضون عليها غدوّا وعشيا وسبحوه بكرة وأصيلا وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام * احدها أن يكون مبهما ونعنى به مالا يختص بمكان بعينه وهو نوعان احدهما اسماء الجهات الست وهى فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذى علم عليم فناداها من تحتها فى قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرئ وكان امامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال واصل تزاور تتزاور أى تمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أى مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى انها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها وقال الشاعر

صددت الكاس عنا ام عمرو
وكان الكاس مجراها اليمينا

حدثيني رقاش لاتكذبيني * أبحرزنيت أم بهجين

أم بعبد فأنت أهل لعبد * أم بدون فأنت أهل لدون

فأجابته بقولها

أنت زوجتني وما كنت أدري * وأتاني النساء للتزيين

ذاك من شربك المدامة صرفا * وتماديك في الصبا والجنون

فنقلها جذيمة اليه وحصنها في قصره فاشتملت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا فلما كبر عطرته وألبسته كسوة فاخرة ثم ازارته خاله فاعجب به وخرج جذيمة في سنة قد اخصبت فبسط له في روضة وخرج عمرو في غلمة يجتنون الكمأة فكانوا اذا أصابوا كمأة طيبة اكلوها واذا اصابها عمر وخبأها ثم اقبلوا مسرعين وعمرو يقدمهم ويقول

هذا جناي وخياره فيه * اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذيمة وحياه ثم ان الجن اختطفته فطلبه جذيمة في آفاق الارض فلم يسمع له خبرا اذ قبل رجلان من بلقين ومعهما قينة يقال لها أم عمرو والرجلان مالك وعقيل قدما من الشام يريدان الملك فنزلا على ماء فنصبت القينة لهما قدرا وهيأت لهما طعاما فبينما هما يأكلان اذ اقبل رجل اشعث الرأس قد طالت اظفاره فجلس قريبا منهما ومديده فقالت القينة اعطيا كراعا يبتغي ذراعا ثم ناولت صاحبيها من شرابها اوكأت سقاءها ولم تعط عمرا احتقارا له لسوء حاله فقال عمرو في ذلك

صددت الكاس عنا ام عمرو * وكان الكاس مجراها اليمينا

فان تستنكري حالي فاني * انا ابن عدي حقا فاعرفينا

وخالي لا أباك ذو المعالي * جذيمة كيف ويحك تنكرينا

وما شر الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لاتصبحينا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال انا عمرو بن عدي فقاما اليه وسلما عليه ولثماه وغيرا من هيئته وقالا ما كنا نهدي الى جذيمة هدية هي انفس عنده من ابن اخته فدخلا عليه به ففرح به وصرفه الى امه وقال لهما احكما وكان لا ينادم أحدا اعجابا بنفسه عن الندماء فقال منادمتك مابقيت وبقينا فقال ذلك لكما وبقيا نديميه فسميا ندماني جذيمة واياهما عنى ابن نويرة اليربوعي في مرثية لاخيه حين قتله خالد ابن الوليد رضي الله عنه

فكنا كندماني جذيمة حقبة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فلما تفرقنا كاني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارب نديم من الندامة لانه بعدالصحو من الخمر

يندم عليه (الاعراب) صددت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس اناء فيه خمر
وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجمعه اكؤس وكؤس وام منادى مضاف حذف
منه حرف الندا عمرو مضاف اليه وكان الواو للحال كان فعل ماض والكاس
اسمها مجراها مبتدأ واليمينا في موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد في البيت نصب
اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثة أوجه الاول ان اليمين خبر عن
المجرى والجملة خبر كان واسمها الكاس الثاني ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل
الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة المبدل منه وعلى الوجهين الاخيرين فمجراها
بدل من الكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين ظرف واما على الثالث فاليمين ليس
ظرفا بل منصوب على انه خبر كان واسقط وجها رابعا لعدم صحته في النظر وهو ان
مجراها مبتدأ واليمين خبر المبتدا وليس ظرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضمة
والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحته في النظر (قوله لان المعتمد في الاخبار
البدل) أي غالبا وقد يكون المعتمد هو المبدل منه كقوله * ان السيوف غدوها
ورواحها * تركت هوازن الخ اذ لم يقل تركتا ولذا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد
في الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان الكاس في اليمين (قوله ويجوز) أي فالخبر مفرد
(قوله خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس اليمين ووجه جعل الكاس نفس
اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفس أيديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس
اليمين اولانه لما جاور الكاس اليمين جعل اليمين نفس الكاس للمجاورة وقال الفيشي
قوله دون البدل أي في الحكم اللفظي وهو الاخبار عن الكاس باليمين الا فهو معتبر
في المعنى لانه لا معنى لكون الكاس نفس اليمين الا باعتبار دورانها وجريانها فيها
وتعاطيها بها انتهى (قوله لقد علم) قائله جندب اخت عمرو ذي الكلب من قصيدة
من المتقارب وبعده

رحلت عن أولادها المرضعات * ولم تدع من لبن بلالا
بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

(قوله والمرملون) من ارمل القوم نفد زادهم وقال الفيشي المرملون جمع مرمل
اسم فاعل من ارمل اذا اصابته السنة الرملاء وهي السنة المجدبة واللام موطئة
لقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق علم فعل ماض
الضيف فاعل والمرملون عطف عليه اذا ظرف مستقبل اغبر فعل ماض افق فاعل
وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائد على الريح وشمالا منصوب على
الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون
حالا او تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسحت الارض
اذا ذرعتها كذا في كتب اللغة والذي ضبطه الخرشي في شارح خليل بفتح الميم

يجوز كون مجراها مبتدأ
واليمين ظرف مخبر به عنها أي
مجراها في اليمين والجملة
خبر كان ويجوز كون مجراها
بدلا من الكاس بدل
اشتمال فاليمين أيضا ظرف
لان المعتمد في الاخبار عنه
انما هو البدل لا الاسم
ويجوز في وجه ضعيف تقدير
اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك
على اعتبار المبدل منه دون
البدل وقول الآخر
لقد علم الضيف والمرملون اذا
اغبر أفق وهبت شمالا
النوع الثاني ما ليس اسم جهة
ولكن يشبهه في الابهام
كقوله تعالى أو اطرحوه
أرضا واذا القوا منها مكانا
ضيقا * القسم الثاني ان يكون
دالا على مساحة معلومة من
الارض كفرسخ وميلا
وبريدا وأكثرهم يجعل هذا
من المبهم وحقيقة القول
فيه أن فيه ابهاما واختصاصا
أما الابهام فمن جهة أنه
لا يختص ببقعة بعينها واما
الاختصاص فمن جهة دلالته
على كمية معينة

فعلى هذا يصح فيه القولان * والقسم الثالث من المصدر ولكن شرطه هذا أن يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وما عدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه الامكنة خاصة الا ترى ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمك في هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو في وقال الشاعر وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضي الله عنه حين هاجرا

جزى الله رب الناس خير جزائه * رفيقين قالا خيمتي أم معبد

هما نزلا بالبر ثم ترحلا * فأفلح من امسى رفيق محمد

فيالقصي ما زوى الله عنكم * به من فعال لا تجازى وسودد

وكان حقه أن يقول قالا في خيمتي أم معبد أي قيلا فيها ويروى حلا بدل قالا والتقدير أيضا حلا في خيمتي ولكنه اضطر فأسقط في وأوصل الفعل بنفسه وكذا عملوا في قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا ان التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت

فائدة

(قوله القولان) اى القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لان هذه اماكن خاصة (قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك ان اسماء بنت ابي بكر قالت لما خفي علينا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاني نفر من قريش فيهم ابو جهل بن هشام فخرجت اليهم فقال اين ابوك فقلت والله لا ادري اين ابي قالت فرفع ابو جهل يده وكان فاحشا خبيثا فلطم خدي لطمة خرج منها قرطي وهي الحلقة التي في الاذن قالت ثم انصرفوا ولما لم ندر اين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الابيات اه من المواهب اللدنية للقسطلاني والاحتجاج بكلام الجني من حيث ان العرب استعملته واقرته (قوله جزى الله الخ) وبعد هذه الابيات

ليهن بني كعب مكان فتاتهم * ومقعدها للمؤمنين بمرصد

سلوا اختكم عن شاتها وانائها * فانكم ان تسألوا الشاة تشهد

دعاها بشاة حائل فتحلبت * له بصريح ضرة الشاة مزبد

فغادرها رهنا لديها لحالب * يرددها في مصدر ثم مورد

فلما سمع حسان بذلك تشبب مجاوبا للهاتف الجني فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقدس من يسري اليهم ويغتدي

ترحل عن قوم فضلت عقولهم * وحل على قوم بنور مجدد

هداهم به بعد الضلالة ربهم * وارشدهم من يتبع الحق يرشد

وهل يستوي ضلال قوم تسفهوا * عمى وهداة يهتدون بمهتدي

وقد نزلت منهم على اهل يثرب * ركاب هدى حلت عليهم باسعد

نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد

وان قال في يوم مقالة غائب * فتصديقها في اليوم حقا او في غد

ليهن أبا بكر سعادة جده * بصحبته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل وهو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشئ شيأ فشيأ الى الحد الذي اراده المربي والناس مضاف اليه وخير امنصوب على المصدرية اى جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب بالياء لانه مثنى قالا فعل ماض والالف فاعل من القيلولة وهي نوم وسط النهار وخيمتي منصوب بحذف في وام مضاف اليه وحذف النون من خيمتي للاضافة ومعبد مضاف اليه وام معبد اسمها

عاتكة بنت خالد الخزاعية همامبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبر جار ومجرور متعلق بنزلا قال الفيشي قوله بالبر بفتح الباء أو كسرها بمعنى الاحسان والافصح الكسر اه واما مقابل البحر فهو بالفتح ليس الا واما بالضم فهو القمح المعلوم ثم ترحلا عطف على نزلا وافلح فعل ماض ومن فاعله وامسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيالقصي الفاء عاطفة ويا حرف نداء نائب عن ادعو فلذا ساغ عطفها على ماقبلها وآل منادى مضاف لقصي وهو احد اجداده صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبي واسم الجلالة مقسم به قاله في الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وازوى عنه منعه وعنكم متعلق بماز وبه أي بسبب رحيله متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الحميدة لا نافية وتجازي بالزاي وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف على فعال بضم السين وبضم الدال الاولى وفتحها بالهمز وتركه فيه لغات أربع وليهن اللام للامر ويهن مجزوم بها وبني كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول وفتاتهم مضاف اليه ومقعدها للمؤمنين عطف عليه سلوا اختكم عن شاتها فعل وفاعل ومفعول وجار ومجرور وانانها عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها محله نصب ان تسئلوا جازم ومجزوم والشاة مفعول وتشهد جواب الشرط دعاها فعل ومفعول وبشاة متعلق به وحائل صفة فتحلبت الفاء للعطف وتحلبت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبصريح متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومزبد صفة لصريح فغادرها فعل ومفعول وفاعله مستتر رهنا غير لديها ظرف ومضاف اليه متعلق بغادر وبحالب حال في محل نصب من فاعل غادر يرددها فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في مصدر ومتعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اه * (قوله الخامس المفعول معه) * قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذي فعل الفعل معه والضمير المجرور عائد على أل وقيل ان معه نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى ان تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أي الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما مأولا فخرج لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل في الاول وجملة في الثاني فليس مفعولا معه بناء على ان المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا للصدر الفاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني (قوله الفضلة) أي المنصوب الذي ليس أحد ركني الاسناد وليس المراد بها المستغني عنه والا لخرج استوى الماء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بمتعدد

*(قوله الخامس المفعول معه) الاسم الفضلة

فلا يستغنى عنه فى هذا التركيب قاله الفيشى وخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة (قوله التالى واو الخ) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله واو المصاحبة) أى الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول فى وقوع الفعل عليه أو على مصاحبة الفاعل له فى صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا فيشمل ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل فانفصل الضمير وبرز وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره مع كيف مضارعا ومع ما ماضيا فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا فالمثال السيرافى انه غير مقصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره سيبويه واعلم ان كان المقدرة قال الفارسى وغيره انها تامة فكيف حال وما لا تكون حالا وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون او كنت مع زيد فزيدا مفعول معه وسببه فعل تقديرا انتهى تصريح وقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه ان عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحدث (قوله وحروفه) بالرفع عطف على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل وانا سائر راجع لما فيه معناه وحروفه فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو تلك الواو بمعنى مع والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصريح (قوله اختلفوا فيه هل هو قياسى او سماعى) والاصح انه قياسى كما قاله شراح الازهرية (قوله والثانى ان العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له ما سبقه من فعل او شبهه ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل جاوزت النيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه انتصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بالا وقال عبد القاهر الجرجانى الناصب الواو ورد بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة قال اكثر الكوفيين الناصب له المخالفة فالعامل معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف اذا وقع خبرا عن مبتدأ نحو زيد عندك ورد بان المخالفة لو كانت تقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل

التالى واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل*
والقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعله آخرها فى الذكر لاسباب أحدها انهم اختلفوا فيه هل هو قياسى او سماعى وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى انه قياسى والثانى ان العامل فى المفاعيل يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة امور أحدها ان يكون اسما والثانى ان يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث ان تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل

امركم وشركاءكم أى فأجمعوا امركم مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ ان يكون معطوفا على امركم لانه حينئذ شريك له في معناه فيكون التقدير أجمعوا امركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعاني دون الذوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز ان يكون معطوفا على حذف مضاف أي وامر شركائكم ويجوز ان يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف أي واجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعاني والذوات تقول جمعت امري وجمعت شركائي قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى الذي جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا

مرت ولا يست النيل فيكون مفعولا معه انتهى تصريح ومراد المؤلف بالعامل ماسبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى والذى يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع انتهى مدابغى على خالد وبه تعلم ما في الفيشي عند قول المصنف الفضلة فانه أفاد هنا ان الاستواء لا يكون الا بين متعدد فيفيد ان الاستواء على حقيقته لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ما قاله الفيشي أيضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد بالخشبة خشبة كانت توضع في الزمن الاول غير العمود المعلوم في المقياس (قوله وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعلوم الذى يوضع على الرأس (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم ان قول بعضهم لم يقع المفعول معه فى القرآن غير صحيح وأجاب عنه السيوطي بان المراد لم يقع وقوعا ينتفي معه احتمال غير المفعولية والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الازهرية (قوله لان اجمع) اى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل ان قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها أوجه ثلاثة النصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للمعطوف ويكون عطف جمل (قوله لفعل ثلاثي) وهو جمع (قوله مفعولا معه) ويكون الفعل واقعا على الامر المصاحب للشركاء لا أنه واقع على الشركاء حتى يأتي المحذور الوارد على العطف (قوله ويجوز ان يكون مفعولا الخ) مستأنف لا انه عطف على يجوز من قوله لانه يجوز ان يكون الخ تأمل لان الكلام في هذا يناقي الاول عند العطف (قوله ومن قرأ فاجمعوا بوصل الهمزة) حاصله انه على تلك القراءة وجهان العطف والمفعول معه والاول أولى كاوجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن يعقوب (قوله جمعت أمري وجمعت شركائي) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال تعالى الخ لف ونشر مرتب فان الكيد معنى والمال ذات (قوله ابى الأسود الدؤلى) واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وضبطه القسطلاني في شرح البخاري بكسر الدال وسكون الياء فيكون الديلي والحال انه نسبة لدئل بكسر الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن على بن أبي طالب وأبي موسى وأبي ذر وعمران ابن حصين وشهد مع على صفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشدهم عقلا ويعد في الشعراء والمحدثين والبخلاء الفرسان والنحويين اه من حياة الحيوان بالمعنى والذى في باب النسب ان النسبة الى دؤل القبيلة المعلومة دؤلى بفتح الهمزة

معه ولكن اذا أمكن العطف فهو أولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبي الاسود الدؤلى

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم * ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول و يشتفى * بالقول منك وينفع التعليم * لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وضم الدال قالوا ومنه ابو الاسود الدؤلى فانظره مع ماضبطه القسطلانى والذى شهر به
انه بالوجهين فعلى ضبط القسطلانى يكون فيه شذوذا (قوله قول أبى الأسود الخ)
ونسبه كسيبويه للاخطل ونسبه أبو الفرج الاصبهانى للمتوكل الليثى واعرابه يا حرف
نداء اى وصلة لنداء ما فيه أل والرجل منادى المعلم صفته وغيره مفعول المعلم لانه اسم
فاعل وهو معرف بأل فلا يحتاج الى شئ هلا حرف تحضيض كان فعل ماض ذا
اسمها والتعليم نعت لذا ولنفسك خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك
متعلق به والفاء عاطفة وانهها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غيها متعلق به
فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب
ويسمع فعل مضارع ومافاعله ويقول صلة ما وفيه ضمير مستتر فاعله ويشتفى مضارع
مبنى للمفعول وبالقول نائب فاعله ومنك صفة للفعل وينفع التعليم فعل وفاعل لا نافية
جازمة ومجزوم بحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتى الواو للمعية تأتى فعل مضارع
منصوب بان مضمرة بعد واو المعية ومثله صفة لمحذوف أى اتيانا مثله عار خبر
مبتدأ محذوف أى ذلك عار وعليك صفة لعار اذا شرطية عاملها جوابها وتقديره ذلك
عار عظيم اذا فعلت ماتقدم (قوله الشاهد فى قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب
الى ان الاسم المؤول يكون مفعولا معه (قوله باثاثها) بالمثلثة أى بالامتعة التى فيها
قاله الدلجى وفى على القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أى فالباء بمعنى مع فليس
الكفر مفعولا معه لعدم الواو فالشاهد فى قوله وليس الشاهد فى قوله وهم
قد خرجوا به لان الواو للحال ويدل على ذلك قول الشارح فان هذه الاسماء وان
كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم يدر
قائله والعلف معلوم والتبن ورق الحنطة اذا يبس وماء أصله موه بدليل جمعه على
مياه وامواه فتحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا ثم قلبت الهاء همزة وعلفتها
فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف
على الجملة باردا صفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث
همالة حال عيناها فاعل همالة لكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمعها
(قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعى عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية
وهى التى تستغنى بجمالها عن حليها ومعنى زججن رققن والتزجيج رقة فى الحاجبين
وطول واعرابه اذا ظرف مستقبل وما زائدة والغانيات فاعل بمحذوف يفسره
المذكور وزججن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول لمحذوف
وهو محل الشاهد أى وكحلن العيون (قوله وفى المثالين الاخيرين) لو قال وفى
الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو

الشاهد فى قوله وتأتى مثله
مما ليس مفعولا معه وان كان
بعد واو بمعنى مع أى لانه
عن خلق مع اتيانك مثله لانه
ليس باسم ولا نحو قولك
بعتك الدار بأثاثها والعبد
بثيابه وقول الله سبحانه
وتعالى وقد دخلوا بالكفر
وهم قد خرجوا به وقولك
جاء زيد مع عمرو فان هذه
الاسماء وان كانت مصاحبة
لما قبلها لكنها ليست بعد
الواو ولا نحو قولك ضربت
زيدا وعمرا وقول الشاعر
علفتها تبنا وماء باردا
حتى غدت همالة عيناها
وقول الآخر
اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
لان الواو ليست بمعنى مع
فيهن وانما هى فى المثال
الاول لعطف مفرد على
مفرد واستفيدت المعية من
العامل وهى ضربت وفى
المثالين الاخيرين

معلوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفارسي ومن
تبعهما وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد اليزيدي
الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف على ما قبله على تأويل العامل المذكور
بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسلطه على
العيون والحواجب ويؤول علفتها بأنلتها والانالة يصح تسلطها على التبن والماء وهو
من باب التضمين وهو قياسي عند الاكثر وهو أن يكون الاول والثاني يجتمعان في
معنى عام واحتج القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما
جاز علفتها تبنا وماء وهو غير سائغ واجيب بجوازه كقول طرفة * لها سبب ترعى به
الماء والشجر * ﴿فائدة﴾ الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح
لكثرة مناظرته في النحو وكثرة صياحه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن
والمبرد بفتح الراء وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فأجاب عنها أحسن
فقال أنت المبرد بكسر الراء فقال المبرد فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء
وأبو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الهمزة نسبة الى جده أصمع اهـ من
التصريح بتقديم وتأخير (قوله وزججن لا يصح الخ) لان التزجيج هو الترقيق
والتطويل وهو خاص بالحواجب (قوله لانتفائها الخ) لان الماء لا يصاحب
التبن في العلف (قوله ولعدم فائدتها) أى المصاحبة أى فائدة الاعلام بها (قوله
كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية هي في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والمتاع والمراد هنا كما قال الفيشي الصنعة أى الحرفة سميت بذلك
لأن الشخص اذا تركها يضيع أو تضيع وفي هذا التركيب سؤال مشهور وهو
ان الضمير في ضيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل اما الاول فلانه يصير المعنى
كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو لا يمكن وأما الثاني فلانه يكون المعنى كل
رجل وضيعة رجل وهو لا يمكن أيضا واجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة
فكذا ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره كذلك وهو
من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي القسمة على الآحاد وكأنه قيل زيد وضيعته
مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا اهـ شنواني على الازهرية وكل مبتدأ
ورجل مضاف اليه وضيعته عطف على كل فهو بالرفع والخبر محذوف أى مقترنان
(قوله ولا في نحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل صانع وصنعته وخالف في ذلك الصيمري
بفتح الميم ونصبها فأجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتمييز (قوله نحو هذا لك
وأباك) بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي على الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على
قولهم ما لك وزيدا أى ما كان لك وزيدا وفرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل

لعطف جملة على جملة والتقدير
وسقيتها ماء وكحلن العيونا
فحذف الفعل والفاعل
وبقي المفعول ولا جائز ان
يكون فيهما لعطف مفرد
على مفرد لعدم تشارك
ما قبلها وما بعدها في العامل
لان علفت لا يصح تسلطه
على الماء وزججن لا يصح
تسلطه على العيون ولا ان
يكون للمصاحبة لانتفائها
في قوله علفتها تبنا وماء ولعدم
فائدتها في وزججن الحواجب
والعيونا اذ من المعلوم لكل
أحد ان العيون مصاحبة
للحواجب ولا نحو كل رجل
وضيعته لانه وان كان اسما
واقعا بعد الواو التي بمعنى مع
لكنها غير مسبوقة بفعل
ولا ما في معناه ولا نحو هذا لك
وأباك ونحوه على ان يكون
أباك مفعولا معه منصوبا بما
في ها من معنى أنبه أو بما
في ذا من معنى أشير أو بما
في لك من معنى استقر لان
كلا من ها وذا ولك فيه معنى
الفعل دون حروفه بخلاف
سرت والنيل وأنا سائر والنيل
فان العامل في الاول الفعل
وفي الثاني الاسم الذي فيه
معنى الفعل وحروفه قال
سيبويه رحمه الله

وأما نحو هذا لك وأباك فصيح لانك لم تذكر لا ولا ما في معناه وقالوا مراده بالفصيح الممتنع ثم قلت

﴿السادس المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي﴾ وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد وذلك في نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك أن الحسن قد عم جملته فقيل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا لتعدي فعلها وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير او ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلناه من انه مشبه بالمفعول به وذلك أنه شبه حسن بضارب في ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتؤنث وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فانتصب الوجه على التشبيه بعمرو في قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرا وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت ﴿السابع الحال وهو وصف

في الثاني وهو ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الاول فانه ليس فيه الا الثاني وأدخل بنحو هذا لك وأباك مثلا وعلى كلام القوم فالصواب أن يقال هذا لك ولا يلتفت باعادة اللام عند العطف على ضمير مخفوض أو هذا لك وأباك عند ابن مالك (قوله ولا نحو هذا لك وأباك ونحوه) لا حاجة لنحو بعد قوله نحو الاولى الا ان يقال ان نحو الاولى بالنظر لهذا لك فيدخل هذا لكما وأخاكما وهذا لكم وأخاكم ونحو الثانية بالنظر لأبالك كما علمت * (قوله السادس المشبه بالمفعول به) * لا مفعولا به لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ولا مفعولا مطلقا لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعولا لاجله لفقد التعليل ولا مفعولا معه لانه لم يسبق بواو ولا مفعولا فيه لانه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبه الخ) أي في المعرفة والتمييز ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفصيل لانه مختاره من الاقوال الثلاثة وقيل تمييز مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد اه فيشي (قوله بالصفة المشبهة) وهي الصفة التي يستحسن جرها فاعلها (قوله المبالغة) أي من جهة افادة أن الحسن عم جملته مع انه قام بوجهه فقط (قوله ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله لئلا يلتبس باضافته للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وان لم تمتنع لعدم الالتباس لكن لا تحسن لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها لانهم لو لم يقدروا ذلك للزم اضافة الشيء لنفسه ولانهم لم يثبتوا الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن اسناد الكتابة اليه ويحسن أن يقال فيمن حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أي هو ثم يذكر وجهه منصوبا كما تقرر اه شيخ الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان) أي المتوهمان هنا وأما المفاعيل الخمسة فلا تتوهم كما تقدم وأما الحال فيوجه بمثل ما وجه به التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا أيضا لعدم الاداة وبه اندفع ما يقال انه بقي أوجه أخر (قوله وسيأتي الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله السابع الحال) * أصله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلا فيدخل الظرف والجار والمجرور والجملة كانت اسمية أو فعلية كانت الفعلية ماضوية

أو مضارعية (قوله فضلة) أى ليست جزأ من الكلام النحوى ولو توقف صدقه عليه نحو ولا تمش فى الارض مرحا ونحو فأموا كسالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين فان الحال فى ذلك لا يستغنى عنها اه طبلاوى وشنوانى على الازهرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والحالة المشاهدة وليس مرادا لئلا يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا بل المراد الصفة ولا تخرج الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة أو وعمرو جالس لانهما فى تأويل مقارنا فهى مبينة للصفة اه طبلاوى وحلبى وقوله لبيان هيئة هذا فى الحال المؤسسة كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئة ماهوله) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع الفعل عليه واتى بما فى قوله ماهوله اما لتغليب المفعول الذى قد يكون غير عاقل على الفاعل أو نظرا للاصطلاح لان الحال فى الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أو تأكيده) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله أو تأكيده الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف فى الشرح يوهم خلافه لانه قال وقولى أو تأكيده تممت به ذكر أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بأن يقال تممت به أى وهو من جملة التعريف فتأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغى أن يقول ولآمن فتبسم الخ وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف بابه الشعر كما قاله المصنف والجواب ان نحو خبر لمحذوف أى وذلك نحو أى الوصف المذكور نحو وكذا نحو كذا فهو من باب تعدد الخبر فيجوز العطف وتركه غاية الامر انه حذف نحو من بقية الامثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكدة لعاملها بناء على أن التبسم والضحك شئ واحد وهو قول وعليه الابوصيرى ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بأن التبسم أوائل الضحك فهو غيره لان التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه والضحك ما كان معه صوت غالبا وقد رشار علف الضحك فعلى هذا فهى حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الفاعل) نصا أو احتمالا ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن تقول جاء زيدا راكبا فهذه حال من الفاعل جزما واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهى حال من المفعول جزما واذا قلت ضرب زيد عمرا راكبا احتمل أن يكون من الفاعل أو من المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلصق صاحبها اه حلبى فتقول فى المثال لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله تعالى هذا بعلى شيخا من مجىء الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخا (قوله أو منهما) اعلم أن الحالين من الفاعل أو المفعول اما أن

فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو فخرج منها خائفا لآمن من فى الارض كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا وأنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وتأتى من الفاعل ومن المفعول ومنهما

يتفقا أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفسير بتي نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان اختلفا فان وجدت قرينة عمل عليها نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد لانه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أخرت الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف احدى حالي الفاعل والمفعول على الاخرى نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا اهـ شنواني على الازهرية وقوله وتأتي من الفاعل الخ وأما اتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما كالمبتدا والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدا فمذهب الجمهور ولا يكون منه وسيبويه يجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها جاز والا فلا ولعل المصنف يرى مذهب الجمهور في المبتدا ويرى القول بالتفصيل في المنصوب بالحرف فتركه لطوله بالتفصيل في اسم كان قال التفتازاني عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجيء الحال من اسم كان بناء على انه اسم ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل أسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يقم قائما به واحد الم يعد وهو من الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل اهـ وانما قيد بالنظر النحوي لان أهل البيان قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا) أي عن التقييد بشئ مما يأتي في قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو الغاية في الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بأن أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها

على

مطلقا ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو
لحم أخيه ميتا أو كبعضه

على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وتمامه سببا عن هذا التنبيه الذى قصد به كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأنفونه ويكرهونه (قوله لله ابراهيم حنيفا) قال البيضاوى مائلا عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا اه لم يقل أو منهما كما قال فى ونحن له مساوون لان حنيفا لفظ مفرد ولو كان حالا منهما لثنى وفيه تعريض بصاحب الكشاف حيث لم يتعرض لكونه حالا من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان الملة مائلة عن الباطل وكذا ابراهيم فان قلت اذا كان حالا من المضاف يجب تأنيثه ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجرى على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفا بفعيل الذى بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حملا على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفا بفعل محذوف (قوله وحقها) أى اللائق بها والاصل فيها والكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أى غير لازمة (قوله مشتقة) أى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيشى المراد بالمشتقة هنا وفى باب النعت ماليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لا تقع حالا (قوله وان يكون صاحبها) أى وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتخلفن) أى الامور الاربعة المذكورة التى هى حق الحال كما يأتى بيان ذلك فى الشرح (قوله الحال يذكر ويؤنث) أى بحسب المعنى أى توصف بمذكر ومؤنث مع كون لفظها مذكرا بدليل قوله وقد يؤنث لفظها والحاصل أن معناها يذكر ويؤنث والمرجوع أن لفظها مذكر والافصح التأنيث وان لفظها يذكر ويؤنث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقبله

إذا جاء يوما وارثى يبتغى الغنى ... يجد جمع كف غير ملأى ولا صفر

كذا:

فجاء بجلمود له مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاتما اسم ان وعلى الثانية حرف تعليل وجوده مجرور به ومضاف اليه واللام للابتداء وضن بالضاد بمعنى بخل وهو جواب لو أى لو ثبت أن حاتما فى القوم لبخل حاتم بالماء وحاتم الآخر بدل من الضمير فى جوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد فى قوله حالة حيث أنث لفظها وهو قليل (قوله وحده فى الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر (قوله وانما سيق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسيقت لتقييد

نحو لله ابراهيم حنيفا أو عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة أو خاصا أو عاما أو مؤخرا وقد يتخلفن وأول الاربع من المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لوأن فى القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم

وحده فى الاصطلاح ما ذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ما هو له مخرج لامرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا

والثاني بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولي أو تأكيدا الى آخره تممت به ذكر أنواع الحال * والحاصل أن الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها أو صاحبها ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد راكبا وأقبل عبد الله فرحا وقول الله تعالى فخرج منها خائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

لا يشترط

العامل ولبيان هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللبن الذي شربه من ثدي أمه والمراد به الخير أي لله خيره من حيث فروسيته (قوله لمضمون الجملة) وهو المصدر المأخوذ من الكلام لانه يستفاد من أبوك العطف وعطوفا مؤكد له (قوله معقودة) أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو انما أبوك عطوفا ونحو جاء أبوك عطوفا ونحو زيد أب له عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) هما لازمان للحالية كما قاله الرضي فلا يأتيان غير حال فقاطبة وكافة قد استفيد من الناس بجعل ال للاستغراق (قوله طرا) بضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا بفتح الطاء بمعنى قطعا فليس حالا (قوله أغفل التنبيه الخ) أي صاروا في غفلة عن التنبيه فالهمزة للصيرورة وضمنه معنى ترك فعداه بنفسه وقد يقال انهم لم يغفلوا لكونه يصح دخوله في القسم الثاني أعني المؤكدة لعاملها لان العامل اذا كان معموله عاما يرى عمومه لذلك العامل حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعاملها بقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم واندفع الاعتراض عليه بالسهو اذ من المعلوم أن الافعال لا عموم فيها فالمراد جوابه من ان الافعال نكرات أي حكمها حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي ذكره في التذكرة اه فيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناظم ولم يرد به محمد بن مالك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل انه يقال عثى يعثى عثيا وعليه الآية بدليل انه صح فتح الثاء من لا تعثوا ويقال عثا يعثو عثوا ولا تخرج عليه الآية لانه لم يضم الثاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون رسولا حالا مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى رسالة اه من حاشية الاشموني (قوله لمضمون جملة) أي لازم جملة فانه يلزم من كونه أبا العطف وعطوفا مؤكد للعطف اللازم للجملة قاله سيدي يوسف الحفني (قوله زيد أبوك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين بن الناظم العامل في الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير أحق او أعرف وقال الزجاج العامل الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وهما ضعيفان ويؤخذ من مثال المصنف أنه

آنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار * وأشرت بقولي قبله الى انه لا يجوز أن قال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتي من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تجيء من المضاف اليه وان ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كما في قوله تعالى أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء بها عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث ان يكون المضاف عاملا في الحال كما في قوله تعالى

لا يشترط أن يكون الجمود محضا خلافا لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل قولهم زيد أبوك عطوفا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة في المعنى لان معنى الاب العطوف (قوله أنا ابن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة وأنا مبتدأ وابن خبره ودارة مضاف اليه معروفا حال وبها متعلق به ونسبي نائب الفاعل لمعروفا وهل حرف استفهام بمعنى النفي ومن زائدة وعار مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وبدارة خبره ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم واللام مفتوحة للاستغاثة قاله في الشواهد والتحقيق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة والناس مجرور لفظا ومحله نصب تقديره أدعو الناس لان لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة والمستغاث به هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انها تجيء من المضاف الخ) أي وبينت الى انها تجيء الخ وضمن بينت معنى أشرت فعداه بالى (قوله يتوقف على واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان المضاف مصدرا أو وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالاضافة اذا لم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل انه حال من لحم واخوانا يحتمل انه منصوب على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع انتهى تصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت

اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع

والمرجع هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال احكاما اربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعني به ان لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا أى مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاى مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تحصى وانما يعمل على ما عليه الفصحاء لوثوق لغتهم الثانى الاشتقاق وهو ان يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا

لجمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح فالكسر مخالف للقياس وان كان فصيحا في الاستعمال اه طبلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح أن يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر الخ) العبارة فيها تقديم وتأخير والاصل وصح له أن يعمل مع انه مصدر لانه بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أى على الفعل ولو صرحت بالفعل لكان عاملا في الحال ألا ترى الخ أو تبقى العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه عائد على العامل بطريق الاصالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر علة لقوله لان المعنى عليه ومحط العلة على قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ربما تخلفت) أى تخلف بعضها والا فالاحكام الاربعة لا تتخلف كلها في آن واحد بل يتخلف البعض بدلا عن البعض (قوله وصفا ثابتا) أى حاصلا فالمراد بالثبوت الحصول (قوله يزايل زيدا) اى ينفصل عنه لقوله ولا يلازمه (قوله هذا هو الاصل) لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله والطول حال من الزرافة) الوجه انه حال من يديها كما ذكره غيره وروى يداها اطول بالالف في يداها وبالرفع في أطول وهو مبتدأ أو خبر والجملة حال او صفة لان الزرافة معرفة بأل الجنسية فيجوز في الجملة بعدها الوجهان وانما افرد اطول لان افعل التفضيل المجرد يلزم الافراد والتذكير نص عليه النووى في تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح والضم) وحكى النووى في تحريره الضم عن الجوهرى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يسلم قوله وقد عاب بعض الجهال الخ (قوله التى جمعت فيها خلق شتى) خلق بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة وشتى جمع شتيت كمرضى جمع مريض بمعنى كثيرة ولعل وجه كونها جمعت الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وأنها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهرية ولعل المراد بالتولد انها اخذت شبها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أى المتوجه الفصيح وليس المراد به وجه الآدمى (قوله واللغات الشاذة الخ) هذا يفيد ان الضم لغة شاذة فينافي ما تقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد انه غلط (قوله الثانى الاشتقاق) اى حقيقة اوحكما فيشمل الظرف والجملة (قوله وربما جاءت اسما جامدا) قال الرضى ومن الحال

كقوله تعالى فانفروا ثبات ثبات حال من الواو في انفروا وهو جامد لكنه في تأويل المشتق أي متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة الثالث أن تكون نكرة كجميع ما تقدم من الأمثلة وقد تأتي بلفظ المعرف بالألف واللام كقولهم ادخلوا الأول فالأول وأرسلها العراك

التي تأتي غير مشتقة فأما الحال في نحو بعته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا أي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه أن تأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تلي أيهام الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة أي مرتبين هذا الترتيب المعين وعلمته الحساب بابا بابا أي مفصلا أو مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى مؤدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء وتكون الحال جامدة مؤولة بالمشتق نحو بدت الجارية قمرا وانتشت غصنا اي مضيئة ومتبدلة او غير مؤولة بمشتق نحو قرآنا عربيا وهذا حديدك خاتما (قوله ثبات) جمع ثبة وهي الجماعة (قوله جامدة) اي في ثبات ومشتقة في جميعا لانه بمعنى مجتمعين وذلك ان فعيلا من الاوصاف المشتقة (قوله الثالث ان تكون نكرة) انما اشترط ذلك لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه اه تصريح واجاز ابن يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل قياسا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان مؤولان بالشرط اي عبد الله اذا احسن أفضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاء زيد الراكب اه اشموني (قوله بلفظ المعرفة الخ) أي على صورته وليس معرفا حقيقة لما يأتي ان ال زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بال (قوله ادخلوا الاول فالاول الخ) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال مؤولان بنكرة اي مرتبين واحدا فواحدا انتهى تصريح وقال الفيشي الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وارسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهي بلفظ المعرف بال مؤول بنكرة اي معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم ووصف ابلا اوردها الماء مزدحمة انتهى تصريح (قوله وجاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة أى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى تحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير او الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها فقوله أى جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنكرة انتهى تصريح (قوله وأل فى ذلك كالزائدة) أى فهو نكرة قال فى التصريح وخرجها فى شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بأل و بالاضافة على نسق واحد فى تأويله بنكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى جاؤا قاضهم مع قضيضهم أى كاسرهم ومكسورهم قال الفيشى نقلا عن شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم قوله وجاؤا قضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض أى جاؤا جميعا كما قال الشارح أى مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله فان بداد فى الاصل) علة لتمثيل بداد للمعرف بالعلمية (قوله أى متبددة) أى متفرقة (قوله التبدد) أى التفرق (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور أى الزنا قاله بعض (قوله الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة) مفاده ان الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذى فى التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل فى صاحبها ان يكون معرفة لانها معه فى المعنى خبر ومخبر عنه فالاصل فى صاحبها التعريف أى ان الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة للمبتدأ فيثبت بالحال معنى لصاحبها كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه

وجاؤا الجماء الغفير أى جميعا وأل فى ذلك كالزائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم جاؤا وحدك أى منفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم أى جميعا وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد أى متبددة فان بداد فى الاصل علم على جنس التبدد كما ان فجار علم للفجرة الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه من قولهم عليه

مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان صفة للمائة والمائة مبهمة لم توصف اهـ تصريح وفى بعض العبارات ذكر هذا المثال فى الحال من النكرة بلا مسوغ فيه نظر لان المسوغ تقديم الجار والمجرور كما سوغ الابتداء بالنكرة هناك فالمسوغ للحال هنا لما علمت ان صاحب الحال محكوم عليه فى المعنى وأيضا يلزم عليه مجيء الحال من المبتدا وتقدم ان الجمهور يمنعون ذلك الا أن يقال مذهب سيبويه يجوز مجيء الحال من المبتدا تأمل (قوله فيها اثنتان الخ) قاله عنترة العبسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه فأتت به وقال لا ولد لى ان هذا الغلام ولدى قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت تدعى أولاد الناس فلما شب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرعى وباع منها ذودا واشترى بثمنه سيفا ورمحا وترسا ودرعا ومغفرا ودفنه فى الرمل وكان له مهر سقاه ألبان الابل وكان فى الجاهلية من أفارسى وان عنترة جاء يوما الى الماء فلم يجد احدا من الحى فى موضعه فغدا الى السلاح فاخرجه والى المهر فأسرجه واتبع القوم الذين سبوا أهله فكر عليهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ماتريد قال اريد العجوز السوداء والشيخ الذى معها يعنى امه وأباه فردوهما عليه ثم ناداه عمه وقال له فانك ابن أخى وقد زوجتك عبلة فكر عليهم وصرع منهم عشرة فقالوا له ماتريد قال الشيخ والجارية يعنى عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال انه قبيح ان أرجع عنكم وجيرانى فى أيديكم فابوا فكر عليهم حتى صرع منهم اربعين رجلا قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فأنشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلوبة بمعنى حلائب وقوله فيها أى فى الركائب من النوق التى تحلب اثنتان وأربعون حلوبة ويقال ناقة حلوبة وابل حلوبة وانما ذكر ان فى ابلهم هذا العدد من الحلوبة السود ليخبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيها هذا العدد من هذا الصنف على غرابته وقلته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبه سوادها بسواد خوافى الغراب وهى أواخر الريش من الجناح مما يلى الظهر سميت بذلك لخفائها والاسحم الاسود بعبارة والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى مادون الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فيها خبر مقدم واثنتان مبتدأ مؤخر وأربعون عطف عليه وسودا حال من العدد أو من حلوبة وعلى الثانى فهو حال من نكرة محضة وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أى الحال من العدد (قوله والوجه الاول أحسن) أى لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدا شئ آخر (قوله وفى الحديث الخ) وقوله

مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسى

فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم *

فحلوبة لتمييز العدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين فيه حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلائب ولهذا صح أن يحمل عليها سودا والوجه الاول أحسن وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة

تعالى قائما بالقسط اذا اعرب حالا اما اذا نصب على المدح أو على النعت لاسم لا المبني معها على الفتح فلا شاهد فيها وقولنا اعرب حالا اى من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع وفى الكشاف أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد وانا معاشر الانبياء لا نورث قلت قد جاء نكرة كما قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلي

ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى

(قوله أو مؤخرة عن الحال) فالمسوغ لمجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الـ ... ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ فى * لمية موحشا طلل * تقدم الخبر اه تصريح (قوله الاول) أى النكرة العامة كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية والمسوغ العموم ولك أن تجعل الجملة صفة لقرية نظير ما قاله الزمخشري فى قوله وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم من أن الجملة صفة وتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وابن مالك يقول ان جملة ولها كتاب معلوم حال والمسوغ العموم وأما فى قوله تعالى أو كالذى مر على قرية وهى خاوية فالمسوغ كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لان النكرة فى سياق الاثبات لا عموم فيها فقول الشاطبي ان من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على النكرات فى الاثبات لا فى النفى لان المسوغ فيها العموم اه من التصريح بتصرف (قوله والثانى نحو الخ) أى النكرة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا اعرب حالا) محترزه أربعة أوجه احدها نصبه على الاختصاص ثانيها على المفعول ثالثها على المصدر من معنى يفرق رابعها مفعول لمنذرين وقوله اذا اعرب حالا وجه خامس فجملة الاوجه خمسة والخامس منها وهو الحالية تحته خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجهان اللذان ذكرهما جعله حالا من كل بوجهيه وجعله حالا من أمر والاوجه الثلاثة التى تركها جعله حالا من ضمير الفاعل فى أنزلناه أى آمرين وجعله حالا من ضمير المفعول وهو الهاء فى أنزلناه وجعله حالا من الضمير المستتر فى حكيم وانما ترك الشارح هذه الاوجه الثلاثة فى الحالية لان الحال فى الثلاثة من معرفة فلا تناسب ما نحن فيه كأنه ترك الاوجه الاربعة التى هى محترز قوله اذا اعرب حالا لكونها لا شاهد فيها لما نحن فيه اذا علمت ذلك تعلم ان قول الشارح فصاحب الحال اما المضاف الخ منفصلة مانعة جمع فتجوز الخلو عن هذين الوجهين ويثبت أحد الاوجه

الثلاثة

أو مؤخرة عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التى بعد الا حال من قرية وهى نكرة عامة لانها فى سياق النفى والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا أمرا اذا أعرب حالا وصاحب الحال

الثلاثة في الحالية التي تركها الشارح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله أما الاول بفتح الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص. (قوله واما المضاف اليه فالمنع) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف أحد أمور ثلاثة اما جزأ أو كجزء أو عاملا وهنا المضاف ليس واحدا من الثلاثة وهذا الاعتراض مذكور في التوضيح للمؤلف أي ابن هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الالفية فما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) اي ابن ابي عبلة (قوله لوصفه بالظرف) اعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفا وليس ماذكر بلازم أي ليس ما ذكره الزمخشري من جعل مصدقا حالا من كتاب لوصفه بالظرف بلازم (قوله حالا من الضمير المستتر في الظرف) أي لان قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله والثالث) أي كون النكرة مؤخرة عن الحال (قوله لمية موحشا طلل) قال في التصريح تمامه * يلوح كانه خلل وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل اسحم مستديم

فموحشا حال من طلل على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاضعفهما فلا انهم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت *(قوله الثامن التمييز)* هو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيأ من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تجوز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء ثم صار حقيقة عرفية في اسم الفاعل او الكلمة المخصوصة (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما يفارق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) واما قوله وطبت النفس فمحمول على زيادة ال عند البصريين واما الكوفيون فجوزوا ان يكون معرفة تمسكا بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزا (قوله فضلة) خرج المرفوع فلا يكون تمييزا ودخل المنصوب وأما المجرور فقد يكون تمييزا

اما المضاف فالمنع أنه عام أو انه خاص أما الاول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم واما الثاني فمن جهة الاضافة وأما المضاف اليه فالمنع بحكم أنه خاص لوصفه بكلمتين ٢٠ وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب جعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ماذكر بلازم لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله * لمية موحشا طلل * فيه المانعان ونحوها تجيء الحال فيها من النكرة وفي كان الابتداء بالنكرة فيه نظائرها فيما مضى وقد مضى ذلك في باب المبتدا فقس عليه هذا ثم قال * الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة

كثير لا ثلاثة رجال وقفيز بر وقد لا يكون نحو رجل اه مدابغي وقال بعض شراح
الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المجرور مع انه يكون تمييزا
نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ابهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو
لا رجل وخرج ثاني مفعولي أستغفر الله ذنبا فان رجلا وذنبا ليسا مبينين
للابهام المذكور (قوله ابهام اسم) أي ذاته لا صفته لتخرج النعت فانه ليس
المراد منه بيان ابهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة او تخصيصها
(قوله اجمال نسبة) أي اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد
عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب
في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله وبعد الخ)
أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله وبعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به
فقولك عندي رطل زيتا أي مقدر برطل قال أبو حيان ولو أريد المقدر به وجبت
الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبهه) جعله في الشرح قسما ثالثا
فالمناسب ان تقول وبعد شبههن كما فعل في نظيره (قوله وشبههن) معطوف على رطل
وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة باطن الكف وسميا بالتمييز
الوضع (قوله او عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل ايضا (قوله لله دره فارسا) اى
أتعجب من حسنه فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا وذهب
بعضهم الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى
اتعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصابه على
الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة
وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال
الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد
بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال
المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على
انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلتا ثبت التمييز قال الرضي وانا
لا ارى بينهما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته
الابها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسن فروسيته (قوله والتمييز
والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والمبين والمفسر كذلك فله اسماء ستة
هذا هو المشهور وفي المدابغي على خالد ان المميز بكسر الياء وبفتحها وعلى الفتح
يكون من باب الحذف والايصال اى المميز به اه (قوله فصل الشيء) من اضافة

يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة
فالاول بعد العدد الاحد
عشر فما فوقها الى المائة
وكم الاستفهامية نحو كم
عبدا ملكت وبعد المقادير
كرطل زيتا وكيل أرزا وقفيز
برا وشبههن نحو مثقال ذرة
خيرا ونحي سمنا ومثلها زبدا
وموضع راحة سحابا وبعد
فرعه نحو خاتم حديدا والثاني
اما محول عن الفاعل نحو
واشتعل الرأس شيبا أو عن
المفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا أو عن غيرهما نحو
أنا أكثر منك مالا أو غير محول
نحو لله دره فارسا وأقول
الثامن من المنصوبات التمييز
وهو والتفسير والتبيين ألفاظ
مترادفة لغة واصطلاحا وهو
في اللغة بمعنى فصل الشيء
عن غيره قال الله تعالى
وامتازوا اليوم أيها المجرمون

أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا الابهام الا أنه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة واما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني ان الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المبين للذوات فأحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما واردت بقولي الى المائة عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكناية هي كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع

المصدر لفعوله (قوله اي انفصلوا) هذا يعطي ان التمييز هو الانفصال الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انه المصدر الذي هو الفصل كما أعاده أولا فدليله لا يطابق مدعاه ولا يناسب لفظ التمييز الذي هو فعل الفاعل الا ان يقال معنى انفصلوا من المؤمنين انفصلوا انفصالكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ومعنى ينفصل بعضها عن بعض ينفصل بعض أجزائها نفسه عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر ان يقال ان التمييز مصدر ميز بمعنى فصل فصلا واما امتاز فهو مطاوعه فيكون الاصل الذي هو مصدر ميز تمييزا منه فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تكاد) أي جهنم وقوله من الغيظ أي من غضب الزبانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أي ان التمييز مغاير للحال فخبر ان محذوف (قوله او بالقوة) نحو فانفروا ثبات (قوله ثلاثة امور) أي نكرة فضلة مرفوعة الخ واما الاسم فهو كالجنس (قوله فاما اقسام التمييز المبين للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فاحدها ان يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالقادر نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا يمكس الثاني انه واجب النصب اه تصريح (قوله فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة) انما خصه بذلك لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذي ينقب عن الامور ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة (قوله فاطعام ستين) هو مبتدأ خبره محذوف أي فعليه اطعام والجملة في محل جزم جواب الشرط ومسكينا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعا تمييز (قوله جلدة) تمييز وثمانين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي الخ) الحاصل ان مدخول الى تارة يكون داخلا في الذي قبله كما في قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كما في قوله تعالى أتموا الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمه اعمل بها وان لم توجد ففي المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها

ولا قياس يقتضيه ويجوز جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها الى جانبها كقولك بكم درهم اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج انه بالاضافة * القسم الثاني أن يقع بعد المقادير وهي على ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان تثنية منا وهو لغة في المن وقيل في تثنيته منيان كما يقال في تثنية عصا عصوان الثاني ما يدل على مساحة كقولك شبر أرضا وجريب نخلا وقولهم ما في السماء موضع راحة سحابا الثالث ما يدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمرا * القسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الاشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيرا فهذا بعد شبه الوزن وليس به حقيقة لان مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عرفنا الثاني قولهم عندي نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه الكيل وليس به حقيقة لان النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره انما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا

جر أفهم داخل والاولى والصحيح الادخال في حتى دون الى اهـ من حواشي الاشموني (قوله) قول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبني على القول بانها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المفصل (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان الجنس وهو يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ورود داع اليه (قوله بمن مضمرة) الذي في المغني انها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضمرة جوازا والاصح الاول (قوله القسم الثاني ان يقع بعد المقادير الخ) افرد العدد عن المقادير بناء على أن العدد ليس من جملة المقادير لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله المصنف في شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدر لا الآلة التي يقدر بها التقدير لان الذي يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله في المن) كمن وتثنيته منان كضبان (قوله وقيل في تثنيته الخ) أي قال العرب في تثنيته منوان كعصوان في عصى فهذه جملة مستأنفة لبيان ان أصل منا منو واستعمل عصى لانه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ تأمل (قوله وجريب نخلا) الجريب المساحة من الارض كالفدان وفي الحديث من قال سبحان ربك رب العزة عما يصفون الخ قفيزا كالجريب الاولى وقال المجد المختار والنص للثاني الجريب من الطعام والارض مقدار معلوم وجمعه أجربة وجربان قلت الجريب مكيال وهو أربعة أقفزة والجريب من الارض مبدأ الجريب الذي هو المكيال نقلهما الازهري اهـ دلجموني والقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا والصاع أربعة امداد والمد رطل وثلث فالصاع خمسة أرطال ولعل المراد هنا المساحة وحينئذ لا تمييز لما في المساحة ويدل له ما قاله في شرح اللمحة الجريب قطعة من الارض تكسيرها ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع (قوله وقولهم ما في السماء موضع راحة سحابا) الاولى ان جعله في القسم الثالث لانه من الملحقات بالمقادير لان موضع الراحة ليس اسما لما يقدر به عرفا (قوله قفيزا برا) القفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا كل صاع خمسة أرطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث ان يقع بعد شبه هذه الاشياء) أي القسم الثالث من أقسام التمييز المبين لابهام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على الكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان مثقال الذرة الخ) الحاصل

والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمرا وراقود خلا الثالث قولهم ما فى السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهى شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساجا وجبة خزا ونحو ذلك * وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شئ منه فحول الاسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب فى الآية الأولى والانفس فى الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة

ان الذرة هى النملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شعيرة وقيل الذرة الهباء الذى يرى فى شعاع الشمس وما وازن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن فى عرفنا فيكون قوله خيرا تمييزا لمثقال ذرة الذى هو شبه الوزن وأما مثقال فهو مفعول يعمل (قوله بفتح الواو وسكون الطاء) أى وبفتح الطاء أيضا وهو أفصح من سكونها اه فيشى (قوله سقاء ماء) أى هذه سقاء ماء وهى الوعاء الذى يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خمرا بكسر الزاى أى وعاء الخمر (قوله وراقود) هو دن طويل الاسفل مطلى بالقار وجمعه رواقيد وهو معرب قاله الجوهرى وقال الفيشى أصله راقوب بالباء قلبت دالا ويجمع على رواقيب بالباء لا بالدال لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها اه (قوله ما فى السماء موضع راحة سحابا) ما حجازية وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ (قوله على التمرة) بالتاء المثناة فوق مثلها أى فى الوزن أو فى المساحة أى فى الثخن والرقة وان كان الوزن مختلفا وقال فى التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد فتأمل نجزم بانها شبيهة بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله زبدا بضم الزاى وسكون الباء هو محل الشاهد فانه تمييز تأمل (قوله هذا خاتم حديدا) اعلم انه يجوز نصب حديدا اما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قال النصب على التمييز فالخلاف فى الاتباع مبنى على الخلاف فى نصبه اه يس على الفاكهى بتصرف والتمييز وما انبنى عليه أولى لانه جامد جمودا محضا فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أى مأخوذ ولو عبر به كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخز ما كان سداه قطن ولحمته حرير (قوله وأما اقسام التمييز المبين لجهة النسبة) والناصب له عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم هو المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا وشبه الفعل نحو هو طيب ابوه فابوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وذهب قوم الى ان العامل فى مميز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها الا الفعل وما أشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما الناصب للتمييز المبين للذوات فهو الاسم المبهم واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضارب بين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى وجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد

واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانه لا يرفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى اهـ تصريح (قوله فارتفعت الرأس) أنث الفعل مع ان الرأس مذكر لان المراد به اللفظ لا المعنى فانث باعتبار انها كلمة (قوله ثم جئ بذلك المضاف الذى حول الخ) أى جئ لبيان الاجمال الذى حصل فى النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أولا ثم البيان ثانيا ليتمكن فى النفس أشد تمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر وقوله فان طبن لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال او من حيث النفس فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أى وهو يحصل بالمفرد لا بالجمع وأنت خبير بأن التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم ما قاله تأمل (قوله وافرد) أى التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو مفرد اصالة (قوله وفجرنا الارض) يحتمل آبارا ويحتمل عيونا (قوله قيل التقدير الخ) انما حكاه بقيل لانه قد أنكره الشلوبين وتلميذه الابدى وابن أبى الربيع وتأول الشلوبين عيونا فى الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن أبى الربيع على وجهين أحدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثانى ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب فى مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولو صرحوا بالجار فى وقت وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هى نفس الشئ المفجر وقال المصنف فى الحواشى ظهر لى ان تمييز الجملة الفعلية فى المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثانى نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما أحسن زيدا رجلا لان أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد اهـ يس على الفاكهى (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجرى فيه الخلاف السابق فى وفجرنا الارض عيونا (قوله الرابع ان يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا) الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء فى الاصل مصدر در اللبن يدر

فارتفعت الرأس وجئ بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جئ بذلك المضاف الذى حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثانى أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا قيل فى غرست الارض شجرا ونحو ذلك الثالث ان يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالى أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمرو أنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا

بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من تمييز الذوات لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف في الحواشي مثال المعلوم لقيت عبد الله فلله دره فارسا فان لم يعلم المرجع فيحتمل أنه رجل أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للمفرد لا للنسبة تأمل قال الفيشي قوله ولله دره فارسا قال بعضهم هو محول من الفاعل والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن ان يمثل لغير المحول بامتلاء الاناء ماء اه (قوله وحسبك به ناصرا) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصرا تمييز (قوله ياجارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من الكامل يا حرف نداء جارتا منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف في محل جر مضاف اليه وما مبتدا وأنت خبره وجارة تمييز وتمام البيت * فأنت لتحزننا عفاره * فأنت فعل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل تحزننا فعل ماض والنون ضمير المفعول في محل نصب وعفارة علم امرأة فاعل تحزن (قوله والصواب الاول) أي كون جارة تمييزا لا حالا (قوله ويدل عليه) أي على الاول (قوله ياسيدا الخ) السيد من ساد قومه يسود سيادة فهو سيد ويطلق على الذي يفوق قومه وعلى الحليم وعلى الكريم وعلى المالك واختلف في وزنه فقيل فيعل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعل بفتح العين وقيل فعيل بتقديم العين والاول للبصريين والثاني لاهل بغداد والثالث للفراء ورجح بجمعهم له على سيائد بالهمز ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز وعلى مذهب البصريين اجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وموطأ من التوطئة وهي التمهيد يقال دابة وطيء لا تحرك راكبها والاكناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورحب الذراع معناه سخي (الاعراب) يا حرف نداء قال في المغني حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى به القريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب وحقه الرفع لانه نكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من

وحسبك به ناصرا وقول الشاعر

* ياجارتا ما أنت جارة *

يا حرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتي قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما قال زيد وما زيد أي شيء عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبرها والجار زائدة أي لست جارة بل أنت أشرف من الجارية والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر

يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع

السيد موطأ صفة لسيد على ظاهر اللفظ والا كناف مضاف اليه وحب صفة ثانية لذراع مضاف اليه والشاهد فى جرسيد الذى هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعدما أنت مجرورا بمن علم ان الاسم المنصوب الخالى عن من يكون تمييزا لان الجر بمن من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر خلافا لبعض الاشياخ الذى توقف فى البيت تأييدا للتمييز ورد للحالية وان احتمل المجازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز فى التمييز الرافع لابهام اسم ان يجر باضافة الاسم اليه كشبر أرض الا ان يكون الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضافا نحو مثلها زبدا وان يجر بمن كشبر من أرض ومثلها من زبد الا ان يكون الاسم عددا وأما الرافع لاجمال النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن فى نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا لا فى نحو ما أحسنه أدبا وطاب زيد نفسا وزيد أكثر مالا وفجرنا الارض عيونا كما هو مبين فى المطولات قال فى التصريح وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث أى العدد والتمييز المحول عن المفعول والمبتدا والتمييز الذى هو فاعل فى المعنى لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصحبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لان العدد دال على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور واختلف فى من الجارة للتمييز فقيل للتبعيض وقيل زائدة فهى للتبعيض انتهى* (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أى المخرج بليس الخ ولا يكون الا متصلا ولا يكون منقطعا أصلا وذكر الطبلاوى ان ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا لا يكون فى المفرغ ولا فى المنقطع نبه عليه الرضى فى غير حاشا وتقاس حاش على ذلك اهـ (قوله بعد كلام تام موجب) بفتح الجيم سواء تأخر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان وفى كل اما متصل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشربوا منه الا قليلا مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الا زيدا القوم وقوله ومالى الا آل الخ مثال لغير الموجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظة بعد فى حقيقتها ومجازها لانها فى حالة تأخير المستثنى مستعملة فى حقيقتها وفى حالة تقديم المستثنى بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح واخصر وان كان ما فعله ادق انتهى شيخ الاسلام قال الفيشى قوله بعد كلام تام موجب محترزه ثلاثة أقسام الاول

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قلت * التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بخلا أو بعدا أو بما عدا أو بحاشا أو بحاشا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا منه الا قليلا منهم * ومالى الا آل أحمد شيعة * وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه

وجود التمام وفقد الايجاب وقد أشار له بقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى وبقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثاني ان يفقد التمام والايجاب معا وقد أشار له بقوله أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التمام ويوجد الايجاب وهذا الثالث لم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريغ مع الايجاب وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والا فلا وعليه ابن الحاجب انتهى مثال المفيد قرأت القرآن الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين ويلحق به ما اذا قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه نحو لقيت الا فلانا فالمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم المعنى قام الا زيد اذ لا يستقيم قام جميع الناس الا زيد الاستبعاده عادة فاندفع ما يقال يحتمل ان يكون على المبالغة او يخصص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك انتهى من يس على الفاكهي وطبلاوي على الازهرية (قوله فلا أثر الخ أي من حيث العمل فلا ينافي انها مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فاتباعه للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتوابع الخمسة فالاولى ان يقول فابداله من المستثنى منه فيكون ماشيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على ابن مالك في مثل هذه العبارة ووقع هنا في مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان الاستثناء متصلا أي وكان غير مردود به كلاما تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يتقدم عليه فخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا لقصد التطابق بين الكلام ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير التراخي ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال واما اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح ففيه مذهبان أحدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر وهذا رأي سيبويه والثاني ان لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى متقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه كلام ابن مالك في شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك لبر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي

فلا أثر فيه لالا وهي مفرغا نحو ما قام الا زيد وان ذكر وان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم



(قوله أو منقطعا) والموضوع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه ويشترط في المنقطع أن يكون ماقبل الا دالا على مايستثنى فخرج قام القوم الا ثعبانا فانه تركيب فاسد (قوله ان صح التفريغ) أي بان أمكن تسلط العامل على المستثنى اما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو مازاد هذا المال الا مانقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسلط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله مانفع زيد الا ماضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره مازاد هذا المال لكن النقصان شأنه ومانفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره مازاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان مازائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ماقام زيد الا وقعد عمرو (قوله وسوى) أي وتعرب سوى تقديرا على الاصح اعراب المستثنى بالا فتجري فيها الاحكام السابقة في المستثنى بالا ومقابل الاصح وهو قول الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك ولا يقال جاء الذي غيرك لا تخرج عن الظرفية الا في الشعر كما في قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

والذي اختاره ابن مالك تبعا لجماعة الاول فتتصرف لوقوعها فاعلا في حكاية الفراء أتاني سواك ومبتدأ * فسواك بائعها وانت المشتري * ومجرورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم في سواكم الا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود واعلم ان سوى فيها لغات أربع تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن الكسر مع المد غريب وقل من ذكره انتهى مغني (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب غير وسوى فيما اذا كان تاما موجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعا أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما اذا لم يمكن تسليط العامل في التام غير الموجب وكان منقطعا نحو مانفع هذا المال غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ماقام أحد غير حمار عند غير تميم ويترجح عند تميم في نحو ماقام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وهو المشار له بقول ابن مالك * ولكن نصبه اختر ان ورد * ويضعف النصب في نحو ماقام أحد غير زيد ويمتنع في نحو ماقام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو مافي معناها بشرط الفائدة قاله

أو منقطعا فانهم يجيزون اتباعه ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بالا واقول الناسخ من اعراب المستثنى واقعا الاصوات ... يجب نصبه في نحو ... اذا أحدها أن تكون ... الاستثناء ليس ... قاموا ليس زيدا وقول الذي

في

في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل خرج به ما عدى المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقول بشرط الفائدة اخرج جاء القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع تلك القرينة لا انه كان مرادا دخوله ثم اخرجه والا لزم التناقض (قوله ما أنهر الدم) أي ما أسال الدم فشبه اخراج الدم بجري الماء في النهر الذي هو معنى الانهار واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال ففيه استعارة تبعية (قوله فكلوا) أي فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر وما بينهما اعتراض (قوله مطلقا باجماع) أي سواء كان بعد كلام تام موجب أم لا وهذا وان كان متصلا أو منقطعا لما تقدم ان المستثنى بليس لا يكون الا متصلا (قوله عائد على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل هذا عند الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه فجملة الاقوال ثلاثة واعترض مذهب جمهور البصريين بانه يلزم عليه اطلاق البعض على الجميع الا واحدا الا ان يقال ان البعض في سياق النفي يعم كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانه لا يطرد في قولك القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصدر واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على مذهب الكوفي وبان التقدير في قولك قاموا ليس زيدا قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا التقدير لم يلفظ به قط وتقدير ما لم يلفظ به قط لا يصح ﴿تنبيه﴾ جملة ليس زيدا ولا يكون زيدا تحتمل وجهين الاول في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان بحثا الثاني انها مستأنفة فلا موضع لها فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت في موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واعلم ان ليس فعل عند الجمهور وذهب الفارسي الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها حرف في باب الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا

صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا
ليس السن والظفر وليس
ذا بمنزلة الا في الاستثناء
والمستثنى بها واجب النصب
مطلقا باجماع الثانية أن
تكون أداة الاستثناء لا يكون
كقولك قاموا الا يكون زيدا فلا
يكون أيضا بمنزلة الا في المعنى
والمستثنى بها واجب النصب
مطلقا كما هو واجب مع
ليس والعلة في ذلك فيهما ان
المستثنى بهما خبرهما وسيأتي
ان كان وليس واخواتهما
يرفعن الاسم وينصبن الخبر
فان قلت أين اسمهما قلت
مستتر فيهما وجوبا وهو عائد
على البعض المفهوم من
الكل السابق وكأنه قيل
ليس بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى
يوصيكم الله في أولادكم
للذكر مثل حظ الانثيين
فان كن نساء فوق اثنتين

واجيب بانه لما تركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله أى فان كانت البنات) فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث التى هى بعض الاولاد المتقدم ونساء خبر كن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده والتوطئة تجرى فى الوصف والحال والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ماخلا) وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أى وقت مجاوزتهم زيدا واما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أى مجاوزين زيدا قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى ان يعترض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه وفاعل خلا وعدا ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين او على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل عوده هنا على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الدمامينى فى مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى قال الشمنى وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مفلق من افلق الرجل اذا جاء بالفلق أى الداهية والعجب وهو من المخضرمين وعاش مائة واربعين سنة توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * الا كل شئ ماخلا الله باطل * الخ) وبعده

وكل ابن انثى لو تطاول عمره	*	الى الغاية القصوى فللموت آيل
وكل أناس سوف تدخل بينهم	*	دويهية تصفر منها الانامل
وكل امرئ يوما سيعرف سعيه	*	اذا حصلت عند الاله الحصائل

وهذه الابيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنعيم ما أنعم الله به عليك ولا محالة بفتح الميم اى لابد وقيل لا حيلة قال بعض الجنة نعيم وهى لا تزول أبدا فكيف يقول وكل نعيم الخ اجيب بجوابين الاول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل ان يكون اعتقاده حينئذ ان لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب طائفة من

أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكانه قيل أولا يوصيكم الله فى بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة ان تكون الاداة ماخلا كقولك جاء القوم ماخلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى * الا كل شئ ماخلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل * الرابعة ان تكون الاداة ماعدا كقولك جاء القوم ماعدا زيدا وكقول الشاعر

ثمّل الندامى ماعدانى فانى * بكل الذى يهوى نديمى مولع * فالياء فى موضع نصب بدليل لحاق نون الوقاية قبلها وحكى الجرمى والربعى والاخفش الجر بعد ماخلا وماعدا وهو شاذ فلهذا لم أحتفل بذكره فى المقدمة فان قلت لم وجب عند الجمهور النصب بعد ماخلا وماعدا وما وجه الجر الذى حكاه الجرمى والرجلان * قلت أما وجوب النصب فلان ما الداخلة عليهما مصدرية وما المصدرية لا تدخل الا على الجمل الفعلية وأما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفى ذلك شذوذ فان المعهود فى زيادة ما مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما فى قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولى مطلقا راجع الى المسائل الاربع أى سواء تقدم الايجاب أو النفى أو شبهه الخامسة ان تكون الاداة الا وذلك فى مسئلتين احداهما ان تكون بعد كلام تام موجب ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالايجاب أن

اهل الضلال ثانيهما ان يكون اراد ماسوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها وانما تكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم (الاعراب) ألا حرف استفتاح وكل مبتدأ وشئ مضاف اليه وما يحتمل ان تكون زائدة وان تكون مصدرية وخلا فعل استثناء واسم الجلالة منصوب مفعول خلا وباطل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية وخالة اسمها مبنى معها على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف اى موجودة (قوله تمل الندامى الخ) هو من الطويل والندامى جمع ندمان وهو شريب الرجل الذى ينادمه ويقال النديم ايضا ومولع بفتح اللام مشددة اى مغرم به (الاعراب) تمل فعل مضارع مبنى للمفعول والندامى نائب فاعل قاله فى الشواهد والظاهر انه مبنى للفاعل والندامى فاعل ويقرأ تمل بفتح التاء لا بضمها اما مصدرية عدانى فعل استثناء وفيه ضمير يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء فى فاننى تفريعية وان حرف توكيد والنون للوقاية والياء اسمها ومولع خبران وبكل متعلق بمولع والذى مضاف الى كل يهوى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف خلافا لقول صاحب الشواهد على الياء والجملة صلة الذى والعائد محذوف أى الذى يهواه (قوله الربعى) بفتح الراء والباء نسبة لبنى ربيعة قرية من قرى العرب والقاعدة فى النسبة الى المركب ان ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك * وفعلى فى فعيلة التزم * (قوله الجرمى) بفتح الجيم وتقدم ما يتعلق به من أنه نسبة لبنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه (قوله لم احتفل به) أى لم أعتن به وأهتم به (قوله والرجلان) أى الربعى والاخفش (قوله لا تدخل الا على الجمل الفعلية) أى واذا تعينت فعلية خلا وعدا لزم نصب المستثنى بهما لانه مفعولهما والفاعل ضمير مستتر وجوبا كما قلنا فى ليس ولا يكون (قوله واما جواز الخفض الخ) أى الذى حكاه الجرمى والرجلان واذا جعلت ما زائدة فقد دخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله عما قليل) فاصلة اى عن قليل وقوله فبما نقضهم اى فبنقضهم وقوله مما خطاياهم اى من خطاياهم (قوله ان تكون الاداة الا الخ) اختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها أنه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت

١٣ عبارة فى لا يشتمل على نفى ولا نهى ولا استفهام   قوله والخامس الخ لم يذكر الرابع كما فى النسخ اه

وذلك كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضي الله عنهم

وما لى الا آل أحمد شيعة
وما لى الا مذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شيء تقول ما قام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية وما مررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما ان يكون الاستثناء متصلا

وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة اهـ تصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) بالنصب على الاستثناء وأما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني (قوله الا ابليس) يحتمل ان المصنف أتى لا بالقطع بعد اتيانه بالمتصل بقوله فشربوا منه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ابليس من الجن لا من الملائكة ويحتمل ان الاستثناء متصل بناء على انه كان منهم وراجع التفاسير في هذه الآية (قوله كقول الكميت) هو ابن زيد بن خنيس بن مجالد بن قيس شاعر اسلامي وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكميت والثاني كميت بن معروف وهو الاوسط والثالث كميت بن ثعلبة وهو الاكبر (قوله وما لى الخ) الواو حرف عطف وما بمعنى ليس وشيعة اسمها وخبرها لى وما الثانية كذلك الا حرف استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها وانشاهد في آل أحمد والا مذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجوزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيبويه سمع يونس بعض العرب يقول ما لى الا أبوك ناصر بالرفع ووجهوه ان العامل الذي قبل الا فرغ لما بعدها وان ناصر نكرة في سياق النفي تعم ويراد بها الخاص فتبدل من أبوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع الاعجوبة (قوله استطردت) الاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة والمناسبة كونه مخرجا عما قبله (قوله ليس من المنصوبات) أي بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله البتة) بوصل الهمزة على ما حققه بعضهم (قوله والاستفهام) أي الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون (قوله فلا عمل لالا) هذا يفيد ان الا تعمل في غير هذا الموضع وهو أحد أقوال قد قدمناها (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العمل لما قبل الا (قوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ) هو في المغني كالتوضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ أي غالبا فلا يرد ما في الدار الا زيد فان ما بعدها عامل فيما قبلها لان هذا نادر أو يقال المراد عما قبلها ولو رتبة فان ما بعدها في المثال مبتدأ ورتبته التقديم اهـ شنواني (قوله تقول ما قام الا زيد) الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من

ذلك

ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اه تصريح (قوله ماقام الا زيد) ان قلت كيف ساغ اسناد الفعل المنفي الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقرر ان النسبة في الحقيقة للمستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الامر ان المستثنى منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزأ أول كما سلف فلما حذف صار متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة للاعراب الا هو اه طبلاوى (قوله ان يكون داخلا في جنس المستثنى منه) اعترض بقولك جاءني بنوك الا ابني زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل في جنس المستثنى منه فالاولى ان يقول ان يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) اى في جنس المستثنى منه وهذا الايشمل جاءني بنوك لا ابني زيد فالمناسب ان يقول ان لا يكون بعض المستثنى منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الراجح اه من شراح الازهرية (قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال في المغني و يبعده انه لاضمير معه في نحو ماجاءني احد الا زيد كما في أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب اه واجاب الدماميني عن الاول بانه لم يشترط الضمير في بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير وعن الثاني بان الرضي قال لا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك نجعل في نحو ماجاءني أحد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف نسق والا حرف عطف عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ماقام الا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليا في التقدير اذ الاصل ماقام احد الا زيد اه من المغني (قوله وهو عربي جيد) وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله مافعلوه الا قليلا وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك كما يأتي قريبا (قوله على انه بدل من الواو في فعلوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار العامل والتقدير مافعلوه لا فعله قليل منهم وعند الكوفيين عطف نسق اه تصريح وهو احسن من قول شارحنا كأنه قيل مافعله الا قليل الخ لعله نظر الى ان المبدل منه في نية الطرح تأمل (قوله الا امرأتك قرئ بالرفع) اى قرأ ابو عمرو

وهو ان يكون داخلا في جنس المستثنى منه او منقطعا وهو ان يكون غير داخل فان كان متصلا جاز في المستثنى وجهان احدهما وهو الراجح ان يعرب باعراب المستثنى منه على ان يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثاني النصب على اصل الاستثناء وهو عربي جيد مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم اجمعت السبعة على رفع انفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل على انه بدل من الواو في فعلوه كأنه قيل مافعله الا قليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك قرئ بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون اجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا

فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع الاتباع والا ابتغاء لان كلا منهما في موضع رفع اما على انه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي واما على انه مبتدأ قدم خبره عليه والتميميون يجيزون الابدال ويختارون النصب قال الشاعر.

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس

فابدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا ان المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهو مضاف اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على ان يقدرن حرف جر والنصب على أن يقدرن افعالا استترفاعلهن والمستثنى

وابن كثير برفع امرأتك بدلا من احد بدل بعض من كل ولم يصرح بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير اه تصريح (قوله فالحجازيون يوجبون نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت السبعة على النصب) أي نصب اتباع وابتغاء وتميم يقرؤن الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوزان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيهما اه تصريح (قوله وما لأحد الخ) نزلت في حق أبي بكر لما أعتق بلالا وقال المنافقون ما أعتقه الا ليد كانت عليه (قوله لان كلا منهما) أي من الاتباع والا ابتغاء وفيه حذف اي لان كلا من متبوعيهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة والبلدة واحدة البلاد وسمي بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا اقام به ومنه قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كأن المقيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها والانيس المؤانس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهي الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وهو أحد الوان الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها الاذهب وهو والاشقر الذي يخالط بياضه حمرة واليعافير جمع يعفور وهو نفس الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العفر ظاهر التراب واليعفور الظبي الذي لونه لون العفر وقيل هو الظبي والانثى يعفورة وقيل اليعفور الخشف سمي به لعفره وكثرة لصوقه بالارض (الاعراب) الواو فيه واو رب وبلدة مجرور بها وأنيس اسم ليس وبها جار ومجرور خبرها الا اداة استثناء اليعافير بدل من الانيس والا توكيد لا لا الاولى والعيس عطف على اليعافير والشاهد في الا اليعافير وقد ذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فاذا قال ما في الدار أحد الا حمار مراده ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع * جعل الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم (قوله وحاشا) بالقين ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أي على حد سواء في خلا

وعدا

وعدا وأكثرية الجر في حاشا لكن اتفاقا في خلا وعلى الصحيح في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين في مجموع خلا وعدا وحاشا وإنما الثاني المجموع لان خلا يجوز فيها الوجهان عند جميع النحاة واما حاشا فذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى انها حرف دائما واما عدا فيجوز فيها الوجهان عند غير سيبويه ويتعين فيها الفعلية عند سيبويه اهـ تصريح بتصرف من مواضع واذا علمته تعلم ان قول شارحنا ولم يجوز سيبويه مقابل الصحيح في عدا وحاشا وسكت عن خلا لما علمت أنه متفق عليه فيها فالمراد كر مقابل الصحيح بالنظر لخلا وقوله ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا الا النصب ولم يوافقه أحد وقوله ولا في المستثنى بحاشا الخ وتقدم ان جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك * (قوله خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص خبر كاد بأحكام افردوه عنه كما افردوا المنادى (قوله ويجب كونه مضارعا) أي ويجب كونه جملة فعلها مضارع وانما اقتصر على الفعل لانه أول الجملة وقد مجيئه مفردا بعد عسى وكاد في قوله وما كدت آيبا وقوله عسى الغوير أبؤسا كما ندر مجيئه جملة اسمية أو فعلية فعلها ماض بعد جعل في قوله

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فمرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخرا) أي يجب تأخير خبرها فلا يجوز تقدمه لضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيرافي والفارسي مطلقا وقال به الشلوبين فيما لم يقترن الخبر بان وتبعه فيما سواه فعليه فلا تقول عسى ان يقوم زيد بجعل ان يقوم خبر عسى (قوله رافعا لضمير اسمها) لانه انما جيء بها لتدل على شروع اسمها في خبرها أو قربه منه او ترجي حصوله كما مر فلا ترفع السببي الا خبر عسى كما سيأتي واما قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي الخ فشاذ أو مؤول على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد تقدم تأويله بجعل ثوبي بدلا من التاء (قوله مجردا من ان بعد أفعال الشروع) لانها للحال وان للاستقبال فبينهما تناف فتقول اخذ يقول ولا تقول اخذ أن يقول (قوله وربما رفع السببي بخبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل

هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه
في المستثنى بعدا غير النصب لانه
يرى أنها لا تكون الا فعلا
ولا في المستثنى بحاشا غير الجر
لانه يرى أنها لا تكون الا حرفا
ثم قال * (والثاني في خبر كان
وأخواتها) وخبر كاد وأخواتها
ويجب كونه مضارعا مؤخرا
رافعا لضمير اسمها مجردا
من ان بعد أفعال الشروع
ومقرونا بها بعد حرى
واخلولق ويندر تجرد خبر عسى
واوشك واقتران خبر كاد
وكرب وربما رفع السببي بخبر
عسى في قوله

وأخواتها * واقول العاشر
من المنصوبات خبر كان
واخواتها نحو وكان ربك
قديرا وأصبحتم بنعمته اخوانا
ليسوا سواء وأوصاني بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا الحادي
عشر خبر كاد وأخواتها وقد
تقدم في باب المرفوعات ان
خبرهن لا يكون الا فعلا
مضارعا وذكرت هنا انه
ينقسم باعتبار اقترانه بأن
وتجرده منها أربعة أقسام
احدها ما يجب اقترانه بها
وهو حرى واخلولق تقول
حرى زيد ان يفعل واخلولقت
السماء ان تمطر ولا اعرف
من ذكر حرى من النحويين
غير ابن مالك وتوهم ابو حيان
انه وهم فيها وانما هي حرى
بالتنوين اسما لا فعلا
وابو حيان هو الواهم بل
ذكرها اصحاب كتب الافعال
من اللغويين كالسرقسطي
وابن طريف وانشدوا عليها
شعرا وهو قول الاعشى
ان يقل هن من بني عبد شمس
فحرى ان يكون ذاك وكانا
القسم الثاني ما الغالب
اقترانه بها وهو عسى واوشك
مثال ذكر أن قول الله تعالى
عسى ربكم ان يرحمكم وقول
الشاعر

بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أي كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الخ وتمامه * اذا نحن جاوزنا حفير زياد * يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في التسهيل الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا العراق نيابة عن معاوية (قوله شذوذان) تجرد خبر عسى من أن ورفعه السببي واما نصبه ففيه شذوذ واحد وهو الاول (قوله وخبر ما حمل على ليس) وتزاد الباء بكثرة في خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون وبقلة في خبر لا نحو

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

(قوله خبر كان واخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين الا ان يمنع مانع كما في نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ويجوز تقدمه عليها الا خبر دام فيمتنع تقدمه على ما المقترنة بها لئلا يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذ لا يجوز عجبت مما زيدا تصحب والا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور اذ لم يسمع نحو ذاهبا لست ولانها فعل جامد كعسى وخبرها لا يتقدم عليها اه شيخ الاسلام (قوله احدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد ان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر) انما وجب الاقتران بان لان الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الفعل واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الفعل واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا يقال في البواقي (قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فيأتي (قوله كالسرقسطي) هذا الضبط في نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطة قرية من بلاد العجم وهو التحرير وضبطه بعض الاشياخ السرقسطي بكسر السين وفتح الراء وضم القاف وسكون السين الثانية وكسر الطاء ورأيت في نسخة صحيحة أيضا كالسرقسطي بهذا الضبط وحرر (قوله ابن طريف) في نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفي نسخة بالظاء المشالة وحرر (قوله وهو قول الاعشى) بيان للشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود في بعض النسخ ولم يتكلم عليه في الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى

واوشك

واوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ والابذي وابن أبي الربيع ان أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك ان تقول عسى زيد أن يجيء ويوشك زيد ان يجيء ولم يخرج من بابه انتهى كلام الشاطبي وأما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المؤلف متابعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى اه تصريح (قوله ولو سئل الناس الخ) هو من الطويل والتراب جمعه أتربة وتربان وتوارب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة والمعنى ان من طبع الناس البخل وانهم لو سئلوا ان يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوه وملوا (الاعراب) لو حرف شرط سئل فعل ماض مبني للمفعول الناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فعل وفاعل أن يملوا خبر اوشك ويمنعوا فعل وفاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبر بان بشرط ان يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد بن اسماعيل وقبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتي الفوائد واليسر

وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والخليقة بمعنى المخلوقة والامر بمعنى الشأن أي التصرف من اعزاز واذلال واحياء واماتة (الاعراب) عسى من افعال الرجاء فرج اسمها ويأتي خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير وجملة وهي له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله أمية بن الصلت الثقفي وهو من قصيدة من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى يقرب وغراته بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة ويوافقها بالفاء والقاف من الموافقة وفر بمعنى هرب والمنية الموت (الاعراب) يوشك من افعال المقاربة من اسم موصول اسمها وفر صلته ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها وغراته مضاف اليه ويوافقها خبر أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك مجردا من أن والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت

قوله في الصفحة التي قبلها كالسرقسطي بهذا الضبط ضبطه في نسخ الخط بكسر السين وفتح الراء والقاف وقوله آخر القولة أيضا بهذا الضبط أي بفتح السين والراء وضم القاف وقوله وجز الذي في تقويم البلدان هذا الضبط الاخير اه

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا فيمنعوا

ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليقته امر

وقول الآخر

يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها

في بعض غفلاته (قوله القسم الثالث ما يترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد
وكرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وانما كان الغالب في كاد وكرب
التجرد لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع
في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بأن غالبا ويقل اقترانه نظرا الى
أصلهما انتهى تصريح (قوله كرب القلب الخ) قاله كلحبة اليربوعي وقيل رجل
من طي وهو من الخفيف وكرب بفتح الراء أفصح من كسرها والوشاة جمع واش
وهو الذي يمشي بين المحبين بالافساد وغضوب فعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر
والمؤنث وهند علم امرأة يجوز صرفه ومنعه (الاعراب) كرب من أفعال
المقاربة القلب اسمها من جواه متعلق بيذوب والجوى شدة الوجد ويذوب خبر
كرب حين ظرف ليذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر
والجملة في محل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن
(قوله ومثال الاقتران بها الخ) *فائدة* قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار
هذه الافعال غير مقرون بان فهو خبر بلا خلاف وما كان مقرونا بان ففيه
مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل
له بان المصدر يخبر به مبالغة الثاني انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط
الخافض او بتضمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل
اشتمال وما قبله فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد بانه ابدال قبل تمام الكلام
وبانه لازم والبدل لا يكون لازما قال في البسيط والظن ان قولهم مبني على ان هذه
الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت
المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته ان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ)
هو من الخفيف يرثي به ميتا قال الدماميني واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفي
في المعنى لانها للمقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا
نفيت انتفى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا انتفى مقاربة الفعل انتفى هو من باب
أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من ان لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم
ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفيها اثبات واثباتها نفي اه وعينها واو جاءت
من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
كقلت حكاه سيبويه ومضارعها يكاد كيخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني
حكاه ابن أفلح في منية الالباب قال ابن هشام في الحواشي وقد احتج على ان عينها ياء
بقولهم لا افعله ولا كيدا وهو معارض بقولهم ولا كودا وقوله تفيض بالفاء والمثناة
التحتية وآخره ضاد معجمة على لغة تميم ومثالثة على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا

القسم الثالث ما يترجح
تجرد خبره من أن وهو فعلان
كاد وكرب مثال التجرد نحو
قوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب
ومثال الاقتران بها قول
الشاعر
كادت النفس ان تفيض عليه
مذ ثوى حشو ريطة وبرود
وقوله

اذا قضى ويقال فاض يقوض نادرا وقوله ريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد نوع من الثياب يؤتى بها من اليمن والمراد بهما الكفن (الاعراب) كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وان تفيض خبرها وعليه متعلق بتفيض والضمير عائد على الميت المرثى كما ان اسم غدا ضمير عائد على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وريطة مضاف اليه وبرود عطف عليه والشاهد فى أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل والا كثر التجرد ويروى مدثوى بالمثلثة بمعنى أقام قاله فى التصريح وقال العينى مذتوى بالتاء المثناة أى هالك وروى غدا انتهى فهو مخالف لما فى التصريح وحرر (قوله سقاها ذوو الاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير فى سقاها راجع الى العروق فى الابيات السابقة فى قوله مدحت عروقا وذوو الاحلام أصحاب العقول والسجل بفتح السين وسكون الجيم الدلو اذا كان فيه ماء قليل أو كثير ولا يقال وهى فارغة والظماء العطش وتقطع الاعناق اما لشدة العطش أو للذل الذى هو فيه (الاعراب) سقاها فعل ومفعول وذووا فاعل والاحلام بالحاء المهملة مضاف اليه سجلا مفعول ثان لسقى لانه يتعدى لمفعولين على الظماء متعلق بسقاها وقد كربت الواو للحال وأعناقها اسمها وأن تقطع خبرها وهو محل الشاهد (قوله ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد) وهو مردود بالسماع فى قول أبى زيد المتقدم * وقد كربت أعناقها ان تقطعا اه تصريح (قوله القسم الرابع ما امتنع اقتران خبره بأن وهو افعال الشروع الخ) وقد تقدم وجهه وهو المنافاة بين الشروع وبين أن الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ما قمت الخ) قاله أبو حية النميرى بالحاء المهملة والياء المثناة تحت وتقدم الكلام عليه والشاهد فى جعل ويثقلنى خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء فى جعلت والاصل وقد جعل ثوبى يثقلنى وفاعل يثقلنى ضمير يعود على الثوب وليس ثوبى فاعل يثقل لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببى قاله فى التصريح (قوله فاخذت أسأل والرسوم تجيبنى) لم يذكر فى الشواهد تمامه وتمامه * وفى الاعتبار اجابة وسؤال * والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لاصقا بالارض من أساس ونحوه واخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم اخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبنى مبتدأ وخبر والشاهد فى أخذ (قوله أراك علقت تظلم من أجرنا) تمامه كما فى بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجير * وعلقت بمعنى شرعت والظلم الجور واعرابه أراك بصرية والكاف مفعول وعلقت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فعل وفاعل ومفعوله محذوف أى من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها ان تقطعا
تقطع فعل مضارع اصله تتقطع فحذف احدى التاءين
ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد القسم الرابع ما امتنع اقتران خبره بان وهو افعال الشروع كطفق وجعل واخذ وعلق وأنشأ وهب وهلهل قال الله تعالى وطفقا يخصفان وقال الشاعر
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب السكر
وقال الشاعر
فاخذت أسأل والرسوم تجيبنى وفى الاعتبار اجابة وسؤال
وقال * أراك علقت تظلم من اجرنا *

مضاف اليه والشاهد في علقت بمعنى شرعت (قوله انشأت أعرب عما كان مكنونا)
هذا عجز بيت وصدره * اسا تبين من الكاشحين لكم * انشأت الخ والاعراب البيان
يقال أعرب الرجل عما في ضميره ابانه واظهره والمكنون المستور وقال تعالى أكننتم
في انفسكم أى سترتم واضمرتم وروى مكتوما بدل مكنونا الاعراب انشأت التاء
اسمها واعرب خبرها وعن حرف جر وما موصولة مجرورة بها كان فعل ماض
واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في انشأ (قوله هببت ألوم القلب)
تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هببت بمعنى شرعت (قوله وطفقاد بار الخ)
تقدم الكلام عليه والشاهد في طفقت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر
ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسب لقوله فيما سبق
العاشر خبر كان واخواتها ثم قال الحادى عشر خبر كاد واخواتها ان يقول والثانى
عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو موجود في بعض النسخ وسيأتى قريبا
توجيه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) أنشده الكسائى وهو من مطوع المنسرح
وان نافية عاملة عمل ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت
ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها واختلف في جواز
الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح ابن جنى الى الجواز وذهب
الفراء وطائفة وأكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل
السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك
عنهما الاجازة هو اسمها ومستوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا الا حرف
استثناء على أضعف متعلق بمحذوف ويحتمل أنه متعلق بالا لان فيها معنى
أستثنى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق باحرف المعانى والمجانين مضاف
اليه والشاهد في ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أضعف متعلق بمحذوف
تقديره مستوليا * (قوله والنوع الرابع اسم ان واخواتها) المناسب لقوله فيما سبق
العاشر كذا الحادى عشر كذا ان يقول هنا الثالث عشر اسم ان واخواتها ثم
فيما يأتى الرابع عشر اسم لا النافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا النافية للجنس
ويمكن توجيه كلام الشارح بانه أراد بقوله والبواقى خبر كان الخ ان البواقى
انواع ستة النوع الاول خبر كان واخواتها النوع الثانى خبر كاد واخواتها النوع
الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا النافية
للجنس النوع السادس المضارع الخ لان الشارح تسمح أولا فعبر بقوله العاشر
خبر كان واخواتها والحادى عشر خبر كاد واخواتها ثم رجع لما اراد بالبواقى
حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال

والنوع

وقال * انشأت اعرب عما
كان مكنونا * وقال * هببت
ألوم القلب في طاعة الهوى
وقال
وطفقا دبار المعتدين فهامها
نفوسهم قبل الاماتة تزهق
النوع الثانى عشر خبر ما حمل
على ليس وهو أربعة احدها
لات كقوله تعالى فنادوا ولات
حين مناص والثانى ما كقوله
تعالى ما هذا بشرا والثالث
لا كقول الشاعر
تعز فلا شئ على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا
والرابع ان النافية كقول
الشاعر
ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين
وقد تقدم شرح شروطهن
مستوفى في باب المرفوعات *
النوع الثالث عشر اسم ان
واخواتها نحو ان زيدا فاضل
ولعل عمرا قادم وليت بكرا
حاضر ثم قلت

والنوع الخامس اسم لا النافية للجنس فتأمل فى هذه العبارة المتعبة وقد رايت فى بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذى قلناه فلله الحمد (قوله وان قرنت بما الخ) أى وان قرنت ان واخواتها المتقدمة فى قوله اسم ان واخواتها فالضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه وليس عائدا على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله أعيت وجوبا الا ليت فجوازا) اعلم ان المسموع بقاء العمل فى ليت واما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما ازالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى الى آخر الادلة المعلومة بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال فى ليت خلافا لقوله فى شرح التسهيل ان الاعمال والاهمال فى ليت بالاجماع اه من الاشمونى بتصرف فقول المصنف وجوبا اشارة لمذهبه ورد لمذهب الزجاج وابن السراج فقوله الا ليت فجوازا أى خلافا لبعض النحاة القائل بوجوب اعمال ليت (قوله انما الله اله واحد) الله مبتدأ واله خبره فقد وقع بعدها جملة اسمية (قوله وقول الشاعر اعلما اضاءت الخ) صدره * اعد نظرا يا عبد قيس لعلما * الخ أعد فعل أمر ونظرا مفعول ويا عبد قيس منادى ومضاف اليه ولعل حرف ترج وما كافة لها أضاءت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور متعلق بأضاءت الحمار مفعول القيدا صفة له (قوله الاستشهاد بهما) اى بالبيت والآية الثانية اه فيشى (قوله لم يصح دخولها على الجملة الفعلية) وهى اضاءت ولا يصح جعل ما موصولة والا كان يجب رفع الحمار القيدا على أنه خبرها فنصب الحمار القيدا دليل على ان ما ليست موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيحسبون أنما نمدهم به من مال الخ) فما موصولة اسم ان ونمدهم به صلة ما ومن مال وبنين بيان لما فهو حال والخبر قوله نسارع لهم والعائد محذوف قال البيضاوى والمعنى أيحسبون ان الذى نمدهم به نسارع به فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية نحو اعجبنى أنما قمت) اى قيامك فخبر أن محذوف أى اعجبنى أن قيامك موجود أى أعجبنى وجود قيامك فتقدير أقيامك فى الشرح بالنصب لان الكلام فى ما المصدرية المتصلة بأن التى تنصب الإسم وترفع الخبر تأمل (قوله يحتملهما) أى الموصولة والمصدرية و يراد بالموصولة الموصول الاسمى فهو مغاير للمصدرية لانها موصول حرفى وقوله وعلى التأويلين أى الاعرابين وهما جعل ما موصولة ومصدرية *(قوله النوع الخامس الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها زيادة قبل

﴿وان قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا﴾ واقول مثال ذلك انما الله اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقول الشاعر
لعلما أضاءت لك النار الحمار القيدا * وجه الاستشهاد بهما أنه لولا الغاؤ[ها] لم يصح دخولهما على ال[جملة] الفعلية ولكان دخوله[ما] على المبتدا والخبر واجب[ا] واحترزت بالمزيدة من الموص[ولة] نحو أيحسبون انما نمدهم [به] من مال و بنين أى أن الذ[ى] بدليل عود الضمير من [صلتها] ومن المصدرية نحو أعجبنى [انما قم]ت أى قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملهما أى ان الذى صنعوه أوان صنعهم وعلى التأويل[ين] جميعا فان عاملة واسمها فى الو[جه] الاول ما دون صلتها وفى الو[جه] الثانى الاسم المنسبك من [ما و]صلتها وقال النابغة

قوله النوع الخامس وعلمها شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة وقال النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

روى بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الاعمال فلانهم ابقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد واما الاهمال فللحمل على اخواتها ثم قلت ﴿ وتخفف ذوات النون منها فتلغى لكن وجوبا وكأن قليلا وان غالبا ويغلب معها اهمله اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكأن ما وجب لأن الا أن الفصل بعدها دائما بلم خبري مفصول بقد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس انما يظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر ﴾ واقول يجوز في اذ وان ولكن وكأن ان تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والا كثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فمن خفف ميم لما وامامن شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخففة قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصولا بواحد من امور أحدها النافي ولم يسمع الا في ان ولم ولا نحو أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره احد وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا والرابع لو نحو ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روى قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كأن والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن

قوله ونص الزيادة الخ هذه الزيادة موجودة في نسخة الشرح التي بايدينا وعليها المعول في الدروس اه

ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو ابلغ وبرفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كأن ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو * لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة ولنشرح تلك الزيادة فنقول (قوله قالت ألا ليتما هذا الحمام الخ) وقبله

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده

فحسبوه فألفوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظرت فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فاذا هو ست وستون ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة اهـ من شرح التوضيح وقوله شراع بالشين المعجمة والثمد الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) اى على انه بدل من ما الذي هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقوله ونصفه بالنصب عطف على الحمام ورفعه على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدا وليس فيه دليل على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه القائل بجواز اعمالها أجاز في رواية الرفع ان تكون موصولة اسم ليت وهذا خبر لمبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام كائن لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو لف ونشر مرتب (قوله ثم قلت وتخفف ذوات النون الخ) اعلم ان الحروف الناسخة ستة فالذي يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا وأما ليت فهي مخففة فلا يعقل تخفيفها وأما لعل فلا تخفف (قوله فتلغى لكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء هذا حكم

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام ورفعه
على الاعمال والاهمال
وذلك خاص بليت أما الاعمال
فلانهم أبقوا لها الاختصاص
بالجملة الاسمية فقالوا ليتما
زيدا قائم ولم يقولوا ليتما
قام زيد وأما الاهمال
فللحمل على أخواتها ثم قلت
وتخفف ذوات النون منها
فتلغى لكن وجوبا

لواحد من الاربعة وقوله وكأن قليلا هكذا في بعض النسخ والاولى حذفها لانه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكأن ما وجب لان أى من الاعمال أى ان اعمال كأن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلا حاجة لقوله وكأن قليلا ولذا لم توجد في نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالبا) لزوال اختصاصها بالاسماء واعمالها قليل استصحابا للاصل وهذا حكم ثان من الاربعة (قوله ويغلب معها مهملة اللام) وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة لفظية نحو ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة أو معنوية نحو قوله

ونحن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهملة عما اذا أعملت فلا تحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهملة بالنصب حال أو بالرفع خبر لمحذوف أى وهي مهملة (قوله اللام) أى لتفرق بينها وبين النافية ومذهب سيبويه ان هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي الى انها غيرها ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه السلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسران وعلى الثاني يجب فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تصحب الا المكسورة ولانها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا واما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد أن كانت مكسورة كما هو المشروع (قوله ويغلب الخ) أى انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا لا ينافي انه يقع بعدها جملة اسمية كما يأتي في الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل التالي لها ناسخا) لكن بشرط كون الناسخ غير ناف فخرج بذلك ليس وغيره فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام وانما كثر دخول ان المخففة على الناسخ لانهم لما أخرجوها عن وضعها من دخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى انها اذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها مؤخرا عنها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيد القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب والاكثر في هذا الناسخ ان يكون ماضيا نحو وان كانت لكبيرة ويليه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وأما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل نحو * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * فان قيل غير ناسخ وأقل منه كون مضارعها غير ناسخ نحو * ان يزينك لنفسك فعلت ان غير الناسخ اذا كان مضارعا أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المفتوحة) أى يجب حذفه وليس المراد بالاستتار حقيقته لانها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الضمير منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشأن محذوفا

قوله هكذا الخ هي غير موجودة في نسختنا اه

وان عاز باو يغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة

وحينئذ فالخبر يأتي مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله

بأنك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم ثالث من الاربعة جاء به ان أن المفتوحة يجب اعمالها ويجب حذف اسمها وانما وجب اعمالها لانها أكثر شبها بالفعل من ان المكسورة لان لفظ المفتوحة كمضى مقصودا به المضي او الامر والمكسورة لاتشبه الا الامر كجد (قوله وكون الفعل منها دعائيا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد فلا تحتاج للفصل بواحد مما يأتي وان كان جملة فعلية فعلها متصرف وليس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتي وربما جاء بدون فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا باعظم سؤل

فان يؤملون لم يفصل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لا انه واجب

(قوله ويغلب اسكانها ماوجب لان) أي من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجري في خبرها ماجرى في خبر ان استدرك على ذلك بقوله الا ان الفعل بعدها الخ واسمها كأن يكون ضمير شان محذوفا ويكون اسما ظاهرا كما يأتي في الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أي انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبري الخ وهذا لا ينافي انه يقع بعدها مفرد وجملة اسمية (قوله في ان واسم لا النافية الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المتمم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) في مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام للابتداء وما صلة أي زائدة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبر ان وهذا على اعمالها وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المزحلقة (قوله فمن خفف) أي في قراءة من خفف ففيه حذف

[قـ]وله قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم) اللام موطئة للقسم قال البيـ[ضاوي] وان كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين والتنوين بدل من المضاف اليه و[قرأ ا]بن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الاعمال اعتبارا للاصل وما [...] [لل]فصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس وقرأ ابن عا[مر] وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان أصله لمن ما قلبت النون ميما للادغام [فا]جتمعت ثلاث ميمات فحذفت أولاهن والمعنى لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء أعمالهم [وق]رئ لما بالتنوين أي جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر وعليه فالمعنى وان كلا والله ليوفينهم ربك أعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أي لا يحتاج الى فاصل (قوله ان الحمد لله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان

وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي او شرط أو قد أو لو ويغلب اسكانها ماوجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبري مفصول بقد أو لم خاصة * وأقول يجوز في إن وان ولكن وكأن أن تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو وأن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير

والحمد مبتدأ ولله خبر ورب نعت والعالمين مضاف اليه والجملة خبر ان والتقدير انه أى الحال والشأن الحمد لله رب العالمين (قوله ان بورك من فى النار) أى بورك فان النداء فيه معنى القول أو بأن بورك على انها مصدرية أو مخففة من الثقيلة والتخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء وهو يخالف غيره فى أحكام كثيرة (قوله من فى النار) أى من فى مكان النار التى وجدها سيدنا موسى وهو البقعة المباركة المذكورة فى قوله نودى من شاطئ الواد الايمن فى البقعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبر أن الثانية لا يجب أن يكون جملة خبرية بل ضمير الشأن يفسر بالجملة الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أى فى قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة وهو نافع كما فى البيضاوى وأما على قراءة الباقين بتشديد ان فغضب اسمها وعليها خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجامد بمثالين اشارة الى أنه لا فرق فى الفعل الجامد بين أن يكون نفيا أم لا فلا يشترط فى الناسخ ان يكون غير منفى بخلاف المكسورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها ضمير الشأن وليس فعل ماض ناقص وللانسان خبرها وما سعى اسمها أى وان ليس للانسان الا سعيه والجملة خبر ان الثانية وما جاء فى الاخبار من ان الصدقة والحج ينفعان الميت فلكون الناوى له كالنائب عنه اه بيضاوى (قوله أو مفصولا) أى أو كون الفعل متصرفا غير دعاء مفصولا عطف على جامدا وانما احتيج للفصل للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتى للدعاء والتى فعلها جامد لا تقع بعد الناصبة لم يحتج للفاصل بعد المخففة بخلاف التى فعلها متصرف وغير دعاء (قوله أحدها النافى الخ) الحاصل ان الفعل اما ماض أو مضارع وكل منهما مثبت أو منفى فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس وان كان منفيا ففاصله لن أو لم أو لا ولما اشبهت لو النافى فى الامتناع دخلت على الماضى والمضارع اه شيخنا دردير على الأشمونى (قوله ولم يسمع الا فى ان ولم ولا) وأما فلم يسمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا بانه لا فائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناصبة والجواب ان المخففة بعد فعل العلم لا تلتبس وبعض الظن محتملة لهما (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وأما من قرأ بنصبها فهى ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذى قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائى والذى قرأ بالنصب هم الباقون من السبعة اه تصريح (قوله والرابع لو نحو ان لو نشاء أصبناهم) هذا فى المضارع ومثال الماضى ان لو استقاموا فلو امتناعية واستقاموا فعل الشرط ولاسقيناهم جوابه والجملة خبر أن ﴿تنبيه﴾

نحو ان بورك من فى النار أو شرط نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافى ولم يسمع الا فى لن ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثانى الشرط نحو وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

ذكره في كتب النحاة قليل وان الفصل بها كثير في لسان العرب (قوله واعلم فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العيني انشده أبو علي ولم يعزه الى احد وهو من الرجز والشاهد في قوله أن سوف فانها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولي أعلم وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هي التي تميزها من الحالية اه (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العيني قاله علباء بن أرقم بن على اليشكري يذكر امرأته ويمدحها وقال النحاس هو لابن صريم اليشكري واسمه باعث بالثلثة وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شئ قبله وانشده بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي حسن من القسامة وهي الحسن يقال رجل قسيم الوجه أي جميله والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ ومعنى تعطو تتناول وضمنه معنى الميل فعداه بالى والوارق بمعنى الاورق وهو نادر اذ فعله أورق كاينع فهو يانع وقيل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على الاصل والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاه ويروى الى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد اذا حسن وأراد به الخضرة اه كلام العيني (قوله والجملة بعدها صفة) فتقول بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحينئذ فلا عكس للتشبيه قال العيني وتأمله فانه لم يظهر لي واعمل وجهه انا نستعير الظبية للمرأة وكأنه قال كأن امرأة عاطية الى وارق السلم أي ان المرأة شبيهة بظبية العاطية الخ وارق السلم (قوله على التشبيه المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به والمشبه به مشبها ووجه ذلك انه جعل الظبية اسم كأن وجعل هذه المرأة خبرها والقاعدة ان اسم كأن هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كأن زيدا أسد فقد جعل الظبية مشبها وهي في نفس الامر مشبه به وجعل المرأة مشبها به وهي في نفس الامر مشبه (قوله والاسم محذوف) أي وهو ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج ورواه سيبويه ووجه مشرق اللون وعليه لابد من تقدير مضاف في ثدياه أي ثديا صاحبه وروى صدر فعلى هذا لا تقدير ورواه الزمخشري ونحر مشرق اللون والواو فيه واو رب لمذاجرت الوجه والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثديا

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتي كل ما قدرا
وان كان الحرف كأن فيغلب
الغاؤها وجب لأن لكن يجوز
ثبوت اسمها وافراد خبرها
وقد روى قوله
ويوما توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو الى وارق
السلم *
بنصب الظبية على انه اسم
كأن والجملة بعدها صفة
لها والخبر محذوف والتقدير
كأن ظبية عاطية هذه المرأة
على التشبيه المعكوس ويروى
أيضا برفع الظبية على انها
الخبر والجملة بعدها صفة
والاسم محذوف والتقدير
كأنها ظبية ويجر الظبية
على زيادة ان بين الكاف
ومجرورها والتقدير كظبية
واذا حذف اسمها وكان
خبرها جملة اسمية لم تحتج
لفاصل نحو قوله
ووجه مشرق اللون
كأن ثدياه حقان
أو فعلية فصلت بقد نحو

لابيه وتلك اصطلاء لظى الحر
ب فمحذورها كان قد ألما
أو لم نحو كأن لم تغن بالامس
وان كان الحرف لكن وجب
الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم
فيمن قرأ بتخفيف النون
وعن يونس والاخفش
اجازة اعمالها وليس بمسموع
ولا يقتضيه القياس لزوال
اختصاصها بالجمل الاسمية
نحو ولكن كانوا أنفسهم
يظلمون * النوع الرابع
عشر اسم لا النافية للجنس
وهو ضربان معرب ومبنى
فالمعرب ما كان مضافا نحو
لا غلام سفر عندنا أو شبيها
بالمضاف وهو ما اتصل به شئ
من تمامه اما مرفوع به نحو
لا حسنا وجهه مذموم أو
منصوب به نحو لا مفيضا خيره
مكروه ولا طالعا جبلا حاضر
أو مخفوض بخافض متعلق
به نحو لا خيرا من زيد عندنا
والمبنى ما عدا ذلك وحكمه
انه يبنى على ما ينصب به لو كان
معربا وقد تقدم ذلك مشروحا في
باب البناء ثم قلت * والمضارع
بعد ناصب وهو لن أو كى
المصدرية مطلقا أو اذن

ساعديه كقضيبين فى الاستدارة والصفاء أو ورب نحر يلوح لونه وثدياه كحقين وقيل
يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر ولكن النص اهم
ان الواو واو رب والشاهد فيه تخفيف كأن واعمالها وحذف اسمها ووقوع
خبرها جملة وأصله كانه والضمير للوجه أو النحر أو الشان والجملة الاسمية خبر
(قوله لابيه وتلك اصطلاء الخ) هو من الخفيف هاله الامر يهوله اذا أفزعه يشجعه
بهذا ويصبره على الثبات فى الحرب والاقتحام فيها يقول لا تفزع من دخولها
فان ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الامتناع والاصطلاء من اصطليت
بالنار وتصليت بها ولظى الحرب نارها أضيف اليه الاصطلاء الذى هو فاعل
يهولنك والفاء فى فمحذورها للتعليل وارتفاعه على الابتداء وخبره كان قد ألما
وفيه الشاهد لانها لما حذف اسم كان وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد ويما
تفصل بلم نحو كأن لم تغن بالامس والالمام النزول يقال ألم به امر اذا نزل (قوله
وعن يونس والاخفش الخ) قال الاشمونى واجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ
أى حين اذ خففت قياسا على ان وكأن فيكون اسمها فى قوله ولكن الله قتلهم
ضمير شأن والجملة خبر وحكى بعضهم عن يونس انه حكاه عن العرب فيكون
سمع ولكن ذلك لم يثبت عن يونس اهـ أشمونى مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير
(قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التى فى بعض النسخ وقوله النوع
الخامس أى من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى كما تقدم ايضاحه (قوله
ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من الانواع الستة المندرجة تحت
قوله والبواقى وهو آخر المنصوبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أى عن التقييد
بالتصدير وبعدم الفصل أى سواء صدرت أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشياخ
نواصب المضارع لا تكون الا متصلة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله
اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن او اذا وأن وعلى البساطة فالصحيح انها
الناصبة بنفسها لا بان مضمرة بعدها واختلف فيها فقيل اسم وقيل حرف وهى على
القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك فى كل
موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك
فتقول فى الجواب اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء
اما فى الاستقبال او فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب
أن تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى
حشوه أو فى آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه
جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا

لاعمالها الشروط الثلاثة اه تصريح ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا
عن شئ فباعتبار ملازمتها للجواب على هذا سميت حرف جواب واعلم ان اذن بكسر
الهمزة وفتح الذال المعجمة ثم نون كلمة للزمان المستقبل وتقلب نونها في الوقف الفا
على الصحيح تشبيها لها بتنوين المنصوب وينبني الخلاف في الوقف عليها على الخلاف في
كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت في المصاحف بالالف ونقل ان
للنحويين في رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر
الثاني انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفصيل ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها
وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وهي انها ان اعملت كتبت
بالالف اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان
لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه على ذلك ابن خروف اه مدابغي
(قوله ان صدرت) أي وقعت صدرا في جملتها بحيث لا يسبق عليها شئ له ارتباط
وتعلق بما بعدها وسيأتي محترزه في الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم
المعمول لما بعدها نحو زيدا اذن اكرم وهو مذهب الفراء واجاز الكسائي الرفع
والنصب وعليه أيضا يبطل العمل في يا زيد اذن اكرمك اه يس (قوله مستقبلا)
قال يس انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس
فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم في الحال
(قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى
النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كما في قول
الجرفي قراسم * ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها * أو بلا فلا يضر لان النافي
كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله او
منفصلا بالقسم او بلا) أنظر هل يغتفر الفصل بهما معا ثم رأيت الشيخ يس قال
يجوز الفصل بهما معا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالقسم أي الذي حذف
جوابه وقوله او بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي وان كان تعليلهم بان النافي
كالجزء يقتضي العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي
بان مضمرة وهي حرف جر دائما وروي عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة
وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال ابو حيان
الخلاف في النواصب ماعدا أن (قوله خلافا للخليل) أي والكسائي والخارزنجي
وحاصل مذهبهم ان أصله الا أن فهي مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان
المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين وجعلتا

ان صدرت وكان الفعل
مستقبلا متصلا أو منفصلا
بالقسم او بلا أو بعد أن
المصدرية نحو والذي أطمع
ان يغفر لي خطيئتي ان لم تسبق
بعلم نحو علم أن سيكون منكم
مرضى فان سبقت بظن
فوجهان نحو وحسبوا الا
تكون فتنة * وأقول هذا
الربع المكمل للاصوات
الخمسة شروعه والفصل
الخامس التالي ناسبا
والنواصب اربعة ان وكى
واذن وأن فأما لن فانها حرف
بالاجماع وهي بسيطة خلافا
للخليل في زعمه أنها مركبة
من لا النافية وأن الناصبة
واستوفى ما بدله من الف

قرب لفظاهما وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيهما وقد جاءت على الاصل في الضرورة في قوله

يرجى المرء ما لا أن يلاقي * ويعرض دون أبعده الخطوب

أي ان يلاقي ورد عليهم بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلو ولا وقد لا يظهر احدهما وبانه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب والحرف المصدري لا يجوز فيه ذلك وله ان يجيب عنه بانه قد حدث لها بالتركيب حكم آخر (قوله خلافا للفراء في زعمه ان أصلها لا) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس اه (قوله وهي دالة على نفي المستقبل) أي على انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل اه مدابغي وبه اندفع ما يقال ان مفاده انها نافية للزمن المستقبل وليس كذلك (قوله لنفي المستقبل) اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا كان ممكنا لا محالا اه تصريح (قوله عاملة النصب دائما) أي في المشهور والا فقد ورد اهمالها وورد الجزم بها في قوله * لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقه * اه فيشي على القطر وليس قوله دائما راجعا لقوله لنفي المستقبل والا افاد التأبيد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كي تارة تكون جارة وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله لن نبرح عليه عاكفين) أي لن نبرح على حالنا وشأننا في عبادة العجل الى وقت رجوع موسى فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل لقبوله قد ومضارع لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال الناقصة من برح أي زال منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره عاكفين والعكف والعكوف اقبال الانسان على الشيء ملازما له لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بعاكفين اه مدابغي * (تنبيه) * لا تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله ولن يتمنوه ابدا ولن تجتمع مع ما هو لانتفاء الغاية في قوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتأبيد النفي في قوله لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من مقتضى لن ولا تقتضي أيضا تأكيد النفي خلافا

للزمخشري

خلافا للفراء في زعمه ان اصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا قدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين فلن أبرح الارض أعجب أن ان تقدر عليه يعجب الانسان أن أحمد الله وأن في أن تجمع عناده من هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الا صحيحة لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كي فشرطها

الزمخشري في كشافه في تفسير قوله لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين ددفعين ان معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه الى الله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره قال وتأتي لن للدعاء كقوله * لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أي ولا مختصرة من كيف كما في قوله

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اصله كيف والدليل على ذلك رفع تجنحون بثبات النون ولو كانت ناصبة لحذفت النون على ان المعنى انما هو على الاستفهام التوبيخي أي لا يصح منكم الجنوح الى صلح ولم تأخذوا ثأر قتلاكم اهـ من الاشموني مع تقرير شيخنا دردير وقال يس أي كيف تميلون والسلم بالفتح والكسر الصلح وثئرت مبني للمجهول من ثأرت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدا حال اهـ فتحصل ان كي لها ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله ويتعين ذلك) أي المصدرية في نحو لكي الخ الحاصل ان كي تتعين للمصدرية في موضع واحد وللتعليل في موضعين فتتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليل اذا تقدمت هي على اللام نحو جئت كي لا قرأ فكي حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ويمتنع ان تكون كي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام كما يمتنع أن تكون زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى تحمل عليه أو تقدمت هي على ان نحو جئت كي ان تكرمني وقوله * كيما ان تغر وتخدعا * فكي حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن نحو جئت لكي ان تكرمني والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هي الاصل وما كان اصلا في بابه لا يكون مؤكدا لغيره أو لا تتقدم عليها اللام لفظا فيصح أن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وقد نظمت ذلك فقلت

كي مصدرية اذا تقدما * لام عليها عند جل العلما

أن تكون مصدرية ويتعين ذلك في لا تعليلية نحو قوله تعالى لكي لا يكون على المؤمنين حرج فاللام جارة دالة على التعليل وكي مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية

وهي لتعليل اذا تأخرت * ذي اللام نحو جئت كي لأعلما
او وقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكي ان تكرما
وجوّز الوجهين ان توسطت * نحو لكيما أن اتى منظما
والراجح التعليل والتجوزت * هذين فيم أن ولام عدما

اهـ مدابغي (قوله لأن الجار لا يدخل على الجار) أي عند امكان الاحتراز فلا يرد نحو قول الشاعر

فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم أبدا دواء

فادخل اللام على اللام تأكيدا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أي الجمع بين كي وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب اضمار ان بعد كي التعليلية (قوله فقالت أكل الناس الخ) الاصح ان قائله جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح وقال الزمخشري قائله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة وقالت فعل ماض وأكل الهمزة للاستفهام وكل مفعول لمانح واسانك مفعوله الثاني واصبحت أصبح واسمها وما نحا خبرها وكي تعليلية تأخرت عنها ما زائدة وان مصدرية وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء من الغرور منصوب بأن المصدرية وتخدعا من الخداع معطوف عليه والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم والشاهد في كيما ان تغر حيث جمع فيه بين كي وأن ولا يجوز الا في الضرورة (قوله ولا يجوز) أي هذا الاستعمال وهو الجمع بين كي التعليلية وان المصدرية (قوله ولما كانت كي تنقسم الى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية) ما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم جئتك لكي أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي دائما جارة وان النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا وان زعم ان كي تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه بمعنى لمه فان أجابوا بأن الاصل كي يفعل ماذا * يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيما فيعود أي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه اهـ تصريح (قوله فالنصب بها ثلاثة شروط) قيل لجواز النصب

لان الجار لا يدخل على الجار
ويمتنع أن تكون مصدرية
في نحو جئتك كي أن تكرمني
اذ لا يدخل الحرف المصدري
على مثله ومثل هذا الاستعمال
انما يجوز للشاعر كقوله
فقالت أكل الناس أصبحت
مانحا *
لسانك كيما ان تغر وتخدعا
ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين
ونحو جئت كي تكرمني
وقولي تعليلية
فتحتمل كي أن تكون جارة والفعل بعدها
منصوبا بأن محذوفة وأن
تكون مصدرية ناصبة وقبلها
لام جر مقدرة وقولي مطلقا
راجع الى ان وكي المصدرية
فان النصب لا يتخلف عنهما
ولما كانت كي تنقسم الى
ناصبة وهي المصدرية وغير
ناصبة وهي التعليلية أخرتها
عن ان وأما اذن فالنصب
بها لا بثلاثة شروط أحدها

وقيل

وقيل لوجوبه والاول ارجح فيجوز الغاؤها مع الشروط حكى سيبويه عن بعض
العرب الغاءها مع استيفاء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها
الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها
وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك
كله الى السماع (قوله مصدرة) أي في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف
محالها فان كانت غير مصدرة بأن وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد مابعدها
على ماقبلها أهملت وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يكون مابعدها خبرا
عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية أن تكون جوابا للشرط قبلها نحو ان
تأتني اذن أكرمك الثالثة أن تكون جوابا للقسم قبلها مذكورا نحو والله اذن لا
أخرج أو مقدرا كقوله لئن عادلي الخ (قوله لئن عادلي عبد العزيز الخ) قائله كثير
عزة من الطويل يمدح عمر بن عبد العزيز بن مروان أحد الخلفاء الامويين
وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك لانه امتدحه
بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى أن يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك
وأعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمني وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى
وأتمنى عليه أن أكون كاتبا له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه * الاعراب * اللام لام القسم وقال لها
المؤذنة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له أي مهدته له نحو لئن أخرجوا
لا يخرجون معهم وان حرف شرط جازم عاد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط
لي متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمثلها متعلق بعاد وأمكنني فعل ماض
والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد
اذا حرف جواب وجزاء لا نافية أقيلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله
وجملة لا أقيلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذا
لوقوعها متوسطة بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه
الصورة ألغيت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع
في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكثير عزة (قوله فالرفع لعدم التصدير) وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة أو خبر ان
محذوف أي اني لا أستطيع ولا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على
هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء

ولا اعمل أن تكون مصدرة شيء في نحو وزوالك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست مصدرة
قال الشاعر
لئن عادلي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقيلها
فالرفع لعدم التصدر ولانها فصلت عن الفعل لان فصلها بلا مغتفر كما يأتي الثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال
فيه اولا

الى عدم اشتراط التصدير والشطر بشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول اتق كى لاحال ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف فتدافعا أى تنافيا أى الحال والاستقبال (قوله الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم الخ) فى الحقيقة الشرط عدم الفصل المضر وهذا صادق بالاتصال وبالفصل غير المضر تأمل (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل أى الفعل الذى بعد اذن والارجح عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن فى الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المعمول اذن صاحبك أكرم قال الاشمونى والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجئ بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله اذن والله نرميهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة فضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعرا فى الاسلام وفى الجاهلية وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها فى الاسلام وقال الاصمعى حسان أشعر أهل الحضر فقال له أبو حاتم يأتى له أشعار لينة فقال الاصمعى تنسب له وليست له وقيل لحسان لان شعرك فى الاسلام يا أبا الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتزين فيما يجود شعر من يتقى الكذب توفى سنة أربعين فى خلافة على رضى الله عنه وقيل سنة خمسين وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة ستين جاهلية وستين فى الاسلام والبيت من قصيدة من الوافر (الاعراب) اذن حرف جواب وفصل بالقسم نرميهم مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنرمى ويشيب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والطفل مفعول والجار والمجرور متعلق بيشيب والمشيب مضاف اليه والجملة صفة لحرب والشاهد فى اذن والله نرميهم والحرب يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما أن فشرط النصب الخ)

الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول نحو اذن أكرمك والثانى نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر
اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب
والثالث نحو اذن لا أفعل ولو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يا زيد أكرمك وأما أن فشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية

ونقل اللحيانى عن بعض بنى صباح الجزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

قاله امرؤ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب اه يس وبعضهم أهمل ان حملا على ما المصدرية عند وجود الشرطين كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هى مخففة من الثقيلة ورد بأن عطف المصدرية فى قوله وأن لا تشعرا عليها يمنع من ذلك وقد يقال لا يمنع لانه من عطف المصدر المؤول على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن اهمالها قياسى اه أشمونى مع زيادة من حواشيه (قوله فشرط اعمالها) مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران (قوله لا زائدة الخ) ولأن الاسمية هاهنا تردد غير المتكلم نحو قولهم أن فعلت اه يس (قوله الشرطان) كونها مصدرية وغير مخففة من الثقيلة (قوله والذى أطمع) عطف على الذى خلقنى الواقع مفعولا به من قوله فانهم عدو لى الا رب العالمين والمعطوف على الصلة صلة (قوله بثلاثة شروط) ترك رابعا وهو ان تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير اه تصريح (قوله أن اصنع الفلك) هو تفسير لمفعول محذوف تقديره أوحينا اليه شيأ هو أن اصنع الفلك فقولهم أن مفسرة أى للمفعول المحذوف لا لنفس الفعل وبه اندفع ما يقال انك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد أى ذهب ولهذا الوجه أن مكان أى لم تجده مقبولا فى الطبع ولهذا ذهب الكوفيون الى انكار أن التفسيرية وقد علمت رده بأن قوله أن افعل تفسير للمفعول المحذوف أى كتبت اليه شيأ هو افعل اه من حواشى القطر ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه ان اصنع الفلك الجملة مفسرة لا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجى والظاهر أن الايحاء متعلق بها هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذ أوحيت الى الحواريين) أى أوحيت شيأ هو آمنوا بى الخ فآمنوا تفسير للوحى لا للايحاء (قوله أى انطلقت ألسنتهم الخ) أى وليس المراد بالانطلاق المشى فان المشى ليس فيه معنى القول دون حروفه بل هو فعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشى فى قوله أن امشوا المشى المتعارف بل المراد به الاستمرار على الشىء والمعنى انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا

لا زائدة ولا مفسرة الثانى أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهى التالية علما أو ظنا نزل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن افعل اذا أردت بأن معنى أى فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسير لقولك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت بأى فان قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثانى أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى وانطلق الملأ منهم أن امشوا أى انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام

بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة

و بخلاف نحو ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتني وبخلاف نحو كتبت اليه بأن افعل ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني علم أن سيكون منكم مرضى أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون ألا ترى انها في الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم أما في الآية الاولى فواضح وأما في الآية الثانية فلان المراد بالعلم ليس لفظ علم بل ما دل على التحقيق فهي فيهما مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية والتقدير علم أن سيكون أفلا يرون انه لا يرجع اليهم قولا وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا انها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على أصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الارجح

أي هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت) الا اذا أول بأمرت (قوله تفسير لامرت) أي لمفعوله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بأن افعل) و بخلاف كتبت اليه أن افعل وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني) أي من شرطي النصب بأن وهو أن لا تكون مخففة وسكت الشارح عن الزائدة فلم يشرحها مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة ولنتكلم عليها تتميما للفائدة فنقول الزائدة هي التالية للما الوقتية لا الجازمة أو هي النافية ولا الاستثنائية التي بمعنى الا نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

* كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * فيمن جر ظبية ومعنى تعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله *

واقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم * وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر اه تصريح (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وهو أبو عمرو وحمزة والكسائي والباقون يقرؤن بالنصب (قوله وأما في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس لفظ علم) يقرأ فعلا ماضيا بتكثير الحروف اشارة الى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط (قوله ما دل على التحقيق) سواء دل عليه بمادة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أي لا يجري مجرى الظن نحو قولهم ما علمت الا أن يقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير عليك أن تقوم ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب اه تصريح (قوله علم انه) بتشديد النون رجوعا للاصل كما صرح به بعض خلافا لمن توقف في قراءته مشددا أو مخففا (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا أن لا تكون الخ (قوله لان الحسبان ظن) أي أصل وضع الحسبان انه بمعنى الظن فلا ينافي انه يكون بمعنى العلم (قوله فمنهم من قرأ بالرفع) وهم الثلاثة المتقدمة أبو عمرو ومن معه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن لا يقوم زيد ان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعد العلم ولا اجراء لغير العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة

بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان جائزان عند
سيبويه وأما الفراء وابن الانباري فينصبان بعد العلم الصريح اه تصريح (قوله
فلهذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لا على أرجحيته لان
مرجع القراءة الرواية لا الرأي لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على
الارجحية اذا كان مرجع القراءة الرأي (قوله القراءة الاولى) وهي قراءة
الرفع وقوله أيضا أي كما أيدت القراءة الثانية بالاجماع اه شيخنا (قوله اذ لا يدخل
ناصب) وهو أن في الامثلة على ناصب وهو ان في الآيتين الاوليين ولا على جازم
وهو لم في الآية الثالثة (قوله وتضمر ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثة أحوال أحدها
لزوم الاضمار فيما بعد لام التعليل وما بعد العطف على اسم خالص ثانيها لزوم
الاظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لا ثالثها جواز الامرين وهو مع لام
التعليل اذا لم تكن مع لا ولام الفعل المعطوف بالاحرف الاربعة على اسم خالص
وهذا كله أشار له المصنف بقوله وتضمر أن وجوبا في غير اللام التعليلية وقوله
بخلاف لئلا يعلم أي فيجب الاظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولثمون ومع لام
التعليل اظهار أن ويعلم من قوله وهي أي حروف الجر كي الخ أن كي تعليلية أي
موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كالتي للعاقبة والزائدة (قوله
تعليلية) حال (قوله أو جحودية) عطف على تعليلية نسبة الى الجحود والجحود
مصدر جحده وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع العلم قال تعالى وجحدوا بها
واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا النفي مطلقا فهو من اطلاق اسم الخاص وارادة
العام وبهذا اندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفي اه يس ودماميني
(قوله ما كنت أو لم أكن لأفعل) ولابد أن يكون فاعل الفعل الذي بعدها والفعل
الذي قبلها واحدا كما في المثالين خلافا للكسائي في قراءة وان كان مكرهم لتزول
منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائي لاختلاف فاعل كان
وتزول لا على الراجح مع أن قراءة الكسائي بفتح اللام ورفع تزول اه دماميني وان في
الآية نافية قال يس واما ان ففيها خلاف واستدل المرادي على وقوع لام الجحود بعد
أن بقراءة الكسائي وان كان مكرهم لتزول ونظر فيه في المغني واستظهر انها لام كي
وان شرطية اه فقد نسب قراءة نصب اللام للكسائي وهو مخالف للدماميني ولابد
أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية اخوات كان كأصبح وأمسى ودون غير
باب كان كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كالبعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي
تقدمه ما نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد لان هذه لام كي اه يس على الفاكهي
ولابد أن يكون النافي ما أو لم كما أتى واختلف في خبر الناسخ الواقع قبل لام الجحود

فلهذا أجمعوا على النصب
في نحو أم حسبتم أن تدخلوا
الجنة أم حسبتم أن تتركوا
أحسب الناس أن يتركوا
تظن أن يفعل بها فاقرة
ويؤيد القراءة الاولى أيضا
قوله تعالى أيحسب الانسان
أن لن نجمع عظامه أيحسب
أن لن يقدر عليه أحد
أيحسب أن لم يره أحد الاخرى
انها فهي مخففة من الثقيلة
اذ لا يدخل الناصب على ناصب
آخر ولا على جازم ثم قلت
* وتضمر أن بعد ثلاثة من
حروف الجر وهي كي نحو كي
لا يكون دولة وحتى ان كان
الفعل مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها نحو حتى يرجع الينا
موسى وأسلمت حتى أدخل
الجنة واللام تعليلية مع
المضارع المجرد من لا نحو
ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم
أو جحودية نحو ما كنت أو لم
أكن لأفعل

على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب والّلام حرف
غير جارز يدة لتوكيد النفي لكنه ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه
التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية النفي
كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه
واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل
في الافعال وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وثانيها انه محذوف وهذه
اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة والمصدر المنسبك
من أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهو مذهب البصريين
وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمد ليأكل فانه
لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى
الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها واعترض المرادي على قول البصري
بأن قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي
انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفي المغني أن المقوية ليست زائدة محضة ولا
معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين أن الاصل
ما كان قاصدا الفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه واستشكله الدماميني بأن
التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب وثالثها
قول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في متن التسهيل
وصرح به ولده وان كان الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين لانه قال
سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد
ما كان زيد مقدرا أو هاما لان يفعل اه ويرد على القول الثالث انه اذا كانت
أن مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بأن
الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضمار
أن فصار منخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى
على عارف بنحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك
كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا اه من مدابغي ومن ابن من
محلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أى تضمر وجوبا بعد
ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوبا لان خصوص الثلاثة في الواجب وأما ثم
فهي في حيز الجائز وبه اندفع قول الفيشي لو قال بعد أربعة لكان أولى لتكون

وبعد ثلاثة من حروف العطف

الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهي أو التي بمعنى الى الخ) اعلم أن تكون
أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة واقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في
الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد معها افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد
الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى
حصول الثاني نصبت ما بعدها وفسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان
الى شيء واحد فان قدرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف أي لالزمنك
الا وقت أن تقضيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسره بالى
يجعل ما بعده بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر باو
خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا أو الى
تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى
دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها
اه يس على الفاكهي وقال البدر ابن مالك ضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان
كان ما قبلها ينقضي شيأ فشيأ فهي بمعنى الى وان كان ينقضي دفعة واحدة فهي
بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى اللام التعليلية نحو لاطيعن الله أو يغفر لي اه (قوله
وفاء السببية) أي الفاء المفيدة للسببية أي ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد
السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر
متوهم والتقدير في ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في
جميع المواضع وخرجت الفاء التي لمجرد العطف والاستئنافية كما يأتي ايضاحه في
الشرح اه سندابي بتصرف (قوله وواو المعية) أي المصاحبة أي ان ما قبلها
مصاحب لما بعدها في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بنفي
محض) أي خالص من معنى الاثبات كما يأتي ايضاحه في قوله ما تأتينا الا فتحدثنا
(قوله أو طلب بغير اسم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيقيد نصب
المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن) لو قال
وبعدها وثم ان عطفن لكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء
كان مصدرا كما في الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد ويحسن الي لهلكت اه
أشموني (قوله ولام كي) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم
خالص (قوله بخلاف اخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة) وهذا مذهب
الجمهور وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام باضمار كي
لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئتك لاكرمك أي لكي أكرمك ورد بأنه لم يثبت

وهي أو التي بمعنى الى نحو
لألزمنك أو تقضيني حقي
أو الا نحو لاقتلنه أو يسلم
وفاء السببية وواو المعية
مسبوقتين بنفي محض أو طلب
بغير اسم الفعل نحو لا يقضى
عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين
ونحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي * لا تنه عن خلق
وتأتي مثله * وبعد الفاء
والواو وأو وثم ان عطفن على
اسم خالص نحو أو يرسل
رسولا ونحو * للبس عباءة
وتقر عيني * ولام كي ومع لام
التعليل اظهار أن * وأول
اختصت أن بأنها تنصب
المضارع ظاهرة ومقدرة
بخلاف أخواتها الثلاثة فانها
لا تنصبه الا ظاهرة

اضمار كى فى غير هذا الموضع فلا يثبت فى هذا الموضع انتهى يس (قوله وانما تضمر فى الغالب الخ) ومن غير الغالب وهو الشاذ قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه وقول طرفة

الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك بنصب يأخذ وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغ ولا يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف أن قياسا ولكن شرط رفع الفعل مثل تسمع فى رواية الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن المذكورة فى المتن وهى عشرة رفعت أو نصبت اه تصريح (قوله اما حتى فنحو حتى تفىء الخ) اعلم ان حتى التى ينصب الفعل بعدها معنيين تارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تفىء يحتمل المعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كى تفىء أو الى ان تفىء وأما قوله حتى يرجع فهى للغاية أى وهو على حذف مضاف أى الى زمن رجوع موسى اه تصريح والمراد بالعلة الامر المفضى الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما له وذلك بان لا يصلح المصدر قبلها ممتدا الى ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان اريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهيا وحتى حينئذ للغاية اه يس و بقوله والمراد بالعلة الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد حرف التعليل ان يكون علة فيما قبلها الا ان هذا فى العلة الحقيقية (قوله وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال فى شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا الوقت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيد كما أجازوا ذلك فى لام الجحود اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا فى غيره أى خلافا للكوفيين أيضا فحذف قوله خلافا من الثانى لدلالة ما قبله تأمل (قوله ولا يجوز اظهار ان الخ) اى فالاضمار واجب لا جائز تأمل (قوله ويشترط لاضمار ان الخ) أى ان الشرط فى وجوب الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمن التكلم أم لا وبعد ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمن التكلم فان قصد

وانما تضمر فى الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة حتى واللام وكى التعليلية أما حتى فنحو حتى تفىء الى أمر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار ان بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

هذا الشرط فتارة يجب الرفع ان كان الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاشمونى و يشترط لاضمار ان أى وجوبا عند النصب أى سواء كان النصب واجبا أو جائزا ثم تأملت فى التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدى الى تقدير ان وهى منافية للحال الملاحظة خلافا لما فى المغنى المجوز الوجهين نظرا لصلاحية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى القيشى أفاد انه عند النصب يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا أو جائزا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولا أى ويجوز النصب والرفع (قوله فالاول) أى المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معا هكذا افاد المؤلف تبعا لغيره واعترض بان العكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ماضيان بالنسبة لزمن نزول الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للعكوف فهو مساو للزلزال وقول الرسول فى الآية وأجيب بان قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعباراتهم الصادرة منهم فالمنظور له حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذى قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار آخر من الله سبحانه وتعالى أو أمر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليهم فتأمل وحتى يرجع متعلق بنبرح على حذف مضاف أى الى زمان رجوع موسى انتهى يس على الفاكهى (قوله ألا ترى ان رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذى هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع أنه الخفى والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو ملازمتهم للعكوف) أراد بالعكوف التلبس كما قال وهو ملازمتهم للتلبس بعبادة العجل وليس المراد بالعكوف الملازمة وقوله ملازمتهم أخذه من قوله لن نبرح وقوله للعكوف أخذه من قوله عاكفين تأمل (قوله اسلمت حتى ادخل الجنة) فان الاسلام سبب فى دخول الجنة كما يفيده ما تقدم من التصريح من ان ما قبلها علة (قوله والثانى وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة من نصب) وهو ماعدا نافع وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب والفعل يؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا فى الزمن

سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أو لا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ماقبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك أسلمت حتى أدخل الجنة والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار بان الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ما وقع

الماضي فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الاحد الدائر وهو في حيز النفي فيصدق بنفيهما كأنه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحينئذ فيعترض على قوله سرت حتى ادخلها بان الدخول مستقبل بالنظر للسير وان كان حالا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالي تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها جاز الرفع وليس هنالك حال مؤول بالمستقبل ويمكن الجواب عنه بان قوله ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين مراده أحدهما معين وهو الاستقبال بالنظر لزمن التكلم والمعنى ولو لم يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالي امتنع اضمار ان الخ وقد ذكر الدماميني ضابطا لذلك فقال وتلخيص مسئلة حتى أسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا بان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب اهـ يعني بالنسبة لزمن التكلم فانه الذي يجب نصبه كما صرح به في المغني واما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو الذي يصلح مكانه الماضي (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة ان يكون الفعل حالا وان يكون مسببا عما قبله وان يكون فضلة أي تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها انقطاع الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ونحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها أو أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي ونحو سيري حتى أدخلها لعدم الفضلة فسيري مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر انظر التوضيح وشرحه (قوله وأنت في حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من المؤول بالحال فيجري فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم)

ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار ان وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ومن ذلك قولهم ... الابل حتى يجئ البعير يجر بطنه

أى من الذى يتعين فيه الرفع وقولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى حالة مجى البعير يجر بطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ اما لو قيل بعد المجىء فهى حال تأويلا فيجوز الوجهان كما قدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى حالة ملاحظة الحال المؤولة كما قدم لنا انه يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويلا ووجب رفعه بالاعتبار الذى قلنا أو نقول قوله ومنه أى من الرفع لا بقيد تعينه تأمل وكلام الشارح الآتى يتبادر منه انه حال تأويلا (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال التأويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضى والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه اه يس على الفاكهى ويجرى على الاحتمال ما جرى فى شربت الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجر الخ) هذا المعنى يتبادر منه ان القصد الحال التأويلى لان التوضيح انما قدر مثل هذا التقدير فى الحال التأويلى وحينئذ يكون للفصل بقوله ومنه قولهم الخ نكتة وهى ان ما قبله حال حقيقى وهذا حال تأويلى ويجاب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقا أى من الرفع بدون قيد ما الخ اما عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجونه او فهو الآن يجر بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى وهو الحالية اذ ذلك انما كان واضحا لانه حال حقيقة اما لو كان حالا تأويليا فلا يتم الوضوح بل هو مثل ما قبله فى كونه حالا تأويلا وعلى ما قلنا فالمناسب ان يقول أى فانا الآن لا احتاج للسؤال بدل قوله أى حتى حالتى انى الخ لما علمت ان مثل التقدير قدروه فى الحال التأويلى ولك ان تقول قصد الشرح انه حال تأويلا ولكن انما كان واضحا لان تقدير الحالية فيه ظاهر لكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يحكى عنه المتكلم وهو البعير وزيد المريض وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالا حقيقيا لكان مثل قوله حتى ادخلها فلا يتم كونه واضحا بالنسبة له بخلاف جعله حالا تأويليا فيتم وضوحه بالنظر لما قبله من الحال تأويلا تأمل هذا ما ظهر لفهم المتكدر بسبب الطاعون نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فلها أربعة أقسام) أى مشترك بين ذلك وهو مذهب الكوفيين واما البصريون فيقولون استعمالها فى العاقبة مجاز وكذا بقية الاقسام ما عدا العلة (قوله ومنه انا فتحنا لك الخ) انما فصله عما قبله لكونه متعلقا به الاشكال والجواب المذكوران فى قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس

ومرض زيد حتى لا يرجونه فان المعنى حتى حالة البعير انه يجر بطنه وحتى حالة هذا المريض انهم لا يرجونه ومن الواضح فيه أزانك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال أى حتى حالتى الآن أنى لا احتاج الى السؤال عنها * واما اللام فلها أربعة أقسام احدها اللام التعليلية نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر * فان قلت ليس

فتح مكة علة للمغفرة * قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة

لاجتماع الامور الاربعة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولاشك ان اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ماقبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد الا احبه فقصدوا ان يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وامرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار ان بعدهن قال الله تعالى وامرت لان اكون الرابعة لام الجحود وهي الآتية بعد كون ماض منفى.

فتح مكة علة للمغفرة الخ) مفاده ان ماقبل اللام علة ومابعدها معلول وهو خلاف المقرر الا أن يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة وقوله كما ذكرت أي من ان المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله ولكنه لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير ولكنها لم تجعل علة له وكذا قوله وانما جعل علة لاجتماع الخ تقديره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة للنبي علة لفتح مكة والاظهر في الجواب ان عبارته غير مقلوبة ومراده بالعلة السبب المفضي الى المقصود ولاشك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح عليها التي شأنها ان تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ماتقدم عن التصريح في حتى حيث جعل ماقبلها علة فيما بعدها مع ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كماله بها كما هو مقرر في التوحيد وقد اختلف العلماء في افعال الله هل لابد لها من حكمة وان لم نطلع عليها أم لا قولان مقرران في فن الكلام (قوله ولاشك ان اجتماعها الخ) أي فاجتماع الاربعة مسبب عن الفتح (قوله ولما) بكسر اللام وتخفيف الميم عطف على قوله لرأفتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله فلا يراه أحد الا أحبه) ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة مني انتهى من هامش نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليبين لكم) أي البيان لكم وكذا قوله ليذهب عنكم أي الذهاب (قوله وأمرنا لنسلم) أي وأمرنا الاسلام أو بالاسلام ومفاده ان أمر متعد وهو كذلك لانه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثاني بالباء فتقول الله أمرنا بالاسلام أو بنفسه كما في قول الشاعر أمرتك الخير فصح قوله بعد فعل متعد أي لمفعول واحد كما في المثالين الاولين أو لمفعولين لكن الثاني بالباء أو بنفسه كما في الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أي التعليلية والتي للعاقبة والزائدة واختلف في الناصب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو أن وقال جمهور الكوفيين الناصب اللام ويجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا لكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا تعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فجملة الاقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل كذا في التصريح (قوله بعد كون ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولابد ان يكون ناقصا وقوله منفي أي بما

فى الماضى لفظا ومعنى أو بلم فى الماضى معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات
النفى لان ان تختص بالمستقبل ولا كذلك اذ نفى غيرها بالمستقبل والمستدل على اتصاف
نفيه بالحال بخلاف لم واما ان فجرى فيها خلاف كما تقدم اه يس و يشترط أن
لا ينتقض النفى فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال
للماضى لفظا ومعنى وترك مثال الماضى معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
(قوله وهذه يجب اضمار ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان
ليفعل رد على من قال سيفعل او سوف يفعل فاللام فى مقابلة السين او سوف فكما
لا تذكر ان مع السين أو سوف لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان
بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ورد بان ان
يفترى فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان
المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما
الخبر فيه مريدا ونحوه اه من التصريح (قوله وأما كى فى نحو الخ) تقدم انها
حرف مصدرى وتضمر ان بعدها اذا سبقتها اللام لفظا او تقديرا (قوله الا فى الشعر)
كقوله * فقالت أكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا * (قوله
خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بان بعد كى المصدرية فى النثر فيجوز
عندهم جئت كى ان تكرمنى على ان كى المصدرية هى الناصبة وان مؤكدة لها وتقدير
اللام قبلها (قوله واما حروف العطف فاربعة) أى باعتبار الاضمار بعدها بقطع
النظر عن كونه واجبا أو جائزا واما جعل الشارح لها ثلاثة فباعتبار الواجب (قوله منها
ما لا يجوز معه الاظهار وهو او) فيه نظر بل او والفاء والواو تارة يجب الاضمار كما
اشار له المتن بقوله و بعد ثلاثة من احرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار
كما اشار له بقوله و بعد الفاء والواو وأو ان عطفن على اسم خالص وقد اشار المصنف
الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وثم ان عطفن وهذا الذى اخذناه
مر... هو ما بينه بقوله ولك معين ومع لام التعليل الخ فول العطف فى الاربعة جائز
اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة أولا يجب فيها الاضمار كان
حروف الجر يجب فيها ذلك ماعدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتى للعاقبة
فيدخل فى حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح فى موضعها
الى او الا) المناسب ما قاله فى الخلاصة اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا لان حتى
معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثانى التعليل مثل كى فجملة المعانى
لأو ثلاثة الى والا و كى مثال التعليل لارضين الله أو يغفر لى ولا يناسب فيه معنى
الى او الا لانه يوهم انقطاع الرضى اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين

كقول الله تعالى ما كان الله
ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه
وما كان الله ليطلعكم على
الغيب وهذه يجب اضمار ان
بعدها * وأما كى فى نحو
جئتك كى تكرمنى اذا قدرتها
تعليلية بمنزلة اللام والتقدير
جئتك كى ان تكرمنى ولا
يجوز التصريح بأن بعدها
الا فى الشعر خلافا للكوفيين
وقد مضى ذلك * واما حروف
العطف فأربعة وهى او
والواو والفاء وثم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز معه
الاظهار وهو او ومنها ما لا
يجب معه الاضمار وهو ثم
ومنها ما تارة يجب معه
الاضمار وتارة يجوز معه
الاضمار والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كله يفهم مما
ذكرت فى المقدمة فاما
أو فينتصب المضارع بأن
مضمرة بعدها وجوبا اذا صلح
فى موضعها الى او الا

الغاية في لا نتظرنه أو بمعنى والاستثناء في قولك لاقتلن الكافر او يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك اوتقضيني حقي وخرج بقوله اذا صح الخ التي لا تصلح في موضعها الا او الى اوكي وهي العاطفة على اسم خالص فتضمر ان جوازا كما يأتي (قوله فالاول كقولك الخ) أي بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح لمعاني او الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حقي) مفعول ثان لتقضيني والياء مفعول أول (قوله لاستسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للشيء عده سهلا والصعب ضد السهل والمنى جمع أمنية وهي اسم لما يقدّره الانسان وانقياد الآمال موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه وهي هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال جمع أمل وهو الرجاء والصبر حبس النفس على المكروه (الاعراب) اللام للابتداء واستسهلن مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وادرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وفاعله مستتر والمنى مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الا اداة استثناء لصابر متعلق بانقادت والشاهد في قوله او ادرك حيث جاء فيه او بمعنى الى وانتصب الفعل بان مضمرة وجوبا وأو أنت خبير بان جعل او على بابها لاحد الشيئين او الاشياء ممكن فما جعلوه فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلن الكافر او يسلم ولالزمنك أو تقضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة تؤول مع صلتها بمصدر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم أي ليكونن قتل مني او اسلام منه او ليكونن لزوم مني له او قضاء منه لحقي أو ليكونن استسهال مني الصعب او ادراك للمنى اه من التصريح (قوله والثاني) أي كون او بمعنى الا (قوله لاقتلن الكافر او يسلم) أي الا ان يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الاعجم قيل له ذلك للكنة كانت في لسانه من قصيدة من الوافر في هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة غمزت بالغين المعجمة والزاي بمعنى عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح وكعوب الرمح النواشز في أطراف الانابيب قال الشمني في حاشية المغني اختلف في معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الاينة توليناه بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائي وقيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذلو تعمد الكسر لم يستقم بعد اه وقال في التصريح وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا منع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في تأويل مصدر في هذا ونحوه أي

فالاول كقولك لالزمنك
اوتقضيني حقي وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر
والثاني كقولك لاقتلن
الكافر أو يسلم وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما

ليكون منى كسر لكعوبها أو استقامة منها اه (الاعراب) الواو عاطفة كنت كان واسمها اذا ظرف غمزت قناة قوم فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها أو حرف عطف بمعنى الا وتستقيما منصوب بان مضمرة والجملة من اذا وما بعده خبر كان والشاهد فى أو تستقيما (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خبير بأنه يصح هنا الغاية لان الاستقامة للباقى غاية الكسر المفسد ولذا قرر شيخنا الدردير فى الاثناء فى صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق الكوفيون بذلك ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه مجوزين ما لك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أفاده يس (قوله ولهذا رفع) أى ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رفع الخ لفقد الشرط منه لانها للاستئناف (قوله *ألم تسأل الربع القواء فينطق) *وتمامه * وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق * قاله جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن جبير من قصيدة من الطويل والربع المنزل حيث كان والجمع أربع وربوع ورباع والمربع المنزل فى الربيع خاصة والقواء بفتح القاف والمد الخالى الذى لا أنيس فيه ومدها أكثر من قصره والبيداء القفراء التى تبيد من سلكها اى تهلكه والسملق بفتح السين المهملة الارض الملساء وقيل القفر الارض التى لا تنبت شيئا (الاعراب) الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم والربع مفعوله القواء صفته فينطق الفاء للاستئناف وينطق مرفوع وهل حرف استفهام بمعنى النفى وتخبرنك مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة اليوم ظرف لتخبر وبيداء فاعل تخبر وسملق صفة لبيداء (قوله وذلك) أى وبيان الرفع فى البيت (قوله عاطفة) أى لمجرد العطف والا فالسببية عاطفة أيضا كما تقدم (قوله لجزم ما بعدها) لعطفه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية لانتصب ما بعدها) لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى اقتضاء السببية للنصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءه للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء فيه أى فى البيت للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أى فقد العطف المقارن للسببية

أى الا ان تستقيم فلا كسر كعوبها ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه واما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما احدهما ان تكون الفاء للسببية والواو للمعية فلهذا رفع الفعل فى قوله *ألم تسأل الربع القواء فينطق* وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لانتصب ما بعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف

وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتى الثانى ان يكونا مسبوقين بنفى او طلب فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا وأما قوله

سأترك منزلى لبنى تميم
وألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة وقيل الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة فأبدلت فى الوقف الفا كالف على سفعا بالالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل فى غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا الطلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وهذه المسئلة التى يعبر عنها

فى الاشتراط (قوله على انه للاستئناف) أى الخالى من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذن لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المتقدم وكأنه قال وانما ارتفع فى قوله ألم تسأل الخ لقصد العطف وفى قوله تعالى ولا يؤذن الخ لقصد السببية بل هى لمجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضى النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلى الخ) قاله المغيرة بن حنباء بن عمرو الحنظلى وحنباء لقب أمه غلب على أبيه * واعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلى مفعوله ولبنى تميم متعلق بأترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو فى غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستريحا منصوب بان مضمرة بعد الفاء فى غير الطلب والشاهد فى قوله فاستريحا حيث نصبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين انه روى لاستريحا ولا اشكال عليه اه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما فى العينى وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد انه بالنصب فيكون فيه شاهدان وان كان المصنف انما تعلق بقوله فاستريحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفى ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل فى غير الطلب فيرتكب اخف الضرورتين وهو النصب بدون نفى او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا استفاد من الفيشى (قوله وقولنا الطلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل او بالحرف فيعم العرض والتحضيض والاستفهام والتمنى واما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قابل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهى طلب الاعلى الكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج والتمنى طلب ما لا طمع فيه أى المستحيل او ما فيه عسر كقول الفقير ليت لى مالا فاحج منه والنفى هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجى وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فالجملة تسعة وقد نظمها بعضهم فى بيت من بحر البسيط فقال

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذا النفى قد كملا

انتهى مدابغى وقال فى التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترجى بالتمنى فى نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب فى جواب لعلى ابلغ الاسباب ومذهب البصريين ان الترجى ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها فى توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب

ولكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفي فنحو قولك ما تأتيني فأكرمك ولك في هذا أربعة اوجه احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك للمعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه ان تقدره مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ما تأتيني فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها الاتيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد قاسيا فيعطف على عبده اى فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما اخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ما تأتينا فتحدثنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث

الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلمت ان من زاد الترجي قصره على الفعل بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو مفاد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * ولكن في شرح الازهرية اعلى ارادة الشيخ فيفهمني أو و يفهمني (قوله بمسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء او الواو ليست أجوبة للطلب والنفي وانما الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الاول كالجزاء فسميت أجوبة قاله يس لكن هذا الترتيب انما يظهر في الفاء لا الواو فتأمل (قوله أما النفي) سواء كان بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك أو بالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا أو التقليل المراد به النفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصريح وقوله غير آت فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثرون على منعه نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله ان تقدره مبنيا على مبتدا) أي خبرا به عن مبتدا محذوف قال في المغني يحتمل ان تقدير المبتدا لايضاح الاستئناف ويحتمل انه لا يستأنف الا على هذا الوجه ويكون هذا أمرا اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا موضحا لان ترتب العطف على عدم القسوة أمر ظاهر فيوضح الخفي (قوله ويذكر النحويون هذين الوجهين) أعني عطف الفعل على الفعل فيشاركه في النفي واستئناف ما بعد الفاء فيكون مثبتا وما قبلها منفي والمعنى على الوجه الاول ما تأتينا فما تحدثنا فانتفى الاتيان والتحدث وعلى الثاني ما تأتينا فأنت تحدثنا أي فثبت التحدث مع عدم الاتيان وهذا الوجه الثاني معترض لانه لا يمكن تحديث بدون اتيان اذا علمت ذلك فقول الشارح وهو سهو أي ما ذكره النحويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه الاول لا سهو فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث أي كما هو معنى الوجه الثاني واما الوجه الاول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو الخ) ذكر في المغني توجيها لما ذكره النحويون وهو ان المعنى ما تأتينا في المستقبل وقال الفيشي يمكن ان يكون قائل ذلك يكره اتيان المحدث في المستقبل فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون القول له والقائل بمكانين متقاربين يمكنهما المكالمة ويتعذر منهما الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه

والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرام مني أي ما يكون منك اتيان فيعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام وهذان الوجهان سائغان فيما تأتينا فتحدثنا الذي يصح أن يقال ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث وان يقال ما تأتينا فكيف تحدثنا وتلخص ان لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين * فان قلت هل يجوز ان يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على احد الوجهين المذكورين للنصب * قلت

وقوله ويوجد الحديث أي المترتب على الاتيان هذا والتحصيل أما وجود حديث عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله ما مثلت به لك) وهو ما تأتينا فاكرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين ان أكرمك عطف على تأتينا وان الاكرام مسبب عن الاتيان ولذا وجب النصب فيهما الا أنه في الوجه الثالث يلاحظ النفي منصبا على المعطوف الذي هو المسبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ انصبابه على المعطوف عليه فينتفي المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من نفي السبب نفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول) أي المصيد مما قبلها (قوله أي ما يكون منك اتيان فيعقبه مني اكرام) يتبادر من تلك العبارة ان الفاء للعطف والتعقيب بدون سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أي على طريق التسبب تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام) هذا صريح في ان المعطوف عليه مثبت لا انه منفي ضمنا خلافا لقول الفيشي ان المعطوف عليه منفي ضمنا تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة والا فالمعطوف منفي ضمنا وكان المناسب للفيشي أن يقول هنا مثل ما قلنا ويحذف ما قاله أولا في قوله منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي انه منصب على المعطوف عليه ضمنا الاعلت قريبا تأمل (قوله وقد انتفى) أي المعطوف عليه الذي هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع سائغان الخ وعلى ما قدمناه لك يصح جريان الاوجه الاربعة في ما تأتينا فتحدثنا فالوجه الاول من الاربعة معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثاني انتفاء الاتيان واثبات التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان فيتضمن انتفاء التحديث تأمل (قوله ما تأتينا محدثا) هذا حل معنى والمناسب لما قدمه في بيان الوجه الثالث ان يقول ما يكون منك اتيان بدون تحديث (قوله وان يقال ما تأتينا فكيف الخ) المناسب لما قدمه في بيان الوجه الرابع ان يقول ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفي التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ما تقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان تأمل (قوله ان لنا في الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفي المعطوف والمعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن النفي فقط فينتفي المعطوف عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فيهما للسببية مع العطف لكن تارة يلاحظ النفي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه

ويتضمن

و يتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه منتفيان في الوجهين انه في الوجه الاول النفي منصب عليهما صراحة وفي الثاني صراحة على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تأمل (قوله ثم يجوز على الوجه الثاني الخ) أى والقصد نفي المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة في المعطوف عليه وضمنا في المعطوف وقال البيضاوي لو جعله جوابا لدل على عدم اعتذارهم لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اهقوله ثالث لعدم قراءة النصب ويفيد انه لم يقرأ بالنصب وحينئذ فقول الشارح لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أى ولا الشواذ ويحتمل انه قرئ في الشواذ لانها لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أى فيوجد اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد اكرام فالنفي منصب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مرادا) أى ليس المراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد نفي الامرين (قوله رؤس الآى) أى أواخر الآيات (قوله ومن مجيء) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال يس قوله لا يقضى الخ أى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون أى لا يكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفي نظائره لان ان تجعل مابعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب ان يكون المعطوف عليه وهو ماقبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب اه وقال البيضاوى لا يحكم عليهم بموت ثان فيموتوا و يستريحوا وقرئ فيموتون على حد ولا يؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ماتأتينا الخ) أى فالقصد نفي القضاء فيلزمه نفي الموت (قوله لا على قولك الخ) أى ليس القصد نفي الموت و يثبت القضاء فيقضى عليهم ولا يموتوا لان هذا فاسد (قوله ولو قلت ماتأتينا الا فتحدثنا) أى مما انتقض فيه النفي بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ماتأتينا فتحدثنا الا في الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع و يتفرع على ذلك مالو قلت ماجاءني أحد الازيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعته لتأخره عنه (قوله ونفي النفي ايجاب) أى يستلزم الايجاب لا أنه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله يا ناق الخ) قاله أبو النجم العجلي والناقة انثى الابل أصلها نوقة تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا ويجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق

فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ماتأتينا فتحدثنا بل تأتينا غير محدث الا ترى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا * فان قلت فاذا كان النصب في الآية جائزا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين * قلت لوجهين أحدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كلما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثاني ان الرفع هنا بثبوت النون يحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصب بحذفها فيزول معه التناسب ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على قولك ماتأتينا فكيف تحدثنا لا على قولك ماتأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ماتأتينا الا فتحدثنا أو ماتزال تأتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفي في المثال الاول قد انتقض بالا وفي المثال الثاني هو داخل على

زال و زال لا نفي ونفي النفي ايجاب وأما الامر فكقوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا * وشرطه أمران أحدهما ان يكون بصيغة الطلب

ويجمع اينق على ايانق والعنق بفتحتين سير مسرع تحرك الابل فيه اعناقها
(الاعراب) يا حرف نداء وناق منادى مرخم وبالضم القاف على لغة من لا ينتظر
وفتحها على لغة من ينتظر وسيري فعل أمر والياء فاعل وعنقا مفعول مطلق نائب
عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أي سيرا عنقا قاله العيني وفسيحا صفة له ومعناه
واسعا الى سليمان جار ومجرور متعلق بسيري فنستريحا منصوب بأن مضمرة لانه
جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدا
خبره حديث أي كافيك الحديث أي كف عن الحديث واصل المثال المسموع
حسبك فينام الناس واختلف في اعرابه فالجمهور على ان حسب مبتدا خبره
محذوف أي حسبك السكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه في
معنى ما لا خبر له وهو اكفف وقيل الضمة للبناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على
الضم لانه كان معربا واجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر انتهى
تصريح وبس على الفاكهي (قوله لم يجز خلافا للكسائي) أي القائل بجواز
النصب بعد الخبر (قوله والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم
الفعل موضوع للطلب على قول بخلاف التمني والترجي فانه مستلزمه لا موضوعه
فاسم الفعل اولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضي عطف مصدر مؤول على
مصدر متصيد واسم الفعل جامد لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما
المصدر الصريح اذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب ما بعده وينبغي ان
يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل يخالفه ومشى الفاكهي والفيشي
وغيرهما على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه
موضوع لما كان بحروف الفعل ومعناه خصوصا وقيل انه موضوع للطلب كالفعل
وأعطي حكم الفعل ورد بان فعل الامر اصح وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر
المنسبك منه مع أن بخلاف اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى
شنواني مع زيادة ومعنى اجدر احق (قوله واما النهي فكقولك لا تفعل فأعاقبك)
فأن أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة في جواب النهي بعد فاء السببية (قوله
لا تفتروا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسحتكم يسحت
فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه في جواب النهي بعد الفاء
قال البيضاوي ويسحتكم يهلككم ويستأصلكم (قوله ولا تطغوا) مجزوم
بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ويحل منصوب بفتحة ظاهرة لانه في جواب
النهي ومثل بثلاثة أمثلة الاول للفعل الصحيح اللام والثاني للمعتل بالياء والثالث
للمعتل بالالف والفعل الاول لا تفعل والثاني لا تفتروا والثالث لا تطغوا

ولو قلت حسبك حديث
فينام الناس بالنصب لم يجز
خلافا للكسائي والثاني ان
لا يكون بلفظ اسم الفعل
ولا يجوز أن تقول صه
فنكرمك بالنصب هذا
قول الجمهور وخالفهم
الكسائي فاجاز النصب
مطلقا وفصل ابن جني وابن
عصفور فاجازاه اذا كان
اسم الفعل من لفظ الفعل
نحو نزال فنحدثك ومنعاه
اذا لم يكن من لفظه نحو صه
فنكرمك وما أجدر هذا
القول أن يكون صوابا *
وأما النهي فكقولك لا تفعل
فأعاقبك وقول الله تعالى
لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي

(قوله ولو نقضت النهي بالا) قال يس وهل التقييد بالا شرط ليخرج غيرها أم لا محل نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان النقض بالا بعد الفاء لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا اه يس على الفاكهي (قوله وأما الدعاء) كان المناسب ذكر جواب الالتماس الذي هو الطلب من المساوي أو يقتصروا على الامر ويجعل شاملا للدعاء والالتماس كما هو الطريقة الراجحة وقوله الدعاء أي بشرا وبخير فقوله اللهم تب دعاء بخير وقوله ربنا اطمس الخ دعاء بشر وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وفقني الخ) هو من الرمل ورب منادى حذف منه ياء النداء وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة تخفيفا ووفقني فعل دعاء والنون للوقاية والياء مفعول والفاء في الجواب وأعدل منصوب بان مضمرة وجوبا وعن سنن متعلق باعدل وفي خير متعلق بمحذوف حال وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل القافية والشاهد في قوله فلا اعدل والمعنى يارب وفقني حتى لا اميل عن طريق الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشرطه ان يكون بالفعل) أي على طريق الاصالة فخرج بالفعل الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقولنا على طريق الاصالة الدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة اه يس على الفاكهي (قوله واما الاستفهام) عرفه العلماء بقولهم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم فهم نفسه فأل في الفهم للعهد فخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لكن فهم المخاطب نعم يرد عليه فهمني الا ان يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشنواني لو قال طلب الافهام لكان له وجه اذ المستفهم لا يطلب الا ما يمكن ان يفعله المخاطب وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره واجيب بان المطلوب الحقيقي من الاستفهام هو الفهم أي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام وسيلة لذلك المطلوب واعتبار المقاصد اولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل الطلب الفهم لا الافهام اه (قوله فشرطه ان لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام أيضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت زيدا فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا اذ تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضي الفعل فانما يقدر فيه مصدره مقدرا استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك اى ايكن منك ضرب زيد فضرب منا واما الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقيل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح وقيل ينصب اه يس على الفاكهي (قوله خبرها جامد)

ولو نقضت النهي بالا قبل الفاء نحو لا تضرب لم تنصب فيجب في الاعمر افيغضب نصب الرفع * وأما الدعاء فكقولك اللهم تب على فأتوب وقول الله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر
رب وفقني فلا أعدل عن
سنن الساعين في خير سنن
وشرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب * واما الاستفهام فشرطه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه * ولا فرق بين الاستفهام بالحرف

نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعوني فأستجيب له من يستغفرني فأغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فأزورك ومتى تسير فأرافقك وكيف تكون فأصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * قلت لوجهين أحدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثاني ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر

لانه لا يمكن تصيد مصدر منه بخلاف لو كان مشتقا فيتصيد منه المصدر اه تقرير (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز ان يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا اه يس على الفاكهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من ان تكون مركبة مع ذا وما بعدها خبر وان يكون مبتدأ وذا خبر والذي صفته أو بدل منها وينبغي ان تكون ذا على الثاني اشارة لئلا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم من ذا الذاهب ماذا التواني اه بهامش (قوله برفع يضاعف) أي على الاستئناف وقوله ونصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع على الاستئناف والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاغفر له (قوله أين بيتك) اين خبر مقدم وبيتك مبتدا مؤخر واين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول لتسير فهو مبني على السكون محله نصب قال في التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب على سببه خلافا للكوفيين قال شارحه بدر الدين مكملا لشرح والده لا يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد اجاز الكوفيون متى فآتيك تخرج ومتى فاسير تسير اه والراجح الاول (قوله وكيف تكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة وقوعها في زمان فهو ظرف زمان اعتباري اه فيشي ولعل ماقاله الفيشي ان المصنف ذكر كيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتيج لما قاله الفيشي لان المقرر ان يكون تامة وكيف حال ويجوز ان تكون ناقصة وكيف خبرها مقدم ولم يذكروا انها ظرف اصلا بل هي اسم استفهام حال أو خبر لتكون تأمل (قوله فان قلت فما بال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجبا مع انه جائز الا ان يقال قوله فما بال الفعل لم ينصب أي لم يصح نصبه (قوله فما بال الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وبال خبره (قوله فتصبح) أي فهي تصبح والضمير عائد على القصة وانما قدره مؤنثا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار نظرا الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وعلى ما قررنا فتصبح خبر فهو في محل رفع ويجوز ان يكون تصبح بمعنى اصبحت عطفا على أنزل فلا موضع له (قوله قلت لوجهين) اى عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أي لكونه تقريريا بعد دخول النفي وان شئت قلت انكار بالنفي فيعلم منه أنه لا نصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول من قولين (قوله والثاني

الخ)

الخ) وعلى هذا فالفاء ليست للسببية بل للاستئناف ولو كانت للسببية لنصب في جواب الاستفهام التقريري وهو قول آخر فالجواب الاول مبني على قول والثاني على قول وقد تقدم عن يس الخلاف في ذلك والحاصل ان الجواب الاول يقول ليس هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست الفاء للسببية وان وجد الاستفهام اه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اصباح الارض مخضرة (قوله فلو كانت العبارة انزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال ألم انزل هكذا الظاهر والذي في الآية ألم والم لا تدخل على الماضي فالمناسب ان يقول فلو كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريري فينصب في جوابه على قول (قوله هذا الوجه) أي الثاني الذي افاد عدم النصب بعد الفاء اذا كان ما بعدها لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب في قوله فأواري مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالمنع حاصله لا نسلم انه نصب في جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الخ) ارادة الاستفهام معلم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غالط في ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكاري فيفيد عدم العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه تقرير لكن كلام المفسرين يدل على انه استفهام تقريري أي اقرار بالعجز لانه كان متحيرا قبل رؤية الغراب (قوله واما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب بلين ورفق (قوله ألا تقع الماء فتسبح) أي ألا تنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الخ) هو من البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلف في الكريم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمي الكثير كريما وقيل هو الذي يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذي يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذي له قدر عظيم وخطر كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرأ عن النقائص والآفات (الاعراب) يا حرف نداء وابن منادى والكرام مضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء وما موصولا وقد حرف تحقيق وجملة حدثوك صلته والعائد محذوف تقديره به والموصول وصلته في محل نصب مفعول تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكمن سمعا خبر ومن موصولة (قوله التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما ياء مثناة من تحت وهو الطلب بحث وازعاج (قوله متقاربان) أي في المعنى وقوله لجمعهما في قوة العلة كانه قال متقاربان في المعنى لانه يجمعهما التنبيه على الفعل أي على طلب الفعل والفرق بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وانت خبير بان حقيقة

وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب * فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي فان مواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشئ لا يكون سببا في حصوله * قلت ليس أواري منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون فان قلت فقد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام * قلت هو غالط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقولك الا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان

العرض مميزة بقولنا برفق ولين وحقيقة التحضيض مميزة بقولنا بحث وازعاج فهما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالتقارب من حيث جمعهما في التنبيه على الفعل تأمل وقوله التنبيه على الفعل أي ذو التنبيه لان العرض والتحضيض حالة نفسية (قوله يجمعهما التنبيه الخ) قال الفيشي استفيد من هذه العبارة ان التحضيض والعرض لا طلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهو مذهب المحققين من ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد له في غير هذا الكتاب وعبارة الفرق بين التحضيض الطلب بحث والعرض الطلب بلين فيهما ما اشتهر اه (قوله واما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على قولهم العرض الطلب برفق والتحضيض الطلب بحث فانهما لا يتأتيان في الآية اه فيشي والذي في الاشموني التمثيل للتحضيض بآية لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق واعلم ان المتبادر من لولا التحضيض وهو غير مناسب في جانب الرب فتستعار لولا من التحضيض الى الدعاء هذا هو المناسب في المقام وحينئذ كان المناسب للشارح ان يحذف العرض لان المتبادر من الآية التحضيض لا العرض بدليل ان الاشموني مثل بها للتحضيض تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أي نقلت العبارة الدالة على التحضيض واستعملت في الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعارة ويؤيده قوله أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الدعاء بمطلق التحضيض أو العرض على ما قال ثم استعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التحضيض الخاص للدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض والتحضيض) وهي لولا فان لولا موضوعة للعرض والتحضيض وان كان المناسب في المقام تشبيه الدعاء بالتحضيض الذي هو المتبادر من لولا فالاولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثل بها للتحضيض (قوله واما التمني) هو حقيقة تشوف النفس أي ميلها الى حصول الشئ الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل اكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله قالوا في التمني طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال الشنواني قولهم طلب ما لا طمع فيه الخ أي بليت لتخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ذلك فانه لا يسمى تمنيا اه والترجي حقيقة ميل النفس الى حصول الشئ الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشئ يطلبه قالوا في الترجي هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله ياليتني كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد

يجمعهما التنبيه على الفعل بأداة التحضيض الآن في التحضيض وأما قوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق فمن باب التمسك بجواب الدعاء والكلام جواب التحضيض استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء * وأما التمني فكقوله تعالى ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقول الشاعر

التمني

التمني سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول كما في الآية التي مثل بها الشرح أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثك اى ليت اتيانا منك فتحدث منا ولا يقدر ليت كان اتيان منك فحديث منا لان ذلك تقدير لا يحتاج له واما اذا كانت ليت داخلة على ضمير شأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع وان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمني فيصح ان يقال انه في تقدير ليت الشأن ان يكون منك اتيان ما كرام وليت الشأن يفعل اتيانا فاكراما وقوله ياليتني كنت معهم الخ أي ليت لى كونا معهم ففوز اه يس على الفاكهى (قوله ألا رسول الخ) قاله أمية بن أبى الصلت من البسيط وتمامه * مابعد غايتنا من رأس مجرانا * ومجرى بضم الميم مصدر ميمى بمعنى الاجراء اضيف الى نون المتكلم * ألا للتمني ورسول مبنى على الفتح لان ألا تعمل عمل لا التبرئة وانا في محل نصب على الصفة ومنا في محل الخبر للا وقال بعضهم رسول مبتدأ وانا صفة ومنا خبر فيخبر منصوب في جواب التمني وهو محل الشاهد وما اسم موصول مفعول يخبر وبعد خبر لمحذوف أى المسافة التي هي بعد غايتنا حال كونها كائنة من رأس مجرانا وقال في الشواهد ياحرف نداء والمنادى محذوف أى ياقوم وبعد مفعول يخبرنا خلافا لقول الشواهد انه مفعول لمحذوف وغايتنا مضاف اليه فعلى نسخة الشواهد يابعد غايتنا بحرف النداء والذى في النسخ مابعد (قوله فهذه امثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف في الناصب للفعل فذهب البصريون الى ان الناصب ان مضمرة وهو مادرج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفيين الى ان مابعد الفاء منصوب بالخلاف وبعضهم الى ان الفاء هي الناصبة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم كما تقدم والخلاف في الواو كالخلاف في الفاء اه اشمونى (قوله فسمع الخ) وفي بعض النسخ فسمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة وهذه هي الموافقة لما يأتي فانه ذكر امثلة خمسة وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة وهي الصواب لان قوله وتأتى مثله من كلام المولدين وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في ثلاثة وهي فاسدة لانه يقتضى ان الجملة سبعة مع أنها ثمانية قال ابو حيان ولا احفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهي الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه وحينئذ فيعلم من كلام ابى حيان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجي أحد الاربعة وعليه فالمناسب ان يقول فسمع في ثلاثة وقاسه النحويون في خمسة تأمل (قوله ولما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه

ألا رسول لنا منا فيخبرنا
فهذه أمثلة النصب بعد الفاء
في هذه المواضع
التسعة وأما النصب بعد
الثمانية في المواضع
واو المعية في أربعة
المذكورة فسمع في أربعة
وقاسه النحويون في أربعة
فالاربعة التى سمع فيها
أحدها النفي كقوله تعالى
ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين والثاني
والله أعلم أنتم تجاهدون
ولا انهم يرون

وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل أحسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثاني الامر كقوله

فقلت ادعي وأدعو ان أندى ‏ لصوت ان ينادي داعيان

والثالث النهي كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره ‏ هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها ‏ فاذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويشتفي ‏ بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله ‏ عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فاذا اردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر عما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثاني

انتفى اعدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يقال لما النفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر اه يس على الفاكهي وقال البيضاوي ولما يعلم الخ أي ولما تجاهدوا والفرق بين لما ولم أن لما لتوقع الفعل فيما يستقبل وقرئ لما يعلم بفتح الميم على ان اصله يعلمن فحذفت النون وقرئ ويعلم الصابرين برفع يعلم والواو للحال أي ولما تجاهدوا وانتم صابرون اه (قوله وتطمعون الخ) هذا تفسير لحسبتم (قوله بل أحسبتم) اشار به الى ان أم من قوله ام حسبتم للاضراب مع الاستفهام الانكاري (قوله وحالتكم هذه) أي عدم المجاهدة مع الصبر أي انتفى جهادكم الصاحب لصبركم (قوله فقلت ادعي الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعيش الحطيئة وقال الزمخشري ربيعة بن جشم وقال ابن بري دثار بن شيبان النمري من الوافر وادعي أصله ادعوي استثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدئ بالفعل فقال البدر بن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل ولذا قال ابوه في شرح الكافية وفي ايضاح أبي علي ما نصه وتقول للمرأة أغزي أدعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد وأندى أبعد صوتا والندى بعد الصوت اه يس والمعنى قلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا اه تصريح (الاعراب) ادعي فعل وفاعل وكذلك ادعي وأدعو امنه وبان مضمرة ان حرف توكيد أندى اسمها ولصوت بكسر اللام متعلق بأندى وان بفتح الهمزة ينادي بكسر الدال منصوب بان وداعيان فاعل وان ينادي خبر ان (قوله كقوله لا تنه) أي قول ابي الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووي وتقدم الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد في وتأتي مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد النهي وبعده في بعض النسخ قبل قوله ابدأ بنفسك بيتان وهما

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنا ‏ * ‏ كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا ‏ * ‏ نصحا وأنت عن الرشاد عقيم

ابدأ بنفسك الخ (قوله وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا) أي فهو مفيد للنهي عن كل واحد منهما قال الدماميني وفيه نظر لانه يحتمل نفي الجمع بينهما كما يحتمل النفي عن كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما وقت المجيء فاذا جيء بلا صار الكلام نصا في الاول اه وأجاب الشمني بأن معنى قولهم كل واحد أي ظاهر اذ لا ينافي انه يحتمل نفي الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك أكل للسمك وشرب

لات واشار المؤلف بذلك الى ان واو المعية عاطفة لمصدر مؤول على مصدر متوهم
نظير ما قيل في الفاء وجعلها الاصل جملة محل معنى لا محل اعراب (قوله يا ليتنا نرد
ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بنصب نكذب ونكون في قراءة حمزة
وحفص واقتصر في التوضيح على قوله يا ليتنا نرد ولا نكذب ولم يذكر ونكون وهو
صحيح ايضا وعبارة الاشموني كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد في
نكون واما نكذب فهو بالرفع عطف على نرد اه والصواب ما قدمناه تأمل (قوله
والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة) تصغير حطأة وهي الضرطة الم الخ
هذا البيت لم يوجد في شواهد هذا الكتاب ولعله مبني على اسقاط قوله والخامس
الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق ووقع في أربعة على ما هو في بعض النسخ والتمثيل
بالبيت للاستفهام مبني على ان الاستفهام التقريري ينصب المضارع في جوابه
وهو أحد التأويلين السابقين واما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب
المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد في قوله ويكون بالنصب
والهمزة للاستفهام ولم جازم وأك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا
واسمها ضمير وجاركم خبرها ويكون بالنصب والمودة والاخاء اسمها وبيني وبينكم
خبر يكون (قوله بعد أربعة أحرف) قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها اه يس
على الفاكهي (قوله أو يرسل) على قراءة النصب بأن مضمرة بعد أو والتقدير أو أن
يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر عطف على وحيا كأنه قيل وما صح لبشر أن يكلمه
الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فالكل مصادر وقعت أحوالا من
الفاعل اما الوحي والارسال فامرهما بين واما من وراء فهو متعلق بمصدر محذوف
وكأنه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو كأنه قيل وما كان لبشر يكلمه الله الا وحيا
او اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا
التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بالوحي
أو بأن يسمع من وراء حجاب أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة
حرف الجر واما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء هنا
استثناء منقطع نظرا للظاهر فالقول المبني بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون
الكلام اه يس والمراد بالوحي الكلام الخفي الذي يدرك بسرعة ليس بحرف
ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع للنبي ليلة المعراج وقوله أو من وراء حجاب كما وقع
لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حامل الوحي هكذا يستفاد
من البيضاوي (قوله يقرأ في السبع برفع يرسل) وهي قراءة نافع بناء على ان أو يرسل
مستأنف والفعل خبر لمحذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه ان تكون

والرابع التمني كقوله تعالى
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا ونكون من المؤمنين وقوله
والخامس الاستفهام كقوله
وهو الحطيئة
ألم أك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء
وينتصب الفعل المضارع
بأن مضمرة جوازا لا وجوبا
بعد الاربعة احرف وهي
اللام والواو وثم وأو بعد اذا
عطفن على اسم صريح مثال
ذلك بعد أو قول الله تعالى
وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا أو من وراء حجاب
أو يرسل رسولا فيوحي باذنه
يقرأ في السبع برفع يرسل

أو للاستئناف على نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك وجعلت أو يقضيك مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك اه يس (قوله ونصبه) وهى قراءة غير نافع وقد تقدم تقرير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) واما على قراءة رفع آوى فهو خبر لمبتدا محذوف وآوى مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل أى أنا آوى قرره شيخنا دردير وجواب لو محذوف أى لبطشت بكم (قوله فى محتسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جنى لا بالجر عطف على محتسبه بدليل قوله وقالوا أى قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر السبعة) وهم ما عدا نافع (قوله ميسون) بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة فى آخره نون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بحدل) بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام اسم رجل وميسون هذه زوجة معاوية وهى أم يزيد تزوجها معاوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى ناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد هذه الابيات

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الى من علج عنيف
خشونة عيشتى بالبدو أشهى * الى نفسى من العيش الطريف
فما أبغى سوى وطنى بديلا * فحسبى ذاك من وطن شريف

فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت حتى جعلتنى علجا عنيفا ذكره الحريرى فى درة الغواص وقال العينى الابيات من بحر الوافر تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية والصحيح ولبس بواو العطف لانها جملة عطفت على جملة قبلها ومن روى للبس باللام فهو خطأ والشاهد فى تقر حيث نصب بأن مضمرة ويجوز رفع تقر على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء من الثياب الرقيقة اه قال الدمامينى والارواح جمع ريح وتخفق بكسر الفاء مضارع خفقت الريح أى

وقال أبو بكر بن مجاهد ونصبه ... رحمه الله أو آوى ... الثورى ... أو آوى بنصب لى بكم قوة أو آوى ورد عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره وقالوا آوى ولا وجه له ... قراءة أكثر ... وجوها ... أو يرسل رسولا السبعة ... بالنصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكأنه قيل لو أن لى بكم قوة أو آواء الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول ميسون بنت بحدل * ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف

دوى جريها والمنيف العالى والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف جمع شف بفتح الشين وهو ستر رقيق من صوف يشف ما وراءه كذا فى الصحاح وقال فى القاموس الشف بالكسر الثوب الرقيق ويحكى ما تحته اه ثم فى كسر بيتى بكسر السكاف أسفل شقة الخباء التى تلى الارض من حيث يكسر جانباه والرياح جمع ريح والياء بدل من الواو لسكونها اثر كسرة كما فى ميزان وتقول العرب الرياح كراهة الاشتباه بجمع روح والفج الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع مطلقا والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة ان الفتح لغة والبكر بفتح الباء الوحشية الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخى والعجل من ولد البقرة والعليف الذى يعلف ولا يرسل للرعى والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه (الاعراب) ولبس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو وعينى فاعل تقر وأحب خبر المبتدأ من لبس جار ومجرور متعلق بأحب والشفوف مضاف اليه والشاهد فى وتقر والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى (قوله الرواية فيه بنصب تقر) قال فى شواهد هذا الكتاب وروى وتقر بالرفع على ان الجملة حال من الفاعل المقدر والتقدير ولبسى عباءة قارة عينى أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ولا يجوز ان يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يعطف على الاسم الخالص اه لكن مجىء الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو شاذ والاحسن الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق وقال فى التصريح المعتر المعترض للمعروف والمعنى لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى السن (الاعراب) لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف أى موجود والجملة فعل الشرط وفأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وان أرضيه فى تأويل مصدر عطف على توقع أى لولا توقع معتر فارضائى له وما نافية كنت أوثر كان واسمها وخبرها وأترابا مفعول أوثر وفاعله مستتر على ترب متعلق بأوثر (قوله انى وقتلى سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخثعمى من البسيط وسليك اسم رجل والثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد به الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيمنع البقر منه فيضربه صاحب البقر ليذهب عن الماء فيشرب البقر والمناسب للمقام الاول لان الغرض من وقوع الفعل تخويف غيره وعافت كرهت الماء فلم تشربه وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى ديته (الاعراب) انى ان واسمها وقتلى مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا

الرواية فيه بنصب تقر وذلك بأن مضمرة على انه معطوف على اللبس فكانه قال لابس عباءة وقرة عينى ومثال ذلك بعد الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر اترابا على ترب

ومثال ذلك بعد ثم قوله الشاعر

انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه

مفعوله ثم أعمله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازا والمصدر المؤول عطف على قتلى والخبر محذوف أى موجود وكالثور خبر ان و يضرب مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما طرف بضرب وعافت البقر فعل وفاعل ولا شك ان قتل مصدر اوصريح في تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان أوما والفعل محله لا يقتضي تأويله بالفعل (قوله فرقا) أى خوفا وهو بفتح الميم نحو (قوله عن حمله) أى الضرب (قوله وقولى اسم صريح احترازا لخ) ذكر محترز صريح لم يذكر محترز اسم وذلك بأن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر في قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقوله اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف ولا بد ان يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليخرج الطائر فيغضب زيد الذباب فأل اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف و يغضب زيد جملة عطف على صلة ال والعاطفها بالفاء لم تحتج الى والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح وأنت خبير بأنه اذا كان من عطف الجمل فلا يحتاج لاخراجه لان الكلام في عطف فعل على اسم صريح وهذا عطف جملة على اسم مؤول وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرته فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب فلا شك في هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يجيئني فاضل و يتكلم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب و يشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذى يعطي معنى الفعل اعمالا للمعنى واهمالا للفظ فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اه ومنه يعلم ان اخراج الذى يطير الخ يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

﴿باب المجرورات﴾

المجرورات جمع مجرور أى لفظ مجرور أو مجرورة أى لفظة أو كلمة مجرورة وال للاستغراق أى جميع المجرورات ثلاثة أى ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التاء ولا تقل ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والا لحذف التاء هكذا توضيح كلام الفيشي واعترض بأنه اذا حذف المعدود يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجرور بالحرف) أى ما كان الحرف آلة جره والا فالجار هو المتكلم وقدم المجرور بالحرف لان الاصل في الجر ان يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة أو التضمين

قوله فرقا من الضرب أن يضربوا واتما امتنعوا من شرب الماء خوفا من حمله بخلاف الثور اه

قوله وقولى اسم صريح احترازا من نحو وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو يرسل رسولا الخ على قراءة من نصب العطف فيه وان كان على اسم متقدم وهو وحيا لكن ذلك الاسم في التقدير ليس بصريح فلا يكون مثالا لما نحن فيه بل هو واجب الاضمار بخلاف هنا فان الاضمار جائز مستشهد ابن مالك في شرح العمدة على ان الاظهار أحسن من الاضمار ثم ذكر نص ابن مالك

باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف

لمعنى الحرف (قوله وهو من الخ) أى حرف الجر من وما عطف عليها فلا يقال
يلزم على ما قاله الاخبار عن ضمير الجمع بواحد لما علمت انه لاحظ العطف قبل
الاخبار هذا حاصل ما فى الفيشى (قوله وهو من الخ) الحصر اضافى أى بالنسبة
للكثير المشهور والا فقد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت فى باب الاستثناء وهى خلا
وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها واثنان شاذان فى عمل الجر أحدهما
متى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى
كمه أى من كمه وقال الشاعر * متى لجج خضر لهن نئيج * والثانى لعل
فى لغة عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم

والشريم بفتح الشين المفضاة ومجرورها فى محل رفع مبتدأ ولهم فى لاميها الاولى
الاثبات والحذف وفى لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وما عدا
الاربع لا يجوز الجر به اه تصريح وقد ذكر فيه أن كى من جملة الشواذ والمصنف
هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسميت حروف جر لعملها الجر وقيل
لجرها الافعال الى الاسماء ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية
أو غيرها اه تصريح قال الفيشى قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان معانيها
لان هذا وظيفة اللغوى والاصولى اه كلام الفيشى وانما قدم المصنف من لانها أم
حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو لشبه
الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثنائية فان وقعت بين ذاتين
احداهما مالكة فهى للملك نحو المال لزيد والا فهى لشبه الملك وللاستحقاق
وللاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احداهما
مالكة فهى للملك أو غير مالكة فهى للاختصاص أو بين معنى وذات فهى
للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل
وقال الفيشى قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة
للمؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه وبيانه انه ان وقعت بين ذاتين
احداهما مالكة فهى للملك أو بين ذاتين احداهما مختصة بالاخرى لا تكون
لغيرها فهى للاختصاص أو بين ذاتين احداهما غير مختصة بالاخرى فهى
للاستحقاق وحينئذ فيكون ساكتا عما اذا وقعت بين معنى وذات تأمل لان
قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين
فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أى وأما

وهو من والى وعن وعلى
والباء واللام وفى مطلقا
والكاف وحتى والواو
للظاهر مطلقا

والتاء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكى لما الاستفهامية أو أن المضمرة وصلتها ومذ ومنذ لزمن غير مستقبل ولا مبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى قليلا ولمنكر موصوف كثيرا ولما أنهيت القول فى المرفوعات والمنصوبات شرعت فى المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بمجاورة وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هى العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك فى غير البدل وعامل محذوف فى باب البدل فرجع الجر فى باب التوابع الى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام * أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لانه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء واللام وفى

جرها المضمر فى قول العجاج

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا

فقال المؤلف فى التوضيح إنه ضرورة وقال فى المغنى والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة أى بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك فى الالفية فهذان قولان والفيشى يفيد قولا ثالثا وهو عدم جرها المضمر مطلقا أى لا شذوذا ولا ضرورة فجملة الاقوال ثلاثة كما قاله الفيشى وقوله خلى أى الحمار الوحشى والذنابات اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهى فى الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الثاء صفة له ومعناه قريبا والمعنى ان هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصريح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله مضافا) أى حال كون رب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم كما يأتى فى الشرح وندر تالرحمن وتحياتك فيما حكاه سيبويه أى دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادر فلذا تركهما المصنف (قوله المضمرة) أى المحذوفة (قوله ورب لضمير الخ) فى رب ثمان لغات ذكرها الشنوانى فى حاشية الآجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهى أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء مشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدهما تاء اه (قوله لضمير غيبة) واختلف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسى وكثيرون الى انه معرفة وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير اه تصريح (قوله بمطابق) للمعنى كما يأتى أمثلته فى الشرح وهذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربه امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء اه تصريح قال الفيشى قوله مميز بمطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التمييز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال ابو حيان لا أعرف من اشترط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أى مع مخالفته للفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها الضمير الغيبة (قوله ومجرور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح ان الجر بالمضاف وقيل بحرف جر مقدر فجملة الاقوال ثلاثة وسيأتى انه يمكن تأويل عبارة المصنف فيمشى على الراجح (قوله ومجرور بالمجاورة) سيأتى ان هذا قول مرجوح أيضا فحينئذ الراجح ان الجار اما حرف واما مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهى بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفى وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى اه تصريح

(قوله ومن أمثلة ذلك) مثل بأربعة عشر مثالا لان لكل واحد من السبعة مثالان مثال الجر للظاهر ومثال الجر للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فعن بمعنى بعد ويحتمل ان تكون على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عما قبله قاله الدماميني (قوله رضي الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهي بعد الشئ عما بعدها بسبب ماقبلها وهو هنا مشكل لانه يخل المعنى تباعد عنهم انتقام الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله الثاني مالايجر الا الظاهر) وجه اختصاص مذ ومنذ بالظاهر انهما لما اختصا بالوقت لانه معناهما اذا كانا اسمين نحصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى بانها لما نقصت عن الى بانها لاتجر الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوها بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كاك وطرد المنع في الباقي وفي الواو بحط رتبتها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته وفي رب لاختصاصها بالنكرة لانها علم على القلة والكثرة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملين والمعرف مادل على القصة فقط وفي التاء بحط رتبتها عن أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل بباب القسم وهو اسم الله وألحق به نحو رب (قوله وحتى) وهي للغاية ولا تجر الا الآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرت البارحة حتى الصباح والجر بها واجب وجائز فالواجب اذا كان ما بعدها غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزأ له ولم يقع الفعل له نحو صمت الايام حتى يوم العيد وانما امتنع العطف بها في الاول لانها انما تعطف بعضا على كل وفي الثاني لان العطف يراد به ادخال ما بعدها في حكم ماقبلها وهو متعذر هنا والجائز اذا كان ما بعدها بعضا وجزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الاسلام *(تنبيه)* ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدولا

عمل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزأ فهو

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم طبقا عن طبق رضي الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا به لله مافي السموات ومافي الارض له مافي السموات ومافي الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للموقنين وفيها ماتشتهي الانفس * الثاني مالايجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو الا انه الكاف وحتى والواو * الثالث مايجر لفظتين بعينهما وهو التاء فانها لاتجر الا اسم الله عز وجل وربما اضافا الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لأكيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وتربي لافعلن * الرابع مايجر

الخاص يقال لان جئتك أمس فتقول في السؤال عن علة المجيء لمه أو كيمه فكلما اسمان مجروران كذلك كيمه والاصل لما وكيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون ويحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وتفسيرها الثاني أن المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمني فان قدرت كي تعليلية فالنصب بأن مضمرة وأن المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكانك قلت جئتك لاكرام الخامس ما يجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لا يكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لا مبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا أو مذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ من وقت السادس ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من الظهرات وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مع انه المفرد المذكر وضميره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز

داخل والافهو خارج واتفقوا على ان حتى العاطفة يدخل ما بعدها والخلاف انما هو في الجارة الشرق ان العاطفة بمنزلة الواو انتهى مع زيادة من حواشيه (قوله فردا خاصا) المراد بالفرد الخاص الشخص أي لفظ خاص بخلاف النوع فانه كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والفعل كلي يصدق بأن يضرب وان يأكل وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله من علة الشيء لمه أو كيمه) وانما ذكر لمه مع ان الانظر وقد مع انه ليس مما نحن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا له باللام والمعنى لاي شيء كذا (قوله الثاني ان المضمرة وصلتها) وذلك ثانيا وهو ان المصدرية وصلتها فانهما في تأويل الاسم كقول النابغة

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أي انما يراد الفتى للضر والنفع أي ليضر من يستحق الضرر وينفع من يستحق النفع ويدي يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما اه تصريح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار ان صلة ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي مضارع فصلة أن أمر كلي تحته افعال كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال في الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر أن بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا انتهى مع شارحه (قوله الا ماضيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضرا) وهما بمعنى في (قوله منذ يوم الجمعة) اشارة للماضي وقوله منذ يومنا اشارة للحاضر ويكونان بمعنى من والى جميعا أي دالان على ابتداء الغاية وانتهائها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ ومنذ يومين أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله لا أراه منذ غد الخ) محترز ماضيا أو حاضرا (قوله وكذا لا تقول الخ) محترز معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرات) أنت خبير بأن ضمير الغيبة لفظه واحد كالاستفهامية الا ان قال ان ضمير الغيبة وان كان لفظه واحدا الا انه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا فصار كليا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والثاني كقول رجل

من ازد السراة الا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان
وذى شامة سوداء فى حر وجهه * مجللة لا تنقضى لأوان
ويكمل فى تسع وخمس شبابه * ويهرم فى سبع معا وثمان

وعن الفارسى ان عمر الجنى سأل امرء القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهى النكتة السوداء فى الجسم المخالف للونه وفى رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة ذات عز وجلال وروى محلجة بتقديم الجيم على الحاء أى منكسفة ويهرم أى يشيب قاله الحلبى اه تصريح وليس من حروف الجر لصدر الكلام سواها اه شيخ الاسلام ولا تتعلق بشئ لانها شبيهة بالحرف الزائد (قوله ربه رجلا لقيت) يحتمل ان مجرور رب مفعول لقيت ويحتمل انه مبتدأ ولقيت خبره (قوله اما بنوع الخ) الحاصل ان مذ ومنذ مختصان بنوع وان كى مختصة بفرد ونوع وان رب مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان ينبغى تقديم الخ) سؤال ثان (قوله ان يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كى ان رب مقدمة على مذ ومنذ المتأخرين عن كى (قوله والمختص بنوع) أى أو فرد ونوع أو نوع أو نوعين وقوله بفرد أى جنس فرد الصادق بفردين (قوله من أحكام رب) أى من قوله مميز بمطابق الخ وهذه الاحكام لكثرتها لا يناسب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المانع من تأخير التاء قطع النظير عن نظيره والمانع من تقديم رب قطع النظير أيضا والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظير) وهو التاء وقوله عن نظيره وهو الواو وقوله للنظير وهو حذف رب وقوله عن النظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشى (قوله كان ذلك قطعا أيضا) أى كان تقديم رب قطعا للنظير أيضا كما كان فى تأخير التاء قطعا للنظير وفى بعض النسخ كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير والمناسب رفع قطعا لانه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفها معه) أى مع المجرور والمذكور والمتبادر من العبارة حذفهما وليس مرادا بل المراد حذفها مع بقاء المجرور بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) و بدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن معمر
رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

نحو ربه رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير * فان قلت قد كان من حقك أن تؤخر التاء فى الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب بالنكرة واختصاص مذ ومنذ اما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص والمختص بنوع أقرب الى الاصل من مختص بفرد وكان ينبغى ان يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهى كى * قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانهما يشتركان فى القسم فتأخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت ان أذكر شيئا من أحكام رب اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فانى ذكرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك فلو كانت رب مقدمة كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الاحكام ثم قلت
* ويجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الديار واقضى أموت ومن جلاله يمنعني من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم و يروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء وبل قليل) لكن بعد بل أقل فاشتركا في أصل القلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف خافض ان وان أمن اللبس والا فيمتنع الحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان المانع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والا فلا منع لانه من مقاصد العقلاء وهنا قصد ليتجره من رغب في نكاحهن لجمالهن ومالهن ومن رغب عنه لدمامتهن وفقرهن انتهى شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذي أشار له بقوله قبل كي وعبارته تقتضي انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى *(تنبيه)* سكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض ان وان للخلاف في ان محل المخفوض نصب أو خفض أولا محل لهما وقد جزم في التسهيل بالاول انتهى شيخ الاسلام (قوله فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بالواو والصحيح ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبل فليس الجر بهما باتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض انما هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب انتهى اشموني (قوله ثم بينت ان حذفها وبقاء عملها الخ) وقد يحذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعي كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخير أي على خير فحذف الجار وأبقى عمله وقياسي كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أي بكم من درهم انتهى تصريح (قوله وبلد مغبرة الخ) و يروى ومهمه أي مفازة ومغبرة ملونة بالغبرة وهو لون يشبه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجى مقصور (الاعراب) بلد مجرور برب محذوفة نابت عنها الواو ومغبرة اسم مفعول صفة لبلدة ارجاؤه نائب فاعل كأن لون أرضه كأن واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفي الشطر الثاني القلب فان فيه عكس التشبيه مبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صارت بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف في القلب فقبله السكاكي مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ورده غيره مطلقا لانه من عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير

الملاحة

والفاء وبل قليل وحذف اللام قبل كي وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت ان رب تدخل على النكرة بينت أنها يجوز حذفها ومعه وأشرت بهذا الى انها لا يجوز حذفها اذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت انها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعني حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل فالكثير بعد الواو كقوله * وبلد مغبرة ارجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه * (قوله

الملاحة التي أورثها نفس القلب قبل كقوله * و بلد الخ والاعتبار اللطيف المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمن اعتبار الطيف لم يقبل كقول القطامي يصف ناقة بالسمن

فلما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

والمعنى كما طينت الفدن بالسياعا أي كما طينت القصر بالطين (قوله وليل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الصنم (قوله كموج) يقال ماج البحر موجا أي اضطربت أمواجه والبحر خلاف البر سمي بذلك لاتساعه ويطلق البحر على الشق والسدول جمع سدل وهو الستور والابتلاء الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل في هوله وصعوبته بموج البحر واستعار السدول لما يحول بين البصر وادراك المبصرات (الاعراب) وليل مجرور برب المحذوفة وكموج صفة ليل والبحر مضاف اليه وأرخى فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله مفعوله والجملة صفة لليل وعلى متعلق بارخى وبأنواع متعلق بارخى والباء للمصاحبة والهموم مضاف اليه وليبتلي مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام العلة وسكن للوزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذو الرمة من بحر الطويل والدوية أحد أسماء الارض وقوله اعتسفتها بالعين والقاف بعد السين دخلتها غسقا وهو الظلام قاله في الشواهد وفي بعض النسخ اعتسفتها بالعين المهملة و بالفاء بعد السين أي أخذتها على غير طريق لان الاعتساف الاخذ على غير الطريق (الاعراب) دوية مجرور برب محذوفة مثل السماء صفة لدوية ومضاف اليه واعتسفتها فعل وفاعل ومفعول وقد صبغ الليل الحصى الواو للحال وقد حرف تقريب وصبغ الخ فعل وفاعل ومفعول بسواد جار ومجرور ﴿تنبيه﴾ انما مثل المؤلف للواو بثلاثة امثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقق الكثرة في الواو وتحقق القلة في الفاء وبل تأمل (قوله فمثلك الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من الطويل والطروق الاتيان ليلا وألهيتها اشغلتها والمرضع التي لها ولد رضيع والتمائم جمع تميمة وهي المعوذة التي تعلق على الصبي وقاية له من اصابة العين والسحر ونحو ذلك وقوله محول بضم الميم وسكون الحاء وكسر الواو وهو الذي تم له حول أي سنة وفي نسخة مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وامه حبلى أو الذي يرضع وامه تجامع وأما المغيل بكسر الياء فهي التي تؤتى وهي ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم والمعنى قد خدعت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين مني (الاعراب) الفاء نائبة عن رب ومثلك مجرور برب وحبلى

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلي * وقوله * ودوية مثل السماء اعتسفتها * وقد صبغ الليل الحصى بسواد * والقليل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرئ القيس * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول * روي بجر مثلا على رواية من روى بجرهما واما من روى بنصبهما ومرضع وحبلى فمثلك مفعول الطروق ومثال بل قوله

حرف آخر في موضع خاص
وفي جميع الحروف في موضعين
خاصين أما الأول ففي لام
التعليل فإنها إذا جرت كي
المصدرية وصلتها جاز لك
حذفها قياسا مطردا ولهذا
تسمع النحويين يجيزون في
نحو جئت كي تكرمني أن
تكون تعليلية وأن مضمرة
بعدها وأن تكون كي
مصدرية واللام مقدرة قبلها
وأما الثاني فإذا كان المجرور
أن وصلتها أو أن وصلتها فالأول
كقولك عجبت أنك قادر أي
من أنك وقال الله تعالى
وبشر الذين آمنوا وعملوا
الصالحات أن لهم جنات
تجري وأن المساجد لله فلا
تدعوا أي بأن لهم جنات
ولأن المساجد لله والثاني
كقولك عجبت أن قام زيد أي
من أن قام وقال الله تعالى
فلا جناح عليه أن يطوف
بهما أي في أن يطوف بهما
يخرجون الرسول وإياكم
أن تؤمنوا بالله أي لأن تؤمنوا
وقيل في يبين الله لكم أن
تضلوا أن الأصل لأن لا تضلوا
فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الأصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل
وقال الله تعالى وترغبون أن تنكحوهن أي في أن تنكحوهن أو عن أن تنكحوهن على خلاف في ذلك بين أهل
التفسير ثم قلت ﴿ والثاني المجرور بالإضافة كغلام زيد

تعذر

مفعول لمحذوف أي أعني ويروى برفعه مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف
العائد أي طرقتها وفيه ضعف حذف العائد الراجع للمبتدأ وكون المبتدأ نكرة
لانه لم يتعرف بالاضافة ويروى بنصبه مثل مفعول طرقت وحبلى بدل منه وقد
طرقت فعل وفاعل وموضع عطف على حبلى فانهيتها فعل وفاعل ومفعول عن ذي
تمائم متعلق به ومغيل أو محول صفة لذي (قوله بل بالدماء الفجاج قتمه *) تمامه
* لا يشترى كتانه وجهرمه * قاله رؤبة بن العجاج والفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو
الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة فوق الغبار والجهرم
قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس
والجهرمية ثياب منسوجة من نحو البسط وهي من الكتان وهي بفتح الجيم
(الاعراب) بل حرف عطف وإضراب بلد مجرور برب محذوفة وملء قال
في الشواهد فعل ماض والفجاج مفعول وقتمه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط
ملء خبرا مقدما وقتمه مبتدأ مؤخرا والفجاج مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع
مبني للمفعول كتانه نائب فاعل وجهرمه عطف عليه (قوله وفي جميع الحروف
في موضعين الخ) اراد بجميع الحروف مجموعها لان التاء لا تجران وان وصلتهما
وكذا منذ ومذ لما تقدم ان التاء خاصة باسم الله ورب ومذ ومنذ خاصة بالوقت
ورب لا تجر الا ضميرا غيبة أو اسما نكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على ان
لا تكون الا جارة تأمل (قوله ولهذا) أي ولاجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحويين
يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت ان قام)
ان مصدرية وقام لا محل له كان ان الداخلة على الامر كذلك فتكون ان الداخلة
على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان الناصبة) متعلق
بالجارة وفيه حذف أي التي جرت ان الناصبة وصلتها أي جرت المصدر المؤول من
ذلك تأمل (قوله اسهل) أي من حذف اللام وحذف لا النافية * (قوله الثاني المجرور
بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي العاملة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب
فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا بجعل الباء
للسببية أي المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون هي العاملة
لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشي وقيل العامل
الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الاول بأن اضمار الجار ضعيف وبأن
معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد ورد الثاني بأن المعنى انما يصار اليه في العمل عند

تعذر التلفظ اه شيخ الاسلام (قوله وتجريد المضاف من تنوين الخ) وهذا التجريد واجب وأما حذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله

* وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا * أي عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدوا له عده أي عدته اه أشموني بتصرف قال الفيشي ولكن رد عليه بأنه سماعي اه (قوله من تنوين) ظاهر كما في غلام زيد أومقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو أحسن منه وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا من تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصريح وما أحسن قول بعضهم

كأني تنوين وأنت اضافة * فأين تراني لا تحل مكاني

(قوله أو نون تشبهه) من جهة كونها تلي علامة الاعراب (قوله مطلقا) لو قال من غير استثناء لشئ كما في أمثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابله الا التقييد وليس في كلامه بعد تقييد وانما هو استثناء والاستثناء مخصص لا مقيد فيقابله العموم لا الاطلاق فلو قال بلا استثناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الا فيما مر) في المحلى بال من المواضع التي يجوز فيها دخول ال على المضاف وهي أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها وهو بال أو المضاف اليه مضاف الى ما فيه ال أو يكون المضاف المذكور مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما اه شيخ الاسلام وبه تعلم أن تفسير الشارح الآتي فيه قصور (قوله والمضاف اليه) أي وكان المضاف اليه فهو عطف على المضاف وكان مسلطة عليه (قوله معمولا لها) أي منصوبا والا فهو في حال الاضافة معمول لها أيضا لكن مجرور وان شئت قلت معمولا لها قبل الاضافة ليخرج المعمول حالة الاضافة وقوله معمولا أي بأن يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار اليها بقول ابن مالك * وولى استفهاما أو حرف ندا * وسيأتي نتكلم على الخلاف في المصدر واسم التفضيل والوصف الذي بمعنى الماضي (قوله والاضافة معنوية) هذا شامل للظرف نحو عندك فهي بمعنى في ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتي (قوله الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين ضدين أم لا وهو ما يفيده كلامه في الشرح حيث مثل للنكرة بقوله صالحا غير الذي كنا نعمل وهو مذهب المبرد وقيد ذلك في التوضيح وشرحه بما اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون

وتجريد المضاف من تنوين أو نون تشبهه مطلقا الا فيما مر واذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها سميت لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد وحسن الوجه والا فمعنوية ومحضة وعطي الدينار تفيدهما الا اذا كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وحسب أو موضوعا بمعنى اسم الفاعل ونحوه فلا تعرف وتفيد تخصيصا وكم ناقة ...

وان أريد بهما غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه اه
فجعل المقتضى للتعريف وقوعهما بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع
من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام
فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق عليه وصفه بالمغايرة
صدق عليه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف
ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرهما أن
اضافتهما للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك
بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه
السماع ومنه شبهك وضربك وتربك ونحوك وزيدك وحسبك وشرعك اه
تصريح قال القيشي فاذا أريد مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد
على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين ضدين بقوله تعالى
صالحا غير الذي كنا نعمل اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت صفة لنكرة محضة
اه وجوابه أن غير في الآية بدل لا صفة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه
اه تقرير شيخنا الدردير على الاشموني (قوله وتقدير بمعنى الخ) أي تقدير الاضافة
المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها ليست على معنى حرف أصلا وصرح ابن جني
والشلوبين بأنها على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة المحضة
ثلاثة تبع فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحاجب وهو تابع للجرجاني قاله في التصريح
وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما
أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع
الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه
ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست
على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى في) ولا تقل
على معنى في كما قال ابن الحاجب فانهم اعترضوا عليه بأن عبارته تقتضي بناء
المضاف ومعنى كونها على معنى في انها تفيد النسبة والخصوصية التي تفيدها
في وكذا في الباقي (قوله وبمعنى من) ومنه اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن
السراج واختاره في التسهيل قال في شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى
المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى المقدرات كرطل زيت اه ومذهب
الفارسي انها بمعنى اللام واتفقا أي الفارسي وابن السراج فيما اذا أضيف عدد
الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أشموني (قوله واتباعه للاول) أي
على أنه نعت له (قوله وبمعنى اللام) أي ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعك

وتقدير بمعنى في في نحو بل
مكر الليل والنهار وعثمان
شهيد الدار وبمعنى من في
نحو خاتم حديد ونحو نفسه
مذهب الثاني واتباعه للاول
وبمعنى اللام في الباقي)
وأقول الثاني من أنواع
المجرورات المجرور بالاضافة
والاضافة في اللغة الاسناد

قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * الى كل حاري جديد مشطب

أي لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد ومن النون في نحو غلامي زيد وضاربي عمرو وقال الله تعالى تبت يدا أبي لهب انا مرسلوا الناقة انا مهلكوا أهل هذه القرية وذلك لان نون المثنى والمجموع على حدّه قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي وتجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت الى انها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها وكما أن الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيدكم عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وان تعتقد في زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة

او يؤوّل الظرف بالمرادف أو المقارب كـكائن ومصاحب وأوّل الفيشي عندك بقوله أي عنده مضاف لك أو منسوب لك قال الفيشي أيضا والصحيح أن اضافة الظرف ليست على معنى حرف أصلا ومشى في التصريح على انها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصنم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس اي ابن حجر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل الفاء عاطفة على أبيات قبلها ولما بمعنى حين وان زائدة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وجديد صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله لما دخلنا هذا البيت) اعلم أن لفظ البيت ليس ظرفا وانما هو مفعول به لدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة فحاري في النظم بالحاء المهملة نسبة الى الحيرة بكسر الحاء المهملة والقياس حيري لكنهم قالوا حاري شذوذا بقلب الياء الفاء وقوله الى كل رحل بالحاء المهملة البتة لا بالجيم ورأيت في بعض النسخ جاري بالجيم والجيرة بالجيم ورجل بالجيم فلعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أي فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أي لأجل التنزيل المذكور (قوله يدا أبي لهب) أي يدان منسوبان لأبي لهب واسمه عبد العزى وانما كنى مع أن التكنية تشعر بالتعظيم لمناسبة كنيته لما يصلاه من اللهب (قوله مرسلوا الناقة) هذا ملحق بجمع المذكر السالم لا جمع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لان نونهما لا تشبه التنوين لان النون فيهما تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده اهـ تصريح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هي النون التي تلي علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أي لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أي غير ثبوت النون بأن تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهي ال (قوله بأمر معنوي) وهو العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع لقوله ولا زيدكم عمرو واحترز به عما اذا قصد تنكير زيد فانه يجوز اضافته كما في قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله والتنكير) تفسير للشيوع

والضارب رأس الرجل والضارب زيد والضارب زيد وقد تقدم شرح هذين في فصل المحلى بأل فأغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم لي استثناؤه ثم بينت بعد ذلك أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد تعريفا فلاجماع ويدل عليه انه توصف به النكرة في قول مررت برجل ضارب زيد وقال الله تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدأ محذوف وأما انه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيده بناء على أن ضارب زيد أخص من ضارب به والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيدا بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفت أم لم تضف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا

(قوله التي تقدمت الاشارة اليها آنفا) أي قريبا وهو بمد الهمزة وكسر النون أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فلذلك قلت الا في ما استثنى) اعترض بأنه قال الا فيما مر والجواب أن قوله فلذلك قلت أي معنى لا لفظا (قوله عما اجتمع) أي عن مركب اضافته اجتمع فيها أي في متعلقها (قوله انه توصف به النكرة الخ) قد يقال انه بدل لا صفة فلا ينهض دليلا لكن لما كان وصفا والاصل في الوصف أن يكون صفة صح ما قاله ويؤيد ذلك ما يأتي أن البدل في المشتق قليل (قوله الضارب زيد) بالاضافة وهو صفة لرجل (قوله ممطرنا) نعت لعارض أي يأتينا بالمطر اه بشاوي (قوله ولا خبر المبتدأ المحذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الاول لا يجوز قطعه قال الاشموني اذا تعددت نعوت النكرة تعين في الاول الاتباع وجاز فيما بعده القطع اه فيعلم منه انه اذا لم يكن الا نعت واحد للنكرة لا يجوز قطعه (قوله وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبعا لابن الضائع والحاصل أن ابن مالك اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال أي ابن مالك بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه من التصريح (قوله أفادت أمرا لفظيا) أي أمرا مرجعه للفظ لا المعنى وذلك الامر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الخ) قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة أن تعمل النصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني أو تفيد رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة وكما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي هذين التنوين مقدر بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي أو بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد أو نون جمع كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع حذفت النون للاضافة وأما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول

وان الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران أو أحدهما مثال
ذلك غلام زيد فان الامرين
فيهما منتفيان وضرب زيد
فان المضاف اليه وان كان
معمولا للمضاف لكن المضاف
غير صفة وضارب زيد أمس
فان المضاف وان كان صفة
لكن المضاف اليه ليس معمولا لها
اذ لا ان اسم الفاعل لا يعمل
اذا كان بمعنى الماضي فهذه
الامثلة الثلاثة وما أشبهها
تسمى الاضافة فيها محضة أي
خالصة من شائبة الانفصال
ومعنوية لانها أفادت أمرا
معنويا وهو تعريف المضاف
ان كان المضاف اليه معرفة
نحو غلام زيد وتخصيصه ان
كان نكرة نحو غلام امرأة
اللهم الا في مسئلتين فانه
لا يتعرف ولكن يتخصص
احداهما أن يكون المضاف
شديد الابهام وذلك كغير
ومثل وشبه وخدن بكسر
الخاء المعجمة وسكون
الدال المهملة بمعنى صاحب
والدليل على ذلك انك تصف
بها النكرات فتقول مررت
برجل غيرك و برجل مثلك
و برجل شبهك وبرجل خدنك
قال الله تعالى ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية
أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كأن يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا النافية للجنس فالحال كقولهم
جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة وفصيلها

به قبح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدى في نصبه المفعول
ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح
وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب
ولذا قدمها الموضح وكان المناسب للمؤلف هنا أن يقدمها (قوله عما انتفى عنها
الامران) أي انتفى عن متعلقها الامران (قوله وضرب زيد) فان اضافة
المصدر لمعموله محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته
بالمعرفة في قوله

ان وجدي بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع
مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وكذا اسم التفضيل
نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي
وابن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن
عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم
ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على
البدل فيكون من بدل المعرفة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام
ابن عصفور وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن
الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح (قوله
وضارب زيد أمس) فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا
الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة (قوله
وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل
والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أصله غلام فقط لا غلام
لامرأة وحينئذ يقال ما الفرق بين ضارب زيد و بين غلام امرأة حيث قلتم أصل
ضارب زيد ضارب زيدا وقلتم أصل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن
ضارب يفتقر للمفعول لكونه متعديا بخلاف غلام فانه جامد فلا يطلب معمولا تأمل
(قوله والدليل على ذلك انك تصف الخ) قد يقال انها بدل لا صفة (قوله ربنا
أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير الذي صفة لنكرة وهو صالحا
فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير في الآية

معرفة وانها بدل لا صفة كما تقدم (قوله فكم مبتدأ) خبره محذوف اى لك كما
ذكره في المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحاجب في شرح الكافية
انه شبيه بالمضاف (قوله أبالموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة العرب على
معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقتها اياه والثاني بمعنى الوجود والعدم
كقولهم للشمس مادامت موجودة حية فاذا عدمت قالوا انها ميتة الثالث بمعنى
العز والذل والغنا والفقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى
أومن كان ميتا فأحييناه أي من كان ضالا فهديناه أومن كان جاهلا فعلمناه
الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجدب قال تعالى فاحيينا به
بلدة ميتا السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتي
لم تمت في منامها وقال الشاعر

نموت ونحيا كل يوم وليلة * ولا بد يوما أن نموت ولا نحيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وخمودها التاسع بمعنى المحبة والبغضاء العاشر بمعنى
الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي
يخرج السنبلة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادي عشر الحياء والخوف
كقول أبي الطيب

تركتني في خجلة * أموت مرة وأحيا مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بتخوفيني والموصول صفة
للموت لا النافية يدا اسمها وساوي أن واسمها وملاقي خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا
واسمها وخبرها صلة الموصول لا أبالك لا واسمها والكاف مضاف اليه وخبرها
محذوف أي موجود وتخوفيني مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول
محله نصب والشاهد في أبالك (قوله ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام)
وتقدم الكلام على الخلاف في الاضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير
حرف أصلا (تنبيه) هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها في تأويل
المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب
البسيط وميل أبي حيان الى الثاني وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافي قولهم الجملة
صفة للنكرة دون المعرفة لان ذلك نظر لظاهرها انتهى من حواشي الاشموني وأما
قولك ضرب اليوم زيدا فقيل الاضافة على معنى في وقيل لادنى ملابسة أي نوع
تعلق (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى اللام أكثر والتي بمعنى من كثيرة
والتي بمعنى في قليلة كما في التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان
أو مكان فالزمان مكر الليل وتربص أربعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد

وكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلا عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا سكنه ولك لا أبا لزيد ولا غلامي لعمرو فان الصحيح انهما من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني لهذه الانواع كلها نكرات وهي في المعنى بمنزلة قولك للنجاء زيد منفرد او كم ناقة وفصيلا لي ساوله لا أبا لك ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة في ومقدرة من ومقدرة باللام فالتي بمعنى في ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار ونحو تربص أربعة أشهر ونحو

قبل
على معنى في ال
الظرفية فالاضافة على
مصر ومصارع الشام ثم قال
في هذا الحاصل ما في القرشي بايضاح وى
المدينة يقتضي أن عالم مالك في المدينة وليس
العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنا بها اهـ (قوله وأكثر
وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام
ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أى أنه اذا فقد شرط الاسم
التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية
وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام نحو ثوب زيد وغلامه فالاضافة فيه
للملك وحصير المسجد وقد يقال الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في
الاول ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف
ولا المضاف اليه فيها ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح
أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض
الخميس وليس الخميس ظرفا لليوم فهو من اضافة المسمى للاسم فقد فقد شرط من
شرطي الاضافة التي بمعنى من ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكن
لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد وليس زيد ظرفا لليد فاضافتها
من قبيل اضافة الجزء الى الكل والاضافة في هذه الامور على معنى اللام * (قوله
الثالث المجرور بالمجاورة) ظاهره أنه معرب لان الجر من ألقاب الاعراب
والاقبال المكسور وان حركته حركة اعراب وان العامل هو المجاورة وقال
الدماميني التحقيق أن حركة المجاورة حركة مناسبة لا حركة اعراب وان اعرابه
مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للمتبوع بغير قطع ولا اضمار وانما قال ظاهره
لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق
بأخص معين والمجاورة الملاصقة أى ملاصقة الاول للثاني (قوله خرب) مرفوع
بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله
وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ينافي الفصاحة أولا فشئ آخر
(قوله كلهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

الاسم
والخاتم جزء
فقال الخاتم حديد
بمعنى الخاتم و
الحديد عن
اللام فيما عدا ذلك نحو يد زيد
وغلام عمرو وثوب بكر ثم
قال * (الثالث المجرور
للمجاورة وهو شاذ نحو هذا
جحر ضب خرب) قوله * ياصاح
بلغ ذوي الزوجات كلهم *
ولبس منه وامسحوا برؤسكم
وأرجلكم على الاصح *
وأقول الثالث من أنواع
المجرورات ما جر للمجاورة
المجرور

ح

م المقدرة على

وذلك انه سيبه المذهب

بين واشتات ترشيح (الاعراب)

م شذوذا لانه خال من التاء وليس علما

حروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى

رخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم آخر بعد

حذف الياء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه و بلغ فعل أمر

وفاعله مستتر وذوي منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض لمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها ضمير الشأن وليس وصل اذا الخ خبران اذا شرطية اشتملت فعل ماض وعرى فاعل مرفوع بضمة مقدرة (قوله وكان حق كلهم النصب) يحتمل ان النصب اسم كان فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاورته المخفوض) وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه النصب) أي ليس حقه الا النصب (قوله كما هو) أي النصب (قوله وهو) أي النصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدي) فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تكون على الاول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أي الخفض بالمجاورة في الآية قول الخ وهو مقابل الاصح في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويعنون بعطف المجاورة شاذا استعمالا لا هو شيخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أي في الجر بالمجاورة في الآية (قوله ثم لا يمتنع في القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا الكلام يفيد اثبات الجر بالمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن أن المجرور بالمجاورة شاذ أي لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله مجحوز) أي مفعول عما قبله بالعامل المقدر (قوله ورأى هؤلاء) أي المحققون (قوله بالعطف على لفظ الرؤس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ فقيل لهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لا ممسوحة فلا يصح عطف الارجل على الرؤس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله

ان

بان

ب واسكانه

ض لمجاورة المخفوض

وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقها النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو العطف على الوجوه والايدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع و ينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء ان الخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين

أحدهما أن المسح هنا الغسل قال أبو علي حكى لنا من لا يتهم أن أبا زيد قال المسح خفيف الغسل يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما اذ كانتا مظنة للاسراف والثاني أن المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه الثاني أنه اذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصـ

ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل مما يستبعد لكونه مخالفا للمألوف من ان المسح قسم والغسل مغاير له فكيف يفسر أحد المتغايرين بالآخر دفع ذلك الشارح بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكى لنا من لا يتهم) الذي لا يتهم هو الثقة كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت للصلاة) أي غسلت لاجل الصلاة وأنت خبير بان قولهم مسحت يحتمل تفسيره بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال اذا كان المراد بالمسح في جانب الارجل الغسل الخفيف فصارت الارجل كالايدي والوجوه في الغسل فما وجه تخصيص الارجل بالمسح دون الايدي والوجوه (قوله ليقتصد) الاقتصاد تقليل الماء في حال الصب على الاعضاء والمعنى ليقلل وهو المراد بعدم الاسراف (قوله اذ كانتا الخ) علة للمعلول مع علته كانه قال وانما خص الرجلان باسم المسح لاجل العلة لانهما مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أي محل يظن فيه جواز الاسراف وهو عدم تقليل الماء حالة الصب على العضو (قوله والثاني) أي والوجه الثاني الخ وحاصله ان المسح على حقيقته لكن متعلق بالخف لا بالرجل كما بينته السنة أي فعل النبي فانه مسح على الخف (قوله مجازا) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله والسنة بينت ذلك) أي غسل الارجل ومسح الخف (قوله ويرجح هذا القول) أي قول المحققين ان الجر بالعطف على الرؤس وأوّل بالوجهين السابقين (قوله حمل على شاذ) أي مع امكان التخلص ومتى كان يمكن التخلص فلا يسوغ حمل القرآن عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد الطلب الاكيد الذي هو حقيقة الانبغاء (قوله الثاني انه) أي الثاني اذا حمل على ذلك أي الجر بالمجاورة كان العطف في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجر بالمجاورة يكون الارجل منصوبا عطفا على الايدي وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة للرؤس واذا كان الارجل عطفا على الايدي لزم الفصل بجملة وامسحوا برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرؤس حمل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الاوّل حمل على غير المجاور أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجر بالمجاورة صير العطف على غير المجاور ففيه فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ لان حاصلهما ان الجر على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة تأمل (قوله للتوجيه الاول) وهو الجر بالمجاورة اللازم له عطف الارجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فهما العطف على الوجوه ووجه الجر على المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجر على التوهم من

حيث اشتراكهما في العطف على الارجل (قوله قلت لا اسلم انها عطف على الوجوه) أي الذي هو مبنى التأييد للجر بالمجاورة واذا انتفى العطف على الوجوه الذى هو مبنى التأييد فانتفى تأييد قراءة النصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لان محله نصب مفعول لامسحوا وعلى هذا فقراءة النصب محمولة على المسح على الخفين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن في نجد وغورا غائرا) تمامه * فواسقا عن قصدها جوائرا * يسلكن من السلوك وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشئ في الشئ فانسلك أي ادخلته فيه فدخل * واعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون فاعل وفي نجد متعلق بيسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله نصب غائرا صفة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل في نجد

﴿باب * المجزومات الخ﴾

جمع مجزوم أو مجزومة والحمل لا يعين الاول خلافا للفيشى لان المعدود اذا حذف جاز التذكير والتأنيث (قوله الافعال) خرج الاسماء والحروف وهو واقع والجملة وفيه نظر فان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات لفظا والجملة مجزومة محلا لانا نقول الفعل اذا اتصل به احدى النونين مجزوم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة وخرج بالمضارع الامر على مذهب البصريين والماضى وفيه نظر فان الماضى يجزم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة (قوله الداخل عليها جازم) أي المتصفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعنى وجزمها احترازا عما اذا لم يجزمها انحو قوله لم يوفون بالجار كما يأتى ايضاحه (قوله وهو ضربان) أي ذو ضربين لئلا يلزم الاخبار بالمثنى عن ضمير المفرد (وقوله لم ولما) يشتركان في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب للمضى وجواز دخول همزة الاستفهام ويفترقان في خمسة أمور الاول ان لما لا تقترن باداة شرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم قال تعالى فان لم تفعلوا الثانى منفى لما مستمر النفى الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا ولذلك جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضى مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما واما الغيران فان كان يتوقع اجتماعهما فانه يصح ان يجزم رافعهما بلما والا فلا بخلاف لم ولهذا أجازوا

قال لا اسلم أنها عطف على الوجوه والايدى بل على محل الجار والمجرور كما قال * يسلكن في نجد وغورا غائرا

ثم قال ﴿باب * المجزومات﴾ الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما

لم يقض مالا يكون الخامس ان منفى لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما ادخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لم الا فى الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اه مدابغى (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم ليخرج لما الايجابية وهى التى بمعنى الا نحو عزمت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم وليخرج لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة الى هذا الاحتراز لان الحينية والايجابية لا يحفظ دخولهما على المضارع اه مدابغى (قوله ولام الأمر) اعلم ان حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وكل من الفتح والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشمونى (قوله ولام الامر) أى ومسمى لام الامر وهو ل لانها الجازم لا ان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم وارد على لفظ وهو وارد على مسماه لا بقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا واستعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد او التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر واضاف اللام الى الامر لان لفظ لام نكرة قابلة للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا فى النهى ولم يضف لا الى النهى كما فى لام لان لا علم على نفسها لانه قصد لفظها فعبر عنها به فصارت علم جنس على نفسها فلا تقبل الاضافة اذ العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شابه أمر المخاطب وهو مبنى ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع ه فلم يتعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل فى البناء ويجوز حذف لام الامر فى الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

أى وبالا أى حقدا وعداوة اه مدابغى (قوله ولا فى النهى) قال بعض أصل لا الطلبية لام الامر زيد فيها ألف فانفتحت وزعم بعض انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ اه أشمونى (قوله فى النهى) أى المستعملة فى النهى فهى صفة للا أو المعنى مستعملة فى النهى فهو حال والمراد الموضوعة لتستعمل فى النهى بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت فى النهى نحو لا تخف أو فى الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل لا تفعل كذا أو غير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لا تعصنى

ولام الامر ولا فى النهى

فانها للتهديد وخرج بقوله في النهي لا النافية والزائدة وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب أو نقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب الترك بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها اه مدابغي (قوله وجازم فعلين) أي اصالة أو غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة والغرض ما يثبت له هذا الحكم وأما الاسمية والا كثر بقي شيء آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاول من الفعلين أو الجملة الاولى من الجملتين وعلى التعليق والاضافة على الاول بيانية أي أدوات هي شرط وعلى الثاني حقيقية أي أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملة الاولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال للمدلول أي أدوات دالة على التعليق أي تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذما الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل بالنظر للمجموع (قوله لمجرد التعليق) من اضافة الصفة للموصوف أي التعليق المجرد أي عن الزمن والمكان والعاقل وغيره (قوله وهما حرفان) فيه تعريض بأسمية البواقي لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضي نفي الحكم عن غيره وان كانت القاعدة أغلبية (قوله لغيره) أي وهو غير زمان في مهما قاله في المغني (قوله ومن للعاقل) المناسب للعالم ليشمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم) قضيته ان الجازم للفعل في نحو فان لم تفعلوا هو ان وبه قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان عاملة في لم ومدخولها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة لم) وقد تهمل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب السعد وغيره الى أنه ضرورة والصحيح انه لغة واستشهد له بعضهم بألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تعين لان هذا وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضى مع ان المؤكد لا يليق به الحذف انتهى قيل ويحتمل ان حركة الحاء في نشرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها اه (قوله لما) قال الفراء أصلها لم فابدلت الالف ميما كما قال في ان أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح قول الجمهور ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة اه تصريح (قوله وقد

وجازم فعلين وهو أدوات الشرط ان واذما لمجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وأنى وحيثما للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطا ولا يكون ماضي المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا بقد ولا بنفي بغير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء

وأقول لما أنهيت القول في المجرورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبينت أن المجزومات هي الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وان هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلا واحدا وهو أربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي نحو لا تحزن ان الله معنا وقد

يستعملان للدعاء) أي يستعملان في الدعاء وفي الالتماس أيضا كما قدمناه (قوله
وما يجزم فعلين) مضارعين نحو وإن تعودوا نعد أو ماضيين نحو وإن عدتم عدنا
أو ماض فمضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكسه وهو قليل
والصحيح جوازه اختيارا لحديث من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له وقوله
تعالى إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لأن المعطوف على الجواب
جواب فالصور أربعة وإن اعتبرت في المضارعين كونهما معربين أو مبنيين أو
مختلفين فالصور تسع لأنهما إما ماضيان وهذه صورة أو مضارعان وتحته أربع
لأن كلاهما إما معرب أو مبني الأول دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أي
الأول ماض والثاني مضارع معرب أو مبني أولا والثاني ماض فهذه أربعة فالجملة
تسعة [illegible] في صورة الاختلاف على الراجح اه مدابغي *(تنبيه)* فهم
من قوله وما يجزم فعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من
البصريين واختاره ابن عصفور والأبذي واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل
في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق
بأن الجازم لما كان تعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل
قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة
والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ
ونسب إلى الأخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال
الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل
الأداة والشرط كلاهما جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفعا الخبر
ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه
ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد
جاء الفصل في وإن أحد من المشركين استجارك وأجيب بأن فعل الشرط هو
المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا على
المجرور ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور اه تصريح (قوله وهو
الأحد عشر) أسقط المؤلف من الجوازم كيفما وإذا ولو وذلك لأن كيفما لم يرد الجزم
بها في نثر ولا شعر لكن أجازه الكوفيون قياسا على حيثما وأما إذا فلا تجزم
إلا في الشعر كقوله * وإذا تصبك خصاصة فتجمل * وأما لو فلا تجزم إلا في الضرورة
كقوله * لو يشأ طار بها ذو ميعة (قوله وإما إن) بالهمزة المكسورة وبالنون الساكنة
احترازا من أن وأن (قوله وأما إذ ما الخ) قال في التصريح قال سيبويه إنها حرف
بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج

يستعملان للدعاء كقوله تعالى
ربنا [illegible] علينا
[illegible] وما يجزم فعلين
لا تؤاخذنا
وهو الأحد عشر الباقية وقد
قسمها إلى ستة أقسام
أحدها ما وضع للدلالة على
مجرد تعليق الجواب على
الشرط وهو إن وإذ ما قال
الله تعالى وإن تعودوا نعد
ونحو إذ ما تقم أقم وهما
حرفان أما إن فبالإجماع وأما
إذ ما فعند سيبويه والجمهور
وذهب المبرد وابن السراج
والفارسي إلى أنها اسم وفهم
من تخصيص هذين بالحرفية
أن ما عداهما من الأدوات
أسماء وذلك بالإجماع في غير
مهما

والفارسي انها حرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل تدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على أصلها اه (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون ومهملتين انها حرف اه (قوله من يعمل سوءا يجز به) فمن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على من وسوءا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر جوازا محله رفع بالنيابة عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على الخبر به أي على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معا الخبر والاول أرجح لان توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية اه مدابغي (قوله ومهما) فانها وضعت لغير العاقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط وهي بسيطة وألفها للتأنيث اه قليوبي (قوله نحو قوله) أي مقول الله وقوله تعالى جملة حالية أو معترضة بين المبدل والبدل أو بين المعطوف عليه والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتنزيه أي ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما تفعلوا بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أي نحو مقوله الذي هو وما تفعلوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئي من جزئيات ما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح ان يراد حقيقته وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات مهما الفعل المجزوم بها فوجب حمله على القول اه مدابغي (قوله وما تفعلوا من خير) انما اقتصر على الخير حثا لهم على فعله دون الشر والا فعلمه يتعلق باقسام الحكم العقلي (قوله مهما تأتنا الخ) فمهما اسم شرط وجزم على الصحيح لعود الضمير عليه من به والضمير لا يعود الا على الاسماء قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضميره وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى اه وفي المغني والاولى ان يعود الضمير في بها على الآية اه وعلها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أي شئ تأتنا به أو النصب بمعنى أي شئ تحضر تأتنا به اه مدابغي وتأتنا فعل وفاعله ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوبا ومن آية بيان لمهما وفي الحقيقة البيان هو المجرور لانه هو الحال كما قاله النبتيتي (قوله الآية الخ) تمامها فما نحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ أن قدرت ما تميمية واسم ما ان قدرت حجازية

وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو قول الشاعر

وهو الراجح ويجوز فيه في موضع نصب خبرها على انها حجازية وفي موضع رفع خبر
المبتدأ على انها تميمية والباء زائدة على كلا التقديرين لا أصلية اه مدابغي (قوله
ولست بحلال الخ) قاله طرفة ابن العبد شاعر جاهلي يكنى أبا عمرو ولقب بطرفة
ببيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة ولذلك قيل له ابن العشرين والبيت من قصيدة
من الطويل والحلال بالحاء المهملة وتشديد اللام من حل إذا نزل وروى بحلال
بكسر الميم وضبطه بعضهم بجلال بالجيم والتلاع جمع تلعة وهي ما ارتفع من
الأرض وانخفض منها والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية وقيل المعونة (الاعراب)
لست ليس واسمها والباء زائدة في خبر ليس وحلال في محل نصب والتلاع
مضاف إليه ومخافة مفعول لأجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترفد
فعل الشرط مجزوم بمتى والقوم فاعل وارفد جواب الشرط وكسر لمناسبة القافية
والشاهد في متى حيث جزمت الفعلين لانها جازمة والمعنى ولست بمستتر
في التلاع مخافة الضيف (قوله أيان نؤمنك الخ) هو من البسيط وأيان اسم شرط
ونؤمنك فعل الشرط مجزوم به والكاف ضمير المفعول محله نصب وتأمن جواب
الشرط وفاعله مستتر فيه وغيرنا مفعول به مضاف إليه إذا ظرف مستقبل لم تدرك
جازم ومجزوم وفاعله مستتر والأمن مفعوله ومنا متعلق بمحذوف حال ولم تزل جازم
ومجزوم وجواب إذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال خبر تزل واسمها مستتر
فيها والشاهد في أيان حيث جزمت نؤمنك وتأمن انه شاهد وأيان مبني على الفتح
محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كمتى وناصبه الفعل بعده (قوله أينما
تكونوا يدرككم الخ) أين اسم شرط جازم محله نصب بيدرككم والموت فاعل وجملة
يدرككم الموت جواب الشرط وتكونوا تامة خلافا لقول التنبيه ان يدرككم خبر
تكونوا تأمل (قوله خليلي الخ) من الطويل وخليلي منادى مضاف وأنى اسم شرط
وتأتياني فعل الشرط مجزوم بحذف النون وأما النون المذكورة فهي للوقاية
وتأتيا جواب الشرط مجزوم بحذف النون وأخا مفعول وغير مفعول مقدم
لقوله تحاول وما موصولة ويرضيكما صلة وجملة لا تحاول صفة أخا أي أخا لا تحاول غير
ما يرضيكما وحاول الشيء إذا أراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والنجاح الظفر
بالمقصود والغابر بغين معجمة وموحدة وراء يطلق على المستقبل وهو المراد هنا
ويطلق على الماضي أيضا فهو من الأضداد (الاعراب) حيثما اسم شرط جازم
وتستقم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر جواب الشرط مجزوم بها أيضا ولك
متعلق به والله فاعل ونجاحا مفعول وفي غابر متعلق بيقدر والأزمان مضاف إليه
والشاهد في حيثما فانها جزمت فعلين (قوله بين الأقسام الأربعة أي باسقاط القسم

ولست بحلال التلاع مخافة
ولكن متى يسترفد القوم أرفد
وقول الآخر
أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا
لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
الخامس ما وضع للدلالة على
المكان ثم ضمن معنى الشرط
وهو ثلاثة أين وأنى وحيثما
كقوله تعالى أينما تكونوا
يدرككم الموت وقول
الشاعر
خليلي أنى تأتياني تأتيا
أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
وقوله
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الأزمان
السادس ما هو متردد بين
الأقسام الأربعة وهي أي
فإنها بحسب ما تضاف إليه
فهي في قولك أيهم يقم أقم
معه من باب من وفي قولك
أي الدواب تركب أركب
من باب ما وفي قولك أي يوم
تصم أصم من باب متى وفي
قولك أي مكان تجلس أجلس
من باب أين ثم بينت أن الفعل
الأول يسمى شرطا وذلك
لأنه علامة على وجود الفعل
الثاني

والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها والاشراط في الآية جمع شرط بفتحتين

لا جمع شرط بسكون الراء
لان فعلا لا يجمع على أفعال
قياسا الا في معتل الواسط
كأثواب وأبيات ثم بينت أن
فعل الشرط يشترط فيه ستة
أمور أحدها أن لا يكون
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام
زيد أمس أقم معه وأما قوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان يتبين أني كنت
قلته كقوله * اذا ما انتسبنا
لم تلدني لئيمة * فهذا في الجواب
نظير الآية الكريمة
في الشرط الثاني أن لا يكون
طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان
ليقم أو لا يقم الثالث أن
لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس الرابع أن
لا يكون مقرونا بتنفيس فلا
يجوز ان سوف يقم الخامس
أن لا يكون مقرونا بقد فلا
يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد
يقم السادس أن لا يكون
مقرونا بحرف نفي فلا يجوز
ان لما يقم ولا ان لن يقم
ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز
اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة في الارض قالوا
ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع
بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت ﴿ وقد يكون
واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
أو جملة اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شئ قدير ونحو اذا هم يقنطون ﴾ وأقول قد يأتي
جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطا فيجب أن يقترن بالفاء مثال ماضي
المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين

الأول وهو ان واذ ما لانهما لم يوضعا لشئ سوى التعليق كما تقدم (قوله والعلامة
تسمى شرطا) بسكون الراء كما تسمى شرطا بفتحها وقوله قال تعالى الخ دليل للمحذوف
اعني قولنا كما تسمى شرطا بفتحها وليس دليلا للمذكور بدليل قوله والاشراط في الآية
جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط الخ وبه اندفع ما يقال ان الآية في شرط بالفتح فلا تدل
على ان شرطا بالسكون بمعنى العلامة تأمل (قوله فالمعنى ان يتبين الخ) والتبين مستقبل
لا ماض (قوله اذا ما انتسبنا الخ) اللئيم الدنئ الاصل الشحيح النفس وقيل هو البخيل
وقيل هو الذي اذا ساد جفا أقاربه وأنكر معارفه ونسي نعمة معلميه يقال لؤم بالضم
فهو لئيم ولذا قيل في اللئيم

اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وان أنت أكرمت اللئيم تمردا

وخص الام في قوله لم تلدني لئيمة لانه يعلم الاب بالاولى فان العرب لا يتزوجون
من دونهم والشاهد في قوله لم تلدني أي تبين اني لم تلدني والتبين أمر حاصل
في المستقبل وتمامه * ولم تجدي من ان تقري به بدا * (قوله وقد يكون) أي الجواب
بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وان كانت القاعدة
أغلبية (قوله فيقترن) أي الجواب أي فيقترن جملة او اقعة جوابا اه فيشي (قوله
أو باذا الفجائية) أو ما في معناها كقوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج
ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اه فيشي وقال الشمني وفي كلام ابن مالك ان الربط باذا ليس
لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمها وانها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء
وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام الشيخ ثم رأيت التصريح قال وقد
يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع (قوله فيجب ان يقترن الخ) الحاصل ان
الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا ملاصقة لها أو لما اقترن بها من نفي او
اثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني
ثلاثة أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرا والسين
وسوف اه تصريح وخصت الفاء بالربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب
للجزاء المسبب عن الشرط والمتعقب بعده (قوله مثال ماضي المعنى ان كان الخ) كذا

قالوا والوجه امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط لان حصوله معلق على حصول مضمون الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اه من خط بعض الفضلاء (قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال في التصريح وقيس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والترجي ولا نطيل بأمثلتها فالذكي يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبي بألف مثال وقد اجتمعت الطلبية والاسمية في قوله وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة فمن ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اه (قوله على ان لا ناهية) نسبة النهي اليها مجاز والناهي هو المتكلم (قوله ولا النافية تقترن بفعل الشرط الخ) هذا يفيد ان الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقترن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فالوجهان اه شيخنا وقال في التصريح كل جواب يمتنع جعله شرطا فان كان ماضي اللفظ دون المعنى تجرد من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالا كثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله ابن الناظم وقال غيره واذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف اه والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدأ محذوف والجملة هي الجواب لان الفعل المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيده ابن الناظم وان الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد او وعيد وضرب يجب اقترانه وهو الماضي لفظا ومعنى نحو وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجواز اقترانه باعتبار انه ان لوحظ مستقبلا فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما في الاشموني (قوله ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك أي جعله خبر المحذوف لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به اه وقوله ذلك التقدير أي تقدير كون الفاء داخلة على الفعل الذي هو الجواب وقوله

ومثال الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا فيمن قرأ فلا يخف بجعل الجزم على أن لا ناهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا التي تقتضيه فكذلك يقترن الشرط كما بينا مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا القول مبني على مبتدا محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجملة اسمية وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير في نحو ومن عاد فينتقم الله منه أي فهو ينتقم الله منه ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى

ويبنى الخ أي يجب أن يكون خبره مبتدأ وحينئذ فاقترن بالفاء واجب وقوله يجوز
دخول الفاء أي يجوز التقدم على ذلك ويجوز عدم القدوم عليه فاذا اقدم على ذلك
خرجت على وجه يجب فيه دخول الفاء قرره شيخنا الدردير على الاشموني (قوله ان
ترني انا أقل الخ) الياء مفعول أول وانا توكيد لها واقل مفعوله الثاني ومنك متعلق
بأقل ومالا تمييز وولدا عطف عليه (فنعماهي) نعم رابطة للجواب ونعم فعل ماض
وما تمييز وقيل فاعل وهي مخصوص بالمدح أو الجملة قبله خبره على أحد الاوجه
فيه أو خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وقال في المغنى فنعم شيئا ابداؤها
فحذف المضاف فاتصل الضمير لان الممدوح ابداؤها لا هي تأمل (قوله عيلة) أي
فقرا وقيل كثرة عيال واقتصر على الاول البيضاوي (قوله وقد يكون الجواب جملة
اسمية الخ) وقد جاء حذف الفاء في الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها كما جاء حذف الفاء من الجملة الطلبية كقوله عليه الصلاة
والسلام لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه
البخاري ويرد على المبرد المانع لحذف الفاء مطلقا وزعم ان الرواية في البيت
المذكور من يفعل الخير فالرحمن يشكره وحذفت الفاء أيضا من المقرون بالسين
في قوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

أراد فسيلفى أي سيوجد من ألفى بمعنى وجد اه تصريح (قوله فيجب اقترانه
بأمرين) قال في التصريح وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا فلا يمتنع ذلك قال
تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الى ان قال فاذا هي شاخصة أبصار الذين
كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء
فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة
أو فهي شاخصة كان سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله الغزي سابقا ويرد
ما قاله الاشموني (قوله أو اذا الفجائية) لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها
ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان
لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها
تشبه ان في كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة

ان ترني أنا أقل منك مالا
وولدا فعسى ربي أن يؤتيني
خيرا من جنتك ان تبدوا
الصدقات فنعما هي ومن
يكن الشيطان له قرينا فساء
قرينا ومثال المقرون بالتنفيس
قوله تعالى وان خفتم عيلة
فسوف يغنيكم الله من فضله
ومن يستنكف عن عبادته
ويستكبر فسيحشرهم اليه
جميعا ومثال المقرون بقد
قوله تعالى ان يسرق فقد سرق
أخ له من قبل ومثال المقرون
بناف غير لا ولم وان لم تفعل فما
بلغت رسالته وما تفعلوا من
خير فلن تكفروه ومن ينقلب
على عقبيه فلن يضر الله شيئا
وقد يكون الجواب جملة
اسمية فيجب اقترانه بأحد
أمرين اما بالفاء أو اذا
الفجائية فالاول كقوله
تعالى وان يمسسك بخير فهو
على كل شئ قدير والثاني
كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت أيديهم
اذا هم يقنطون ثم قال

باذا الفجائية اهـ تصريح وقد أعطى المؤلف الشروط بالمثال فاذا كانت الجملة انشائية نحو ان عصى زيد فويل له أو دخلها ناف نحو ان قام زيد فما عمرو قائم أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم * فلا يجوز فيها اذا وتتعين الفا كما اذا كان الجواب غير جملة اسمية أو كان اداة الشرط غير ان واذا فجملة الشروط خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ) ويجوز حذف الشرط * والجزاء معا وابقاء الاداة كقول ابن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها اهـ تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو مانعة خلو فلا ينافي جواز الجمع وهذا أحسن من قول الفيشي أو جواب أو جملة شرط أو مانعة خلو اهـ فانه يوهم ان المراد أو الداخلة على جملة شرط ليس كذلك بل التي هي مانعة خلو هي أو الداخلة على جواب تأمل (قوله أو جملة) بالجر عطف على شرط أي ما علم من جملة شرط الخ (قوله ان تقدمهما) أي تقدم عليهما أي على الشرط واداته طلب أي وسقطت الفاء بل ما في التصريح وقصد الجزاء أي قصد ان ما بعد الطلب مسبب عما قبلها ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط واداته لانه يفهم منه انه قصد به الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير النفي جزما اعتمد * أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف النفي لانه ليس طلبا فهو خارج بقول المصنف طلب اهـ فيشي فالشروط ثلاثة فان كانت الفاء موجودة فالمضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء السببية نحو ليتني كنت معهم فأفوز وبقية الاجوبة الثمانية المتقدمة في النواصب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة الصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ولذا قرئ فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثني صفة لوليا لا جوابا للهب والجزم جوابا للهب وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما يتعين بعد النفي نحو ما تأتينا تحدثنا ولا يجوز الجزم بعد النفي خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا

ويجوز حذف ما علم من شرط بعد وإلا نحو وإلا تعملوا أو من جواب هذا وإلا عاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض أو جملة شرط واداته ان تقدمهما طلب

لانه حديث اه من التصريح من محلات متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر كما يكون بالفعل مثاله بالفعلية تعالوا أتل ومثاله بالاسمية أي لفظ الاسمية المراد بها الطلب نحو أين بيتك أزرك ومثاله بما لفظه الخبر نحو حسبك حديث ينم الناس فلفظ الجملة خبر والمراد الطلب وهي جملة اسمية مغايرة لقولك أين بيتك ومثاله باسم الفعل نحو مكانك تحمدي وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين أمر ونهي ودعاء واستفهام وتمن وعرض وتحضيض نحو زرني أزرك ولا تدن من الاسد تسلم ورب اغفر لي أدخل الجنة وهل تكرمني أكرمك وليت لي مالا أنفقه وألا تنزل عندنا تصب خيرا ولولا تأتينا تحدثنا والتقديرات تزرني أزرك وان لا تدن من الاسد تسلم وان تغفر لي أدخل الجنة وان تكرمني أكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام (قوله المسئلة الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانية في المتن والذي جعلها الشارح ثانية هي الاولى في المتن (قوله معلوما) وعلمه اما بسياق أو قرينة غير لفظية (قوله ونحو وان قمت حيث لا دليل) فان وجد دليل نحو ان يقال هل تعاشر زيدا فتقول ان قمت مع عمرو (قوله حيث لا دليل) حيثية تقييد أي يمتنع ان تقم وان تقعد والحال انه لا دليل فان وجد الدليل امتنع لانتفاء الامر الثاني وقوله لانتفاء الامرين علة للامتناع مع ... والمناسب واما قول الفيشي الحيثية للتعليل أي لعدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين بدل من قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فغير ظاهر لان عدم الدليل انتفاء أحد الامرين لا الامرين وأيضا جعل قوله حيث للتعليل يقتضي ان قولك ان تقم الخ لا يتأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قال زيد لعمرو هل تجلس فقال عمرو ان تقم أو تقعد أي فانا اجلس فهنا وجد الدليل فلم ينتف الامران تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف الجواب جوازا بل هو مما الحذف فيه وجوبا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ فان المؤلف في الشرح مثل به لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل هو الجملة المتقدمة لفظا كان الحذف واجبا الا ان يراد بالجواز ما قابل الامتناع فيعم الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل للحذف عند وجود الدليل ومضي فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والجواز وان كان كلام المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه انتقل لما هو اعم فتأمل (قوله قال الله تعالى الخ) مثال لما اجتمع فيه الامران ولو قال مثال ما اجتمع فيه الامران قوله تعالى لكان أوضح ولو اقتصر في التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط

ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا أتل نحو اين بيتك أزرك وحسبك الحديث ينم الناس وقال * مكانك تحمدي أو تستريحي وشرط ذلك بعد النهي كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة * وأول مسائل الحذف الواقع في باب الشرط والجزاء ثلاثة المسئلة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما ان يكون معلوما والثاني ان يكون فعل الشرط ماضيا تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين ويمتنع ان تقم وان تقعد ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الامرين ونحو ان قمت حيث لا دليل لانتفاء الامر الاول ونحو أنت ظالم ان تفعل لانتفاء الامر الثاني قال الله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا

الثاني اعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول اعني وان كان كبر
والمعنى ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفذا تحت الارض
تنفذ فيه فتطلع لهم بآية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل انتهى
تصريح (قوله في الارض) صفة لنفقا وفي السماء صفة لسلما ويجوز ان يكونا
متعلقين بتبتغي أو بحال من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام قومه
وانه لو قدر ان يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لأتى بها رجاء ايمانهم
انتهى بيضاوي (قوله وشرطه أيضا أمران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط
بالمراد وعدم شذوذه بدليل قوله بعد وأكثر ما يكون ذلك بعد وان الا فاذا انتفى الشرطان
فاما ممتنع وهو ما لم يكن لدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن بعد وان الا فتأمل (قوله واقعا
بعد وان الا) أي واقعا بعد ان الشرطية المقرونة بلا النافية (قوله فطلقها والخ) الفاء
للعطف على ما قبلها وطلقها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر والضمير يعود على
امرأة مطر فلست الفاء للتعليل والتاء اسم ليس وبكفء خبرها ولها متعلق به وان
لا يعل ان حرف شرط مدغم في لا النافية ويعل جواب الشرط وفعل الشرط
محذوف أي والا تطلقها ومفرقك مفعول أي رأسك والحسام بضم الحاء فاعل
يعل أي السيف والشاهد في البيت في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكفؤ
النظير والمصدر الكفاءة بالمد قال الشمني المراد بالطلاق التسريح لا فك العصمة
لان المحاولة كانت على فرس لا على امرأة اه وهو خلاف قول التصريح
كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة
فطلقها والخ فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في
امرأة مطر لا فرسه وكذا تقدم عند الكلام على المبنيات في المنادى ما يوافق
كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد وان الا الخ) قال في التصريح وقد يتخلف
واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في
الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم
عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت
فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا في الصفاد يزيد

أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة
بكسر الظاء المعجمة التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد
أو غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحته ثلاث صور كما علمتها
من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو ان خيرا الخ وان أحد الخ

في الارض أو سلما في السماء
فأتهم بآية فتقديره فافعل
والحذف في هذه الآية في
غاية من الحسن لانه قد
انضم لوجود الشرطين
طول الكلام وهو مما يحسن
معه الحذف المسألة الثانية
حذف فعل الشرط وحده
وشرطه أيضا امران دلالة
الدليل عليه وكون الشرط
واقعا بعد وان الا كقولك تب
والا عاقبتك أي والا تتب
عاقبتك وقول الشاعر
فطلقها فلست لها بكفء
والا يعل مفرقك الحسام
أي وان لا تطلقها يعل وقد
لا يكون ذلك بعد وان الا فيكون
شاذا الا في نحو

فالاشذوذ فيهما وقوله على أن الخ استدراك على قوله الا فى نحو الخ وتوجيه ذلك ان
الاستثناء يقتضى الدخول فيما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ
وحاصل الاستدراك انه ليس داخلا فيما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعترض
بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشى لان قوله والا يعل المحذوف فيه بعض
الشرط لانه بقى منه لا النافية فيقتضى انه لا يكون ايضا مما نحن فيه وهذا باطل
فالاولى حذف قوله على ان الخ و يقول الا فى نحو وان خيرا الخ والا فى نحو وان
أحد من المشركين استجارك الخ واعتراض الفيشى على الاستدراك مبنى
على تسليم ان المحذوف فى ان كان خيرا هو البعض وسيأتى ان المحذوف الكل وحينئذ
فالمحذوف فى قوله والا يعل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو تطلق واما لا فليست
قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير
(قوله كما مر فى بابه) وهو باب كان واخواتها لان هذا مر فى حذف كان بعد ان ولو
(قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها) لانه بقى خبر كان
وهو خيرا واعترض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل
الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الا لو كان فعل الشرط جملة كان خيرا فتأمل
(قوله وان أحد الخ) أى وان استجارك أحد فعل الشرط محذوف كما يؤخذ من
تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان احد الخ أى
المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان
الفعل الماضى وحده فى محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك
الخ انه مستثنى من الشذوذ و بقوله فليس مما نحن فيه أى المحكوم عليه بالشذوذ بل
هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لكن ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفا
(قوله الاداة بلا الخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط
ومعناه) أى بمادته ومعناه وليس المراد شخص الفعل فان قولك ائتنى اكرمك
تقديره ائتنى فان تأتنى الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد
الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله او بمعناه الخ أى والمادة مختلفة بقى شئ آخر
وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك اين بيتك ازرك فعل
الشرط المقدر وهو ان تعرفنيه ليس لفظ الطلب وهو اين ولا معناه لان معنى
اين الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله اين بيتك عرفنيه فيكون المعنى واحدا
وكذا فى قولك ألا تنزل عندنا تكرمك بمعناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط
فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل فى المقام فانه صعب المرام وكذا يقال فى التحضيض
و بقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال فى التصريح واختلف فى تحقيق

ان خبرا فخير قياس كما مر
فى بابه على ان ذلك لم يحذف
فيه جملة الشرط بجملتها بل
بعضها وكذلك نحو وان
أحد من المشركين استجارك
فليس مما نحن فيه وأكثر
ما يكون ذلك مع اقتران الاداة
بلا النافية كما مثلت * المسئلة
الثالثة حذف أداة الشرط
وفعل الشرط وشرطه أن
يتقدم عليهما طلب بلفظه
الشرط ومعناه أو بمعناه
فقط نحو ائتنى أكرمك
تقديره ائتنى فان تأتنى
أكرمك فأكرمك مجزوم
فى جواب شرط محذوف
دل عليه فعل الطلب المذكور
هذا هو المذهب الصحيح

جازمة فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال السيرافي والفارسي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري اه (قوله والثاني نحو الخ) أراد بالثاني ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسب ان يقول فيما سبق فالاول نحو ائتني أكرمك (قوله قل تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد عن الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير كما قال المؤلف فالآية علمهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو اه تصريح (قوله أبت لي عفتي الخ) هذه أربعة أبيات من بحر الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن واقتصر صاحب الشواهد على الكلام على البيت الثالث وهو قوله وقولي كلما جشأت الخ والمشيح اسم فاعل من أشاح وهو الحذور وقيل المقبل عليك المانع لما وراء ظهره والمشيح بضم الميم وبالشين المعجمة وقوله مآثر الخ مآثر العرب مكارمها ومفاخرها التي تؤثر عنها أي تروى وتذكر والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أي يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض الرجل نفسه والصريح من كل شئ اه بهامش نسخة بعض العلماء (قوله جشأت) بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وقال الجوهري جاشت نفسي لي غثت وقولي مبتدأ وكلما ظرف بمعنى حين يتعلق بالمصدر وجشأت فعل ماض والتاء للتأنيث وجاشت معطوف عليه ومكانك اسم فعل وجملة مكانك تحمدي خبر لان القصد هذا اللفظ على حد قولي لا اله الا الله وتحمدي مضارع مجزوم في جواب شرط مقدر تقديره ان تثبتي مكانك تحمدي وعلامة جزمه حذف النون أو تستريحي معطوف عليه والشاهد في البيت في تحمدي اه شواهد (قوله كون الجواب أمرا محبوبا) هو مساو لقولهم ان تضع ان لا مكانه وهذه أحسن لانها تشعر باعتبار المجازاة وان كانت موجودة في نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا

والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أي تعالوا فان تأتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تتعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطنابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطري بن الفجاءة

أبت لي عفتي وأبى بلائي
وأخذي الحمد بالثمن الربيح
وامساكي على المكروه نفسي
وضربي هامة البطل المشيح
وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي أو تستريحي
لادفع عن مآثر صالحات
وأحمي بعد عن عرض صحيح

فجزم تحمدي بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتي وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة في قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع في قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يأكلك

تسلم تدخل النار لانا نقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشى (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن الدنو نفسه اه تصريح (قوله خلافا للكسائى) لان الكسائى قيل والكوفيون لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا على النصب وفى رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم واستدل الكسائى والكوفيون أيضا بقول أبى طلحة للنبى صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى أيضا لا تطاول يصبك وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بان يصبك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب مدغم اه تصريح (قوله فى قراءة بعضهم الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بان محذوفة وقرئ بالرفع وسيأتى وجهه وبالسكون وسيأتى وجهه أيضا (قوله الافعال قبله) وهى قوله قم فانذر وفاهجر (قوله ولا يحسن ان يقدر بدلا مما قبله) قال فى الكشاف تستكثر مرفوع كما قرئ به منصوب المحل على الحال أى ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا أو طالبا للكثير نهى عن الاستكثار وهو ان يهب شيأ وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ يقال ان النهى خاص بالنبى لان الله اختار له اشرف الآداب واحسن الاخلاق او النهى تنزيه له ولامته وقيل الاحسن تستكثر بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمنن كأنه قيل ولا تمنن ولا تستكثر على أنه من المن فى قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا أذى لان شان المان بما يعطى ان يستكثره أى يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه بعضد فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم بل المؤلف نفسه مشى فى القطر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لاختلاف معنييهما أى وبدل الكل وبدل البعض يشترط فيهما الاتحاد وقوله وعدم الخ أى فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لا بد فيه من الدلالة واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لاختلاف معنييهما مبطل لبدل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ مبطل لبدل الاشتمال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح فبطل البدل بجميع أقسامه لكن قد علمت ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا فى حذف الجواب جوازا وهنا تكلم على حذفه وجوبا لانه لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال فى التصريح ويجب حذف الجواب ان كان الدال

تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز أن يكون ذلك من وصل بنية الوقف وسهل ذلك أن فيه تحصيلا لتناسب الافعال المذكورة قبله ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى ثم قلت ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل

عليه ماتقدم مما هو جواب فى المعنى دون الصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أى فأنت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقترنة
بالفاء نحو فلم أرقه ان نجا منها واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو اقوم ان قمت
فالجواب فى ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند
جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب
ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالى للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث
يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم محلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفى بلم
لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافى جعله جوابا وذهب الكوفيون
والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء
انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقدم
وبان الفاء قد تدخل على المنفى بلم أجاز الزمخشرى فى فلم تقتلوهم الآية ان يكون
التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف
الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذى يدل على ان المتقدم ليس
جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف
من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوى يتأخر فى كلامه
فيكون جوابا فى الصناعة والمعنى اه تصريح (قوله أو بنيه نحو ان قمت أقوم الخ)
هذه المسئلة أشار لها ابن مالك بقوله

و بعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيا بلم فيحسن رفع المضارع
بعدهما نحو ان قمت أقوم وان لم تقم أقوم والذى حسن الرفع ان الاداة لما لم تعمل
فى لفظ الشرط مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع بعده وأما رفع الجواب بعد المضارع
غير المنفى بلم فضعيف وعليه قراءة طلحة بن سليمان فى الشواذ أينما تكونوا يدرككم
الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس
عملها فى الجواب انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع
فى النثر ان تقم أقوم يفيد انه خاص بالضرورة وهو ما فى بعض نسخ التسهيل وهو
ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء فى الشعر والذى فى شرح الكافية أنه لا يختص
بالضرورة وهو ظاهر الالفية ومفاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن
ثم امتنع) قال الفيشى أى من أجل اعتبار الدليل ولا يصح ان يكون اقوم دليلا
متقدما عليه لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أى من هنا وهو انه

أو بنيه نحو ان قمت أقوم ومن
ثم امتنع

يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أي من أجل ذلك امتنع الخ و بكلام شيخ الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين فالحاصل انه لابد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ فالحذف واجب والا فجائز وهذا يؤيد ان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الامتناع فيعم الواجب و يكون قوله ويجب الخ تخصيصا بعد تعميم (قوله في النثر) وأما في النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا اقرع ابن حابس يا اقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبقة من يأتها لا يضيرها

واختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله ان يصرع الخ والا فالاولى اضمار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فيهما لان ما على محلا لا يمكن ان يكون له لا يتوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة اه تصريح وزاد الاشموني قولا مفصلا وهو ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم في القولين وسيأتي الكلام على تخريج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله وبجواب ما تقدم الخ) قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتمعا فيه بجواب ما تقدم اه فأشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف و بجواب متعلق بمحذوف وهو من عطف الجمل على قوله أولا و يجب الاستغناء الخ وليس عطفا على قوله بدليله لان عطفه على دليله يصير التقدير و يجب الاستغناء عن جواب شرط بجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم لا عن جواب الشرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط فتأمل منصفا (قوله مطلقا) أي سبقه ذو خبر ام لا بدليل ما بعده (قوله أو قسم الا ان سبقه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذا لم تكن الاداة لو او لولا والا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشي قال الاشموني وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فاقسم لو أندى الندي سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح

وذهب

قوله في الشرح تم أي وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر

وذهب ابن عصفور الى ان الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا اهـ كلام الاشمونى وقول الاشمونى ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما التزم كونه ماضيا فالتزام كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط والشاهد فى البيت الاول فى قوله لما سمحت فانه جواب لو وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوف وكذا فى البيت الثانى ما اهتدينا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم فى البيتين متقدم اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذى الخبر ما طلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) المناسب فيرجح الشرط قاله الفيشى ويمكن تصحيح المصنف بأن المعنى فيجوز ترجيح الشرط بذكر جوابه كأنه قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالمتن مبنى على انه جائز لا واجب وقال فى الشرح وجب مراعاة الشرط بخلاف المتن والحاصل ان فى المسئلتين قولين قيل يجوز ان يرجح الشرط بذكر جوابه وقال فى الكافية والتسهيل ان ذلك على سبيل الحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على الحتم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط جواب الشرط يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا التى من جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد فحذفه لا يخل بشئ اهـ اشمونى (قوله ما انتفى فيه الشرطان) وهما كونه معلوما وكون فعل الشرط ماضيا (قوله وان أتاه خليل الخ) قاله زهير بن أبى سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطايا خارقة عن العادة فى مدحه بهذه القصيدة وأولها

قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم
ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم
هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا فيظطلم
وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم اسقطت عند نزول قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك ومن الاربعة التى قيل فيها الشعراء أربعة امرؤ القيس اذا ركب والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب والاعشى اذا طرب والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة بدل مسئلة وهى المجاعة وبه انشده الجوهرى والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع (الاعراب) ان حرف شرط أتاه خليل فعل وفاعل ومفعول والذى فى محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لاتاه ومضاف اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقول وقيل هو الجواب بتقدير

فيجوز ترجيح الشرط المؤخر* وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجدا فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة المتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا الماضى داخل والمتقدمة تقديرا كقولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر
وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم

الفاء والمبتدا أى وان أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالى لا عاملة عمل ليس وغائب اسمها ومالى خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أى ولا عندى حرمان وقال الدماميني غائب خبر مقدم ومالى مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالى على تاويله باسم المفعول أو على حذف مضاف أى لا مالى غائب ولا محروم أو ولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبرا عن مبتدأ محذوف أى لا غائب مالى ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمال الثالث من عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغى جعل حرم خبرا عن المال أو معطوف على خبره مع بقائه على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تأويل ولا حذف كما فى قولنا وانما هى اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ نفى مطلق الحرمان والمقصود الثانى اه شواهد واعترض على قوله اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ الخ بانه اذا بقى الحرم على مصدريته فالمراد نفى الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ وقولهم يخبر بالمصدر مرادا به المبالغة المراد انا بالغنا فى الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد بالمبالغة الكثرة كما توهمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب سيبويه) أى الاولى عنده والا فهو يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان قام زيد أقم (قوله والمبرد) اه والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة مع مبتدأ والجملة اسمية أى فأنا أقوم وترك الشارح قولا ثالثا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل فى الجواب أى فى المضارع اه أشمونى (قوله والثانية ان يتقدم الخ) أشار بهذا الى ان قول المصنف أو قسم ان سبقه الخ من افراد قوله أو نيته وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله توكيده الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا بلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح ان يكون شرطا ومجزوم لفظا فى المضارع أو محلا فى الماضى اه ملخصا من الاشمونى بايضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أى فان قوله ليولن مؤكد بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفعه) أى والدليل على ان المذكور جواب القسم رفعه فى قوله الخ فان قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على الجواب جواب والحال ان ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كان المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشرت الى انه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكروه انه ان تقدم ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذكر ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا فالمذكور جواب الشرط ان تقدم والا فجواب القسم فيكون المذكور جواب

وان افاع المرفوع المؤخر على نية التقديم على اداة الشرط فى مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمبرد يرى انه والجواب وان الفاء مقدرة والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لاكرمنه فان قولك لاكرمنه جواب القسم فهو نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان المذكور جواب القسم توكيده فى نحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه فى قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم

القسم في صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه لا يجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء الى انه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر وان لم يكن ذو خبر متمسكا بقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة وليست لام القسم اهـ أشموني (قوله يجب العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم فالمحذوف جواب القسم (تنبيه) اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقع موقعه نحو ان تأتي ان تحسن الي أحسن اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأتي محسنا الي أحسن اليك وان كان مع عطف فالجواب لهما معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأتي وان تحسن الي احسن اليك وان كان بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد أو جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها وان كان بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول اهـ أشموني (قوله ثلاثة اوجه الخ) لان التي يجعل الجزم والنصب مشتركا بين المسئلتين وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة وفي الثانية اثنان والنصب في المسئلة الثانية أمثل منه في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي اهـ تصريح (قوله وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو) قال في التصريح ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يدركه الموت من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي بالرفع وقرأ السبعة بالجزم وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لندورها اهـ تصريح ومفاده ان الحاق الكوفيين ثم خاص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسط وهو كذلك كما يفيده الاشموني أيضا لكن الاشموني نسب قراءة ثم يدركه بالنصب للحسن وذكر ان بعضهم ألحق أو بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدوا الخ) هذا مثال الفاء ومثال الواو ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويذرهم بالرفع على الاستئناف مع الياء والباقون مع النون وقرأ الكسائي وحمزة بالجزم مع الياء عطفا على محل جملة فلا هادي له وقرئ في الشواذ بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأ به اهـ تصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرئ فيغفر بالجزم) أي قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر

يجب العكس في نحو ان تقم والله أقم وانه اذا تقدم عليهما شئ يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت

(وجزم ما بعد فاء او واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه ضعيف ورفع تالي الجواب جائز) وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين اولاهما يجوز فيها الثلاثة اوجه والثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء او الواو فأما مسئلة الثلاثة الاوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قرئ فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار أن وهو ضعيف

فيغفر بالرفع على الاستئناف (قوله وهي عن ابن عباس) قال في التصريح وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة بالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء اهـ (قوله ان تأتني وتمش الى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء ان تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة يقال هضم أخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وفي قوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والقرب الدنو والخضوع التواضع ونؤوه من الايواء وهو النزول بالشئ (الاعراب) من اسم شرط جازم و يقترب مجزوم وفاعله مستتر فيه ويخضع منصوب بتقدير ان ونؤوه جواب الشرط ولا يخش مجزوم بحذف الالف عطفا على نؤوه المجزوم بحذف الياء وظلما مفعول ما اقام اي مدة اقامته فما مصدرية ولا هضما عطف على ظلما والشاهد في يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

﴿ باب في عمل الفعل ﴾

أي في كيفية عمله من كونه رافعا وناصبا أو رافعا لا ناصبا الا في بيان العمل وعدمه أي لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع او ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أي ان الافعال قاصرها ومتعديها تامها وناقصها ترفع لانها أبدا مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاسناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما بني له أو نائبه فيما بني له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها فالضمير في قوله المشبه به عائد على الفاعل لا على أقرب مذكور كما هو القاعدة وانث قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لا كتساب كل التأنيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للحذف (قوله كل الافعال ترفع) أي اصالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكفوفة نحو طالما وقصرما وكثرما وقلما ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لانه لا يعصيها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أي على البدلية أي بعضها يرفع الفاعل و بعضها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أي ان كل الافعال تنصب الاسماء الا خمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وال في الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بأن لا ينصبه فعل أصلا أو ينصبه بعض الافعال فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شئ من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقا أي لا تنصبه مطلقا عن التقييد ببعض الافعال والاسكان مفعولا به لا مشبها به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان عامل الاول لا يكون فعلا

بخلاف

قوله وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما * وأما مسئلة الوجهين فضابطها ان يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك ان تأتني وتمش الى اكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله * ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما * ثم قال ﴿ باب في عمل الفعل ﴾ كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه بالمفعول به الاسماء الا المشبه بالمفعول به مطلقا والا الخبر

بخلاف ما بعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شئ من الافعال
(قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال وهو المتصرف التام ومصدره ووصفه
فقوله فناصبها الخ راجع للخمسة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله الوصف)
أى الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفى نسخة والناسخ وهى أولى (قوله والا المفعول
به) أى فلا ينصبه كل الافعال فانما بالنسبة الخ (قوله والمبهم المعنى) أى العامل
المبهم المعنى والمبهم النسبة فالعامل المبهم المعنى اسم والعامل المبهم النسبة مشتق
مبهم النسبة سواء كان فعلا أو وصفا فقوله أو النسبة عطف على المعنى واو للتنويع
(قوله التام) هذا قول الفارسى بناء على ان الناقص لا يدل على الحدث والذى
اختاره ابن مالك وتبعه المصنف فى أوضحه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال
الشاطبى فى قول ابن مالك أو وصف مقتضاه ان الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أى
للعمل فيه (قوله ما) أى فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق صفة لمحذوف والعامل
فيه عامل من معنى النفى على مذهب الجمهور أى ما انتفى عنه تعدى الفعل اليه
انتفاء أصلا اى متأصلا أو حرف النفى على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية)
المراد انه تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس
حركة جسم من وصف غير ثابت لا نحو طول ولم يتكلم عليه فى الشرح للاستغناء عنه
بالصفة الحسية (قوله كمرض وفرح) كذا فى بعض النسخ والصواب اسقاط فرح
لما يأتى فى الشرح من انه احترز بقوله حسية عن فرح فانه يتعدى بالباء
فلا يناسب ذكره فيما لا يتعدى أصلا وفى بعض النسخ عرج بدل فرح وهى ظاهرة
وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالمحمومية فالباء سببية فهو مفعول لاجله (قوله
وكالموازن لانفعل الخ) قال السبكى يقال علمته فتعلم ولا يقال كسرته فما انكسر
والفرق ان العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته
موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد
بخلاف الكسر فان أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب
ومن الغريب انه لم تستعمل لما فى المنقطع والمتصل استعمالا واحدا فى قوله
تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فنفى العلم عنهم منقطع وعن آبائهم متصل
والفائدة فى ذكر المفعول وهو ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم
التصريح بذكر حالة الجهل التى انقلبوا عنها فانه أوضح فى الامتنان (قوله اللذين
وصفهما على فعيل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقلت فى نحو ذلك اهـ فيشى وقال بعضهم قوله

والتمييز والمفعول المطلق والوصف والناقص فناصبها
والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره
ووصفه والا المفعول به فانما بالنسبة اليه أقسام
ما لا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت
أو صفة حسية كطال وخلا أو عرض كمرض وفرح
وكالموازن لانفعل كانكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل
اللذين وصفهما على فعيل

نحو ذل وسمن وما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومر أو دائما بنفسه كأفعال الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى له بنفسه تارة ولا يتعدى اليه أخرى كغفر وشحا وما يتعدى الى اثنين فاما ان يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى كنقص وزاد أو يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول شكر كأمر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى وسمى ودعا بمعناه وكال ووزن أو أولهما فاعل في المعنى كأعطى وكسا أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف ورأى لا من الرأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وحجا لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى في لغية وهب وتعلم بمعنى اعلم و يلزمان الامر وافعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ورد وترك ويجوز الغاء القلبية المتصرفة متوسطة

فعيل أى فقط اما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عليم وعالم فانه تارة يتعدى كهذا المثال وتارة لا يتعدى كسلم فهو سالم وسليم (قوله في نحو ذل وسمن) وفي نسخة زيادة بخل والصواب حذفها لما يأتي في الشرح (قوله ما يتعدى لواحد) تحته أربعة أقسام من السبعة (قوله كغضب) بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كأفعال الحواس) أى ان افعال الحواس التى مدلولاتها معان صادرة عن الحواس (قوله وما يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة (قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس واما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة وسيأتى ان المتعدى الى اثنين تحته أربعة أقسام كما ان المتعدى لواحد كذلك لكن المصنف لم يعد المتعدى لاثنين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لا سبعة تأمل (قوله كمفعول شكر) في انه ليس خبرا في الاصل لخرج ثانى مفعولى ظن وفى انه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى (قوله بمعناه) أى بمعنى دعا الخرج دعوت الله فانه يتعدى لمفعول واحد (قوله أو أولهما وثانيهما مبتدأ أو خبر) أى غالبا أو بحسب أكثر الافعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان اللائق ان يقدم ظن الخ ثم يقول القلبيات كما فعل في القطر لانه ليس كل قلبى ينصب مفعولين بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحدا كعرف وفهم وبعضه لا ينصب كفكر وتفكر ويجاب بأن قوله ظن الخ بدل من قوله أفعال القلوب ومن نص على ان البدل يكون مخصصا الامام الشافعى رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ يكون المقصود بالحكم انما هو البدل المساوى عبارته هنا عبارة القطر اهـ فيشى وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لا من الرأى وسكت عن رأى البصرية لان الكلام فى أفعال القلوب ولانه قدمها فى أفعال الحواس (قوله حزن وحقد) بكسر العين فيهما (قوله وخال) نحو خالت الهلال لا تحا (قوله في لغية) أى لغة قليلة وهو راجع لدرى والا كثر فيها تعديها بالباء كما يأتى (قوله وأفعال التصيير) قضيته ان أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ويشكل عليه جعلت الطين ابريقا ويجاب بأن مراده يكون أصلهما المبتدأ والخبر أى غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والانتقال من صفة الى أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيته ان الالغاء جائز وانه يطرد في جميع الصور مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف فيها فلتراجع الامثلة ويجاب عن الصورة الاولى بأن مراده بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بصورة الوجوب وعن الثانية بأن المراد بجواز الالغاء أى فيما كان صالحا لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيته ان الالغاء والاعمال مستويان وليس

كذلك

كذلك لان الالغاء متوسطة مرجوح ومتأخرة راجح (قوله أو متأخرة) قضيته انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على جميع المعمولات نحو ظننت زيدا قائما وجب اعمالها عند الجمهور وجاز الالغاء عند غيرهم ويجاب بأن المراد اذا تقدمت جاز الغاؤها في الجملة وبعبارة وليس كذلك يدل قوله والطاكم الخ اه فيشي (قوله أو القسم) عطف على الابتداء أي او لام القسم (قوله أو استفهام) قضيته أن تعليقها قبل الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه يجوز هنا رفع زيد على الالغاء ونصبه على الاعمال ويجاب بأن المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة (قوله أو استفهام) أي مفيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو فضلة (قوله بما مطلقا) أي في جواب قسم أو غيره (قوله أو لو) ظاهر كلام ابن الشجري انها تعلق بعد علم وغيرها ونقل بعض المتأخرين منه انها خاصة بعلم والعهدة عليه اه فيشي (قوله وسلم يجيز اجراء القول الخ) هذه الزيادة لم توجد في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح هنا وسيأتي شرحها بعد هذه القولة ووجه ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى ظن وتتعدى لمفعول واذا عمل القول عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتي للمصنف في شرح القولة الآتية ان الشروط ثلاثة وسيأتي ما يتعلق بها ثالث (قوله بظرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتي في القولة الآتية ذكر المجرور وأيضا فراده بالظرف هنا ما يعمهما المتحرز من ان هما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا (قوله أو معمول) هذا يقتضي انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمعمول فلا تقول أفي الدار جالسا تقول زيدا وقال بعضهم يغتفر لانه فهم جوازه الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل اغتفار الكثير اه فيشي (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب الكوفيين فان سيبويه لم ينص الا على الحاق انبأ بأعلم وأرى والكوفيون وافقوه على ذلك وزادوا عليه نبأ الخ فقول المصنف اتفق من النظر يقتضي (قوله عقدت) أي جمعت (قوله قاصرها) وهو اللازم الذي لا يتعدى أصلا أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تامها وهو الذي يرفع فقط أو يرفع وينصب المفعول (قوله وناقصها) وهو الذي يكون له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله وأما تام آت الخ) هذا على القول بأن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو الصحيح وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أي جميع الافعال

أو متأخرة ويجب تعليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفي بما مطلقا أو بلا أو ان في جواب القسم أو لعل أو لو أو ان وكم الخبرية وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم وأرى وما ضمن معناهما من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث ✻ وأقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الافعال فذكرت أن الافعال كلها قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما انها تعمل الرفع وبيان ذلك أن الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا واما تام آت على صيغته الاصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد واما تام آت على غير صيغته الاصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني انها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع

أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما ويعجبني كونه قائما ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق انما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم قياما ويمتنع ما أحسنه احسانا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله

اذا كان الشتاء فادفئوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

تنصب كل الاسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات وان النافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل المضارع فيبقى خمسة فالباقي من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز وخبر الفعل الناسخ والشبيه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكن الناسخ تحته اثنان كان وكاد فتمت العشرة هي التي تنصبها الافعال فأخرج المصنف خمسة منها الا أن واحدا من الخمسة وهو خبر الناسخ شامل لقسمين وهما كاد وكان فهي في المعنى ستة فالباقي أربعة وهي المفعول لاجله كقمت اكراما له وضربته تأديبا والمفعول فيه كقمت امامك وضربته امامك والمفعول معه كقمت وزيدا وضربته وزيدا والحال نحو قمت ضاحكا وضربته مكتوفا (قوله أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات) أي الصفة المشبهة واحترز بقوله عند الجمهور عن قول غيرهم من انه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه ففي حسن ضمير مستتر ووجهه شبيه بالمفعول اه من هامش ثم رأيت في التصريح في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا اسم تفضيل (قوله وتصاريفه) أي وما تصرف منه وفي كلامه ادخال المصدر في التصاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل غيره يتصرف منه فلعله أراد بالتصاريف ما أخذ من المادة والمصدر مأخوذ من مادة الفعل (قوله هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله ويمتنع ما أحسنه الخ) الاول فعل التعجب وهو جامد محترز المتصرف والثاني مثال الناقص فهو محترز التام (قوله وانما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدي بالتضمين والمتعدي بالهمزة نحو أكرمت زيدا والمتعدي بالتضعيف نحو فرحت زيدا ففي الحصر نظر اه فتش والجواب عنه انه أراد بالمتعدي بنفسه ما لا يتعدى بالحرف سواء تعدى بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله بديعا) أي على غير مثال سابق فهذا يقتضي انه ابتكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على مدلول الفعل سواء كان معنى أو ذاتا فالامر والسفر والشتاء امر زائد على مدلول الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الجدب بالدال المهملة (قوله اذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان قبل الاسلام عمرا عاش ثلاثمائة وأربعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا ابلغ بني بني ربيع * فاشرار البنين لهم فداء
أني قد كبرت وطال عمري * فلا يشغلكم عني النساء

وبعده

فاذا

فاذا ما حين يذهب كل قر * فسربال خفيف أورداء
اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاء
فقد كلتها وضممت أخرى * اليها والدهور لها افناء

الشتاء زمن البرد والمعروف فيه التبرد كبرا فدفئوني أي سخنوني والدفاء ممدود والدفاءة هي السخونة قال ابن سيده دفئ يومنا بالضم والكسر فأما الانسان اذا استدفأ فدفئ مكسور لا غير ولا يقال دفى بالتشديد و يصغر شيخ على شييخ بضم الشين وكسرها ولا تقل شويخ وقوله يهدمه بالدال المهملة من هدم البناء و يروى يهذمه بالذال المعجمة بمعنى يقطعه بسرعة و يروى يهرمه بالراء المهملة والمعنى يصف كبر سنه وضعف قوته فيقول انى شيخ كبير وقد هزل لحمي و رق عظمي فاذا دخل هذا الفصل فدثروني في الثياب فانى قد كبرت وضعفت وان لم تفعلوا هلكت (الاعراب) اذا ظرف وكان بمعنى حدث والشتاء فاعل والفاء في جواب الشرط وأدفئوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الفاء للتعليل والشيخ اسمها يهدمه خبرها والشتاء فاعل والشاهد في كان فانها التامة بمعنى حدث (قوله فان قلت فانك تقول الخ) وارد على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة الذي هو معنى قول المتن ما لا يتعدى اليه أصلا أي لا بنفسه ولا بحرف جر وقد تعدى هنا الى المفعول به بحرف الجر وقوله فانك الخ علة لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح ما ذكرتم من أن حدث وعرض لا يطلب مفعولا به البتة لانك تقول قولا موافقا للغة حدث الخ وقوله فعندي الخ هذا جواب قوله فان قلت أي فى قوة قلت ان هذا الظرف الخ وأراد بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للمرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما له الحدوث الا أن يقال المعنى حدث أمر منسوب لي (قوله فتعلقه أولا) أي عند تقدمه لي وقوله آخرا أي عند تأخره عنه الذي هو الاصل (قوله طال) أصله طول بضم الواو فتحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله وخلق) بضم اللام (قوله ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح وفي جعل طهر ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقهاء ان الطهارة صفة حكمية وكذا النجاسة نظر وكذا نظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله ان الاول) وهو علم والثاني فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تمثيل للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وان كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احترازا من علم) هذا يفيد انها معنوية أي لا تظهر عادة (قوله بالضم) أي بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد نحو

فان قلت انك تقول حدث لي أمر وعرض لي سفر فعندي أن هذا الظرف صفة للمرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه أولا وآخرا محذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على انه مفعول لاجله والكلام في المفعول به الثالثة أن يدل على حدوث صفة حسية تتجدد على كطال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الاول منها متعد لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع اليمن

قلته وظلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حوّل الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله فهما معنى وسع وبلغ) لف ونشر مرتب لان وسع راجع لرحب وبلغ راجع لطلع (قوله انفعل نحو انكسر) يرد عليه كسرت زيدا جبهته فانكسرها والجواب أن قوله الوازن انفعل أى غير المطاوع للتعدى لاثنين فهو متعد لواحد كما فى التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الاول مفتوح العين والثانى مكسورها (قوله وصفهما) أى اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل فعل) أى فاصله ذلل بفتح اللام فأدغمت اللام فى اللام كما قال ابن مالك * أوّل مثلين محركين فى * كلمة ادغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذلل بكسر اللام وسكون الذال فنقلت حركة اللام الاولى الى الذال وأدغمت اللام فى اللام ولو كان ذل أصله ذلل بفتح اللام الاولى لقيل فى المضارع يذال كشرب يشرب (قوله وقلت فى نحو كذا) أى فى نحو ذل وسمن احترازا من بخل الخ أى فقوله فى نحو الخ قيد لقوله اللذين وصفهما على فعيل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ أى مما كان الوصف على فعيل ليس الا ليخرج بخل فان وصفه بخيل وباخل وليخرج علم فهو عليم وعالم وسلم فهو سليم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) اى حال كونهما مثل ماتقدم فى التعدى بحرف الجر فيكونان مثل النوع الثانى هكذا مفاده لكن أنت خبير بأنه قال فى النوع الثانى يتعدى بالحرف دائما وسمن وذل لايتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثانى ويكون السؤال واردا على قوله مالا يطلب مفعولا به البتة وذكر من جملة ذلك ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان المجرور بعدهما مفعول لاجله فان المفعول لاجله يجر باللام وبالباء السببية وبمن وبالكاف التعليلية (قوله قلت المجروران مفعول لاجله) أى كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع مايقال ان المجروران مثنى ومفعول مفرد فيلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى وعلامة المفعول به أن تأخذ اسم مفعول وتحمله عليه فيصح الحمل ففى قولك مررت بزيد تقول زيد ممرور به أى وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل ففى قولك ذل بالضرب لايصح كون الضرب مذلولا به أى وقع عليه الذل اه شيخنا دردير (قوله الحواس) وهى خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله رأيت الهلال)

فهما بمعنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت فى نحو ذل احترازا من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا * والنوع الثانى ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت به أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا قلت المجروران مفعول لاجله لا مفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال

أي أبصرته (قوله وشممت) بكسر الميم الاولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الاشموني (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعديا واذا تعدى بحرف الجر كان لازما وقال السعد في شرح تصريف العزي الحق انه متعد لان معناه مع اللام هو معناه بدونها فاللام زائدة على كلام السعد اه تصريح (قوله فغرفاه وشحاه) هذا متعد بنفسه وقوله وفغر فوه وشحا فوه مثال لغير المتعدي (قوله بالتخفيف فيهما) أي في نقص اللازم والمتعدي واحترز به عن المشدد فانه متعد ليس الا (قوله واجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص متعديا لمفعول واحد (قوله مفعولا مطلقا) أي نائبا عن المفعول المطلق (قوله واعطيته) في الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطوا بالواو لانه من عطوت الشيء باليد والمعاطاة المناولة وحينئذ فقوله اعطيته أصله أعطوته فقلبت الواو ياء لتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لابس وآخذ) لف ونشر مرتب (قوله فاعلية معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئي للكلي (قوله في الاصل) أي قبل دخول هذا الفعل الناسخ عليهما (قوله قبل) أي في كلام المتن ولو حذفه ما ضر (قوله وشاهد افعال القلوب الخ) قال في التصريح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى الثاني ما يفيد الرجحان في الخبر وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم ومثل شارح الجعبري الاعد ومثاله

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ۞ ولكنما المولى شريكك في العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول أول وشريكك مفعول ثان والعدم بضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال مثال ظن لليقين يظنون انهم ملاقو ربهم ومثال حسب حسبت زيدا قائما وقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة ۞ رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال خال خلت الهلال لائحا وخلت العلم نافعا (قوله واني لأظنك يا فرعون مثبورا) فالكاف مفعول أول ومثبورا مفعول ثان والجملة خبر ان ويا فرعون

يوم ترون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أو لامستم النساء ۞ الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا نعمة الله أن اشكر لي ولوالديك ونصحت لكم ۞ الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغرفاه وشحاه بمعنى فتحه وفغر فوه وشحا فوه بمعنى انفتح ۞ السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا واجاز بعضهم كون شيئا مفعولا

مطلقا أي نقصا الثاني ما يتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما ثاني مفعوليه كفعول شكر كأمر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته جبة واعطيته دينارا فان المفعول الاول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو افعال القلوب المذكورة قبل وافعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى واني لأظنك يا فرعون مثبورا

٣٥ عباده ني

منادى ومعنى مثبور هالك مصروفا عن الخير مطبوعا على الشر من قولهم ما ثبرك عن هذا أي ما صرفك أو هالكا اه بيضاوي (قوله فان علمتموهن الخ) فهن مفعول أول ومؤمنات مفعول ثان وعلم في الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فالهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل ووجد تدل على اليقين لانه من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألفى ودرى تفيد اليقين قال تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجعلوا الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول واناثا مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة للملائكة (قوله قد كنت أحجو الخ) قاله تميم بن أبي مقبل وهو من البسيط واحجو بمعنى اظن والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها واحجو أبا عمرو فعل وفاعل ومفعول أول وأخا مفعول ثان منصوب بالالف وحتى حرف غاية وبروألمت فعل ماض وملمات فاعل وبنا متعلق بألمت ويوما ظرف والشاهد في احجو ولم يذكر أحد من النحاة ان حجا يحجو يتعدى الى مفعولين غير ابن مالك (قوله زعمتني شيخا الخ) قاله أوس الخثعمي من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام في شرح بانت سعاد الزعم قول يدعيه المدعي يحتمل الحق والباطل وغالب استعماله في الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا فقالوا هذا لله بزعمهم ومن استعماله في الحق قول أبي طالب يخاطب سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم

ودعوتني وزعمت انك ناصحي * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقول كثير عزة

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
تغير جسمي والخليقة كالتي * عهدت ولم يخبر بسرك مخبر

(الاعراب) زعمتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور انما سميت نون وقاية لانها تقي الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانها تقي اللبس في نحو اكرمني في الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث وفعل الامر أحق بها من غيره ثم حمل الماضي على المضارع وهو الامر اه مرادي والياء مفعول أول وشيخا مفعول ثان ولست ليس واسمها وبشيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن موصولة ويدب صلة وهو خبر عن الشيخ ويدب بمعنى يدرج في المشي ودبيبا منصوب على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاهد في زعمتني (قوله والاكثر تعدي زعم الى ان) أي المخففة من الثقيلة وان المشددة (قوله أن لن يبعثوا) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لن يبعثوا خبرها وان ومعمولاها في محل

فان علمتموهن مؤمنات
تجدوه عند الله هو خيرا
لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أي اعتقدوهم
وقول الشاعر
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات
وقول الآخر
زعمتني شيخا ولست بشيخ
والاكثر تعدي زعم الى أن
أو أن وصلتها نحو زعم الذين
كفروا أن لن يبعثوا وقوله

نصب

نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء للتأنيث وأني تغيرت ان واسمها وخبرها وهي في محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج الى مفعول ثان وقيل تحتاج لمفعول ثان تقديره حاصلا ومن ذا استفهام خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر ولا تتغير صلة وقوله يا عز منادى مرخم وأصله يا عزة ولم يتكلم في شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفي الخ) من بحر الطويل ودريت مبني للمجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع فاعل وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم فاغتبط جواب شرط مقدر أي ان دريت فاغتبط من الغبطة وهي أن يتمنى مثل ما للغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والفاء للتعليل وان اغتباطا جيد ان واسمها وخبرها وبالوفاء متعلق بجيد (قوله فقلت اجرني) من المتقارب والمعنى أجرني يا أبا خالد وأغثني وان لم تجرني فهبني من الهالكين فقلت فعل وفاعل وأجرني فعل وفاعل ومفعول وأبا خالد منادى مضاف وان حرف شرط وفعل الشرط محذوف أي وان لم تفعل والفاء رابطة وهب فعل أمر والياء مفعول أول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا نعته والشاهد في هب فانه في الثاني ووقوع هب على ان وصلتها نادر كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان أبانا كان حمارا (قوله أي اعتقدني) المناسب أي ظنني لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء النفس قهر الخ) قاله زياد بن سيار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء مفعول أول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدوها مضاف ومضاف اليه وتمام البيت * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركي ان واسمها وخبرها والجملة مفعول تعلم سدت مسد المفعولين (قوله فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء والهباء غبار يرى في شعاع الشمس (قوله لو يردونكم الخ) فالكاف مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله (قوله واتخذ الله الخ) ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركنا بعضهم) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج في بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتي للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من الرأي) وتأتي رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي ابصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أي أشار به

وقد زعمت اني تغيرت بعدها

وقال

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط *

فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر في درى أن تتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا قال الله تعالى ولا أدراكم به وانما تعدت الى الكاف والميم بواسطة همزة النقل وقوله

فقلت أجرني أبا خالد

والا فهبني امرأ هالكا

أي اعتقدني وقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

والاكثر في تعلم أن تتعدى الى أن وصلتها كقوله

تعلم رسول الله انك مدركي

وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لي مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ورأى من الرأي

وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتأتي رأى حلمية وتتعدى لمفعولين نحو أراهم رفقتي ومصدرها الرؤيا وتقع الرؤيا مصدرا للبصرية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين (قوله رأى حل كذا الخ) وقد تتعدى لمفعولين نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى الشافعي سنيته (قوله حجا بمعنى قصد) و بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا أي غلبه في المحاجة و بمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته و بمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها و بمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته أو حفظته و بمعنى أقام نحو حجا بمكة أي اقام بها و بمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به و بمعنى وقف كقولك حجا زيد أي وقف (قوله ومن وجد الخ) أي واحترزت من وجد وتأتي بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها و بمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى ﴿تتمة﴾ تأتي عد بمعنى حسب نحو عددت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته ومنه قال تعالى وأنا به زعيم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم و بمعنى قال وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى هزلت وسمنت وبمعنى طمع يقال زعم في غير مطمع أي طمع في غير مطمع وتأتي درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب زيد اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالمشالة يقال خال الفرس ظلع أي غمز في مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحاصل ان وجد بمعنى علم مصدرها الوجود كما قال السيرافي وقال الاخفش الوجدان وان كانت بمعنى أصاب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بعض ان مصدرها الوجود وان كانت بمعنى استغنى أو حزن فهي لازمة مصدرها وجدا بالفتح وان كانت بمعنى حقد فهي لازمة أيضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول حزنت الخ) المناسب أن يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسيء لان الكلام في وجد لا في نفس حزن وحقد وقال في التصريح تقول وجد زيد اذا حزن وحقد اهـ فأفاد انهما لا يتعديان بحرف الجر (قوله ان لأفعال القلوب ثلاث حالات) أي المجموع مختص بأفعال القلوب والا فالاعمال وهو الاصل واقع في أفعال الباب بتمامها الجامد والمتصرف والقلبي والتصييري وأما الالغاء والتعليق فمختصان بأفعال القلوب (قوله وهو واجب اذا تقدمت عليهما الخ) أي ولم يتقدم عليها شيء فان تقدمها شيء نحو متى ظننت زيدا قائما فالاعمال راجح وقيل واجب وقوله وهو واجب اذا تقدمت ولا يجوز الغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش

(قوله

كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا أو حرمته * وحجا بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله * ومن وجد بمعنى حزن أو حقد فإنهما لا يتعديان بأنفسهما بل تقول حزنت على الميت وحقدت على المسيء * ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات الإعمال والإلغاء والتعليق فأما الإعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجائز إذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما أو تأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت وأما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسطت أو تأخرت تقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت

(قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا تأخرت أي بأرجحية (قوله والاعمال مع التوسط أحسن) لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا توسطت أي بمرجوحية (قوله وقيل هما سيان) أي الالغاء والاعمال سيان لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح (تنبيه) هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فيجوز عند البصري ويجب عند الكوفي ووجهه انه انما ينصب ظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز قوله شجاك أظن ربع الظاعنين * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه مفعولا أول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربع قاله في المغنى وقال في التصريح لا يسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع خبر على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اه (قوله ولقد علموا لمن اشتراه) من مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي الآخرة متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط الضمير في له وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان قال البيضاوي ولقد علموا أي اليهود لمن اشتراه أي استبدل ما تتلوا الشياطين بكتاب الله (قوله من خلاق) أي نصيب اه (تنبيه) اذا وقع العامل بعد اللام فلا تعلقه نحو لزيدا ظننت قائما وقد احترز عنه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن قضيته ان مجيئه بعد العامل يبطل العمل في الجزأين سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو قول ضعيف قال الرضي اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو وقائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما اه (قوله ولقد علمت الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدة من الكامل قالها في وصف بقرة صادتها الذئاب فأصبن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى ان الموت لا تعدل سهامه عن أحد (الاعراب) الواو للقسم واللام موطئة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فعل وفاعل ولتأتين اللام لام القسم

والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سيان وأما التعليق فهو ابطال عملها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق الثاني لام جواب القسم نحو علمت ليقومن زيد أي علمت والله ليقومن زيد وقوله
ولقد علمت لتأتين منيتي ... ان المنايا لا تطيش سهامها

وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط لانه لا محل لها فسقط ماقيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد اننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن بفتح ان اه وفى المغنى ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت لتأتين منيتى * اه فاخرج لام لتأتين عن كونها لام القسم اه تصريح وتأتين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وفاعله منيتى وان المنايا لا تطيش سهامها ان واسمها وخبرها وسهامها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت أزيد فى الدار أم عمرو) أى علمت جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال فاندفع مايقال ان العلم يقتضى التحقق والاستفهام يقتضى الشك وهما متنافيان ومعنى علمت الخ انى لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهما بعينه فى الدار (قوله وان أدرى أقريب الخ) فالهمزة للاستفهام وقريب خبر مقدم وأم بعيد عطف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره فى موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة وان نافية أى ما أدرى ماتوعدونه من الحشر كما قاله البيضاوى (قوله لنعلم أى الحزبين الخ) فأى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أبو من زيد) فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أى علمت جواب هذا الاستفهام أى لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بأن زيدا ابو الدفلان (قوله علمت صبيحة أى يوم سفرك) فسفرك مبتدأ وصبيحة ظرف فى محل رفع خبر وأى مضاف ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فأى منصوب على المصدر) أى انه مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أى انقلاب وجملة ينقلبون معلق عنها العامل وهو سيعلم فهى فى محل نصب لكن أنت خبير بأن سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا فى محلها فما الفرق بين الاعمال

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد فى الدار أم عمرو وقوله تعالى وان أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين احصى وتعالى أينا أشد عذابا أو خبرا نحو علمت متى السفر أو مضافا اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى منصوب على المصدر بما بعده وتقديره أى ينقلبون

والالغاء وأجاب بعض حواشي الاشموني بأن المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة لا لها وبعد التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أي انقلاب) أشار به الى ان منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسب ان يقول أي منقلب (قوله علمت ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولولا النفي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكر المتن ان ما النافية معلقة سواء كانت في جواب قسم أم لا فالآية جواب قسم مقدر ومثال الملفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا النافية في جواب قسم) أي ملفوظ كما مثل أو مقدر كما في قولك لقد علمت لا زيد قائم وكذا يقال في ان النافية ومثل المصنف للمذكور ومثال المقدر لقد علمت ان زيد قائم فجملة الامثلة أربعة والجملة فيها معلق عنها علم فهي في محل نصب وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة والصحيح ان لا وان لهما الصدارة سواء كانا في جواب قسم أم لا كما هو مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل نفي ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ) أي فلا الواقعة في جواب القسم لها الصدارة ان قلت يأتي في ذلك تقدم القسم على الجواب فكأنه هو والجواب شيء واحد اه من حواشي الاشموني (قوله السابع لعل) أي لان الترجي كالاستفهام في ان ما بعده كل منقطع عما قبله وخص تعليق لعل بدري اه يوسف الحفني (قوله وان أدري لعله الخ) لعل حرف ترج والهاء اسمها وفتنة خبرها والجملة في محل نصب بأدري وان نافية قال البيضاوي أي وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم أو امتحان لينظر كيف تعملون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدر قائله وحاتم هو الجواد المعروف والثراء ممدود كثرة المال والوفر بالفاء اسم لكثير من المال والنبات الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع وفور ويقال وفرت عرضه أي لم أشتمه كأنه أبقاه كثيرا لم ينقصه بشتم ووفر الشيء أكمله ووفر الثوب قطعه والوفر السقاء اذا لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم (الاعراب) الواو عاطفة وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف في أن وصلتها بعد لو على ثلاثة مذاهب احدها انها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه ان فانها تقتضي الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني انه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له اصلا لاكتفاء بجريان المسند والمسند اليه في الذكر مع

أي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر ولا يعمل فيه ما قبله وهذه الانواع كلها داخلة تحت قوله استفهام الرابع ما النافية نحو علمت ما زيد قائم وقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الخامس لا النافية في جواب القسم نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو السادس ان النافية في جواب القسم نحو علمت والله ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم السابع لعل نحو وان ادري لعله فتنة لكم ذكره ابو علي في التذكرة الثامن لو الشرطية كقول الشاعر وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر

الطول نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم انه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف توكيد وحاتما اسمها وخبرها اراد وار اد فعل ماض وفاعله مستتر وثراء مفعول والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ووفراسمها وله خبرها والشاهد فى لو فانها علقت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التى فى خبرها اللام) والظاهر ان الاسم ومعمول الخبر اذا كان فيهما اللام كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة وعلمت ان زيدا لفى الدار قائم اه حفنى (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا اسقط المؤلف ان فى المتن وعدها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم من كون المعلق اللام أن ان لا تعلق فأفاد انها تعلق على ما حكاه ابن الخباز عن سيبويه قال الفيشى قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما فى المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر أن المعلق ان بشرط ان تكون اللام فى خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أى حمل ذلك البعض وقدر ذلك البعض واعراب الآية الهمزة للاستفهام ولم حرف نفى وجزم وقلب ويروا مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون وجملة أهلكنا معلق عنها يروا بكم الخبرية (قوله بتقدير بأنهم) وهو متعلق بمحذوف أى حكمنا بأنهم وقرر بعض ان الباء للملابسة أى أهلكناهم اهلاكا ملتبسا بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم كأنه قال اهلاكا ملتبسا بالاستئصال أى باذهابهم بالكلية ولا بد من تقدير الباء كما علمت وفى قول الفيشى انما قدروا الباء لانه مفعول لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح لان اهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله انهم لا بنفسه ولا بالباء ولذا جعلنا الباء للملابسة فتأمل (قوله بل يجوز ان تكون استفهامية) وتكون داخلة فى الاستفهام فلا تعد قسما مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أى شئ من القرون اهلكنا وهى مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق عنها يروا لان كم لها الصدارة كانت خبرية او استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أى يؤيد الاستفهامية قراءة الخ ورد بأن من يحتمل ان تكون موصولة فتؤيد كم الخبرية ويحتمل انها استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب أن قوله ويؤيده أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية فهى مبطلة لتعيين خبرية كم ويجوز فيها الوجهان (قوله من أهلكنا) فعلى ان من استفهامية تكون الجملة معلقة وعلى ان من موصولة فلا تعليق (قوله ويجوز الفراء انتصاب كم بيروا) وجملة أهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أى وهو سهو لاخراج كم عن صدريتها سواء الخ فحذف العلة والحاصل ان كم لها

التاسع ان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام الا ان ابن الخباز حكى فى بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلقات العاشر كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ألم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سادة مسد مفعولى يروا وانهم بتقدير بأنهم وكأنه قيل اهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم بيروا وهو سهو

الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها معمولة لأهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لأنها مقدمة على عاملها وتكون الجملة بتمامها في محل نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هذه القالة تخرج كم الخبرية عن الصدارة لأنا نقول انها ضعيفة فلا يصح تخريج القرآن عليها كما في المغني (قوله بدل من كم) أي بدل اشتمال أي ألم يروا اهلاكنا كثيرا مشتملا على عدم الرجوع (قوله يلزمه ما أوردنا) أي من نسبة السهو المقدرة وهي قولنا لاخراج الخ (قوله لزم تسلط أهلكنا) أي تسلط عامل مثل اهلكنا لأن البدل على نية تكرار العامل (قوله والذي يصح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعدها وهو جملة أهلكنا العاملة في كم أي انه بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون ألم يروا عدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية ولا يصح ان تكون استفهامية والا لاقترن البدل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان الفاء جواب شرط مقدر تقديره فاذا علمت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان يروا مسلطة الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لأنها صارت كالجزء من المجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها في صدر جملتها وهي معمولة لأهلكنا على حالها (قوله يجوز لك ان تعطف على محلها) يشترط في المفرد المعطوف على محل الجملة المعلق عنها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لأن مطلوب هذه الافعال مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا مثاله قولك علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا اه تصريح (قوله وما كنت أدري الخ) من بحر الطويل والبكا يمد ويقصر فمن مده حمله على العويل ومن قصره حمله على البكا بالدموع قال ابن مرزوق في شرح البردة وترتيب البكاء ان تهيأ الرجل له قيل له اجهش فان امتلأت عينه دموعا قيل اغرورقت فان سالت قيل دمعت وهمعت فان حكت دموعها المطر قيل هطلت فان كان بصوت قيل نحيب وان صاح قيل عويل (الاعراب) الواو للعطف وما نافية كنت كان واسمها وادري خبرها وقبل عزة متعلق به وما اسم استفهام مبتدأ والبكاء خبره والجملة في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا نافية وموجعات عطف على محل الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء للقافية والشاهد في موجعات بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البكا الذي علق عنه أدري بالاستفهام (قوله يروى بنصب الخ) قال في المغني هكذا استدل ابن عصفور ولك أن تدعي ان البكاء مفعول وما زائدة والاصل ولا أدري موجعات من عطف الجمل أو أن الواو

سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه أن ومعمولها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة ليروا لزم ما اوردناه على الفراء من اخراج كم عن صدريتها وان قدرها معمولة لاهلكنا لزم تسلط أهلكنا على انهم ولا يصح ان يقال اهلكنا عدم الرجوع والذي يصح قوله عندي أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها فان يروا مسلطة في المعنى على ان وصلتها فهذه جملة المعلقات والجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب بذلك المعلق حتى انه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت *

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا

للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لاموجعات للقلب موجودة ما البكا اه قال فى التصريح فالمعنى على الاول وما كنت أدرى أى شئ البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات اه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعلق غير عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله اخذا من المرأة) أى نظرا للمرأة فراده بالاخذ النظر أى العامل شبيه بالمرأة التى فقد زوجها فليست مزوجة ولا مطلقة فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة (قوله التى لا مزوجة) أى لعدم تمكنها من زوجها ولا مطلقة لعدم تمكنها من الزواج عندنا الا اذا شكت ضرر الوطء وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه وتتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة لقوله أجاد أى أتوا بامر جيد من حيث ان التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة قرره بعض المشايخ (قوله فى وضع هذا اللقب) أى الاسم وهو لفظ تعليق (قوله لهذا المعنى) وهو الغاء العامل لفظا واعماله محلا (قوله أمرتك الخير الخ) هو لعمرو بن معدى كرب وقيل لاياس بن موسى وقيل لخفاف بن ندبة وقيل للعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الهمزة ومدها بمعنى واحد والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقرة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك اشرفها عندهم وربما أوقعوه على المواشى كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيأ دون شئ وانما سمى المال مالا لانه مال بأهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نشب يروى بالمعجمة وبالمهملة والاول هى المشهورة وبالمهملة رواه الجوهرى فى نوادره ومعناه بالمعجمة المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعقار وقال السيرافى العين والورق والمتاع وأما بالمهملة فهو معروف قيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه امرتك بالاحسان والانعام فافعل ما أمرتك به ولا تبخل فانى قد تركتك متمولا فلا عذر لك فى البخل وترك البذل (الاعراب) أمرتك فعل وفاعل ومفعول والخير مفعوله الثانى فافعل الفاء عاطفة وافعل فعل امر وما موصولة مفعوله امرت فعل ماض مبنى للنائب والتاء نائب فاعل وبه مفعوله الثانى فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق وتركتك فعل وفاعل ومفعول وذا مال مفعوله الثانى وذا نشب عطف عليه والشاهد فى أمرتك الخير حيث

ومن ثم سمى ذلك تعليقا لان العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى والثانى ما تقدم الوعد بشرحه من الافعال التى تتعدى الى مفعولين أولهما مسرح دائما أى مطلق من قيد حرف الجر والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة افعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فجمع بين اللغتين

عداه بنفسه وأمرت به عداه بالباء وهذا معنى قول المصنف لجمع بين اللغتين أى
تعديه بنفسه وبالباء تأمل (قوله الثاني استغفر الخ) هو قول الاكثر قال في المغني وهو
مردود لان استفعل تصير المتعدي لواحد متعديا لاثنين واما قولهم استغفرت الله
من الذنب فهو على تضمين استتبت أى طلبت التوبة من الذنب فليس من باب
اختار هذا حاصل ما في المغني (قوله أستغفر الخ) السين والتاء للطلب كأنه قال
اطلب من الله ستر ذنبي واستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو
المفعول الاول والثاني من عمدي ومن خطئي عطف عليه وذنبي بدل من عمدي
وكل مبتدأ وامرئ مضاف اليه لاشك مؤتزر لا نافية للجنس واسمها وخبرها
والشاهد في أستغفر حيث عداه للمفعول الثاني بحرف الجر والبيت من بحر البسيط
(قوله أستغفر الخ) من بحر البسيط وذنبا مفعوله الثاني ولست محصيه صفة لذنب
ورب صفة لله أو خبر لمحذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدا
والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى قومه مفعول ثان وسبعين
مفعول أول ولم يجر المفعول الثاني بحرف الجر وفي المغني انه من محذوفة والتقدير
من قومه (قوله وقالوا نأت الخ) من بحر الطويل ونأت أى بعد والغليل حرارة الجوف
وقالوا فعل وفاعل ونأت فعل ماض والتاء للتأنيث فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر
مفعول ثان والاول محذوف أى أحدهما والبكا مبتدأ وأشفى فعل ماض خبره واذن
حرف جواب مهملة وللغليل متعلق بأشفى والشاهد في اختر فانه تعدى للمفعول الثاني
بحرف الجر وروى * وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقال بعض ان الواو من
البكا بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه مغني (قوله ويقال
أيضا كنيته) أى انه يأتي بالواو كما يأتي بالباء (قوله هي الخمر) الخ هي مبتدأ خبره
الخمر تكنى مضارع بني للنائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والطلا
مفعول ثان كما الكاف حرف جر وما كافة والذئب مبتدأ ويكنى خبره ونائب الفاعل
مفعول أول وأبا جعدة مفعوله الثاني والشاهد في تكنى في الموضعين حيث تعدى
للمفعول الثاني بنفسهما وقوله هي الخمر الخ قال ابن بري الصواب وقالوا هي الخمرة
الخ فاسقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فادى الى كسر الوزن وانشده الجوهري
قالوا بدون واو ويكون دخله الخرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكتمانها الخ) لا يعلم
قائله ولا تمامه والكناية لفظ اريد به لازم معناه وام فلان كنية مجهور به وكتمان
مبتدأ ومضاف اليه واكنى بام فلان خبره واكنى بالبناء للمفعول ونائب الفاعل
مفعول أول وبام فلان مفعوله الثاني تعدى اليه بالباء وهو محل الشاهد وفي بعض
النسخ وكتمانها تكنى بام فلان وضمير تكنى يعود على المرأة ويكون كتمانها مبتدأ

الثاني استغفر قال الشاعر
أستغفر الله من عمدي ومن
خطئي *
ذنبي وكل امرئ لاشك مؤتزر
وقال الآخر
أستغفر الله ذنبا لست محصيه
رب العباد اليه الوجه والعمل
الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين
رجلا وقال الشاعر
وقالوا نأت فاختر من الصبر
والبكا
فقلت البكا أشفى اذن لغليلي
أى اختر من الصبر والبكا
احدهما الرابع كنى بتخفيف
النون تقول كنيته ابا عبد الله
وبأبي عبد الله ويقال أيضا
كنيته قال * هي الخمر لاشك
تكنى الطلا * كما الذئب يكنى
اباجعدة * وقال
وكتمانها أكنى بأم فلان
الخامس سمى تقول سميته
زيدا وسميته بزيد قال

وسعيته سعي لحياة لم يكن * لامر قضاه الله في الناس من بد

السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته زيدا وقال الشاعر

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن * أخاها ولم أرضع لها بلبان

السابع صدق بتخفيف الدال نحو ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هندا وبهند قال الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون والمفعول الأول فيهما محذوف * السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثاني أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول أعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقي ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبأ

عما بعده ويحتمل ان ضمير تكن عائد على الكلمات واكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وسعيته سعي الخ) سعيته فعل وفاعل ومفعول أول وسعي مفعول له الثاني ولحياة اللام حرف جر وحياة منصوب بان مضمرة والمصدر مجرور باللام فلم يكن جاره ومجرور وبد اسمها ومن زائدة ولامر خبر يكن وقضاه الله فعل وفاعل ومفعول وفي الناس متعلق به والجملة نعت لامر والشاهد في سعيته حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعتني اخاها الخ) قاله عبد الرحمن بن الحكم يتغزل في ام ابان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان ابن الحكم وكان عبد الحكم هذا شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل في نساء اخيه دعتني فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول اول واخاها مفعول ثان ولم أكن اخاها جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم اكن واخاها خبرها ولها حال من لبان لانه كان نعتا له وبلبان متعلق بأرضع واصل اللام في لها بمعنى مع لبناسب الاخوة المنفية والمعنى لم أكن اخاها من النسب ولم أرضع معها بلبان فلا اكون أخاها من الرضاع واللبان واللبن يستعمل في الآدمي وغيره خلافا لمن قال لا يقال في بني آدم لبن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام اللبن للفحل والشاهد في دعتني اخاها حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولقد صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول اول ووعده مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم الوعد (قوله صدقته في وعده) أي فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله زوجناكها) زوج فعل ماض ونا فاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان فتعدى للثاني بنفسه (قوله وزوجناهم بحور عين) فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله كلت لزيد طعامه) فلزيد مفعول ثان كما قاله الحفيد وطعامه مفعول أول لان الذي يتعدى بالحرف تارة وبنفسه تارة هو المفعول الثاني (قوله والمفعول الاول فيهما محذوف) تقديره واذا كالوهم طعامهم أو حقهم او وزنوهم مالهم وقال البيضاوي واذا كالوهم فحذف الجار وأوصل الفعل الضمير أو بالاصل كالوا مكيلهم فحذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريهم الله الخ) فيرى بضم الياء مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصرية على هذا وحسرات حال والمعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها فقد علموها

والذى تقوله تحسن تمتنع عندهم اهـ وفى تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن
الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبنى للمفعول ويرد عليه أيضا
قوله تعالى اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا فالكاف فيهما مفعول
أول والهاء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للأول وكثيرا مفعول ثالث للثانى وهذه
الآية فى رأى الحلمية فالحاقها بالعلمية (قوله ونبأ) بتشديد الباء وكذا خبر وحدث
بتشديد الباء والدال (تنبيه) لا يجوز تعدى بقية أخوات هذه الافعال فلا
تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله نبئونى بعلم) هذا والذى قبله تعدى للمفعول الثانى
بالباء (قوله ونبئهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) أى فيتعدى
بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما
وحذفهما معا كما يأتى فى الشرح (قوله ولا غير الاول فى باب الخ) قال فى التوضيح
وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كأعلمت كبشك
سمينا ولا تذكر من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كأعلمت زيدا ولا تذكر ما أعلمته
ولأن الفائدة لا تعدم فى الاستغناء عن الاول ولا فى الاقتصار عليه اذ قد يراد
الاخبار بمجرد العزيمة أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى
بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه
وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا
الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين
انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن
مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز فى باب ظن الحذف
لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم وظن
واما الاعلام فانه يخلو منه اهـ كلام ابن مالك اهـ تصريح فالمصنف هنا ماش على
ما قاله الشلوبين وقال الشيشى قوله ولا غير الاول اما الاول فى باب اعلم فيجوز حذفه
لانه فاعل فى الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا واما الثانى والثالث
فهما مبتدأ وخبر فى الاصل وكذلك مفعولا باب ظن اهـ (قوله الا لدليل)
ويسمى اختصارا والحذف لغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد
فى بعض النسخ تأخيره الى هنا وفى بعضها ذكره عند كم الخبرية قال فى التصريح
وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من
اليمن اهـ (قوله بخصه) أى الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) واجاز بعضهم
الفصل بالجميع لان الاصل فى ضم الجائز الجواز اهـ حفنى (قوله أو معمول)
المراد به ما يعم المفعولين نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول

ل
ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول
أنبأت زيدا عمرا قائما لا معنى
وكذلك تفعل فى
أعلمته والأصل فى هذه
الواو وانما اصل هذه
الخمسة أن تتعدى لاثنين الى
الاول بنفسها والى الثانى بالباء
أو عن نحو أنبئهم بأسمائهم
فلما أنبأهم بأسمائهم نبئونى
بعلم ونبئهم عن ضيف
ابراهيم وقد يحذف الحرف
نحو من أنبأك هذا ثم قال
ولا يجوز حذف مفعول
ولا غير الاول
فى باب ظن ولا غير الاول
فى باب أعلم وأرى الا بدليل
وبنو سليم يجيزون اجراء
القول مجرى ظن وغيرهم
يخصه بصيغة تقول بعد
استفهام متصل أو منفصل
بظرف أو معمول أو مجرور
وأقول ذكرت فى هذا
الموضع مسألتين مهمتين

زيدا ضاربا أو المفعول الاول أو الثاني اه حفني (قوله لهذا الباب) أي باب ظن واخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل ان حذف المفعولين لدليل جائز بالاجماع واما حذف أحدهما لدليل فمنعه ابو اسحاق بن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل واجازه الجمهور اه تصريح فقول شارحنا يجوز حذف المفعولين اى اجماعا وقوله أو أحدهما أى عند الجمهور (قوله كذا قدروا) ومشى عليه المصنف في التوضيح قال في التصريح وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما اه فحينئذ يكون ماقدروه له وجه كما ان تقدير المصنف هنا له وجه والحاصل انه ان نظر لقاعدة الباب يرتكب ما قدروه وان نظر لاسلوب الآيات يرتكب ماقدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضا فلكل وجه تأمل (قوله ولا يحسبن الذين الخ) في قراءة من قرأ يحسبن بالياء المثناة تحت واما على قراءة من قرأ بالتاء الفوقية فالذين مفعوله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح الاخبار بقوله خيرا عن الذين فكيف يكون اصلهما المبتدا والخبر والجواب ان الكلام على حذف مضاف أى بخل الذين اح (قوله أى بخلهم) وقال في التصريح ما يبخلون به والانسب ماقاله هنا لان الخير يتوصف لافعل (قوله فحذف المفعول الاول الخ) والفاعل الذين ويبخلون صلته وهو ضمير فصل لا محل له وخيرا مفعول ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحر الكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرضا يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجا كسائر الامراض البدنية وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فاول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر والسماع ثم تقوى هذه المرتبة بطول الفكر في محاسن المحبوب وصفاته الجميلة فتصير مودة وهي الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأكد المودة فتصير محبة والمحبة هي الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من الآدميين هي تمكن محبة احدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحب لا يخالطه في محبة محبوبه تغير ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يخلو المعشوق من تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية

لهذا الباب احداهما انه
يجوز حذف المفعولين
أو أحدهما لدليل ويمتنع
ذلك لغير دليل فمثال حذفهما
لدليل قوله تعالى أين شركائي
الذين كنتم تزعمون أي
تزعمونهم شركاء كذا قدروا
والاحسن عندي ان
يقدر انهم شركاء وتكون ان
وصلتها سادة مسدهما بدليل
ظهور ذلك في قوله وما نرى
معكم شفعاءكم الذين زعمتم
انهم فيكم شركاء ومثال
حذف أحدهما للدليل وبقاء
الآخر قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم أي
بخلهم هو خيرا لهم فحذف
المفعول الاول وابقى
المفعول الثاني
الفصل
وقال عنترة
ولقد نزلت فلا تظني غيره

ويمتنع

ويمتنع من الفكر والتفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوى العشق سار متماديا في هذه الحالة لا يجد نفسه لا لغير صورة المعشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا تزايد الحال صار ولهانا او يصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يعجز عن مداواته وتقصر آراؤهم عن معالجته لخروجه عن الحد انضباط ولقد اجاد القائل

يقول أناس لو نعت لنا الهوى * ووالله ما أدري لهم كيف أنعت

فليس لشئ منه حد أحده * وليس لشئ منه وقت موقت

اذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي * له وضع كفي تحت خدي وأصمت

وأنضح وجه الارض طورا بعبرتي * وأقرعها طورا بظفري وأنكت

وقد زعم الواشون اني سلوتها * فمالي أراها من بعيد فأبهت

اه (قوله المكرم) بفتح الراء ويروى الاكرم مكان المكرم والمعنى انت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا (الاعراب) الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق ونزلت فعل وفاعل والفاء عاطفة ولا ناهية وتظنى فعل مضارع مجزوم بحذف النون والجملة جواب القسم معترضة بين الجار ومتعلقه لان من متعلق بنزلت وغيره مفعول أول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز ان تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح) قال في التوضيح وشرحه واما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه منعا نقله ابن مالك عن الاخفش والجرمي وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره ابن مالك وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الجواز مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون أعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل أي يقع منه خيلة والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه اه (قوله اجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد المفعولين لغير دليل قال في التصريح لان المفعولين اصلهما المبتدأ والخبر كما لا يجوز ان يؤتى بمبتدأ دون خبر

مني بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
أو كلاهما فحذف المفعول
الثاني ولا يجوز لك ان تقول
علمت أو ظننت مقتصرا
عليه من غير دليل على الاصح
ولا ان تقول علمت زيدا لا
علمت قائما وتترك المفعول
الاول وهذا المثال والمفعول
الثاني في الذي قبله من غير
دليل عليهما أجمعوا على ذلك
المسئلة الثانية ان العرب
اختلفوا في اجراء القول
مجرى الظن في نصب المفعولين
على اقوال ثلاثة

ولا يجوز أن يؤتى بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وانما اجمع هنا واختلف في حذفهما معا لان مفعولي هذا الباب في الحقيقة اذ معناهما الاحداث المضافة للذوات فحذف احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما اختلف في حذف احدهما اقتصارا لان الحذف اذا لقرينة فهو بمنزلة المذكور اه حفني (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصريح (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها لجزآها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزأيها مفعولين لانه لا يقتضيهما من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا الا ان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط في الحقيقة خمسة والشرط الاول محترز كونه مضارعا بمعنى الحال مسندا لتاء الخطاب فهو محترزات لا ثلاثة شروط فخرج بالمضارع المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لان لها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي قلت في الخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند لتاء المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا او قل زيدا منطلقا تنبيها مع الاسناد لضمير المخاطب وما قلناه من اشتراط كونه بمعنى الحال هو ما قاله في التسهيل ورد بقوله * متى تقول الدار تجمعنا * انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال اه وهو مبني على ان متى ظرف لتقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول اه وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحد فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال ... اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر انه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي في شرح التسهيل واقره اه تصريح فعلمت من هذا ان كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدي باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا

عمرو ونحو ذلك ظانا أو [illegible]
التي قلت زيد منطلقا
وغيره يوجب الحكاية
فيجعل [illegible] ظانا او لا
تجري اجراء القول تجرى
الظن الا بثلاثة شروط أحدها
ان تكون الصيغة تقول
الثاني ان
بتاء الخطاب
يكون مسبوقا باستفهام

فلذا ترك المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلاف لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تامل قال في التصريح هذه الشروط لجواز اجراء القول مجرى الظن وتجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم الآية في قراءة الاخرين وابن عامر وحفص بالتاء وكسر همزة ان (قوله الثالث ان يكون الخ) هذا الشرط قاله سيبويه والاخفش من البصريين وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب في قولك أأنت تقول زيدا منطلقا ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجهه ان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما بعده انما الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه وبه يرد على قول المصنف في توضيح الالفية فان قدرت الضمير وهو أنت فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا اهـ تصريح (قوله أو مفعول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو معمول القول سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما في التصريح (قوله متى تقول القلص الخ) قاله هدبة بن خشرم العذري وكان هو وزيادة بن زيد قد اقبلا من الشام في نفر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان مع هدبة اخته فاطمة فنزل زيادة السوق بأصحابه فرتجز فقال

عوجي علينا واربعي يا فاطما * من دون ان ترى البعير قائما *

فغضب هدبة حين سمع زيادا يرتجز باخته فنزل فارتجز باخت زيادة وكانت تدعى ؟؟؟ روى اليزيدي أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القلص البيت فلما وصلا الى ديارهما جمع زيادة رهطا من أهل بيته وأتى بيت هدبة فضربه على ساعده وشج اباه خشرما فلم يزل هدبة يتطلب زيادا حتى اصابه بيته وقتله وهرب والقلص جمع قلوص وهي الشابة من الابل بمنزلة الجارية من الاناسي وتجمع على قلائص وقلاص والرواسم جمع راسمة وهي التي ترسم رسما أي تؤثر من شدة وطئها ومعنى يدنين يقربن والمعنى متى تظن القلص دانية لنا من احبابنا أي متى تظن هذه الابل السائرة تقربك من أحبابك لانهم كانوا ركبوها فحملتهم حيث ارادوا (الاعراب متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين الاول القلص والثاني يحملن والرواسم صفة القلص وأم مفعول يدنين وقاسم مضاف اليه وقاسما عطف على أم والشاهد في تقول بمعنى تظن (قوله أبعد بعد تقول الخ) هو من البسيط والهمزة للاستفهام وبعد الاول بفتح الباء ظرف زمان وبعد الثاني بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار

الثالث ان يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو معمول القول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما
يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة
شملي بهم أم تقول البعد
محتوما * ومثال المنفصل بالمعمول قول
الشاعر

مفعوله الاول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة أم تقول عطف على
تقول والبعد مفعول أول ومحتوما ثان والشاهد في تقول في الموضعين والشمل
الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعا له بتألفه (قوله أجهالا تقول الخ) قاله كميت
ابن زيد الاسدي من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤي
هم قريش والمتجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وليس به والمعنى أتظن بني لؤي
جهالا أم متجاهلين حيث استعملوا اهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضر بين
معرفتهم بفضلهم عليهم (الاعراب) الهمزة للاستفهام وجهالا مفعول ثان لتقول الذي
بمعنى تظن وبني لؤي مفعوله الاول واللام للابتداء وعمر أبيك مبتدأ ومضاف اليه
وخبره محذوف وجوبا أي قسمي والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف
والشاهد في تقول بمعنى تظن وفصل بالمفعول الثاني

﴿ باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل ﴾

لفظ مصدر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب
لان الجار والمجرور ليس اسما وفي بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة
الخ) هذه طريقته وخالف في القطر فعدها سبعة لان الظرف والجار والمجرور ليسا
عاملين في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل في المصدر وان
عمله قليل والى قلته اشار ابن مالك بقوله ولاسم مصدر عمل قال ولده أي نوع من
العمل فكلامه هنا مبني على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للمدلول
ثم الحدث اما قائم بالفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا
أو مجازا كمرض مرضا أو واقع على المفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهوا وجنونا
وقوله الجاري خرج اسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة فمثل الفارسية
والعالمية ليس مصدرا ويحتمل ان المراد بالجريان الاشتمال على جميع حروفه (قوله
الجاري) نعت لاسم لا للحدث (قوله اذ لا يصغر) فلا يجوز أعجبني ضريبك زيدا
لان التصغير يبعده عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يحد) أي فلو
حد بالتاء لم يعمل نحو اعجبتني ضربتك زيدا واما قوله

يحابي به الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ والملا مفعول الضربة المحدودة بالتاء وكفيه مضاف اليه من اضافة المصدر
الى فاعله والملا التراب وقوله يحابي أي يعطي والجلد القوي وهو فاعل يحابي وقوله به
أي بالماء ونفس مفعول يحابي أي يعطي الرجل القوي نفس راكب بسبب ضربة
كفيه التراب وذلك ان رجلا اعطى الماء الذي يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم

(قوله

(قوله ولا محدودا بالتاء) أى فقط كما فى الاشمونى والتصريح ومفاد المتن خلاف ذلك ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا محدودا أى بالتاء أو بتثنية أو جمع انتهى كضربتين وضربات (قوله نحو ضربه الخ) فضربة محدود بالتاء فلا يعمل فى المفعول قال الفيشى قوله نحو ضربة الخ كذا فى بعض النسخ وهذه تمشى على جواب الشاطبى الآتى اهـ قال فى النكت اشترط فى الكافية أن لا يكون مصغرا ولا محدودا بالتاء ولا مثنى ولا مجموعا فقال

واهمل المضمر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فأجاز اعماله مثنى ومجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار أبو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال الأول بأن المصدر لا يعمل جمعا أو مثنى لأن عمله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه وانما يعتبر أن يكون مكبرا قال الشاطبى والجواب عن المصنف أعنى ابن مالك ان الشرط الذى ذكره يغنى عن الأربعة لانه معها لا يحل محل ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة اهـ وبه تعلم ان جواب الشاطبى عن الالفية (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالأولى اشتراط عدم الفصل بالأجنبى بينه وبين معموله ولذا لا يصح فى يوم من قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجع للفصل بالخبر وهو قادر بل معمول لمحذوف أى يرجعه يوم تبلى ويشترط أيضا أن لا يتقدم معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضرب عمرو قال الرضى لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وانا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى وهو كثير فى كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ له حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بحمد الله وبنعمته عنك الجنون انتهى كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كما فى قوله * ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا فيك من عهدت عذولا فالشديد نعت لوجد وقد تم وجدى بمعموله وهو بك قال الاشمونى ومن الشروط أن يكون مفردا وأما قوله * قد جربوه فما زادت تجاربهم * أبا قدامة الا المجد والفنعا

ولا محدودا بالتاء نحو ضربة
ولا يتبع قبل العمل

بالفاء والنون والعين المهملة أى الكرم فشاذ وتجارب جمع تجربة وهو مضاف لفاعله وأبا قدامة مفعوله فقد عمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجمعه يزيلان اصل صيغته التى هى أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل خلافا للكوفيين فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محذوفا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسملة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا (قوله ولا يحد بالباء) لم أر هذا الشرط فى غير هذا الكتاب وقد تركه شيخ الاسلام شرحه ورأيت فى بعض النسخ ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات وهى واضحة وليس فيها ولا يحد بالباء (قوله وان يخلفه الخ) خرج به المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا والمبين للنوع نحو ضربت ضرب الامير والمبين للعدد نحو ضربت ضربتين لان أن وما مع الفعل لا يحل محلهما بل يحل محل الفعل وحده والمصدر الذى هو بدل عن اللفظ بفعله فقيل يعمل وقيل لا (قوله اقيس) أى اجرى على القواعد النحوية واما الاكثر فمعناه أن يجرى على لسان العرب كثيرا فلا منافاة (قوله أو اطعام الخ) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (قوله ومضافا) الحاصل أن اقسام المضاف أربعة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول وذكر الفاعل أو حذف فنى ثلاث صور يكثر وهى ما اذا اضيف للفاعل ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما يأتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما اذا اضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير والصورة الرابعة وهى ما اذا اضيف للمفعول وذكر الفاعل ضعيفة كما يأتى الكلام عليها فقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل كما يؤخذ من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه من التصريح بتصرف (قوله وعمله) مبتدأ واقيس خبر ومنونا حال (قوله ضعيف) وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقية كما يأتى (قوله حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوفه لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو رباعى ومنه ما هو خماسى ومنه ما هو سداسى ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مزيد فيه وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما

وان يخلفه فعل مع ان أو ما
وعمله منونا أقيس نحو أو
اطعام فى يوم ذى مسغبة
يتيما ومضافا للفاعل أكثر
نحو ولولا دفع الله الناس
ومقرونا بأل ومضافا للمفعول
قليل * وأقول لما انهيت
حكم الفعل بالنسبة الى
الاعمال اردفته بما يعمل
عمل الفعل من الاسماء
وبدأت منها بالمصدر لان الفعل
مشتق منه على الصحيح

واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا
على الحدث لكنه
لا يجري على الفعل وذلك
نحو قولك اعطيت عطاء
فان الذي يجري على اعطيت
انما هو اعطاء لانه مستوف
لحروفه وكذا اغتسلت
غسلا بخلاف اغتسل
اغتسالا وسيأتي شرح اسم
المصدر بعد واشرت بتمثيلي
بضرب واكرام الى مثالي
مصدر الثلاثي وغيره ومثال
ما يخلفه فعل مع ان قوله
تعالى ولولا دفع الله الناس
أي ولولا أن يدفع الله الناس
أو ان دفع الله الناس ومثال
ما يخلفه فعل مع ما قوله
تعالى تخافونهم كخيفتكم
أنفسكم أي كما تخافون
انفسكم ومثال ما لا يخلفه
فعل مع أحد هذين الحرفين
قولهم مررت فاذا له صوت
صوت حمار اذ ليس المعنى
على قولك فاذا له ان صوت
أو ان يصوت أو ما يصوت
لانك لم ترد بالمصدر الحدوث
فيكون في تأويل الفعل
وانما أردت انك مررت به
وهو في حالة تصويت ولهذا
قدروا للصوت الثاني ناصبا ولم يجعلوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المنون اقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة
وانما كان اعمال المضاف للفاعل اكثر لان نسبة الحدث الى من أوجده اظهر من نسبته لمن اوقع عليه

وزعم ابن طلحة الى ان كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث والزيادة اه اشموني وعلى قول ابن طلحة فهل الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طلحة فيحتمل انه موافق لجمهور البصريين في أن الوصف من المصدر ويحتمل غير ذلك تأمل اه من تقرير بعض الاشياخ (قوله واحترزت بقولي الجاري على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على ان المراد الدلالة ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث اه يس على الفاكهي (قوله الى مصدر الثلاثي وغيره) وهو مصدر المزيد على الثلاثي (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا اريد المضي أو الاستقبال قدر ان والفعل وقولهم أن من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهي للمضي واذا أريد الحال قدر ما والفعل لان ما صالحة للازمنة الثلاثة وانما خصت بالحال مع انها صالحة للثلاثة لان أن ام الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لما فاتته فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيرها من بقية التأويل بما غريبة قل من ذكرها من النحاة أفاده يس على الفاكهي وزاد في التسهيل حلوله محل ان المخففة والفعل نحو علمت ضربك زيدا والتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية لان علم متعد لمفعولين ولو اوقعته بأن المصدرية صار مفردا فتكون متعدية لمفعول واحد وهذا المفعول لا يسد مسد المفعولين بخلاف ما اذا لم يقدر بأن والفعل فتكون الجملة سدت مسد المفعولين اه من الاشموني وحواشيه (قوله لانك لم ترد بالمصدر الحدوث) أي حتى يقدر بالفعل مع ان أو ما وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله ولهذا) أي ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله لم يكن عاملا وقدروا الخ (قوله لانه يشبه الخ) أي وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافي ان عمله عمل الفعل لا للمشابهة بل لكونه اصل الفعل وهذا موافق لقول يس على الفاكهي ان عمل المصدر ليس لمشابهته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اه وذكر في موضع

آخر ما يخالف ذلك وان عمله للشبه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله
مطلقا للشبه بالفعل فالاظهر ان يقال لا نه اتسكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل
باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة في الحمام القرآن
أى من ان أقرأ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب اعنى الرفع بالمصدر
المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب
واذا اقتصر على احدهما فالرفع احق والا كثر الواقع ماذكرت اه وقال المصنف في
حواشى الالفية اعمال المصدر المضاف في الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون واما
ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل المصدر الرفع في
الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام يس (قوله عمل المنون) اى لفظا وتقديرا كقوله
تعالى فانها من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديرا على قراءة من رفع القلوب (قوله
ولان الذى يظهر حينئذ) اى حين اذ أضيف للفاعل ونصب المفعول (قوله
عمله في الفضلة) اى وظهور العمل في الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهروا
عملها غالبا الا في منصوبها) اى فقوى وهابظهور عملها في المنصوب (قوله وانما كان
اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير في نفسه وقيل انه
قليل في نفسه (قوله لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة) أى وهو عامل
ضعيف وعمله في العمدة يدل على ضعفه (قوله غلا بعضهم) أى جاوز الحد (قوله
افنى تلادى وما جمعت من نشب الخ) قاله الاقيشر الاسدى واسمه المغيرة بن عبد الله
والاقيشر لقب غلب عليه لانه كان احمر اقشر والتلاد المال القديم من تراث وغيره
والنشب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يقدر أن يرتحل بها قال الدمامينى
التلاد بمثناة فوقية مكسورة وأصل التاء فيه واو والنشب بالشين المعجمة المال
والعقار اه والقواقيز باثبات الياء وتركها بقافين وزاى معجمة واحدها قاقوزة
بزاى اقداح يشرب بها الخمر وأما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير
بمهملتين جمع قارورة والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وهو اناء ذات عرى
وأما التى لاعرى لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر قد افنت ماله
كله ماورثه وما اكتسبه وكنى عن الشرب بقرع الاباريق والقواقيز لان ذلك يدل
عليه الاعراب افنى فعل ماض تلادى مفعول مقدم وما موصولة محله نصب معطوف
على تلادى وجمعت صلة ومن نشب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقواقيز من
اضافة المصدر لمفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم واصله فوه فلذا ردت الواو في
الجمع وهو محل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بأنه روى بنصب الافواه
فيكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجمعت بتشديد الميم

ولان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله في الفضلة وتطيره ان لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالبا الا في منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله قليلا لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله في العمدة واقول غلا بعضهم فزعم ان المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر قال الشاعر

افنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز افواه الاباريق

فيمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى ايضا بالنصب فلا ضرورة في البيت

واذا روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بأن البيت على الرواية الاولى ضرورة
وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا القائل الخ ومارد به المصنف مبنى على ان
الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة لا على القول بأن الضرورة ماوقعت فى
الشعر كما افاده الحفيد (قوله وقول النبى) بالرفع عطف على فاعل يرد أى يرد قول هذا
القائل انه الخ ويرده قول النبى فيرده شيآن (قوله وقول النبى الخ) أى فى حديث
بنى الاسلام على خمس الى ان قال وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر
يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن موصولة فاعل أى وان
يحج البيت المستطيع وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى
فلا دليل فيه اه تصريح وهو ميل لكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك
فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد
رد عليه بأن الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك
بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق
منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام الشرعية وهو مخالف
للاجماع (قوله آية الحج) خبر لمحذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية
(قوله ليست من ذلك) أى مما أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل
الموصول الخ) أى ان قوله من استطاع بدل من الناس والرابط محذوف أى منهم
ويجوز الفصل بين البدل والمبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه فى نية الطرح والمعنى
وحج البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يجوز الوقف على البيت بخلافه
على الوجهين الآخرين (قوله أو فى موضع رفع بالابتداء الخ) أى ان من موصولة مبتدأ
واستطاع صلته وخبره محذوف مقرون بالفاء تقديره فليحج وانما قدر مقرونا بالفاء
لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء فقوله ضمنت معنى الشرط
أى ان الموصولة فى معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أى ويكون
استطاع فعل الشرط فى محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليحج والمعنى على
الشرطية والموصولة ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا أى مكنا بقوله
على المستطيع أن يحج بنفسه أى عينا وينبغى ان يقدر نظير المحذوف أو الجواب
المحذوف هكذا فعليه أن يباشره بنفسه كما أفاده يس (قوله ويؤيد الابتداء ومن كفر
الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر
صالح للشرطية والموصولية وكأنه قال ويؤيد الابتداء بدون المبدلية ويحتمل ان
المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان
جملة فان الله لا تصلح جوابا الا ان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكفر (قوله

وقول النبى صلى الله عليه
وسلم وحج البيت من استطاع
اليه سبيلا فان قلت فهلا
استدللت عليه بالآية
الكريمة آية الحج قلت
الصواب انها ليست من
ذلك فى شئ بل الموصول
بدل بعض من
الناس أولى وفى موضع جر وموضع رفع
بالابتداء على ان من
موصولة ضمنت معنى
الشرط أو شرطية وحذف
الخبر أو الجواب أى من
استطاع فليحج ويؤيد
الابتداء ومن كفر فان الله
غنى عن العالمين وأما الحمل على
الفاعلية

فقصد للمعنى اذ التقدير الخ) قال التاج السبكي في بعض مجاميعه وهو ع ورأى مانع من ذلك ويكون في الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا الحسن ويشهد له قول أصحابنا انه من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين وانه يغني عنه العمرة وفي هذا التقرير رد عليه ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهي انه اذا ثبت ان في الفرض فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغيره فلو ارتكب غير المستطيع المشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن المستطيع وبقي على المستطيع فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد منهم حاج المستطيع لا عموم حج البيت اه يس قال بعض الفساد مبني على ان ال في الناس للاستغراق أما لو جعلت للعهد والمعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم لفظا فهو متأخر معنى (قوله ان يحج المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان للمعنى قولنا الذي استطاع (قوله ومثال اعمال ذي الالف واللام) اختلف فيه على اربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل النون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة وان كانت فيه ال معاقبة للضمير كما في البيت الآتي ومنع من الضرب زيد عمرا ووافقه أبو حيان ورد عليهم ما قوله

عجبت من الرزق المسيء الهه * ولترك بعض الصالحين فقيرا

أي عجبت من أن رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وعلمت ان المنون فيه خلاف وأما المضاف فهو متفق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله والجبن) بضم الجيم ضد الشجاعة (قوله ضعيف النكاية الخ) فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف النكاية أعداءه يظن ان الفرار من الحرب يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والنكاية مضاف اليه ويخال مضارع بمعنى يظن والفرار مفعول أول وجملة يراخي مفعوله الثاني والاجل مفعول يراخي (قوله ما) أي عامل حتى يصير جنسا ولا ينبغي ان يفسر بوصف لان الكلام مفروض فيما هو أعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم

فقصد للمعنى اذ التقدير اذ ذاك ولله على الناس أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أي من دعائه الخير ومثال اعمال ذي الالف واللام قول الشاعر ضعيف الرأي [illegible]

والجبن
ضعيف النكاية أعداءه *
يخال الفرار يراخي الاجل
* الثاني اسم
ثم قال
الفاعل وهو ما

الفعل (قوله اشتق) الاشتقاق رد فرع لاصل لمناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كما فى الشارح أو المراد بالفعل هنا المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك ولا تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلامه فى الشرح أولى وهذا كله ليتمشى على المذهب الصحيح والا فيقاؤه على ظاهره مذهب الكوفى (قوله لمن قام به) أى للدلالة على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد على من والمراد بالفعل الاول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث ففيه استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومحرنجم ومقعنسس (قوله فان صغر أو وصف) قال الاشمونى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائى فيهما لان مما اختصاص بالاسم فيبعد ان الوصف عن الفعلية اهـ فيفيد ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما فيه ال وهو ظاهر أى فقول المصنف فان صغر او وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من ال أو بال (قوله فان صغر) فلا تقول جاء فى ضويرب زيدا واورد عليه قول بعضهم وأظننى مرتحلا وسويرا فرسخا الا ان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت وكميت مصغر كمت وهو الذى خالط حمرته سواد وكمت المكبر لم يسمع ورد بأن كلامنا فى عمل النصب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا تقول جاء فى الضارب العاقل زيدا ولا حجة للكسائى على اعمال الموصوف فى قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

لان فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطباء أى وتعت فى الامر المهم فقدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لا بعدها لان بعدها يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اهـ اشمونى (قوله عمل مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالحذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب

اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغر أو وصف لم يعمل والا فان كان صلة لأل عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا على نفى أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف وأقول قولى ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولى لمن قام به مخرج للفعل بأنواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولاسم المفعول فانه اشتق من فعل لمن وقع عليه ولاسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسم الزمان الضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وافضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت

لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلى بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم بقسم اسم الفاعل الى مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا *

خير معد حسبا ونائلا

فأعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضى لانه يريد بالملك الحلاحل أباه وفيه دليل أيضا على اعماله مجموعا والمجرد عنها انما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضى خلافا للكسائى وهشام وابن مضاء استدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأولها غيرهم

وتكسر مطلقا عند غير طيء فيما صحت لامه وقاؤه واو نحو مورد وموقف وموأل اه اشمونى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى بقيد المعنى هو الحدوث (قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (قوله فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا) لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضى أو يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله كما فى التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن وافقه ولا على سبيل التشبيه بالمفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم والحاصل ان الاقوال أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتلين الملك الحلاحلا الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة يذكر فيها القبيلتين اللذين قتلا أباه وقبل هذا البيت

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى ابير مالكا وكاهلا

وحتى بمعنى الا الاستثنائية أو للغاية أى لا اترك الاخذ بثار شيخى الى ان اقتل هند بن الحجر وأبير بالراء والدال المهملتين معناه اهلك ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قتلا أبا امرئ القيس والحلاحل السيد والجمع الحلاحل بالفتح (الاعراب) القاتلين صفة لمالك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم القاتلين والملك مفعوله والحلاحل نعت الملك وكذا خير ومعد مضاف اليه وحسبا منصوب على نزع الخافض ونائلا عطف عليه (قوله لانه يريد بالملك الحلاحل اباه) أى الذى قتل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله مجموعا) أى كما يعمل مثنى ومفردا فان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفرده من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال الخمسة بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين السابقين وهما أن لا يصغر ولا يوصف كما مر فجملة الشروط أربعة اثنان عدميان واثنان وجوديان (قوله خلافا للكسائى) أى فى تجويزه عمله بمعنى الماضى واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال ويحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف

في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا اه تصريح وحكى بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف الجواز وهو بعيد لانه لا يصح أن يكون صفة مشتقة ولا فاعلا لغة ولا تفسير ومعنى حكاية الحال ان تفرض ما كان ماضيا واقعا في حال الآن لكونه أمرا عجيبا وبهذا ظهر قول الشارح وتأولها غيرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد (قوله الثاني أن يكون معتمدا الخ) خلافا للكوفيين والاخفش حيث أجازوا عمله بدون اعتماد كما في قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

وجوابه ان خبير خبر مقدم وبنو لهب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله ما راع الخلان الخ) الناكث الخالف والنقض وما نافية وراع اسم فاعل اعتمد على النفي ولذا رفع الخلان فاعلا له وراع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وذمة مفعول لاجله بل حرف عطف من موصولة مبتدأ وفى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على من الموصولة الخليل مفعول اول وخليلا مفعول ثان (قوله أناو رجالك الخ) قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه * الهمزة للاستفهام وناو اسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل اغناه عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن العز متعلق باعتاض وذلا مفعول وفي حبك حال من فاعل اعتاض والشاهد في ناو حيث اعتمد على الاستفهام فرفع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتنوين بالغ وباضافته لامره لانه اذا استوفى الشروط تجوز اضافته فالشروط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وقولي ولو تقديرا اشارة الخ) أي فقوله ولو تقديرا راجع للموصوف وللاستفهام واراد بالموصوف ولو معنى ليعم الحال في قوله ضاربا فانه حال من ضمير رأيته المحذوف والظاهر انه راجع للمخبر عنه ايضا ولا يرجع للنفي تأمل مثال المخبر عنه ضارب زيد عمرا جوابا لمن قال أضارب زيد عمرا اي هو ضارب وبعد كتبي هذا رأيت الحفيد قال ولا يتأتى تقدير النفي في هذا الباب الا انه يمكن ان يرشد وذا (قوله كناطح صخرة) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح العين المهملة أو كسرها أو بضم الواو وكسر العين تيس الجبل ويقال له الايل ومعنى يوهنها يزعزعها ويروى ليفلقها او بضرها من ضاره ضيرا بمعنى ضره ضررا (الاعراب) ناطح اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وفاعله مستتر وهو خبر لمحذوف أي انت كوعل ويوما ظرف الناطح واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والفاء عاطفة ولم

الثاني أن يكون معتمدا
على واحد من أربعة وهي
النفي كقوله
ما راع الخلان ذمة ناكث *
بل من وفى بعهد الخليل خليلا
الثاني الاستفهام كقوله
أناو رجالك قتل امرئ *
من العز في حبك اعتاض ذلا
الثالث اسم مخبر عنه باسم
الفاعل كقوله تعالى
ان الله بالغ أمره الرابع
اسم موصوف باسم الفاعل
كقولك مررت برجل ضارب
زيدا وقولي ولو تقديرا
اشارة الى مثل قوله
كناطح صخرة يوما ليوهنها *
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وقوله *

ليت شعري مقيم العذر قومي * لي أم هم في الحب لي عاذلونا

وقولك ضارباً عمرا جوابا لمن قال كيف رأيت زيدا ألا ترى ان هذه عملت لاعتمادها على مقدر اذ الاصل كوعل يافع وليت شعري أمقيم ورأيته ضاربا ثم قالت ﴿ الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة ﴾ وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهي عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجردة منها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فأنا شراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباساً اليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا

بضرها جائزة ومجزوم وأو هي عطف على ما قبله وقرنه مفعول والوعل فاعل والشاهد في ناطح حيث اعتمد على موصوف مقدر ونصب صخرة والضمير في قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أي فطنتي من شعر اذا فطن اسمها ومقيم اسم فاعل اقام خبرها قاله في الشواهد وقال غيره خبر ليت محذوف أي موجود وقوله مقيم مبتدأ وقومي فاعل سد مسد الخبر وهو معتمد على استفهام مقدر والعذر مفعول مقيم وقومي فاعله ولي متعلق بمقيم أم حرف عطف وهم مبتدأ وفي الحب متعلق بعاذلون ولي كذلك وعاذلون خبر المبتدأ والشاهد في مقيم حيث اعتمد على استفهام مقدر فرفع القوم ونصب العذر (قوله الثالث المثال وهو ما حول للمبالغة) المثال جزئي مخصوص لكنه صار علما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعبر بامثلة المبالغة وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ (قوله ما) أي وصف فالمحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أي اعتبر تحويله (قوله بكثرة) ظاهره ان الثلاثة مستوية في الكثرة وليس كذلك فاكثرها فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قاله ابن مالك في شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره ان الكثرة في التحويل وعبارته في الشرح تقتضي انها في العمل فيؤول أي واعمال هذه الثلاثة بكثرة وكذا يقال في قوله بقلة (قوله للمبالغة) عبر في الشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما عبر به في الاوضح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كما في الكيف أو الكم فتشمل التكثير نعم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف في شرح اللمحة على اقتصار ابي حيان فيها على المبالغة كما وقع هنا في المتن فقال حقه ان يقول للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد عليم بهذه المسئلة والثاني نحو زيد نحار الجزور لكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي فقوله في الشرح والتكثير تفسير للمبالغة كما يفيده ما في القطر (قوله فعال) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله أما العسل فأنا شراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من الحالات التي يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أخا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم القاف وبالخاء المعجمة من الطويل واراد بالجلال ما يلبس في الحرب من الدروع والولاج مبالغة في الوالج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اصطكت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب

وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستترفيه بل يظهر ويحارب اه تصريح (الاعراب) أخا الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير في فاني فيما قبله وهو

فان تك فاتتك السماء فانني * بأرفع ما حولي من الارض أطولا

والى متعلق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير وبولاج خبرها والباء زائدة والخوالف مضاف اليه واعقلا خبر ثان لليس والشاهد في لباسا فانه مبالغة في لابس واعتمد على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمنحار بوائكها) قال في التصريح وحكى سيبويه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق انحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه وسلم وهو والد امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثي بها امية بن المغيرة بن عمر بن مخزوم وكان ختنه فخرج تاجرا الى الشام فمات في طريقه ونصل السيف حديدته وقيل شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا وسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والمراد وصف من رثاه بالكرم وانه كان يعرقب سوق سمان الابل للاضياف و يعقرها عند عدم الزاد وشدة الزمن وكانوا اذا ارادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها واراد عراقيب سوق سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضروب بالدلالة على الكثرة وخص السمان لعزتها على اهلها فلا ينحرونها ولا يعقرونها وانما ينحرون الضامر وأما الممدوح فلا ينحر الا كرائم ابله وسمانها (الاعراب) ضروب خبر مبتدا محذوف أي انت ضروب و بنصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق معمول ضروب سمانها مضاف اليه اذا ظرف مستقبل عدموا فعل وفاعل وزادا مفعول الفاء عاطفة انك ان واسمها وعاقر خبرها والشاهد في البيت نصب سوق بضروب لاعتماده على مبتدا محذوف (قوله جميع البصريين) وحجتهم السماع والحمل على اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة اه حفيد واما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة لمخالفتها الاوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب اه تصريح وهذا معنى قول الشارح واما الكوفيون الخ فهو مقابل البصريين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله اعمال فعيل) بفتح الفاء (قوله ان الله سميع دعاء الخ) فدعاء مفعول سميع واعتمد على المخبر عنه

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها ومثال اعمال فعول قول أبي طالب
ضروب بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فانك عاقر
واعمال هذه الثلاثة كثير قليس اتفق عليه جميع البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه

وهو اسم ان (قوله فعل) بفتح الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخيل) الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وكانت له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وهو من الوافر وتمامه * جحاش الكرملين لها فديد * ومزقون جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاى وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامى عنه وجحاش جمع جحش بجيم ثم حاء مهملة آخره شين معجمة وهو الصغير من الحمر والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طئ والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت عنده (الاعراب) أتانى أتى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والمصدر المنسبك من اسم فاعل أى ومزقون خبر ان وعرضى مفعول مزقون وجحاش خبر مبتدا محذوف أى هم جحاش والكرملين مضاف اليه وجملة لها فديد من مبتدأ وخبر صفة لجحاش والشاهد في مزقون حيث اعتمد على اسم ان ونصب عرضى (قوله فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم) أى وهم أكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم) أى من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن اه فقول المصنف بعضهم هو الجرمى ﴿تنبيه﴾ لا تأتى صيغ المبالغة من غير الثلاثى الا نادرا كأخذ فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل نحو دراك وسآر من أدرك وأسأر اذا ابقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطى واهان وسميع ونذير من اسمع وانذر وزهوق من أزهق اه اشمونى وانما أخذه من غير الثلاثى وندوره لا يرد على المصنف في قوله ما حول من فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثى * (قوله الرابع اسم المفعول) قال الفيشى أى الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف والايصال كان بلفظ مفعول أم لا وليست الاضافة للبيان اه والظاهر ان اسم المفعول موضوع لما دل على حدث ومفعول به وليس المقصد انه دل على المفعول به بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول فتأمل فدلول اسم المفعول هو مضروب ومأكول وهكذا وتلك الاشياء مدلولها ذات وقع عليها الحدث فتأمل وذكر ابن الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة في اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة فاعل وهى الغالبة فيه وكذا هنا في اسم المفعول (قوله من فعل) أى من مصدره أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب انتهى يس ﴿تنبيه﴾ لم يذكر المصنف بمعنى الحدوث كما ذكره في اسم الفاعل لانه انما ذكره في اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وهما

ومثال اعمال فعل قول
زيد الخيل رضي الله عنه
أتانى أنهم مزقون عرضى
واهمالهما قليل وانما خالف
سيبويه فيهما اقوام من
البصريين ووافقه منهم
آخرون ووافقه بعضهم في
فعل لانه على وزن الفعل
وخالفه في فعيل لانه على وزن
الصفة المشبهة كظريف
ولذا لا يجب المفعول وأما
الكوفيون فلا يجيزون
اعمال شيء من الخمسة وهي
[illegible] فلا
[illegible] (الرابع)
[illegible] وهو ما اشتق
اسم المفعول
من فعل لمن وقع عليه

كمضروب ومكرم ﴾ وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفي قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل وقولي لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولاسم الفاعل ولاسمي الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة كمخرج ومستخرج ثم قلت ﴿وشرطهما كاسم الفاعل﴾ وأقول أي شرط اعمال المثال واعمال اسم المفعول كشرط اعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت ﴿الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة صح تحويل اسنادها

خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كأعرف واشهر واشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب لاجله الا ان يقال استعماله في ذلك خلاف الاصل بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم عمرا او مضروب زيد الآن أو غدا (قوله المجاز) أي التجوز بحذف مضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر (قوله ولاسمي الزمان والمكان) لانهما لما وقع فيه لا لما وقع عليه (قوله ومثلت الخ) ولا يرد عليه نحو المحبوب من احب والمضعوف من أضعف بمعنى ضاعف والمحزون من أحزن لانه شاذ انتهى حفيد (قوله وشرطهما ما ذلك) هو مفرد مضاف فيعم الشرطين في المجرد وأنت خبير بان الشرط باعمالهما في المجرد وأما المقرون بأل فلا فقول شارحنا على التفصيل السابق في الواقع صلة لال الخ الاولى حذف الواقع صلة لال لانه لا حاله محل الفعل ليس فيه الشرطان واعلم ان عمل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى غلامه دينارا ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الآن أو غدا (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع لغير تفضيل لافادة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث (قوله وهي كل صفة) ادخال كل هنا غير صحيح لان كل للافراد والماصدقات والتعريف للحقيقة والماهية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشي قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صفة من افراد الصفة المشبهة انها كل صفة فاراد لفظ كل منع من صحة الحمل وتصحيح الاتيان بها بان يقال انها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا او الظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل تعريف جامع مانع بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبني على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن المصنف انه التحقيق انتهى (قوله صح) أي لغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا

أو تمييزا أو تجره بالاضافة الا ان
كانت بأل وهو عار منها
وأقول الخامس من الاسماء
العاملة عمل الفعل الصفة
المشبهة وهى عبارة عما ذكرت
ومثال ذلك قولك زيد حسن
وجهه بالنصب أو بالجر
والاصل وجهه بالرفع لانه
فاعل فى المعنى اذ الحسن فى
الحقيقة انما هو للوجه
ولكنك أردت المبالغة
فحولت الاسناد الى ضمير
زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا
وأخرت الوجه فضلة ونصبته
على التشبيه بالمفعول به لان
العامل وهو حسن طالب
له من حيث المعنى لانه
معموله الاصلى ولا يصح أن
ترفعه على الفاعلية والحالة
هذه لاستيفائه فاعله وهو
الضمير فأشبه المفعول فى
قولك زيد ضارب عمرا لان
ضاربا طالب له ولا يصح أن
ترفعه على الفاعلية فنصب
لذلك فالصفة مشبهة باسم
الفاعل المتعدى لواحد
ومنصوبها مشبه بمفعول
اسم الفاعل وقد تقدمت
الاشارة الى هذا التقدير ثم
لك بعد ذلك أن تخفضه
بالاضافة وتكون الصفة حينئذ
مشبهة أيضا لان الخفض ناشئ على الاصح من النصب لا من الرفع لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه بالاضافة

يقال فى زيد قائم أبوه زيد قائم الاب الخ لو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
واسم المفعول اذا أريد بهما الحدوث وأما اذا أريد بهما الثبوت فهما حينئذ صفة
مشبهة وقال الحفيد قوله صح بمعنى على وجه الاستحسان لان القبيح فى حكم العدم
فخرج ضارب أبوه فيمتنع التحويل لانه يوهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب
الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللبس لكنه لا يحسن لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة
الكتابة له واعلم ان العلم بصحة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على
النظر فى معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور فى التعريف انتهى (قوله
الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء وهو مجاز لان الشئ اذا وصف
جزؤه حقيقة صح ان يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أى بالماضى المتصل
بالحال كما يؤخذ من الشارح أى الحال الدائم لا الماضى المنقطع ولا المستقبل كما
قاله فى التصريح واعلم ان أهل المعانى صرحوا بانه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر
من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بان
الاسمية لا تدل لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والنفى فى كلام
أهل المعانى الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل فى كل ثابت استمراره
(قوله أو بدلا) أو تنويعية وهى مانعة خلو وكذا قوله أو تمييزا وقوله أو بدلا أى والمبدل
على نية تكرار العامل فلا يقال انها عملت فى شيئين (قوله الا ان كانت بأل وهو
عار الخ) هذا يشمل الحسن وجه الاب فانها بأل والمعمول خال منها مع انها جائزة فلذا
قال فى الشرح وهو عار من أل والاضافة لما فيه أل الا أن يقال المضاف والمضاف
اليه كالشئ الواحد فوجود أل فى المضاف فلا يدخل فى قوله وهو عار منها (قوله
لاستيفائه فاعله) أى والشئ الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى
هذا التقدير) يعنى فى مبحث المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح عن
النصب الخ) وقابل الاصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان
اضافة الشئ الى نفسه جائزة عند الكوفى اذا اختلف اللفظ وهو الراجح عند العلماء
وما ذكره الشارح مبنى على منع اضافة الشئ الى نفسه وهو مذهب البصرى (قوله
لئلا يلزم اضافة الخ) قال فى التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة لمرفوعها حتى يقدر
تحويل الاسناد عنه الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة بدليلين أحدهما انه لو لم
يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى
واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم أنثوا الصفة بالتاء فى نحو هند حسنة
الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن
عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال فى زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه

بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه ووقع ان يقال في زيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب الى المضاف اليه واراده المضاف ووجه قرب الاول أن الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذ الصفة أبدا عن مرفوعها) لان الوجه عين الحسن بفتح الحاء والسين لا بضم الحاء وسكون السين لانه عبارة عن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله وتفارق الخ) الحاصل انها تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من أل وتفارقه في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها انها لا تصاغ الا من اللازم دون المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي كضارب وقائم ومنها انه لا يراعى معمولها بالعطف عليه ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه أو مع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الفاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل اتفاقا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها مشبه بالمفعول لا مفعول ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف (قوله ماعنى به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامعا بين قول السيرافي انها الماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا فلا يريد السيرافي بقوله للماضي انها انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها وجدت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل انك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله واعنى به ماهو) أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا (قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقديرا اما على نيابة أل مناب الضمير وهو

اذ الصفة أبدا غير مرفوعها وغير منصوبها فانه مرتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه أحدها أنها لا تكون الا للحال واعنى به الماضي المتصل بالزمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي والحال والاستقبال والثاني أن معمولها لا يكون الا سببيا واعنى به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا أو تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا واجنبيا تقول في الصفة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه أي الوجه منه أو وجهه فهو اما على نيابة أل مناب الضمير المضاف اليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا

رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل في قول الشاعر * رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * انتهى تصريح وقوله اما على نيابة أل راجع لقوله أو وجهه وقوله أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو لف ونشر مشوش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأى البصريين (قوله الثالث ان معمولها الخ) قال ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وسوبك مع انه غير سببى على الصفة وهو فرح مبطل لقولهم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا ورد عليه بأن المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازانى وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها (قوله ان يكون بدلا) أى بدل بعض من كل قاله الفارسى ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصريح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ) هذا مذهب للمصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح اللمحة قال بعضهم في المسألة ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثانى على التشبيه بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فتشبيه بالمفعول به أو نكرة فتمييز وهو رأى البصريين وجزم به ابن الحاجب وهو ارجح الاقوال اه كلام ذلك البعض وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الا نكرة) هذا مذهب البصرى واما الكوفى فيجوز وقوعه معرفة مستدلا بقوله وطبت النفس والبصرى يجعل ال زائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل اما ان تكون الصفة معرفة أو نكرة فهي ستة وفي كل اما ان يكون المعمول بال كالوجه أو مضافا لما فيه ال كوجه الاب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا المضاف للضمير كوجه ابيه أو مجردا من ال كوجه أو مضافا للمجرد كوجه اب فهذه ست وثلاثون والممتنع أربعة ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا من أل ومن الاضافة لما فيه أل وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه ابيه أو وجه أو وجه أب والباقي جائز وينقسم الى قبيح وحسن وضعيف فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الاضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه القبح خلو الصفة من ضمير

الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وأن الرفع له وجهان أحدهما ان يكون فاعلا والثاني ان يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني ان يكون تمييزا او كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت ان جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في زيد الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب ثم قلت

يعود الى الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير
تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى
المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو المضاف الى ضميره ووجه الضعف انه من اجراء
وصف القاصر مجرى المتعدي وجر الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف
أو الى المضاف الى ضميره وذلك ستة صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر
فيهما وهو عند سيبويه ضرورة واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح مع جوازه
فهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة
من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف
الى ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او المجرد
من أل والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع أل المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب
الصفة المعرفة المعرف بال أو المضاف الى المعرف بال أو الى ضمير الموصوف أو الى
المضاف الى ضميره والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد وجر الصفة
المعرفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي
حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالرفع
في الاربع وحسن وجها وحسن وجه أب بالنصب فيهما وحسن الوجه
وحسن وجه اب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر في الاربع
والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه بالرفع في
الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه
والحسن وجها والحسن وجه اب بالنصب في الست صور والحسن الوجه
والحسن وجه الاب بالجر فيهما والله تعالى أعلم * (السادس اسم الفعل قوله
وبه) أى وعليك به (قوله ولا يضاف) أى ولا يضاف اليه أيضا وسكت عنه
المصنف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بالعوامل (قوله ولا يتأخر عن معموله)
يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يوصف الشيء بالتأخر الا اذا زال
عن مركزه وهنا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارته في القطر
أولى ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب
وجودي والجزم عدمي والعدمي يكفي فيه ادنى رائحة واما الفعل فينصب في
جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوه منها ان الفعل أصل في الطلب
ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالته على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان

(السادس اسم الفعل نحو بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق ودونكه بمعنى خذه ورويده زيدا بمعنى امهله وهيهات بمعنى بعد وافترق وشتان بمعنى افترق وأوه واف بمعنى اتوجع واتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه)

الفعل مبدأ الاشتقاق عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيد اسمه على أن عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا واعتماد خلاف ذلك حيث استعمل استعمال الحروف دالا على أمر أو نهي ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصلية الغير الدالة على ما تقدم مع اشتهار التعويل في الفرق على خبر الواضع وان ابديت مناسبات مثل هذا اه فيشي (قوله وما نون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة أقسام واجب التنكير كويها وواها بمعنى أعجب وواجب التعريف وهو نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعال ثلاثي تام متصرف كدراك وجائز التنكير نحو صه ومه وايه واف فما نون فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة اذا علمت ذلك فقول المصنف وما نون أي وجوبا أو جوازا فنكرة وجوبا أو جوازا ومفهومه ان مالم ينون منه وجوبا أو جوازا فهو معرفة وجوبا او جوازا فاشتمل على الاقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قدمناها وذهب بعضهم الى أن اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها ومالم ينون وانها اعلام اجناس معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ان ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية وينبغي ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه تصريح (قوله اسم الفعل) اختلف هل هي اسماء لالفاظ الافعال أو لمسمياتها من الاحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة و بالثالث جماعة من البصريين و بالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم الفعل وانه لا موضع له من الاعراب اه تصريح (قوله وهو الغالب) أي الكثير كما صرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح وشرحه المنقول من المصدر قسمان قسم استعمل فعله وهو رويد وسيأتي الكلام عليه وقسم اهمل فعله وهو قولهم بله زيدا فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك فقال بله زيد بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة للمفعول ثم قالوا

وما نون منه فنكرة
وأقول السادس من الاسماء
العاملة عمل الفعل اسم
الفعل وهو على ثلاثة أنواع
ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب
ومثاله نحو صه
فانهما اسمان بمعنى دع كقول
الشاعر يصف السيوف

بعد نقله وتسمية فعله به بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل بدليل بنائه والدليل على بنائه عدم تنوينه لكن يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالثلاثة البيت الذى ذكره شارحنا اهـ تصريح (قوله تذر الجماجم الخ) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا وجرح بها بضعة عشر جرحا والجماجم جمع جمجمة وهى القبيلة التى تجمع البطون أو عظام الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا ظاهرا وهاماتها جمع هامة وهى الرأس (الاعراب) تذر فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على السيوف والجماجم مفعول وضاحيا حال من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا بله اسم فعل لا محل له من الاعراب والاكف ذكر الشرح اعرابه وكأنها لم تخلق كأن واسمها ولم تخلق خبرها والشاهد في بله الاكف (قوله وذلك في رواية من نصب الاكف) قال الدماميني المعنى على رواية من نصب الاكف انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فامرها ايسر واسهل والمعنى على رواية الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة وملصوقة بها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤس للابصار كأنها لم تخلق في محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف حال الايدى التى يوصل اليها بسهولة اهـ (قوله وعليكه) قال في التوضيح وثم من اسم الفعل مرتجل كشتان وصه ومنقول من ظرف نحو وراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ومنقول من مصدر نحو بله زيد ورويد ومنقول من جار ومجرور نحو عليك زيدا اهـ واعلم ان المنقول من ظرف أو جار ومجرور لا يستعمل الا بضمير المخاطب قال في الكافية وهذا النوع سماعى ونقل عن الكسائى انه قياسى مطلقا ونقل عنه أيضا انه قياسى فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اهـ حفيد (قوله عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف أى الزموا شأن أنفسكم * تنبيه * اختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كأنها لم تخلق وذلك أى بنصب الاكف فى رواية من نصب الاكف أما من خفضها فبله مصدر بمنزلة قولك ترك الاكف وأما من رفعها وهو شاذ فهى اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهى خبره وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم

الموضع في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزم فالكاف في موضع خفض ورفع اهـ كلام التصريح وافاد ما قاله ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف المصرح به هنا (قوله عليك به) كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به * احدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله فقيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فمعنى عليك به الزمه (قوله اسم لاصق) أي فهو متعد بالباء (قوله كقول صبية) أي بنت صغيرة من العرب (قوله دونكها) أي خذيها لا الحقيها والضمير المؤنث في دونكها والحقيها عائد على مؤنث انظر مرجعه ماذا (قوله ورويده) هو منقول من مصدر مستعمل فعله لانهم قالوا أروده اروادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر أرود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد فقد لا يجعلونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا على الحال عند سيبويه نحو ساروا رويدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح دال رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويدا اسم فعل بناؤه ودليل بنائه عدم تنوينه لانه لو كان مصدرا لكان معربا ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قاله البصري مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والوقف من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا اهـ تصريح (قوله هيهات) حكى الصاغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيهاه وايهاه فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء أو همزة في ثلاثة وهي كون الآخر هاء أو تاء أو نونا وفي كل من الست اما مضموم الآخر أو مفتوحه أو مكسوره فهذه ثمانية عشر وفي كل اما مع التنوين او دونه فهذه ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايهاء وهيهاء وهيهاه اهـ أشموني وتصريح (قوله وشتان) بفتح النون وفي صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها

وقال ايضا عليك به فقيل الباء زائدة وقيل اسم لاصق ودونكه بمعنى خذه دون الزم ودونكه لا تقل ... كقول ... دونكها يا أم لا الحقيها * ورويد وتيد بمعنى امهل ... وهو اكثر وما سمي به الماضي ... وما سمي به المضارع ... قدم عليه ... وشتان ... بمعنى ...

(قوله

(قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه اه تصريح (قوله هيهات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق موضع معروف بالحجاز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق و بحاوله من حاولت الشيء اذا اردته (الاعراب) هيهات اسم فعل لا محل له من الاعراب وهيهات الثاني تأكيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق وبه متعلق بمحذوف صلة اي يستقر به وهيهات عطف على هيهات الاول وخل فاعل وبالعقيق محله رفع صفة لخل والباء بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الهاء في نواصله وجملة نواصله صفة لخل والشاهد في هيهات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الاشارة عائد على ما بعده من المشقة حال الفراق والعناق بكسر العين معانقة الحبيب واما بالفتح فهو انثى الجدي اي انثى المعز والدوم شجر المقل يعني بين هذه المشقة وبين ما كان من الراحة بمعانقة الحبيبة والنوم معها وشرب الماء البارد في ظل الدوم تفاوت كثير (الاعراب) شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد صفته وفي ظل في محل نصب على الحال من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما يومي الخ) قاله الاعشى والكور رحل الجمل والمعنى انا راكب على ناقة لا يزال يتعب عن نفسي بركوبها ولكن تفاوت كثير بين يومي الذي في البادية وبين اليوم الذي كان عند حيان الذي هو اخو جابر فاني في البادية اجد تعب الجوع والعطش واليوم الذي كنت فيه عند حيان اجد تلذذا بانواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على الفاكهي والمعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المثناة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى كلام يس نوم بالنون في الموضعين (الاعراب) شتان اسم فعل وما يحتمل انها زائدة ويحتمل انها موصولة بمعنى الذي وهو مبتدا ونومي خبر مبتدا محذوف اي هو نومي وعلى كورها حال من المبتدا المحذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان مضاف اليه واخي نعته وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصمعي الخ) لان بين انما تضاف لمتعدد لا تفرق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمهور على خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله اه فيشي وقال يس على الفاكهي واعلم ان شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعناه لجاز ان يجيء الفاعل أكثر من

بمعنى افترق قال
فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله
وقال
شتان هذا والعناق والنوم
والشرب البارد في ظل الدوم
وللزيادة ما قبل فاعل شتان
كقوله
شتان ما يومي على كورها
ويوم حيان اخي جابر
ولا يجوز عند الاصمعي شتان
ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره

أثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لأن ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الا ما قاله الاصمعي لا لما قاله بل لان ما إما زائدة فبين فاعل وفاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين ليست كذلك واما ان تكون موصولة وهي الفاعل فليس هنا ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم ان يقال افترق الذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان تقع بين متساويين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد قرابة والغرض من قوله * لشتان ما بين اليزيدين في الندا * ان اليزيدين افترقا في صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد ولك ان تقول ليس المعنى ذلك بل إن أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم فتأمل (قوله محتجا الخ) قال القيشي احتج به باعتبار بدله وهو قوله * يزيد سليم والاغر ابن حاتم * اه (قوله لشتان الخ) قاله ربيعة بن ثابت الاسدي وكان من خبره انه قصد يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله يزيد بن أسيد السلمي فقصر في حقه فمدح المعطي وهجا المقصر (الاعراب) اللام موطئة لقسم وشتان اسم فعل لا محل له من الاعراب وما زائدة وبين فاعله وفي الندا بفتح النون بمعنى الكرم حال من اليزيدين المضاف لبين ويزيد بدل وسليم مضاف اليه وفي نسخة القيشي ابن عمرو والاغر عطف على يزيد وابن صفة وحاتم مضاف اليه والشاهد في وقوع بين بعد شتان فهو يرد على الاصمعي الذي يمنع ذلك (قوله واما قول بعض المحدثين الخ) جواب عما يقال هل قول بعض المولدين صحيح أم لا وحاصل الجواب انه غير صحيح ان نظر لظاهره لانه لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواء جعلت زائدة أو موصولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الاصمعي هذا هو المناسب في فهم العبارة وحينئذ فقوله وقد يخرج الخ اي فيكون صحيحا موافقا الاستعمال العرب من الجمع بين ما وبين ويحتمل ان يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يرد على الاصمعي لانه قد وقع بين فاعلا لشتان وحاصل الجواب انه لا يصلح للرد عليه لانه لم تستعمله العرب (قوله جاز يقوني) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول وبالوصال متعلق به قطيعة حال من فاعل جاز يقوني وشتان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له وبين فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه والشاهد في البيت في اتيان شتان مقترنة ببين وهو لم تستعمل العرب فلا يصلح للرد على الاصمعي وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه رد على الاصمعي لكن أنت خبير بأنه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة أو موصولة فلا

محتجا بقوله * لشتان ما بين اليزيدين في الندا * وأما قول بعض المحدثين جاز يقوني بالوصال قطيعة شتان بينكم وصنيعي فلم تستعمله العرب وقد يخرج

وجه لقصوره على الموصولة وان مفاد هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد شتان الا مقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان منع الاصمعي لوقوع بين بعد شتان من غير نظر لوجود ما وعدمها (قوله موصولة ببين) أي ما اسم موصول فاعل وبين صلته وهذا على أحد الوجهين في ما الواقعة قبل بين فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال في الهمع في حذف الموصول الاسمي غير أل ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون والبغداديون وابن مالك والجواز ان عطف على مثله والا منع والجواز في الضرورة والمنع في الاختيار وعليه البصريون سوى الاخفش قال الرضي يجوز شتان ما بينهما على ان ما كناية عن البون والمسافة أي بعد ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز ان تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شتان ولم يرفعه استكثارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب أحواله اه حفيد (قوله واف) ذكر في الارتشاف ان بعض لغتها وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة ففيها ثلاث وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجرد اما ان يكون آخره ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كانت مدة فهي اما واو أو ياء أو الف والفاء فيهن مشددة والالف اما بتفخيمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع والحادية عشرة أفي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة أفي بالامالة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه مكملة للاربعين اه تصريح (قوله وبعضهم اسقط هذا القسم) وهو اسم فعل المضارع ورد أمثلته الى الماضي (قوله كان بمعناه وهو الفعل) قضيته انه على القول بانه بمعنى المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام انه لا يضاف اه يس على الفاكهي (قوله وخالف الكسائي في ذلك) أي في ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه مطلقا فالفرع باسله وأما ما احتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو

على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وما بمعنى المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع واف بمعنى أتضجر وبعضهم اسقط هذا القسم وفسرهما بتوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كان بمعناه وهو الفعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيد بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب واذا قلت بله زيدا ورويد زيدا كانا اسمي فعلين ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك وخالف الكسائي تمسكا في ذلك بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم

وقول الراجز * يا أيها المائح دلوي دونكا * اني وجدت الناس يحمدونكا * ومنها ان المضارع لا ينجزم في جواب الطلب منه لا تقول صه فاحدثك بالنصب خلافا للكسائي أيضا ثم يجزم في جوابه كقوله

مكانك تحمدي أو تستريحي

* ومنها ان ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا ما واذا قلت صه فمعناه اسكت السكوت المعين ثم قلت

﴿ السابع والثامن ﴾ الظرف والمجرور المعتمدان ﴿ وعملهما عمل استقر ﴾ وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما في الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك ان تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والوجه الاول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العمل في بقية ما يعتمدان عليه

بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر اهـ تصريح (قوله وقول الراجز) أي الشخص الراجز وهي جارية من بني مازن اهـ تصريح (قوله ايها المائح دلوي دونكا) فظاهره ان دلوي معمول لدونك أي خذ دلوي يا أيها المائح هكذا تمسك الكسائي بظاهر هذا البيت وتجاب بان دلوي مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه ويجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك محذوفة مستدلا عليها بالمذكورة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف يدل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها انتهى تصريح * واعرابه أيها منادى حذف منه حرف النداء وها للتنبيه والمائح نعت اني ان حرف توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويحمدونك فعل وفاعل ومفعول اهـ شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم في جوابه (قوله الظرف) صادق بظرف المكان والزمان وأمثلتهم في المكان فقط والمجرور (قوله والمجرور وفيه مسامحة) بل الحكم انما هو للجار والمجرور (قوله المعتمدان) هذا شرط في صحة العمل لا في وجوبه (قوله عمل استقر) أي مثل عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) هذا مثال للنفي (قوله وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجح ان العمل لهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقول الشاعر

فان يك جثماني بأرض سواكم * فان فؤادي عندك الدهر أجمع

حيث رفع أجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متباينان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال لوجود الناسخ انتهى (قوله لسلامته من مجاز التقديم والتأخير) أي لغير نكتة وأما التقديم والتأخير لنكتة كالاهتمام أو افادة الحصر والتخصيص فلا يتحاشى عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الاصل لا المصطلح عليه فاضافة مجاز لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أي يجوز الوجهان

والاول أولى انسلاخه الخ (قوله أفي الله شك) مثال للاستفهام وحكى لنا بعض
المشايخ ان عالما كان له أب جاهل فقال له انه اذا سألك أحد عن مسئلة فقل فيها
قولان فكان كلما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يريد تكفيره فقال
له أفي الله شك فقال قولان فأجاب عنه ابنه بان المعنى في اعرابه قولان وقوله أفي الله
شك أي في وجوده شك وهو استفهام انكاري (قوله زيد منطلق أبوه) مثال للمخبر
عنه وقوله جاء الذي الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل مثال للموصوف (قوله فان
قلت في أي مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أي تخبير بان المصنف قال اذا
اعتمد الظرف والجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو النفي أو الاستفهام
أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فأفاد ان اسم الفاعل يعتمد
على الاسم الموصول والظرف والجرور كذلك فورد السؤال المذكور وقوله الوصف
أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه خفاء لكونه لم يسبق
للشارح ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملتها الموصول لان الاعتماد
انما ذكره في المجرد صح ايراد السؤال والجواب * (قوله التاسع اسم المصدر
والمراد به الخ) انما فسره بذلك لان اسم المصدر يعرف بانه الحدث الخالي عن حروف
فعله لفظا أو تقديرا وهذا تعريف لاسم المصدر مطلقا وما ذكره المصنف تعريف
للذي يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به النكرة لا المصطلح عليه عند
الاصوليين هكذا قيل والظاهر أن يقول الاسم المنقول الخ (قوله عن موضوعه)
أي عن المعنى الذي وضع ازائه (وقوله وانما يعمله الخ) أي بالشروط السابقة
في المصدر قال الشاطبي وقضية كلام النحاة أن تجري فيه الاقسام الثلاثة وهي
اعماله منونا ومقرونا بأل لكن ما رأيتهم اعملوه الا مضافا (قوله والبغدادي) أي
غير الكوفي (قوله وعكسه) أي لا يعمل اجماعا لمخالفته للمصدر في عدم قبوله أل
والاضافة وعدم وقوعه موقع الفعل وعدم قصد الشياع انتهى شيخ الاسلام (قوله
غير زائدة) احترازا عن الاصلية كميم مكرم فلا يسمى ما فيه ميم اصلية مصدرا ميميا (قوله
لغير المفاعلة) حال من ما واحترز به عما بدئ بميم زائدة للمفاعلة كمخاصمة ومقاتلة
ومضاربة ومشاتمة فلا يسمى مصدرا ميميا (قوله تجوزا) أي توسعا (قوله
قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومي من قصيدة من الكامل ونسبه
في المغني للعرجي نسبة للعرج بسكون الراء محل في طريق مكة وهو عبد الله
ابن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المغني وقوله اهدى
في نسخة رد قال العيني ونسبته للعرجي ليست بصحيحة (قوله وظلوم اسم امرأة)
وهي أم عمران المذكورة في أول القصيدة (قوله ورجلا مفعولا بالمصدر) قال

فيه فضل * فان قلت ففي أي
مسئلة يعتمد الوصف على
الموصول حتى يحال عليه
الظرف والجرور * قلت
اذا وقع بعد أل فانها موصولة
والوصف صلة لها ولهذا حسن
عطف الفعل عليه في قوله
تعالى ان المصدقين
والمصدقات وأقرضوا الله ثم
قال (التاسع اسم المصدر
والمراد اسم الجنس المنقول
عن موضوعه الى افادة
الحدث كالكلام والثواب
وانما يعمله الكوفي
والبغدادي وأما نحو ان
مصابك الكافر حسن فجائز
اجماعا لانه مصدر وعكسه
نحو فجار وحماد * وأقول
التاسع اسم المصدر وهو يطلق
على ثلاثة أمور أحدها
ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ
بميم زائدة لغير المفاعلة
كالمضرب والمقتل وذلك لانه
مصدر في الحقيقة ويسمى
المصدر الميمي وانما سموه
أحيانا اسم مصدر تجوزا
ومن اعماله قول الشاعر
أظلوم ان مصابكم رجلا
اهدى السلام تحية ظلم
الهمزة للنداء وظلوم اسم
امرأة منادى ومصابكم اسم
ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول

في المغني حكي عن اليزيدي انه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة انتهى قال الدماميني بل له معنى صحيح بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان و يرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية صفة لرجل وقوله ظلم خبر لمحذوف أي هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبتموه وجئتم به هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتوددا لكم اذ ان لا يكون مصابا الان من حيا بتحية لا يصاب وهذا الذي فعلتم ومه ظلم ويمكن جعل ظلم صفة أخرى لرجل مبالغة كالدرهم ضرب الامير ثم دعوى اليزيدي ان هذا هو الصواب ليست بصحيحة اذ لا مانع من أن يكون المصاب مصدرا ورجلا منصوب به وظلم خبر ان انتهى (قوله واهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائد على الرجل والسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) اعربه في المغني حالا (قوله من باب قعدت جلوسا) فمن اشترط موافقة لفظه لفظ عامله قدر له عاملا أي وحيا تحية ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا باهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في المغني وله حكاية مشهورة بين أهل الادب وهو عن أبي عثمان المازني ان بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجاب بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة كذا وكذا آية من كتاب الله فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأته على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم خبر ولهذا الاتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعوضنا الله ألفا انتهى بحروفه وقوله اليزيدي ليس المراد به الامام أبو محمد الذي كان يؤدب المأمون للرشيد فانه مات قبل الواثق بمكة وانما المراد باليزيدي أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن السكيت انتهى حفيد وقول المغني كذا كذا آية أي من المعلوم ان كذا كذا كناية عن عدد مركب من احد عشر الى تسعة عشر وقوله باشخاصه أي باحضار أبي عثمان الذي هو المازني وقوله مكرما من اكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوفا بحب النساء ووصف له ان اكل الاسد فيه تقوية لكن مات من ذلك لان لحم الاسد يضر انتهى تقرير شيخنا الدردير على المغني (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خالد أي الفجور (قوله والمحمدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خالد بمعنى

(قوله بالمصدر) واهدى السلام جملة في موضع نصب على انها صفة لرجلا وتحية مصدر لاهدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبر ان ولهذا البيت حكاية شهيرة ... أهل الادب والثاني ما لا يعمل وهو ما كان من أسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه في الاصل اسم لما يثاب به

الحمد

الحمد (قوله العمال) جمع عامل كفجار جمع فاجر (قوله أكفرا بعد رد الخ) قاله
القطامي بفتح القاف واسمه عمير ولقب القطامي لقوله

يصكون جانبا جانبا * صك القطامي القطا القواربا

والبيت من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكانوا أسروه
ليقتلوه فأنقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة من غنائم القوم الذين أسروه
وأشار اليه بقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهي الابل التي ترتع
والهمزة للاستفهام وكفرا منصوب بمحذوف وبعد متعلق بكفرا لكونه مصدرا
ورد مضاف والموت مضاف اليه وعني متعلق برد وبعد عطف على بعد الاول
وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والكاف فاعله والمائة
مفعوله الثاني وحذف المفعول الاول أي اعطائك اياي المائة على حد ويطعموا
الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاعا نعت للمائة (قوله لان ثواب الله الخ) لم أقف على
قائله والفردوس اسم الجنة قال ابن حجر في شرح البخاري الفردوس هو البستان
الذي يجمع كل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو
بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم الزجاج (الاعراب) لان ثواب الله ان واسمها
وجنات خبرها وكل موحد مفعول لثواب وهو محل الشاهد وقال في الشواهد نال
فعل ماض من الاثابة وهي العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله
وهو اسم مصدر بمعنى الاثابة واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول به وموحد مضاف
اليه وجنات مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بمحذوف صفة جنات وفيها اخلاد
مبتدأ وخبر والجملة صفة لجنات أيضا والشاهد في ثواب بمعنى الاثابة (قوله
قالوا كلامك هندا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشهور قال
تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على
تقديرهم العامل في كلامك هندا فكلمك أو كلمت أو تكلم ان المصدر لا يعمل
محذوفا وانه ليس المراد انه كلمها فيما مضى أو يكلمها في المستقبل ويجاب بان
هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب * (قوله العاشر اسم التفضيل) * قال المصنف في
حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو
أبخل وأجهل أي فان الجهل والبخل يدلان على الذم لا على الفضل ويمكن ان يجاب
بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما دالا على الزيادة اهـ يس أي ان قولهم
اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير الفضل قال الفيشي اسم التفضيل من
اضافة الدال للمدلول أي الاسم الدال على التفضيل أي المفاضلة لان التفضيل
وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على

العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى اعماله تمسكا بما ورد من نحو قوله

أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله * لان ثواب الله كل موحد * جنان من الفردوس فيها يخلد

وقوله * قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون وقدروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها ثم قلت

* (العاشر اسم التفضيل) * كأفضل وأعلم ويعمل في تمييز وظرف وحال

وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به أوله أو معه ولا في مرفوع
ملفوظ به في الاصح الا في مسئلة
الكحل * وأقول انما أخرت
هذا عن الظرف والمجرور
وان كان مأخوذا من لفظ
الفعل لان عمله في المرفوع
الظاهر ليس مطردا كما تراه
الآن وأشرت بالتمثيل
بأفضل وأعلم الى انه يبنى من
القاصر والمتعدى ومثال
اعماله في التمييز أنا أكثر منك
مالا وأعز نفرا وهم أحسن
أثاثا ورئيا ومثال اعماله في
الحال زيد أحسن الناس
متبسما وهذا بسرا أطيب
منه رطبا ومثال اعماله في
الظرف قول الشاعر
فانا وجدنا العرض أحوج
ساعة * الى الصون من ريط يمان مسهم
ومثال اعماله في الفاعل
المستتر جميع ما ذكرنا ولا يعمل
في مصدر لا تقول زيد
أحسن الناس حسنا ولا
مفعول به لا تقول زيد
أشرب الناس عسلا وانما
تعديه اليه باللام فتقول
أشرب الناس للعسل ولا في
فاعل ملفوظ به لا تقول
مررت برجل أحسن منه
أبوه الا في لغة ضعيفة حكاها
سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون أفعل صفة لاسم
جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلا على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو

وصف المفعول وهي المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الاصل فيدخل خير وشر اه (قوله وفاعل مستتر) كذا في بعض النسخ وهي مكررة مع مفهوم قوله الا مرفوعه اه فيشي (قوله مطلقا) أي سواء سبق بنفي ام لا وقال بعض أي في جميع الصور وسواء عمل في تمييز أو ظرف أو حال (قوله لا في مصدر) أي في مفعول مطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تأديبا وقوله أو معه فلا تقول انا أسير الناس والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملفوظ به) مراده بالملفوظ به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل (قوله في الاصح) كذا في بعض النسخ ولا حاجة له قاله الفيشي وقد يقال أراد به اللغة المشهورة (قوله يبنى من القاصر والمتعدى) راجع لافضل واعلم على طريق اللف والنشر المرتب (قوله هم أحسن أثاثا) أي متاعا وأموالا ولباسا ورئيا أي منظرا (قوله وهذا بسرا أطيب منه رطبا) بسرا حال من ضمير أطيب ورطبا حال من ضمير منه (قوله فانا وجدنا الخ) قاله أوس بن حجر والعرض بكسر العين جانب الرجل الذي يمدح ويذم والريط الملاءة وهي القطعة ومسهم مخطط فيه وقال بعض ريط جمع ريطة وهي الملاءة من غير لفقين فيها خطوط كالسهام واليماني الثياب المنسوبة لليمن وأسهم أي إنا وجدنا العرض نعم وفاعل ومفعول أحوج اسم تفضيل وساعة منصوب على الظرفية والناصب له أفعل التفضيل الى الصون متعلق بأحوج من ريط متعلق بمحذوف صفة للصون ويمان صفة لريط ومسهم صفة ثانية والشاهد في البيت في قوله أحوج فانه عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) بخفض أحسن بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الاب على أنه فاعل أحسن على معنى فاقه في الحسن أبوه وأكثر العرب يوجبون رفع أحسن على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل أحسن ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ومثل مررت برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجري فيه ما تقدم أفاده التصريح (قوله مسبوق بنفي) قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك * وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن اه أشموني وقال في التصريح ولم يرد به السماع فالاولى لاقتصار على ما قالته العرب اه (قوله والفاعل) أي الاجنبي مفضل على نفسه باعتبارين أي باعتبار وقوعه في محلين أي باعتبار وقوعه في أحد المحلين وذلك أن المفضل والمفضل عليه هو الكحل

وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أى فالكحل فى عين زيد افضل من نفسه فى عين غيره انتهى تقرير شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله ما من أيام أحب الى الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة) فاحب أفعل تفضيل وهو خبر عن أيام ان كانت ما تميمية وخبرها ان كانت حجازية ومرفوع أحب وهو الصوم اجنبى من الموصوف وهو الايام أى لم يتصل بضميره والصوم مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عشر ذى الحجة فاضل وباعتبار كونه فى غيرها مفضول ففضل الصوم على نفسه باعتبار محلين عشر ذى الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بالاجنبى وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والضمير عائد على الايام وقوله منه ظرف لغو متعلق باحب والضمير للصوم وقوله فى عشر حال من الضمير فى منه اه فيشى (قوله ما رأيت رجلا الخ) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال هذا هو المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالمساواة (قوله ما رأيت امرأ أحب اليه الخ) البذل العطاء وابن سنان هو هرم بن سنان الجواد المعروف وما نافية ورأيت فعل وفاعل وامرأ مفعول واحب صفة امرأ واليه متعلق به والبذل نائب فاعل ومنه متعلق باحب ويا ابن سنان منادى مضاف والمعنى ان العطاء النسبة اليك أشد محبوبية من نفسه بالنسبة الى غيرك فمحبوبية البذل فاضلة باعتبار تعلقها بك ومفضولة باعتبار تعلقها بغيرك (قوله ولم يقع هذا التركيب) أى مسئلة الكحل (قوله بالعكس) اى ملتبس بالعكس (قوله واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب عن الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول) اعترض عليه بما يأتى له من أن أفعل التفضيل وصيغتى التعجب لا تصاغ من فعل مبنى للمفعول فأفعل هذا حمله الشاذ كما يأتى والحكمة فى أخذه من المبنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المبنى للفاعل ما لم يؤمن اللبس فى أخذه من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أى بالمخالفة أى انه فى المثال فاعل فهو مخالف لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أى للفاعل (قوله من فعل المفعول) أى أحب المبنى للمفعول (قوله طبق الخ) قال أبو سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفى كما قيل ذلك فى

ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وقول العرب ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبهذا الأمثال لقبت المسئلة مسئلة الكحل وقوله ما رأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت (واذا كان بأل طابق وان تجردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر وان أضيف لمعرفة فالوجهان)

الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاماجد والاكارم ولم يسمع الكرمى والجدى اهـ تصريح (قوله استطردت فى ذكر الخ) ضمنه معنى شرعت فعداه بفى والاستطراد ذكر الشئ فى غير محله لمناسبة وهنا كذلك لان المحل للعمل وهذه الاحكام مناسبة لافعل التفضيل (قوله والزيدون الافضلون) أو الافاضل (قوله أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر (قوله بل يكون مفردا مذكرا على كل حال) أى سواء كان موصوفه مثنى أو مجموعا مؤنثا أو مذكرا وقول أبى نواس يصف الخمرة

كأن صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول كأن أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العرب وشيبين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى والفواقع بفتح الفاء والواو بعد الالف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبى نواس بنون مضمومة بعدها واو لاهمزة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اهـ تصريح (قوله أفضل من عمرو) قال فى التوضيح وشرحه ومن جارة للمفضول وهى عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنه لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن خاصة وقد تحذف مع مجرورها للعلم بهما نحو والآخرة خير وأبقى أى من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف فى قوله تعالى انا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك وأكثر حذفهما اذا كان أفعل خبرا كما فى الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى فى هواك مضللا

أى دنوت أجمل من البدر وقوله خلناك جملة حالية اهـ (قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة) أى تجب مطابقة النكرة الموصوف أفعل التفضيل فى التثنية والجمع والافراد والتذكير والتأنيث (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به الخ) جواب عما يرد على قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة فان النكرة فى الآية وهى كافر مفردة فلم تطابق ضمير الجمع وهو الواو فى تكونوا وأجاب المبرد بأنه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل أى أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكى

وأقول استطردت فى احكام اسم التفضيل فذكرت انه على ثلاثة اقسام أحدها ما يجب فيه ان يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثانى ما يجب فيه ان لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أل والاضافة تقول زيد او هند افضل من عمرو والزيدان أو الهندان افضل من عمرو والزيدون أو الهندات أفضل من عمرو والثانى المضاف الى نكرة تقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نسوة وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين او التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل

في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل
رجل وانتما أفضل رجل وانتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو
القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد أجازوا
قياسا التثنية وان تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اهـ
والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة للنكرة اهـ تصريح
واجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الافراد مع جمع ما قبل المضاف للاثر الآية وانما
جاز الوجهان مع المشتق لانه متضمن من وأفعل والتقدير أول من كفر به ومن
المعنى بها الجمع فجوز في ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضا ثم
رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في
رددناه باعتبار لفظه وجمع سافلين باعتبار معناه اهـ يس على الفاكهي (قوله
فاجلدوهم الخ) أي اجلدوا كل واحد من الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فهو مثل ما قبله في ان المقصود كل واحد على انفراده وليس المراد ان الذين
يرمون كلهم يجلدون ثمانين (قوله ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أي
اذا قصدت المفاضلة على ما أضيف اليه فان لم تقصد مفاضلة أصلا أو قصد مفاضلة
مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان فيحتمل
ان يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لانهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في
العدل ويحتمل ان يريد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك
ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم وهو
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه كان بجبهته أثر شجة من دابة ضربته اهـ
تصريح (قوله وترك المطابقة أولى) في التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب
في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل فيه أفعل كالمجرد ويلتزم فيه الافراد
والتذكير ويرده أكابر مجرميها (قوله ولتجدنهم أحرص الناس) فاحرص مفعول ثان
لتجد ولو طابق لقال أحرصي بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلان الانس
والجن سميا بذلك لثقلهما بالتكليف أو بالذنوب أو لرزانة رأيهم بالعقل والتكليف
والجيد العنق والسالفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السالفة صفحة
العنق فسميت خصلة الشعر سالفة لاتصالها بصفحة العنق والقذال من مؤخر
الرأس ومية مبتدأ وأحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجيدا منصوب على
نزع الخافض أو تمييز وسالفة عطف على جيدا وأحسنهم عطف على أحسن
وقذالا تمييز (قوله ولم يقل حسنى) بضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء
الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان أراذل جمع ارذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة

فاجلدوهم ثمانين جلدة
الثالث ما يجوز فيه الوجهان
وهو المضاف لمعرفة تقول
الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم
وهند أفضل النساء والهندان
والهندات أفضل النساء وان
شئت قلت الزيدان أفضلا
القوم والزيدون أفضلو القوم
وهند فضلى النساء والهندان
فضليا النساء والهندات
فضليات النساء وترك
المطابقة أولى قال الله تعالى
ولتجدنهم أحرص الناس
على حياة ولم يقل أحرصي
الناس وقال الشاعر
ومية أحسن الثقلين جيدا
وسالفة وأحسنهم قذالا
ولم يقل حسنى الثقلين ولا
حسناهم وعن ابن السراج
ايجاب ترك المطابقة ورد
بقوله سبحانه وتعالى الا
الذين هم أراذلنا

وهوالضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهوهم ولو ترك المطابقة لقال ارذلنا والجواب انه لم يقصد المفاضلة فتجب المطابقة كما قدمناه (قوله وكذلك جعلنا الخ) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان ومجرميها مضاف لأكابره ومن اضافة الصفة للموصوف أي مجرميها الأكابر وقد طابق ولولم يطابق لقال أكبر مجرميها وابن السراج يجيب عن الآية بأن أكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول فتلزم المطابقة لان افعل مجرد من ال والاضافة أوأنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تأمل (قوله ولا افعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وافعال التعجب وهي ما افعله وافعل به وفعل والاولى أولى لان النسخة الثانية تقتضي ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الاولى فانها لاتقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف على الضمير المستتر في يبنى أي لا يبنى فعل أعم من ان يكون فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بأن المراد بعده من افعال التعجب انه منها اذا استعمل دالا على التعجب * واعلم أن التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أوقل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وبخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شئ منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما افعله الخ) وله عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ومنها ما في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصيغ لاتدل على التعجب بالوضع ولذا لم يبوب لها والمبوب له في النحو صيغتان ما افعله وافعل به واعلم أن ما في الصيغة الاولى اسم بالاجماع بدليل عود الضمير عليها في قولك ما احسن زيدا وهي أي ما مبتدأ قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ومابعدها خبر فموضعه رفع وقال الاخفش ما معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي ومابعدها صلة فلا موضع لها من الاعراب أو نكرة ناقصة أي نكرة موصوفة بمعنى شئ ومابعدها صفة لها فمحله رفع وعلى قولي الاخفش وهما التعريف والتنكير الناقصين فالخبر أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف يجوز بالذي أو شئ احسن زيدا شئ عظيم ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما ان تقدم

وكذلك جعلنا في كل قرية (قوله ولا يبنى) ... ولا افعال ... ولا يقاس ... التعجب وهي ما أفعله

الإبهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الأخفش قول
ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن
ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب الميمنة
والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه
ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها
عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا شك أن
الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فتعين كون الباقي
وهو ما مقتضيا للإبهام وأما أفعل بفتح العين فقال البصريون والكسائي وهشام
فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله ففتحة آخره
بناء كالفتحة في ضرب والاسم المنصوب بعده مفعول به وقال الكوفيون غير الكسائي
وهشام أفعل اسم لقولهم ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما
والتصغير من خواص الأسماء ففتحة آخره إعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك
لأن مخالفة الخبر للمبتدأ مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما إذا كان الخبر عين المبتدأ
في المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فإنه يرتفع ارتفاعه والناصب
عندهم معنوي وهو معنى المخالفة ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر وأحسن إنما هو
في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك انتصب زيد عندهم مشبها بالمفعول به لأن الصفة
وصف قاصر فأشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير في
أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموما بالجمود اه تصريح (قوله وأفعل به)
بكسر العين نحو أحسن بزيد فعل بالإجماع ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون
أي جمهورهم لفظه الأمر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول أحسن في ما أحسن زيدا
واحد وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا
فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن كأغد البعير أي صار ذا غدة
ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمرية فصار أحسن زيد بالرفع فقبح إسناد
لفظ صيغة الأ[illegible] إلى الاسم الظاهر لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
الباء في الفاع[illegible] على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزم
التزمت زيا[illegible]ونا للفظ عن الاستقباح بخلاف زيادة الباء في فاعل كفى
في نحو كفى با[illegible]هيدا وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف
أفعل بكسر[illegible] في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع

وأفعل به

الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن كأنه قيل احسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لان افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه بأربعة أوجه أحدها انه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله * وأحبب الينا أن تكون المقدما * أي بأن تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي اه تصريح (قوله وفعل) قال في التصريح وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فأجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه أن افعل وما افعله وافعل به بمعنى واحد اه تصريح (قوله الا من فعل ثلاثي الخ) ذكر سبعة شروط بعد قوله لفظا أو تقديرا بالشرطين كما سيتضح وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيه على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني أن يستغنى عن ماضيهما كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك فلا يبنيان من نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه وأنعم به وأبئس به وشذ ما أعساه وأعس به الشرط الثاني أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم

وفعل الا من فعل ثلاثي
مجرد لفظا وتقديرا تام

ما أشد سكره وأكثر هوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام
وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه قالت العرب هو أنوم من
فهد اه تصريح (قوله متفاوت المعنى) أي قابل للتفاضل في الصفات الاضافية
التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت لشخص واحد في حالين كالعلم والجهل
أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما
أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه
لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفي) فلا يبنيان
من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به ومضارعه
يعيج ملازم للنفي قاله ابن مالك واعترض بأنه قد جاء في الاثبات في قوله

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه * ولا مشربا أروى به فأعيج

أي انتفع به وأما عاج يعيج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا أو كان
غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لئلا يلتبس
المنفي بالمثبت اه تصريح وقال الفيشي غير منفي أي لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك
في نحو يزهو وغيره مما كان منفيا لزوما (قوله ولا مبني للمفعول) أي لزوما أو جوازا
خلافا لابن مالك في نحو زهي وغيره مما كان مبنيا للمفعول تحويلا أو تأصيلا فلا
يبنيان من ضرب زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت
تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من
فعل الفاعل وشذ ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول
وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم أوله وكسر
ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على
أن علة المنع خوف الالتباس بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول
فيه فينبغي أن لا يستثنى شيء ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل
مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصريح (قوله جلف) بكسر الجيم
وسكون اللام وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل
الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا فيبنى من فعله اه
تصريح (قوله وحمار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصريح (قوله
وقولهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب لكان
يحفظ ولا يقاس عليه وليس خطأ انظر ما يأتي في قوله هو ألص من فلان فانه جعل
شذوذها لا خطأ (قوله ما أجلفه) أي ما أجفاه وقد تقدم عن القاموس ما يفيد

متفاوت المعنى غير منفي ولا
مبني للمفعول * وأفعل
لا يبنى أفعل التفضيل ولا
ما أفعله وأفعل به وفعل في
التعجب من نحو جلف وكلب
وحمار لا تقل أفعل وقولهم
ما أجلفه

وأحمره وأكلبه خطأ ولا
من نحو دحرج لانه رباعى
ولا من نحو انطلق واستخرج
لانه وان كان ثلاثيا لكنه
مزيد فيه ولا من نحو هيف
وغيد وحول وسود وعور
وحمر وعمى وعرج لانها
وان كانت ثلاثية مجردة فى
اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير
اذ أصل حول احول وعور
اعور وغيد اغيد والدليل على
ذلك أن عيناتها لم تقلب
ألفا مع تحركها وانفتاح
ماقبلها فلولا أن ماقبل
عيناتها ساكن فى التقدير
لوجب فيها القلب المذكور
ولا من نحو كان وظل وبات
وصار لانها غير تامة ولا من
نحو ضرب لانه مبنى للمفعول
ولا من نحو ماقام وماعاج
بالدواء لانه منفى وما جاء
مخالفا لشئ مما ذكر لم يقس
عليه فمن ذلك قولهم هو ألص
من فلان وأقن منه فبنوه
من غير فعل بل من قولهم
هو لص وقن بكذا وقولهم
ما أتقاه من اتقى وما أختصر
هذا الكلام من اختصر
وهما ذوا زيادة والثانى
مبنى للمفعول

صحة ذلك (قوله وأحمره) أى أبلده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح أوله كسحاب أى خفيفة اليدين بالغزل وبكسر وقصر فى الضياء على الفتح فقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو دحرج الخ) لان البناء من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ضمور البطن والخاصرة والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع ان أصلها أكثر من ثلاثة احرف كما يشير له المصنف فى الشرح قال فى التصريح واختلف فى المنع فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثى المحض وأكثر افعال الالوان والخلق انما تبنى على افعل نحو اخضر فلم يبن فى الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف فى هذا النوع على افعل لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صيغتا التعجب لجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان وظل الخ) لانهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لاخيك دون ما أكون زيدا لقائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصريح (قوله هو ألص من فلان الخ) قال فى التوضيح وشرحه وشذ بناء اسم التفضيل من اسم عين نحو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أى أشدهما أكلا ومن وصف لا فعل له كهو أقمن به أى احق به بنوه من قولهم هو قمن أى حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أى سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمات اسم لص مشهور معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ اه تصريح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أختصر هذا الكلام الخ)

اى

اى فقيه شذوذان أخذه من غير الثلاثي ومن المبني للمجهول كما أشار له المصنف وشذ من المبني للمفعول هو أزهى من كذا من زهي بمعنى تكبر وحكى ابن دريد زهاه زهوا أى تكبر وعليه فلا شذوذ ثم هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فلما نظر اليه قال أمسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر فقال امسكيه فلما أشغل يديها ساورها حتى قضى حاجته وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله عنه (قوله وفي التنزيل الخ) بيان لكون أقوم وأقسط من جملة المحفوظ لا انه قياس وهو قول المازني ومن وافقه ثم أشار لمذهب سيبويه بقوله وسيبويه الخ (قوله وسيبويه يقيس الخ) الحاصل ان افعل يجوز بناؤه التعجب والتفضيل منه سواء كانت الهمزة للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شئ فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفره هذا المكان وهذا المكان أقفر من غيره ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبي ولم يقل به أحد من النحاة ويكفي في رده مخالفة الاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع اه تصريح (قوله وفهم من قولي) أى في الشرح حيث قال وما سمع مخالفا لشئ مما ذكر لم يقس عليه والاولى حذفه قوله وفهم من قولي الخ لانه علم مما سبق ومن قوله لم يقس عليه فى ذلك الخ تأمل .

باب التنازع

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع انما يكون من العقلاء أو ان هذه تسمية اصطلاحية خالية عن معنى وقوله واذا تنازع أى توجه عاملان الى معمول وتهيآ للعمل فيه والا فاذا أعملت احدهما فلا تنازع (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان أو جامدا وليس كذلك لانه لا تنازع فى فعل التعجب ولا في نعم وبئس على الصحيح ولا فى حبذا باتفاق اه فيشي قال فى التوضيح وشرحه ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت [illegible] بلت وزيارتك عمرا وجب نصب عمرو بالثاني لا بالاول [illegible] مصدر ومعمو[illegible] يقع التنازع

وفي التنزيل ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقسط اذا عدل ومن أقام الشهادة وسيبويه يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه افعل وفهم من قولي ولا يقاس انه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت (باب* واذا تنازع من الفعل

أيضا بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول نحو ما أحسن وأجمل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل وهو لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا امتنع اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما اه تصريح (قوله أو شبهه) يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه فيشي (قوله عاملان) أي لفظان متصفان بالعمل أي بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لانه لا يؤثر عاملان في معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه فيشي قاله في التصريح ولا يقع التنازع في نحو قول جرير

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافا للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتأكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولذا قال الشاعر * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك على اعمال الاول وأتوك أتاك على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين لانهما لفظا واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها أولها (قوله فأكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع في أكثر من ثلاثة (قوله من معمول) بيان لما وقضية الاطلاق ان المعمول مفعولا به أو غيره قال ابو حيان ولم يعملوا التنازع في حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب ان المراد بقوله من معمول أي صالح لان يكون معمولا لكل منهما على الوجه الآتي من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأتى فيها الاضمار وكلام أبي حيان يشكل على اعراب المصنف تسجدون الخ ولعله يسلم في الحال والتمييز دون المصدر اه فيشي وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني ويشترط في المعمول ان لا يقع بعد الا على الصحيح فلا تنازع في قوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

أو شبهه عاملان فأكثر

أخر من معمول

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الثاني من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي وحمله في التسهيل على الحذف على تأويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف أحد لفظا واكتفي بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا لم يكن انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور اهـ تصريح (قوله فالبصري الخ) تفريع على محذوف كأنه قال واختلف في الاولى بالاعمال فالبصري الخ (قوله يختار الخ) عبارة محررة لان الخلاف في المختار لا في الجواز اهـ فيشي (قوله فيضمر) رد به على الفراء القائل بحذفه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر اهـ فيشي قال في التصريح والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المغني اعملهما الا انهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لعاملين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اهـ وان اختلف العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو اهـ فعلى ما قاله الفراء فهو فاعل ضربني وانما عدل عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني اهـ تصريح (قوله في غيره) رد به على الفارسي القائل بانه يضمر مؤخرا اهـ فيشي (قوله ويحذف منصوبه) فيه قصور أي ويحذف غيره منصوبا كان أو مجرورا (قوله ان استغنى عنه) بان لا يوقع حذفه في لبس وان لا يكون عامله ناسخا لكن ان كان من باب كان فواضح وان كان من باب ظن فيشترط ان يكون الحذف اقتصارا اهـ فيشي قال في التصريح وشرحه فان اوقع حذف المنصوب في لبس فالاظهار او لم يوقع في لبس وكان العامل من باب كان أو باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا له لانه استوفى المجرور به فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا فقلنا به والثانية كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما اولا مفعولا ثانيا وظننت

فالبصري يختار اعمال الثاني والكوفي الاول ... فيضمر في غيره ... ويحذف منصوبه ان استغنى عنه والا اخره

يطلبه مفعولان فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل
ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا
اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر
مبتدأ وقيل في باب ظن يضمر مقدما لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت
زيدا قائما وقيل يظهر فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل يحذف وهو الصحيح
لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولا داعي للاضمار قبل الذكر ولا للفصل
بين العامل والمعمول والحذف اختصارا في باب ظن وقد تقدم الدليل على جوازه اه
تصريح (قوله والكوفي الاسبق) أي والكوفي يختار اعمال الاسبق وقيد العطف
على معمولي عاملين مختلفين وفي جوازه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على
البصري والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو
اعمال (قوله وباب الاعمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى
تصريح (قوله يحكمهما في التنازع) من ظرفية المجمل في المفصل (قوله من جنس
الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لانها لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب
المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا
وقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع
الاتحاد في المعنى وكذا أجازه في قوله

حتى تراها وكان وكأن * أعناقها مشددات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع
بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل
وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على
اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز ذلك)
أي التنازع بعضهم فيهما أي في المعمول المتقدم والمتوسط والحاصل انه قد أجاز
بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا
حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول
الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قاله الرضي وعبارته قد يتنازع العاملان فيما
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت وتعقبه الدماميني
بانه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو
ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا
الهمزة في الاصل واقعة بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا
الحكم ليس يتعدى الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وان القارئ

قول

والكوفي الاسبق فيعمل
في غيره ما يحتاجه * واول
لما فرغت من ذكر العوامل .
أردفتها بحكمها في التنازع
ويسمى هذا الباب باب
الاعمال . وباب
التنازع والحاصل انه يتأتى تنازع
عاملين وأكثر في معمول
واحد وأكثر وان ذلك بشرطين
أحدهما أن يكون العامل
من جنس الفعل أو شبهه من
الاسماء فلا تنازع بين الحروف
ولا بين الحرف وغيره والثاني
أن لا يكون المعمول متقدما
ولا متوسطا بل متأخرا فلا
تنازع في نحو زيدا ضربت
وأكرمت لتقدمه ولا في نحو
ضربت زيدا وأكرمت
لتوسطه وجوز ذلك بعضهم
فيهما امثال تنازع العاملين
معمولا

قد أجاز التنازع في المتوسط فأجازه في قوله * متى تصب افقا من بارق تشم * ومفعول تصب ضمير محذوف عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى التنازع في المتوسط والمقدم اه تصريح (قوله آتوني افرغ الخ) فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعول وليس له مفعول سواه وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل افرغه وهذه الآية تشهد للبصري في اختيار اعمال الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أي نحاسا مذابا أفرغ عليه قطرا اه بيضاوي (قوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعة تنازعت لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل ادعو وعفوا وعافية مفعول لمبتغيا وفي الروح صفة لعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون مبتغيا ترجيح بلا مرجح فحينئذ فالبيت من قبيل تنازع اكثر من عامل في اكثر من معمول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع في لفظ الجلالة فقط هو الصواب (قوله فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) أي لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتحمدون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث مجمع عليه قال ابن خروف استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة في قول أبي الاسود

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادي فدل على ان استقراءه ناقص ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني اه تصريح (قوله وقول الشاعر * وعزة الخ) قاله كثير عزة وهو من بحر الطويل ومعنى اسم مفعول من العناية وهو الاسر وممطول من المطل وهو التسويف والشاهد ان عزة مبتدأ ومعنى وممطول خبران لها وغريمها تنازعه معنى وممطول فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القولين) والقول الآخر يقول لا تنازع أصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز وصفه على الاصح وعلة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف أو حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها ومعنى ثانيا وخبره خبر عزة والرابط الضمير المضاف الى غريمها واعلم ان الشاطبي منع التنازع في السببي مطلقا أعني منصوبا او مرفوعا وعلله أي الشاطبي بأنك لو اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن

قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا فآتوني وأفرغ عاملان طالبان قطرا ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا قول الشاعر

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا
عفوا وعافية في الروح والجسد

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر

قضى كل ذي دين فوفى غريمه *
وعزة ممطول معنى غريمها

في أحد القولين ومثال تنازع الفعل والا

خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه فالوجه امتناع التنازع فى السببي مطلقا وبعضهم منع التنازع فى السببي المرفوع فقط ومشى عليه فى التوضيح لانه لو حصل تنازع فى السببي المرفوع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قال المرادي وفيه نظر لان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل فى السببي والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ انتهى تصريح وقال الاشموني أكثر النحاة على جواز التنازع فى البيت اذا علمت ذلك فتكون الأقوال ثلاثة الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كان السببي منصوبا والمنع ان كان مرفوعا فلا يتم قول شارحنا فى أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا على ان البيت لا تنازع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثاني الجواز مطلقا أوان الشاطبي القائل بالمنع مطلقا متأخر عن المصنف وحينئذ فالموجود للنحاة قبله المنع فى المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذوا والميم للجمع واقرأوا فعل امر وقد تنازع كتابيه فاعمل الثاني لقربه وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤه وأصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وقال الحوفي ان هاؤم فى تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ فهو قاصر ولا تنازع فى الآية وحينئذ يخرج عن الاستدلال به اه تصريح باختصار ويقال هاء يا زيد وهاء يا هند وهاء يا زيدان ويا هندان وهاؤم يا رجال وهاؤن يا نسوة (قوله فاختار الكوفيون الخ) وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكت عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي الامران لم أر فى ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان اعماله خلاف الاولى (قوله وهو الصواب فى القياس) أى لان الاصل انه لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي (قوله وهذا اجماع من البصريين) أى اضمار المرفوع اجماع الخ قال فى التوضيح وشرحه فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحذفونه لامتناع حذف العمد عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر ففيه عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به فى باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى هذا الباب

هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز إعمال أي العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب فى القياس والاكثر فى السماع فاذا اعملت الثاني نظرت فان احتاج الاول لمرفوع اضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك وقاموا وقعد اخوتك وقمن وقعدن نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج الى المنصوب فلا تعملوا ما ان يجب الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد

أيضا في قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فاحترز بقوله اجماع من البصريين من قول الكسائي وهشام والسهيلي من الكوفيين بوجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية فرارا من الاضمار قبل الذكر وتمسكوا بقوله

تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

لم يقل وتعفقوا على اعمال الاول ويمكن الجواب بأنه لم يقل وتعفقوا بضمير الجمع لانه يجوز أن يكون مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والارطى شجر وبذت أي غلبت وهو بتشديد الذال المعجمة ونبلهم بمعنى سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد اه تصريح (قوله ولا يجوز أن تضمره الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز اضماره قبل الذكر كما في قول الشاعر اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت الخ) وبعده

والغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذي ود

روي افساد بدل هجران وعهد بدل ود وهما من بحر الطويل وجهارا عيانا والود بضم الواو المحبة والوشاة جمع واش كقضاة جمع قاض من وشى يشي وشاية اذا نم عليه سمي بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وقل فعل ماض دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشي غير افساد ذي عهد يقال حاولت الشئ اذا أردته وأراد بذي العهد ما عليه الحبابان من المحبة والقيام بموجباتها (الاعراب) اذا ظرف وكنت كان واسمها وجملة ترضيه خبر كان ويرضيك مبني للفاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهارا منصوب على نزع الخافض وكن جواب اذا وأحفظ خبر كن وفي الغيب حال من صاحب والغ أمر من الالغاء وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه فقلما جواب الامر وقل فعل ماض وما كافة له عن طلب الفاعل ويحاول مضارع وواش فاعله وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وغير مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله تأمل فان في كلام صاحب الشواهد اخلالا والشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه المنصوب وكان القياس حذفه وذكره ضرورة عند الجمهور (قوله رغبت الخ) معناه ان الزيدين رغبا في وأنا راغب عنهما أي انهما يحباني وأنا لا أحبهما فلو حذف عنهما لفسد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيرافي أجاز حذفه في غير

ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربني وضربت زيدا الا في ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

وان لم يصح وجب تأخيره نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذى يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ الخ فاعملت الاول وهو يعشى بدليل انها رفعت شعاعه ولو اعملت الثانى لنصبت شعاعه واعملت لمحوا فى ضميره وحذفته وانتصر لهم وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان فيه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل فى شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشى وهذا البيت ضرورة عند الجمهور اه تصريح (قوله بعكاظ الخ) من مجزوّ الكامل وفيه الاضمار والترفيل وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف والظاء المشالة موضع بقرب مكة كانت به سوق الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل بالمعجمة من الغشيان وهو المخالطة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف يعود للسلاح فيما قبله (الاعراب) بعكاظ متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع وشعاعه فاعله والناظرين مفعوله واذا للمفاجأة وهم مبتدأ ولمحوا خبر والشاهد فى حذف الضمير من الثانى المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا) أى من أجل ان حذف منصوب العامل الثانى ضرورة قلنا فى غير هذا الكتاب فى قوله الخ وبقولنا فى غير هذا الكتاب اندفع ما يقال انه لم يقل ذلك فى هذا الكتاب فى هذا الباب (قوله فى بقية آى التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابيه

(باب الاشتغال)

(قوله واذا أشغل) وفى بعض النسخ واذا اشغل فى النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا) أى متصرفا (قوله او وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط فى الوصف أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والمستوفى للشروط اسم الفاعل نحو زيدا أنا ضاربه واسم المفعول نحو الدرهم أنت معطاه وامثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره الآن أو غدا فى الجميع فالاسم السابق فهو منصوب بمحذوف أى أنا ضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر بخلاف زيدا عليكه وزيدا ضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فيهما لان المصدر واسم الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا والكسائى الذى يجوز تقديم معمول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى كضربا النائب عن فعله الطالب اجاز الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون

بعكاظ يعشى الناظرين
* إذا هم لمحوا شعاعه *
ومن ثم قلنا فى قوله تعالى
آتونى أفرغ عليه قطرا انه
لو أعمل الثانى لانه أعمل
الاول لوجب أن يقال آتونى
أفرغه عليه قطرا وكذا فى
بقية آى التنزيل الواردة
من هذا الباب ثم قلت
(باب * اذا أشغل فعلا أو
وصفا ضمير اسم سابق او
الملابس لضميره

الاشتغال في أكثر من اسم وجوز الرضي ذلك فالتنوين في اسم للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام الرضي كالو تقدم مفاعيل ظننت أو علمت أو اعلمت عليها (قوله عن نصبه) تؤخذ منه ان العامل موجه للاسم السابق فخرج الجامد كفعل التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل والمحلى بال (قوله وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيد الآتي وهو قوله ان تلا الخ (قوله بفعل محذوف) أي وجوبا وكان المناسب أن ينص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى أو معنى فقط فالاول نحو زيدا اضربه والثاني نحو زيدا مررت به أي جاوزت زيدا وفي نحو زيدا ضربت غلامه أي اهنت زيدا لان من ضرب غلامك فقد أهانك ولو قدرت ضربت مرادفه لازم معناه وهو الاهانة لم يمتنع فيما يظهر قال الفيشي المماثلة الموافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية وهو المراد هنا ومذهب الاشاعرة ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه وبهذا اندفع اعتراض بعضهم بأنه كان المناسب أن يقول موافق بدل قوله مماثل لان المماثلة الموافقة في جميع الوجوه ولان اعتراضه مبني على مذهب الاشعري لا الماتريدي الذي هو الاصح (قوله وان تلا ما يختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشئ عما اختص به وظاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضي وقال لا يكون مضارعا الا في ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيدا لقيته فاكرمه بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استفهامية نحو متى زيدا القاه فاكرمه ونحو متى زيدا تلقاه وبقية أدوات الاستفهام كذلك الا الهمزة فلا يجب النصب بل يترجح كما يأتي (قوله ان تلا ما الفعل الخ) أي تلا أداة الفعل أولى بها أي وقوع الفعل بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطف) المراد بالعاطف الواو وثم والفاء وأو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قلنا كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجملة هذه الاحرف منزلة العاطف اهـ تصريح (قوله غير مفصول باما) اما لو فصل بها نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام (قوله طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أي اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا

عن نصبه وجب نصبه عن نصبه ... مماثل لان ذكر وان كان بمحذوف ... تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما الفعل به أولى كالهمزة وما النافية أو عاطفا على جملة غير مفصول باما نحو اشربا واحدا نتبعه والا ما كان والحكم أو كان المشغول طلبا وجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية أو تلاه ماله الصدر كان بعد مل رأيته

وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد ما أحسنه وترجح في نحو

زيد ضربته واستويا في نحو
زيد قام وعمرا أكرمته ✲
وأقول هذا الباب المسمى
باب الاشتغال وحقيقته
أن يتقدم اسم ويتأخر عنه
عامل هو فعل أو وصف وكل
من الفعل والوصف
المذكور مشتغل عن
نصبه له بنصبه لضميره لفظا
كزيدا ضربته أو محلا
كزيدا مررت به أو لملابس
ضميره نحو زيدا ضربت
غلامه أو مررت بغلامه
فالاسم في هذه الامثلة ونحوها
أصله أن يجوز فيه وجهان
أحدهما أن يرفع على الابتداء
فالجملة بعده في محل رفع على
الخبرية والثاني أن ينصب
بفعل محذوف وجوبا يفسره
الفعل المذكور فلا موضع
للجملة بعده لانها مفسرة
ويفهم من قولي فعل أو وصف
ان العامل ان لم يكن أحدهما
لم تكن المسئلة من باب
الاشتغال وذلك نحو زيد
انه فاضل وعمرو كأنه أسد
وذلك لان الحرف لا يعمل فيما
قبله وكذلك نحو زيد دراكه
وعمرو عليكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على
الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وقولك زيد ما أحسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب
جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لا سيما وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك نحو زيد أنا الضاربه لان أل
موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذي تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه
ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احداها

غفر الله له فالعامل في الثالث موافق في المعنى لان غفر يتعدى بحرف الجر وانما
ترجح النصب في ذلك لان الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولان
في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال الصدق ومما يترجح فيه النصب أيضا
أن يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر
وخالدا لاتهنه أو نفيا بمعنى الطلب نحو زيدا لا يعذبه الله لانه بمعنى الطلب فزيدا
منصوب بفعل محذوف وتقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة فان قلت ان
اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت أجاب ابن عصفور بأنهم
اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بما انتهى
تصريح (قوله وهذا خارج عن الباب) لان من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل
بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما معها
اه تصريح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أي مثله في وجوب الرفع وانما فصله لان
ما قبله لاما اختص بالابتداء وكل شيء الخ ليس كذلك بل منع من النصب مانع وهو ان
الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تفسر عاملا قال في التصريح ولا يصح نصب كل شيء
لان تقدير تسلط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا
انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شيء
مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية
والفعل المتأخر صفة لها أو لشيء وفي الزبر خبر كل اه تصريح (قوله لفظا) المراد به
ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمحل ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر والا
فالضمير على كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لانه
لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
رأيتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلا موضع
للجملة بعده لانها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني
ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان
حصل بها تفسير اه تصريح ومقابل الاصح ما قاله الشلوبين انها تابعة لما قبلها فما في
زيدا ضربته لا محل لها وفي زيد الخبر بأنها في محل رفع اه حفني على الاشموني
وأنت خبير بأن المفسر هو الفعل لا الجملة ففي عبارة شارحنا تسامح (قوله كأنه
أسد) بتشديد النون من كأن (قوله ومن ثم) أي أجل قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملا
(قوله

أن يكون الفعل المشغول طالبا نحو زيدا اضربه وعمرا الا تهنه الثانية ان يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو أبشرا منا واحدا نتبعه الثالثة أن يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدأ كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضربته وذلك لان النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غني عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويرده انه قرئ جنات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيته فأكرمه والرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو وأوحال بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيته وعمرو ما لقيته والخامس ما يستوي فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ نحو زيد قام وعمرا أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية الصدر

(قوله ان يكون الفعل المشغول طالبا) وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب لا جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا انتهى تصريح (قوله أبشرا منا واحدا نتبعه) انما ترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا لفعل محذوف مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو أكل يوم زيدا تضربه فترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم كلا فصل انتهى تصريح (قوله والانعام خلقها لكم) انما ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجملتين أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تشاكل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أنزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على انه لا يشترط في الاسم المشتغل عنه ان يكون صالحا للابتداء واشترطه بعضهم (قوله كاذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفي المسئلة أقوال ثلاثة أحدها هذا وهو اختصاصها بالابتداء مطلقا والثاني دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لم يقترن فيمتنع حكاه في المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقد ان قد انتهى تصريح فاذا علمت ذلك فقول المصنف هنا واجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولا بل المناسب ان يقول خلافا للاصح لا سيما وقد قيل في المسئلة لا يقال لم ترتكبه انه سهو بل مشى على قول مرجوح (قوله أوحال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب بان المراد ما له الصدر ولو رتبة فلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه او يقال ان لها الصدارة على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبنية على مبتدأ)

أي مخبر بها عن مبتدا قال في التوضيح وشرحه ويستويان فيما اذا بني الفعل السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميره أو كانت معطوفة بالفاء نحو زيد قائم وعمرا اكرمته لاجله أو فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها او يجوز النصب وكنت عطفت فعلية على فعلية محلها رفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة الضمير في لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب فمعارض بان الرفع يرجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فاستويا بخلاف ما اذا بني على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته عنده فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى مجرى الاسماء في جموده ولذا صغر فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول أو لم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيد اضربته استئنافا او يكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي والفارسي وجماعة يجيزون النصب وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحنا مبني على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر في مثاله رابطا (قوله فالجملتان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ليس فيهما عطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجمل الثلاث التي هي أخبار مترادفة للرحمن عن العاطف لمجيئها على نهج التعدد واجاب المحشي بان قوله معطوفتان أي بحذف العاطف فاستقامت عبارته وانت خبير بانه اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء الخ فلا داعي لجعل الجملتين معطوفتين بحذف العاطف فالانسب ما قاله البيضاوي وأيضا حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التنزيل وان كان الصحيح انه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول لمحذوف وهي عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفا على الرحمن علم الخ فالنصب في الآية اقتصار على أحد الوجهين السابقين

فان راعيت فعلية العجز نصبت وان راعيت صدرها رفعت فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين وبعد ذلك جملتان معطوفتان على الخبر وجملتا والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها معطوف على الخبر أيضا وهي محل الاستشهاد ثم قال

باب يتبع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول فالأول نحو جاءني زيد نفسه والزيدان والهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن وأعينهن والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والاماء كلهن

ولا تؤكد نكرة مطلقا

وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاجا سبلا

ولا يعاد ضمير متصل الا ... ولا حرف

(باب التوابع)

(قوله في الاعراب) أى ان كان له اعراب والا فالحروف وأسماء الافعال يؤكدان ولا اعراب لهما والمراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا (قوله أحدها التوكيد) فيه لغات ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعد توكيدها والثانية الهمزة بدل الواو والثالثة قلب الهمزة الفا وكان ينبغى للمصنف ان يقدم النعت لانه مبين لحقيقة المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع يقدم النعت اه فيشى قال بعض اعلم قدم التوكيد على النعت لان التوكيد يدل على المؤكد بلا عرض آخر والنعت يدل على المنعوت وعلى صفة من صفاته فكأنه غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة أحكام الشئ (قوله تابع) جنس وقوله يقرر الخ فصل يخرج بقية التوابع ماعدا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوى لا اللفظى (قوله يقرر) أى المتكلم به أو ان هذا حقيقة عرفية أى انهم تعارفوا أنه يقرر وان كان الذى يقرر غيره (قوله امر) اراد به الحال والشأن أى حال المتبوع وشأنه (قوله في النسبة) الاولى ان يأتى بمن بدل فى وعلى توهما فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكلف ويجاب بانه من ظرفية المجمل فى المفصل ويراد بالامر النسبة والشمول واو فى قوله او الشمول للتنويع فلا يرد شئ على أخذها فى التعريف (قوله نحو جاء زيد والزيدان الخ) اكتفى بالمفرد المذكر ومثناه عن المفرد المؤنث ومثناه وأتى بالجمع فى الموضعين لئلا يتغير عن المؤنث بالمرة (قوله ولا تؤكد نكرة مطلقا) أى توكيدا معنويا ومعنى مطلقا افادت أم لا (قوله نحو دكا دكا) راجع للتوكيد باللفظ وهو مبنى على قول والذى مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب واختاره فى الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا لانه اريد بالثانى غير ما اريد بالاول أى دكا بعد دك (قوله فجاجا سبلا) جمع فج وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل) اما المنفصل فيعاد بدون ما اتصل به مثال المتصل قمت جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما اتصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل (قوله ولا حرف غير جوابى الخ) قال فى التوضيح وشرحه وان كان المؤكد حرفا غير جوابى وجب ان يفصل بينهما وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره ان كان

ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع الثانية ما اتصل بالاولى ومنه قولك ان زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد الضمير معها وهو اولى من اعادة الظاهر وبهما جاء القرآن قال تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم ما لم * يرين من أجاره قد أضيما

فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا اه تصريح (قوله غير جوابي) اما الجوابي ومثله الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت علي مواثقا وعهودا

فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة اسم محبوبته اه تصريح (قوله والتوابع) جمع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر اه أزهريه (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثاني اما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثاني عطف البيان واذا اجتمعت بدأ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وقيل عامله المذكور واما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه تصريح (قوله جاء زيد نفسه) أي أو عينه أو هما معا لكن تقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل ولا تقول جاء زيد كله لان المجيء لا يتعلق بالبعض بخلاف اشتريت العبد كله ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة (قوله لجوز السامع كون الجائي الخ) فالتوكيد لرفع المجاز بحذف مضاف وقيل لرفع المجاز العقلي في النسبة وهذا ظاهر اذا

غير جوابي الا مع ما اتصل به وأولى اذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطف البيان والنسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة يجعل التأكيد اللفظي بابا وحده والتأكيد المعنوي كذلك ومثال الاول لاسمه التبوع في النسبة جاء زيد نفسه فلولا قولك نفسه لجوز السامع كون الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أي أمره

كل المسند فعلا أو ما في معناه أو لو كان غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلي الآن فالقائل
بذلك لا يشترط كون المسند فعلا أو ما في معناه وقيل المجاز لغوي وهو ظاهر إذا لم
يكن المؤكد عاملا (قوله المقرر لأمر في الشمول) أي لدفع احتمال تقدير بعض
مضاف للمتبوع فتقول جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل
جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
أي من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار اللؤلؤ والمرجان صغاره وامتنع أن
قال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع تقدير المضاف لأن
الاختصام لا يكون إلا من اثنين كما لا يجوز جاء زيد كله بالإجماع لعدم الفائدة
وذهب الجمهور إلى جواز اختصم الزيدان كلاهما لأن العرب تأتي بالتوكيد
حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون (قوله ويجب في المؤكد) بفتح الكاف
كونه معرفة وأما النكرة فإن لم تفد توكيدها لم يجز لأن الغرض من التوكيد
إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة
مطلقا وإن أفاد جاز عند الأخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به
ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتحصل الفائدة بأن يكون النكر المؤكد زمنا
محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول
ويكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول كقوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا *
وكقولك صمت أسبوعا كله وقوله * يا ليت عدة حول كله رجب * ولا يجوز
صمت زمنا كله لأن النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لأن التوكيد ليس
من ألفاظ الإحاطة اه تصريح فقول شارحنا وشذ الخ مبني على مذهب البصريين
وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله يا ليت عدة الخ) صدره * لكنه شاقه أن قيل ذا
رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس إلى الشيء وقيل سفر القلب
إلى المحبوب (قوله وأنشده الخ) أي أن الناظم وابنه أنشده شهر مكان حول
وهو تحريف أي تغيير لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون الحول من
أوله إلى آخره رجب لما رأى فيه من الخير ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله
رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه رجب حتى يتمنى أن يكون
كله رجبا اه تصريح ويمكن الجواب بأن يراد بالشهر جنس الشهر المتحقق في اثني
عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الرجب كما قاله الشنواني
(قوله ويجب في التوكيد الخ) وقد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر عن الضمير كما
في قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * (قوله ويجب في التوكيد كونه مضافا
الخ) أي سواء كان بالنفس أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خالق لكم

ومثل المقرر لأمر في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون إذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد بعضهم ويجب في المؤكد كونه معرفة فقول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان وقول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب وأنشده ابن مالك وغيره يا ليت عدة شهر وهو تحريف ويجب في التأكيد كونه مضافا إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا

والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجب في النفس والعين اذا أكد بهما ان يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها ومجموعين مع الجميع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين

مسئلة قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على ان أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر في الآية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى .

ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عقيل حيث قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق لانه لو كان كذلك لقيل جميعه بل جميع حال من ما الموصولة وليس من التوكيد تأكيدا لكلامه ابل كل بدل من اسم ان أو حال من الضمير المستتر في قوله فيها انتهى تصريح (قوله ويستغنى من ذلك أجمع) قيل ان اجمع واخواته معرفة بنية الاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهي معرفة بالاضافة للضمير لفظا *فائدة* لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد الى الرفع أو النصب اه أشموني (قوله واجمع وما تصرف منه) وهو جمعاء وأجمعون وجمع ويستغنى عن تثنية أجمع وجمعاء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا وأجاز الاخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء فتقول جاء الزيدان أجمعان وجاءت الهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء اه تصريح (قوله تقول اشتريت العبيد كله أجمع) مثل المصنف لما اذا كان التوكيد بأجمع واخواته تابعا لكل واخواته وأشار به الى انه اذا أكد بهما يقدم كل أو احد اخواته على أجمع وأخواتها ويجوز التوكيد بأجمع وأخواته بدون كل وأخواته فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين ان جهنم لموعدهم أجمعين (قوله ومجموعين) أي على وزن افعل بضم العين ولا يقال نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد (قوله أفصحها الجمع) أي جمع قلة على افعل بضم العين وانما كان الجمع أفصح لان التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية لئلا تتوالى تثنيتان ولهذا كان الافراد أفصح من التثنية وانما قال أفصحها ولم يقل فصحاها لان أفعل التفضيل اذا أضيف لمعرفة جاز فيه وجهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) أي اللغة الفصحى ولو قال ودونه أي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكبشين) فيجوز ان تقول قطعت رأسا الكبشين ورأس الكبشين ورؤس الكبشين ففيه الاوجه الثلاث والافصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل ما أضيف لمتضمنه وكان المتضمن بكسر الميم مثنى فان الكبشين متضمن للرأس وكذا قلبا بعد الشخصين ومنه قوله تعالى فقد صغت قلوبكما (قوله والثاني باطل الخ) لا يتم بطلانه الا اذا أراد الفراء كما صرح به من ان جميع لاتحاد الوقت في كل موضع اما لو أريد انها لاتحاد الوقت اذا جمعت مع كل فلا يكون باطلا اه فيشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قوله الجمهور ما قاله الفراء ان أجمعين تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الاشموني ثم يحتمل أن قول شارحنا قال بعض العلماء في قوله الخ أراد به الفراء ويحتمل انه أراد به بعض

الضميرين

المفسرين والاظهر الاول ثم رأيت الشيخ يس صرح بانه الفراء (قوله أمهلهم) توكيد
لمهل ورويدا بمعنى امهالا فهو توكيد ثان كما أفاده الفيشي * (قوله الثاني النعت)
ويرادفه الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت
لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا نعوت الله وقال المصنف في شرح
اللمحة النعت والصفة واحد وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة
بالفعل كالضارب وعليه فيقال للمولى موصوف لا منعوت اه يس على الفاكهي
(قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
والمراد هنا معنى مجازي من اطلاق العام على الخاص وهو ما دل على حدث
وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثلة المبالغة كضراب
وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة غير المكانية
وذو بمعنى صاحب وفروعها واسماء النسب تقول مررت بزيد هذا أي الحاضر
ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشقي بفتح الميم أي منسوب الى دمشق وفي
معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية وما في معنى ذي أصاحبة ذو الطائية
وفروعها وفي معنى المنسوب تامر وتمار وتمري المنسوب للتمر وأما الاشارة المكانية
نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلق بمحذوف وقع صفة لانها ظروف وليست
صفات انتهى تصريح (قوله يفيد تخصيص متبوعه) قال التفتازاني في مطوله
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل
عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك
الاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا
الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا تكون
جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو
أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانه لما قللت الاشتراك اللفظي
وعينت معنى واحدا ولم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك
المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
والعاصين أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق
بصدقة كثيرة أو قليلة وفي كلام المصنف قصور وقال السيد في حواشي المطول وقد
يكون الوصف جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير
من خواص الاسم ويجب في الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة

فمهل الكافرين أمهلهم
رويدا ثم قلت (الثاني النعت
وهو تابع مشتق أو مؤول به
ويفيد تخصيص متبوعه أو
توضيحه أو مدحه أو ذمه أو
الترحم عليه أو تأكيده

يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يجيء بها لتعريف المخاطب الموصوف بتميزه عنده ولما كان من اتصافه بمضمون
الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والانشائية ليست كذلك فرجع عن الصفة أو صلة انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا
بمذق هل رأيت الذئب قط * (قوله ويتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في
الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف
يقتضي كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى
غير مدلول عليه بحسب تعينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله
الفخر الرازي (قوله وأمره الخ) الحاصل ان موافقته له في اثنين من خمسة عام
للنعت الحقيقي والسببي ويختص الحقيقي بالموافقة في اثنين من الخمسة الباقية
فيكمل له أربعة من عشرة وأما السببي فلا يشترط ان تكمل له أربعة من عشرة قال
في التصريح وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف
ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها مطلقا جرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة
ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غير من هو له بان تحول الاسناد عن
الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة أبا ورجلان
كريما الاب أو كريمان أبا وجاءني رجال كرام الآباء أو كرام أبا فالوصف في ذلك
كله رافع لضمير مستتر ويستثنى من ذلك اسم التفضيل اذا استعمل بمن أو أضيف
الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولا يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت
برجل أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذا مررت برجل أفضل شخص وبرجلين
أفضل شخصين ويستثنى أيضا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية
على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كانا جاريا على موصوفه نحو
رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف اسما ظاهرا
أو ضميرا بارزا أعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت
برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت برجلين
قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وعلى لغة أكلوني البراغيث نحو مررت برجلين
قائمين أبواهما ومررت برجال قائمين آباؤهم كما تقول قام آباؤهم ومن قال قاموا
آباؤهم قال قائمين آباؤهم بجمع السلامة هذا اذا رفع اسما ظاهرا وتقول في الرافع
للبارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي
وضربها هو وجاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما
قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال

ويتبعه في واحد من أوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون أخص منه نحو برجل صاحب ... ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل ... وفي الافراد والتذكير وأضدادهما ما لم يرفع ... نحو جاءني رجل قاعد وأباه قاعدون ضعيف

ضربوه

فربوه هم قال شارحوهم اه تصريح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان قول الفيشي وأمره الخ مراده النعت السببي لا الحقيقي غير صحيح كما اتضح لك (قوله ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع وان لم يتعين مسماه الا بمجموعها وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة كل واحد اتصف بصفة من الثلاثة فقط وان تعين ببعضها جاز فيما عداه الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا اه تصريح (قوله أسد) أي شجاع بناء على ان الشجاعة ليست بخاصة بالعقلاء أما لو قلنا انها خاصة فبقصر الاسد مجازي تأمل (قوله من الشيطان) من شاط اذا احترق أو شطن اذا بعد والرجيم بمعنى المرجوم قال يس بجعل الوصف في ذلك تخصيصا يندفع سؤال مشهور وهو أن ابن عرفة قال يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة استجارة وهي ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان واجاب بان النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم اه وقال أيضا وكون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشهب أما لو أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا يندفع السؤال واعلم ان كون النعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفاكهي (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) اعلم أن بعضهم منع البيان في النكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم اجازه في النكرات بشرط كونه أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بيانا لانه ليس اجلى من الهين وجوز بعضهم اتيان عطف البيان للتوكيد كما في يس على الفاكهي وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على الهين للتوكيد والصحيح جوازه في النكرات ولا يشترط أن يكون اوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعهما وقد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالمبين كما في المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان وليس مختصا

ويجوز قطعه ان علم
متبوعه بدونه بالرفع أو
بالنصب * وأقول مثال
المشتق مررت برجل
ضارب أو ضروب أو حسن
الوجه أو خير من عمرو
ومثال المؤول به مررت برجل
أسد أي شجاع ومثال
ما يفيد تخصيص المتبوع
قوله تعالى فتحرير رقبة
مؤمنة ومثال ما يفيد مدحه
الحمد لله رب العالمين ومثال
ما يفيد ذمه أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد الترحم عليه اللهم انا
عبدك المسكين ومثال ما يفيد
التوكيد نفخة واحدة
وعشرة كاملة ولا تتخذوا
الهين اثنين وزعم قوم من
أهل البيان ان اثنين عطف
بيان ويحتاج شرح ذلك الى
بسط طويل

وقد اهمل المعربون بان النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف في العددين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من اوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع منصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف اعرف من الصفة او مساويا لها فلا يجوز ان يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فانما صاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير في رتبة الضمير او رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام واما الافراد وضداه وهما التثنية والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن ابوها بالتذكير كما تقول حسن ابوها وفي التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى ذلك فقس الا ان العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فأجازوا وافصحها مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه

بالعائذات وعليه فاثنين عطف بيان على الهين ولم يختص به وسيأتي في باب عطف البيان في يا نصر نصر نصرا خلاف هل هو من التوكيد اللفظي أو من باب عطف البيان فمن قال انه توكيد لفظي يقول لا يصح أن يكون بيانا لان الشيء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بانه عطف بيان للتأكيد فتأمل ولعل هذا هو الذي اشار له المصنف بقوله و يحتاج شرح ذلك الخ فانه قد اطال في المغني في الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله اهمل المعربون) هو من باب تعب أولع به اه صحاح وقال بعض الاشياخ أي أكثروا الكلام بذلك (قوله والتحقيق ان الامر على النصف من العددين) أي العشرة والاربعة أي ان اللازم اثنان من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الاخرى فتارة يوجدان كما في الرافع للضمير المستتر وتارة لا يوجدان كما في الرافع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان النعت الحقيقي له اثنان من خمسة فقط و بهذا تعلم أن كلام المعربين قاصر على الرافع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يوهم العموم تأمل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تنعت نكرة بمعرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي الخ لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهي الذي وذلك لان الذي بدل لا نعت واما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاضافته محضة اه يس (قوله ولا العكس) وجوزه بعضهم في قوله * وفي أنيابها السم ناقع * فجعل ناقع صفة للسم وخرجه غيره على البدل (قوله ويجب عند جماهير النحويين الخ) وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص وأيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل نكرة بكل نكرة وقال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل اه يس (قوله أو في رتبة العلم) أو لحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه في رتبة العلم (قوله الا ان العرب اجروا جمع التكسير الخ) الحاصل ان سيبويه والمبرد والاخفش قالوا ان جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع نحو مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير افصح وان كان تابعا لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق

الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة اه تصريح (قوله اجروا) أى نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من النحاة فهو التيس مقابلا لما قبله ومقابله ما علمت من الاقوال فى المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا أو الفعل وان كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وتقول هو التاجر وعنى التاجر على تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعنى قال الشاطبى وجملة النعت المقطوع مستأنفة لان الصفة مع المقدر جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل فى الذم والمدح والترحم انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا اضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوه فى النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا أدعو عبد الله لخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا اه تصريح (قوله ويجب الخ) وجوز بعضهم تقديرا بعنى فى الجميع (قوله فى صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حمالة الحطب) امرأته مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصريح *(قوله الثالث عطف البيان) العطف فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه والمراد به المعطوف أو انه صار حقيقة فى المعطوف اه يس على الفاكهى (قوله بوضح متبوعه) أى باتفاق البصريين والكوفيين (قوله أو يخصصه) نفاه جمهور البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجوزوا الكوفيون ... من عطف البيان لنكرة نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والاقوون من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصريح وظاهر قول المصنف بوضحه أو يخصصه انه لا يأتى للمدح أو الذم ولا لغيرها لكن الزمخشرى قد اعرب البيت الحرام عطف بيان أتى به للمدح فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيحمل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه فى أربعة من عشرة) أى المعلومة من باب النعت ولم يقل فى اربعة من عشرة اكتفاء بالعهد بالنعت (قوله ويجوز اعرابه الخ) أى كل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضح أو مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه المقصود بالحكم لانه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التى اعرب بها بيانا فان هذا لا يمكن لان البيان موضح لمتبوعه أو مخصص له فهو مقصود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم

وقوم رجحوه على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول اكلونى البراغيث * واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة اوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضماره و و بالنصب باضمار فعل ويجب ان يكون ذلك الفعل أخص او اعنى فى صفة التوضيح وامدح فى صفة المدح واذم فى صفة الذم فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كما فى قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما فى قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب يقرأ فى السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم و بالرفع اما على الاتباع أو باضمار هى ثم قلت * الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو * اقسم بالله ابو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه فى أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد اخوها

أى الذى انحصر القصد فيه ﴿فائدة﴾ يفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها أنه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها ان البدل هو المقصود وما قبله وسيلة ومنها انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فى الجميع اه تصريح (قوله أو لم يمتنع) كذا فى بعض النسخ وفى بقيتها ولم يمتنع عطف على يجب وفى بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول عبارته أحسن من عبارة ابن مالك فى ألفيته لان ابن مالك اعتماد كرهه ورأى المصنف أن قاعدة كلية تشمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ما وجب كونه عطف بيان جاز اعرابه بدل كل ان صح احلال الثانى محل الاول ولم يجب ذكره (قوله نحو يا زيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث لو اعرب بدلا من زيد لزم دخول يا على الاسم المحلى بأل لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه بيانا واعترض بأن الامثلة المانعة من جعله بدلا تأتى فى جعله بيانا لانا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فيا عاملة فى الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بيانا أيضا وكذا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل لا فرق وان قلنا ان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا كما لم يمتنع كونه بيانا فما الفرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه فيشى الا ان يقال يغتفر فى التابع (قوله ويمتنع فى نحو مقام ابراهيم) أى ويمتنع كونه بيانا فى نحو الخ لان مقام معرفة لاضافته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على آيات فى قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لنكرة وقدمر وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات مخالف لاجماع البصريين والكوفيين على ان النكرة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان البدل منه ان كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ اه تصريح وذكر بعض انه بدل بعض على تقدير الرابط أى مقام ابراهيم منها أو انه بدل كل بجعل المقام لعظمه كأنه عين الآيات فتأمل اه من يس على الفاكهى (قوله وقرأ قالون عيسى) يمتنع البيان لان قالون أوضح من عيسى قال فى التصريح وقول الزمخشرى والجرجانى يشترط فى عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة أوضح وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى

الاداة

ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث ونحو انا ابن التارك البكرى بشر * ويمتنع فى نحو يا نصر نصر نصرا وفى نحو مقام ابراهيم وفى نحو يا سعيد كرز وقرأ قالون عيسى * واقول قولى تابع يشمل التوابع كلها وقولى غير صفة

مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان فى افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلابد من اخراجها والا دخلت فى حد البيان وقولى يوضح متبوعه او يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الوضح قوله

اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر

والمراد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى او كفارة طعام مساكين فمن نون الكفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شئ جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعنى بدلا كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها الاترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير فى قوله اخوها الذى هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر

الاداة ويخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشرح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان ان يكون أجلى من المعطوف عليه لم يكن منه الا ان الجلى يبين الخفى اه تصريح (قوله مخرج للصفة) اراد بها النعت سواء كان مشتقا او مؤولا به وليس المراد بها المشتق كما توهم القيشى بل أراد بالصفة المرادفة للنعت لان النعت والصفة والوصف بمعنى واحد (قوله اقسم بالله الخ) قال ابن يعيش قاله رؤبة قال العينى وهذا غلط لان وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ولم يدرك عمر ولا عده أحد من التابعين وانما قاله أعرابى جاء لعمر بن الخطاب وقال له ان أهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره وسار فى البطحاء يقول

أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر

فاغفر له اللهم ان كان فجر * أى حنث فى يمينه وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال واغفر له يقول صدق صدق حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وكساه اه شنوانى فعمر عطف بيان على أبى حفص ذكر لا يضاحه لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالكنية اه سجاعى والنقب رقة خف البعير يقال نقب ينقب كعلم يعلم والدبر مرض فى سنامه (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطى والاكثر على ان العامل فى البدل يقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانية لا من الاولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم ومن النخل من طلعها ومن المشركين من الذين فرقوا دينهم لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وقيل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فكان من جملة) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فكانه من جملة أخرى والمراد بكونه من جملة أخرى التحقيق لانه من جملة أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط) ولا يقال هنا قولهم يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله لان الضمير) هنا انما جاء من الاول والرابط فى مثاله الضمير المضاف اليه أخ الذى هو تابع لزيد (قوله امثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا أخوينا عبد شمس ونوفلا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية بمحل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا

بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب ومنها ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن يتبع صفة أي مضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها ان يتبع مجرور رأى بمفصل نحو رأى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن أو عطف على أي مثلها

* نحو أيي وأيك فارس الاحزاب * ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ

* كلا أخي وخليلي * قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا يلزم ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد يجوز يا زيد الحرث كون أنت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز يا أنت وقال أبو سعيد على ابن مسعود أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه تصريح (قوله أنا ابن التارك الخ) قاله المرار الاسدي وهو من الوافر وبشر هو بشر بن عمرو وكان مجروحا ولم يعلم جارحه والمعنى أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه اذا مات وذلك لانها لا تتناوله ما دام به روح (الاعراب) أنا مبتدأ ابن خبر التارك مضاف اليه والبكري مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لانه في حكم تنحية المبدل منه فيكون التارك داخلا على بشر ولا يجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطير مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي ترقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله

أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا ابن التارك بشر اذ لا يضاف ما فيه الالف واللام الى الخالي منهما الا ان كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد

خلافا للفراء ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة (٢٧١)

اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصرا بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشيء لا يبين نفسه قال وانما هذا من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابن مالك ومعطي فان قلت يا سعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله في ذلك النعت والتوكيد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين وكذلك يمتنع البيان في نحو قولك قرأ قالون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال العلماء في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهارون انه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت * الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو اما بدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو اضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها

(قوله خلافا للفراء) فانه يجوز البدلية لاجازته اضافة الصفة المقرونة بأل الى جميع المعارف وليس مذهبه بمرضي (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرها قطعة حبل بالية (قوله اني واسطار الخ) قال الامام العيني عزاه سيبويه الى رؤبة وقال الصاغاني ليس له ومع ذلك مصحف والرواية يا نصر نصر نصرا بالضاد المعجمة نصرا فنصر الاول هو نصر بن سيار رئيس خراسان والثاني بالضاد المعجمة هو حاجب نصر والثالث مصدر وقوله واسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب وأسباب وأصل السطر الصف من الشيء (قوله الاعراب) اني ان واسمها ياء المتكلم محله النصب واسطار الواو للقسم أي وحق أسطار أو رب أسطار واسطار مجرور وبها سطرن فعل وفاعل وسطرا مفعول مطلق وفي بعض النسخ رفع اسطار على أنه مبتدأ خبره سطرن ولقائل خبر ان ويا حرف نداء ونصر منادى مبني على الضم وتتمة الاعراب في الشرح (قوله لان الشيء لا يبين نفسه) قال في المغني وفيه نظر من وجوه أحدها أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المكني وباب المكني لان المعرف بأل أدنى من المضمر فلا يكون فيه بيان للضمير فلا يصح أن يكون بدلا لان البدل مبين والثاني أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا للاول لما فيه من زيادة الفائدة نحو يا زيد زيد اليعملات والثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد اه بتصرف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه ما تكلمه (قوله من التوكيد اللفظي) ويكون الاول منهما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركة بناء الا انها لحدوثها واطرادها في باب النداء اشبهت حركة الاعراب والثاني على المحل (قوله من باب التوكيد اللفظي) قال في المغني التوكيد اللفظي فيهما أو في الاول فقط فالثاني اما مصدر ودعاء نحو سقيا لك أو مفعول به بتقدير عليك على أن المراد اغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما قال أبو عبيدة وقيل لو قدرا توكيدا لضما غير منونين كالمؤكد اه مغني (قوله المحمدان) أي محمد ناظم الالفية ومحمد ابنه وهو بدر الدين كما صرح به في المغني وفي بعض النسخ المحمدان ابن مالك ومعطي (قوله فان قلت) بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا بيانا عكس ما قبله (قوله بضم كرز) أي بدون التنوين ولو كان بيانا لنون وكان منصوبا تابعا للمحل فينصب أو اللفظ فيرفع (قوله البدل) هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش

أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمرو وهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الاحاطة ﷺ وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ما ذكر والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج النعت والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ونحو جاء القوم الا زيدا فان زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم واخرج وعمرو في جاء زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمرو فانه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة

يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير (قوله والاحسن الخ) انما كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما اذا قلت رأيت رجلا حمارا فانه يحتمل البدل ويحتمل أنه صفة بان يريد بحمار أنه جاهل فاذا عطف ببل زال ذلك اه تصريح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجوبا في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازا في الاظهار والتعريف وضديهما وهما الاضمار والتنكير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج للنعت والبيان والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب أو نهي وببل ولكن بعد النفي والنهي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وأما المعطوف بلا فلان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا وأما المعطوف ببل ولكن بعد النفي فالحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود به وحده وهو المعطوف بالفاء وثم واو وحتى وأم والمعطوف بالواو اثباتا أو نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو والنوع الثاني خارج بقوله وحده والاول خارج بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف والا فقد يكون بين البدل والمبدل منه واسطة نحو وتكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا اه تصريح مع زيادة قوله والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ونحو جاء القوم لا زيد وهو المعطوف بلا بعد ايجاب ومثله المعطوف ببل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق في نحو جاء زيد بل عمرو ومثله جاء زيد لكن عمرو فقوله في نحو قيد في قوله للمعطوف (قوله وأقسامه ستة) وزاد بعضهم قسما سابعا وهو بدل الكل من البعض نحو جئتك غداة يوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غداة بدل كل من بعض واستدل له بقوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وطلحة الطلحات هو رجل من بني خزاعة زوج مائة رجل من عشيرته مائة بكر من أهله وتحمل مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاما فسمته طلحة فلما كثر عددهم قالوا طلحة الطلحات منسوب الى هذه المائة فطلحة الطلحات بدل من أعظما بدل كل من بعض ورد بانه أطلق الاعظم على الكل من باب اطلاق البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لمياء في شفتيها حوّة لعس * وفي اللثات وفي أنيابها شنب

واللعس السواد ورد هذا البيت بأنه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير والتقدير في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب اهـ واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة بدل كل من بعض لأن الجنات جنس جنة وهي مفرد ورد بأنه يجوز أن تكون أل للجنس أو الاستغراق فهو بدل كل من كل (تنبيه) هذه الأقسام الستة تجري في الفعل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان علي الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اهـ كلام الشاطبي وسبقه لذلك المرادي (قوله بدل كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لأن من أقسامه أن يكون في الله نحو صراط العزيز الحميد الله فالله بدل في قراءة الجر والله منزه عن الوصف بالكلية والجزئية اهـ تصريح بتصرف (قوله وبدل اشتمال) ويحتاج هو وبدل البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير واعلم انه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بأن الثاني اما صفة للأول كأعجبني الجارية حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بأنه يلزم عليه جواز ضربت زيدا على الاشتمال وهم منعوا ذلك وقال الفارسي المشتمل هو الثاني بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مخصصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضح فقال بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أي يكون دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أولا فهو أعم كاشتمال

بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب

و بدل نسيان و بدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذ[ين] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول و بدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن في موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو و يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل لا كلية وجزئية كما في بدل البعض ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال و بدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو واذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا او بدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الا ترى أن الحمار بدل من زيد وان زيدا انما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الاول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان * ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من الظاهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البدل

البداية

الظرف على المظروف قيد للادخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة (قوله و بدل نسيان و بدل غلط) فالمتعلق باللسان غلط وبالقلب نسيان والاضراب محله القلب واللسان معا لان الاول والثاني مقصودان قصدا صحيحا مستمرا (قوله ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر) فثلثها وما بعده بدل انتقال لا اضراب اذ الى من نصفها ونحو هذا يسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول (قوله أو البدل والمبدل منه مقصودين) ان قلت قصدهما معا ينافي ما تقدم من أن المقصود البدل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول والمراد به دفع الايراد اه دردير (قوله و بدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو واذا كنت الخ) المناسب أن يقول اذا كنت قصدت زيدا ثم ظهر فساده فقلت عمرو (قوله على معنى الخ) فالبدل ليس نفسه غلطا بل هو مزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك على وجهين) أي المختلفان على وجهين الاول أن يكون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا والثاني بالعكس (قوله فابدال الظاهر الخ) توضيح للاقسام الاربعة وقوله نحو جاءني خبر عن قوله فابدال (قوله وأوجب ابن مالك الثاني الخ) الحاصل ان قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصري والكوفي ورأيتك اياك توكيد عند الكوفي وابن مالك لا بدل خلافا للبصريين قال ابن مالك في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فالفرق بينهما تحكم قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت

ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لاعرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وان يكون مبتدأ وان يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره بدل من الهاء في أنسانيه بدل اشتمال ومثله ونرثه ما يقول وقول الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم

الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو اعجبتني وجهك واعجبتني علمك وقوله

اوعدني بالسجن والاداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل بعض من ياء أوعدني وقوله

البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله عن سيبويه وتلقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون فهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة اهـ تصريح (قوله ولو قلت ضربته هو الخ) لانه لا يبدل ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم أنهما يتوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد فان ضمير الرفع المنفصل يؤكد كل ضمير متصل تأمل. (قوله وابدال المضمر من الظاهر الخ) هذا ثالث الأقسام الاربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمر الخ) هذا رابع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبره والمناسب حذف الواو الا أن يقال في العبارة حذف أي ومنها ابدال الخ (قوله جاز مطلقا) أي في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو اضرابا بأقسامه الثلاث وترك الشارح مثال البعض نحو زيد قلعت سنه ومثال الاضراب ضربته عمرا والضمير لزيد (قوله ان أذكره) في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله ونرثه ما يقول) فما يقول في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله على حالة الخ) من بحر الطويل وقائله الفرزدق وعلى حالة متعلق بجاد في بيت قبله وان مفتوحة على الفاعلية أي لو ثبت ان في القوم حاتما وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق بضن وكذا بالماء وحاتم بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محل الشاهد لان القافية مجرورة ورفع البدل ممكن فيعدل اليه ولو رفع على انه فاعل ضن جاز ويكون في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروي اهـ (قوله الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطفا على ما قبله وهو قوله كقوله تعالى الخ فيتوهم ان البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرك عليه بقوله الا أن هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمتكلم ومثل للمخاطب بمثالين لبدل البعض وبدل الاشتمال ومثل للمتكلم بمثالين كذلك فجملة الامثلة أربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتني وجهك) بفتح التاء للمخاطب أو بكسرها للمخاطبة ووجهك بدل من التاء بدل بعض وكذا يقال في قوله اعجبتني علمك الا ان علمك بدل اشتمال (قوله أوعدني بالسجن الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع أدهم وهو القيد وشثنة بالشين المعجمة ثم ثاء مثلثة ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم بفتح الميم وكسر السين وهو خف البعير فاستعير للانسان (الاعراب) أوعد فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وبالسجن متعلق بأوعد والاداهم معطوف عليه ورجلي بدل من الياء

ذريني ان امرك لن يطاعا
* وما ألفيتني حلمي مضاعا
فحلمي بدل اشتمال من ياء
ألفيتني وان كان بدل كل فاما
أن يدل على احاطة أولا فان
دل عليها جاز نحو تكونون لنا
عيدا لأولنا وآخرنا وان
كان غير ذلك امتنع نحو رأيت
زيدا ورأيتك زيدا وجوز
ذلك الأخفش والكوفيون
تمسكا بقوله
بكم قريش كفينا كل معضلة
وأم نهج الهدى من كان ضليلا
وكذلك ينقسمان بحسب
التعريف والتنكير الى
معرفتين نحو اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين
ونكرتين نحو ان للمتقين
مفازا حدائق ومختلفين
فاما أن يكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة نحو الى
صراط مستقيم صراط الله
أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة وقول
الشاعر
* ان مع اليوم أخاه غدوا *
ثم قلت (ص) الخامس عطف
النسق وهو بالواو

في أوعدني وهو محل الشاهد فرجلي مبتدأ ببثنة الناس خبره (قوله ذريني
الخ) من قصيدة من الوافر أي اتركيني والخطاب للمرأة وألفيتني أي وجدتني
وذريني فعل أمر والياء مفعول وان حرف توكيد ونصب وأمرك اسمها ومضاف
اليه ولن يطاعا ناصب ومنصوب والفه للاطلاق وما ألفيتني فعل وفاعل ومفعول
وحلمي بدل اشتمال من الياء ومضاعا مفعول ألفيتني (قوله تكون لنا عيدا
لأولنا الخ) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام
مع البدل وناشئ الأول والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أي البدل لم يدل على
الاحاطة (قوله بكم قريش الخ) أول قريش من فهر وهو قريش ونضر لقب له
وقريش تصغير قرش والقرش حوت يأكل حيتان البحر لا يمر بشيء من الغث
والسمين الا أكله فهي تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها وقيل قريش أولاد
النضر دون اخوته من ابناء كنانة وسمي ولد النضر قريشا لان النضر كان يقرش
من خلة الناس وحاجتهم أي يفتش عنها وكان بنوه يفتشون عن حاجة أهل الموسم
فيرفدونهم بما يبلغهم وكفينا أي وقينا او كل معضلة من اعضل الامر أي زاد واشتد
وهي بكسر الضاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفينا والنهج الطريق
والضليل بكسر الضاد وتشديد اللام بمعنى كثير الضلال (الاعراب) بكم جار ومجرور
متعلق بكفينا وقريش بدل من الكاف في بكم وكفينا كل معضلة فعل وفاعل
ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونهج مفعول والهدى مضاف اليه ومن
موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وجملة كان
واسمها وخبرها صلة من والشاهد في البيت ان قريشا بدل من ضمير الحاضر وهو
الكاف في بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهي البستان وهو
بدل من مفازا (قوله صراط الله) بدل من صراط (قوله ناصية) بدل من الناصية (قوله
ان مع اليوم الخ) انشده المازني واوله * لا تقلواها وأدلواها دلوا * وغدوا بدل
من اخاه والضمير في أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان
مع اليوم غدا وفي هذا اعادة لام غدو واعرابه عليها والاخفش قد حذفت لامها فاقي
غير هذا واعرابه على الدال فتقول غدا وقال في الشواهد ان غدوا بدل من اليوم ولا
يصح لان غدوا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا
اه (قوله الخامس عطف النسق) ويسميه سيبويه باب الشركة والعطف في اللغة
الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه
أي عطفت بعضه على بعض قاله الفاكهي وقال الفيشي يحتمل ان عطف بمعنى
معطوف لان الكلام في التوابع فاطلق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على
حذف مضاف أي ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار في الاصطلاح

علما على المعطوف اهـ فبشي وذا أول عطف بمعطوف والنسق بالمنسوق كانت
الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو المنسوق
وأما الوجه الآخر المضاف والمضاف اليه على ما بالامر ظاهر تأمل وعطف النسق في
الاصطلاح تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها فخرج بما بعد
أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فأسد تابع لغضنفر بتوسط
حرف التفسير وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما
هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان يتوسطه حرف الا هذا
ذهب الكوفيون الى أن أي عاطفة (قوله لمطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب
بالجمع المطلق لئلا يتوهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد
لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد في مقابلة الاطلاق وانما نشأ هذا لمن توهم فرقا
من اهل … مغايرة الفقهاء بين الماء المطلق ومطلق الماء وما ذكره من انها
لجمع … والصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب عن الكوفيين وقطرب من البصريين
زعمهم انها تفيد الترتيب ومجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب
قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بترجيح وللتأخر برجحان
وللتقدم بمرجوحية هذا اختيار التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث . (قوله
والترتيب) وهو معنوي وذكري فالمعنوي أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله
تعالى خلقك فسواك والذكري أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه
بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك
في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة
واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك
متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله
الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مترتب على
الارادة والقائل بالترتيب فيها الجمهور مطلقا . ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي
لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامصار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا
بكذا فمكان كذا اذا كان موضع المطر فيهما في وقت واحد اهـ تصريح وأجاب بعض
عن الآية بأن فيها القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلكوا قبل
مجيء البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من
غير مهلة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء
أحوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابسا أسود وأجيب بأن
الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب * وما قيل من ان

اطلاق الجمع وبالفاء الجمع

جملة فجعله غثاء عطف على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء فهو معترض بأن مضى المدة لا يعقب اخراج المرعى فيجيء الاشكال فى الفاء الداخلة على قوله فمضت وان صح الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فجعله غثاء فتأمل وأجاب يس بأنه يكفى ان أول اجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الافى زمن طويل اه قال العلماء والتعقيب فى كل شئ بحسبه نحو دخلت البصرة فبغداد اذا كان بينهما اوسان ودخلت بعدها بخلاف ما اذا دخلتها بعد ثلاثة أيام قاله يس وهذا يصلح جوابا عن قوله فجعله غثاء واستعمالها فى التعقيب فى كل شئ بحسبه معنى حقيقى كما يؤخذ من المغنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فيحتمل ان الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا فى السوس الاقصى نزول المطر ليلا بعد قحط فأصبحت تلك الارض الرملة التى تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف (قوله والترتيب والمهلة) بفتح الميم بمعنى التراخى وأما ضم الميم فهى عكار الزيت وفى حواشى السعد ان المهلة بفتح الميم التراخى وأما بضمها فمشترك بين التراخى ورديء الزيت وذهب بعض الى أن ثم لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى سورة الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم فى الترتيب الاخبارى ولا تراخى بين الاخبارين وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله * كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * اذ الهز متى جرى فى انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال فى المغنى وقال بعض الظاهر ان الاضطراب والجرى فى زمن واحد الا أن يقال ان الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب اه تصريح (قوله وحتى) والعطف بها قليل عند البصرى وانكره الكوفى بالكلية ويحمل نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيها ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ويشترط فى العطف بحتى أربعة أمور الاول كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهى لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أذقت

والترتيب والتعقيب وثم
للجمع والترتيب والمهلة
وحتى للجمع والغاية

ففى خادماله وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد والثاني
كونه ظاهرا لا مضمرا كما أنه شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت
القوم حتى إياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي وقال في المغني
ولم أقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه إما حقيقة بأن يكون
جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى
المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني وإما بعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

في رواية من نصب نعله فإن قوله ألقى الصحيفة في قوة ألقى كل ما يثقله ونعله بعض
ما يثقله فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أنه مفعول لمحذوف يفسره ألقاها وأما
من رفع نعله فهي ابتداء وألقاها خبره ومن جر نعله فهي جارة أو شبيها بالبعض
في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها انتهى
تصريح والرابع كونه غاية لما قبلها كما يأتي الكلام عليه في الشرح (قوله وأم
المتصلة الخ) فهي منحصرة في نوعين وسميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها
وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الأول
بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليهما نفسهما لا إلى أمر خارج عنها بخلاف الأول فإن
الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق وإطلاق الاتصال عليها إنما هو
باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فهو لأمر خارجي وعورض بأن توجيه الثاني إنما
يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله للنوعين
وعليه اقتصر في المغني وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة
التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة
أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها
ليس على الاستفهام وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وثالثها
ورابعها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان
معها إلا في تأويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك انتهى تصريح (قوله بل) يعطف
بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي وهي بعد
الإيجاب والأمر لسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه
بشيء وجعله لما بعدها ومعناها بعد الأخيرين وهما النهي والنفي تقرير حكم
ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها وهذا معنى قول المصنف
لتقرير متلوها أي حكم متلوها وإثبات نقيضه أي المتلو أي حكمه لما بعدها وقوله

وأم المتصلة وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة لبل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وأو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وبل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها وإثبات نقيضه لتاليها

كلكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وبلا للنفي

ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا بؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض ﴿ وأقول معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضى ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هى صالحة لوضعها لذلك كله فمثال استعمالها فى مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها فى عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك أعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم اقنتى لربك واسجدى واركعى ومثال استعمالها فى المصاحبة فأنجيناه ومن معه فى الفلك ونحو فأغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى اماته فأقبره ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشئ نهايته والمراد أنها تعطف ما هو نهاية فى الزيادة أو القلة والزيادة اما فى المقدار الحسى كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو فى المقدار المعنوى كقولك مات الناس انتهى

وبعد الاثبات أى وبل بعد الاثبات والامر الخ (قوله كلكن الخ) الحاصل انها عاطفة خلافا ليونس وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفى أو نهى عند البصريين وان لا تقترن بالواو عند الفارسى والاكثرين فان وليها جملة فهى حرف ابتداء جئ به لمجرد الاستدراك وليست عاطفة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن حرف ابتداء والبوادر جمع بادرة وهى الحدة أو تلت لكن واوا فهى حرف ابتداء أيضا نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو على أبا أحد من عطف المفردات خلافا ليونس حيث جعل لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفى أو النهى خلافا للكوفيين فى اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع ما بعده فهو قيد فى الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من انه قيد فى الاولى وترك شرح المسئلة الثانية التى هى قوله ولا يؤكد أى ضمير الرفع المتصل بالنفس أو العين الا بعد توكيده بمنفصل الخ نحو أكرمته نفسى أى يحتاج لفصل بالمفعول ونحو كن أنت نفسك قائما الفصل بالمنفصل ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل) احترز به عن الظاهر وعن الضمير المنفصل مرفوعا كان أو منصوبا وعن الضمير المنصوب المتصل فانه يعطف بدون شرط كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت قائمان واياك والاسد وجمعنا كم والاولين وسيأتى الضمير المخفوض فى مفهوم رفع تفصيل أفاده الفيشى والتصريح وقوله ضمير رفع متصل سواء كان مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وأيوب) فان أيوب قبل عيسى (قوله لقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فيه نظر بل ابراهيم متأخر عن نوح فهى للترتيب لا لعكسه (قوله والى الذين من قبلك) فالذين عطف على الكاف من اليك باعادة الخافض لانه عطف على الضمير المخفوض (قوله واسجدى واركعى) فان الركوع قبل السجود (قوله ومن معه) فان من عطف على الهاء وهى للمصاحبة (قوله وجنوده) عطف على الهاء وهى للمصاحبة (قوله واسماعيل عطف على ابراهيم) وهى للمصاحبة (قوله حتى الالوف) فان الالوف غاية للاعداد فى الزيادة الحسية

كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصي الاشياء حتى مثاقيل الذر وتارة في المقدار المعنوي كقولك زار في الناس حتى الحجامون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة اما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى انه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أي بل أتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة

اه تصريح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة اه تصريح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشئ والذرة النملة الصغيرة والاضافة للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (قوله حتى الحجامون) فانهم في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالحجامة قال في المطول المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترد زائدة كقوله أفلا تبصرون أم أنا خير أي أنا خير فهي زائدة (قوله التعيين) أي لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت في قوله أزيد في الدار ام عمرو يقال في الجواب زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (قوله وهي المسبوقة بهمزة التسوية) وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة فعليتين كما مثل المؤلف أم اسميتين نحو قوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا ❊ أموتي ناء أم هو الآن واقع

قال الدماميني والذي يظهر لي أن الجملة بعد أبالي في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكترث به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به واستعمله المصنف في المغني متعديا بالباء حيث قال وربما أبالي بقيامك وعدمه وهو صحيح مسموع خلافا لمن أنكره (قوله وسميت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ما عدا ذلك) أي ما عدا المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول العرب انها لابل أم شاء فالهمزة داخلة على جملة أي بل هي شاء لان بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة أو الاستفهام الانكاري كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) أي وهمزة الوصل حذفت (قوله وهو محال) أي الاتخاذ محال وأما اثبات الاتخاذ فقد وقع لا انه محال (قوله والثاني) أي عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقي ولا الانكاري

أما لكونها داخلة على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كما في مثال المصنف وأما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كما في قول الشاعر

فليت سليمى في المنام ضجيعتي * هنالك أم في جنة أم جهنم

أي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اهـ والآية المذكورة في المصنف وهذا البيت يشهدان للكوفيين وقد تأتي أم لمجرد الاستفهام كقوله

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله أربعة معان) تركا خامسا وهو التقسيم وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف (قوله التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الاباحة (قوله فكفارته الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على انه كفارة كما قاله بعض والآية تؤول بالطلب والتقدير كفروا بالاطعام او الكسوة أو تحرير رقبة (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قوة الطلب أي كلوا من بيوتكم الخ (قوله لبثنا يوما الخ) فلبثنا كلام خبري وأو للشك من القائلين (قوله أو التشكيك) أي تشكيك المتكلم المخاطب (قوله نحو وإنا أو إياكم الخ) فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبري أو في ضلال مبين للابهام فالشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الأولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين اهـ دماميني وهو صريح ولا يخفى أن جعل الشاهد في الأولى أو فيهما معترض بأن الاولى لم تقع بعد الخبر بل هي جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه ومذهب الجمهور أن النقل بعد الخبر والامر فقط (قوله ما جاءني زيد بل عمرو) أي فالمجيء ثابت لعمرو منفي عن زيد (قوله ولا يقم زيد بل عمرو) فالنهي عن القيام ثابت لعمرو منفي عن زيد (قوله بعد الاثبات) نحو جاء زيد بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا (قوله ومعناها كمعنى بل) أي فهي تقرر حكم ما قبلها من نفي أو نهي وتجعل ضده لما بعدها نحو ولا يقم زيد لكن عمرو وما جاءني زيد لكن عمرو (قوله وأما لا الخ) ويعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا نحو

هذا

وأو لها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة الثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان لها اذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالابهام نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وهذان المعنيان لها اذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحاله واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمعنى بل ومن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانه لم يسمع وأما لا فانها تنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها

فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل يدخلونها ومن صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه ثم قال ﴿فصل﴾ واذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا

هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه أو يدا خلافا لابن سعدان في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد بخلاف جاءني رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قال الدماميني وما ذكره السهيلي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان منع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه وبسير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متغايرا كما ترى وللبحث فيه مجال اه كلام الدماميني (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي فلأجل انها تنفي الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على التاء في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب وقد وضع على سريره اذا رجل قال من خلفي مرفقه على منكبي يقول رحمك الله اني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لاني كثيرا مما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما فالتفت فاذا هو علي بن ابي طالب اه بحروفه (قوله فقال لها وللارض) فالارض عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعبد الهك واله آبائك فآبائك عطف على الكاف من الهك وأعيد المضاف وهو اله اه تصريح (قوله ولا يجب ذلك) أي بل كثير ولذا قيل الاولى قول الشارح غالبا راجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب ما أشار له بقوله بدليل قراءة الخ وانما كثر اعادة الخافض لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجرمي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (قوله خلافا لاكثر البصريين) أي ووفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري (قوله بخفض الارحام) عطف على الهاء المخفوضة بالباء (قوله وفرسه) بالجر عطف على الهاء المخفوضة باضافة غير اه تصريح

﴿فصل في تابع المنادى﴾ اعلم ان المنادى اما معرب أو مبني والتابع اما بدل أو نسق مجرد من أل أو نسق بأل أو بيان أو توكيد أو نعت فاذا كان التابع بدلا

أو نسقا مجردا فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيا فهذه أربع صور وفي كل اما أن يكون التابع معربا أو مبنيا فهذه ثمان صور فينصب ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقد مثل المصنف للتابع المبنى بصوره الاربع وترك أمثلة التابع المعرب وهي يا زيد زين العابدين ويا عبد الله زين العابدين ويا زيد وزين العابدين ويا عبد الله وزين العابدين فتمت الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أي سواء كان المنادى معربا أو مبنيا واذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجرد فاما أن يكون بيانا أو توكيدا أو نسقا بال مضافة أو غير مضافة فهذه ستة أو نعتا بال مضافا أو غير مضاف أو نعتا مضافا بدون أل فهذه تسع صور وفي كل منها اما أن يكون المنادى مبنيا أو معربا فهذه ثمان عشرة صورة وتابع أي تحته صورتان نعت وبيان على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم للثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع المنادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب الى ست صور وهو ما اذا كان المنادى مبنيا والتابع نعت أو توكيد أو بيان أو نسق مقرون بال اذا كانت الاربعة غير مضافة أو النعت بال مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للمحل وقد مثل الشارح لثلاثة أمثلة وترك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرئ برفع الطير ونصبه وترك أيضا النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه والنسق المضاف المقرون بال نحو يا زيد والحسن الوجه فالوجهان في صور ست كما في يس على الفاكهي وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فيهما أن يكونا مضافين مقرونين بال كما في يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز رفعه ونصبه على الحال لان غير لا تتعرف بالاضافة (قوله الا تابع أي) وفي اعرابه ثلاثة أقوال قيل بدل وقيل عطف بيان وقيل نعت والذي اختاره ابن الناظم انه ان كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو بيانا وسبق الكلام على نعت أي وقوله فيرفع أي لفظا أو محلا ان جوزنا نعتها باسم الاشارة أو بالاسم الموصول كيا أيهذا ويا أيها الذي فعل كذا والجمهور على ان نعت أي لا يكون الا بال (قوله والا التابع المضاف المجرد من ال) سواء كان نعتا أو توكيدا أو بيانا اهـ شيخ الاسلام ولا يدخل النسق المجرد لانه قد تقدم ولا يدخل في ذلك ما اذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا بال نحو يا زيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو يا زيد الحسن الوجه فالنعت المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان في الوجهين فما بقي لقوله الا التابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف

وتابع المنادى المبنى غيرهما
يرفع أو ينصب الا التابع أي
فيرفع والا التابع المضاف
المجرد من أل فينصبه

كتابع المعرب) وأقول لتوابع المنادى أحكام تخصها فلهذا أفردتها بفصل والحاصل أن التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يا زيد كرز بالضم كما تقول يا كرز وكذلك يا عبد الله كرز وفي النسق يا زيد وخالد بالضم كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لا فرق في التابعين المذكورين بين كون المنادى معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أي نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازني اجازة نصبه وانه قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يا زيد أبا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا قال ذو الرمة * لقائل يا نصر نصر نصرا * وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم كلهم ويا عبد الله أبا زيد واذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعا لمعرب احق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء ثان حذف منه حرف النداء لان المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء ثم قلت

للثلاثة في الشرح (قوله كتابع المعرب) أي كتابع المنادى المعرب المضاف أو شبهه سواء كان التابع نعتا أو توكيدا أو عطف بيان أو نسقا مقرونا بال فهذه أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد والبيان مضافة ومثالها غير مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ومثال النسق مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغير مضاف يا عبد الله والحارث فتمت الصور الثمانية وبقي صورة تاسعة وهي النعت المضاف المقرون بأل نحو يا عبد الله الحسن الوجه فتحصل أن البيان والتوكيد والنعت والنسق بال اذا كانت مضافة نصبت سواء كان المنادى مبنيا أو معربا ما عدا النسق بال المضاف التابع لمبني وما عدا النعت المضاف المقرون بال فيهما وجهان وان كانت الاربعة غير مضافة فيجوز الوجهان ان تبعت مبنيا غير ال وتنصب ان تبعت معربا وترفع ان تبعت أيا (قوله فهو من الشذوذ بمكان) أي فهو بمكان من الشذوذ أي متمكن من الشذوذ كما قرره بعض الاشياخ (قوله ويا تميم كلهم أو كلكم) قال في التصريح وان كان تابع المنادى ضميرا جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الخطاب باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم ومنع الاخفش مراعاة الحال وقال قوله كلكم فان رفعه فهو مبتدأ أو خبره محذوف أي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت اه (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ) ومثله في جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بال والنسق المضاف المقرون بال أو غير مضاف نحو يا زيد الحسن الوجه ويا زيد والحسن الوجه (قوله واذا وجب الخ) في قوة العلة للنصب في الامثلة الثلاثة المشار اليها بقوله وان كان المنادى معربا تعين الخ (قوله سيبويه) هو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح والاضافة في لغة العجم مقلوبة قيل كانت أمه ترقصه به في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل سمي بذلك للطافته لان التفاح من ألطف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خده وجنة التفاح لو ناقاله في التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال للتابع لمبني وانما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولاجل أن يذكر خلاف سيبويه

﴿باب موانع صرف الاسم﴾

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم أمكن أى زائدا فى التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله أى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغى للمصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكر موانعه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره وعبارة لان مانع الشئ وسببه يتوقف تعقلهما على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) أى يتضمن تلك الموانع اجمالا لا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) أى قول بهاء الدين ابن النحاس كما وجد فى بعض نسخ الشرح فيما يأتى وغير هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عونا لتبلغ فى اعرابك الاملا

اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بمنع الصرف ويخرج منها بعض التأنيث وهو ما كان بالالف فالباقى سبعة وبعض التأنيث فاجعلها ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقى ستة وهى الوزن والعدل والتأنيث والتركيب والعجمة والزيادة فتجتمع العلمية مع الست وتجتمع الوصف مع ثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ما ذكره فتنبه له عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزيادة تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية فتأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح أو تكسير لمذكر أو لمؤنث وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهى الذى لا نظير له فى الآحاد العربية (قوله وزن) سيأتى ان الوزن قسمان قسم يمنع مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على افعل وقسم مانع مع الوصفية وشرطه أن يكون على افعل وشرط الوزن اختصاصه بالفعل او بكونه أولى كما يأتى ايضاحه من شراح الالفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله انث) التأنيث على قسمين معنوى واللفظى واللفظى بالالف والتاء وشرط المعنوى الزيادة على الثلاث أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما يأتى (قوله بمعرفة) ظاهره أى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتمنع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشترك مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يختم بويه (قوله وزد) ظاهره أى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الالف والنون خاصة وتمنع مع العلمية ومع الوصفية لكن على فعلان

خاصة

باب * موانع الصرف ... معوا قوله ... اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة ... كملا

خاصة مع الوصفية كما يأتي (قوله عجمة) وشرطها كون علميتها في لغة العجم والزيادة
على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطه اصالته وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد
على المصنف لان قوله بجمعها أي اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) ظاهره
ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهر عبارة من عبر بالف التأنيث ان المانع ألف
التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان المانع الجمع وظاهر عبارة من قال
صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة لا الجمع (قوله المماثل) أي في الصيغة
لا في الوزن فالمعتبر مقابلة صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول
والحركات والسكنات أي لا تعتبر مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة
الحرف الاصلي بالحرف الاصلي ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون
فيدخل في مفاعل فواعل وأفاعل وفعائل وفي مفاعيل أفاعيل وتفاعيل وفعاليل
نحو مساجد وجواهر وأساود ومفاريج ومصابيح وأقاويل وتماثيل وتهاويج
وقناديل (قوله والبواقي) جمع باق بمعنى مانع أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله
المزجي) خرج الاضافي والاسنادي والتقييدي والتوصيفي والعددي وما ركب
من الاحوال والظروف وهو واضح وان الباب باب اعراب وقد تقدمها المصنف في
المبنيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قابل لسان العرب فيعم الفارسية والعبرانية
(قوله وهو العدل) أي مطلق العدل والا فالمانع مع العلمية التقديري والثاني
التحقيقي (قوله وأخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أنثى آخر بمعنى مغاير أغنانا عن
هذا التطويل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التضاد وأخر
لا يكون مقابلا لآخرين بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف
بأخر مؤنث وموصوف آخرين مذكر والمؤنث يضاد المذكر وهذا القيد أعني
قوله مقابل آخرين خلا عنه الالفية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أي وزن
الفعل (قوله وشرط تأثير الصفة) أي شرط كون الصفة مؤثرة في منع الصرف (قوله
وأرمل) هكذا في بعض النسخ وهي محمولة على ما اذا كان وصفا للرجل وهو بمعنى
فقيرا من قولهم عام أرمل لان مؤنثه رملاء والعام الارمل والسنة الرملاء هما
القليلا الخصب وفي بعض النسخ أرنب بدل أرمل (قوله ويعمل) بفتح الميم كذا في
الفيشي وفي نسخ الاشموني ضبط بضم الميم ومؤنثه يعملة وهو وصف المطبوع على
العمل فهو بمعنى القوي على العمل من قولهم ناقة يعملة أي قوية على العمل فيعمل
من العمل (قوله في العجمية) أي في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء)
أراد بالاصل الراجح الذي لا يعدل عنه الا لدليل (قوله منصرفة) اختلف في
اشتقاقه فقيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل

فالتأنيث بالالف كحبلى
وصحراء والجمع المماثل
لمساجد ومصابيح كل منهما
يستقل بالمنع والبواقي منها
لا يمنع الا مع العلمية وهي
التأنيث كفاطمة وطلحة
وزينب ويجوز في نحو
هند وجهان بخلاف نحو سقر
وبلخ وزيد لامرأة والتركيب
المزجي كمعد يكرب والعجمة
كابراهيم وما يمنع تارة مع
العلمية وأخرى مع الصفة
وهو العدل كعمر وزفر
ومثنى وثلاث وأخر مقابل
آخرين والوزن كأحمد
وأحمر والزيادة كعثمان
وغضبان وشرط تأثير الصفة
أصالتها وعدم قبولها التاء
فأرنب وصفوان بمعنى ذليل
وقاس ويعمل وندمان من
المنادمة منصرفة وشرط
العجمة كون علميتها في
العجمية والزيادة على الثلاثة
فنوح منصرف وشرط الوزن
اختصاصه بالفعل كشمر
وضرب علمين أو افتتاحه
بزيادة هي بالفعل اولى
كأحمر وأفكل علما
والاول الاصل في الاسماء أن
تكون منصرفة أعني منونة
تنوين التمكين

والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضرب بان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما تمنع منه وضرب انصرف عنه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل من الصرف الذي هو القلب أقوال خمسة اه تصريح (قوله وانما تخرج عن الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وان لم يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن لشدة تمكنه في باب الاسمية وان أشبه الفعل في ذاتين فرعيتين من علل تسع احداهما ترجع للفظ والاخرى للمعنى أو في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركيبه مدلوله عند الكوفي وفرعية في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاسناد لان المحتاج فرع المحتاج اليه فقول الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل بشبه الحرف فتأمل (قوله بجمع العلل) اعترض تعبيره هنا بالعلل وتعبيره في المتن بموانع بأن اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة مجاز لانها جزء مانع وجزء علة لان المانع والعلة اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنتين لكن الاعتراض على التعبير بالمانع أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز أن يراد هنا الناقصة والمانع لا يكون تاما وناقصا والجواب ان الموانع والعلل صارت علم جنس على هذه التسعة في الاصطلاح ولا مشاحة فيه وبهذا تعلم ما في عبارة الفيشي من الخلل فانه كتب على قول المصنف موانع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في الشرح بذلك مع انه عبر كما ترى وقال أيضا الاعتراض على التعبير بالعلل اقوى وهو وانه مما لا فقتأمل (قوله اما بصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والعجمة والوصف وغير الصريح ستة وهي الجمع ووزن عادلا أنث وركب و زد هذا هو الصواب وما في الفيشي فيه خلل (قوله التأنيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف التأنيث وهي تمنع مطلقا وألف التكسير كقبعثرى ومن ادخلها ألف الالحاق وقد سمها اذ ليس في اصول الاسم سداسي فتلحق به والقبعثرى الجمل العظيم قال الاشموني نقلا عن بعضهم ان الف التكسير كالف الالحاق الممدودة تمنع من الصرف مع العلمية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لا تمنع مطلقا وألف الالحاق وهي تمنع ان كانت مقصورة كعلقى اسم نبت فانه بزنة سكرى وحكم على علقى بالالحاق دون سكرى لان سكرى لمذكر دل على تأنيثه بخلاف علقى لا مذكر له يدل على تأنيثه فجعل ملحقا بسكرى وأصله علق فزيدت الالف ليعطى حكم

واغا تخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيه اثنان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما والبيت النظم لبعض النحويين وهو الذكورة بجميع العلل المذكورة اما بجمع اسما أو بالاشتقاق والذي يقوم مقام علتين التأنيث بالالف مقصورة كانت

سكرى من منع الصرف ولا تمنع ألف الالحاق ان كانت ممدودة كعلباء فانها ملحقة بقرطاس والنهما منقلبة عن ياء بخلاف همزة التأنيث فمنقلبة عن ألف فما كان منقلبا عن مانع منع ومالا فلا وقرباء فاذا سميت شخصا بعلباء أوقرباء صرفته والالحاق جعل مثال على وزن مثال آخر ليعامل معاملته (قوله كبهمى) اسم لنبت يكون بساحل البحر المالح وصحراء اسم لبرية واعلم ان ألف التأنيث فيها فرعية لفظية من جهة التأنيث ومعنوية من جهة لزومه علامة فاللزوم كأنه علة وليس من العلل التسع (قوله والجمع الذى الخ) وضابطه ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن فيشمل دواب فان أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالمد وأصله عند سيبويه حمرا بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما ينافى الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعض الى ان الالف الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعض الى أن الالفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (قوله كما توهم بعض) وهو أبو على كما يأتى له آخر العبارة (قوله الا بانضمام علة أخرى) أى فلا بد من علتين احداهما ترجع للمعنى وهى العلمية أو الوصف والاخرى ترجع للفظ وهى الستة الباقية فوزن الفعل فرع وزن الاسم لان وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل فى الاسم كان فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع المزيد عليه والعجمة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة لغيرها أخذته من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله سخة) اسم لما وزنه و يقال لها سخة بالسين وصخة بفتح الصاد وكسرها (قوله وكذلك أذربيجان) تشبيه فى اجتماع العلل واذربيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون وضبطه فى المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه مصباح وعبارة آذربيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون الراء

كبهمى أو ممدودة كصحراء

والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد أى لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير

وانما مثلت للمقصورة ببهمى دون حبلى وللممدودة بصحراء دون حمراء الا لئلا يتوهم ان المانع الصفة وألف التأنيث كما توهمه بعضهم

وماعداها من العلل لا تؤثر الا بانضمام علة أخرى له ولكن يشترط فى التأنيث

والتركيب والعجمة ان تكون العلة الثانية العجمة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لا تمنعان الا مع العلمية وكذلك أذربيجان اسم البلدة فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قيل وعلة خامسة وهي التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لانا لا نعلم هل لاحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع الا مع العلمية كسلمان ولا وصفية في اذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبين انه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا لفظي وأما بقية العلل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجمع وذلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامع وذالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة كما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى لانه مقصور وظهر في ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك أخر في نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لايام وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء بينهما ألف

وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه القسطلاني في لطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في الشرح الضبط الاول لانه قال اسم البلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في الدلول فليخالفه في ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذر كلمة وبيجان كلمة ولينظر معنى هاتين الكلمتين قبل التركيب (قوله وليس بشئ الخ) أي فلما لم يتحقق مالحظوه فلا يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله بان البلدة مؤنثة أي على احتمال لا قطعا تأمل (قوله عمر) اسم لسيدنا عمر بن الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفي وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمع) الظاهر انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المعجمة كما في نسخة صحيحة ورأيته في التصريح دالا مهملة وحرر (قوله أحاد وموحد الخ) اقتصر على ذلك لانه المتفق عليه قال في التصريح وهي من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح السماع في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا اه تصريح وقوله أحاد بضم الهمزة وكذا نظائره وموحد بفتح الميم والحاء وكذا يقال في نظائره (قوله لانها صفة لاجنحة) قال في التصريح ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولي أجنحة الاية أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى (قوله وهي معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف النكرة فلا يكون معدولا عن معرفة واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل وقياسه أن يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا

مذكراولو جرى على مؤنث أومثنى أومجموع نحوليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا ونحو قل ان كان آباؤكم وابناؤكم الى قوله أحب اليكم من الله ورسوله ونحو هند أحب الى من عمرو فمكان القياس ان يقال مررت بنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بهمزة ممدودة فيهن ولكنهم قالوا فى المؤنثة أخرى وفى جمعها المكسر أخر وفى جمع المذكر آخرون وفى المثنى آخران قال تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحاة أخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان فى أخرى ألف التأنيث وهى أوقع من العدل فى منع الصرف وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما فى باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات وأما آخر فلا عدل فيه وانما العدل فى فروعه وهى المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع آخر من الصرف للوصف والوزن هكذا أفاده الموضح قال فى التصريح وفى جعل آخر من باب التفضيل شئ لانه لا يدل على المشاركة والزيادة فى المغايرة ولذا قال المؤلف فى الحواشى الصواب ان آخر مشابه لافعل من جهات ثلاث احداهما الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفعل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما شابهه فى تلك الجهات استحق أحكامه فى جميع تصاريفه وعلى هذا كان ينبغى أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافة لمعرفة فلما خولفت بها عن ذلك كان ذلك عدلا بها عما تستحقه وتقتضى المشابهة اه تصريح إذا علمته فيمكن حمل شارحنا على ما فى الحواشى ويكون قوله بعد واقعة من آخر أى الذى هو مشابه لافعل لا انه من أفراد اسم التفضيل فتأمل (قوله لانها جمع الخ) علة لقوله معدولة عن آخر أى انما كانت أخر معدولة لانها جمع أخرى وهو مؤنث افعل التفضيل وقياس مؤنث افعل التفضيل أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا لما فيه أل وأخر جمع أخرى خال عن ذلك فثبت انها معدولة وقوله وقياس فعلى افعل أى وقياس مؤنث افعل التفضيل الخ وقوله فأما أخر الخ مقابل لمحذوف والتقدير فافضل فى الامثلة غير معدولة وأما أخر فهو معدول (قوله فان كانت أخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء) وهى المقابلة للاولى نحو قالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم والمذكر وهو آخر مقابل للاول فليست أخرى من باب اسم التفضيل والفرق بين أخرى مؤنث آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليها مذكرها ولذا يعطف عليها وما قبلها من جنس واحد نحو عندى رجل وآخر وآخر وعندى امرأة أخرى وأخرى وان انثى المكسور تدل على انتهاء

لانها جمع أخرى وأخرى انثى آخر بالفتح وقياس فعلى افعل ان لا تستعمل الا مضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما الا اضافة فيه ولا لام كافضل فقياسه افضل تقول هند افضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى ولا فضل فأما اخر فمعدولة فلهذا امتنعت بالفتحة فان كانت أخر جمع أخرى انثى آخر بكسر الخاء

فهي مصروفة تقبل
وصف بأول وآخر بالصرف
إذ لا عدل هنا ومثال الوزن
مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر
ومع الصفة أحمر وأفضل
ولا يكون الوزن المانع مع
الصفة إلا في أفعل بخلاف
الوزن المانع مع العلمية ومثال
الزيادة مع العلمية سليمان
وعمران وعثمان وأصبهان
ومثالها مع الصفة سكران
وغضبان ولا تكون الزيادة
المانعة مع الصفة إلا في
فعلان بخلاف الزيادة المانعة
مع العلمية ويشترط لتأثير
الصفة أمران أحدهما
كونها أصلية فيجب الصرف
في نحو قولك هذا قلب
صفوان بمعنى قاس وهذا
رجل أرنب بمعنى ذليل أي
ضعيف والثاني عدم قبولها

ولا يعطف عليهما مثلهما من جنس واحد كان مذكرهما كذلك اه تصريح (قوله فهي مصروفة) أي أخر وقوله فأول وأخر بضم الهمزة في أول وأخر وفتح الثاني منهما وتنوين اللام من أول والراء من أخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ) قد قدم الشارح الكلام على العلمية مع الثلاثة المختصة بها وهي التركيب والعجمة والتأنيث في أول السوادة ثم ذكر العدل المشترك وههنا تكلم على الوزن والزيادة وهي مشتركة بين الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه السلام ولقب بنوح لكثرة نياحه على قومه (قوله سليمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلام المذكر من العقلاء الاول مفتوح والثاني مكسور والثالث مضموم وسليمان من السلامة وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله وأصبهان علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الباء علم بلدة وسميت بذلك لان أول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطى بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون زيدتا معا فلو احتملا الزيادة والاصالة جاز الصرف وعدمه نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرمن والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمى والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تحققت اصالة الاصالة صرفتها كما اذا سميت بطحان وسمان وتبان من الطحن والسمن والتبن اه تصريح وذكر بعض ان أصبهان بكسر الهمزة وفتحها وبالباء والفاء فهي أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة سكران وغضبان) فان مؤنثهما سكرى وغضبى وهذا متفق على منع صرفه وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو منكر لا يؤخذ به اما ان كان لا مؤنث له أصلا كلحيان لكبير شعر اللحية ففيه خلاف اه تصريح (قوله لا في فعلان) بفتح الفاء وسكون العين اه تصريح (قوله صفوان بمعنى قاس) وهو في الاصل الحجر الاملس (قوله ارنب) بمعنى ذليل وهو في الاصل اسم لحيوان المعلوم (قوله والثاني عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فنقول أما الصفة ذات الزيادة فشرطها ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثها على فعلى كسكرى أولا مؤنث له كلحيان كما تقدم فانه كان يقبل التاء نحو ندمان وسيفان للطويل الممشوق الضامر البطن وأليان لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت وأما الصفة ذات الوزن فيشترط ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء أو فعلى بضم الفاء كأفضل وفضلى أو لكونه لا مؤنث له أصلا كأكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن افعل

فانه

فانه وزن به أولى لان أوله يدل على معنى فى الفعل دون الاسم اه تصريح (قوله وأرمل) هو الفقير وصرف لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحق المضارع اه تصريح وقال بعض الارمل الذى لا زوجة له (قوله ولهذا انصرف) أى ولاجل الشرط الثانى انصرف الخ لفقد ذلك الشرط منه (قوله كقولهم ندمانة وارملة) هكذا فى نسخ والظاهر ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أى لاجل هدايته اياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندمان الخ لاجل ندمانة وارملة أى لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة فى أوله من بحر الهزج * أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا * وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا * وزاد المرادى لفظين فقال * وزدفيهن خمصانا * على لغة وأليانا * الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد والندمان النادم والنصران واحد النصارى اه أشمونى (قوله وندمان يزيد الخ) الندمان هنا النديم على الشراب والكاس مهموز مؤنث قال تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابى لا تسمى الكاس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم بالغين غربت (الاعراب) وندمان مخفوض بواو رب ويزيد مضارع وفاعله مستتر والكاس مفعول أول وطيبا مفعول ثان وسقيت فعل وفاعل قال الدمامينى يجوز ان يكون اذا بمعنى الماضى أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت النجوم سقيت والشاهد فى البيت فى صرف ندمان لانه من المنادمة وأما اذا كان من الندم فممنوع لان مؤنثه ندمى (قوله لجام) اسم للحديدة المعلومة وكذا فيروز اسم لقطعة من الارض وقيل اسم لما يقرز الاشياء أى يميزها ومهاراسم للواحد من الصحابة فاذا استعملا فى لغتنا نكرتين أو على مذكر صرفا وان استعملا فى لغتنا علم مؤنث منعا من الصرف للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم واسم أبى لوط مهران وهو أخو سيدنا ابراهيم (قوله وجها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابله ما يأتى من جواز الوجهين فليست العجمة مؤثرة فى الثلاثى بخلاف التأنيث (قوله وليس هو مما نحن فيه لانه عربى) وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسى أو

نحو التاء ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر
ونَدمان يزيد الكأس طيبا
سقيت إذا تغورت النجوم
ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها فى اللغة العجمية نحو لجام وفيروز علمين لمذكر مصروف والثانى الزيادة على الثلاثة فنحو نوح ولوط وهود مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وقال تعالى وأصحاب مدين وقال تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود وليس مما نحن فيه لانه عربى

رباعي كمشكاة ومرجاة وقسطاس وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان وهو الكوز الذي يلعب بها الصبيان والكاف والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء النون أول الكلمة نحو نرجس أو الزاي بعد الدال نحو مهندز اهـ تصريح (قوله وليس في أسماء الأنبياء عربي الخ) حاصله أن أسماء الأنبياء كلها عجمية إلا أربعة هود وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه الأربعة مصروفة لأنها عربية ويضم لها نوح ولوط وشيث فجملة المصروف من الأنبياء سبعة يجمعها من نظمه بالصاد لصالح والنون لنوح والشين لشعيب وشيث والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف إلا أربعة منكر ونكير ورضوان ومالك (قوله عيسى بن عمر) أي الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه وما في بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من التصريح (قوله أن في نوح ونحوه) أي مما كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله إما مختصا بالفعل) وهو أربعة أنواع الأول الماضي المبدوء بالتاء التي للمطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق أو كان على وزن فعل النوع الثاني المضارع غير افعل وانفعل وتفعل ويفعل وذلك الغير نحو انطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز بقولنا غير افعل الخ لأن الأربعة من قبيل الأولى بالفعل لا المختص النوع الثالث الفعل المبني للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغيير النوع الرابع فعل الأمر غير المأخوذ من فاعل من الثلاثي نحو انطلق ودحرج فإذا سمي بواحد من الأوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أعربت إعراب ما لا ينصرف بالحركات الظاهرة واحترز بقولنا ماضيا سالما من التغيير من رد وقيل وبيع فإن أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فصار رد بمنزلة قفل وقيل وبيع بمنزلة ديك واحترز بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل كضارب من ضارب فإنه كثير في الأسماء وبقولنا من الثلاثي من المصوغ من الثلاثي كاضرب واسمع واكتب فإنه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي واحترز بالنادر من نحو دئل ووبية ويجاب اسم للحرية وتبشر الطائر وبالعلم من خضم لرجل وشمر علم لفرس وبالأعجمي من بقم اسم لصبغ فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل لأن الأعجمي لا كلام لنا فيه والنادر لا حكم له والعلم منقول من الفعل فالاختصاص باق اهـ أشموني بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الأول أن يكون أولى بالفعل لكثرته فيه كإثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال

المهملة

وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غير هود وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمر [illegible] والزمخشري والجرجاني ... ونحوه ... أن في نوح ونحوه ... الصرف ... مردود لأنه لم يرد منع ... ولا شاذ ... سماع ... الوزن ... كونه إما مختصا بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم

الأول نحو شمر وضرب علما قال الشاعر
وجدي إهاج فارس شمرا * والثاني نحو أحمد فإنه
أو علما وأفكل علما والأفكل
اسم للرعدة فإن هذا الوزن
وإن كان يوجد في الأسماء
والأفعال كثيرا ولكنه في
الأفعال أولى منه في الأسماء
لأنه في الأفعال يدل على
التكلم كأذهب وانطلق وفي
الأسماء لا يدل على معنى
والدال أصل لغير الدال
واعلم أن المؤنث إن كان
تأنيثه بالألف كبشرى
وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج
لعلة أخرى وقد مضى ذلك
وقول أبي علي إن صحراء امتنع
من الصرف للصفة وألف التأنيث
منتقض بمنع صرف صحراء
وإن كان بالتاء امتنع صرفه
مع العلمية سواء كان لمذكر
كطلحة وحمزة أو لمؤنث
كفاطمة وعائشة وقول
الجوهري إن هاوية من قوله
تعالى فأمه هاوية اسم من
أسماء النار معرفة بغير
الألف واللام خطأ لأن ذلك
يوجب منع صرفه وإن كان
بغير التاء امتنع صرفه وجوبا
إن كان زائدا على ثلاثة كسعاد
وزينب أو ثلاثيا محرك
الوسط كسقر ولظى قال
الله تعالى ما سلككم في سقر
كلا إنها لظى نزاعة للشوى أو ساكن الوسط أعجميا كماه وجور وحمص وبلخ أسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من
المذكر إلى المؤنث نحو زيد وبكر وعمرو أسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان

المهملة بحر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع وكأصبع وأبلم وهو سعف
المقل فإن موازنها تقل في الاسم وتكثر في الفعل كأمر الثلاثي نحو اضرب
واكتب واسمع والنوع الثاني أن يكون أولى بالفعل لكونه في أوله زيادة تدل على
معنى في الفعل دون الاسم نحو أفكل وأكالب جمع كلب فإن الهمزة فيهما لا تدل
على معنى في الاسم وتدل على معنى في الفعل نحو اذهب وأكتب فإن الهمزة فيهما دالة
على التكلم اه تصريح وأشموني. (تنبيه) اشترط في التصريح وغيره أن يكون
الوزن لازما ولم يغير إلى وزن مختص بالاسم وقد تركه المصنف فخرج باللازم
امرؤ علما فإنه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب
فلم يكن وزنا لازما في الأحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخرج
بقوله ولم يغير إلخ نحو قيل وبيع ورد وهذا يمكن إخراجه بقوله وضرب إن أراد
به المبني للمجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله شمر وضرب علمين) أي فهذان
الوزنان لا يمنعان الصرف إلا مع العلمية لا مع الصفة وتقدم أن شمر علم الفرس وشمر
بتشديد الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدي) قاله
جميل بن عبد الله بن معمر العذري وجدي مبتدأ ويا إهاج منادى وفارس خبر
وشمر مضاف إليه والشاهد في شمر بفتح الميم المشددة علم الفرس وهو ممنوع من
الصرف للعلمية ووزن الفعل فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله وأفكل)
بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الكاف (قوله للرعدة) بكسر الراء وسكون العين
(قوله منتقض بمنع صرف صحراء) فإن صحراء ليس فيه صفة فالمانع له ظاهر الألف
وتقدم أن صحراء اسم للبرية فليس وصفا (قوله وإن كان بالتاء) الحاصل أن
العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أولا سواء زاد على
الثلاثة أولا أعجميا أم لا وأما المؤنث المعنوي فيجب منع صرفه بزيادته على الثلاثة
أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكر وإن العجمة لما انضمت للتأنيث
والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر
منع الصرف بل تحتمه ويتنزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع والنقل من المؤنث
أوجب ثقلا في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر إلى أنه) أي المنقول من المذكر كما
صرح به في التصريح (قوله معرفة بغير ألف ولام) أي بل معرفة بالعلمية (قوله لأن
ذلك يوجب منع صرفه) أي أن هاوية لو كان علما لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث مع
أن هاوية مصروف فهي صفة (قوله سقر) هي ولظى اسمان لطبقتين من طبقات
النار (قوله للشوى) جمع شواة وهي جلدة الرأس (قوله وجور) بضم الجيم و بلخ

بسكون اللام وبالخاء المعجمة وجمل بكسر الجيم وسكون الميم (قوله وان لم يكن منقولا الخ) أي لم يكن منقولا كما أنه ليس زائدا على الثلاث وليس محرك الوسط وليس اعجميا (قوله كهند ودعد وجمل) الثلاث اعلام نسوة (قوله ومنع الصرف أولى) أي نظرا لوجود الشيئين في الجملة وهما العلمية والتأنيث وأما صرفه فباعتبار خفة اللفظ المقاومة لأحد الشيئين فكأنه زال سبب وبقي سبب واحد (قوله لم تتلفع الخ) هذا البيت لجرير وهو من بحر المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن وقد دخله الطي وهو حذف الرابع ونصف البيت مئزرها ولم يتعرض له في الشواهد والعلب قال في الشواهد جمع علبة وهو اناء يصنع من جلود الابل اه وقيل اقداح من خشب والمعنى ان دعد نشأت في الرفاهية والنعمة وانها ما تشرب في اناء من الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللاتي يتلفعن بالمآزر يشربن في العلب (الاعراب) لم تتلفع جازم ومجزوم بفضل متعلق به ومئزرها مضاف اليه ودعد فاعل ولم تسق دعد جازم ومجزوم وفاعل وفي العلب متعلق بتسق والشاهد في دعد فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والا فالوزن يستقيم بمنع صرف دعد في الموضعين هذا ما ظهر في المقام

(باب العدد)

بالاضافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكر الخ (قوله وما وازن فاعلا) مفردا كثالث ومركبا كثالث عشر ورابع عشر وثالث وعشرين (قوله والعشرة) عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكرن مع المذكر) فتقول الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون ويؤنثن مع المؤنث فتقول المقالة الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أي يذكرن مع المؤنث ويؤنثن مع المذكر وقوله مطلقا أي ركبت أم لا (قوله وما فوقها) وهو الالف وتثنيته وتثنية المائة (قوله الا المائة) مستثنى من تمييز ما دون العشرة نحو ثلاثمائة وتسعمائة فمائة تمييز لما دون العشرة وهو مفرد مخفوض ولا يضيفون العشرة الى المائة فلا يقولون عشرمائة استغناء بالالف وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشرمائة وان أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشرمئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة وما دونها اه شيخ الاسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا يفيد قياس كم على العشرة في جمع التمييز وقياس كم على المائة في افراد التمييز وقد اعترض المصنف على ابن مالك في ذلك القياس واجاب بان القصد التشبيه في الجمع والافراد

وان لم يكن منقولا من المذكر
الى المؤنث فالوجهان كهند
ودعد وجمل ومنع الصرف
أولى وأوجبه الزجاج وقد
اجتمع الوجهان في قوله
لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب
ثم قال (باب العدد) الواحد
والاثنان وما وازن فاعلا
والعشرة مركبة يذكرن
كذا لك مع المؤنث
مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث
والثلاثة والتسعة وما بينهما
والعشرة مفردة
مطلقا وتمييز المائة وما
بالعكس مخفوض
فوقها مفرد
والعشرة مفردة وما دونها
مجموع مخفوض الا المائة
فمفرد وكم الخبرية كالعشرة
والمائة والاستفهامية مثله
المجرورة كالاحد عشر
والمائة

وليس قصده القياس وانما شبه كم بذلك لان كم كناية عن العدد فشبهت بالصريح (قوله الخبرية كالعشرة) أى فى أن تمييز كل يكون مجموعا مخفوضا و يحتمل تمييز كم الخبرية كتمييز العشرة فى كونه مخفوضا مجموعا فيكون فى المصنف حذف مضاف والاول أحسن وانمشى شيخ الاسلام على الثانى كالعشرة أى مفردة لا مركبة وقوله والمائة أى فى كونه مفردا مخفوضا وهذا يقال فى قوله والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر من احتمال الوجهين والمعنى وكم الاستفهامية المجرورة كالاحد عشر فى أن تمييز كل مفرد منصوب أو تمييز كم الاستفهامية كتمييز أحد عشر فى انه مفرد منصوب وقوله والمائة عطف على الاحد عشر أى وكم الاستفهامية المجرورة كالمائة فى أن التمييز مفرد مخفوض تأمل واحترز بالمجرورة من غير المجرورة فيتعين نصب التمييز نحو كم عبدا ملكت ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد اذ معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستفهامية أى عدد ذكر تمييزهما فى باب العدد (قوله ولا تمييز الواحد والاثنان) فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وفى معنى الاثنين الاثنتان والثنتان اهـ شيخ الاسلام والتصريح لكن بحث فيه بأن التمييز أى للتأكيد وصرح ابن مالك بجواز اضافة أحد المؤكدين الى الآخر فالظاهر هنا الجواز (قوله العدد بفتحتين فى أصل اللغة الخ) وفى اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والاربعة اذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفها أربعة وعرف ابن الحاجب العدد بقوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد باصطلاح النحاة اذ الواحد عدد وهو المناسب لقول المصنف الواحد والاثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة بالتحريك وقوله بمعنى المقبوض الخ لف ونشر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين معدود لا عدد فاضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا الالفاظ) أى لا المعنى اللغوى ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المتن باب العدد أى باب الالفاظ التى يعد بها الاشياء وفى العبارة حذف مضاف أى باب حكم الالفاظ من تذكير وتأنيث وتمييز (قوله والكلام عليها فى موضعين) أى والكلام على حكمها محصور فى أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما فى حكمها

ولا تمييز الواحد والاثنان ولا تمييز كم ورة كم
وثنتا حذف شتر و رة كم
والقول العدد فى أصل اللغة
الشئ المعدود كالقبض
والنقص والخبط بمعنى
المقبوض والمنقوض والمخبوط
بدليل كم لبثتم فى الارض
عدد سنين والمراد به هنا
الالفاظ التى تعد بها الاشياء
والكلام عليها فى موضعين
أحدهما فى حكمها

في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها بالنسبة الى التمييز فأما الأول فانها فيه على ثلاثة أقسام * القسم الأول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول في المذكر واحد واثنان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى وإلهكم إله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أي هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة ان غضب الله عليها أي والشهادة الخامسة * القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أولا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر أي رجلا بالتاء في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ملكا أو خازنا * القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث

في التذكير الخ) من ظرفية المجمل في المفصل واضافة حكم للتذكير والتأنيث للبيان (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فأما الأول فانها الخ) أي فأما الموضع الأول فانه يقال في بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي لبس فيها الرجال براقع النساء ولبس فيها النساء عمائم الرجال ولذا قال بعض أين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال فان المذكر أخذ علامة المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة فمعناه الجماعة والجماعة مؤنث فاحتاج الى علامة والمذكر سابق الى المؤنث فأخذ العلامة فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس فاجتنبوه وأتوا على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم ان الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال الأول أن يقصد بها العدد بإطلاق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر الثالث ان يقصد بها معدود ويذكر ففي القسم الأول كانها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها اعلام مؤنثة وفي الثاني الفصيح أن يكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود تقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز حذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه ستا من شوال وفي القسم الثالث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وهو الذي ذكره المصنف وذلك انها اذا قصد بها معدود وذكر فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود معا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت افادة العدة والجنس جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث اهـ تصريح (قوله بالتاء في ثلاثة) واما عشر فهو بحذف التاء واعلم ان عشرة المركبة في حالة التأنيث يجوز فتح شينها وكسرها وسكونها والتسكين لغة أهل الحجاز والكسر لغة تميم وبعضهم يفتحون أيضا كبني أسد وتميم (قوله أي ملكا أو خازنا) فالتمييز محذوف (قوله والقسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة اسم الجماعة كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا في غير التركيب كما تقدم وأما في التركيب فعشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف

أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث اهـ شيخ
الاسلام (قوله والثاني وهو التمييز) أي والحكم الثاني وهو حكم التمييز فيقال فيه
انه سافيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنتا الخ) أي قول جندل بن المثنى وصدره
كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه الخ والخصية بضم الخاء كما قال يعقوب
وعن أبي زيد الكسر وهما البيضتان والتدلدل تحرك الشيء المعلق واضطرابه
والبيت يحتمل المدح لان البطل يوصف بطول الخصي ويحتمل الذم وهو الظاهر
وقوله ظرف عجوز الظرف جراب فالمعنى شبه جلدة الانثيين بحنظلتين في جراب
وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تتزين به ولكنها
تدخل الحنظل ونحوه في الادوية واعرابه كأن حرف تشبيه وخصييه اسمها ومن
التدلدل حال منهما وظرف خبر ان وعجوز مضاف اليه وفيه ثنتا حنظل مبتدأ
وخبر ومضاف اليه وهو التمييز وفي البيت ضرورتان من جهة تمييز الاثنين
ومن جهة عدم مطابقته اذ لو طابق لقال ثنتا حنظلتين كما قاله شيخ الاسلام
والتصريح (قوله والثاني ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما
تضاف للمعدود وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا مطابقا للعدد المعدود
لفظا ومن أبنية القلة ليطابقه معنى نحو ثلاثة افلس وأربعة أعبد وسبعة أبحر
وعشرة ارغفة وقد تتخلف هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة
فتضاف للمفرد اذا كان اسم جمع نحو تسعة رهط وخمس ذود واذا كان مائة نحو
ثلاثمائة وتسعمائة لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر
عشرات وتضاف لجمع التصحيح في أربع مسائل احداها ان يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان صلاة وبقرة وسماء لم يجمع
اما جمع تكسير فأضيفت الى جمع تصحيح وهو جمع قلة والثانية ان يجاور ما أهمل
تكسيره نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل لمجاورته بقرات المهمل تكسيره
والثالثة أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد
على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد
في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز محفوظ ولا يقاس عليه
والرابعة ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو تسع آيات قال الموضح كذا
ظهر لي فان تكسير آي على آية جائز لكنه ليس بالفاشي وجعله ابن مالك مما
أهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما أن يهمل بناء القلة نحو
ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل لها
جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل والثانية ان يكون بناء القلة شاذا قياسا أو سماعا

وأوثث مع المذكر وان كانت مستعملة مع المذكر القياس قد ذكرت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا فانه ذكرت منها اثنتا عشرة تقول عندي احدى عشرة امرأة واحد عشر رجلا * وأما الثاني وهو التمييز فانه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج تمييزا أصلا وهو الواحد والاثنان لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندي ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما

فينزل منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ ونحو ثلاث شسوع فإن أشساعا قليل لأن مفرده شسع أحد سيور النعل لكنه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وبهذا تعلم أن قوله مجموع مخفوض أي جمع تكسير على أبنية القلة هذا هو الأصل وما عداه خلاف الأصل اه تصريح وذكر فيه أن التمييز إذا كان اسم جنس أو اسم جمع خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر أكلتها وعشرة من القوم أتيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال تعالى فخذ أربعة من الطير وأما خفضه بإضافة العدد إليه ففيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح والثاني الاقتصار على ما سمع والثالث التفصيل في اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط جاز فإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز اه (قوله ويستثنى من ذلك) أي من تمييز ما دون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف (قوله ولا ثلاث مئين إلا في الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

ووجه كونه شاذا أن المائة إذا جمعت كان أقل مدلولها ثلاثمائة وهي مما يفيد الكثرة فلا يناسب إضافة الثلاثة إليها لما تقدم أن العشرة وما دونها حقها أن تضاف إلى جمع قلة مكسر (قوله فليس أسباطا تمييزا) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما فلو كان أسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة المؤنث لأن السبط مذكر وأسباط مذكر وزعم ابن مالك في شرح الكافية أنه لا حذف وأن أسباطا تمييز وأن المرجح تأنيث أسباطا لكونه وصف بأمما جمع أمة والقول بأنه تمييز يشكل على قولهم إن تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعت الفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت للأسباط وأنث العدد وهو واقع على الأسباط لأنه بمعنى فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء إلى جواز التمييز بالجمع وظاهر الآية يشهد له اه تصريح (قوله بل بدل من اثنتي عشرة) وهو مشكل لقولهم المبدل منه في نية الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه اه تصريح (قوله الرابع ما يحتاج إلى تمييز الخ) الحاصل أن مائة وألفا تمييزهما مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل ومائتا رجل وألفا رجل وثلاثمائة رجل وثلاث آلاف رجل وذلك أنهما اجتمع فيهما ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنهما مشبهان لهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف

ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فإنها يجب إفرادها تقول عندي ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئات ولا ثلاث مئين إلا في ضرورة والثالث ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب وهو الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو إني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فليس أسباطا تمييزا بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة الرابع ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والألف تقول مائة رجل وألف

عوض عن عشر مائة وهو مميز بمفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى سنين وقد يميز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبيع الفزارى

اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المسرة والفتاء

وما ميز بمنصوب بعد مائتين وهو ضرورة واجازه ابن كيسان نحو الالف درهما والمائة دينارا بنصب التمييز اه تصريح (قوله ويلحق بالعدد المنصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية) وهي بمعنى اى عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا هذا في كم غير المجرورة وهذا هو الذي تركه في المقدمة وذكره في باب التمييز كما سيأتي ينبه على ذلك في قوله ولم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية الخ واما ما يأتي في قوله الخامس ما يحتاج الخ فهو في تمييز كم الاستفهامية المجرورة فافهم (قوله ولا يجوز كم غلمانا) خلافا للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) انما لم يجعل قسما سادسا باعتبار انه مفرد أو مجموع لكونه مجرورا على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة فانه تارة مجرور ومنصوب فجعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليها اه تصريح (قوله والافتخار) أي افتخار المتكلم وقوله والتعظيم أي واثر التعظيم أي العظمة (قوله ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أي جمعا وقوله كتمييز المائة أي مفردا وهو الاكثر في الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد نفى الاضافة ان كان الزجاج يقول بان جر المضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد المضاف ان كان يقول ان جر المضاف اليه بالمضاف (قوله خلافا للزجاج) قال في التصريح وذهب الزجاج الى ان جر التمييز باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه فكذا ما كان بمنزلته قاله ابن خروف اه تصريح (قوله وان ما لم اذكره في المقدمة) أي تمييز كم الاستفهامية أي اذا كانت غير مجرورة كما قدمنا وقوله والاحد عشر أي ان المصنف لم يصرح بتمييز الاحد عشر واخواتها وغاية ما وقع من المصنف انه أحال تمييز كم الاستفهامية المجرورة

ويحمل ويلحق بالعدد المنصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهي بمعنى اى عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا في مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة واخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهم اشتريت فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج واعلم اني لم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لاني قد ذكرته في باب التمييز

على الاحد عشر فتأمل (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يحتمل ان المراد فلذا تركت اعادته ويحتمل ان اعادته معمول لمحذوف أي تركا اعادته أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي العبارة حذف مضاف أي باعادته أي بسبب ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله جمعه على هذا المحل والحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وعلى آله وصحبه وسلم

﴿يقول المتوسل بالنبي الامجد محمد البابيسي بن محمد﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على من جاء بالآيات البينات وعلى آله وصحبه الذين رفعوا منار الاسلام ونصبوا أنفسهم لتوسيع دائرة نفع الانام وخفضوا رايات الجهل بجوازم الادلة الساطعة وعوامل التحقيق اللامعة (اما بعد) فان من أجل كتاب اشتهر بين أصحاب الادب شرح العلامة ابن هشام الانصاري الموسوم بشذور الذهب في معرفة كلام العرب المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة وقد اعتنى بخدمته من ارباب الحواشي جميع افاضل ذوو دراية كالعلامة حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي والفهامة جلال السيوطي وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وكمال الدين محمد الجوجري والشيخ زكريا الزبيني المصري والعلامة الشنشوري والمدابغي كالامير وغيرهم وقد تصدى لمؤلف هذه الحاشية التي هي لما افترق في تلك التأليفات جامعة حاويه عمدة المتأخرين الشيخ محمد عباده بلغه الله الحسنى وزياده فجمع تلك الشوارد ونظم في سلكها فرائد لكنها لم تزل متروكة في زوايا الاهمال بعيدة المنال لم تتداولها ايدي الطلاب ولا انتشر فضلها العجب العجاب فقيض الله طبعها وانتشار نفعها كلا من الفاضل الاجل الشيخ أحمد الحلبي والمكرم المكمل الشيخ طليه عبد الوهاب بلغهما الله آمالهما وختم بالصالحات أعمالهما وجال الذهن الفاتر في تصحيح ما حرفه الناسخ القاصر وساعده العمل على تحصيل هذا الامر بعد ما كل وملّ فبرزت رافلة في أحسن الحلل مشيرة لطلابها بالاقبال على عجل قبل أن تتيه بقدرها فتزيد في مهرها وكان ذلك بالمطبعة الوهبية البهيه أوائل جمادى الثانية من عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشرف وكرم آمين

فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد أتيت على ما أردت ايراده في شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى الحمد والمنة واياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلني برحمته في عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين